المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

شرح المنحة في اختصار الملحة

لابن جابر الأندلسي (ت ٧٨٠ هـ)

من أول باب " الاشتغال " إلى نهاية باب " ما الحجازية "

تحقيق ودراسة

موضوع لنيل درجة التخصص " الماجستير " في النحو والصرف

إعداد الطالبة

سميحة صلاح صالح الحربي

إشراف الدكتور

صابر حامد عبد الكريم سيد

(المجلد الأول)

١٤١٩ هـ / ١٤٢٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القــرى
كلية اللغة العربيــة

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) سميحة صلاح صالح الحربي كلية : اللغة العربيـــة قسم : اللغة والنحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : التخصص ((الماجستير)) في تخصص : النحو

عنوان الأطروحة : ((شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر الأندلسي - دراسة وتحقيق))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٧/٦/١٤٢٠هـ - بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : صابر جاسم عليمان الكريم	الاسم : د/ محسن العميري	الاسم : [illegible]
التوقيع : [signature]	التوقيع : [signature]	التوقيع : [signature]

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د/ محسن العميري

التوقيع : [signature]

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه إلى يوم الدين .

أما بعد ، فهذه الرسالة المقدمة لنيل درجة التخصص " الماجستير " في " النحو والصرف " هي تحقيق للثلث الثاني من كتاب " **شرح المنحة في اختصار الملحة** " والذي يظهر من مسمَّاه أنَّ مؤلِّفه ابن جابر محمد بن أحمد الأندلسي المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) قد شرح فيه منحته التي نظمها اختصاراً لمنظومة الحريري مُلحة الإعراب ، وهو من الكتب القيمة في المكتبة العربية ، وقد ألَّفه في المرحلة الأخيرة من حياته جامعاً فيه خلاصة فكره ، فيعدُّ بذلك أنسب مصدر يُرجع إليه للوقوف على آراء ابن جابر النحوية ؛ لذلك سعيت جاهدة إلى إخراجه على الصورة التي أرادها له المؤلِّف محاولة التغلب على ما في ذلك من صعوبة فالكتاب نسخة وحيدة لا ثانية لها ، جاعلة عملي في قسمين :

قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق .

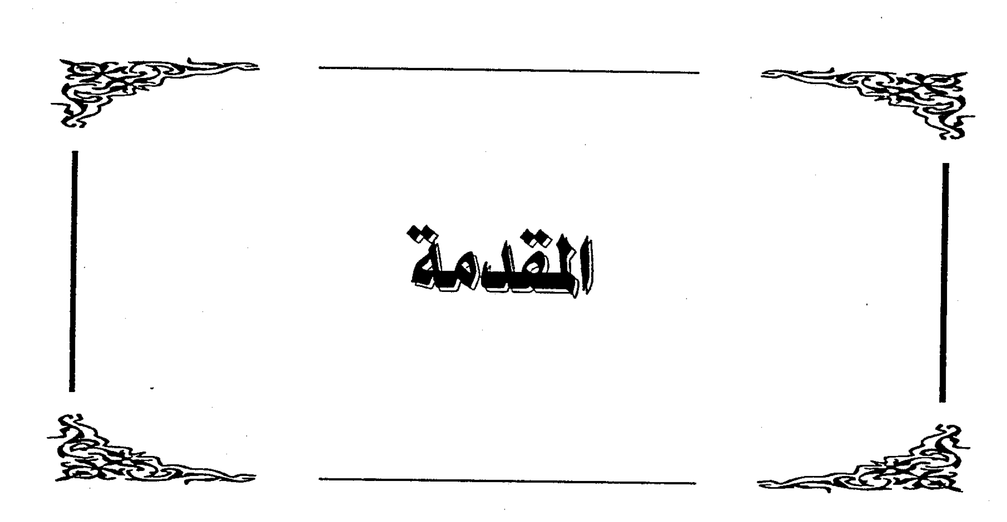
وقد جاء قسم الدراسة في فصل واحد مسبوقاً بتمهيد تناولت فيه الحديث عن الحريري ومُلحة الإعراب ، ثُم عن ابن جابر مؤلِّف الكتاب .

وجعلت الفصل الذي يلي التمهيد خاصًّا بدراسة الكتاب .

وأما القسم الثاني فقد تضمَّن النص محققاً وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها .

فأسأل الله جلَّ شأنه أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير .

الطالبة	المشرف	عميد الكلية
سميحة صلاح صالح الحربي	د. صابر حامد عبد الكريم سيد	د. صالح جمال بدوي



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله الذي هدانا لدين الإسلام ، وأكرمنا بسنة خير الأنام ، وألهمنا الصواب في السير إلى سبيل الرشاد ، ووفقنا لطاعته ومرضاته .

وأصلّي على سيدنا محمد النبي الأمي المختار الذي آمن بالله وكلماته ، وبلّغ رسالته ، وأدى أمانته ، وعلى آله وأصحابه الأخيار وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .... وبعد ...

فإنَّ لغتنا العربية الحبيبة الجميلة ثرية وستظل ثرية بما فيها من مآثر تدعو إلى الفخر بها .

وبفضل جهود السلف الصالح الذين تركوا لنا تراثاً ضخماً ، وعلماً جمّاً سمت وعلت ، فأصبحت عنوان حضارة أمتنا الإسلامية العربية .

ولذلك كان لزاماً علينا أبناء العربية أنْ نُنقّب عن هذا التراث الضخم ، وأنْ نستخرج ما حواه من كنوز وآثار .

لذا اتجهت نحو التحقيق ، فبدأت البحث عن موضوع تَثرى به المكتبة العربية ، وانتفعُ به أنا وطلابُ العلم ، فرجعتُ إلى الكتب والفهارس التي تُعنى بالمخطوطات الخاصة بالنحو والصرف في جامعة أم القرى ، وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة وجمعت منها عدداً من أسماء المخطوطات راجية الله أن تكون إحداها موضوع بحثي ، ولكنني وجدتُ بعضها قد حُقق ، وبعضها الآخر لا تتوافر فيه الشروط التي ينص عليها العمل في التحقيق .

فعدتُ إلى البحث المتواصل إلى أنْ هُدِيتُ إلى كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر الأندلسي المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) بإرشاد من الأستاذ الدكتور / محمد العمري الذي قام بالإشراف على تحقيق الثلث الأول منه ، وعند الاطلاع على نماذج من موضوعاته وجدته كتاباً جديراً بالتحقيق ، قَمِناً بالدراسة والاهتمام ، فعقدتُ العزم والتوكل على الله ، واخترت أنْ يكون تحقيق الثلث الثاني من كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر محمد بن أحمد الأندلسي موضوعَ بحثي لنيل درجة التخصص " الماجستير " في النحو والصرف ، وقد دفعني إلى هذا الاختيار ثلاثة أمور :

الأول : إسهام مني في الكشف عن شخصية أندلسية برزت في الشعر والنظم والأدب واللغة والنحو ، ولم تأخذ حظها من العناية والاهتمام ، وفي إمداد الراغبين في الوقوف على آراء ابن جابر النحوية والصرفية بجزءٍ آخر محقق من هذا الكتاب .

الثاني : أنَّ الكتاب هو الشرح الوحيد الذي وصلنا للمنحة ، وهو جامع لفوائدَ ومعلوماتٍ عدة في النحو والصرف واللغة والبلاغة والعروض ، حافلٌ بأقوال العلماء وآرائهم ، وبكلام العرب شعراً ونثراً ، بديعٌ في لغته وأسلوبه .

الثالث : التشجيع من قبل أستاذي الجليل – جزاه الله خير الجزاء وأجزل له المثوبة والعطاء – .

وبدأتُ العمل مستعينة بالله بالبحث عن نسخةٍ ثانيةٍ للكتاب ؛ إذ إنَّ نسخة الكتاب وحيدة لا ثانية لها ، فأكببتُ على العمل والبحث ، وقد ساعدني في ذلك والدي الحبيب – حفظة الله – فبحثنا في الأماكن التي عُنيت بحفظ المخطوطات سواء أكانت في داخل المملكة أم خارجها ، ولكنَّنا لم نُوفق في العثور على نسخة أخرى للكتاب .

فاستعنتُ بالله على الإمكانات المتاحة لدي ، وحسبي في الجهد الذي بذلته ووالدي أنِّي لم أتواكل ، بل شمرتُ عن ساعد الجد والاجتهاد ، وبدأتُ العمل في التحقيق ، ولم أدخر جهداً في سبيل النهوض بالنص وخدمتهِ وإظهاره بصورة سليمة كما أراد له المؤلِّف .

أمّا خطّةُ البحث فقد قسمتها قسمين ؛ قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق .

وجعلت قسم الدراسة في فصلٍ واحدٍ مسبوقاً بتمهيد تحدثتُ فيه أولاً عن الحريري ومُلحة الإعراب ، ثُم عن ابن جابر .

وجعلتُ الفصل الذي يلي التمهيد خاصاً بالدراسة وتناولتُ فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : المنظومات النحوية .

المبحث الثاني : موازنة بين :

أ – المُلحة والمنحة .

ب – المُلحة وشرحها .

جـ – المنحة وشرحها .

د – شرح المُلحة للحريري ، وشرح المنحة لابن جابر .

المبحث الثالث : موازنة بين :

أ – ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر .

ب – شرحي الألفية والمنحة لابن جابر .

المبحث الرابع : مدخل إلى دراسة كتاب " **شرح المنحة في اختصار الـمُلحة** " لابن جابر ، ويضم عدة مطالب هي :

١ – توثيق اسم الكتاب " شرح المنحة في اختصار الـمُلحة " .

٢ – توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه .

٣ – منهج ابن جابر في شرح المنحة .

٤ – موقفه من النحاة وآرائهم .

٥ – اتجاهه النحوي .

٦ – مصادره .

٧ – شواهده .

٨ – قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه .

٩ – وصف نسخة الكتاب .

١٠ – منهجي في التحقيق .

أمّا القسم الثاني فقد تناولتُ فيه النص محققاً ، وذيلتُهُ ، بالفهارس اللازمة .

هذا وقد فرضت عليَّ طبيعة البحث الرجوع إلى عدد كبير من المصادر في النحو والصرف واللغة ، والقراءات والتفاسير والأحاديث ، والدواوين والتراجم والطبقات والأنساب ، والرجوع إلى معاجم اللغة والبلدان والقبائل .

وقد واجهتني صعوبة في الحصول على بعضها ، فاستطعت التغلب عليها بفضل من الله ، فحصلتُ على بعضها ، وبعضها الآخر لم أظفر به وخصوصاً بعض المخطوطات والرسائل العلمية .

وفي الختام ، وبعد أنْ اكتمل البحث واستوى على سوقه أرى من الواجب أنْ أنسب الفضل لأهله ، وأنْ أسجل عظيم شكري ووافر امتناني لوالدي الحبيبين ، ولجميع أفراد أسرتي الذين وقفوا معي في كلِّ خطوة خطوتُها في هذا البحث ، فأدعو الله أنْ يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم ، وأنْ يُظلَّهم تحت ظلِّهِ يوم لا ظلَّ إلاَّ ظلُّهُ .

كما أتقدمُ بالشكر الجزيل إلى سعادة أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / صابر حامد عبد الكريم سيد الذي تبنَّى هذا البحث وأنفق في سبيله الأوقات الثمينة ، وأسبغ عليَّ من فضله وعطفه ورعايته ما لا يحيط به ثناء ، والذي كان لدقته العلمية وملاحظاته الوجيهة الأثر البالغ في هذا البحث ، فله مني كل الشكر والإجلال ، ومن الله حسن المثوبة والجزاء على ما قدّمه لي ولأمثالي من طلبة العلم ، وأسأل الله أنْ ينفعنا به وبعلمه ، وأنْ يرفع درجاته .

ولا يفوتني أنْ أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / محمد العمري الذي أرشدنا إلى كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " .

وإلى الأخت الزميلة " فاطمة الكحلاني " محققة الثلث الأول من هذا الكتاب التي مكنتني من الاطلاع على رسالتها الجامعية في تحقيق الثلث الأول من هذا الكتاب ، وأمدتني بشيء ٥ من المخطوطات كالمنحة لابن جابر .

وإلى المسئولين في كلية اللغة العربية ، وقسم الدراسات العليا للغة العربية ، والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، وإلى المسئولين في مكتبة الحرم المكي الشريف ، وفي مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة لما قدموه لي من عون ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

١٠ فإلى هؤلاء ، ولكل من مدَّ لي يد العون أقدم شكري وتقديري وعظيم امتناني .

هذا وقد مضيتُ في تحقيق النص وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل الصنعة محاولة إخراجه على الصورة التي أرادها له المؤلِّف ، فإنْ وفقتُ في عملي هذا فمن الله سبحانه وتعالى ، وإنْ قصرت فشفيعي في ذلك أنَّ الوصول إلى الكمال أمر محال ، وأنِّي بذلت كل ما أتاني الله من جهد وطاقة وصبر .

١٥ وأخيراً أسأل الله أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنَّه نعم المولى ونعم النصير .

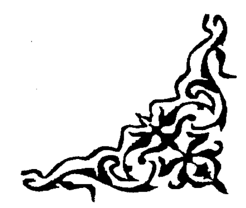



التمهيد

وأتحدث فيه عن :

أولاً : الحريري ومُلحة الإعراب .

ثانياً : ابن جابر .

تمهيد

الحديث عن ابن جابر حديث معاد ؛ بعد أنْ سبقتني إليه الزميلة التي تولت تحقيق الثلث الأول من كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر الأندلسي ؛ لذلك سأعرض نبذة عن سيرته مسبوقة بالحديث عن الحريري مؤلف المُلحة مؤثرة في ذلك الاختصار ، ٥ وسيكون حديثي هذا تمهيداً لدراسة الكتاب .

أولاً : الحريري ومُلحة الإعراب :

أ - الحريري :

اسمه ونسبه :

هو الشيخ الإمام العلامة أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري ١٠ الحرامي الأديب اللغوي النحوي حامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر[١] .

أما عن أسرته فلم تذكر المصادر شيئاً عنها سوى أنَّه من ربيعة الفرس[٢] .

مولده وحياته :

ولد الحريري سنة ست وأربعين وأربعمائة للهجرة في بلد قريب من البصرة يسمى " المَشَانَ "[٣] ، ثم انتقل إلى البصرة ، فسكن في محلة بني حرام مما يلي الشط ، فالحرامي نسبة ١٥ إليها[٤] .

واشتغل بصنع الحرير ، وبيعه فالحريري نسبة إلى صنعته[٥] .

وكان له ولدان هما : أبو القاسم نجم الدين عبد الله ، وضياء الإسلام عبيد الله قاضي البصرة[٦] ، وقد سمع الحديث من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى المقرئ ، وأبي القاسم ابن الفضل العثماني الأديب ، وأبي القاسم الحسين بن أحمد الباقلاني ، وغيرهم ، وحدث ٢٠ ببغداد بجزء من حديثه وبمقاماته[٧] .

---

(١) انظر نزهة الألباء ٣٧٩ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٢٢٧ ، وإشارة التعيين ٢٦٣ ، وروضات الجنات ٥٠٣ ، وشذرات الذهب ٤ / ٥٠ ، والنجوم الزاهرة ٥ / ٢٢٥ .

(٢) انظر البغية ٢ / ٢٥٨ ، والخزانة ٦ / ٤٦٣ .

(٣) انظر معجم البلدان ١٦ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، والبداية والنهاية ١٢ / ١٩٢ .

(٤) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٣٠ - ٣١ .

(٥) انظر الخزانة ٦ / ٤٦٣ .

(٦) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٣٠ - ٣١ ، وشذرات الذهب ٤ / ٥٠ .

(٧) انظر طبقات الشافعية ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وشذرات الذهب ٤ / ٥٠ .

خُلُقُهُ وخَلْقُهُ :

كان الحريري أحد أئمة عصره ، ورؤساء بلده ، فاق أهل زمانه في الذكاء ، والفصاحة ، والفطنة ، وحسن العبارة ، أثنى عليه الكثير من العلماء ، فقال عنه القفطي : « أحد أئمة أهل الأدب واللغة ، ومَنْ لم يكن له في فنه نظير في عصره »(١) .

وقال عنه السمعاني : « لو قلت : إنَّ مفتتح الإحسان في شعره ، كما أنَّ مختتم الإبداع بنثره ، وأنَّ مسير الحسن تحت لواء كلامه ، كما أنَّ مخيم السحر عند أقلامه لما زلفت في شاهق الإنصاف إلى حضيض الاعتساف »(٢) .

وقال عنه ابن العماد : « وبالجملة فالشيخ – رحمه الله تعالى – كان أعجوبة الدهر ، ونادرة الزمان ، فرحمه الله تعالى ، وأجزل له الغفران آمين »(٣) .

هذا عن جوهره وعلمه ، أما عن مظهره وشكله ، فقال ياقوت الحموي : « وكان مع هذا الفضل قذراً في نفسهِ وصورتهِ ولبستهِ وهيئتهِ ، قصيراً ذميماً بخيلاً مُبْتَلىً بنتف لحيته »(٤) .

ومع هذا فقد رُزق بالحظوة التامة بعد تأليفه للمقامات التي عدَّها كثير من العلماء شاهداً على براعته وبلاغته ، وحسن بيانه وفنه ؛ لاشتمالها على كثير من لغات العرب ، وأمثالها ، ورموز أسرار كلامها(٥) ، وإنْ نقدها بعضهم كأبي نزار الحسن بن صافي حيث قال : « مقاماتي جد وصدق ، ومقامات الحريري هزل ، وكذب »(٦) .

وفاته وآثاره :

توفي بالبصرة سنة ست عشرة وخمسمائة للهجرة ، عن سبعين سنة(٧) بعد أن خلَّف ثروة طائلة من المصنفات ، وهي :

١ – توشيح البيان .

ذكره الزركلي(٨) .

---

(١) انظر إنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، وانظر معجم البلدان ١٦ / ٢٦٢ ، وطبقات الشافعية ٤ / ٢٩٦ ، والبغية ٢ / ٢٥٧ .

(٢) انظر طبقات الشافعية ٤ / ٢٩٦ .

(٣) انظر شذرات الذهب ٤ / ٥٣ .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٢ ، وانظر البغية ٢ / ٢٥٨ ، والخزانة ٦ / ٤٦٣ .

(٥) انظر شذرات الذهب ٤ / ٥٠ ، والخزانة ٦ / ٤٦٢ .

(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٨٧ .

(٧) انظر معجم البلدان ١٦ / ٢٦١ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٧ .

(٨) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .

٢ – درة الغواص في أوهام الخواص .

طبع بمصر ، وفي ليبسك ، وغيرها[١] ، وللكتاب شروح منها : شرح شهاب الدين الخفاجي ، وشرح محمود الآلوسي[٢] .

٣ – ديوان رسائل .

ذكره الزركلي[٣] ، وأشار القفطي والسيوطي وغيرهما أنَّ للحريري العديد من الرسائل الإنشائية[٤] .

٤ – ديوان شعر .

ذكره الزركلي[٥] ، وأشار بروكلمان إلى أنَّ للحريري بعض قصائد موجودة في برلين[٦] .

٥ – الرسالة السينية ، والرسالة الشينية .

طبعت في آخر المقامات وذلك في الطبعة الحسينية بمصر سنة (١٣٢٦ هـ)[٧] .

٦ – صدور زمان الفتور ، وفتور زمان الصدور .

في التاريخ ذكره الزركلي[٨] .

٧ – الفرق بين الضاد والظاء .

هي رسالة مرتبة على حروف الهجاء ، منها نسخ في برلين ، وله قصيدة أيضاً في الفرق بينهما ذكرها بروكلمان ومنها نسخة في برلين[٩] .

٨ – المقامات .

طبعت عدة مرات في القاهرة ، وبيروت ، وتبريز ، وكلكتا ، كما ترجمت إلى عدة لغات[١٠] ، وله شروح عديدة ذكر بعضها بروكلمان[١١] .

---

(١) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٨ – ٧٤٩ .
(٢) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥١ – ١٥٢ ، وتاريخ زيدان ٣ / ٤٠ ، ومعجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٩ .
(٣) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .
(٤) انظر إنباه الرواة ٣ / ٢٥ ، والبغية ٢ / ٢٥٩ .
(٥) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .
(٦) تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥١ .
(٧) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٩ – ٧٥٠ .
(٨) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .
(٩) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٠ – ١٥١ .
(١٠) انظر تاريخ زيدان ٣ / ٣٩ – ٤٠ ، ومعجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٩ – ٧٥٠ .
(١١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٤٥ – ١٥٠ .

٩ – مُلحة الإعراب .

هي أرجوزة تعليمية في النحو ، وسأتحدث عنها في الفقرة التالية .

١٠ – شرح مُلحة الإعراب .

هو شرح لأرجوزته التعليمية النحوية " مُلحة الإعراب " ، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٩٢ هـ ، وفي القاهرة ١٢٩٣ هـ ، ١٢٩٦ هـ ، ١٣٠٠ هـ ، ١٣٠٣ هـ ، ١٣٤٥ هـ ، وفي مطبعة شرف ١٣٠٢ هـ ، وفي الميمنية ١٣٠٦ هـ ، وفي دلهي سنة ١٣١٢ هـ[١] . كما أن له عدة نسخ خطية في : القاهرة ، والموصل ، وباريس ، وليدن ، وليبزج ، وجاريت ، والمتحف البريطاني ، ومانشستر ، وغيرها[٢] .

(١) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٥٠ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٢ .

(٢) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٢ .

ب - مُلحة الإعراب :

صنف الحريري " مُلحة الإعراب " وهي عبارة عن أرجوزة في النحو اشتملت على جمل جمة من مهمات النحو والتصريف ، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا ، ما اشتغل بها طالب إلاَّ وانتفع بها ومَلُحَ[١] ؛ لذلك أطلق عليها " مُلحة الإعراب " .

والـمُلحة هي واحدة الـمُلح من الأحاديث ، وهي الكلمة المليحة[٢] ، وقيل : القبيحة[٣].

وقال أبو منصور : « الكلام الجيد »[٣] .

وقال الفاكهي : « والـمُلحة الواحدة من الـمُلح بضم الميم وهو ما استملح من الكلام »[٤] .

وقد صاغ الحريري أرجوزته من بحر الرَّجز المشطور ، وجعلها في سبعة وسبعين وثلاثمائة بيت بدأها بباب الكلام[٥] ، وأنهاها بباب البناء[٦] .

وتناول فيها أغلب أبواب النحو ما عدا : التنازع ، ونعم وبئس ، وحبَّذا ، وأفعال المقاربة ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والندبة ، والاستغاثة ، والاختصاص .

أما أبواب الصرف فلم يتناول منها إلاَّ بابين هما : التصغير[٧] ، والنسب[٨] .

إلاَّ أنَّه كان يربط الصرف بالنحو عند شرحه للأبواب النحوية أحياناً .

وقد تميزت مُلحة الإعراب بسهولة ألفاظها وعذوبتها ، وكثرة أمثلتها مما جعل لها قيمة علمية وأهمية عند العلماء ، قال الفاكهي عنها : « فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء لينتفع به حفظاً وقراءة وتفهُّماً ، فإنَّ من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به ، وإنْ

---

(١) انظر كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب للفاكهي اللوحة ٣٤٠ .

(٢) انظر كتاب العين ٣ / ٢٤٤ مادة (ملح) باب الحاء واللام والميم معها .

(٣) انظر اللسان ٢ / ٦٠٢ مادة (ملح) .

(٤) انظر كشف النقاب اللوحة ٣٤٠ .

(٥) انظر الملحة ٦ .

(٦) انظر المصدر السابق ٩٨ .

(٧) انظر المصدر السابق ٦٦ .

(٨) انظر المصدر السابق ٧٢ .

يحسُن ظنّه بها أن يبلغ بها ما يرتجيه ويؤمِّله من العلم وأنْ يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أَحْسَنَتْ إليه ، فإنَّها مشهورة البركة ؛ قلَّ أنْ يشتغل بها طالب إلاَّ وانتفع بها »[١] .

وقد اهتم العلماء بها ، فتناولوها بالشرح والتحليل والاختصار ، حتى بلغت ثلاثة وعشرين شرحاً وثلاثة مختصرات فيما وصل إلينا .

٥ ومن هذه الشروح :

١ – شرح الحريري نفسه .

٢ – شرح أبي العباس أحمد بن المبارك الحوفي المتوفى سنة (٦٦٤ هـ)[٢] .

٣ – شرح ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك المتوفى سنة (٦٨٦ هـ)[٣] .

٤ – شرح محمد بن حسن بن سباع الصائغ الدمشقي المتوفى سنة (٧٢٢ هـ) وسماه

١٠ " اللمحة في شرح المُلحة "[٤] .

٥ – شرح أبي المحاسن عبد الله بن عبد الحق الذي فرغ منه في شهر رمضان من سنة (٧٣٥ هـ)[٥] .

٦ – شرح سراج الدين بن عبد اللطيف بن أبي بكر المتوفى سنة (٨٠٢ هـ)[٦] .

٧ – شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي المتوفى سنة

١٥ (٨٤٤ هـ)[٧] .

٨ – شرح عبد الله بن أحمد بن عيسى المرداوي المقدسي الحنبلي والذي فرغ منه في ذي الحجة من سنة (٨٤٧ هـ)[٨] .

٩ – شرح محمد بن أحمد بن سعيد الحفصي المرادي المقدسي الحنبلي الذي ألفه سنة (٨٤٩ هـ)[٩] .

---

(١) انظر كشف النقاب اللوحة ٣٤٠ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٣) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ ، وفهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد ابن سعود " النحو والصرف واللغة والعروض " ١٩١ .

(٤) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٨ ، وإيضاح المكنون ٢ / ٥٥٢ .

(٥) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٦) انظر البغية ٢ / ١٠٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، والأعلام ٤ / ٥٨ .

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٨) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٩) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

١٠ – شرح الشيخ سريجا بن محمد بن سريجا المصري المتوفى سنة (٨٨٨ هـ) ، وسماه " منحة الإعراب "[١] .

١١ – شرح علي بن محمد بن علي القرشي الأندلسي المتوفى سنة (٨٩١ هـ)[٢] .

١٢ – شرح أبي الطيب عبد الله بن أحمد المعروف بابن مخرمة اليمني المتوفى سنة (٩٠٣ هـ)[٣] .

١٣ – شرح جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) الذي اختصره في مائة بيت بعد أن كان في ثلاثة كراريس[٤] .

١٤ – شرح جمال الدين محمد بن بحرق الحضرمي المتوفى سنة (٩٣٠ هـ) وسماه " تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب "[٥] .

١٥ – شرح عبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٢ هـ) وسماه " كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب "[٦] .

١٦ – شرح عبد الملك بن عبد السلام بن دعيسين المتوفى سنة (١٠٠٦ هـ) ، وسماه " منحة الملك الوهاب بشرح مُلحة الإعراب "[٧] .

١٧ – شرح علي بن محمد بن مطير اليماني المتوفى سنة (١٠٤١ هـ) ، وسماه " كشف النقاب بشرح مُلحة الإعراب "[٨] .

١٨ – شرح عبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافى المتوفى سنة (١٠٥٠ هـ) ، والذي فرغ منه سنة (١٠٢٦ هـ) في الثاني والعشرين من ربيع الأول[٩].

١٩ – شرح مصطفى بن أحمد بن محمد بن محب الدين المتوفى سنة (١٠٦١ هـ) ، وسماه " الحبر الحريرية في شرح المُلحة الحريرية "[١٠] .

---

(١) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٨ .

(٢) انظر إيضاح المكنون ٢ / ٥٥٢ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

(٣) انظر إيضاح المكنون ٢ / ٥٥٢ ، والأعلام ٤ / ٦٨ .

(٤) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

(٥) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ ، وتاريخ زيدان ٣ / ٤٠ .

(٦) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ ، ومعجم سركيس ١٤٣٣ .

(٧) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٣ / ٣٥٢ .

(٨) انظر الأعلام ٥ / ١٣ .

(٩) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٩٩ .

(١٠) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٤١ .

٢٠ - شرح حسين والي بن إبراهيم الأزهري المتوفى سنة (١٣٠٦ هـ) ، وسماه " لمحة الآداب على مُلحة الإعراب "[١] .

٢١ - شرح إسماعيل بن أحمد المحلاوي ، وسماه " مفتاح الألباب "[٢] .

٢٢ - شرح محمود الآلوسي وسماه " كشف الطرة عن الغرة " هذا ما ذكره بروكلمان ، أما الزركلي في الأعلام فقد ذكر أنَّ الآلوسي قد وضع هذا الكتاب ليشرح به درة الغواص للحريري[٣] .

٢٣ - شرح مجهول المؤلف ذكره بروكلمان[٤] .

هذا بالنسبة للشروح ، أما المختصرات التي نظمها مؤلفوها اختصاراً للمُلحة فهي :

١ - المنحة في اختصار المُلحة لابن جابر الأندلسي ، وقد شرحها مؤلفها[٥] .

٢ - اختصرها نظماً أيضاً ابن الوكيل أحمد بن موسى المتوفى سنة (٧٩١ هـ) ، ثم شرح نظمه[٦] .

٣ - اختصرها نظماً زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى سنة (٨٤٦ هـ)[٧] .

---

(١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، وإيضاح المكنون ٢ / ٤٠٩ ، وهدية العارفين ١ / ٣٣٠ .

(٢) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٣) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، والأعلام ٧ / ١٧٦ .

(٤) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

(٥) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

ثانياً : ابن جابر .

اسمه ومولده ونسبه :

هو الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد بن أبي الحسن بن علي بن جابر الأندلسي الهوَّاريُّ المَرِّيّ المالكي ، عُرف بابن جابر الأندلسي الضرير[١] .

ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة بالمريه[٢] ، وعاش فيها مدة من حياته قبل ترحاله في طلب العلم ، ولذلك نُسب إليها ، وهي مدينة عظيمة في شرق الأندلس على ساحل من سواحلها[٣] أمر ببنائها أمير المؤمنين الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة أربع وأربعين وثلثمائة[٤] ، كما عُرف بالهوَّاريِّ نسبة إلى قبيلة هوَّارة ، وهي قبيلة كبيرة في المغرب متشعبة الفروع انتشر أفرادها في بلاد المغرب والأندلس[٥] .

و لم تذكر المصادر شيئاً عن أسرته سوى أنَّه تزوج في أواخر حياته ونهاية ترحاله بعد أن طاب له المقام في البيرة من أعمال حلب ، وقد أغفلت المصادر الحديث عن زوجه سوى أنَّ هذا الزواج كان سبباً في ابتعاده عن صديقه ورفيق رحلته الرُّعيني[٦] .

رحلته في طلب العلم وشيوخه :

عَرَفَ ابن جابر أنَّ لكل بلد علماء ، ولكل قطر فقهاء فأحبَّ أن يجمع بين علومهم ، فبدأ طريقه العلمي من بلده الأندلس ، فتتلمذ فيه على أيدي عدد من العلماء منهم :

١ – ابن أبي العيش :

هو علي بن محمد بن أبي العيش الأنصاري ، من أهل مرسية ، تعلم منه ابن جابر النحو ، وقرأ عليه القرآن ، ولا تُعرف وفاته على وجه التحديد[٧] .

---

(١) انظر نكت الهميان ٢٤٤ – ٢٤٥ ، ومقدمة كتاب شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ١ ، والسلوك – القسم الأول – ٣ / ٣٥٠ ، والدرر الكامنة ٣ / ٣٣٩ ، والبغية ١ / ٣٤ – ٣٥ ، والأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٧ ، ونكت الهميان ٢٤٤ – ٢٤٥ ، وأعلام النبلاء ٥ / ٧٩ .

(٣) انظر معجم البلدان ٨ / ٤٢ – ٤٣ ، والأنساب ٥ / ٢٦٨ ، ولب اللباب في تحرير الأنساب ٢٤٣ .

(٤) انظر الروض المعطار ٥٣٧ .

(٥) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ ، والتاج ٣ / ٦٣٤ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ٣ / ٣٤٠ ، والبغية ١ / ٣٤ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٧) انظر الإحاطة ١ / ٢٤٠ – ٢٤١ ، ودرة الحجال ٣ / ٢٣٣ – ٢٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

٢ – أبو عبد الله الرُّندي :

هو محمد بن سعيد الرُّنـدي ، يكنـى أبـا عبـد الله ، قـرأ عليـه ابـن جـابر الفقـه[1] لمـالك – رضي الله عنه – .

٣ – أبو عبد الله الزواوي :

هو محمد بن يعقوب بن يوسف المنجلاتي الزواوي ، من أهل بجاية ، أخذ عنه ابن جـابر الحديث ، وسمعه منه ، توفي سنة (٧٣٠ هـ)[2] .

٤ – أبو الحسن القيجاطي :

هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي أصله مـن بَسْـطة ، قـرأ عليه ابن جابر بغرناطة ، توفي سنة (٧٣٠ هـ)[3] .

وكانت غرناطة هي نقطة التقائه برفيق رحلته أبي جعفر الرعيني حيث قرأ الرعيـني أيضـاً على أبي الحسن القيجاطي بغرناطة[4] ، فغادرا الأندلس ، ثم اتجها مرتحلين إلى بلاد المشـرق ، وقد أثنى كثير من العلماء على هذه الصحبة التي نشأ عنها علم جم ، فقال علي بن لسان الدين الخطيب : « نعم الرجل ورفيقه أبو جعفر أحسن الله تعالى إليـهما ، فلقـد أحسـنا الصحبـة في الغربة ، وانفردا بالنزاهة ، والفضل وعلو الهمة »[5] .

وقال ابن العماد : « ... وهما المشهوران بالأعمى والبصير كان ابن جـابر هـذا يؤلـف ، وينظم ، والرعيني يكتب ، ولم يزالا هكذا على طول عمرهما .... »[6] .

وقد كـان توجهـهما إلى بـلاد المشـرق مـن أجـل الحـج سنة (٧٣٨ هـ)[7] ، ثـم مـرًّا بـ" **المغرب** ، **ومصر** " – وقيل: بل مرًّا قبل الحج[8] بـ" مصر " – فدخلا القاهرة ، وسمعا من:



(١) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٧ ، والدرر الكامنة ٣ / ٣٣٩ .

(٢) انظر البغية ١ / ٣٤ ، ودرة الحجال ٢ / ١٠١ – ١٠٢ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٣) قال السيوطي في البغية ٢ / ١٨٠ : « الفيجاطي » ، وقـال ابـن الجزري في غايـة النهايـة ١ / ٥٥٧ : « القيجـاطي بفتح القاف بعدها آخر الحروف ساكنة وجيم » . وانظر الديباج المذهب ٢ / ١١٠ ، ودرة الحجال ٣ / ٢٣٩ .

(٤) انظر غاية النهاية ١ / ١٥١ .

(٥) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٢ .

(٦) انظر شذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٧) انظر غاية النهاية ١ / ١٥١ ، ٢ / ٦٠ .

(٨) انظر مقدمة الحلة السيرا لابن جابر ١١ .

أبي حيان الغرناطي الأندلسي :

هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النغري الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) في القاهرة[١] .

وقد أخذا عنه يسيراً[٢] ، ثم توجها إلى :

٥ **بلاد الشام سنة (٧٤١ هـ)**[٣] .

فنزلا بدار الحديث الأشرفية في دمشق[٤] ، وسمعا الحديث من مجموعة من العلماء منهم :

١ – الحافظ المزي :

هو جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر المزي الشافعي القضاعي الكلبي الحلبي الدمشقي ، وحدث عنه ابن جابر والرعيني ١٠ بصحيح البخاري ، توفي سنة (٧٤٢ هـ)[٥] .

٢ – أبو العباس الجزري :

هو أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الهكاري العابد .

المتوفى سنة (٧٤٣ هـ) ، وحدَّث عنه ابن جابر بحلب[٦] .

٣ – زين الدين بن كاميار :

١٥ هو عبد الرحيم بن إبراهيم بن كاميار – بكسر الميم وتخفيف التحتانية – القزويني الدمشقي المتوفى سنة (٧٤٣ هـ)[٧] .

---

(١) انظر إشارة التعيين ٢٩٠ – ٢٩٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ٣١ – ٤٤ ، والبغية ١ / ٣٤ ، ٢٨٠ – ٢٨٥ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٢) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ ، والبغية ١ / ٣٤ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٦ .

(٤) تقع دار الحديث الأشرفية جوار باب القلعة الشرقي غربي العصرونية وشمالي القيمازية الحنفية ، تولى المزي مشيختها عوضاً عن كمال الدين بن الشريشي . انظر الدارس في تاريخ المدارس ١ / ١٩ ، ٣٥ .

(٥) انظر الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ ، والبغية ١ / ٣٤ ، والدارس في تاريخ المدارس ١ / ٣٥ – ٣٦ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٣٦ – ١٣٧ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٧) انظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ ، والبغية ١ / ٣٤ .

٤ – أبو عبد الله بن عبد الهادي :

هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الصالحي الحنبلي المتوفى سنة (٧٤٤ هـ)[١] .

٥ – محمد بن عبد الدائم :

هو محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي المتوفى سنة (٧٣٦ هـ) ، وقال الذهبي سنة (٧٤٣ هـ)[٢] .

وقد اجتمع بهما خليل الصفدي سنة (٧٤٢ هـ)[٣] ، ثم توجها إلى :

بعلبك :

وفي بعلبك سمعا من :

١ – فاطمة بنت النويني[٤] :

سمع منها ابن جابر وصديقه الرعيني الشاطبية بإجازتها من كمال الضرير[٥] .

ومرًّا في طريقهما بالبلاد الشامية ، فدخلا حمص ، وحماة ، وماردين ، وطرابلس ، ثم توجها إلى :

حلب :

كان هذا التوجه إلى حلب في أخريات سنة (٧٤٣ هـ)[٦] فاستوطنا البيرة – وهي بلد قرب سميساط بين حلب والثغور الرومية ، وهي قلعة حصينة ولها رستاق واسع[٧] – وأمضيا

---

(١) انظر البداية والنهاية ١٤ / ٢١٠ ، والدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤١ .

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ٢٧٣ ، والدرر الكامنة ٣ / ٤٠٠ ، ١ / ٣٤٠ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٥ .

(٤) لم أجد لها ترجمة .

(٥) انظر غاية النهاية ١ / ١٥١ ، ٢ / ٦٠ .

وكمال الضرير هو شيخ القراء أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي الهاشمي العباسي المصري الشافعي صاحب الشاطبي وزوج ابنته توفي في سابع ذي الحجة سنة (٦٦١ هـ) . انظر شذرات الذهب ٦ / ٥٧ .

(٦) انظر أعلام النبلاء ٥ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٧) انظر معجم البلدان ٢ / ٣٣٠ . هذه البِيرَةُ التي في حلب ، وهناك مدينة أخرى تُدعى إلبيرة – بالهمزة – في الأندلس وهي مدينة قريبة من غرناطة بينهما ستة أميال تقريباً وحولها أنهار كثيرة ، وقد لاحظتُ على الذين حققوا كُتب ابن جابر وغيرهم عند حديثهم عن إقامة ابن جابر في البيرة التي في حلب أنّهم يثبتونها بالهمزة وهذا يخالف ما جاء في معجم البلدان حيث قال : « البيرة : في عدة مواضع : منها بلد قرب سميساط بين حلب والثغور الرومية ... والبيرة بين بيت المقدس ونابلس ... وأما البيرة التي في الأندلس فألفها أصل والنسبة الإلبيريّ » . وانظر آثار البلاد وأخبار العباد ٥٠٢ ، والروض المعطار ٢٨ .

فيها بقية حياتهما ، فأقاما بها نحواً من ثلاثين سنة[١] ، ووصلا فيها إلى قمة نضجهما العلمي فجلسا لتدريس الحديث والنحو الأدب ، وقد كثر إقبال التلاميذ عليهما[٢] ، حتى صارا أهل الفتيا فيها[٣] ، وحدَّثا عن المزي بصحيح البخاري[٤] .

وقد حجا مراراً بعد إقامتهما في البيرة[٥] .

٥ ومن شيوخ ابن جابر الذين سمع منهم :

١ – أبو الوفاء بن فرحون :

هو إبراهيم بن علي بن محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي المدني المتوفى سنة (٧٩٩ هـ)[٦] ، ولعل سماعه منه كان في رحلته إلى الحجاز .

٢ – أبو الحسن بن أبي القيس :

١٠ وقد ذكره ابن جابر في شرح المنحة حيث قال : « ... خرَّجه الشيخ أبو جعفر بن عبد النور من نحاة الأندلس[٧] ، وهو شيخ شيخنا أبي الحسن بن أبي القيس »[٨] ، ولم أجد ترجمته .

تلاميذه :

شغل ابن جابر الطلبة بحلب ، وكثر إقبال التلاميذ عليه ، حتى إنَّه أجاز لمن أدرك

١٥ حياته ، ومن تلاميذه :

١ – ابن المهاجر :

هو عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجر زين الدين الحلبي الشافعي ، كان فقيهاً وأديباً ، توفي سنة (٧٧٨ هـ)[٩] .

---

(١) قال ابن حجر : إنهما استمرا بها نحواً من خمسين سنة ، وهذا لا يتفق مع قوله في ترجمته للرعيني حيث قال : « ثم قدما حلب ، فأقاما بها نحواً من ثلاثين سنة » ، كما لا يتفق كذلك مع تاريخ وفاة ابن جابر (٧٨٠ هـ) . انظر الدرر الكامنة ٣ / ٣٤٠ ، ١ / ٣٤٠ .

(٢) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٣ .

(٣) انظر أعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ .

(٤) انظر البغية ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٥) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ ، والسلوك – القسم الأول – ٣ / ٢٢٥ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ١ / ٤٨ ، ودرة الحجال ١ / ١٨٢ – ١٨٣ .

(٧) هو أحمد بن عبد النور المالقي صاحب رصف المباني توفي سنة ٧٠٢ هـ . انظر البغية ١ / ٣٣١ .

(٨) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٦٧ / ب .

(٩) انظر الدليل الشافي ١ / ٤٩٤ .

٢ – ابن أبي المكارم :

هو الحافظ نصر الدين محمد بن علي بن محمد بن هشام بن عبد الواحد بن ماجد بن عشائر الشافعي الحلبي المتوفى سنة (٧٨٩ هـ)[١] .

٣ – علاء الدين الحلبي :

٥ هو علي بن عبد الله بن يوسف بن الحسن البيريّ الحلبي القاضي المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) بالقاهرة[٢] .

٤ – أبو بكر خطيب سرمين :

هو شرف الدين محمد بن عمر العجلوني الجعفري ، ويعرف بخطيب سرمين ، توفي بمكة سنة (٨٠١ هـ)[٣] .

١٠ ٥ – أبو بكر الدّاديخيُّ :

هو أبو بكر بن سليمان بن صالح الشرف الدّاديخيُّ الحلبي الشافعي المتوفى سنة (٨٠٣ هـ)[٤] .

٦ – أبو البركات الأنصاري :

هو موسى بن محمد بن محمد بن جمعة بن أبي بكر الشرف أبو البركات الأنصاري الحلبي ١٥ الشافعي المتوفى سنة (٨٠٣ هـ)[٥] .

٧ – زين الدين بن حبيب :

هو أبو العز طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب بن شريح الحلبي الحنفي المتوفى سنة (٨٠٨ هـ)[٦] .

٨ – جمال الدين إستدار بجّاس :

٢٠ هو الأمير يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن قاسم البيري الحلبي أبو المحاسن المتوفى سنة (٨١٢ هـ)[٧] .

---

(١) انظر شذرات الذهب ٦ / ٣٠٩ – ٣١٠ .
(٢) انظر الدرر الكامنة ٣ / ٧٥ – ٧٦ ، والدليل الشافي ١ / ٤٥٩ – ٤٦٠ .
(٣) انظر الضوء اللامع ٧ / ٣٣ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٠ .
(٤) انظر الضوء اللامع ١١ / ٣٤ .
(٥) انظر الضوء اللامع ١٠ / ١٨٩ – ١٩٠ ، وشذرات الذهب ٧ / ٣٩ .
(٦) انظر شذرات الذهب ٧ / ٧٥ – ٧٦ .
(٧) انظر الضوء اللامع ١٠ / ٢٩٤ – ٢٩٧ ، وشذرات الذهب ٧ / ٩٩ – ١٠٠ .

٩ - عز الدين الحاضري :

هو أبو البقاء محمد بن خليل بن هلال بن حسن بن الصلاح الحاضري الحلبي الحنفي المتوفى سنة (٨٢٤ هـ)[١] .

١٠ - أبو الخير بن الجزري :

هو الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي المقرئ المتوفى سنة (٨٣٣ هـ)[٢] .

١١ - الحافظ برهان الدين الحلبي :

هو إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الطرابلسي الحلبي الشافعي أبو الوفاء سِبْطُ ابن العجمي[٣] ، ويعرف بالقوف لقّبه به بعض أعدائه ، توفى سنة (٨٤١ هـ)[٤] .

- ومن تلاميذ ابن جابر الذين أشارت لهم زميلتي محققة الجزء الأول ، ولم أجد لهم ترجمة :

١ - محمد بن عبد الرحمن العكاري .

٢ - أحمد بن يونس الغزي .

٣ - أحمد بن محمد بن يوسف الرعيني[٥] .

---

(١) انظر الضوء اللامع ٧ / ٢٣٢ - ٢٣٤ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٦٨ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٩ / ٢٥٥ - ٢٦٠ ، وشذرات الذهب ٧ / ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٣) انظر الضوء اللامع ١ / ١٣٨ - ١٤٥ ، والبغية ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٤) انظر الدليل الشافي ١ / ٢٦ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - الدراسة ٥٤ .

صديقه الرُّعيني

نظراً للصداقة التي دامت طويلاً بين ابن جابر والرعيني كان لابد أن أسلط الضوء على هذا الصديق الوفي الذي دعم ابن جابر ، وسانده في علمه ، ورافقه في رحلاته حتى صارا يعرفان بالأعمى والبصير[١] ، أو بالأعميين[٢] مما جعل كل منهما يؤثر في صاحبه ويتأثر به حتى وصفهما لسان الدين الخطيب بروحين في جسد ؛ لذلك آثرت أن أتحدث هنا عن الرعيني ، وهو :

شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي المالكي الإلبيري .

ولد بعد سنة (٧٠٠ هـ) ، وقد سأله الصفدي عن مولده ، فقال سنة ثمان أو تسع وسبعمائة[٣] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الرعيني قد تتلمذ على أيدي جميع الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن جابر ، وذلك بسبب رفقتهما في الرحلة ما عدا الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم ابن جابر في المرية[٤] ، والذين تتلمذ عليهم هو في غرناطة وهم :

١ - أبو عبد الله محمد بن علي الخولاني قرأ عليه النحو والفقه .

٢ - أبو عبد الله البيَّاني قرأ عليه الفقه .

٣ - قاضي الجماعة أبو عبد الله بن أبي بكر قرأ عليه الفقه ، وسمع منه الصحيح[٥] .

وخرج الرعيني من غرناطة مع رفيقه ابن جابر في رحلة إلى بلاد المشرق وكان من حاله ما سبق في ترجمة رفيقه[٦] .

ثم استقر به المقام في البيرة من أعمال حلب مع صاحبه ابن جابر ، فانتفع به أهل تلك البلاد .

---

(١) انظر البغية ١ / ٣٤ ، ودرة الحجال ١ / ٦٢ .

(٢) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٥ ، والبغية ١ / ٣٥ ، ودرة الحجال ١ / ٦٢ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٦٠ . والأرجح أن يكون الرعيني ولد سنة (٧٠٩ هـ) ، لأن ابن حجر ذكر في الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ أن الرعيني توفى عن سبعين سنة .

(٤) انظر ص ١٠ - ١١ مما سبق .

(٥) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٦) انظر ص ١١ مما سبق .

وقد أشادت المصادر بهذه الصداقة بين ابن جابر والرعيني ، فقال في هذا لسان الدين الخطيب : « ... صارا روحين في جسد ، ووقع الشعر منهما بين لَحْيَي أسد ، وشمرا للكُدْيَة ، فكان وظيف الكفيف النظم ، ووظيف البصير الكتب »[١] .

وقال ابن حجر - متحدثاً عن الرعيني - : « فرافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى ، فتصاحبا ، وترافقا إلى أن صارا يعرفان بالأعميين »[٢] .

وظلاَّ على هذه الصحبة والصداقة حتى تزوج ابن جابر في آخر حياته فتهاجرا[٣] ، إلاَّ أن هذا التهاجر والتفارق بينهما لم يمنع ابن جابر من رثاء صديقه الرعيني الذي توفى قبله بسنة[٤] ، وهذا يدل على احتفاظ ابن جابر بودٍ كبير لصديقه .

وقد أشادت المصادر أيضاً بعلمه وشعره وخلقه ، فقد كان الرعيني عالماً بالعربية مقتدراً على النظم ، وقال في هذا ابن القاضي : « كان مقتدراً على النظم والنثر ، عارفاً بالبديع حسن الخلق حلو المحاضرة »[٥] .

وقال ابن حجر : «وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر عارفاً بالنحو وفنون اللسان ، ديناً حسن الخلق ، حلو المحاضرة كثير التواليف في العربية وغيرها »[٦] .

وقال عنه ابن تغري بردي : « وكان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض ، وله مشاركة في فنون كثيرة ، ومصنفات جيدة ، وكان له نظم ونثر »[٧] .

أما وفاته فكانت في منتصف شهر رمضان سنة (٧٧٩ هـ) عن سبعين سنة بحلب[٨] ، قبل صديقه ابن جابر بسنة ، تاركاً وراءه مجموعة من المؤلفات منها :

١ - اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر .

حققه عبد الله حامد النمري سنة (١٤٠١ هـ - ١٤٠٢ هـ) للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى[٩] .

---

(١) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٢) انظر إنباء الغمر ١ / ٢٤٤ ، وانظر شذرات الذهب ٦ / ٢٦٠ .

(٣) انظر البغية ١ / ٣٤ .

(٤) انظر الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ .

(٥) انظر درة الحجال ١ / ٦٢ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ .

(٧) انظر النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ .

(٨) انظر غاية النهاية ١ / ١٥٢ ، والدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ ، والنجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ .

(٩) انظر دليل الرسائل العلمية بجامعة أم القرى " قسم اللغة والنحو " ١٩٨ .

٢ – تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن .

حققه الدكتور علي حسين البواب سنة (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م)[١] .

٣ – رد الشوارد إلى حكم القواعد[٢] .

٤ – رسالة في السيرة والمولد النبوي .

منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٤) مجاميع[٣] .

٥ – رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب .

هو شرح لمنظومة رفيقه ابن جابر " الفرق بين الضاد والظاء "[٤] .

٦ – شرح ألفية ابن معطي .

حقق السفر الأول منه الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد للحصول على درجة الدكتوراه سنة (١٤١٤ هـ) بجامعة أم القرى[٥] .

٧ – طراز الحلة وشفاء الغلة .

وهو شرح مطول على بديعية ابن جابر[٦] " الحلة السّيرا في مدح خير الورى "[٧] حققه حذام جمال الدين الألوسي للحصول على درجة الماجستير سنة (١٩٧١ م) بجامعة بغداد[٨] .

---

(١) انظر كتاب تحفة الأقران ١١ – ١٢ حيث عرّف الدكتور علي في مقدمته بالكتاب .

(٢) ذكره أبو جعفر الرعيني في كتابه اقتطاف الأزاهر . انظر اقتطاف الأزاهر ٥٠ ، وكشف الظنون ١ / ١١١ .

(٣) انظر معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ١١٧ ، والأعلام ١ / ٢٧٤ . وذكر صلاح الدين المنجد في معجم ما ألف عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أن لابن جابر رسالة في السيرة النبوية والمولد في المجموع نفسه .

(٤) انظر تحفة الأقران ١٠ ، وهدية العارفين ١ / ١١٤ .

(٥) انظر دليل الرسائل العلمية بجامعة أم القرى " قسم اللغة والنحو " ٢٠٢ .

(٦) انظر الحلة السيرا ١٩ .

(٧) انظر آثار ابن جابر العلمية .

(٨) انظر فهرس المطبوعات العراقية ٢ / ٣١٥ .

شعر ابن جابر :

برز ابن جابر أديباً منحه الله موهبة شعرية مصقولة بعلم النحو ، منمقة بعلم العروض ، ومعرفة بفنون البديع وألوانه وثرائه اللغوي ، فخاض في مجالين :

أولاً : الشعر الوجداني .

نظم ابن جابر في أغراض الشعر الوجداني المتعددة ، وقد ذكرت لنا كتب التراجم نماذج من شعره في مختلف هذه الأغراض ومنها :

المدح :

وضع ابن جابر ديواناً مدح فيه خير البشر محمد بن عبد الله صلوات الله عليه وسلامه ، ومن أجمل ما قال في مدحه عليه الصلاة والسلام :

رحمةً أرسلهُ اللهُ لنَا وشفيعاً قد غدَا فينَا غدَا

ليسَ يحصي فضلَهُ إلاَّ الذي هو أحصَى كلَّ شيءٍ عددَا[1]

وله قصيدة مطولة في فضائل الصحابة العشر وأهل البيت قال فيها في أبي بكر – رضي الله عنه – :

فَمِنْهُمْ أبُو بكر خليفتُهُ الذي لَهُ الفضلُ والتقديمُ في كلِّ مشهدِ[2]

وقال في عمر – رضي الله عنه – :

ويتبعُهُ في فضلهِ عُمَرُ الذي رمَى عَنْ قِسي الصديق قوسَ مسدِّدِ[3]

وقال في عثمان – رضي الله عنه – :

إمامٌ صبورٌ للأذى وهو قادرٌ حليمٌ عن الجانِي جميلُ التعودِ[4]

وقال في علي – رضي الله عنه – :

وَإنَّ علياً كانَ سيفَ رسولِهِ وصاحبَهُ السامي لمجْدٍ مُشيَّدِ[5]

وقال في السبطين – رضي الله عنهما – :

هُمَا قُرَّتا عين الرسولِ وسيدا شبابِ الورى في جنَّة وتخلد[6]

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٤٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٥٩ .

(٣) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٠ .

(٤) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٣ .

(٦) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٤ – ٣٦٥ .

وقال في حمزة – رضي الله عنه – :

وَمَـنْ مِثْلِ لَيْـثِ الله حمزة ذِي الندى مُبيـدِ العـدَا مَأوى الغَريـبِ المطـرَّد[١]

وقال في العباس – رضي الله عنه – :

وَقَــدْ بَلَــغَ العبـاسُ فِي المجدِ رتبةً تقــولُ لبــدر التـم : قصَّرتَ فابعـدِ[٢]

– ونجد أنَّ ابن جابر استخدم مدحه في التكسب من الحكام ، فها هو ذا يمدح الملك الصالح ابن الملك المنصور سلطان ماردين الذي أجزل له العطاء ، ذكر هذا الرحالة ابن بطوطة عند ذكر سلطان ماردين الملك الصالح ، فقال : « ورث الملك عن أبيه ، وله المكارم الشهيرة ، وليس بأرض العراق والشام ومصر أكرم منه يقصده الشعراء والفقراء ، فيجزل لهم العطايا ، جرياً على سنن أبيه قصده أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي المروي الكفيف مادحاً ، فأعطاه عشرين ألف درهم »[٣] .

الغزل :

شفَّ شعر ابن جابر الغزلي ، ورقَّ لفظه ، ومن ذلك قوله :

قَــدْ سَبَــا قَلْبِــي غـزالٌ فاتــنٌ سَــلْ بــه كيــفَ اعتــدى في سَلْبِـهِ[٤]

ونجده يتفنن في غزله ، فيستخدم التشبيه والاستعارة مظهراً بذلك عاطفة جياشة أسرت قلب المتغزل حينما قال :

فَتَــاةٌ تَفُــتُّ القَلْــبَ مِنّـي بِمُقْلَــةٍ لَهَــا رقَّــةُ الْغُـزْلاَنِ في سَطْوة الأُسْـدِ[٥]

الشوق :

برع ابن جابر في إظهار شوقه على شتى أنواعه ، فنراه تارة يتشوق إلى وطنه الذي عاش فيه تاركاً وراءه ذكريات الطفولة وحلم الشباب ، فيقول :

للهِ عيــــشٌ بالمريَّــةِ قَـدْ ذَهَــبْ أخبَــاره بالحسْـنِ تُكْتَـبُ بالذهــبْ

وَهبَــتْ لنَــا تِلْـكَ الليالـي مــدةً ثُــم استــردَّ الدهـرُ منَّـا ما وَهَـبْ[٦]

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٦٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٦ – ٣٦٧ .

(٣) انظر رحلة ابن بطوطة ١٨٣ .

(٤) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٥٥ .

(٥) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٦) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٥٣ .

وتارة يتشوق إلى محبوبته، فيظهر شوقه بطريقة مختلفة تتناسب مع عاطفة المحب ، فيقول :

تَرامَى بِنَا فِي البيدِ شوقٌ إلى الحمى … ترى عندهُ الأجفانُ منهلّةَ الدمعِ

فلمَّا رأينَا رَبْعَ مَنْ سكنَ الحَشا … نَزَلْنَا فَقَبَّلْنا ثَرى ذلك الربْعِ[1]

فيالها من عاطفة متأججة قد سرى من الأجفان دمعها ، وقبَّل ثرى أصحابها .

٥ **الفخر :**

ومن أجمل ما قال فيه :

وإنّي حينَ أُنسَبُ مِنْ أُناسٍ … على قِمَمِ النجومِ لهمْ مَقام

يميلُ بهم إلى المجدِ ارتياحٌ … كما مالَتْ بشاربها المُدَام

فمن كلِّ البلادِ لنَا ارتحالٌ … وفي كلِّ البلادِ لنَا مُقام

١٠ وحول مواردِ العلياء منّا … لنا مع كلِّ ذِي شَرَفٍ زحام

تصيبُ سهامُنا غَرضَ المعالي … إذا ضلَّتْ عن الغَرَضِ السهام

وليسَ لنَا مِن المجدِ اقتناعٌ … ولو أنَّ النجومَ لنَا خيام[2]

فياله من فخر في طلب مجد لا يقنع صاحبه بالقليل ، وإنما يطلبه إلى آخر رمق في حياته رحم الله ابن جابر ، وجزاه خير الجزاء .

١٥ **الحكم :**

عرك ابن جابر الحياة في ترحال طويل خاطب فيه الجاهل والعالم في بلاد كثيرة ، مما كون لديه تجربة لا يستهان بها في طريق الصعاب الذي خاضه ، فأرسل لنا تلك التجربة في شعره كالحِكَم ، فهاهو ذا يشير في أبياته إلى خلق كريم ، وهو « دفع السيئة بالحسنة » ، فيقول :

٢٠ ادْفَعِ الشرَّ بحُسْنَى فإذا … به أخو صِدْقٍ وإنْ كانَ سَطَا[3]

وهذا اقتباس من قوله تعالى : ﴿ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ﴾[4] .

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٥٣ .

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٠٤ .

(٣) انظر المصدر السابق ٧ / ٣١٥ .

(٤) من الآية (٣٤) في سورة فصلت .

وهاهو ذا يقول محبذاً الاتصاف بالجود والعلم والتقوى ، وترك ما سواهما :

الجودُ يُعلي المرءَ والبخلُ لقد يُحطُّ عن رتبتهِ من ارتقى
والعزُّ ما أحْسَنَهُ لكنَّه إنْ كانَ هَذا مَع علمٍ وتُقى
والجهلُ للإنسانِ عيبٌ قادح ولو حَوى مالاً ككثبانِ نَقَا
والعلمُ في حالِ الغنى والفقر لا يزالُ يَرقَى بكَ كُلَّ مُرْتَقَى[1]

وهاهو ذا يشير إلى الصبر عند الفراق ، فيقول :

وَإنْ تَرُعْكَ من زمان فرقةٌ فَاصْبر لها فَالصبرُ أشْفَى للجوى[2]

– وبالإضافة إلى هذه الأغراض التي اشتمل عليها شعره ، نجده يضع لنا في شعره خلاصة خبرته بالناس ناقداً لبعض صفاتهم ، فهاهو ذا ينقد أهل زمانه في إسرافهم فيقول :

أرَى أناساً ، من أرَادَ الرضى مِنهُمْ رَجَا ما ليسَ بالمُمْكِنِ
سيّانِ أنْ يعطوا وأنْ يمنعوا قد ضاعَ فيهم كرمُ المحسنِ[3]

وهاهو ذا ينقد عدم الوفاء من بعضهم ، فيقول :

إنّي سئمتُ من الزمانِ لطولِ مَا قد صدَّ عن حُسْنِ الوفاءِ رجالَهُ
ومن النوادر في زمانِك أنْ ترى خِلاًّ حمدتَ ودادَهُ وخلالَهُ[4]

– وقبل أن أختتم الحديث عن شعره الوجداني أود أن أنوه على إشادة العلماء ببعض قصائد ابن جابر ، قال المقري : « ولا خفاء أنَّ لسان الدين لم يستوفِ حقوق الشمس ابن جابر الهواري المذكور مع أن له محاسن جمة ، ومن محاسنه رحمه الله تعالى :

هَنَاؤكم يا أهْلَ طيبة قد حَقَّا فبالقربِ مِنْ خيرِ الورى حُزْتمُ السبقا »[5] .

ومن محاسنه المقصورة الفريدة التي يقول فيها :

بادَرَ قَلْبي للهوى وما ارْتَأى لمّا رأى من حُسنها ما قَدْ رَأى
فقرَّبَ الوجدَ لقلبي حُبُّها وكانَ قَلْبي قبلَ هذا قد نَأى[6]

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣١٨ .
(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٢٠ .
(٣) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٥١ .
(٤) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٥٢ ، وانظر من أمثلة انتقاده سمط النجوم العوالي ٤ / ٢٨ .
(٥) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٥ .
(٦) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٠٦ .

ومن محاسنه البديعية المشهورة " بديعية العميان " ، وأيضاً قصيدته التي في التورية بسور القرآن ، ومدح النبي ﷺ والتي يقول فيها :

فِي كلِّ فاتحة للقَول معتبرة حقُ الثناءِ عَلى المبعوثِ بالبقرة

فِي آلِ عمران قِدماً شاعَ مبعثه رجالهم والنساء استوضَحُوا خبره[1]

وقصيدته في التورية بأسماء الكتب ، والتي يقول فيها :

عرائسُ مَدحِي كم أتينَ لغيره فلمّا رأتهُ قلنَ هَذا مِن الأكفا

نوادرُ آدابي ذخيرة ماجدٍ شمائلُ كم فيهن مِنْ نُكَت تُلْقى[2]

ثانياً : المنظومات التعليمية :

صاغ ابن جابر ثروة علمية عظيمة ، ونظم علوماً شتى ، ومن أمثلة نظمه : نظمه لفصيح ثعلب ، ونظمه لكفاية المتحفظ ، وقصيدته في الفرق بين الضاد والظاء ، وغيرها[3] .

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٢٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢ / ٦٦٥ .

(٣) انظر آثاره العلمية .

خُلُقُهُ وخَلْقُهُ :

أثنى العلماء على ابن جابر كثير الثناء ، فتحدثوا عن علمه العظيم وخلقه الكريم ، فقال عنه الحلبي : « كان إماماً عالماً فاضلاً ، بارعاً نحوياً أديباً له النظم والنثر البديعيان ، وكان أمة في النحو »[1] .

وقال عنه ابن الجزري : « شيخنا إمام بارع »[2] ، وقال عنه ابن تغري بردي : « كان عالماً في فنون كثيرة ، وله نظم ونثر ، وله مصنفات كثيرة »[3] .

وممن تحدث عن علمه وخلقه الأمير أبو الوليد إسماعيل بن يوسف الأحمر ، فقال : « تحلى بعلوم بارعة ومحاسن لأشتات الفوائد جامعة ، وهو سراج الأدب المتوقد الضياء ، والمستولي على أمد المكارم والحياء »[4] ، وقال لسان الدين : « وجرى ذكره في الإكليل محسوبٌ من طلبته الجلّة ، ومعدودٌ فيمن طلع بأفقها من الأهِلَّة »[5] .

ومع أنَّ ابن جابر الذي جمع العلم والأدب والشعر والفقه والحديث ومكارم الخلق كان ضريراً إلاَّ أنَّ الله قد وهبه قدرة فائقة وذهناً يتسع لكل هذه العلوم مع فقدانه البصر ، فجلّت قدرته تعالى .

وقد تحدث عن عاهته لسان الدين بن الخطيب فقال : « رجل كفيف البصر مدل على الشعر عظيم الكفاية والمنّة على زمانته »[6] .

ولا أعلم شيئاً عن عاهته إلاَّ أنّي وجدت زميلتي محققة الثلث الأول من الكتاب قد أرجعت ذلك إلى أنَّه أصيب بالجدري في أواخر السنة الخامسة من عمره فصار ضريراً[7] .

ومع ضرِّه وعماه فقد رزقه الله البصيرة والإرادة والذاكرة القوية ، وحب العلم ، وحافظة جمعت علوماً شتى ، وصديقاً وفياً لازمه وكتب له ما ألَّفه .

---

(١) انظر أعلام النبلاء ٥ / ٧٩ .

(٢) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ .

(٣) انظر النجوم الزاهرة ١١ / ١٩٢ .

(٤) انظر أعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ .

(٥) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٦) انظر المصدر السابق ٢ / ٣٣٠ .

(٧) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – الدراسة ١٦ .

وفي الحديث هنا عن عاهته – العمى – لابد لي من كلمة أشير بها إلى بعض من النحاة العميان الذين منَّ الله عليهم بما هو أعظم من البصر . فجعلهم يرون ، ويعملون ما لا يراه ويعلَمُه بعض المبصرين ، ومن هؤلاء النحاة :

١ – هشام بن معاوية الضرير النحوي صاحب الكسائي أبو عبد الله المتوفى سنة (٢٠٩ هـ) له تصانيف في نحو أهل الكوفة[١] .

٢ – أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله الضرير النحوي الثمانيني المتوفى سنة (٤٤٢ هـ) شرح اللمع لابن جني[٢] .

٣ – أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي بن الفضل القصبانيّ النحوي المتوفى سنة (٤٤٤ هـ) ، وقيل (٤٦٤ هـ) من أعيان الأئمة في النحو والأدب[٣] .

٤ – أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) ، وقيل (٤٤٦ هـ) ، يعرف بالأعلم الشنتمري شرح الحماسة لأبي تمام ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح أبيات الجمل[٤] .

٥ – جامع العلوم علي بن الحسن الضرير النحوي الأصبهاني كان حياً سنة (٥٣٥ هـ) شرح كتاب اللمع ، وله كتاب كشف المعضلات وحل المشكلات في إعراب القرآن والقراءات[٥] .

٦ – شيث بن إبراهيم بن الحاج القفطي الإمام الزاهد النحوي القناوي ضياء الدين ، عمي في كبره ، له مصنفات في النحو منها المختصر ، والمعتصر من المختصر ، وقد اُختلِف في سنة وفاته ، فقيل سنة (٥٩٨ هـ)[٦] ، وقيل (٥٩٩ هـ)[٧] ، وقيل (٦٠٠ هـ)[٨] .

---

(١) انظر إشارة التعيين ٣٧١ ، والبغية ٢ / ٣٢٨ .
(٢) انظر إشارة التعيين ٢٣٨ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٧٩ .
(٣) انظر إشارة التعيين ٢٥٧ ، والبغية ٢ / ٢٤٦ .
(٤) انظر إشارة التعيين ٣٩٣ ، والبغية ٢ / ٣٥٦ .
(٥) انظر إشارة التعيين ٢١٦ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٧٥ .
(٦) انظر البغية ٢ / ٦ .
(٧) انظر الأعلام ٣ / ١٨١ .
(٨) انظر إشارة التعيين ٤٢ .

٧ – عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري أبو البقاء النحوي الضري المتوفى سنة (٦١٦ هـ) ، له شرح الفصيح ، ولباب شرح الكتاب ، واللباب في علل البناء والإعراب وغيرها[١] .

٨ – أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي النحوي ابن الخباز الضرير المتوفى سنة (٦٣٩ هـ) كان من جملة محفوظه الإيضاح ، والتكملة ، والمفصل[٢] .

---

(١) انظر إشارة التعيين ١٦٣ – ١٦٤ ، والبغية ٢ / ٣٨ .

(٢) انظر إشارة التعيين ٢٩ ، والبغية ١ / ٣٠٤ .

وفـــاتــه :

توفي أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي سنة ثمانين وسبعمائة (٧٨٠ هـ)[١] وكان ذلك بالبيرة من أعمال حلب ، عن اثنتين وثمانين سنة[٢] ؛ إذ إنَّ الصلاح الصفدي سأله عن مولده ، فقال : « سنة ثمان وتسعين وستمائة بالمرية »[٣] .

آثاره :

خرج ابن جابر شابّاً تلميذاً صغير السن تاركاً وطنه مودعاً أهله في رحلة طويلة قضاها غريباً متنقلاً في عالم البحث والتأليف والتعليم إلى آخر لحظة قضاها على ظهر البسيطة ، فلم يتوقف إلاَّ بعد أن توارى جثمانه تحت الثرى – رحمه الله ، وأثابه على ما تركه من علم – وقد حاولت في هذا البحث أن أحصي آثار ابن جابر مرتبة ترتيباً هجائياً ؛ لتعذر ترتيبها زمنياً ، ومن آثاره :

١ – الحلة السِّيرا في مدح خير الورى :

وهي بديعية نظمها ابن جابر في مدح الرسول ﷺ على طريقة الصفي الحلي ، وتسمى بديعية العميان ، ويبلغ عدد أبياتها (١٧٧) بيتاً[٤] ، أولها :

بِطَيْبَــةَ انْــزِلْ وَيَمِّــمْ سَيِّــدَ الأمَـمِ   وانْشُـرْ لَـهُ الْمدحَ وانْثُرْ أطْيبَ الْكَلِمِ[٥]

وآخرها :

لَكِـنْ وإنْ طَـالَ مَدْحِي لا أفِي أبَـداً   فَأجْعَـلِ العُـذْرَ والإقْـرَارَ مُخْتَتَمِـي[٦]

ويقول في مقدمتها : « فأنشأت في مدحه ﷺ قصيدة وشَّيْتُ بألقاب البديع بُرْدَها ، وتوخيت فيها من موارد الثناء ما يجدُ المؤمن على قلبه بَرْدَها »[٧] .

ولابن جابر شرح مختصر عليها ، وللرعيني أيضاً شرحٌ عليها سمّاه : « طراز الحلة وشفاء الغلة » .

---

(١) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ ، والسلوك – القسم الأول – ٣ / ٣٥٠ ، والبغية ١ / ٣٥ .

(٢) هذا هو الأقرب للصواب ؛ لأنَّ بعض المؤرخين ذكروا أن ابن جابر توفى عن سبعين سنة . انظر السلوك ٣ / ٣٥٠ ، والنجوم الزاهرة ١١ / ١٩٢ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٧ .

(٤) انظر البديعيات في الأدب العربي ٧٦ .

(٥) انظر الحلة السيرا ٢٨ .

(٦) انظر المصدر السابق ١٧٧ .

(٧) انظر المصدر السابق ٢٥ .

وقد اهتم الأستاذ علي أبو زيد بهذه البديعية ، فتحدث عنها في كتابه " البديعيات في الأدب العربي " أولاً ، ثم تناول البديعية وشرحها " الحلة السيرا في مدح خير الورى " فحققها .

وأيضاً حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الله مخلص[1] .

وللكتاب نسخة خطية أيضاً في برلين[2] .

٢ - حِلْية الفصيح في نظم ما قد جاء في الفصيح :

نظم ابن جابر فصيح ثعلب في أرجوزة تقع في ثمانين وستمائة ألف بيت ، وأتمها في البيرة سنة (٧٤٧ هـ)[3] ، وأولها :

الحمـــدُ للهِ عَلـى مَـا سـدَّدَهْ فَهْـوَ الـذي أَلْهَمَنَـا أنْ نحمـدَهْ

إنَّ الفصيـح للإمـامِ ثَعْلَـبِ فِيمَـا رَأَيْنَـا مِـنْ أجـلِ الكتـبِ

وآخرها :

هـذَا ختـامُ حليـةِ الفصيـحِ في نَظْـمِ مَـا قَـدْ جَاءَ في الفَصيـحِ

وقد ذكر الزركلي أنَّ الكتاب مطبوع[4] ، وله عدة نسخ خطية منها : في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[5] ، ودار الكتب الظاهرية ، وتشتسربتي ، ومانشستر ، وباريس ، ودار الكتب بالقاهرة[6] .

٣ - رسالة في السيرة النبوية والمولد :

منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٤) مجاميع[7] .

---

(١) انظر معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ٣٢١ .

(٢) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ ، والأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٣) انظر كشف الظنون ٢ / ١٢٧٣ - ١٢٧٤ ، وتاريخ بروكلمان ٢ / ٢١٢ .

(٤) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٥) انظر فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٠٦ ، وفهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود أيضاً ٣٩٦ .

(٦) انظر تاريخ بروكلمان ٢ / ٢١٢ .

(٧) انظر معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ١١٧ .

٤ – سبيل الرشاد إلى نفع العباد :

هي قصيدة في مدح النبي ﷺ طبعت بتحقيق الشيخ أحمد عبد المنعم الشهير بالدمنهوري في مصر سنة (١٣٠٥ هـ)[١] .

٥ – شرح ألفية ابن مالك :

يعدُّ هذا الشرح من أبرز مصنفات ابن جابر ، وقد اعتنى العلماء بذكره والإشارة إليه ؛ لأنَّه كتاب مفيد يعتني بالإعراب للأبيات ، جليل نافع للمبتدئين ، وله عدة نسخ خطية في : المكتبة الظاهرية بدمشق ، والمكتبة الأزهرية ، ومكتبة الخزانة العامة في الرباط ، ومكتبة الأوقاف العامة في الموصل ، وجامعة برنستون بأمريكا ، وفي ليدن ، وباريس ، والإسكوريال ، ومدريد ، وتشستربتي ، ويوجد عدد من هذه النسخ في جامعة الإمام محمد بن سعود ، وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى[٢] .

وقام بتحقيقه الأستاذ الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ؛ ليكون لقراء العربية مرجعاً وسنداً[٣] .

وسيأتي التعريف بالكتاب ، وإلقاء بعض الضوء عليه في مبحث الموازنات لاحقاً[٤] .

٦ – شرح ألفية ابن معطي :

ذكره العديد من العلماء كالسيوطي[٥] ، وطاش زاده[٦] ، وابن العماد[٧] ، وقد اختلفوا في ذكر عدد مجلداته ، فقال السيوطي وابن العماد : ثلاثة مجلدات ، وقال طاش زاده : ثمانية مجلدات ونسب القول للسيوطي ، وقال الحاجي خليفة أيضاً في كشف الظنون : إنه ثمانية مجلدات[٨] ، وهذا ما قاله الزركلي في الأعلام[٩] ، والله أعلم بالصواب منها .

---

(١) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٦١ .

(٢) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ٢٨١ ، وفهرس المصورات الميكروفلمية بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي " قسم النحو " ٢٥٠ – ٢٥٣ ، وفهرس المخطوطات المصورة " قسم النحو والصرف واللغة والعروض " بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٢٩ – ١٣٠ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة بالموصل ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ١٤ .

(٤) انظر الموازنة بين شرحي الألفية والمنحة لابن جابر ص ٦٦ .

(٥) انظر البغية ١ / ٣٥ .

(٦) انظر مفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٧) انظر شذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٨) انظر كشف الظنون ١ / ١٥٥ .

(٩) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

٧ – عمدة المتلفظ في نظم كفاية المتحفظ :

عبارة عن أرجوزة نظم فيها ابن جابر كتاب " كفاية المتحفظ " للقاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الخويي المتوفى سنة (٦٩٣ هـ) هذا ما ذكره صاحب كشف الظنون ، وذكر في موضع آخر أنَّه نظمها للملك المظفر بن يوسف بن عمر[(١)] .

٥ وأول المنظومة :

الحمـــدُ للهِ عَلـــى مَـــا عَلَّمَـا ... وجَـــادَ إحْسَـــاناً بـــهِ وأنْعَمَـــا

وَبَعـــدُ فَقَـــدْ رأيـــتُ حَتْمـــا ... إذْ كُنْـــتُ أكْمَلْـــتُ الْفَصِيـــحَ نَظْمَـــا

أنْ أنْتَضَـــى عَزْمَـــةَ ذِي عِنَايـــهْ ... فَأنْظُـــمُ الـــوارِدَ فـــي الكفايـــهْ

وآخرها :

١٠ كَشُغْلـــةٍ وجَمْعُهـــا شَغَائِـــلْ ... لأنَّ جَمْـــعَ بابهـــا فَعَائِـــلْ

فَهَـــذِهِ خَاتِمَـــةُ الكتـــابِ ... وآخِـــرُ الفُصُـــولِ والأبْـــوابِ

وقد فرغ منها سنة (٧٧٠ هـ) ،وله نسخ خطية في دار الكتب المصرية منها نسختان ، وفي دار الكتب الأزهرية ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود[(٢)] .

٨ – غاية المرام في تثليث الكلام .

١٥ ذكره الزركلي في الأعلام[(٣)] .

٩ – قصيدة في أسماء سور القرآن :

جاء ذكرها في هدية العارفين[(٤)] ، كما ذكرها المقري في نفح الطيب قائلاً : « ولو لم يكن من محاسنه إلاَّ قصيدته التي في التورية بسور القرآن ، ومدح النبي ﷺ لكفى ، وهي من غرر القصائد ، وكثير من الناس ينسبها للقاضي الشهير عالم المغرب أبي الفضل عياض ،

٢٠ وكنت أنا في أول الاشتغال ممن يعتقد صحة تلك النسبة ، حتى وقفت على شرح البديعية الموصوفة لرفيقه أبي جعفر ، فإذا هي منسوبة للناظم ابن جابر »[(٥)] .

---

(١) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧١ ، ١٥٠٠ ، وانظر الأعلام ٣٢٨ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤ .

(٢) انظر فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود " قسم النحو والصرف واللغة والعروض " ٤٩٩ – ٥٠٠ .

(٣) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٤) انظر هدية العارفين ٢ / ١٧٠ .

(٥) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٢٣ – ٣٢٤ .

وقد أشرت إليها عند حديثي عن شعر ابن جابر[١] .

١٠ – قصيدة في المدينة المنورة :

نظمها في مدح المدينة المنورة ، ذكرها الزركلي مستشهداً بأولها :

هناؤكـم يـا أهْـلَ طيبةَ قَـدْ حقَّـا فبالْقُـربِ مِـنْ خَيرِ الورَى حُزْتُمُ السبقا[٢]

وقد ذكر المقري هذه القصيدة ، وعدَّها من محاسن ابن جـابر[٣] ، وقـد أشـرت إليـها في شعره[٤] ، وهي موجودة بخزانة الرباط .

١١ – قصيدة نحوية في الفرق بين الضاد والظاء :

هي منظومة ميميّة نظمها ابن جابر جامعاً فيها ألفاظ الظاء في العربية ؛ ليفرق بينها وبـين الضاد[٥] ، شرحها رفيقه الرعيني وسمَّاه : « رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب »[٦] .

أولها :

حَمْـدُ الإلَـهِ أجـلُّ ما يُتكلـم بَـدءاً بـه ولَـهُ الثنـاءُ الأدومُ

وأقـولُ فيمـا بعـدَ ذلـك إنّـه للظـاءِ بالضـادِ التبـاسٌ يُعلَـمُ

فَرأيـتُ حصـرَ الظـاءِ آكد واجبٍ ليبيـنَ أنّ الغيـرَ ضـادٌ يُرسَـمُ

وآخرها :

هـذي ضوابِـطُ إنْ تَقِـلُّ فإنّهـا كثـرت فوائـدُها لمـن يتفهَّـمُ

والحمـدُ للهِ الـذي بثنائِـهِ بُـدِئَ الكـلامُ ومثـلُ ما يُختَـمُ

وعَلَـى النبـي وآلـهِ وصحابـهِ طُـرّاً أصلـي آخِـراً وأسَلِّـمُ

ومنها نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود[٧] ، وهي التي أشار إليها الزركلي في الأعلام[٨] .

---

(١) انظر شعره ص ٢٤ .

(٢) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٣) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٥ .

(٤) انظر شعره ص ٢٣ .

(٥) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ ، وفهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٣٣ .

(٦) انظر تحفة الأقران ١١ .

(٧) انظر فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٤٣٣ – ٤٣٤ .

(٨) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

١٢ – قصيدة نحوية يراد بها التفريق بين المقصور والممدود :

ومما قال فيها :

وتمييـــــزُكَ المقصـــورَ ممَّــا تمده أكيــدٌ ، فَكُــنْ في علمِهِ مَاضِي الفكر

ذكرها زيدان[١] ، ومنها نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود عن القدس[٢] ، جاء في أولها :

لـكَ الحمدُ مَوْصُولاً لَدى السرِّ والجهرِ علـــى نعمــةِ العلمِ الحقيقـةِ بالشكرِ

وجاء في آخرها :

ولا تجعــلِ اللّهُـــمَّ عُمــرِي مضيَّعــاً فَقَــدْ ضَـاعَ عُمْــرٌ لَيْسَ يُعْمرُ بالبرِّ

وصـــلِّ عَلـى خيــرِ الأنــامِ وصحبِـهِ صـلاةً تنيـلُ الفــوزَ فِي موقفِ الحشرِ

١٣ – المقصد الصالح في مدح المالك الصالح[٣] :

كتب ابن جابر هذا الكتاب في مدح الملك الصالح صاحب ماردين ، وهو صالح بن غازي بن قرا أرسلان بن ابك غازي ارتق التركماني المتوفى سنة (٧٦٦ هـ) ، وقيل : في آخر التي قبلها ، قال ابن حجر : « وهو أصوب ، فإنَّه صلى عليه صلاة الغائب بدمشق في المحرم سنة ٧٦٦ هـ »[٤] .

وقد أشرت إلى الملك الصالح ومدح ابن جابر له عند حديثي عن شعر ابن جابر[٥] .

١٤ – المقصورة :

ذكرها الزركلي في الأعلام مشيراً إلى أنَّها مخطوط[٦] ، وذكرها المقري قائلاً : « ومن محاسنه رحمه الله تعالى المقصورة الفريدة »[٧] .

وقد أشرت إليها في الحديث عن شعره[٨] .

---

(١) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ .

(٢) انظر فهرس المخطوطات المصورة في النحو الصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٨٨ .

(٣) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٤) انظر الدرر الكامنة ٢ / ٢٠٢ – ٢٠٣ .

(٥) انظر شعره ص ٢١ .

(٦) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٧) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٦ .

(٨) انظر شعره ص ٢٣ .

١٥ – المنحة في اختصار الملحة وشرحها :

ذكرهما بروكلمان(١) ، وذكر الزركلي المنحة فقط(٢) ، وسيأتي تفصيل الحديث عن المنحة وعن شرحها الذي أقوم بتحقيق الثلث الثاني منه لاحقاً(٣) .

١٦ – نظم العقدين في مدح سيد الكونين :

وهو ديوان شعر نظمه ابن جابر في مديح الرسول ﷺ ورتبه على حروف الهجاء .

ذكره " الزركلي " ، و" زيدان " تحت مسمى " العين في مدح سيد الكونين "(٤) وذكره " كحالة " دون تسمية(٥) . وأول قصيدة فيه :

رَحَلُوا فَكيفَ يَطِيبُ بعد ثِواءُ … أمْ هَلْ لداء الشوقِ منْكَ دواءُ

وختمه بقصيدة يائية آخرها :

وَبَسطْتُ يَدى واثقاً أنَّه … سَتُمْلأ مِنْ كُلِّ خيرٍ يديَّا

ومنه نسخ خطية في : دار الكتب المصرية " تيمورية " ، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وبرلين ، وجامعة الإمام محمد بن سعود(٦) .

١٧ – نفائس الملح وعرائس المدح :

ديوان شعر في مدائح النبي ﷺ جاء ذكره في هدية العارفين(٧) .

١٨ – وسيلة الآبق :

قال جرجي زيدان عن هذه الأرجوزة : « هي أرجوزة جمع فيها أسماء الصحابة والتابعين على مارواه أبو نعيم ، منه نسخة في مكتبة الجزائر »(٨) .

---

(١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٢) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٣) انظر المبحث الثاني والمبحث الرابع .

(٤) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ ، وتاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ .

(٥) انظر معجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤ .

(٦) انظر فهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٢٢ ، وفهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب المصرية الفن بلاغة (٤١١) ، وفهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية " التيمورية " ١ / ٤٥٠ ، وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٣ / ١٧٧ .

(٧) انظر هدية العارفين ٢ / ١٧٠ .

(٨) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ .

ولابن جابر مؤلفات أُخر أشارت إليها زميلتي محققة الثلث الأول وهي :

١ - أربع منظومات في العروض .

٢ - فوائد الإعراب ، أو عجالة الراجز .

٣ - تأليف ابن جابر والرعيني فيمن اجتمعا به في رحلتهما[1] .

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ٦١ ، ٦٣ من الدراسة .

القسم الأول

الدراسة

القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على فصل واحد يضم المباحث التالية :

المبحث الأول : المنظومات النحوية .

المبحث الثاني : موازنة بين :

أ – المُلحة والمنحة .

ب – المُلحة وشرحها .

جـ – المنحة وشرحها .

د – شرح المُلحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر .

المبحث الثالث : موازنة بين :

أ – ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر .

ب – شرحي الألفية والمنحة لابن جابر .

المبحث الرابع : مدخل إلى دراسة كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر ، ويضم عدة مطالب هي :

١ – توثيق اسم كتاب شرح المنحة في اختصار الملحة .

٢ – توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٣ – منهج ابن جابر في شرح المنحة .

٤ – موقفه من النحاة وآرائهم .

٥ – اتجاهه النحوي .

٦ – مصادره .

٧ – شواهده .

٨ – قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه .

٩ – وصف نسخة الكتاب .

١٠ – منهجي في التحقيق .

المبحث الأول
المنظومات النحوية

المنظومات النحوية :

في مستهل حديثي عن المنظومات النحوية لابد لي من كلمة أشير بها إلى الشعر التعليمي عند العرب ، والنظم فيه والذي ازدادت العناية به منذ القرن الثاني الهجري[١] ، فلم يأت العصر العباسي الأول حتى أصبح الشعر التعليمي فنًّا[٢] ، فلجأ إليه العلماء ؛ لعلمهم أنَّ الشعر أفضل وسيلة لحفظ العلوم وتصنيفها وضبط القواعد وتقييد الأحكام ، فنظموا المنظومات التعليمية في سائر العلوم والموضوعات وكان أبرع من استخدمه أبان بن عبد الحميد اللاحقي المتوفى سنة (٢٠٠ هـ)[٣] فنظم كليلة ودمنة في نحو أربعة عشر ألف بيت ، ونظم الأحكام الفقهية المتعلقة بباب الصوم والزكاة ، وسيرتي أردشير وأنوشروان ، ونظم في بدء الخلق منظومة ضمَّنها شيئاً من المنطق[٤] .

ثم أتى بعده بشر بن المعتمر المتوفى سنة (٢١٠ هـ)[٥] فنظم ثلاث قصائد اثنتين منها في التاريخ ، وواحدة في علي بن أبي طالب[٦] - رضي الله عنه - .

ثم أتى على بن الجهم المتوفى سنة (٢٤٩ هـ)[٧] فنظم مزدوجة في التاريخ جعلها على جزأين جزء في بدء الخلق وتاريخ الأنبياء ، وجزء في تاريخ الإسلام والخلفاء[٨] .

ثم نظم ابن المعتز المتوفى سنة (٢٩٦ هـ)[٩] سيرة المعتضد العباسي في أرجوزة تصور استقرار الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما عمَّ البلاد من العدل في عهده[١٠] .

ثم نظم ابن دريد المتوفى سنة (٣٢١ هـ)[١١] مقصورته التي مدح بها عبد الله بن محمد ابن ميكال والي هوازن وابنه إسماعيل ، ونظم أخرى في المقصور والممدود[١٢] .

---

(١) انظر العصر العباسي الثاني لشوقي ضيف ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٤٦ .

(٣) انظر الخزانة ٨ / ١٧٣ - ١٧٦ ، والأعلام ١ / ٢٧ .

(٤) انظر العصر العباسي الثاني ٢٤٦ .

(٥) انظر دائرة المعارف الإسلامية ٣ / ٦٦٠ .

(٦) انظر مقدمة شرح ابن القواس ١ / ٨٧ .

(٧) انظر الأعلام ٤ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٨) انظر العصر العباسي الثاني ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٩) انظر الأعلام ٤ / ١١٨ - ١١٩ .

(١٠) انظر العصر العباسي الثاني ٢٤٧ .

(١١) انظر إشارة التعيين ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١٢) انظر الاشتقاق لابن دريد ٢٢ - ٢٥ ، والعصر العباسي الثاني ٢٥١ - ٢٥٣ .

ثم نظم ابن عبد ربه المتوفى سنة (٣٢٨ هـ)[١] أرجوزة في التاريخ عن مغازي عبد الرحمن الناصر[٢] .

هذا بالنسبة إلى المنظومات التعليمية عامة ، أما المنظومات النحوية ، فقد ذُكِرَ أنَّ أقدم من نظم فيها أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة (٣٧٠ هـ)[٣] ، وقد تحدث عنها أبو حيان في كتابه تذكرة النحاة ، وهي تقع في ألفين وتسعمائة وأحد عشر بيتاً[٤] ، ومما يقول فيها :

فَجَمْعُنَا زيداً على أزيادِ وأُزْيُدٌ إن شئتَ أو زيَادِ
وربّما قِيلَ زيودٌ وزُيُدْ وجمْعُنَا العبدَ عبادٌ وعبُدْ[٥]

ويقول أيضاً :

وعابَ ما قَدْ ذهَبا إليهِ عليهم بالنَحو سيبويه
واختارَ قول يُونسٍ أحيّ من غيرِ صَرف وكذا إليّ[٦]

ثم أتى الحريري المتوفى سنة (٥١٦ هـ) فنظم أرجوزته " مُلحة الإعراب "[٧] قائلاً فيها :

حَدُّ الكلامِ مَا أفادَ المستمِعْ نَحْوُ سَعى زَيْدٌ وعمروٌ مُتَّبِعْ
ونوعُهُ الَّذِي عَلَيهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى[٨]

ثم تابع النحاة نظم الأراجيز النحوية كأحمد بن عبد العزيز الشنتمري الذي كان حياً حتى سنة (٥٥٣ هـ)[٩] ، وكذلك الحسين بن أحمد بن خيزان البغدادي المتوفى سنة (٦٠٠ هـ)[١٠] ، وكذلك سالم بن أحمد المنتجب المتوفى سنة (٦١١ هـ)[١١] .

---

(١) انظر البغية ١ / ٣٧١ ، والأعلام ١ / ٢٠٧ .
(٢) انظر مقدمة شرح ابن القواس ١ / ٨٨ ، والأعلام ١ / ٢٠٧ .
(٣) انظر الفصول الخمسون ٣٠ .
(٤) انظر تذكرة النحاة ٦٧٠ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٦٧ .
(٥) انظر تذكرة النحاة ٦٧٠ .
(٦) انظر تذكرة النحاة ٦٧٨ .
(٧) سيأتي الحديث عنها في المبحث اللاحق ص ٥١ .
(٨) انظر ملحة الإعراب ٦ .
(٩) انظر البغية ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .
(١٠) انظر المصدر السابق ١ / ٥٣١ .
(١١) انظر الفصول الخمسون ٣٢ ، والبغية ١ / ٥٧٥ .

وهذه الأراجيز كانت بمثابة الخطوات الأولى إلى طريق النظم الكامل الذي بدأه ابن معطي المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) ، فوضع ألفيته في النحو ، ومما قال فيها :

والتَّاءُ في القَسَم فَرْعُ الواو ... في اللهِ حَسْبُ لهما التَّساوي

والواوُ فَرْعُ الباءِ ثم كثُرا ... ومعه فِعْلُ اليَمِينِ أضْمِرَا[1]

ثم تبعه ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) فنظم مقدمته الكافية شعراً ، وسمَّاها الوافية[2] .

وأتى بعدهما ابن مالك المتوفى سنة (٦٧١ هـ) فنظم الكافية الشافية التي اختصرها في ألف بيت في منظومته الشهيرة التي سمَّاها الخلاصة ، ومما يقول فيها :

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ ... واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الكلِمْ

واحِدُهُ كلمةٌ والقَولُ عَمْ ... وكلمةٌ بِهَا كلامٌ قَدْ يؤمْ[3]

ثم اتجه بعض النحويين اتجاهاً آخر كما فعل الشيخ عبد الرحمن إسماعيل المتوفى سنة (٦٦٠ هـ) ، وفتح بن موسى الخضراوي المتوفى سنة (٦٦٣ هـ) بكتاب المفصل الذي نظماه شعراً[4] .

ثم نظم حازم بن محمد بن حسن القرطاجني المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقيا وضمنها من مسائل علم النحو الكثير[5] ، وحكى فيها المسألة الزنبورية ومما يقول فيها :

والعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأخبارَ بعد إذا ... إذا عَنَتْ فَجْأةَ الأمرِ الَّذي دَهَما

ورُبَّما نَصَبُوا للحالِ بعد إذا ... وربما رَفَعُوا مِن بعدها ، رُبَمَا[6]

ثم نظم حسن المرادي المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) أرجوزة منظومة في مخارج الحروف وصفاتها ، وأخرى في معاني الحروف[7] .

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١ / ٤٢٠ .

(٢) انظر البغية ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والأعلام ٤ / ٢١١ .

(٣) انظر ألفية ابن مالك ٩ .

(٤) انظر كفاية الغلام تحقيق زهير زاهد ، وهلال ناجي ١٨ .

(٥) انظر حاشية الشمني ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٦) انظر المغني ١ / ١٠٤ .

(٧) انظر كفاية الغلام المحققة ١٨ .

ثم نظم ابن جابر أرجوزته " المنحة " اختصر فيها مُلحة الإعراب للحريري، ويقول في هذا :

وهـاكَ مِني فِي اختِصَار المُلْحَةِ ... مِنحَةَ عِلْمٍ يَا لَهَا مِنْ مِنْحَةٍ[1]

ثم نظم زين الدين الآثاري المتوفى سنة (٨٢٨ هـ) ألفية للمبتدئين سمَّاها " كفاية الغلام في إعراب الكلام " ، ومما يقول فيها :

والأَصْلُ فِي المبتدا التعريفُ ... والأَصْلُ فِي تقدِيمِهِ معروفُ

والأَصْلُ فِي خَبَرِهِ التنكيرُ ... والأَصْلُ فِي رُتْبَتِهِ التأخيرُ[2]

ثم نظم جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) منظومته النحوية " الفريدة " لخص فيها جميع ما في ألفية ابن مالك في ستمائة بيت ، ثم زادها أربعمائة بيت فيها من القواعد والفوائد والزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه[3] ، ومما يقول فيها :

مَعَارفُ النحوِ ضَميرٌ فَعَلَمْ ... فَذُو اشارَةٍ وَنَحو يا قثَمْ

يَليهِ موصُولٌ فَذُو أل كالولَهْ ... واجْعَلْ مُضَافاً كالذِي أضِيفَ لَهْ

إلاَّ لُمضْمَرِ فَسَاوى الْعَلَمَا ... وَغيرهما نَكِرة كمَنْ وَمَا

وصَحِّحَ التعريفَ في ضَميرِ ... نَكِرَةٍ أو وَاجِبِ التنكِيرِ[4]

ثم نظم إبراهيم بن حسن الشيشري النقشبندي المتوفى سنة (٩١٥ هـ) قصيدة تائية في النحو[5] .

وهكذا توالى النظم في النحو ، ولعل أشهر منظومة وصلت إلينا منها ألفية ابن مالك .

---

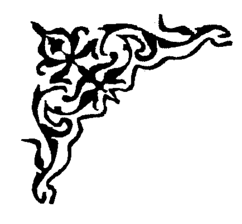
(١) انظر المنحة اللوحة ٥٣ / أ .

(٢) انظر كفاية الغلام اللوحة ٥ .

(٣) انظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة صفحة العنوان .

(٤) انظر المطالع السعيدة ١ / ٩٣ .

(٥) انظر شرح نهاية البهجة للنقشبندي اللوحة ٢ ، واللوحة ١٨ ، ١٩ ، وانظر شذرات الذهب ٨ / ٦٨ ، والأعلام ١ / ٣٥ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٢ .




المبحث الثاني

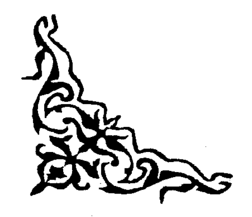
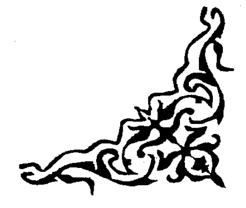
موازنة بين :

أ - الـمُلْحة والمنحة .

ب - الـمُلْحة وشرحها .

جـ - المنحة وشرحها .

د - شرح الـمُلْحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر .

أ - بين المُلحة والمنحة :

حظيت أرجوزة الحريري بعناية واسعة ، فأكب العلماء على دراستها وشرحها واختصارها على اختلاف الأزمنة والعصور ، حتى بلغت شروحها ومختصراتها فيما وصل إلينا ستة وعشرين شرحاً ومختصراً[1] ، ولعل السبب في اهتمام العلماء بـ" المُلحة " هو كونها منظومة تعليمية سهلة العبارة ، أودع فيها صاحبها الكثير من العلم والأدب .

ومن ضمن المختصرات التي نظمها مؤلِّفوها اختصاراً للمُلحة ، منحة ابن جابر الأندلسي التي لا تقل شأناً عن المُلحة مع أنَّها لم تأخذ حظها من العناية، و لم يتناولها العلماء بالشرح.

وحتى نتبيّن أوجه الشبه والاختلاف بين الأرجوزتين - المُلحة ، والمنحة - لابد من عقد موازنة بينهما ، ولاسيما أنَّ ابن جابر نظم منحته اختصاراً للمُلحة .

وتتضح الموازنة بين الأرجوزتين في النقاط التالية :

١ - من ناحية زمن التأليف :

سبقت المُلحة المنحة في الظهور بحوالي قرنين من الزمان تقريباً ؛ إذ إنَّ الحريري من نحاة القرن السادس الهجري ، وابن جابر من نحاة القرن الثامن .

أما بالنسبة للعام الذي أَلَّف فيه كل عالم منهما مؤلَّفه ، فلم تُشر له المصادر التي ترجمت لهما .

٢ - من ناحية الهدف من التأليف :

لو تأملنا جيداً في مقدمة " مُلحة الإعراب " للحريري لوجدنا الهدف من نظمه لها واضحاً حيث قال :

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلاَمِ المُنْتَظَمِ   حَدًّا وَنوعاً وَإِلى كَمْ يَنْقسِمْ
اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ ما أَقُولُ   وافْهَمْهُ فهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ[2]

فهو هنا يأمر الطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله[3] وفهمه[3] .

وبهذا يكون هدفه من وضعها " التعليم " .

أما ابن جابر فإنَّ هدفه من نظمه للمنحة هو الاختصار حيث قال :

وهاكَ مني في اختصار المُلحةِ   منحةَ علم .. يا لها من منحةِ

---

(١) انظر ص ٧ مما سبق .

(٢) انظر المُلحة ٥ - ٦ .

(٣) انظر كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب اللوحة ٢٢٧ .

٣ - من ناحية التسمية :

بحث الحريري في أجوزته عما هو جيد من الكلام وحاول إعرابه وإبانته وإيضاحه ، فأطلق عليها " مُلحة الإعراب " ، وقد سبق توضيح ذلك[١] .

- أما ابن جابر فقد أطلق على أرجوزته " المنحة في اختصار المُلحة " فجعلها هبة وعطية[٢] لكل متلقٍّ لها حتى إنَّه قال : « والمنحة في اللغة : العطية »[٣] .

واختار لفظ " المنحة " ؛ ليوازن به لفظ " المُلحة " فيحدث بذلك موسيقى لفظية في مسمى أرجوزته " المنحة في اختصار المُلحة " .

٤ - من ناحية المنهج :

والحديث عنه يكون في النقاط التالية :

أ - عدد الأبيات :

المنظومات من بحر واحد وهو الرجز المشطور .

أما عدد أبيات الأرجوزتين ، فقد بلغت أرجوزة الحريري " مُلحة الإعراب " حوالي سبعة وسبعين وثلاثمائة بيت .

- أما أرجوزة ابن جابر " المنحة في اختصار المُلحة " فقد بلغت في أصل المنحة حوالي خمسة عشر ومائتي بيت ، ثم زاد عليها ابن جابر في شرحه للمنحة تسعة أبيات ، واحد منها في باب قسمة الأفعال[٤] ، وثلاثة في باب جمع التكسير[٤] ، واثنان في باب التنازع[٥] ، وثلاثة أخرى في باب نعم وبئس وحبذا[٦] ، فصارت حوالي أربعة وعشرين ومائتي بيت كما جاءت في الشرح .

---

(١) انظر ص ٥ مما سبق .

(٢) انظر اللسان ٢ / ٦٠٧ مادة (منح) ، وتاج العروس ٢ / ٢٣٢ مادة (منح) ، والمعجم الوسيط ٢ / ٩٢٣ مادة (منح) .

(٣) انظر خاتمة شرح المنحة اللوحة ٣١٨ / أ .

(٤) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٧ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٦ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٣٨٦ .

ب – ترتيب الأبواب :

سار ابن جابر في ترتيبه لأبواب منحته على نهج الحريري وترتيبه لأبواب مُلحته ، وإن كان ثمّتتغييرات طفيفة تدخل ضمن إيجاز كل منهما في أرجوزته وتفصيله ، وهذا ما سأتحدث عنه في النقطة (جـ) .

جـ – البسط والإيجاز :

كان الحريري أكثر بسطاً في أرجوزته المُلحة ، أما ابن جابر كان أكثر إيجازاً واختصاراً والسبب في هذا أنَّ هدف ابن جابر الأول من وضعه لأرجوزته هو اختصار الملحة ، ويتمثل البسط عند الحريري والإيجاز عند ابن جابر في الآتي :

١ – أنَّ الحريري يدرج أحياناً تحت أبوابه فصولاً ، وأحياناً أخرى يُلحق بها بعض القواعد النحوية دون مسمَّى " فصل " أو غيره ، ومن أمثلة ذلك : إدراجه فصل الأسماء الستة المضافة تحت باب الإعراب[1] ، وإدراجه فصل تقديم الخبر تحت باب المبتدأ والخبر[2] ، وإدراجه فصل توحيد الفعل تحت باب الفاعل[3] ، وإدراجه فصل التمييز تحت باب الحال[4] ، وإلحاقه إعراب الاسم المفرد المنصرف ، وإعراب المثنى ،وإعراب جمع التصحيح ، وإعراب جمع المؤنث ، وإعراب جمع التكسير بباب الإعراب[5] ، وإلحاقه كم الخبرية بباب الإضافة[6] ، وإلحاقه أيضاً الاشتغال بباب المبتدأ والخبر[7] .

– أما ابن جابر فقد سرد جميع قواعده النحوية في أبواب إلاَّ حد الكلام وأقسامه فقد أدرجه تحت المقدمة[8] ، كما أنَّه لم يدرج فصولاً تحت أبوابه وإن كان يُلحق بها بعض القواعد النحوية أحياناً قليلة كإلحاقه الاشتغال بباب المبتدأ[9] ، وإلحاقه أيضاً كم الاستفهامية بباب التمييز[10] .

---

(١) انظر الملحة ١٤ – ١٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٨ – ٢٩ .

(٣) انظر المصدر السابق ٣١ – ٣٢ .

(٤) انظر المصدر السابق ٤٢ – ٤٣ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٤ – ٢٢ .

(٦) انظر المصدر السابق ٢٥ – ٢٧ .

(٧) انظر المصدر السابق ٢٨ – ٣١ .

(٨) انظر المنحة اللوحة ٤٦ / ب .

(٩) انظر المصدر السابق اللوحة ٤٨ / أ ، ٤٨ / ب .

(١٠) انظر المصدر السابق ٤٩ / أ .

٢ – أيضاً يتمثل لنا بسط الحريري في مُلحته لو أمعنا النظر في أبياتها فنجده يتدرج في الإطالة حتى يصل بالباب إلى عشرة أبيات كباب الظرف[١] ، أو إلى خمسة عشر بيتاً كباب التصغير[٢] ، أو إلى ستة وعشرين بيتاً كباب ما لا ينصرف[٣] .

أما ابن جابر فقد اختصر أبيات منحته ، فوضع القواعد الكثيرة في أبيات قليلة مع حسن السبك والصياغة وإحكام المعنى وإن كان قد أطال قليلاً في بعض الأبواب كباب المبتدأ فجعله خمسة أبيات ؛ لأنَّه ضمَّنه أحكام تقديم الخبر[٤] ، وباب الفاعل أربعة أبيات ؛ لأنَّه ضمَّنه أحكام توحيد الفعل[٥] .

وباب التمييز ستة أبيات[٦] ؛ لأنَّه ضمَّنه أحكام كم الاستفهامية ، وباب التصغير سبعة عشر بيتاً[٧] ؛ لأنَّه ضمَّنه الحروف الزوائد ، وباب التوابع ثمانية أبيات[٨] ؛ لأنَّه ضمَّنه حروف العطف .

وهذا أيضاً يعدُّ اختصاراً ؛ بالنظر إلى مُلحة الحريري حيث جعل هذه الأحكام إما في أبواب أو فصول ؛ وكل ذلك ليسهل القواعد للمتعلم ، وليمكنه من معرفة الارتباط بينهما ، فلا يتشتت ذهنه بين باب وآخر ، أو بين باب وفصل .

د – التنظيم :

وكما كان ابن جابر أكثر اختصاراً من الحريري ، فهو أيضاً أكثر تنظيماً منه ، وهذا التنظيم أدى إلى الاختصار أيضاً ، ومن الأمثلة على ذلك :

١ – أفرد الحريري للاسم باباً خاصاً به ، وكذلك للفعل والحرف[٩] ، أما ابن جابر فقد جمعها في باب واحد[١٠] .

---

(١) انظر الملحة ٤٦ – ٤٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ٦٦ – ٧٠ .

(٣) انظر الملحة ٧٧ – ٨٣ .

(٤) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / أ .

(٥) انظر المصدر السابق اللوحة ٤٨ / ب .

(٦) انظر المصدر السابق ٤٩ / ب .

(٧) انظر المصدر السابق اللوحة ٥١ / أ ، ٥١ / ب .

(٨) انظر المصدر السابق اللوحة ٥١ / ب .

(٩) انظر الملحة ٦ ، ٧ ، ٨ .

(١٠) انظر المنحة اللوحة ٤٦ / ب .

٢ - جعل الحريري حروف العلة في باب مستقل بعد فصل الأسماء الستة المعتلة المضافة[١]، أما ابن جابر فقد أدرج حروف العلة في الأسماء الستة[٢] ؛ لكونها - أي حروف العلة - علامات إعراب للأسماء الستة ، وقد صرح بهذا ابن جابر في شرحه للمنحة حيث قال : « ثم ذكر في عجز البيت الثاني حروف العلة ، فذكر أنّها تنظم في " واي " فذكر الواو ، والألف ، والياء ، وناسب ذكرها في هذا الموضع بأنّه ذكر الأسماء التي تعرب بحروف العلة ، فناسب أن يذكر حروف العلة »[٣] .

٣ - فرق الحريري بين إعراب الاسم المفرد ، وإعراب جمع التكسير ، فجعل إعراب المفرد في باب ، وإعراب التكسير في باب[٤] ، أما ابن جابر فجمع بين إعراب الاسم المنفرد والمكسَّر فجعلهما في باب واحد[٥] ، وقد وضح هذا ابن جابر في شرحه للمنحة حيث قال : « جمعنا في هذا الباب بين الاسم المفرد والمكسَّر سواءٌ انصرفا أو لم ينصرفا ؛ لأنَّ حكمهما في الإعراب واحد ، فإن انصرفا أجري فيهما الرفع والنصب والجر على الأصل ، وإن لم ينصرفا جرا بالفتحة على غير الأصل . وفرق الحريري بينهما فجعل المفرد في باب وجعل التكسير في باب و لم يذكر في باب التكسير غير إعرابه فحصل تطويل بغير فائدة ، فجمعناهما في هذا الباب قصداً للاختصار ، ووضعنا للتكسير باباً مشتملاً على نبذة من أحكامه في أبيات يسيرة ؛ كيلا تخلو هذه الأرجوزة منه ، وهو باب كبير في هذا العلم »[٦] .

٤ - جعل الحريري الحال في باب وأدرج تحته التمييز في فصل لارتباطهما في النصب فقال :

والحَالُ والتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلاَفِ الوَضْعِ والمَبَانِي[٧]

أما ابن جابر فقد جعل الحال في باب والتمييز في باب يليه[٨] ؛ وذلك لأنَّ أوجه الاختلاف بينهما أكثر من أوجه الشبه .

---

(١) انظر الملحة ١٦ - ١٧ .

(٢) انظر المنحة اللوحة ٤٧ / ب .

(٣) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ١٢٩ .

(٤) انظر الملحة ١٥ ، ٢٢ .

(٥) انظر المنحة اللوحة ٤٧ / أ .

(٦) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٠٦ .

(٧) انظر الملحة ٤٢ .

(٨) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / أ ، ٤٩ / ب .

ولعل حرصه على التنظيم هو السبب الذي من أجله بلغت أبواب منحته خمسة وأربعين باباً مع حرصه على الاختصار ، أما الحريري فبلغت أبواب مُلحته أربعين باباً عدا ما أدرج تحتها من فصول .

هـ - الشمول :

كانت منحةُ ابن جابر أكثر شمولاً من مُلحة الحريري ، وهذا يتضح لنا خلال النظر إلى الموضوعات ، فنجد الحريري قد فاتته بعض الأبواب فلم ينظم فيها أبيات في مُلحته كباب جمع التكسير الذي نظم أبياتاً في إعرابه[1] فقط ، و لم يتعرض لأحكامه وقواعده الأخرى والسبب في ذلك كما قال - الحريري - : « وإنما لم تتضمن هذه الملحة شرح أبنية التكسير ؛ لأنَّ شيخنا أبي القاسم النحوي - رحمه الله - كان يقول : فسدت ألسنة العامة إلاَّ في نوعين وهما : الجمع والتصغير ... »[2] .

وأيضاً لم ينظم في باب التنازع ، وفي باب نعم وبئس وحبذا ، أما ابن جابر فقد استدرك جميع هذه الأبواب في شرحه للمنحة ناظماً فيها مجموعة من الأبيات[3] .

٥ - من ناحية الأسلوب :

تميز أسلوب الحريري في المُلحة، وأسلوب ابن جابر في المنحة بسهولة الألفاظ وعذوبتها ، ووضوح العبارة وحسن التركيب مع إحكام الصياغة ، وكثرة في التمثيل ، فمعظم القواعد النحوية أيدت بأمثلة تثبت حكمها في الأذهان ، فنرى الحريري يقول :

فَالاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وإِلَى أوْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ زَيدٌ وَخَيْلٌ وغَنَمْ وَذَا وَتِلْكَ والَّذِي وَمَنْ وَكَمْ[4]

ونرى ابن جابر يقول :

فَالاسْمُ مَا جُرَّ بِحَرْفِ الجَرِّ كَاصْرِفْ عَلَى زَيْدٍ وَخُذْ مِنْ عَمرو[5]

(١) انظر الملحة ٢٢ .

(٢) انظر شرح الملحة ١١٦ .

(٣) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٠٦ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، وانظر قسم التحقيق ٤٥ - ٤٦ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٤) انظر الملحة ٦ - ٧ .

(٥) انظر المنحة اللوحة ٤٦ / أ .

ولكن المُلحة يغلب عليها الطابع الأدبي فيما تضمنته من حكم جامعة وأحكام نافعة فدخلها الحشو ، وقد علق على هذا كل من ابن الخباز[١] وابن القواس[٢] ، أما المنحة فيغلب عليها الحرص على استيعاب الموضوع والإلمام به توخياً للإيجاز والاختصار .

وإذا نظرنا إلى المُلحة والمنحة وجدنا أنَّ كلاًّ من الحريري وابن جابر اهتم بالتعريفات[٣] ، والتوجيه إلى القياس وعدمه[٤] ، وإلى السماع ، والتنبيه على الشاذ[٥] ، وعلى مواضع اللبس[٦] ، وتوضيح المشهور والفصيح من اللغات[٧] .

- ولو نظرنا نظرة فاحصة دقيقة لكل من المُلحة والمنحة لوجدنا تأثر ابن جابر بأسلوب الحريري واضحاً جلياً فنجده أحياناً يأخذ عبارات الحريري نفسها في المُلحة ويصوغها في منحته ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قول الحريري في باب قسمة الأفعال :

وَالأَمْرُ مِنْ خَاف خف العِقَابَا ... وَمِنْ أجَادَ أجِدِ الجَوَابَا[٨]

ويقول ابن جابر فيه :

وَالأَمْرُ مِنْ خَافَ كخَفْ واقْطَعْهُ مِنْ ... ذِي أرْبَعٍ وَصِلْ سِوَاهُ كاسْتَبِنْ[٩]

٢ - قول الحريري في باب الحال :

وَمِنْهُ مَنْ ذَا في الْفِنَاءِ قَاعِدَا ... وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا[١٠]

ويقول ابن جابر فيه :

فَمِنْهُ هَذَا عَبْدُ عَمْرٍو قاعداً ... وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً[١١]

---

(١) انظر الفصول الخمسون ٣٣ .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) انظر الملحة ٦ ، ٨ ، والمنحة اللوحة ٤٨ / أ ، ٤٩ / ب .

(٤) انظر الملحة ٢٦ ، والمنحة اللوحة ٥١ / ب .

(٥) انظر الملحة ٦٦ ، والمنحة اللوحة ٥١ / ب .

(٦) انظر الملحة ١٠ ، والمنحة اللوحة ٤٨ / ب .

(٧) انظر الملحة ٥٦ ، والمنحة اللوحة ٥٠ / أ .

(٨) انظر الملحة ١٢ .

(٩) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ٨٢ .

(١٠) انظر الملحة ٤٣ .

(١١) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / أ .

ب - بين المُلحة وشرحها :

من أبرز الأمور التي يلحظها القارئ والناظر إلى المُلحة وشرحها هو استخدام الحريري لصيغة المتكلم في حديثه في الشرح ، وفي المُلحة ، ومن الأمثلة على ذلك :

قوله : « وإنما شرط في الفعل أن يكون مقراً على صيغته ، وهو معنى قولنا في "المُلحة" سالم البناء ؛ ليفصل بينه وبين ما لم يُسم فاعله »[1] .

وقوله : « فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسر ، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر نحو ما مثلناه في " المُلحة " ليقم الغلام ... »[2] .

وقوله : « قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل على وجه المجاز والتوسع في الكلام ... »[3] .

وقوله : « .... ولما كان العدد نوعين : أحدهما مجرور ، والآخر منصوب شبه كل واحد من موضعيها بأحد نوعي العدد ، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام على ما نبينه في شرح نوع التمييز ، وجروا ما بعدها بالإضافة في الأخبار »[4] .

- هذا بالإضافة إلى بعض الاختلافات التي تظهر لنا بوضوح عند النظر في تسميات الأبواب ، وفي الأبيات .

فمن أمثلة الاختلاف في تسمية الأبواب تسميته "إعراب المثنى" في المُلحة بباب "التثنية" في الشرح[5] ، وتسميته " باب المبتدأ والخبر " في المُلحة بباب " المبتدأ " في الشرح[6] ، وتسميته " الاشتغال " في المُلحة بباب " اشتغال الفعل بما يلحقه من الضمائر "[7] ، وتسميته باب " لا النافية " في الملحة بباب " لا في النفي " في الشرح[8] ، وغيرها .

---

(١) انظر شرح الملحة ١٥٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ٦٧ - ٦٨ ، وانظر ٢٠٠ على سبيل المثال أيضاً .

(٣) انظر المصدر السابق ١٦٨ .

(٤) انظر المصدر السابق ١٤٢ .

(٥) انظر الملحة ١٩ ، وشرحها ٩٩ .

(٦) انظر الملحة ٢٨ ، وشرحها ١٤٣ .

(٧) انظر الملحة ٣٠ ، وشرحها ١٥٣ .

(٨) انظر الملحة ٥١ ، وشرحها ٢١٨ .

وهناك أيضاً بعض الاختلافات في الأبيات تظهر لنا بوضوح عند النظر في الملحة وفي شرحها وهي اختلافات لفظية لا تؤثر في المعنى أو الحكم ، ومن أمثله ذلك : قوله في المُلحة في تقديم الخبر :

فَجَالِسٌ ومَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ مَعَا[1]

أما في الشرح فيقول :

فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ والرَّفْعُ مَعَا[2]

وقوله أيضاً في باب حروف الجر في المُلحة :

تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا[3]

أما في الشرح فيقول :

تَقُولُ مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَومِنَا وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا[4]

وبالإضافة إلى هذا وذاك زيادته بيت على أبيات المبتدأ في شرح المُلحة وهو غير مذكور في المُلحة ، وهو :

وَلاَ يَكُونُ المبْتَدَأ فِي الغَالِبِ إلاَّ وَقَدْ عَرَّفْتَهُ كَالكَاتِبِ[5]

---

(١) انظر الملحة ٣٠ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٥١ .

(٣) انظر الملحة ٢٤ .

(٤) انظر شرح الملحة ٢٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٤٣ .

جـ - بين المنحة وشرحها :

عند النظر إلى أرجوزة المنحة وشرحها يتضح لنا العديد من الاختلافات أيضاً في شمولية الموضوعات ، والأبيات .

هذا بالإضافة إلى استخدامه ضمير الغائب في الشرح عند إشارته وحديثه عن كلامه في نص المنحة كقوله : « هذا الباب وضعه للكلام على الحال »[١] .

وقوله : « ثم نبه في الأصل على مسألة دخول الباء في خبر ليس »[٢] .

أما عند إشارته للمسائل النحوية وشرحها فيستخدم صيغة المتكلم كقوله : « وقد تكلمنا من هذه التسعة على اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وسيأتي الكلام على المصدر في بابه ، ويندرج معه الكلام على اسم الزمان والمكان والآلة ويستتبع الكلام على الصفة المشبهة وأفعل التفضيل في باب التمييز ، ونتعرض في باب المبنيات لاسم الفاعل ، فيحصل التنبيه على الفائدة بما يقتضيه هذا المختصر إن شاء الله تعالى ، ثم نعود إلى اسم الفاعل الذي هو مقصود هذا الباب »[٣] .

- وعن شمول الموضوعات نستطيع القول أنَّ ابن جابر كان أكثر شمولاً في تحدثه عن موضوعات النحو في شرحه منه في أرجوزته فمثلاً لم يتحدث في المنحة عن جمع التكسير ، وعن التنازع وعن نعم وبئس وحبذا ، وأفعل التفضيل ، وعن اسم المفعول ، وعن الصفة المشبهة ، وعن اسمي الزمان والمكان والآلة ، واسم المصدر ، وأفعال المقاربة[٤] ، والندبة ، والاستغاثة ، وعطف البيان[٥] .

هذا بالإضافة إلى تعرضه لكثير من المسائل التي لم ترد في أصل المنحة ، أو التي تحتاج إلى تفصيل ، وتوضيح لما فيها من أحكام وقواعد نحوية أو صرفية تحتاج إلى تَنَبُّه ، وتنبيهه على المسائل المهمة التي تتم بها الفائدة ، أو التي يحتاج إليها الكلام .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٤٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٥٠ .

(٤) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٠٦ ، ٨٥ ، وقسم التحقيق ٤٥ - ٤٦ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ ، ٢٩٨ ، ١٦٣ ، ١٤٩ ، ١٧٠ ، ٤٥٠ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة اللوحة ٢٠٩ / أ ، و ٢٤٩ / أ .

وبالإضافة إلى هذا نجد ابن جابر في شرحه قد ذكر لنا الكثير من أقوال النحاة وآرائهم والكثير من المسائل الخلافية بين المذهبين البصري والكوفي ، مع نسبة هذه الآراء والأقوال والمذاهب إلى أصحابها في أغلب الأحيان .

وبهذا فإنَّ شرح المنحة كان أكثر شمولاً لموضوعات النحو وأبوابه من المنحة ، وكان أكثر تفصيلاً للمجمل وتوضيحاً للمبهم من المنحة .

- أما عن الاختلافات التي تظهر لنا في الأبيات عند النظر إليها في المنحة وفي شرحها فهي اختلافات لفظية لا تؤثر في المعنى أو الحكم ، ومن ذلك قوله في المنحة في باب التوابع :

أوْمِنْ مُثَنَّى تَابِعِ الموصُوفِ ... كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ والتعريفِ[1]

وقوله في الشرح :

أوْ مِنْ مُثَنَّى تَابِعِ وذَكِّرْ ... وأنِّثْ وعَرِّفْ مِثْلَه ونَكِّرْ[2]

وأيضاً نلحظ بعض الاختلافات في الأبيات عند موازنتها بتحليل المؤلِّف لها في الشرح وهي أيضاً اختلافات لفظية ومن ذلك قوله في المنحة في باب المفعول به :

يُنْصَبُ مَفْعُولاً بِهِ والفعلُ ... عَلَيهِ واقِعٌ وَقَدْ يحلُّ[3]

وعند تحليله لهذا البيت نجده يغير تغييرًا لفظياً بسيطاً ، حيث قال : « ذكر في أول هذين البيتين رسماً للمفعول به ، وهو قوله : « ينصب مفعولاً به ما الفعل واقعٌ » ، فـ" ما " في البيت بمعنى " الذي " ، فتقدير الكلام : الاسم الذي يقع عليه الفعل هو الذي ينصب مفعولاً به ... »[4] .

- ومن الملاحظات البارزة بين المنحة وشرحها أنَّ ابن جابر قد زاد بيتاً على أبيات باب قسمة الأفعال في الشرح فصارت ستة أبيات[5] بعد أن كانت خمسة أبيات[6] .

وأيضاً أسقط في شرح المنحة أبيات باب الأفعال المتعدية ، وهي ثلاثة أبيات في المنحة[7] .

---

(١) انظر المنحة اللوحة ٥١ / ب .

(٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٦ / أ ، وانظر على سبيل المثال المنحة اللوحة ٤٧ / أ ، و ٥٠ / ب ، وشرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٠٦ ، وشرح المنحة في اختصار الملحة اللوحة ٢٠٨ / ب .

(٣) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / ب .

(٤) انظر قسم التحقيق ٩٧ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً المنحة اللوحة ٤٩ / أ ، وقسم التحقيق ١٩٨ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ٨٢ .

(٦) انظر المنحة اللوحة ٤٧ / أ .

(٧) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / ب ، وقسم التحقيق ١٤٢ .

د - بين شرح المُلحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر .

تتضح الموازنة بين الشرحين في النقاط التالية :

١ – من ناحية المنهج :

والحديث عنه يتجلى في الأمور التالية :

أ – طريقة تناول أبيات الأرجوزة وشرحها :

نجد كلاً من ابن جابر والحريري يتناول أبيات أرجوزته بالشرح والتحليل حسبما يقتضيه البيت من أحكام وقواعد ، وما يتطلبه من ذكر تعريفات أو أقسام مثل باب حد الكلام وأقسامه .

وقد اختلفت طريقة الحريري في تناوله لأبيات أرجوزته المُلحة وشرحها عن طريقة تناول ابن جابر وشرحه لأبيات منحته ، فالملاحظ على الحريري بصفة عامة أنّه يبدأ أبواب شرحه بأبيات أرجوزته[١] ، ثم يتناولها بالشرح والتحليل .

– أما ابن جابر فلم يبدأ جميع أبواب شرحه بأبيات منظومته بل اختلفت طريقته من باب لآخر ، فمثلاً بدأ باب الاسم والفعل والحرف[٢] ، وباب الاشتغال[٣]، بأبيات منظومته ، بينما بدأ باب الفاعل[٤] وباب النداء[٥] بمقدمة عن الباب ، أو تعريفٍ موجز لمعناه .

ب – البسط والإيجاز :

كان الحريري بصفة عامة موجزاً في شرحه للمُلحة ، بعكس ابن جابر الذي فصّل فيما اختصره الحريري ، وذكر المسائل التي فاتت الحريري مُبيِّناً أحكامها وقواعدها ، وأقسامها ، وأغراضها ، ومن أمثلة ذلك :

١ – أوجز الحريري في ذكره لأغراض حذف الفاعل في باب "ما لم يسمَّ فاعله " فقال : « إذا ذكرت الفعل ، ولم تذكر الفاعل لجهالة بعينه ، أو اسمه ، أو غرض في إلغاء ذكره ، غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه »[٦] .

---

(١) انظر شرح الملحة ١٣٥ ، ٢٠٩ ، ٢٥٠ .

(٢) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٤ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٧ / أ .

(٦) انظر شرح الملحة ١٦٣ .

– أما ابن جابر فقد كان أكثر تفصيلاً فقد ذكر أغراض حذف الفاعل مبيناً أحسن ما قيل فيها ، فقال : « فأما السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، فلابد لحذف الفاعل من سبب ؛ لأنَّ المتكلم باللغة عاقل حكيم ، وأفعال العقلاء لا تصدر لغير سبب ؛ إذ ليس ذلك من دأب العقلاء ، فتعين الغرض في حذف الفاعل ، والأغراض كثيرة ، وأحسن ما قيل في ذلك ما قاله أبو زكريا يحيى بن معطٍ ، فإنَّه قال :

قـد يحـذِفَ الفاعـلَ لفظاً جاهِلُـهُ . . . .

أوْ عالـمٌ فِـي حَذفِـهِ لَـهُ غَـرضٌ . . . .

فجعل الحاذف للفاعل إما جاهلاً حذفه لجهله ، وإما عالماً به حذفه لغرض من الأغراض فعمَّ قوله : « كلّ غرض » ، وقد تكلم غيره على تلك الأغراض ، فبلغ بها إلى اثني عشر : الأول : مراعاة الوزن .... »[1] .

٢ – اقتصر الحريري على ذكر ثلاثة أشياء من الأشياء التي يتعدى بها الفعل[2] ، أما ابن جابر فقد كان أكثر تفصيلاً حيث ذكر الأشياء التي يتعدى بها الفعل حتى وصل بها إلى عشرة أشياء[3] .

جـ – ذكر آراء النحاة ومذاهبهم :

لم يعرض الحريري رأياً للكوفيين ، وإنما التزم بعرض رأي البصريين وحدهم ، والأخذ به ، بخلاف ابن جابر الذي عرض الكثير من آراء النحويين البصريين منهم والكوفيين دون التعصب لفريق منهم ، فوافق البصريين في الكثير من آرائهم وأيدها ، ووافق الكوفيين أيضاً في قليل من آرائهم ، إلاّ أنَّ الكفة الراجحة كانت لآراء البصريين فقد مال إلى كثير من آرائهم لأنَّها الأرجح في نظره ، بينما الحريري كما ذكرت اكتفى بذكر آراء البصريين مما يدل على أنَّه ذهب مذهبهم ونهج نهجهم وسار على دربهم ، ويتضح لنا هذا من المثالين التاليين :

١ – اقتصر الحريري على رأي البصريين في تقديم الفاعل على الفعل حيث قال : « ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فتقول : زيدٌ خرج ؛ لأنَّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام »[4] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٥٩ – ٦٢ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٦٦ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٤٣ – ١٤٤ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً شرح الملحة ١٥٤ ، وقسم التحقيق ١٧ – ١٨ .

(٤) انظر شرح الملحة ١٥٦ .

أما ابن جابر فقد ذكر رأي الكوفيين والبصريين آخذاً برأي البصريين ، حيث قال : « وقوله : « بعد فعل » ؛ لينبه على أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ بعد فعله سواء كان بَعْدُ ظاهراً أو مضمراً ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على عامله ، واحتجوا بقول الزبَّاء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فزعموا أنَّ : " مشيها " فاعل بـ" وئيد " ، وقد تقدم الفاعل على عامله ، فيكون التقدير عندهم : « ما للجمال وئيدا مشيها » - أي ضعيفاً - ، ولا دليل في ذلك ؛ لأنَّ " مشيها " روي بالجر بدل اشتمال من الجمال ، وإنما استحق الفاعل التأخير عن فعله ؛ لأنَّه كالجزء الأخير منه ، والجزء الأخير من الكلمة لا يُقدم على حرفها الأول ...... »[1] .

٢ - أيضاً اقتصر الحريري على ذكر رأي البصريين في ناصب المفعول معه حيث قال : « اعلم أنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات ، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى " مع " ، وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلاَّ " المفعول معه " ، والمفعول دونه الذي هو " الاستثناء " »[2] .

أما ابن جابر فقد كان أكثر بسطاً وتفصيلاً من الحريري حيث عرض لنا مذاهب النحويين وآراءهم في ناصب المفعول معه حيث قال : « واختلفوا في الناصب للمفعول معه على أربعة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه ، وأكثر النحويين أنَّ الناصب له الفعل بوساطة الواو ، ولا تعدُّ فصلاً بين الفعل ومعموله المنصوب ؛ لأنَّها تقويه للعمل ، والمقوي للعمل لا يُعدُّ فصلاً ، وما هو من لفظ الفعل ، ومعناه كالفعل كـ« زيدٌ قائمٌ وعمراً » ، و« الناقة متروكةٌ وفصيلَها » ....

المذهب الثاني :

للزجاج وهو أنَّه منصوب بفعل مضمر ....

المذهب الثالث :

للجرجاني ، وهو أنَّ الواو هي الناصبة ....

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٨٧ .

المذهب الرابع :

للكوفيين ، وهو أنَّ الناصب له الخلاف ، وهو معنى ، فيلزم عليه إعمال المعنى مع وجود الفعل .

وإذا فرَّعنا على المذهب الأول الذي هو الصحيح ، فقد يجوز حذف الفعل إذا كان ثَمَّ ما يدل عليه ...... »[١] .

– وكما أنَّ الحريري اقتصر على رأي البصريين وحدهم ، فهو أيضاً لم يتعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين إلاَّ في موضعين هما : صرف ما لا ينصرف ، ومد المقصور[٢] .

– أما ابن جابر فقد وضح الكثير من اختلافات النحويين البصريين والكوفيين تاركها أحياناً بدون ترجيح[٣] ، وأحياناً أخرى يرجح الأصوب منها في نظره[٤] ، وبهذا يمكننا القول بأنَّ ابن جابر كان له طول نفس في الشرح في حين أنَّ الحريري كان أكثر اختصاراً وإيجازاً في الشرح .

٢ – من ناحية الأسلوب :

وأدرج الحديث عن أسلوبهما في الشرح في النقاط التالية :

١ – التعليل :

برع كلٌّ من الحريري وابن جابر في حسن التعليل ، فقد حفل الشرحان بالتعليلات التي تُظهر لنا منطقية وقوة حجة آرائهما التي دعَّماها بالشواهد والأمثلة ، ومن أمثلة ذلك :

يقول الحريري معللاً اختيار الرفع في « إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ » إذا دخلت عليها " ما " قائلاً : « ... وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة ؛ لأنَّ معنى الابتداء لا يتغير فيها ، ويتغير في الثلاثة الأول ، فيستحيل الكلام في كأنما إلى تشبيه ، وفي ليتما إلى تمنٍ ، وفي لعلما إلى ترجٍ »[٥] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢١٧ – ٢١٩ .

(٢) انظر شرح الملحة ٣١٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٢٩ ، ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٨١ – ٣٨٢ .

(٥) انظر شرح الملحة ٢٤٠ ، وانظر على سبيل المثال ٦١ ، ٨٤ ، ٣٦١ .

ويقول ابن جابر معللاً عدم جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله بخلاف اسم المفعول قائلاً : « واسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى فاعله ؛ لأنّه الفاعل بنفسه بخلاف اسم المفعول ، فإن فاعله محذوف ، ومفعوله نائب عنه ، فإذا أضفته إلى النائب عن فاعله كأنّك أضفته إلى المفعول في الحقيقة »[1] .

٢ – الافتراض :

تميَّز كلٌّ من الحريري وابن جابر باستخدام أسلوب الافتراض في توضيح القواعد والأحكام ، فنجدهما يفترضان افتراضات حتى لا يقع المتلقي في اللحن والخطأ ويصوغان ذلك بطريقة السؤال والجواب وهي طريقة تجذب انتباه القارئ ، وتدفع عنه الملل ، ومن أمثلة ذلك :

يقول الحريري : « إن قال قائل : لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف ؟ ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ؟ ولا من كسرة المجرور ياء ؟

فالجواب عنه : أنّه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم ، ألا ترى أنّك لو وقفت على قولك : مررتُ بغلامٍ ، فقلت بغلامي ، لتوهم السامع أنَّ الغلام ملكك »[2] .

ويقول ابن جابر : « فإن قيل : ما الفرق بين « لا أبا لعمرو » بالألف على إقحام اللام ، وبين « لا أب لعمرو » بغير ألف على عدم الإقحام ؟

فالجواب :

أنَّ الخبر في الأولى مقدر تقديره : « لا أبا عمرو موجود » ، و" أبا " معربٌ ، وفي الثانية : أنَّ " لعمرو " في موضع الخبر ، فلا حذف ، و" أب " مبني »[3] .

٣ – السماع والقياس :

اعتمد الحريري في شرحه للمُلحة السماع أساساً في تقعيد قواعده النحوية والصرفية فاستشهد بكثير من شواهد القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً ، أما الحديث الشريف ، فلم يستشهد بشيء منه .

---

(١) انظر قسم التحقيق ١٦٤ .

(٢) انظر شرح الملحة ٨٦ ، وانظر على سبيل المثال ٤٧ – ٤٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٥٩ .

– أما ابن جابر فقد اعتمد على السماع أيضاً في شرحه للمنحة فاستشهد أيضاً بكثير من شواهد القرآن الكريم وكلام العرب ، وبالإضافة إلى هذا استشهد أيضاً بالحديث الشريف والمأثور من كلام الرسول ﷺ ، والصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم أجمعين – .

وكما اعتمدا على السماع نراهما أيضاً قد اعتدًا بالقياس ؛ لأنَّه أصل من أصول اللغة عند فقدان الشاهد السماعي .

وأمثلة اعتمادهما على السماع والقياس كثيرة يحفل بها الشرحان[1] .

– وبعد فإنَّ أفضل ما يختتم به الحديث عن الموازنة بين شرح المُلحة للحريري ، وشرح المنحة لابن جابر أنْ نستخلص أوجه الشبه والاختلاف بين الشرحين في النقاط التالية :

١ – توسع ابن جابر في شرحه للمنحة توسعاً يظهر لنا بوضوح عند النظر في كل باب من أبواب شرحه في حين اختصر الحريري اختصاراً ملحوظاً أيضاً في كل باب من أبوابه .

٢ – تناول كلٌّ من الحريري وابن جابر أبيات أرجوزته بالشرح والتحليل واختلفا في طريقه تناول هذه الأبيات[2] .

٣ – اتفقا في خلط المباحث والقواعد النحوية بالصرفية ، واختلفا في الإلمام بكل أبواب النحو والصرف ، فترك الحريري بعض أبواب النحو ، والصرف ولم يشر إليها ، بينما استدركها ابن جابر في شرحه .

٤ – اتفقا في التدليل بالأمثلة النحوية ، والاستشهاد بشواهد من القرآن وكلام العرب ، واختلفا في الاستشهاد بالحديث الشريف ، فاستشهد به ابن جابر ، أما الحريري فامتنع عن الاستشهاد به .

٥ – كان ابن جابر يختتم أبوابه أحياناً بـ" مسائل " أو " تنبيهات " يجمع فيها القضايا والقواعد النحوية التي تحتاج إلى تركيز واهتمام وتيقظ أو القضايا والمسائل المختلف فيها .

أما الحريري فيدمجها ضمن الشرح أحياناً ، ويغفلها أحياناً أخرى ، وهذا يدل على دقة ابن جابر وتنظيمه ، فقد فاق الحريري في هذا ولعل السبب أيضاً براعة الحريري في الأدب أكثر من النحو[3] .

---

(١) انظر شرح الملحة على سبيل المثال ٤٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٩٨ ، وانظر قسم التحقيق ٢٦٩ – ٢٧٠ ، ٤١٩ ، ٣٦٨ ، وانظر شرح المنحة – القسم الأول – ٥٤ .

(٢) انظر شرح الملحة على سبيل المثال ٥٥ ، وانظر قسم التحقيق ٤٦ – ٤٧ .

(٣) انظر الخزانة ٦ / ٤٦٣ .

٦ - اختلفا في عرض آراء العلماء ، فاكتفى الحريري برأي البصريين ، بينما تنوع ابن جابر فذكر آراء النحاة البصريين والكوفيين وعرض اختلافاتهم مرجحاً الأفضل والأجود منها ، وراداً لبعضها ، ومضعفاً لبعضها الآخر .

٧ - اتفقا في استخدام أسلوب التعليل ، وافتراض الافتراضات ومن ثمَّ الإجابة عنها لإبعاد السآمة والملل عن القارئ والمتعلم .

٨ - يظهر لنا تأثر ابن جابر بأسلوب الحريري في شرحه للمُلحة ، فنجده في شرح المنحة يستخدم عبارات الحريري نفسها أحياناً[1] .

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح الملحة ٥١ ، وشرح المنحة - القسم الأول - ٤٢ .

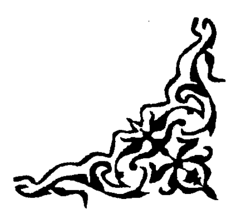



المبحث الثالث

موازنة بين :

أ – ألفية ابن مالك ، ومنحة ابن جابر .

ب – شرحي الألفية ، والمنحة لابن جابر .

أ - موزانة بين ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر .

وقبل الحديث عن الموازنة أود أن أذكر أنَّ ألفية ابن مالك كانت الأسبق في الظهور ؛ إذ وضعت قبل منحة ابن جابر بحوالي قرن من الزمان ، وهي من أشهر مؤلفات ابن مالك التي ذاع صيتها بين الأقطار ، وأقبل العلماء والناس على قراءتها ودراستها وتدريسها وشرحها ، ٥ وممن قام بهذا ابن جابر الأندلسي فشرحها شرحاً مفيداً أشاد به العلماء .

ويمكن إيجاز الموازنة بين الأرجوزتين في النقاط التالية :

١ - أنَّ الهدف الذي سعى إليه كلٌّ من ابن مالك وابن جابر الاختصار ، ولذلك سمى ابن مالك أرجوزته " الخلاصة " ، وسمى ابن جابر أرجوزته " المنحة في اختصار المُلحة " .

وقد أشار كلٌّ منهما إلى هدفه في نظمه ، فقال ابن مالك في مقدمة خلاصته :

١٠ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبَ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[1]

وقال ابن جابر في خاتمة منحته :

وهَاكَ مِني في اخْتِصَارِ الـمُلْحَةِ مِنْحَةَ عِلْمٍ يَا لَهَا مِنْ منْحَةِ[2]

٢ - صاغ كل منهما أرجوزته من البحر الرجز .

١٥ ٣ - بلغت عدد أبيات الخلاصة ألف بيتٍ ؛ لذلك أُطْلِقَ عليها الألفية[3] ، أما منحة ابن جابر فقد بلغت حوالي خمسة عشر ومائتي بيت في أصل المنحة ، ثم زادها تسعة أبيات في الشرح - أي شرح المنحة - فبلغت حوالي أربعة وعشرين ومائتي بيت .

٤ - كلاهما بدأ أرجوزته بحد الكلام[4] ، ولكنهما اختلفا فيما عدا هذا في ترتيب الأبواب .

٢٠ ٥ - كان ابن مالك أكثر شمولاً لموضوعات النحو والصرف وأبوابهما في ألفيته من ابن جابر في منحته ؛ إذ لم يتعرض ابن جابر لبعض أبواب النحو في منحته وإن كان قد استدركها بعد ذلك عند شرحه للمنحة[5] ، أما الصرف فلم يفرد له سوى ثلاثة أبواب وهي : باب

---

(١) انظر ألفية ابن مالك ٩ .
(٢) انظر المنحة اللوحة ٥٣ / أ .
(٣) انظر كشف الظنون ١ / ١٥١ .
(٤) انظر الألفية ٩ ، وانظر المنحة اللوحة ٤٦ / ب .
(٥) انظر ص ٤٩ مما سبق .

جمع التكسير ، وباب التصغير ، وباب النسب ، أما بقية مسائل الصرف فقد عالج بعضها في أثناء شرحه للأبواب النحوية .

٦ - كان ابن مالك أكثر تنظيماً وترتيباً لأبوابه في الألفية حيث انتهج في ترتيبه منهجاً يبحث فيه عن ربط الأبواب بعضها ببعض ، أكثر من ابن جابر الذي سار على نهج الحريري في ترتيبه لأبواب المُلحة .

ومن الأمثلة على تنظيم ابن مالك لأبوابه وربط بعضها ببعض :

أ - أنّه جعل المعرب والمبني بعد باب الكلام[1] ؛ لأنَّ أقسام الكلام منها ما هو معرب ، ومنها ما هو مبني ، وهذا أمر طبعي ، بعكس ابن جابر الذي جعل المبني آخر أبوابه[2] ، أما المعرب فتحدث عنه في أبواب متفرقة .

ب - جعل ابن مالك أيضاً النواسخ في أبواب متعددة تلي باب الابتداء[3] ، أما ابن جابر فقد فصَّل بين النواسخ والابتداء[4] ، بل وفصل بين النواسخ فجعلها في أبواب مبعثرة بين الأبواب الأخرى[5] مع الارتباط الوثيق بينها .

وبهذا فإنَّ ابن مالك كان أكثر تنسيقاً وربطاً لأبوابه ، بينما لم يعتن ابن جابر بذلك مع أنّه - أي ابن جابر - فاق الحريري في التنسيق والتنظيم[6] .

جـ - جعل ابن مالك أبواب الصرف في نهاية الأرجوزة[7] بعد أن فرغ من أبواب النحو ، أما ابن جابر فقد جعلها مبعثرة ومتناثرة بين الأبواب النحوية .

٧ - كلاهما اعتنى بألفاظه ، واختار لفظاً سهلاً مناسباً للمعنى ، وحرص على الإلمام بقواعد النحو ، وأكثر من التمثيل والاستشهاد[8] ، وأشار إلى الطرق المستخدمة في تقعيد

---

(١) انظر الألفية ٩ - ١٠ .

(٢) انظر المنحة اللوحة ٥٣ / أ .

(٣) انظر الألفية ١٧ - ٢٤ .

(٤) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / أ ، واللوحة ٤٩ / ب ، ٥٠ / أ ، ٥٠ / ب .

(٥) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / ب ، ٥٠ / أ ، ٥٠ / ب .

(٦) انظر ص ٤٧ مما سبق .

(٧) انظر الألفية ٦٤ - ٧٩ .

(٨) انظر الألفية ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٤ ، والمنحة اللوحة ٤٦ / ب ، ٤٨ / ب ، ٤٩ / أ .

القواعد النحوية والاعتماد عليها كالقياس وعدمه[١] ، والسماع[٢] .

٨ - افتخر كل منهما بأرجوزته ، فقال ابن مالك :

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي[٣]

وقال ابن جابر :

وَهَاكَ مِنِّي فِي اخْتِصَارِ الـمُلْحَةِ   مِنْحَةَ عِلْمٍ يَا لَهَا مِنْ مِنْحَةٍ[٤]

---

(١) انظر الألفية ١٧ ، ١٨ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، والمنحة اللوحة ٥٠ / ب .

(٢) انظر الألفية ٣١ / ٧٣ ، والمنحة اللوحة ٥٢ / أ .

(٣) انظر مقدمة الألفية ٩ ، وانظر حاشية الخضري ١ / ١٢ .

(٤) انظر خاتمة المنحة ٥٣ / أ .

ب - موازنة بين شرحي الألفية والمنحة لابن جابر .

بعد أن أكرمني الله جل شأنه ، ومنَّ عليَّ بفضله بالحصول على نسخة من النسخ المخطوطة لشرح ألفية ابن مالك لابن جابر كان لزاماً عليَّ أن أسلط بعض الضوء على هذا الشرح الجليل الذي ذاع صيته وانتشر بين العلماء ، فأخذوا يمتدحونه ويثنون عليه لما فيه من النفع والفائدة للمبتدئين ، ولاسيما أنَّ ابن جابر صنف شرحه للألفية لكي يسهِّل للناظرين والمتأملين فيها أسرارها ومُشكلها وقد صرح ابن جابر في مقدمة شرحه بهدفه الذي رجا تحقيقه من وراء شرحه للألفية فقال : « وكان قد وقع في بالي أن أقيد على الألفية الموسومة بالخلاصة للإمام أبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي تقييداً يطلق عقالها ، ويسهِّل للناظر نوالها ، ويفتح للمتأملين مُقفلها ، ويحل للمشتغلين مُشكلها لما رأيت من إصفاء الناس إليها واعتكافهم عليها ، وهي مع ذلك قد عسر عليهم مرامها وتمضي الأيام ، ولا يفضُّ لهم ختامها ، فما زالت شواغل الزمان تصرفني عن ذلك الغرض ، وتحول بيني وبينه بما تجده من العرض إلى أن ساعدني الدهر ببلوغ المقصود من الله تعالى عند مجاورتي نبيه ﷺ بنجاز الموعود ، فتفرغت من الشواغل وتخليت عن العارض والشاغل ، ووجدت السبيل إلى ما كنت أحدث به نفسي من التقييد على هذا الكتاب راجياً من الله تعالى في ذلك أجزل الثواب ، فشرعت قاصداً طريق البيان والحل غير مُشغب على الناظرين بزيادة النقل سائلاً من الله نجاح الأمل .... »[1] .

وقبل الحديث عن الموازنة أود التعريف بزمن تأليف الكتابين :

والذي يظهر لنا أنَّ ابن جابر قد صنف شرحه للألفية أولاً ، ثم أتبعه بشرحه للمنحة ، والذي يدعم هذا القول ويؤيده أنَّ ابن جابر في شرحه للمنحة تعرض لذكر شرحه للألفية ، وأحال إليه حيث قال في باب الاستثناء : « وقد أمعنا الكلام في كيفية الإخراج والطرق الموصلة إلى معرفة الباقي في شرحنا لألفية ابن مالك فانظره هنالك »[2] .

- أما في شرحه للألفية فنجده لم يتعرض لذكر شرحه للمنحة ، ولم يُحِلْ إليه ولاسيما أنَّه أخذ يفسر لنا معنى المنحة خلال تعرضه لشرح بيت الألفية وهو :

---

(١) انظر مقدمة شرح ألفية ابن مالك لابن جابر اللوحة ٢ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٣٩ .

للرَّفْـــعِ والنَّصْــبِ وَجَرَّ " نا " صَلَحْ   كَاعْــرِفْ بنَــا ، فإنَّنَـــا نِلْنَـــا المِنَــحْ[١]

فقال : « ... والمنح جمع منحة وهي العطية »[٢] .

ولم يذكر شيئًا عن المنحة ، ولم يُشر إليها ، مما يرجح أنّه لم يكن ألّفها حينئذ ، ولاسيما أنّه فرغ من تصنيفه لشرح الألفية في سنة (٧٥٦ هـ)[٣] أي قبل وفاته بـ(٢٤) سـنة وهي مدة ليست قليلة حتى يؤلّف فيها المنحة ويشرحها .

– أما الموازنة بين الشرحين ، فيمكن إيجازها في النقاط التالية :

١ – من ناحية المنهج :

والحديث عنه يتضح في الأمور التالية :

أ – ترتيب الأبواب :

التزم ابن جابر في ترتيب أبواب شرح الألفية بالترتيب نفسه الـذي نهجـه ابـن مـالك في ألفيته مبتدئاً بالكلام وما يتألف منه ، ومنتهياً بالإدغام ، وهو الترتيب ذاتـه الـذي سـار عليـه كل شراح ألفية ابن مالك .

أما في شرحه للمنحة فقد سار على نهجه في ترتيب أبواب منظومته المنحة ، والـتي سـار فيها على ترتيب الحريري الذي نهجه في مُلحته ، وهذا شيء طبعي ولابد منه .

ب – طريقة تناول أبيات الأرجوزتين وشرحها :

تناول ابن جابر أبيـات الألفيـة وأبيـات المنحـة بالشـرح والتحليـل ، وإن اختلفـت هـذه الطريقة ، فنجده في شرحه للألفية يأخذ أبيات الألفية بيتاً بيتاً يشرحه ويفسره ويوضح ما فيه من قواعد وأحكام ، أما في شرحه للمنحة فقد تناول أبيات المنحة بطريقة مختلفة كما ذكرت سابقاً[٤] .

جـ – عرض المسائل النحوية ومناقشتها :

اهتم ابن جابر في شرحيه بعـرض المسـائل النحويـة والصرفيـة ومناقشـتها مناقشـة علميـة سهلة ميسرة تتيح لقارئ النحو وطالبه فهمها واستيعابها ، إلاّ أنّه في شرح المنحة كـان أكثر

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ٥٧ .

(٢) انظر شرح الألفية لابن جابر اللوحة ٢١ .

(٣) انظر المصدر السابق خاتمة الشرح اللوحة ٣٢٧ .

(٤) انظر ص ٥٥ مما سبق .

بسطاً وتفصيلاً في شرحه للمسائل النحوية والصرفية من شرحه للألفية ، ومع هذا فإنَّ الشرحين متكاملان ، حيث نجد ابن جابر في شرح الألفية يتناول جوانب خلال عرض المسألة وشرحها لا يتعرض لذكرها في شرحه للمنحة ، والعكس ، وأيضاً نجده أحياناً يفصِّل هنا ويختصر هناك ، والعكس ، والأمثلة على هذا كثيرة ومتعددة ، ومنها :

١ - لم يتكلم في شرح الألفية عن جميع أدوات الاستثناء التي ذكرها في شرحه للمنحة مثل : " لا يكون ، ولاسيما ، ولـمَّا ، وبَلْه ، وبَيْدَ ، ودون ، وما النافية ، واللام بعد إنْ المكسورة المخففة " ، بل اقتصر الحديث على " إلاَّ ، وغير ، وسوى ، وليس ، وخلا ، وحاشا " ، وقد بسط القول في جميعها في شرح المنحة[1] .

٢ - أيضاً لم يتعرض في شرح الألفية في باب كان وأخواتها للأفعال التي بمعنى صار أما في شرح المنحة فنجده يفصِّل القول فيها ، ويمثل بالأمثلة ، ويستشهد بالشواهد[2] .

٣ - أوجز في شرحه للألفية عند حديثه عن القسم الذي يستوي فيه الرفع والنصب في باب الاشتغال ، وذلك خلال شرحه لبيت الألفية :

وَإِنْ تَلا المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنْ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

حيث قال : « هذا البيت نبهك فيه على القسم المخير فيه ، فقال : وإن تلا المعطوف يعني وإن كان الاسم المعطوف قد تلا فعلاً يعني قد وقع بعد فعل مخبر به - أي بالفعل - عن المبتدأ كنت " مخيّرا " في الرفع والنصب فـ" المعطوف " فاعل بـ" تلا " ، و" مخبرا " صفة لـ" فعلا " ، وهو بفتح الباء ؛ لأنَّ المراد بالاسم المفعول ، وقوله : « عن اسم » مبتدأ ، وهو متعلق بـ" مخبر " ، وقوله : « فاعطفن مخيرا » يعني إن حصل لك هذه الشروط فاعطف في حال كونك مخيراً بين الرفع والنصب ، و" مخيراً " حال من الضمير في " اعطف " ، ويحتمل أن يكون " مخبر " بكسر الباء على أنَّه اسم فاعل ، وبفتحها على أنَّه اسم مفعول ، والمقصود حاصل من كليهما ، ومثال هذه المسألة : « زيدٌ قامَ وعمروٌ أكرمتُهُ » فـ" زيد " هو المبتدأ ، و" قام " هو الفعل المخبر به ، و" عمرو " هو المعطوف ، فإن عطفت الجملة التي منها " عمرو " على " قام " الذي هو الفعل ، فتوجه النصب ؛ ليناسب الجملتين المعطوفة ،

---

(١) انظر شرح الألفية اللوحة ١٣٨ إلى اللوحة ١٤٧ ، وقسم التحقيق ٣٤٦ .

(٢) انظر المصدر السابق اللوحة ٦٩ - ٧٠ ، وقسم التحقيق ٤٣٠ - ٤٣٣ .

والمعطوفة عليها ، فتكون كلتاهما فعلية ، وإن عطفت على المبتدأ وخبره توجه الرفع للمناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فلهذا خُير بين الرفع والنصب ؛ لأنَّ كل واحد منهما له وجه باعتبار صحيح »[١] .

أما في شرحه للمنحة فنجده قد فصَّل القول في هذا القسم حيث قال : « وأما القسم ٥ الذي يستوي فيه الرفع والنصب :

فحيث تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين ، وذلك بأن تكون الجملة المعطوف عليها مشتملة على جملة صغرى فعلية ، فهي اسمية باعتبار الكبرى فعلية باعتبار الصغرى .

فإن جعلنا جملة الاشتغال معطوفة على الكبرى اقتضت المناسبة الرفع .

١٠ وإن عطفنا على الجملة الصغرى اقتضى ذلك النصب ؛ لحصول المناسبة ، فاستوى النصب والرفع ؛ إذ لكل واحد منهما مرجح معادل للآخر ، ومثال ذلك قولك : « زيدٌ قامَ وعمروٌ أكْرَمتُهُ » فإما أن تعطف « عمراً أكرمتُهُ » على الجملة الكبرى ، أو على الجملة الصغرى .

وذهب بعضهم إلى منع العطف على الجملة الصغرى ، فاحتج بأنَّ الجملة الصغرى لها ١٥ موضع من الإعراب ، وجملة الاشتغال لا موضع لها من الإعراب ، ولا يعطف ما ليس له موضع على ماله موضع .

واعتذر الفارسي عن ذلك بأنَّ الجملة الصغرى إعرابها تقديري ، فعدم ظهوره سهَّل عطف مالا موضع له عليها »[٢] .

٤ - فصَّل القول في شرح الألفية عند حديثه عن " ليس " في الاستثناء ، فقال : « ...

٢٠ فذكر ليس ومثالها : « جاء القومُ ليسَ زيداً » ، فيجب نصب زيد ؛ لأنَّه مستثنى بـ" ليس " ، وهو خبر لها ، ونصب خبرها واجب ، واسمها مضمر لا يجوز إظهاره ؛ لأنَّه لا يفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى فيوهم عدم الاستثناء ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً ، ومنه : يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب »[٣] .

---

(١) انظر شرح الألفية اللوحة ١١٥ ، واللوحة ١١٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٦ - ١٧ .

(٣) انظر شرح الألفية اللوحة ١٤٦ .

أما في شرح المنحة ، فقد أوجز الحديث في هذا الموضوع، فقال : « والمنصوب بـ" خلا " ، و" عدا " مفعول ، والمنصوب بـ" ليس " خبر »[١] .

وبهذا فإنَّنا نجد الكتابين متكاملين ، فما اختصره في شرح الألفية فصَّله في شرح المنحة ، وما اختصره في شرح المنحة بسط القول فيه بعض البسط في شرح الألفية ؛ لأنَّ شرح المنحة كان أكثر تفصيلاً من شرح الألفية .

٢ - من ناحية الأسلوب :

استخدم ابن جابر في شرحيه الأساليب نفسها تقريباً ، فاستخدم أسلوب الأمر حينما قال : « واعلم »[٢] ، واستخدم أسلوب الافتراض حينما قال : « فإن اعترض عليه ... فالجواب »[٣] ، وحينما قال : « فإن قيل ... فالجواب »[٤] .

كما أنَّه لم يعمد إلى التكرار ، فلم نجده قد أعاد الحديث في باب عن مسألة سبق الحديث عنها ، وإذا عرضت له مسألة يقتضي الحديث عنها في باب آخر يشير إلى ذكره لها في موضع آخر .

وقد اهتم أيضًا بالتعليل في كلا شرحيه اهتماماً كبيراً[٥] فنجد الكتابين قد حفلا بهذه الأساليب ، كما أنَّه اعتمد على السماع والقياس ؛ لأنَّهما أصلان من أصول اللغة .

ومن الأمور التي تظهر لنا بوضوح خلال الموازنة بين أسلوب الكتابين أنَّ المؤلف قد يستخدم العبارات نفسها عند حديثه عن قاعدة ، أو حكم نحوي ، أو تفصيله لمسألة خلافية ، ومن الأمثلة على ذلك :

قوله في باب كان وأخواتها في شرح الألفية : « وأنا أذكر لك معاني هذه الأفعال في أصل الوضع ، وكان معناها ، وجد ، وحدث ، ... »[٦] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٣٦ .

(٢) انظر شرح الألفية اللوحة ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢١ ، ١٠٧ ، وانظر قسم التحقيق ٢٥٠ .

(٣) انظر شرح الألفية اللوحة ١٢ ، وقسم التحقيق ١٩٧ .

(٤) انظر شرح الألفية اللوحة ١٤ ، ٣٨ ، وقسم التحقيق ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٥) انظر شرح الألفية اللوحة ٢٨ ، ٤٣ ، وقسم التحقيق ٢٣ .

(٦) انظر شرح الألفية اللوحة ٧٠ .

وعند الرجوع إلى شرح المنحة نجده قد استخدم بعض العبارات ذاتها ، فقال : « وأنا أتكلم على معاني هذه الأفعال مفسرة ، فأما " كان " فتجيء لثلاثة معان هي في كلها عاملة ، وذلك أنَّ أصل معناها " وجد " ، أو " حدث " .... »[١] .

وأيضاً من الأمثلة على ذلك قوله في شرح الألفية في باب أفعال المقاربة : « وأنكر الشيخ أبو حيان وجود " حَرَى " في هذه الأفعال ، وقال : إنَّها وهم ، وقال لم أجد أحداً من النحويين نقلها ولا من اللغويين ، وإنما الموجود في كتب اللغة " حري " بغير هذا المعنى تقول هو حري بالأمر أي حقيق به ، وهو مصدر وضع موضع الصفة ، وقد ذكره صاحب الفصيح في باب ما جاء وصفاً من المصادر ، ويقال فيه " حر " بكسر الراء ، فيكون وصفاً لا مصدراً ، وكذلك هو حريّ بتشديد الياء ، والشيخ أبو حيان رجل مطلع وابن مالك إمام في هذا الشأن ، ولكن الغلط لا يؤمن على أحد ولو بلغ ما بلغ والله أعلم بالصواب .

والظاهر مع الشيخ أبي حيان ، ولعل لابن مالك مستنداً غاب عنا وههنا يحسن :

« **لَعَل لهُ عُذرٌ وأنتَ تَلُوم** »

ثم بعد الفراغ من هذا الكتاب رأيت الشيخ أبا حيان قد عدَّد في مقدمته المسماه باللمحة أفعال المقاربة ، وذكر فيها " حَرَى " ، فإما أن يكون اعتمد على قول ابن مالك ، وإما أن يكون اطلع في ذلك على شيء ، وهذا هو الظاهر والله أعلم »[٢] .

وعند الرجوع إلى شرح المنحة نجده استعان بنفس العبارات ، وإن كان قد غيَّر في الصياغة والمضمون ، فقال : « و" حَرَى " ذكرها ابن مالك ، وأنكرها الشيخ أبو حيان ، ثم رأيت الشيخ أبا حيان قد عدَّها في مقدمته اللمحة ، فلعله اطلع فيها على نص من العرب ؛ إذ يبعد أن يكون قلَّد ابن مالك بعد إنكاره عليه .... »[٣] .

٣ - من ناحية الشواهد :

أكثر ابن جابر من الاستشهاد في كتابيه بشواهد القرآن الكريم ، ثُمَّ بالأحاديث النبوية الشريفة ، ثُمَّ بالكلام العربي الفصيح شعراً ونثراً ، وغالباً ما تكون تلك الشواهد متشابهة في

(١) انظر قسم التحقيق ٤٣٣ .

(٢) انظر شرح الألفية اللوحة ٧٩ - ٨٠ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٥٢ .

الكتابين ، حتى إنَّنا قد نجد الشواهد ذاتها في الباب الواحد في كلا الكتابين كشواهد " أعلم وأرى "[١] ، وإن كانت بعض الشواهد موجودة في أحد الكتابين دون الآخر[٢] .

أما طريقته في شرح الشواهد فنجده في شرح المنحة قد اعتنى عناية فائقة بتفصيل الشاهد وشرحه ، وإبراز معاني ألفاظه ، وإعرابها أحياناً ، وتحديد وجه الاستشهاد منه ، على عكس شرحه للألفية حيث أقل في شرح شواهده ، وهذا يظهر لنا بوضوح عند النظر إلى شواهد كلا الكتابين .

(١) انظر شرح الألفية اللوحة ١٠٠ - ١٠٢ ، وقسم التحقيق ١٣٧ - ١٣٩ .

(٢) انظر شرح الألفية اللوحة ٧٧ ، ٨٢ - ٩٠ ، وقسم التحقيق ٤٢٤ ، ٤٦٠ - ٤٦٦ .




المبحث الرابع

مدخل إلى دراسة الكتاب ويضم عدة مطالب :

١ – توثيق اسم كتاب "شرح المنحة في اختصار الـمُلْحة".

٢ – توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٣ – منهج ابن جابر في شرح المنحة .

٤ – موقفه من النحاة وآرائهم .

٥ – اتجاهه النحوي .

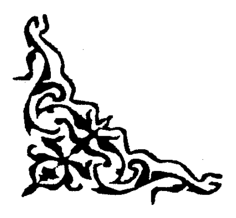
٦ – مصادره .

٧ – شواهده .

٨ – قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه .

٩ – وصف نسخة الكتاب .

١٠ – منهجي في التحقيق .





١ - توثيق اسم الكتاب :

اسم الكتاب هو " شرح المنحة في اختصار المُلحة " ، ومما يؤكد صحة هذا ما يلي :

١ - جاء في صفحة العنوان اسم الكتاب : " شرح المنحة في اختصار المُلحة " .

٢ - جاء في مقدمة الكتاب ذكر لشرح المنحة ونصه : « أمَّا بعد ، فإنِّي لما صنفت الأرجوزة الموسومة بـ" المنحة في اختصار المُلحة " رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنان اشتغالهم إليها ، وتشوقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لهم معانيها ، ويُعين على فهمها مُعانيها ، فصنفتُ لهم شرحاً مختصراً ... »[١] .

٢ - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

كتاب شرح المنحة في اختصار المُلحة من كتب ابن جابر التي قلَّ ذكرها في المصادر التي ترجمت له ، وذكرت مصنفاته .

إلاَّ أنَّ الذي يثبت ويؤكد نسبته إليه الأمور التالية :

١ - جاء في الصفحة الأولى من المخطوط ذكر لاسم مؤلِّف الكتاب ، قال الناسخ : « قال شيخنا وسيدنا ومفيدنا الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المريّ المالكي »[٢] .

٢ - تصريح ابن جابر بتصنيفه شرحاً لأرجوزته المنحة ، وهذا أيضاً ما جاء في الصفحة الأولى من المخطوط في مقدمة الكتاب حيث قال : « ... فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيب منه الناظر طولاً ولا قصراً .... »[٣] .

٣ - جاء أيضاً في آخر المخطوط تصريح من المؤلِّف أيضاً بتصنيفه للمنحة وشرحها حيث قال : « .... ونسأل الله أن ينفعنا بهذه الأرجوزة وشرحها »[٤] .

٤ - قول المؤلِّف في الشرح : « اعلم أنَّ هذا الباب لم يتعرض له في المُلحة ، وقد تعرضنا له في منحتنا ... »[٥] .

---

(١) انظر مقدمة شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) انظر شرح المنحة الوحة ٣١٨ / أ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٥ .

فاستخدام صيغة المتكلم في « تعرضنا لـه في منحتنـا » يثبـت أنَّ مؤلِّـف الشـرح هـو ذاتـه مؤلِّف المنحة ، وبما أنَّ المنحة لابن جابر إذاً فالشرح له أيضاً .

٥ - ذكر بروكلمان من ضمن مؤلفات ابن جـابر المنحـة وشـرحها للمؤلِّـف نفسـه[١] ، كما جاء في فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية أنَّ المنحـة وشـرحها كلاهما للمؤلِّف نفسه[٢] .

---

(١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٢) انظر فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ٤ / ٧٧ .

٣ - منهج ابن جابر في شرح المنحة :

لا أدلّ على منهج ابن جابر في شرحه للمنحة من قوله في مقدمة الشرح : « ... أما بعد فإنّي لـمَّا صنفت الأرجوزة الموسومة بـ" المنحة في اختصار الـمُلحة " رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنان اشتغالهم إليها ، وتشوقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لها معانيها ، ويعين على فهمها مُعَانِيها ، فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيب منه الناظر طولاً ولا قصراً يُسهِّلُ سبيلها وإن كان سهلاً ، وجعلتها تحفة لمن يكون لها أهلاً »[١] .

والذي يشير فيه إلى إقبال الطلبة على أرجوزته " المنحة " مما جعله حافزاً له أن يصنف لهؤلاء الطلبة شرحاً مختصراً ، يكشف لهم أسرارها ويوضح معانيها مستخدمًا في ذلك الكثير من الأساليب التعليمية والتربوية التي تمكّنه من تحقيق هدفه المنشود وهو " تعليم الطلبة " الناظرين إلى المنحة .

ويمكننا إيجاز منهجه الذي سار عليه في النقاط التالية :

١ - العناية بالشرح :

ويتجلى ذلك في :

أ - شرح الأبيات :

التزم ابن جابر في ترتيبه لأبوابه في الشرح بترتيبه لأبواب المنحة دون تقديم أو تأخير أو نقصان ، بل زاد عليها الكثير من الموضوعات والأبواب النحوية ، وقد سبق ذكر ذلك[٢] .

كما أنّه اعتنى بشرح أبيات المنحة وتحليلها وتوضيحها ، دون أن يلتزم بطريقة واحدة ، فأحياناً يذكر بعد عنوان الباب مقدمة عنه - أي الباب - ، أو تعريفاً لمعناه كباب قسمة الأفعال[٣] ، وباب الفاعل[٤] ، وباب التنازع[٥] ، وباب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله[٦] ، وباب

---

(١) انظر مقدمة شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١ .

(٢) انظر المبحث الثاني " بين المنحة وشرحها " .

(٣) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ٧١ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٥٥ .

النداء[1] ، ثم يعرض بعد تلك المقدمة أبيات المنحة عارضاً ما بها من قضايا النحو ضابطاً لها معرباً لبعض ألفاظها مقسماً إياها إلى مسائل مبتدئاً بشرحها مسألة تلو الأخرى .

وأحياناً نجده يبدأ بعض أبوابه بأبيات المنحة ، ثم يشرحها ويحللها ويبين أحكامها متعرضاً خلالها لمسائل الباب وأحكامه ، مثل باب الاسم والفعل والحرف[2] ، وباب المثنى[3] ، وباب الاشتغال[4] .

وأحياناً أخرى نجده يذكر أبياته في نهاية الباب ؛ لتكون خاتمة يلخص فيها أحكامه مثل : باب اسم الفاعل[5] ، وباب المصدر[6] ، وباب المفعول معه[7] ، وباب الحال[8] ، وباب التحذير والإغراء[9] ، وباب ما الحجازية[10] .

وأحياناً نجده لا يذكرها كباب الأفعال المتعدية[11] .

وكما اختلفت وتنوعت طريقته في تناول أبيات المنحة ، اختلفت طريقة تقسيمه لها - أي الأبيات - حسبما يقتضيه كل بيت من أحكام وقواعد ، ففي بعض الأبواب نجده يفرد بيتاً ثم يشرحه ، ويفرد آخراً ثم يشرحه مثل باب لا النافية للجنس[12] ، وفي بعضها الآخر يجمع بيتين فيشرحهما ، ثم بيتين آخرين فيشرحهما مثل باب الظرف[13] .

وأحياناً يفرد ويجمع في وقت واحد فيتناول بيتاً شارحاً إياه ، ثم يجمع أربعة أبيات فيشرحها مثل باب النداء[14] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٧ / أ .

(٢) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ١٤ .

(٣) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ١٥٥ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢ .

(٥) انظر قسم التحقيق ١٤٦ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٦٦ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢١٣ .

(٨) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ .

(٩) انظر قسم التحقيق ٣٩٧ .

(١٠) انظر قسم التحقيق ٤٥٩ .

(١١) انظر قسم التحقيق ١٠٣ ، ١٤٢ .

(١٢) انظر قسم التحقيق ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(١٣) انظر قسم التحقيق ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ .

(١٤) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٧ / ب ، واللوحة ٢٠٨ / ب .

وأحياناً أخرى يذكرها جميعاً ثم يفصِّل أحكام النحو فيها كباب الاستثناء[١] ، وباب التعجب[٢] ، وباب نعم وبئس وحبذا[٣] .

ب – شرح المسائل والقواعد النحوية وعرضها :

لو أمعنا النظر في سرد ابن جابر لمسائله وقواعده وأحكامه النحوية لوجدناه يعتني بشرحها وتفسيرها بأسلوب علمي خالٍ من التعقيد والتركيب ييسر وصول القاعدة والحكم إلى ذهن القارئ والمتعلم ، متخذاً لنفسه طريقاً معتدلاً في الشرح فهو يتكلم على قدر ما هو موجود في المسألة من أحكام وقواعد ، فيوجز في المسألة ، وفي الموضوع الذي بين يديه إذا لم يتضمن كثيراً من الأحكام والقواعد فإذا تضمن أطال إطالة غير مملة ، فمثلاً أطال في : باب الفاعل[٤] ، وباب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله[٥] ، وباب الأفعال المتعدية[٦] ؛ لكثرة أحكامها ومسائلها .

وأوجز إيجازاً غير مخلٍّ مثلاً في باب المقصور[٧] ، وباب المثنى[٨]، وباب المفعول به[٩]، وباب التعجب[١٠] ، وباب نعم وبئس وحبذا[١١] ؛ لقلة أحكامها ومسائلها .

وكما اهتم ابن جابر بشرح مسائله وموضوعاته اهتم أيضاً بعرض القواعد النحوية والصرفية ثم بمناقشتها مناقشة علمية سهلة ميسرة تتيح للقارئ فهمها واستيعابها إلاَّ أنَّه لم يلتزم بطريقة واحدة في عرضه لهذه القواعد والأحكام ، فأحياناً يعرضها على شكل سؤال ثم يجيب عنه متعرضاً خلال جوابه لآراء النحاة ، ومذاهبهم وأقوالهم كقوله : « واختلفوا في المصدر هل يُرفع به المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ؟

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٣١ ، ٣٣٣ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٦٩ – ٣٧٠ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٨٥ – ٣٨٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٥٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٠٤ .

(٧) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٣٤ .

(٨) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٥٥ .

(٩) انظر قسم التحقيق ٩٥ .

(١٠) انظر قسم التحقيق ٣٦٨ .

(١١) انظر قسم التحقيق ٣٨٥ .

فمنعه أبو الحسن الأخفش ، وأجازه الجمهور ، واستدلوا .... »[1] .

وأحياناً أخرى يدرجها تحت تنبيه ؛ ليدلل على أهميتها كقوله : « تنبيه : هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ؟

جمهور النحويين على منع ذلك ، وكل ما سمع مما يوهم ذلك ، فهو مؤول ، أو شاذ لا يقاس عليه .... وأجاز الكوفيون إقامة غير المفعول به مع وجود غيره ، قال ابن مالك ، وبقولهم أقول ..... »[2] .

وأحياناً يسردها دون أن يتدخل فيها ، وذلك لوضوحها كقوله : « وقد اختلفوا في الناصب للمفعول ، فالمشهور أنَّ الناصب له الفعل ، وقيل الفاعل ، ورد عليه أنَّ الفاعل قد يكون ضميراً ، والضمائر لا تعمل ، وقيل : الفعل والفاعل .

ورد عليه : أنَّ الجمل لا تصرُّف لها فكان يقتضي ذلك ألاَّ يتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، وقد تقدم .

وقال الكوفيون : هو منصوب على المخالفة يعني إنما نصب ليخالف الفاعل »[3] .

وأهم ما يميز شرحه للمسائل والأحكام النحوية أنَّه أحياناً بعد أن ينتهي من شرحها وتفسيرها يجمعها تحت ضابط واحد[4] يعمد فيه إلى تلخيصها حتى تثبت في ذهن القارئ والمتلقي .

جـ – شرح الشواهد :

لم يغفل ابن جابر بعد عرض شواهده التعليق عليها وإن احتاجت إلى تعليق ، أو عرض القراءات إن تعددت في النص القرآني ، أو ذكر الروايات إن تعددت في البيت الواحد موضحاً موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد معرباً لبعض ألفاظ هذه الشواهد أحياناً ، ومفسراً لبعض معانيها أحياناً أخرى ، ومن أمثلة ذلك قوله في بيت امرئ القيس :

ولا سيما يوماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

« على رواية النصب ، و" ما " نكرة ، وجاء الاسم المنصوب تفسيراً لتلك النكرة . وقيل : " ما " كافة عن الإضافة ، فانتصب الاسم بعدها على التمييز ، ويجوز أن يُعْرَب

---

(١) انظر قسم التحقيق ٥٨ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦٥ – ٦٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١١٤ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٧ – ١٨ ، ٧٤ ، ٣١٨ ، ٤٢٩ – ٤٣٠ .

" يوماً " ظرفاً بفعل مقدر ، و" ما " موصولة ، فيكون التقدير : « ولا سيما الذي جرى في يوم بدارة جلجل » ، ورجح ابن هشام الخضراوي هذا الإعراب ، وقال : أكثر ما رأيت الناس عليه »[1] .

وقوله في التعليق على قول العجاج :

٥ **يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُور   مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُور   والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُور**

« فـ" مخافة " مفعول من أجله نكرة ، و" زعل " معطوف عليه ، فهو مثله ، وهو مُعرَّف بالإضافة ، و" الهول " معطوف على ما قبله ، فهو مثله ، وهو معرف بالألف واللام ، فعلل ركوب كل عاقر بثلاث علل :

الأولى قوله : " مخافة " ، والثانية قوله : " زعل " ، والثالثة قوله : " الهول " ، و" العاقر " :

١٠ الرمل الذي لا ينبت شجراً كالمرأة العاقر التي لا تلد .

و" الجمهور " : الرمل الكبير المجتمع المشرف على ما حوله من الأرض .

و" الزعل " بالزاي والعين المهملة مفتوحتين : شدة النشاط ، و" المحبور " : المسرور ، و" الهول " : الخوف ، و" التهول " : تعظُّم الشيء في النفس ، ...... »[2] .

٢ – العناية بالأسلوب :

١٥ اعتنى ابن جابر بأسلوبه في شرح المنحة ، فهو بشكل عام حسن السبك واضح العبارة سهل التركيب ، خال من التعقيد والتكلف والالتواء ، مع حُسن الصياغة ، وإحكام العبارة ، والمحافظة على المستوى الأدبي الذي ينهض بلغة التلاميذ ، ويسمو بتعبيرهم ، ويُصفى أذواقهم ، مع استخدامه لبعض الأساليب التعليمية ولاسيما أنّه وجّه شرحه لطلبة العلم ، ويمكننا أن نجمل الأساليب التعليمية التي استخدمها في النقاط التالية :

٢٠ **أ – أسلوب الأمر :**

نرى ابن جابر أكثر من هذا الأسلوب ، ونوع في ألفاظه ، فقد يستخدمه بما يفيد خبراً يقيناً حينما يقول : اعلم[3] .

وأحياناً يفيد به تنبيهاً حينما يقول : فتنبه[4] ، أو فاعلم[5] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٥٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢١٠ – ٢١١ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٥٠ ، وانظر ٢٣٨ ، ٢٦٩ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢١١ / أ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٧٥ ، ٣٣٤ ، ٣٦١ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٢١ / أ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٧ ، ٦٢ ، ١٤٦ ، ١٩١ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢١٣ / أ .

وأحياناً يرشد إلى استخدام طريقة القياس ، حينما يقول : فقس عليه[١] .

ب – أسلوب التشويق :

استخدم ابن جابر أسلوب التشويق ؛ ليقرب مؤلَّفه من طلبة العلم بما أنَّ قضايا النحو دقيقة ومسائله متشابكة ، فنراه مثلاً ينوه على المسائل التي تحتاج إلى تفصيل وبسط ؛ لكثرة الاحتياج إليها[٢] ، أو لأنَّ الفائدة تتم بها[٣] ، أو لأنَّه لم يتعرض لها في الأصل[٤] ، وعلى المسائل التي يمكن تتبعها في كتب اللغة[٥] ، فلا تحتاج إلى بسط وتفصيل ؛ ليتنبَّه لها القارئ والمتلقي ؛ فيأخذ منها الفائدة بعد أن تشوق إليها .

كذلك ينبه على المسائل والأحكام التي غلط فيها الأكابر[٦] ، ليتجنب القارئ الوقوع فيها .

كما نراه يشوق قارئه وطالبه إلى مسألته التي يشرحها ويناقشها بأن يقص له بعض الحكايات مثلاً يستشهد بها على قاعدته النحوية ، فيستمع إليها بتيقظ وتأمل حتى إذا انتهى منها عاد إلى بقية المسألة متجدد النشاط راغباً في النظر إلى قواعد النحو وأعمال الفكر فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الحال : « وحكوا أنَّ جارية غنت بحضرة المبرد بقول الشاعر :

فَقَالُوا لَهَا هَذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ فَقَالَتْ أَلاَ إِعْرَاضُهُ أَيْسَرُ الْخَطْبِ

فرفعت " معرض " ، فظن المبرد أنَّها غلطت حتى نبهته على قراءة ابن مسعود المتقدمة ، فطَرِب لذلك »[٧] .

أيضاً من الأمثلة على ذلك ما قاله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : « ذكروا أنَّ المازني حضر مجلس أبي عبيدة ، فسأل بعض الحاضرين أبا عبيدة : كيف يُبنى الأمر من « عُنِي زيدٌ بحاجتِهِ » للمفعول ؟

---

(١) انظر قسم التحقيق ٧٠ ، وانظر ٢٩٤ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ٣٤٨

(٣) انظر قسم التحقيق ١٧٠ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٨ ، ٦٢ ، ١٦٣ ، ٤٢١ .

(٥) انظر قسم التحقيق ١٠٥ ، ١٦٧ ، ١٤٨ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٧٧ ، ٣٥٢ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢٦٤ .

فقال : " أعنَ " بضم الهمزة ، وفتح النون ، ففهم أبو عبيدة من حال المازني الإنكار ، فقال : لِمَ تأتي مجلسي إذا كنت تُخطِّئني ، فقال المازني : آتي مجلسك لما يأتي له الناس – يعني لعلم اللغة لا لعلم العربية – ، فقال له أبو عبيدة : يا هذا إذا حضرت مجالس العلماء فتأدب »[1] .

٥ **جـ – السؤال والجواب :**

للأسئلة أهمية كبيرة في إثارة التلاميذ وتنشيطهم ، وعقد الصلة بين أذهانهم ، وحقائق الدرس[2] .

فعمد ابن جابر إلى استخدام طريقة السؤال والجواب وهي طريقة نافعة للمتعلمين تجذب انتباه القارئ وتدفع عنه الملل والسآمة ، وتجدد حيويته ونشاطه وتحرك عقله وانتباهه ، فكان ١٠ يعرض له سؤالاً ليناقشه العقل ، ثم يذكر الجواب ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : « وإذا اجتمعت هذه الأربعة ، فهل أحدها أولى ، أو هي كلها على السواء ؟

قولان : أحدهما :

لابن الحاجب ، والزمخشري ، وهو أنها على السواء ، فلا أولوية لأحدها على الآخر .

١٥ الثاني لجماعة من النحويين ، وهو أنَّه يقع بينها الترجيح ، ثم إنَّ القائلين بالترجيح اختلفوا على ثلاثة أقوال ..... »[3] .

د – أسلوب الافتراضات :

استخدم ابن جابر أسلوب الافتراضات في شرحه ، فكان يفرض لقارئه وطالبه ومتلقيه بعض الافتراضات ، ليحضر ذهنه إلى ما يوجه إليه من شبه واعتراضات وأخطاء قد يقع فيها ٢٠ عند تطبيقه لقاعدة ، أو حكم ، فيتنبَّه لها ومن أمثلة ذلك قوله في باب الفاعل : « فإن قلت : فلِمَ ألحقوا علامة تأنيث الفاعل في الفعل ؟ هلا اكتفوا بفهم التأنيث من لفظ الفاعل كما اكتفوا بفهم التثنية والجمع من لفظه ؟

---

(١) انظر قسم التحقيق ٧٧ .

(٢) انظر الموجه الفني ٤٢٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٧٢ – ٧٣ ، وانظر على سبيل المثال ٤٢٢ .

فالجواب : أنَّ التثنية ، والجمع في الفاعل لا تخفى بخلاف التأنيث ، فإنَّه قد يكون خالياً عن العلامة ، فلا يكون ثمَّ دليل على تأنيثه ، فألحقوا العلامة في الفعل ، وطردوا ذلك وسواء كان الفعل مؤنث اللفظ ، أو غير مؤنثه »[١] .

وقوله في باب المصدر : « فإن اعترض علينا بأن يقال : يلزمكم أن يكون فرعاً غير فرع ؛ لأنَّكم تقولون : إنَّه أصل للفعل ، ثم تقولون : إنَّه فرع عنه في العمل .

فالجواب : أنَّ الجهتين مختلفتان ، ولا تناقض في ذلك ؛ لأنَّا جعلناه فرعاً من جهة عمله أصلاً من جهة اشتقاق الفعل منه ، وإنما يمتنع أن يكون الشيء فرعاً وأصلاً إذا كان من جهة واحدة لما فيه من اجتماع النقيضين »[٢] .

هـ - التعليل :

أظهر ابن جابر منطقاً واسعاً في عرض قواعد النحو وشخصية علمية فذة مستقلة ليست تابعة لرأي دون تفكير ، فقد كان يستخدم عقله مقنعاً القارئ بحجته القوية في قواعد النحو حينما يعلل لم سُميت المسألة بهذا الاسم ، ولم اختاروا لهذا الباب ذلك التعريف ، ولم ذهب النحاة هذا المذهب ، ولم كان رأي العالم فلان هذا الرأي ، ولم عدّوا ذلك صحيحاً ، ولم عدّوه شاذاً ، ولم رجح هذه القاعدة دون غيرها ، وغير ذلك كثير ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الفاعل : « لابد لكل فعل من فاعل إما ظاهر ، وإما مضمر ... وإنما وجب لكل فعل فاعل ؛ لأنَّ الفعل حكم وعامل ، ولا يشتغل الحكم دون محكوم ، ولا العامل دون معمول »[٣] .

وقوله في باب المصدر : « وسمَّاه سيبويه مصدراً ، وحدثاناً وفعلاً .

أما تسميته حدثاً وحدثاناً ؛ فلأنَّه دال عليهما ، والحدث والحدثان بمعنى واحد .

وأما تسميته فعلاً ؛ فلأنَّه الفعل اللغوي حقيقة ، والفعل الصناعي مشتق »[٤] .

و - تحديد الأصل والفرع والخاص والعام :

نعلم أنَّ لكل قاعدة نحوية تشعبات ، وأنَّ لكل أصل فرعاً ، وأنَّ لكل خاص عاماً ، وقد اهتم ابن جابر ببيان الأصل والخاص وتوضيحه للمتعلم ، فيعرف بذلك الفرع والعام ، ومن

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٩٧ ، وانظر على سبيل المثال ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٩٨ ، وانظر على سبيل المثال شرح المنحة اللوحة ٣٠٦ / أ ، و ٢٥١ / أ ، و ٢٣٥ / أ ، و٢٨٧ / أ .

أمثلة ذلك :

قوله في باب النكرة والمعرفة : « هذا الباب وضعه لبيان النكرة والمعرفة ، واعلم أنَّ النكرة هي الأصل ، والتعريف فرع ، كما أنَّ التذكير أصل والتأنيث فرع »[١] .

وقوله في باب المصدر : « .... أنَّ المصدر عام ، والفعل خاص ، والخاص فرع العام ... »[٢] .

ز – تبيين أوجه الشبه والاختلاف بين الصيغ ، أو التراكيب المتعددة :

تتشابه الصيغ أو التراكيب المتعددة أحياناً ، وتختلف أحياناً أخرى ولهذا اهتم ابن جابر ببيان هذه الأوجه المتشابهة والمختلفة بينها حتى تتضح القاعدة في ذهن المتعلم وترسخ ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : « ... ووجه الشبه بين هذه الصفة واسم الفاعل من ثمانية أوجه :

إفرادها كما يفرد ، وتثنيتها كما يثنى ..... فهذه موجبات الشبه بينها وبين اسم الفاعل ، ومعلوم أنَّ المشبه ليس هو المشبه به ، فيتعين ذكر الفرق بينها ، وذلك من ثمانية وجوه .... »[٣] .

وقوله : « واعلم أنَّ التصغير شبيه بالتكسير ، وقد قال سيبويه : إنَّهما يجريان من وادٍ واحدٍ ، وقد أنهى النحويون وجوه الشبه بينهما إلى عشرة : الأول : تغيير الواحد في التصغير .... »[٤] .

حـ – السماع والقياس :

السماع هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً[٥] .

أما موقف ابن جابر من السماع فيتمثل فيما يلي :

١ – دعوته في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع ؛ لأنَّه لم يسمع ما يخالفه ، ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ٢٤ ، وانظر شرح المنحة ٢٩٨ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٩٩ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٠٥ – ٣٠٨ .

(٤) انظر شرح المنحة اللوحة ٢١٩ / أ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً اللوحة ٢٥٠ / أ .

(٥) انظر الاقتراح ٣٦ .

قوله : « فإن جاء صاحب الحال نكرة كقولهم : « مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ » فـ" قعدة " منصوب على الحال من " ماء " ، ولا مسوغ فيه هكذا قالوا ، فمجيء الحال من مثل هذا موقوف على السماع وهو الصحيح »[١] .

وقوله : « .... قالوا في النسب إلى حضرموت " مدينة " حضرمي ، وهو موقوف على السماع »[٢] ، وقوله : « وأما الحروف فما أشرب منها معنى الفعل عمل في الحال ، وليس كل حرف يشرب معنى الفعل ، وإنما ذلك موقوف على السماع »[٣] .

٢ - ردّه المذاهب والآراء والأقوال المخالفة لما ورد به السماع ، ومن ذلك قوله : « والصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور أنَّ المفعول له يجيء نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة ، وانفرد الجزولي بأنَّه لا يكون نكرة ، وزعم الرياشي والجرمي والمبرد أنَّه لا يكون إلاَّ نكرة ، ومهما جاء بالألف واللام فهي زائدة ، فإن جاء مضافاً ، فالإضافة فيه غير محضة ، والسماع يرد على أهل القولين الآخيرين »[٤] .

وقوله : « ومثال " بَلْه " : « أُكْرِمْ القومَ بَلْهَ زيدٍ » وجوز في الاسم بعدها الرفع ، والجر ، والنصب ، وقد أنكر بعضهم النصب ، ولا معنى لإنكاره مع ثبوت السماع »[٥] .

٣ - اعتداده بالسماع إذا كَثُرَ ، فنراه يرفض التأويل مع كثرة المسموع ويرد أي رأي إذا خالفه ، ومن ذلك قوله : « ... وأما المؤكدة فهي كثيرة وقد أثبتها الجمهور ، ونفاها الفراء والمبرد ، وتبعهما السهيلي .

وقولهم ينافي ما ورد من ذلك ، وركوب التأويل مع كثرة السماع لا يُقبل ، ولا تكون هذه الحال إلاّ لازمة »[٦] .

وقوله : « واعلم أنَّ جمهور النحويين أجازوا تقديم الحال على عاملها ، ومنعه الجرمي ، والقياس والسماع يردان عليه ، وكثرة المسموع في ذلك من القرآن والنثر والنظم يغني عن ذكره ، ولولا علو شأن الجرمي في هذا الفن لم نلتفت إلى قوله »[٧] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤٩ .
(٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٤ / أ .
(٣) انظر قسم التحقيق ٢٦٤ .
(٤) انظر قسم التحقيق ٢٠٩ - ٢١٠ .
(٥) انظر قسم التحقيق ٣٤٨ ، وانظر على سبيل المثال شرح المنحة اللوحة ٢٥٥ / أ .
(٦) انظر قسم التحقيق ٢٧٦ - ٢٧٧ .
(٧) انظر قسم التحقيق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً ٢٥٨ ، ٣٧٣ من قسم التحقيق .

- والقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1] .

أما موقف ابن جابر من القياس ، فيتمثل فيما يلي :

١ - كان يعتدُّ بالقياس إذا عضده السماع ، فنجده يقيس على المسموع ويوجِّه القارئ إلى استخدام القياس ، فيقول مثلاً : « .... قولهم : « أنتَ الرجلُ علماً » ، وما أشبهه ، فالرجل هنا بمعنى الكامل علماً ، و" علماً " في موضع الحال ، والعامل فيه ما في معنى الرجل من معنى الكمال ، فالتقدير : « أنتَ الكاملُ في حالِ كونكَ عالمًا » ، وصاحب الحال ضمير مستتر في الكامل ، فيقاس على مثل هذا على السماع »[2] .

٢ - لا يقيس على الشاذ المنكسر ، فنراه يقول مثلاً : شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[3] .

٣ - قد يمنع القياس إذا لم يوجد سماع كقوله : « فإذا انتهينا إلى ما يتعدى إلى اثنين انقطع حكم التضعيف ، ولا تدخل الهمزة إلاّ فيما سمع ، ويمتنع القياس ..... »[4] .

وبهذا فإنَّنا نجد ابن جابر قد اهتم بالقياس ووجه القارئ والمتلقي إليه .

٣ - العناية بالمعاني والمصطلحات والمسميات :

أظهر ابن جابر براعة في اختيار اللفظ المناسب للمعنى في مؤلَّفه ، فقد كان يستخدم ألفاظاً تطابق المعنى الذي ينشده باحثاً عن السهل منها ، وإذا وجد في الكلام ما يحتاج إلى توضيح فقد كان يوضح معناه ، ومن ذلك قوله : « .... التقدير : جاءوا بمذق تقول فيه هل رأيت الذئب قط ، والمذق : هو اللبن الذي مزج بالماء حتى صار كلون الذئب »[5] .

وقوله : « والدنف : المريض »[6] ، وقوله : « .... ويرأب معناه : " يصلح " ، وهو بالراء والباء الموحدة ، ومعنى " أثأت " بالثاء المثلثة : " أفسدت "[7] » .

---

(١) انظر الاقتراح ٧٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٣٠ ، وانظر أيضاً على سبيل المثال ٢٩٩ من قسم التحقيق .

(٣) انظر على سبيل المثال من قسم التحقيق ٦٧ ، ١٠٥ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٨ / ب ، واللوحة ٢٠٩ / أ ، و ٢١١ / ب .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٤٠ .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٩ / ب ، وانظر اللسان ١٠ / ٣٣٩ مادة (مذق) .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٣٩ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٣٦٤ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً ١٣٨ ، ٤٣٠ من قسم التحقيق .

– أيضاً بالإضافة إلى اهتمام ابن جابر بمعاني الألفاظ ، فهو أيضاً يهتم بتوضيح معاني المصطلحات النحوية ، وتعريفاتها ، وحدودها مبيناً الحد الأحسن فيها ، وما اشتمل على نكت حسنة من تعريفات النحاة مختاراً الأبين منها ومن ذلك قوله في باب الحال : « وقد حدها النحويون بحدود منها حد ابن مالك ، فقال : « الحال هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى " في " غير تابع ولا عمدة ... » ، ثم قال : « ..... وهذا الحد ، وإن طال ، فهو مشتمل على نكت حسنة والأبين في حد الحال أن تقول : اسم منصوب بمعنى " في " جيء به لبيان هيئة دالاً على صاحبها غير موضوع للتخصيص »[1] .

– ومما نلاحظه على ابن جابر أيضاً اهتمامه بذكر التعريف في اللغة والاصطلاح ، ومن ذلك قوله : « التعدي في اللغة : التجاوز .... وهو في اصطلاح النحويين : تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعوله »[2] ، وقوله عن التمييز : « ... في اللغة : تخليص الشيء عن الشيء ، ويرادفه التفسير ، والتبيين .

وأما في الاصطلاح : فهو اسم رافع لإبهام أصلي عن ذات مفرد ، أو جملة »[3] .

– وبالإضافة إلى هذا وذاك ، فإنَّنا نجد ابن جابر مهتماً بذكر مسميات الأبواب ، فيعدد المسميات المختلفة للباب الواحد ، ومن ذلك قوله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : « اختلفت عبارة النحويين في هذا الباب ، فمنهم من يقول : باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله كما قلنا ، وهو صحيح ؛ لأنَّ المفعول في هذا الباب لم يُسمَّ فاعله ، ومنهم من يقول : باب الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، وهو أيضاً صحيح ؛ لأنَّ الفعل في هذا الباب لم يُسمَّ فاعله ، ومنهم من يقول : باب فعل ما لم يُسمَّ فاعله .... ، ومنهم من يقول : باب ما لم يُسمَّ فاعله .... »[4] .

وقوله في باب الظرف : « سمَّى هذا النوع من الأسماء ظرفاً ، وهو اسمه المشهور ، ويسمى المفعول فيه ، وسماه الفراء المحل ، وسماه الكسائي الوصف ؛ لأنَّه يكون وصفاً للذكران كقولك : « مررتُ برجلٍ عندَكَ » وصفٌ لرجل »[5] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ – ٢٢٧ ، وانظر على سبيل المثال ٤٥ ، ٩٦ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢١٣ / أ .
(٢) انظر قسم التحقيق ١٠٤ .
(٣) انظر قسم التحقيق ٢٨٢ .
(٤) انظر قسم التحقيق ٥٥ .
(٥) انظر قسم التحقيق ٣١٩ .

٤ - العناية بالعروض والقافية :

كان ابن جابر على دراية واسعة بعلم العروض والقافية كما كان عالماً في النحو ، ويظهر لنا ذلك في أثناء شرحه للشواهد الشعرية والتعليق عليها وتوضيح ما دخلها من زحافات وعلل وما فيها من عيوب عروضية ومن ذلك قوله : « ومنه في الواو قول الآخر :

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فأثبت الواو في " تهجو " وحقها الحذف ، والبيت من الضرب الأول من البسيط ، وقد خبن جزؤه الأول ، والثالث ، فثقل لما دخله من الزحاف »[1] .

وقوله معلقاً على قول الشاعر :

إنَّ قَهْراً ذَوُوا الضَلالَةِ والبَا طِلِ عِزٌّ لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقٌّ

« فهذا البيت من الخفيف ، وهو مخبون الجزء الثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، ووزنه مدمج ، فنصف البيت في نصف الكلمة ، فالألف التي بعد الباء من " الباطل " أخر النصف الأول ، والطاء أول النصف الثاني »[2] .

٥ - العناية بالبلاغة :

كان لابن جابر حس بلاغي يظهر لنا بوضوح خلال استخدامه بعض الألفاظ البلاغية ، وكذلك بعض المصطلحات البلاغية في أثناء شرحه لمسائله وأحكامه النحوية والصرفية ، ومن ذلك قوله في باب التمييز : « فإنَّك إذا قلت : « اشتعلَ شيبُ الرأسِ » ، فإنما المفهوم اشتعال الشيب ، ولا يشعر كونه في بعض الرأس ، أو في كلِّه ، فإذا قلت : « اشتعلَ الرأسُ شيباً » فهم اشتعال الشيب في جميع الرأس حتى لم تبق شعرة إلاَّ وقد شابت مع ما في ذلك من التفسير بعد الإبهام الخالي من الجملة قبل النقل ، والتفسير بعد الإبهام من بديع الكلام »[3] .

واهتم أيضاً ببعض التعريفات البلاغية كتعريفه للإيجاز : « ومن الفصاحة الإتيان بالمعنى الكثير من اللفظ القليل ، وهو الذي يسميه أهل البيان الإعجاز »[4] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٣٠٤ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٥٨ ، وانظر أيضاً على سبيل المثال ٥٩ - ٦٠ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٩ / ب .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٦ / ب ، وانظر كتاب الصناعتين ١٧٩ .

وتعريفه للنقيضين والضدين : « ... إما أن يكونا نقيضين ، وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالزوجية والفردية ، أو ضدين وهما اللذان لا يجتمعان ، ويجوز ارتفاعهما كالزنجي والرومي ، فإنَّهما لا يجتمعان في حالة واحدة ، وقد يرفعان بأن يكون حبشياً .... »[1] .

ومن الألفاظ والمصطلحات البلاغية التي استخدمها : الكناية[2] ، والترادف[3] ، والحقيقة والمجاز[4] والمبالغة[5] ، وتساوي الأسجاع[6] وغيرها .

٦ - اللغات :

اهتم ابن جابر بلغات العرب وقبائلهم ، فكان يعدد لنا اللغات الواردة في الحكم أو القاعدة النحوية مُبيِّناً أفصحها وأشهرها ، كقوله : « ... ولعلَّ ، وفيها لغات : لعلَّ بعين مهملة ، وعلَّ .... ، ولغنَّ .... ، وغنَّ .... ، ولأنَّ .... ، وأنَّ .... ، ولعنَّ .... وعنَّ .... فهذه ثمان لغات ، والمشهورة الدائرة في الكلام هي اللغة الأولى .... »[7] .

وقد ينسبها أحياناً إلى قبائلها ، وأحياناً أخرى يتركها من غير نسبة ، ومن ذلك قوله : « .... وعلى لغة سليم في جعلهم القول بمعنى الظن مطلقاً .... »[8] ، وقوله : « وأما " لدى " ..... وفيها عشر لغات :

الأولى : ما ذكره .

الثانية : " لَدْ " بسكون الدال ، وفتح اللام ....

فهذه عشر لغات ، وكلها مبنية ؛ لأنَّ منها ما هو على حرفين فأشبه وضع الحرف ، فبُني وحُمل الباقي عليه »[9] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٥٩ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٨٨ .

(٣) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٩٥ / أ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٩٠ ، وشرح المنحة اللوحة ٢٦٥ / أ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٩ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٦٠ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٤٠٥ .

(٨) انظر قسم التحقيق ١٢٧ .

(٩) انظر قسم التحقيق ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٤ / ب ، ٢٤٤ / ب ، ٢٧٧ / أ ، ٢٨٧ / ب .

٧ - عدم التكرار :

من أهم المميزات التي تميز بها منهج ابن جابر في شرحه للمنحة هو حرصه على عدم التكرار ، فنراه مثلاً إذا ارتبطت مسألة نحوية قد سبق ذكرها بمسألة يعرضها في أحد الأبواب ذكَّر بها وأشار إليها ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب التمييز : « ثم قال : « وكَم إذْ تُسألُ » فنبَّه على أنَّ المراد " كم " التي للسؤال تحرزاً من " كم " الخبرية ؛ لأنَّ تمييزها مجرور ، فليس مما نحن فيه ، فتقدير كلامه : « وكأفعل التفضيل في انتصاب التمييز بعد " كم " التي للسؤال ، وقد تقدم الكلام على " كم " الاستفهامية مع الخبرية في بابها مستوفى »[١] .

أما إذا ارتبطت مسألة نحوية بمسألة سوف يعرضها في باب آخر ، فإنَّه لا يُفَصِّل الحديث فيها ، وإنما يذكر فقط وجه الارتباط ويُشير إلى أنَّه سوف يتحدث عنها في باب لاحق ذاكراً اسم الباب ومن ذلك قوله في باب المفعول به : « وأما حذف المفعول ، فسيأتي في الباب بعد هذا »[٢] ، وقوله في باب الفاعل : « ولا يجوز حذف الفاعل من غير نائب عنه إلاَّ على رأي الكسائي في باب التنازع كما سيأتي في الباب بعد هذا »[٣] .

وإن لجأ إلى إعادة تعريف ، فإنَّه لا يعيده بلفظه ، وإنما يذكره بوجه آخر مما يزيد في فهمه واستعيابه ، ومن ذلك تعريفه للمؤنث الحقيقي في باب الفاعل الذي قال فيه : « والمؤنث الحقيقي : هو كل أنثى من الحيوان بإزائها ذكر كـ" المرأة والناقة " .

وقيل : هو كل أنثى ، وإن لم يكن بإزائها ذكر ، وقد زعم بعضهم أنَّ من الحيوان ما هو أنثى دون ذكر والله أعلم »[٤] .

ثم يعود إلى ذكره مرة أخرى في باب النسب ، ولكن بطريقة أخرى ، فيقول : « كما أنَّ التأنيث أيضاً يكون حقيقياً في " ذوات "[٥] الفروج ، وغير حقيقي فيما ليس له فرج وأنِّث »[٦] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٩٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٠٢ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٣ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٤ .

(٥) في الأصل : « أذوات » . وانظر المعجم الوسيط ١ / ٣١٩ مادة « ذات » .

(٦) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٧ / ب .

٤ - موقفه من النحاة وآرائهم :

عرض ابن جابر في كتابه شرح المنحة الكثير من آراء النحاة وأقوالهم سواء كانوا من سابقيه كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والكسائي ، والأعلم ، وابن مالك ، أو من معاصريه كابن أبي الربيع[١] ، وأبي حيان ، وابن القواس[٢] .

ولم يكتف ابن جابر بعرض الآراء وسردها ، بل نجده يفصِّل الحديث عنها مرجحاً للأقوى والأصوب منها في نظره ، ومضعفاً للأضعف منها ، ورادّاً لبعضها الآخر معتمداً في ذلك على السماع الصحيح من كلام الله أولاً ، ثُمَّ كلام نبيه ﷺ ، ثمَّ كلام العرب شعراً ونثراً .

وإن كان أحياناً أخرى يذكر آراء النحاة بدون ترجيح ، وحديثي عن موقفه من النحاة وآرائهم سيكون في النقاط التالية ، والتي تتضح لنا خلالها شخصيته العلمية المتميزة في مناقشة الآراء وعرضها :

١ - ترجيح بعض الآراء ، ومن أمثلة ذلك :

أ - ترجيحه لرأي الخليل - في أنَّ " كان " إذا زيدت فهي بمنزلة الحرف لا تطلب مرفوعاً - على رأي الفارسي في أنَّها إذا زيدت ترفع الفاعل[٣] .

ب - ترجيحه لرأي الخليل وسيبويه معاً في أنَّ " ما " في التعجب هي نكرة مبهمة غير موصوفة ، والفعل والفاعل بعدها في موضع الخبر[٤] .

جـ - ترجيحه لرأي الأعلم والمتأخرين على رأي سيبويه والمتقدمين في اشتراط أنْ يكون السبب المنصوب على المفعول له والفعل المعلل به بذلك السبب واقعين من فاعل واحد من شروط نصب المفعول له[٥] .

د - ترجيحه لرأي ابن مالك في جواز حذف أحد المفعولين في باب " ظن وأخواتها " على جهة الاختصار[٦] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٥٨ / ب .

(٢) انظر المصدر السابق اللوحة ٢٥٧ / ب .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٤١ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٧١ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٠٨ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٣٣ - ١٣٤ .

٢ – مخالفة بعض الآراء ، ومن أمثلة ذلك :

كما رجح ابن جابر آراء بعض النحاة المتقدمين منهم ، والمتأخرين ، فإنّنا نجده أيضاً يرد آراء بعضهم حتى وإن كان من أئمة النحاة كسيبويه ، والأخفش وغيرهم ، وهذا يدل على أنّ ابن جابر كان يهتم في الدرجة الأولى بالرأي دون النظر إلى قائله ، فإن كان الرأي صائباً وصحيحاً في نظره ، فهو ما يختاره ، وإن كان الرأي خاطئاً وضعيفاً فيرده ويضعفه ، وهذا يدل أيضاً على عدم تحيزه وتعصبه لعالم دون آخر ، ومن أمثلة مخالفته ورده لبعض الآراء :

أ – مخالفته لسيبويه في أنَّ " من " في أفعل التفضيل تفيد التبعيض مع ابتداء الغاية[1] .

ب – رده لرأي الأخفش في جواز رفع الاسم الواقع بعد الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل مرفوعاً على الابتداء في باب الاشتغال ؛ لأنَّ فيه إخراج ما يختص بالفعل عن اختصاصه الذي وضع له[2] .

جـ – تضعيفه لقول المبرد والأخفش والزجاج إنَّ الفتحة الواقعة في حال الجر فيما لم ينصرف فتحة بناء[3] .

د – رده لقول الفراء والمبرد والسهيلي في نفيهم الحال المؤكّدة التي أثبتها الجمهور[4] .

وبهذا فإنَّ ابن جابر لم يكن مجرد ناقل لآراء النحاة وأقوالهم ، بل كان يحللها ويناقشها مرجحاً الأصوب منها .

– وأيضاً كان له اختياراته الخاصة به ، ومن اختياراته :

١ – انتصاب الحال على التشبيه بالمفعول به :

اختلف النحويون في انتصاب الحال ، فذهب الخليل إلى نصبها نصب الظرف ، وذهب الزجاجي إلى نصبها نصب المفعول به ، وذهب الفارسي وابن السراج إلى نصبها نصب التشبيه بالمفعول به ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وبه قال ابن جابر حيث قال : « .... وقيل على التشبيه بالمفعول به ، وهو عندي أولى .... »[5] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٩٩ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٠ .

(٣) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٧٢ / أ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٧٦ – ٢٧٧ ، وانظر على سبيل المثال ٤٠ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٢٨ – ٢٢٩ ، وحاشية (٢) ص ٢٢٩ .

٢ – عمل " ليت ، ولعل ، وكأنَّ " في الحال :

اختلف النحويون حول عمل " ليت ، ولعل ، وكأنَّ " في الحال ، فذهب أبـو حيـان إلى أنَّها لا يعمل منها إلاَّ كأنَّ ، وذهب الزمخشري إلى عملها كلها لما فيهن من معنى الفعل ، وإليه ذهب ابن جابر حيث قال : « والصحيح عندي عملها كلها في الحال ؛ لأنَّ المسوغ فيها كثير ، وقد ثبت إشرابها معنى الفعل ، وعملها الرفع الذي هـو أقوى الحركـات ، فـأولى أن تعمل في الحال »[(١)] .

٣ – اللام الداخلة على خبر " إنَّ " المكسورة " لام الابتداء " :

ذهب الكسائي إلى أنَّ اللام الداخلة على خبر " إنَّ " المكسورة هي لام توكيد ، وذهـب جمهور البصريين وسيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن مـالك وابـن القـواس وابن عقيل والمرادي وابن هشام والأزهري إلى أنَّها لام الابتداء ، والمراد بـها التـأكيد ، وإليـه ذهب ابن جابر حيث قال : « هذا ما ذكره في الأصل مـن أحكـام الـلام الداخلـة في خـبر إنَّ المكسورة ، وهو محتاج إلى زيادة .

فاعلم أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، والمراد بها التأكيد ، وكان حقها أن تكـون أولاً ، لكن كرهوا أن يقولوا : « لإنَّ زيداً قائمٌ » ؛ لئلا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ؛ إذ كلاهمـا للتأكيد ، فأخروها إلى الخبر ، فقالوا : « إنَّ زيداً لقائمٌ » »[(٢)] .

٤ – " كأنَّ " مركبة ، وليست بسيطة :

ذهب قليل من النحويين إلى أنَّ " كأنَّ " بسيطة ، واختاره أبو حيان والمالقي .

وذهب جمهور البصريين والخليل وسيبويه والأخفش والفراء وابـن السـراج والزمخشـري وابن يعيش إلى أنَّـها مركبـة مـن كـاف التشبيه و" إنَّ " المكسـورة ، وعضـد ابـن جـني هـذا المذهب ، وذهب ابن الخباز وابن هشام إلى الإجماع على هذا الرأي ، وإليه ذهـب ابـن جـابر أيضاً حيث قال : « .... وكل هذه الحروف بسائط إلاَّ " كـأنَّ " ، فإنَّـها مركبـة مـن كـاف التشبيه ، و" إنَّ " المكسورة ، فإذا قلت : « كأنَّ زيداً أسدٌ » ، فالأصل إنَّ زيداً كالأسد ، ثم نُقلت الكاف من الخبر ، وأدخلت على " إنَّ " وفُتحت همزتها فصار " كأنَّ " »[(٣)] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٦٥ ، وحاشية (٢) ، و(٣) .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤١١ ، وحاشية (٩) .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٠٨ ، وحاشية (١) .

٥ – " حبَّذا " بعد التركيب اسم وهو مبتدأ :

ذهب الفارسي وابن برهان وابن خروف إلى أنَّ " حبَّذا " فعل وفاعل ، ونُسب هذا المذهب لسيبويه ، وذهب ابن درستويه إلى أنَّ " حبَّذا " فعل ماضٍ ، وهو أضعف المذاهب .

وذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي إلى أنَّ " حبَّذا " اسم وهو مبتدأ ، واختاره ابن عصفور ، وهو ما اختاره ابن جابر أيضاً حيث قال : « واعلم أنَّ " حبَّذا " أصلها فعل وفاعل ، فـ" حب " هو الفعل ، و" ذا " فاعله ثم رُكِّبا فجُعلا للمدح ، فصارت بعد التركيب اسماً .... »[1] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٩٢ .

وانظر من الأمثلة على اختياراته أيضاً ٣٤٨ ، ٣٦٥ – ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٤٤٥ .

٥ - اتجاهه النحوي :

لم يقف ابن جابر على الحياد من مذاهب النحويين البصريين منهم والكوفيين في كثير من الأحيان ، وإنما وقف وقفة المتخير المنتخب شأنه في ذلك شأن سابقيه من نحاة الأندلس ، فلم يقتصر على رأي ، أو مذهب دون الآخر ، بل نقل لنا الكثير من آراء البصريين والكوفيين ، وخلافاتهم ورجح الأصوب منها في نظره إلاَّ أنَّ الغالب عليه هو ترجيحه لمذهب البصريين ، ومما يدل على أنَّه كان ميالاً إلى البصريين ومذهبهم هو موافقته لهم في كثير من الآراء ، وأذكر منها ما يلي :

١ - وافق البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على عامله ؛ لأنَّ الفاعل كالجزء الأخير من فعله ، والجزء الأخير من الكلمة لا يُقدَّم على حرفها ، وردَّ الكوفيين في إجازتهم للتقديم[١] .

٢ - وافق البصريين في عدم جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل ، وردَّ على الكوفيين وابن مالك أدلتهم لقبولها التأويل[٢] .

٣ - وافق البصريين في أنَّ الفعل مشتق من المصدر ، وخالف الكوفيين في أنَّ المصدر مشتق من الفعل[٣] .

٤ - وافق البصريين في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور[٤] ، وفي جواز تقدم الحال من الظاهر المنصوب والمرفوع[٥] .

٥ - وافق البصريين في عدم جواز تعريف التمييز ؛ لأنَّ المقصود يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلا احتياج إلى المعرفة التي هي فرع ، وردَّ أدلة الكوفيين ؛ لقبولها التأويل[٦] .

٦ - وافق البصريين في عدم ترخيم الثلاثي إلاَّ إذا كان فيه تاء التأنيث نحو " عدة " على عكس الكوفيين الذين أجازوا ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط[٧] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦٥ - ٦٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٩٩ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٧٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٨٣ .

(٧) انظر شرح المنحة اللوحة ٢١٥ / أ ، و ٢١٥ / ب .

٧ - وافق البصريين في إثبات العطف بـ" حتى " ، وهو ما نقله سيبويه وجماعة من أئمة البصريين عن العرب ، وقد أنكره الكوفيون[١] .

٨ - وافق البصريين في فعلية فعل التعجب ، وخالف الكوفيين ، وردَّ دليلهم[٢] .

٩ - وافق البصريين في فعلية " نعم وبئس " ، وردَّ أدلة الكوفيين التي استدلوا بها على اسميتها ؛ لقبولها التأويل[٣] .

١٠ - وافق البصريين في نصب الاسم بـ" إنَّ " وأخواتها ، ورفع الخبر بها ، وضعَّف حجة الكوفيين في القول بأنَّها تنصب الاسم فقط ، أما الخبر ، فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به من قبل[٤] .

١١ - وافق البصريين في عدم جواز تثنية " أجمع " حيث قال : « ولا يثنى أجمع إلاَّ في قول الكوفيين »[٥] .

- ومع ميله للبصريين إلاَّ أنَّه وافق الكوفيين في قليل من آرائهم ، ومن أمثلة ذلك :

١ - وافق الكوفيين في جواز إلحاق التاء وإسقاطها بالفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالم سواء كان التأنيث حقيقياً أو غير حقيقي[٦] .

٢ - وافق بعض الكوفيين في جواز تقديم التمييز على العامل إذا لم يكن - أي العامل - فعلاً غير متصرف ، أو كفى من الأفعال المتصرفة ، أو أفعل التفضيل حيث قال : « .... وذهب جماعة من البصريين والكوفيين أنَّه يتقدم ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من ذلك ، وإليه ذهب ابن مالك والشيخ أبو حيان .... »[٧] .

٣ - وافق الكوفيين والبغداديين في جواز النصب بـ" بَلْه " على الاستثناء ، وخالف البصريين في إنكارهم النصب بها حيث قال : « ولا معنى لإنكاره مع ثبوت السماع »[٨] .

---

(١) انظر المصدر السابق اللوحة ٢٥٩ / أ ، و ٥٩ / ب ، وانظر ائتلاف النصرة ١٤ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٤٧ / أ ، وانظر ائتلاف النصرة ٧٤ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٣٥ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٨) انظر قسم التحقيق ٣٤٨ .

٤ - وافق الكوفيين في موجب رفع الفعل المضارع ؛ لعدم دخول الناصب والجازم عليه ، لا لوقوعه موقع الاسم ، أو لدخول لام الابتداء عليها كما ذهب البصريون[1] .

- ومع هذا وذاك فإنّنا نجده أحياناً يذكر المذهبين البصري والكوفي حول المسائل الخلافية دون تعليق وترجيح ، ومن أمثلة ذلك :

١ - عرض الخلاف بين الجمهور والكوفيين حول مسألة : على أي وجه انتصب المفعول معه ؟ ولم يرجح أيّاً منهما حيث قال : « واختلفوا على أي وجه انتصب ، فالجمهور على أنّ نصبه نصب المفعول به ، وذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى أنّه منصوب نصب الظرف ؛ لأنّهم رأوا أنّه في المعنى على تقدير " مع " ، وهي ظرف ، فلما حُذفت خلفتها الواو ، وهي حرف لا تقبل إعراباً جعلوا إعراب " مع " في الاسم الذي بعد الواو ، وهو نصب على الظرفية »[2] .

٢ - عرض الخلاف بين البصريين والكوفيين حول مسألة : تبعية عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير ، ولم يرجح أحد المذهبين ، بل اكتفى بعرضهما حيث قال : « وأما التعريف والتنكير فذهب البصريون إلى أنّهما لا يكونان إلاّ معرفتين وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئهما نكرتين ووافقهم قوم من البصريين ، وقد أعرب أبو علي قوله تعالى : ﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[3] عطف بيان ، والتابع والمتبوع نكرتان ، وذهب الزمخشري إلى أنّه يجوز أن يختلفا في التعريف والتنكير ، وعليه أعرب قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[4] ، وهو معرفة عطف بيان لآيات ، وهو نكرة ، ولا يلفت لقوله ؛ لأنّه خالف فيه البصريين والكوفيين »[5] .

مصطلحاته :

عند النظر إلى مصطلحات ابن جابر في شرح المنحة نجده يتحرى المصطلحات البصرية ويميل إلى استخدامها في أغلب الأحيان شأنه في ذلك شأن موقفه من المسائل الخلافية بين

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٩٧ / ب ، وانظر ائتلاف النصرة ١٢٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٢٠ .

(٣) من الآية (٣٥) في سورة النور .

(٤) من الآية (٩٧) في سورة آل عمران .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٤٩ / ب .

المذهبين البصري والكوفي ، ومع هذا فإنَّه استخدم بعض المصطلحات الكوفية في شرحه أحياناً قليلة ، وأحياناً أخرى نجده يمزج بين المصطلحات البصرية والكوفية ، فمن أمثلة استخدامه للمصطلحات البصرية :

١ - اسم الفاعل ، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم[١] .

٢ - ضمير الأمر والشأن ، ويسميه الكوفيون المجهول[٢] .

٣ - الظرف ، ويسميه الكوفيون المحل والصفة[٣] .

٤ - المفعول معه ، والمفعول له ، ويسميهما الكوفيون أشباه المفاعيل[٤] .

٥ - النفي ، ويسميه الكوفيون الجحد[٥] .

٦ - التمييز ، ويسميه الكوفيون التفسير[٦] .

٧ - لا النافية للجنس ، ويسميها الكوفيون لا التبرئة[٧] .

٨ - البدل ويسميه الكوفيون الترجمة والتبيين[٨] .

٩ - ضمير الفصل ، ويسميه الكوفيون العماد[٩] .

١٠ - حروف الزيادة ، ويسميها الكوفيون حروف الصلة والحشو[١٠] .

١١ - الممنوع من الصرف ، ويسميه الكوفيون ما يجري وما لا يجري[١١] .

ومن أمثلة استخدامه للمصطلحات الكوفية :

١ - النعت ، ويسميه البصريون الوصف[١٢] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ١٤٦ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣١٠ ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٤٩ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣١١ ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣١٣ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٩ ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٠٢ ، ٢١٣ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٦٢ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٨٢ ، وانظر المدارس النحوية ١٦٦ - ١٦٧ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٣٥٤ ، وانظر المدارس النحوية ١٦٧ .

(٨) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٥ / أ وما بعدها ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .

(٩) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ٢٩ وما بعدها ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(١٠) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٣ / أ ، ومدرسة الكوفة ٣١٥ .

(١١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٧١ / ب وما بعدها ، والمدارس النحوية ١٦٧ .

(١٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٥ / أ ، ٢٣٧ / أ وما بعدها ، وانظر مدرسة الكوفة ٣١٤ .

٢ - عطف النسق ، ويسميه البصريون حروف العطف[١] .

ومن أمثلة مزجه وخلطه بين المصطلحات البصرية والكوفية :

١ - مزجه بين النعت والوصف ، فتارة يقول النعت ، وأخرى الوصف[٢] .

٢ - مزجه بين الخفض والجر ، فتارة يقول الخفض ، وأخرى الجر[٣] .

وبهذا فإنّنا نرى ابن جابر قد تأثر بالبصريين في أخذه بآرائهم ، واستعماله لكثير من مصطلحاتهم وميله إليهم ، ولكن هذا لا يعني أنّه وقف وقفة المعارض من الكوفيين ، بل أخذ القليل من آرائهم ، واستعمل بعض مصطلحاتهم .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٥١ / أ ، وانظر المدارس النحوية ١٦٧ .

(٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٥ / أ ، ٢٣٦ / ب .

(٣) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٦٢ / ب .

٦ - مصادره :

من أبرز ما يتصف به كتاب " شرح المنحة في اختصار الـمُلحة " غزارة المادة العلمية واستقصاء الأحكام والقواعد والأوجه الواردة فيها ، وتتبع ما قيل فيها مع نسبة هذه الأقوال والمذاهب إلى قائليها وأصحابها في معظم الأحيان ، فالكتاب موسوعة ثقافية ضمت ميراثاً ضخماً من المعارف والعلوم التي دونها الأقدمون حتى القرن الثامن الهجري ، استفاد منها ابن جابر وأتيح له منها قدرٌ كبير ، فحاول إبرازها لنا في كتابه ، مشيراً إلى أمهات الكتب التي أخذ منها ، وإلى أسماء الكثير من النحاة المتقدمين منهم والمعاصرين له الذين أخذ آراءَهم ، أو نقدها ، هذا مع ضَرّه وعماه ، فرحمة الله عليه .

أما عن طريقة نقله من مصادره ، فإنّه لم يلتزم بطريقة واحدة ، فكان يصرح في بعض الأحيان بمصادره التي استقى منها الآراء ، أو أخذ منها ونقل عنها ، وفي بعض الأحيان الأخرى لا يصرح .

فمن المصادر التي صرح بها : " كتاب سيبويه " ، و" الأصول " لابن السراج ، و" معاني القرآن " للفراء ، و" الجمل " للزجاجي ، و" المحكم " لابن سيده ، و" الكشاف " للزمخشري .... وغيرها من المصادر التي سوف ترد أسماؤها بالتفصيل في فهرس الكتب الواردة في النص ؛ إذ لا يتسع المقام لذكرها هنا .

أما مصادره التي لم يصرح بأسمائها ، فكان أحياناً يكتفي بذكر أسماء أصحابها الذين نقل عنهم وذكر آراءهم ، ومنهم على سبيل المثال : الخليل ، ويونس ، والكسائي ، والمازني ، والأخفش ، والمبرد ، والجرمي ، والفارسي ، والأعلم ، وابن مالك ، وأبو حيان ، .... وغيرهم ممن سترد أسماؤهم أيضاً في فهرس الأعلام .

وأحياناً أخرى لا يذكر أسماء أصحابها كأن يقول مثلاً : « ذهب بعضهم »[١] ، أو « ذهب جماعة »[٢] ، أو « منهم من منع »[٣] ، وهذا يتطلب الجهد لمعرفة من عناهم ابن جابر ، وقد يخفق الباحث في الاهتداء إليه أحياناً .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٤٩ .

(٢) انظر قسم التحقيق٢٥٣ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٤٥ .

٧ - شواهده :

استشهد ابن جابر في كتابه " شرح المنحة في اختصار الملحة " بعدد كبير من الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة الصحيحة والشاذة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال السلف – رضوان الله عليهم – وكلام العرب نثره ونظمه ، ونستعرضها على النحو الآتي :

أولاً : القرآن الكريم :

حرص ابن جابر على الاستشهاد بالقرآن الكريم ؛ لأنَّه الحجة البالغة واللغة العالية التي نزلت بلسان عربي مبين ، ولم تتطاول إليها يد البشر بتحريف ، أو تغيير ، فاستشهد على قواعده النحوية وأحكامه بآيات القرآن الكريم ، فبلغ عددها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه مائة وخمساً وخمسين آية عدا ما تكرر منها .

كما اهتم أيضاًبتبيين أوجه القراءات فيها وتوجيهها مُبيِّناً الشاذ منها ، والفصيح ، وما اتفق عليه القراء[١] ، ناسبها أحياناً إلى أصحابها[٢] .

وكان يستشهد بالآيات القرآنية ليدعِّم بها شرحه لمسألة من المسائل[٣] أو ليستدل بها ويمثل لقاعدة أو حكم[٤] معرباً لبعض ألفاظها ومحللاً لها أحياناً[٥] .

ثانياً : الحديث النبوي الشريف والأثر :

والمراد من الحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة[٦] .

وتشتمل كتب الحديث على أقوال النبي ﷺ ، وعلى أقوال الصحابة – رضوان الله عليهم – تحكي فعلاً من أفعاله عليه السلام ، أو حالاً من أحواله ، أو تحكي سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين حتى أقوال بعض الصحابة أو أقوال التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو وضع قاعدة نحوية[٧] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦٥ ، ٢٦٣ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٩ – ٢٠ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٢١ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٢ ، ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٦) انظر تيسير مصطلح الحديث ١٥ .

(٧) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ١٩٧ .

وقد استند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتقرير الأصول والقواعد النحوية إلى القرآن الكريم أولاً وكلام العرب الفصيح نظماً ونثراً ، أما الحديث النبوي الشريف ، فقد جرى الجدل والخلاف حول الاستشهاد به واعتماده مصدراً من مصادر الاحتجاج في قضايا النحو والصرف ومسائله ، وقد اختلف موقف النحويين من الاحتجاج به ما بين مؤيد ومعارض ، ومتوسط في الأمر إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : منع الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به في اللغة مطلقاً ، وعلى رأسهم أبو الحسن الضائع ، وأبو حيان[١] ، وتابعهما السيوطي[٢] .

الثاني : صحة الاستشهاد بالحديث وجواز الاحتجاج به مطلقاً ، بل وعدُّهُ من الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد وتثبيت الأحكام ، وممن ذهب هذا المذهب وعُرف به ابن مالك ، وابن هشام ، وانتصر لمذهبهم الدماميني في شرحه للتسهيل ، وابن الطيب في كتابه الاقتراح .

ونُسب هذا المذهب أيضاً للجوهري ، وابن سيدة ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جني ، وابن بري ، والسهيلي[٣] .

الثالث : التوسط بين الأمرين – المنع ، والجواز – وأبرز من نهج هذا المذهب الشاطبي في شرحه للألفية[٤] ، فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها .

وقد كان لكل فريق منهم حجته التي احتج بها واستدل بها على صحة رأيه ، وقد عرضها لنا الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين في بحث نشره في مجلة مجمع اللغة العربية اقترح خلاله على مجمع اللغة إصدار قرار في هذا البحث ، والأخذ برأيه ، وهو الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به ، وقد أقر المجمع هذا البحث ومما جاء في قراره :

١ – لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ – يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

---

(١) انظر الاقتراح ٤٠ – ٤٣ ، والخزانة ١ / ٩ .

(٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ١٩٩ سنة (١٣٥٥ هـ – ١٩٣٦ م) .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) انظر الخزانة ١ / ١٢ .

أ - الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات .

جـ - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي ﷺ .

هـ - الأحاديث المروية لبيان أنَّه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز - الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

جـ - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظ واحدة[١] .

هذا ملخص لقضية الاستشهاد بالحديث ، أما موقف ابن جابر من الاستشهاد بالحديث الشريف ، فنجده من المؤيدين والمجوزين للاستشهاد بالحديث ، والاحتجاج به ، فقد استشهد بعدد لا بأس به من الأحاديث الشريفة والآثار ، والتي بلغ منها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه أربعة عشر حديثاً وأثراً ، بالإضافة أنَّه كان أحياناً يأتي بالحديث على أنَّه الشاهد الوحيد على القاعدة أو الحكم إلاَّ في موضعين[٢] استشهد به مع شواهد أخرى من قبيل الاستئناس والتمثيل .

أما طريقة استخدامه للحديث واستشهاده به ، فنجده يدلل به ويعتمده في تقرير القواعد ، فيذكر القاعدة أولاً ، ثم يستدل بالحديث أو الأثر ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب المفعول له : « ويجوز حذف العامل في المفعول من أجله إذا دلت عليه قرينة جاء في الحديث : « مَا جَاءَ بِكَ يَا عُمرو أَحْدباً على قَومِكَ ، أو رَغْبَةً في الإسلامِ » التقدير : « أجئت حدباً حُذف لدلالة ما تقدم عليه ، والحدب بالحاء والدال المهملتين المفتوحتين : العطف والحنو »[٣] .

وقوله في باب التحذير والإغراء : « .... وقد سمع تحذير المتكلم والغائب قليلاً كقول عمر رضي الله عنه : « إِيَّاي وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأرنْبَ » فحذر المتلكم »[٤] .

---

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠٨ - ٢١٠ ، ومحاضر جلسات مجمع اللغة العربية الانعقاد الرابع ٣٨٤ - ٣٨٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١١٢ ، ١١٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٠٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٩٨ .

وأحياناً يستدل به على سبيل التمثيل كقوله في باب الاستثناء : « فمثال " بيد " قوله عليه السلام : « أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ » »[1] .

وأحياناً يمثل به ثم يوضح معنى مفردة من مفرداته كقوله في باب كان وأخواتها : « الثامن : استحال ومنه قوله عليه السلام : « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ، والغرب هنا : الدلو الكبيرة »[2] .

ثالثاً : الأمثال والأقوال :

اتفق علماء العربية على جواز الاحتجاج بما ثبت من كلام العرب الفصحاء الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم ، فاحتجوا بالنثر العربي بما فيه من أقوال مأثورة ، وأمثال سائرة وحكم بالغة لم تُحرف في تقعيد القواعد والأحكام وتقريرها ، وابن جابر واحد من هؤلاء العلماء الذين استشهدوا بأمثال العرب وأقوالهم ، والتي بلغ منها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه حوالي (٤٦) شاهداً نثرياً ، وكان يستشهد بها على قاعدة ، أو حكم ، ومن ذلك قوله في باب الظرف : « وكذلك أنابوا عن ظرف المكان مصادر لإضافة ظرف المكان إليها كقولهم : « تَرَكْتُهُ تَلاَحِسَ الْبَقَرَ أولاَدَهَا » أي موضع تلاحس البقر »[3] .

وقوله في باب نعم وبئس وحبَّذا : « .... دخول حرف الجر عليها في السعة ، قال بعض العرب وقد بشر ببنت : « وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ نَصْرُهَا بُكَاءٌ وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ » ، وقال الآخر : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ » »[4] .

رابعاً : الشعر :

أكثر ابن جابر من الاستشهاد بالشعر العربي ؛ لأنَّه ديوان العرب ، وبه حُفظت الأنساب ، وعُرفت المآثر ، ومنه تُعلِّمت اللغة ، وهو حجة فيما أُشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله ﷺ ، وحديث صحابته والتابعين رحمهم الله تعالى . وقد بلغت شواهده الشعرية التي استشهد بها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه (١٤٢) شاهداً شعرياً عدا المكرر منها ، ناسبها لشعرائها حيناً ، وتاركاً لنسبتها حيناً آخر .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٤٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٣٢ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٢٤ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٨٦ .

وجميع شواهده في هذا الجزء هي شعر لشعراء ورجاز من عصر الاحتجاج إلاَّ بيتاً واحداً للمتنبي، وقد أورده لمجرد التمثيل والاستئناس مع شواهد أخرى حيث قال : « الثالث : أن يجيء على حذف مضاف يعطي معنى التشبيه كقول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نُعْمَانَ إنْ مَشَتْ   بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ خَفِراتِ

٥ فـ" مسكاً " حال متقدمة من " بطن " ، وهو على حذف مضاف ، إذ الكلام يعطي التشبيه ، أي تضوع بطن نعمان مثل المسك ، ومنه قول أبي الطيب :

بَدَتْ قَمَراً وماسَتْ خَوطَ بَانٍ   وَفَاحَتْ عَنْبَراً ورَنَتْ غَزَالا

ويجوز في هذا النوع أن يعرب تمييزاً »[١] .

أما بالنسبة لطريقة استخدامه واستشهاده بالبيت الشعري ، فنجدها قد تنوعت فأحياناً ١٠ يستشهد بالبيت[٢] ، وأحياناً بنصفه[٣] ، وأحياناً أخرى ببيتين[٤] ، وأحياناً يذكر البيت برواياته المتعددة[٥] .

وقد اهتم واعتنى بإعراب بعض ألفاظ الشاهد الشعري ، وتوضيح معانيه اللغوية إن دعت الحاجة إلى ذلك ، متعرضاً في أثناء ذلك إلى ذكر بحره أحياناً مستدلاً به على حكم أو قاعدة ، أو ممثلاً به على بعض المعاني والأوجه .

١٥ ومن الملاحظات التي نلاحظها على ابن جابر في استشهاده بالشعر :

١ - أنَّه ينسب أحياناً البيت الشعري إلى قائل معين ، وعند الرجوع إلى ديوانه لا نجده ، بل نجده منسوباً إلى غيره ، ومن ذلك :

قوله في باب الأفعال المتعدية : « ..... ومثالها للعلم ، قول النابغة :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بألْفَى مُدَجَّجٍ   سَرَاتُهُمُ في الفارسِيِّ المُسَرَّدِ

٢٠ أي : أيقنوا بألفى مدجج »[٦] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٥ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣١٧ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٤٣٠ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٣١ - ٤٣٢ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٢٤ .

وعند الرجوع إلى ديوان النابغة لم أجده فيه ، بل وجدته في ديوان دريد بن الصمة ، وروايته :

علانيــــةٌ ظَنُّـــوا بألَفْـــى مُدَجَّـــجِ   سَراتُهُــمُ فِــي الفارســـيِّ المسَّـــردِ[1]

٢ - أنّه ينسب البيت أحياناً إلى شاعر معين فلا أجده في ديوانه ، ولا أجد من نسبه إلى هذا الشاعر غيره كقوله في باب الحال : « .... وقد جاء بغير واو كقول جرير :

إذَا جَــرَى فِـــي كَفِّـــهِ الرِّشَـــاءُ   جَــرَى الْقَلِيـــبُ لَيـــسَ فِيهِ مَــاءُ »[2].

وعند الرجوع إلى ديوان جرير ، لم أجده ، وأيضاً لم أجده منسوباً فيما وقع تحت يدي من مراجع .

٣ - أنّه أورد بعض الأبيات الشعرية التي لم أجدها مذكورة فيما وقع تحت يدي من كتب النحو واللغة ، ومن أمثلة ذلك :

١ - وَسَميتُـــه سَعْـــداً تَفَاءلْتُ باسمِهِ   فألْفَيـــتُ فَالِـــي بالسعـــودِ وفَالِـــي[3]

٢ - عَرَفْـــتُ لَهَـــا داراً فَأَبْصَر صَاحِبِي   صَحِيفَـــةَ وَجْهِـــي قَـــدْ تَغَيَّرَ حَالُهَـــا[4]

٣ - رَأَتْ وَجْهَ مَنْ أهْوى بِلَيـلٍ عَوَاذِلِي   فَقَالُـوا : بَـدَتْ شَمْسٌ ومَا طَلَعَ الْفَجْرُ[5]

---

(١) انظر ديوان دريد بن الصمة ٤٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٦١ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١١٧ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٦٢ .

٨ - قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه :

لكتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " قيمة علمية كبيرة في نظري ، وذلك لما تميَّز به من مميزات عديدة جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النحوية الأخرى ، فمن هذه المميزات :

١ - أسهم شرح المنحة لابن جابر في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلَّف يعرف قيمته من اطلع عليه ، ولاسيما أنَّه الشرح الوحيد الذي وصلنا للمنحة ، إذ لم يتناوله أحد العلماء بالشرح غير ابن جابر .

٢ - أنَّه أنسب مصدر يصار إليه - مع شرح الألفية - للوقوف على آراء ابن جابر واختياراته واتجاهه النحوي ، بالإضافة إلى سهولة التناول والشرح للمسائل النحوية والصرفية .

٣ - يعدُّ شرح المنحة موسوعة ثقافية لما اشتمل عليه من فوائد جمة ، فقد جمع قيمة نحوية تتمثل في تناوله لأبواب النحو ومسائله ومناقشتها مناقشة علمية غير معقدة موزاناً بين ما اختلف عليه العلماء مرجحاً للأصوب منها معللاً لطريقة فكره في ترجيح بعض المسائل والمذاهب والأحكام ذاكراً ما تتطلبه من شروط معطياً لكل مسألة حقها في الاختصار والاستفاضة حسبما يوجد فيها من قواعد وأحكام مثبتاً ذلك بشواهد تؤكد صحة قوله غير متغافل عن إعراب ما استصعب منها[١] .

وقيمة صرفية تتمثل فيما تناوله من أبواب صرفية أو من قواعد وأحكام وأوزان صرفية بالشرح والتحليل وخلطه إياها بقواعد النحو وأحكامه إذا كان هناك ثمّت ارتباط بينها[٢] .

وقيمة أدبية تتمثل فيما ضمَّه بين دفتيه من ثروة شعرية ، ولما زخر به من شواهد كثيرة استشهد بها ابن جابر في أثناء شرحه للمسائل النحوية والصرفية ، هذا بالإضافة إلى ذكره للأخبار الطريفة والحكايات والأمثال السائرة[٣] .

وقيمة لغوية تتمثل في اهتمامه بتوضيح معاني الألفاظ وشرح الكلمات المستغلقة والمعنى العام للشاهد الشعري ، بالإضافة إلى اهتمامه بالعروض والقافية ، فقد كان على علم جيد بالعروض ومعرفة به ، فأكثر من استخدامه ولاسيما عند تعليقه على الشواهد الشعرية .

---

(١) انظر على سبيل المثال ٨٩ - ٩٣ من قسم التحقيق .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٦٧ - ١٧٧ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٨٩ / أ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٩٨ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٩ / أ .

واهتمامه بالبلاغة يظهر لنا بوضوح خلال الكتاب ، فقد كان ذا حس بلاغي بالإضافة إلى استخدامه للكثير من المصطلحات البلاغية كـ" الإيجاز " ، و" الحقيقة والمجاز " ، و" الكناية " ، و" الضدين والنقيضين " ، والترادف وغيرها[1] .

وبالإضافة إلى هذا وذاك فقد جمع الكتاب فوائد ومعلومات جمة في التاريخ[2] ، والأنساب ، والأخبار ، واللغات ، والقبائل .

٤ – نقل لنا آراء كثيرة لنحويين بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين ، وأندلسيين كسيبويه ، والمبرد ، والمازني ، والفراء ، وابن كيسان ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن خروف ، وابن ملك ، وأبي حيان وغيرهم .

٥ – ارتقاؤه بالنص نحو الشمولية في الموضوعات ، فقد استدرك الكثير من المسائل والأحكام والقواعد التي أغفلها في المنحة ، بالإضافة إلى حرصه على التنبيه عليها[3] ، وعلى المسائل المهمة .

ومع كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح إلاَّ أنَّه لا يخلو من بعض الملاحظات الطفيفة التي لا تقلل من شأنه وقيمته وأجملها في النقاط التالية :

١ – ضعف الأسلوب أحياناً :

ومن الأمثلة على ذلك :

أ – إسقاطه الفاء في جواب أما ، ومن أمثلة ذلك قوله : « وأما المحذوف وجوباً معروف من جهة السماع ..... »[4] .

ب – تعديته بعض الأفعال بنفسها ، وهي تتعدى بحرف الجر ، كتعديته للفعل ناب بنفسه ، والصحيح أنَّه لا يتعدى إلاَّ بحرف الجر ، ومن ذلك قوله في المنحة :

---

(١) انظر منهج ابن جابر في شرح المنحة ص ٧٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦١ ، ١٨٧ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٨ / ب – ٢٠٩ / أ ، واللوحة ٢١٩ / أ ، واللوحة ٢٨٥ / ب ، ٢٥٩ / أ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٨ – ٢٠ ، ٣٦١ – ٣٦٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٧٩ حاشية (٥) .

.... كـ " اضرِبْ عصاً " وَعَدَدٌ قَدْ نَابَهُ[١]

وقوله في الشرح : « قوله : " فقد ينوبُ الفعلَ لفظٌ كُرِّرا " يعني في التحذير .... »[٢] .

جـ - تركه حرف العطف أحياناً بين الآيات التي يستشهد بها كقوله في باب المصدر :

« ..... ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[٣]، ﴿ فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾[٤]، فثمانين ، ومائة في الاثنين مصدر »[٥] .

د - خلطه بين الضمائر فمرة يؤنث وأخرى يذكر ، ومن ذلك قوله في باب الحال : « وقد سمعت الحال مركبة إما تركيب خمسة عشر ، فتكون متضمنة للواو كقولهم : « لقيتُهُ كفةً كفةً » .... وإنما رُكِّبَ الحال حملاً على تركيب الظرف لما بينهما من الشبه........ »[٦] .

هـ - أدخل " قد " على الفعل المضارع المنفي حيث قال : « وقوله : " مهما تعمل " تنبيه على أنَّ كان قد لا تعمل العمل الذي ذكره »[٧] .

وهذا غير جائز ؛ لأنَّ قد لا تدخل إلاَّ على الفعل المثبت المتصرف وفي هذا قال السيوطي : « قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، فلا يدخل على الجامد كـ" عسى ، وليس " ، ولا الإنشائي كـ" نعم ، وبئس " ، ولا المنفي ، ولا المقترن بما ذكر »[٨] .

---

(١) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / أ ، وقسم التحقيق ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٠٣ ، واللسان ١ / ٧٧٤ مادة (ناب) حيث يقول ابن منظور : « وناب عني فلانٌ ينوب نوباً ومناباً أي قام مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .

(٣) من الآية (٤) في سورة النور .

(٤) من الآية (٢) في سورة النور .

(٥) انظر قسم التحقيق ١٨٨ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٤٤٣ .

(٨) الهمع ٤ / ٣٧٧ .

٢ – أغفل بعض الأحكام ، ومن أمثلة ذلك :

أ – أطلق المؤلف " كل " ، و " بعض " في نيابتهما عن المصدر ، وفاته أنْ يقيدهما بالقيد الذي ذكره النحاة ، وهو إضافتهما إلى المصدر[١] .

ب – جزم المؤلف في باب كان وأخواتها ضمن حديثه عن أفعال المقاربة أنَّ العرب لم تنطق باسم الفاعل من " كاد " حيث قال : « ..... ونطقوا باسم الفاعل منه[٢] ، فقالوا منه : " مُوشِك " ، ولم ينطقوا باسم الفاعل من " كاد " » .

وهذا وهمٌ منه ؛ لأنَّ ابن مالك قد حكى اسم الفاعل من " كاد " ، وقد أشرت إلى هذه النقطة في التحقيق[٣] .

٣ – فاتته بعض الأشياء في الشرح ، ومن أمثلة ذلك :

أ – علّق في باب المفعول له على مثال غير مذكور حيث قال : « .... فهو سبب من جهة كونه باعثاً على الفعل ، سبباً من جهة كونه فائدة الفعل ؛ إذ الأدب هو فائدة الضرب »[٤] ، ولم يذكر المثال وهو : « ضَرَبتُهُ أدباً » ، ولعل هذا سقط من الناسخ .

ب – ذكر في باب الاشتغال مثالاً استشهد به ، ثم غيَّر فيه بعد ذلك فقال : « .... فإن كان عاملاً للنصب فيما يلابس الضمير نحو : " زيداً ضربتُ غلامَهُ " قدرت ما يلازم الفعل نحو : " أهنتُ زيداً " في مثل : " زيداً ضربتُ أخاه " ؛ لأنَّ ضرب أخيه يستلزم إهانته »[٥] .

فنراه غيَّر بين المثالين ، ولعل هذا سهوٌ منه .

جـ – ذكر المؤلف في حديثه عن أفعل التفضيل أنَّ أفعل التفضيل لا يُبنى إلاّ مما يُبنى منه فعل التعجب ، ولم يذكر لنا الشروط الواجب توفرها في بنائه ، بل ذكرها في باب التعجب لاحقاً[٦] ، ولو ذكرها هنا ثُم أحال إليها عند تعرضه لها في فعل التعجب لكان أفضل .

د – ذكر أنَّ سيبويه سمَّى المفعول له " المفعول من أجله "[٧] ، وعندما رجعت إلى كتاب سيبويه وجدته يطلق عليه : « ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر »[٨] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) أي من « أوشك » .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٥٤ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٠٣ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٦ - ٧ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٩٨ ، ٣٧٧ - ٣٧٩ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢٠٢ .

(٨) انظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٧ .

٤ - ذكر بعض آراء النحاة دون نسبة ، ومن ذلك قوله : « ..... إلاَّ أنَّهم اختلفوا هل تلزمه " قد " ظاهرة ، أو مقدرة ، أو لا ؟

فذهب جماعة إلى أنَّها لا تلزمه لا ظاهرة ولا مقدرة .

وذهب جماعة أخرى إلى أنَّها تلزمه ...... »[1] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٥٣ ، وانظر أيضاً على سبيل المثال ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ٤٤٣ من قسم التحقيق .

٩ - وصف نسخة الكتاب :

النسخة التي اعتمدتها في إخراج الثلث الثاني من كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر الأندلسي - والتي لم أوفق في العثور على ثانية لها - هي نسخة وحيدة ، ولكنني وفقتُ في الحصول على نسخة مخطوطة تتضمن أرجوزة المنحة لابن جابر الأندلسي ساعدتني في إقامة نص أبيات المنحة الموجودة في الشرح .

١ - المنحة :

النسخة التي اعتمدتها هي نسخة مصوَّرة عن نسخة لدى الزميلة محققة الثلث الأول - جزاها الله خير الجزاء - وهي نسخة مصورة تقع ضمن مجموع يضم عدة كتب لابن جابر وأبي جعفر الرعيني من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، وهذا المجموع تحتفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) .

وقد قامت بوصفه الزميلة محققة الثلث الأول[1] .

وتقع المنحة في ثمان ورقات ، وكل ورقة تحتوي على " ١٩ " سطراً ، ويبلغ عدد أبياتها " ٢١٥ " بيتاً تقريباً .

وكُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح ، وهي نسخة مصححة مقروءة على المؤلف ، وهذا ما صرح به الناسخ - أحمد بن محمد بن يوسف بن مالك الرعيني - في جانب اللوحة ٤٩ / أ حيث قال : « بلغ على مؤلِّفه قراءة » .

وفيها بعض الضبط .

وقد رجعت لهذه النسخة عند الحاجة ؛ لأُقَوِّمَ أبيات المنحة التي جاءت في الشرح .

٢ - شرح المنحة :

النسخة التي اعتمدتها في تحقيقي لكتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " هي مصورة في ميكروفليم في معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ورقمها (٩٣١) نحو ، عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣٨٢) نحو .

وتقع هذه النسخة في (٣١٨) ورقة[2] ، وكل ورقة تحتوي على (٢٩) سطراً ، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٤٣ من الدراسة .

(٢) يبلغ عدد اللوحات التي حققتها منها حوالي (١٠٣) لوحة .

وكُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح ومقروء ، وهي نسخة مصححة ، ومقابلة على نسخة المصنف ، وهذا ما صرح به الناسخ في موضعين من الثلث الثالث من الكتاب حيث قال : « بلغ مقابلة على نسخة المصنف »[1] ، وقال في موضعين من الثلث الثاني : « بلغ مقابلة »[2] ، وكذلك في أربعة مواضع من الثلث الأول[3] ، وقال في موضعين من الثلث الأول أيضاً : « بلغ »[4] .

وهي غفل من اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ ومكانه .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ هذه النسخة كتبت في حياة المصنف - ابن جابر - حيث نجد الناسخ يقول في مقدمة الكتاب : « ... قال شيخنا وسيدنا ومفيدنا الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المريّ المالكي متعنا الله بحياته »[5] .

ولو كُتبت هذه النسخة بعد وفاة المصنف لقال الناسخ « رحمه الله » ، وهذا مما يعطي النسخة أهمية وقيمة .

وأغلب الظن أيضاً والله أعلم أنَّ هذه النسخة صححت مرتين الأولى بخط الناسخ والأخرى لعلها من عمل القراء ، وهذا يظهر لنا خلال النظر في الخط الذي يوجد في جوانب الصفحات في المخطوط ، حيث نجده يختلف أحياناً ما بين ورقة وأخرى .

ويظهر لنا في النسخة بعض الضبط الخاطئ ، فنجد الناسخ يخطئ أحياناً في ضبطه لبعض الكلمات ، هذا بالإضافة إلى خطئه في رسم بعض الكلمات وإملائها كوضعه ألف بعد واو الفعل أحياناً ، وكتابته للضاد " ظاء " ، والعكس .

وبالإضافة إلى هذا وذاك نجد في النسخة الكثير من التصحيف والتحريف والسقط ، وما عدا ذلك فالنسخة تامة من أولها إلى آخرها .

وقد جاء على صفحة العنوان تملكات منها :

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٨ / أ ، ٢٣٨ / أ .

(٢) انظر المصدر السابق اللوحة ١٨٨ / أ ، ١٩٨ / أ .

(٣) انظر المصدر السابق اللوحة ٥٩ / أ ، ٦٩ / أ ، ٧٩ / أ ، ٨٩ / أ .

(٤) انظر المصدر السابق اللوحة ٢ / أ ، ٥ / أ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - مقدمة المؤلف ١ .

١ - في أعلى الغلاف جاء عنوان الكتاب : « شرح المنحة في اختصار المُلحة » .

٢ - في منتصف الصفحة ، وبعد ذكر اسم الكتاب كُتبت عبارة فيها ما يفيد أنَّ هذا الكتاب وقفه الشيخ زين الدين شعبان الآثاري - رحمه الله - على السادة الصوفية بالمدرسة الباسطية الكائنة بالقاهرة المحروسة ، وممن شهد على ذلك :

أحمد بن النعاس ، ومحمد بن علي المغربي .

٣ - بعدها بقليل ختم كتب فيه : « الكتبخانة الخديوية المصرية »[1] .

(١) انظر فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ٤ / ٧٧ .

١٠ - منهجي في التحقيق :

يتلخص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب في الأمور التالية :

١ - شرعت بنسخ المخطوط ، وراعيت في النسخ قواعد الرسم المعروفة إلاَّ ما كان يقتضيه رسم المصحف الشريف .

٢ - أكملت بعض الكلمات التي سقطت من أصل النص ، ولا يستقيم الكلام إلاَّ بها ، ووضعتها بين معكوفين متقابلين هكذا [ ] ، وأشرت في الحاشية إلى ما جاء في النص من تصحيف أو تحريف أو نقصان .

٣ - عنيت بضبط الآيات ، والأحاديث ، والأمثال ، والأشعار ، والأرجاز ، وما قد يلتبس أو يشكل على القارئ في النص .

٤ - وضعت علامات الترقيم بغية إزالة اللبس ، ووضوح المعنى .

٥ - خرَّجت الآيات الكريمة ، فذكرت اسم السورة ، ورقم الآية فيها ، كما خرَّجت القراءات من كتب القراءات والتفسير ، والأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث الستة ، أو كتب غريب الحديث والأثر ، والأمثال من كتب الأمثال والنحو واللغة .

٦ - نسبت الأشعار والأرجاز إلى أصحابها إذا تيسر ذلك ، كما صححت نسبة بعضها وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء المطبوعة ومجاميعهم إنْ وجدت ، وبالرجوع أيضاً إلى بعض المصادر النحوية واللغوية ، كما أنَّني ذكرتُ بحر البيت ، وأشرت إلى روايته في ديوان شاعره أحياناً أو في كتب النحو ، وأتممت الأبيات التي أوردها المؤلف ناقصة ، وشرحت بعض الألفاظ بالرجوع إلى المعاجم اللغوية ، ووضحت موطن الشاهد .

٧ - فسرت الكلمات الغريبة من المعاجم اللغوية كمعجم العين ، والصحاح ، واللسان ، والتاج ، وغيرها .

٨ - وثقت أقوال العلماء النحوية واللغوية وآراءهم التي نسبها المؤلف إليهم من كتبهم - كلما أمكن وتيسر ذلك - أو من المصادر الأخرى التي ذكرت أقوالهم ، كما نسبت ما أمكن نسبته من الأقوال والآراء غير المنسوبة .

٩ - ترجمت لمعظم الأعلام والشعراء الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة موجزة .

١٠ - خرَّجت القبائل والبلدان ، وترجمت لهما ترجمة موجزة كلما تيسر ذلك .

١١ - خرَّجت المسائل النحوية ، وأشرت إلى مواطنها من كتب النحو ، وأشرت أحياناً إلى ما أغفله المؤلف من مسائل وأحكام بغية إتمام النفع والفائدة من الكتاب .

١٢ - ربطت أجزاء الكتاب ببعضها عند الحاجة إلى ذلك .

١٣ - أنهيت الكتاب بفهارس فنية مفصَّلة ؛ لتُعين الباحث على الاستفادة من الكتاب .

١٤ - استخدمت بعض الرموز في تحقيق الكتاب ، وهي :

﴿ ﴾ لحصر الآيات القرآنية .

« » لحصر الأحاديث ، والأمثال ، والأقوال ، والأمثلة التي مثَّل بها المؤلف .

( ) للتدليل على ما صوبته في الأصل من كلمات دخلها تصحيف ، أو تحريف ، أو نقصان أو زيادة ، أو تكرار ، ولحصر رقم الحواشي للتعليق عليها بعد ذلك .

[ ] لحصر الإضافة والزيادة على النص ، ولحصر رقم الشاهد الشعري .

// للدلالة على نهاية كل صفحة من المخطوط وابتداء صفحة جديدة مع إثبات رقم الصفحة في الجهة المقابلة .

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، فهو الموفق لكل خير ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .


صور من المخطوط

شرح ... في اختصار ...

الحمد لله

صار هذا الكتاب وقفا على ... الصوفية بالمدرسة ... بالقاهرة المحروسة

... ذلك الشيخ زين الدين شعبان الآثاري ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... سنة ...

[illegible]

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال شيخنا وسيدنا ومفيدنا الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المريي المالكي متعنا الله بحياته

الحمد لله على منحة العلم التي هي أفضل ما يقصد، ونعوذ به من الجهل الذي هو شر ما يعري الإنسان ويفسد، ونستقيله من عثرات الكلام ومن الذي يخلص كلامه حين ينقد، ونعتقد الضمائر على الثقة به وهو خير ما عليه يعقد، ونحمده على نعمه وهو الحقيق بأن يحمد، ونرجوه رجاء نرجو أن نسعد به يوم القيامة ... ونصلي على سيدنا محمد المبعوث بأفصح لسان يقصد، وعلى آله وأصحابه الذين كانوا بحور علم لا ينفد، أما بعد فإني لما صنفت الأرجوزة الموسومة بالحلة في اختصار الملحة رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليهما، وصرفوا عنان اشتغالهم إليهما، وتشوقوا إلى أن يكون لهما شرح يكشف لهم معانيهما، ويعين على فهم معانيهما، فصنفت لهم شرحا مختصرا، لا يعتري منه الناظر طولا ولا نزرا، يسهل سبيلها وإن كان سهلا، ويجعلها تحفة لمن يكون لها أهلا، نسأل الله أن ينفع بهذا التصنيف مؤلفه ومن نظر فيه، ويكمل لنا جزيل أجره وتوفيقه، وإلى الله تعالى نرجو الأمل، ونحن بحبل توفيقه نعتصم وعليه التوكل

قوله: الحمد أجل القول حمدك اللهم يا ذا الطول

افتتح الكلام بأقول ولم يفتتح بقال لأن الكلام لم يقع المستقبل فلا يصلح معه الماضي وبأقول افتتح الحريري وابن معط وجماعة، وأما من افتتح بالماضي كابن مالك في التسهيل فإما أن يكون وضع الترجمة بعد تمام الألفية وإما أن يكون تفاؤلا بحصول مقصوده وتمامه، وقوله حمدك اللهم يا ذا الطول هو معمول القول وقوله والحمد أجل القول لله معترضة بين القول ومعموله، والحمد هو الثناء وفيما فسر به تعلق الأذهان على الذين بين الحمد والشكر فرقا فالحمد هو الثناء على الإنسان بما فيه من جميل فعله أو فعل غيرك ولا يكون إلا باللسان، والشكر هو الثناء عليه بما فعل معك فقط ويكون باليد واللسان والقلب، فالحمد أعم منه من جهة أنه ما فعل معك أو مع غيرك من جميل والشكر بالقلب

قال الشاعر: أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

والحمد أخص من جهة أنه باللسان فقط وهو مصدر حمد يحمد بكسر الميم في الماضي وفتحها في المضارع حمدا وفيه لغة حمد يحمد بفتح الميم في الماضي وكسرها وهي لغة قليلة، وأجل أفعل التفضيل من جل أي عظم، واللهم منادى حذفت منه يا النداء وعوضت منها الميم في آخره ولا يجوز الجمع بينهما وإنما يتنادى الجلالة هكذا وضمة الهاء ضمة بناء كالمنادى العلم، والطول المن والتفضل. **قوله**

وأتبع الحمد صلاة طيبة .. على النبي والهداة النجبة

آل النبي المصطفى وصحبه .. مغتنما بحبهم وحبه

لما قدم حمد الله تبارك وتعالى أتبعه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع الأمرين المستحسنين في بداءة كل كلام، والهداة النجبة هم آل النبي عليه الصلاة والسلام، عليه وعلى آله وأصحابه بحكم التبع إذ المشهور أن لا يصلى على غير الأنبياء بحكم الانفراد، ثم تبين في البيت الثاني أن المراد بالهداة النجبة آل النبي وصحبه فآل النبي بدل من الهداة النجبة، وصحبه معطوف على آل النبي، وآل النبي عليه السلام هم كل من اجتمع معه في جده هاشم بن عبد مناف باتفاق، ومن اجتمع معه فيما فوق جده غالب بن فهر فليس بآل باتفاق، وفي من اجتمع معه فيما بين هاشم وغالب قولان، أولا ... لا أهل وقيل

الورقة الأولى من مخطوطة «شرح الملحة»

[illegible] باب الاخبار بفعل نائب المصدر لا يصح ان يكون ذلك المصدر
المصدر خبرا عن ذلك المبتدا الا على تقدير مضاف لقولهم الا سيرا [illegible]
فالتقدير ما انت الا سيرا سيرا ولا يصح ان يكون هذا المصدر خبرا عن انت
الا على تقدير مضاف اي ما انت الا ذو سير ومنه قولهم زيد سيرا سيرا
تكرار المصدر [illegible] قولهم لا ما الله ذا القسم عند الاخفش
فان المصدر عنده ذا فسير فالمذكور هو المبتدا وهو ذا والخبر هو المحذوف وهو
فسيره وبعد سبعة ابواب يجب فيها حذف الخبر فيما عدا هذه السبعة بشرط ان يدل عليه
ومنه قول القايل من عندك فتقول في جوابه زيد اي زيد عندي ولو
صرحت بالخبر لجاز واما قوله تبارك وتعالى فصبر جميل يحتمل ان يكون
من حذف المبتدا اي امري صبر جميل او من حذف الخبر اي عندي صبر
جميل او صبر جميل اجمل فان كان من حذف المبتدا فيكون حذفه
وجوبا لان الخبر وهو صبر مصدر استغني به عن اللفظ بالفعل اي
صبر جميل وقد تقدم وان كان من حذف الخبر فهو جواز ومن هذا
ايضا قوله تبارك وتعالى طاعة وقول معروف فان جعلناه من حذف
المبتدا اي حقكم طاعة وقول معروف فالحذف وجوب لان الخبر وهو
طاعة مصدر استغني به عن اللفظ بالفعل وان كان من حذف الخبر اي طاعة
وقول معروف امثل فالحذف جواز [illegible] حذف المبتدا والخبر معا وقع
حيث يقطع المبتدا المخبر عنه بجملة اسمية على مثل المخبر عنه بجملة لقوله
عز وجل واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر

واللائي لم يحضن فاللائي لم يحضن مبتدا معطوف على المبتدا الاول والتقدير فعدتهن
ثلاثة اشهر وحذفت الجملة التي هي خبر المبتدا الثاني لدلالة الجملة التي
خبر الاول عليها والتقدير واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت
المبتدا والخبر معا وهما عدتهن ثلاثة اشهر هذا ما ذكرناه من احكام [illegible]
التطويل بمعنى من الزيادة والله الموفق قوله
[illegible] النصب والرفع [illegible]
[illegible]
هذا الباب نعرض فيه لاحكام الاشتغال وهو باب يتجاذبه باب
المبتدا وباب المفعول لان الاسم المتقدم فيه اما ان يعرب مبتدا
واما ان يعرب مفعولا لاجل ما سيرد بعد ولكلا البابين فيه نصيب
والنحويون يسمون هذا الباب باب الاشتغال لاشتغال العامل عن المعمول بضميره
فمنهم من يذكره في ابواب الابتداء كما فعلنا ومنهم من يذكره في باب المفعول
وحقيقته ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل او ما يعمل عمل الفعل بشرط
ان يصلح للعمل فيما قبله لولا اشتغاله بضمير الاسم المتقدم نصبا لفظا او محلا او
في الاسم ضميره فقولنا يتاخر عنه فعل تحرز من ان يتاخر عنه اسم غير عامل
كقولك زيد اخوك فليس مثل هذا داخلا في الباب [illegible] او ما يعمل عمل
الفعل المراد به اسم الفاعل كقولك زيدا انا ضاربه وخرج به ما لا يعمل عمل
الفعل من الاسماء [illegible] فشرط صلاحيته للعمل فيما قبله تحرز من المصدر
والصفة المشبهة والحرف العامل وان شبها منها لا يعمل فيما قبله وكذلك

الورقة الأولى من الجزء الذي أقوم بتحقيقه من المخطوطة

٣١٨

فيقول معنا محرو واللحد مفروغة وقوله لحد اسم من الارجوزة ونحو
[illegible] في اللحد في الذي القطعة [illegible] فالحمد لله [illegible] المنهمة للسببية
[illegible] ابتدا الحمد انما [illegible] حضور هذه المنح ورحصلت لذلك وجب عليه ان يحمد الله عليها
[illegible] من نعمه [illegible] على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وقد تقدم
الصلاة والال والصحب في اول الارجوزة وقوله [illegible] في موضع الصفة
[illegible] الناس تقول [illegible] امرته اي ارشدته وقوله مصدر مفعول له
[illegible] بقول فلان [illegible] الخير [illegible] الكلام عليه
[illegible] وقد انقضا ما املينا على هذه الارجوزة الوجيزة وابنا فيه
بجوامع العربية ومرنا المسايل حتى كشفت وجوه معانيها وادنينا قطوفها
حتى ملئت [illegible] وهو مجتمع [illegible] فدرسا [illegible] المطولات
واحرزنا في [illegible] المسايل [illegible] ونسال الله ان ينفعنا بهذه الارجوزة
وشرحها وان يفتح لنا ابواب النعم التي لا تقدر عليه على فهمها والله لا يجعل علمنا علينا
ردا ولا يجعل لنا في سعادة الدنيا والاخرة قصدا واجعلنا ممن ختمت له بخيره
وسيرتهم في طريق طاعتك اكرم سيرة والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا
والصلاة والسلام الطيبان على سيد المرسلين وصفوة رب العالمين وعلى اله
واصحابه اجمعين والحمد لله رب العالمين

الورقة الأخيرة من مخطوطة «بشرح الملحة»

هذا تمام القصد من نظام والحمد لله على التمام
نظمه محمد ابن جابر مستوهبا عفو الإله الغافر
ثم على نبينا خير الانام واله ازكى صلاة وسلام

كملت الأعاريض الأربعة والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين واله وصحبه وسلم

وكان الفراغ من تعليقها يوم الاحد لعشر ليال خلون من شهر صفر سنة سبعين وسبع مائة على يد العبد الفقير الى الله تعالى احمد ابن محمد بن يوسف بن مالك الرعيني الأندلسي الغرناطي وذلك بالمدينة الشريفة على ساكنها افضل الصلاة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
كتاب المنحة في اختصار الملحة تأليف شيخنا ومعلمنا الإمام العلامة الرحلة الأديب شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي المريني المالكي

أقول والحمد أجل القول لحمدك اللهم ذا الطول
وانتم الصلاة طيبة على النبي والهداة النجبة
آل النبي المصطفى وصحبه مختصا لجمعهم وحبه
ثم أقول بعد قول جابر شرط الكلام ان يفيد السامعا
اجزاؤه لاسم وفعل ينقسم وحرف معنى لا سواها في الكلم

فالاسم ما جر بحرف الجر كاصرف على زيد وخذ من عمرو
والفعل بالسين وقد والامر كقد ذرا وادر وذا استبان
وتاء مضمر كلست ثم ما خلا من الكل لحرف علما

والاسم ان كان لرب قابلا فهو منكر كرب رجل
ثم المعارف هي الضمير وعلم واسم به تشير
كذاك موصول وما عرفته بال وما لهن قد اضيفا
وقيل لا تعريف من ال في الالف اذ يوجد التعريف حين بحذف

الورقة الأولى من مخطوطة «المنحة»

تجر الاسم من وحاشى وخلا الى وعن وفي وحتى وعلى
واللام والكاف كذا الباء التي ثلاثها زيدت على الكلمة
ومذ ومنذ حيث قد رأيتهما ورب في الصدور واحذف
وعوض الواو إذا أردتا ولا تجر غير ما نكرتا

باب القسم

بالباء والواو وتجر في الحلف والتاء تختص الله عن عجب عرف

باب الإضافة

وجر الاسم عن اضافة فقد تقدر اللام كأبواب البلد
أومن كفتاح حديد ولزم أولو الإضافة وعند في الكلم
لدون وان شئت لدى وكل سبحان ذو وغير ومع ومثل
سواك والجهات أوما شابهها بعض وان تقطع فنبي كلها

باب كم الخبرية

كم تقتضي التكثير والجر بخبر أتاهاكم فلك على الماجر

باب المبتدأ

والاسم دون عامل فيه ظهر بالابتداء ارفعه وارفع الخبر
كقولنا حق وليس يبطل بهل وبل وكل ما لا يعمل
وان يكن في الخبر استفهام قدم لزوما مثل أين الشام
وتنصب الظرف وإن كان خبر وقولهم في الدار زيد مختصر
تنصبه حالا بحيث الخبر في الدار وارفع إذ به قد خبر

والاسم إن قدم عن فعل نصب مضمره للنصب والرفع سبب
تفعل فعل تضمر او مبتدأ كمثل زيدا زرته عند العك

باب الفاعل

والفاعل اسم بعد فعل يرتفع منه كقام الناس وهو يرتفع
ووحد الفعل ولو جمعنا فاعله ما لم تكن أضمرتا
وزد عليه التاء حيث الفاعل أنث والتخيير فيها حاصل
غير الحقيقي وغير المضمر وان تلاق ذا سكون فاكسر

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

ويرتفع المفعول إذ لا يذكر فاعله مع بناء فعل يكسر
إن عل ثانيه كبيع واضمم أوله ان صح والكسر الزم
ما قبل آخر وفي المضارع تفتحه مع ضم بدء وارفع

باب المفعول

ينصب مفعول لأنه والفعل عليه واقع وقد يحل
مقدما إلا لليس دخله تقدم الفاعل بالرتبة له
وارد

باب أفعال

ينصب بالفعل المعدى واحد ونصب مفعولين أيضا
في باب أعطيت وأفعال القلوب وهي ظننت خلت زيدا
رأيته حسبت مع زعمت علمت مع وجدت مع جعلت

باب اسم

ذاهم

الورقة الثالثة من مخطوطة «المنحة»

تزاد مع إن ومتى وأيهما كذاك أيانا ومهما لم ما
تجيئها مع حيثما وإذما وبإذا في الشعر أعمل جزما
فعل من الشرط متى تلزم تصم ومن تجد تحمد وإن تخل يلم

باب المبني

والأصل في المبني أن يسكنا وحركوا اعتبر الأصل في البنا
فسكنوا إن وأجل ثم نعم وهل وبل ولو ولكن ثم لم
والضم من قبل كذاك أنا بعد كذا حيث ومنذ حكم
وفتح أيضا وبفتح قد ورد أين وما ركبته من العدد
كخمسة عشر كذا الآن وكيف مع رب كذا شتان
والكسر في أمس وفي نزال ونحوه مما على فعال
اسما لفعل وبنوا حذام لشبهه به كذا قطام
وهاؤلاء الكسر في البناء وابن لنون جملة النساء
ونوني التأكيد إن دخلتا على مضارع نقل يفعلنا
ويفعلن وتفعلن مثله فالفعل منهم فهو يعود أصله
وها هنا انتهى اختصار الملحة ملحة علم بالقياس منحة
فالحمد لله على ما وهبه ثم على الهادي وطه طيبه
والآل والصحب صلاة تهدي مقصدي وتمحو خطئي وعمدي

تمت بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

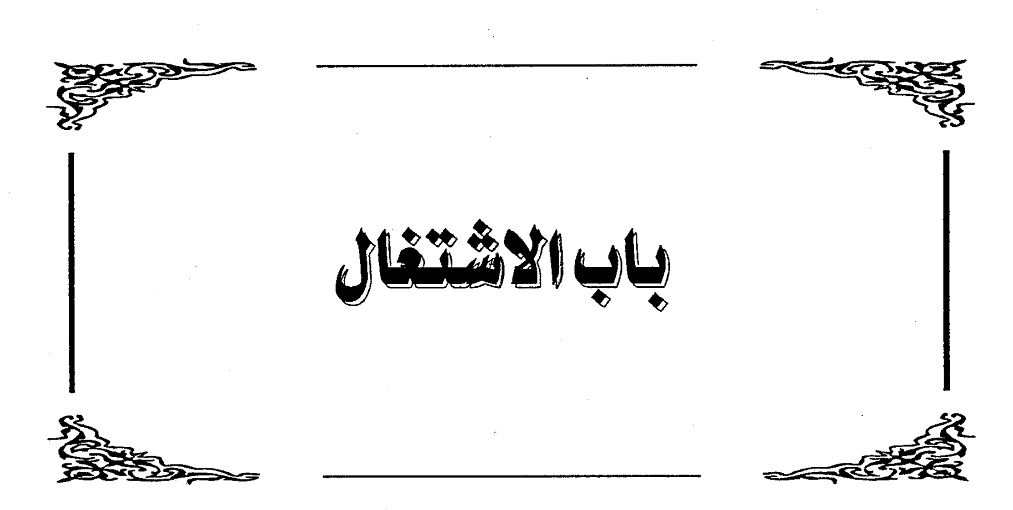
الورقة الأخيرة من مخطوطة "الملحة"

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
قال الشيخ الإمام العالم الأديب الأكمل شمس الدين أبو
عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي المريني
أسعد الله بجنانه وأعاد من بركاته بمنه وكرمه
أقول والله الكريم حسبي مستغفرا إياه مما مضى من ذنبي
مصليا على النبي المجتبى والآل والصحب الكرام النجبا
وحامدا الله فيما قد وهب من فهمنا فنون ألفاظ العرب
[illegible] الكلام لفظ لمعنى مفرد [illegible]
الاسم والفعل والحرف والكلم جمع لها ومن ثلاث ينتظم
منها زاد ومن لفظين ينتظم الكلام إما اسمين
كخالد منطلق أو فعل واسم وقول قد جرى في الكل
لكنه بأصله للمفرد واشترطوا إفادة الكلام وأقصد
فالاسم بالألف واللام عرف إن كان لا ينقص منهما تحذف
وأن يكون فاعلا أو مبتدا أو قبل التنوين أو حرف الندا
أو حرف جر داخلا عليه كاعطف على زيد وسر إليه
ومن حروف الجر عن وفي والكاف واللام وباء الحلف
والفعل بالأمر ونهي علما واخصص ماض بأن تكلما
أو المخاطب وتا ساكنة تأتي لتأنيث كعففت آمنة
وهو بالسين وسوف أو بقد مضارع صرف للآتي وقد

القسم الثاني

التحقيق





باب الاشتغال

//١٠٥ب

[باب الاشتغال]

قوله :

وَالِاسْمُ إنْ قُدِّمَ عَنْ فِعْلٍ نَصَبْ مُضْمَرَهُ للنَّصْبِ[1] والرَّفْعِ سَبَبْ
مَفْعُولُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ أوْ مُبْتَدَأ كَمِثْلِ « زَيْدٌ زُرْتُهُ عِنْدَ الْغَدا »

هذان البيتان تعرض فيهما لأحكام الاشتغال[2] ، وهو باب يتجاذبه باب المبتدأ ، وباب المفعول ؛ لأن الاسم المتقدم فيه إما أن يعرب مبتدأ ، وإما أن يعرب مفعولاً حسب ما نبين بعد ، فلكلا البابين فيه نصيب .

---

(١) أتى بجواب الشرط الذي هو جملة اسمية غير مقترن بالفاء ، وهذا جائز في الضرورة الشعرية .

(٢) لم يتعرض ابن جابر في هذا الباب لجميع أحكام الاشتغال بل أغفل ذكر أركان الاشتغال الثلاثة ، والشروط الواجب توفرها في كل ركن من هذه الأركان ، وهي كالتالي :

الركن الأول : المشغول عنه – الاسم المتقدم – ويجب أن تتوافر فيه عدة شروط هي :

١ – أن يكون اسماً واحداً غير متعدد .

٢ – أن يكون متقدماً .

٣ – أن يكون قابلاً للإضمار .

٤ – أن يكون مفتقراً لما بعده .

٥ – أن يكون صالحاً للابتداء به .

الركن الثاني : المشغول – أي الفعل المتأخر – والشروط الواجب توفرها فيه هي :

١ – أن يتصل بالاسم المتقدم عليه .

٢ – أن يصلح للعمل فيما قبله .

الركن الثالث : المشغول به ، أو الشاغل – وهو الضمير الذي اشتغل به الفعل عن الاسم المتقدم ، وشرطه هو :

١ – أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، أو سببه .

ومن أراد الاستزاده ، فليرجع إلى :

شرح الكافية للرضي ١ / ٤٣٩ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والهمع ٥ / ١٤٩ ، ١٦١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام لمحمد بن عبد العزيز النجار ٢ / ٨٤ ، ٨٥ .

والنحويون يسمون هذا الباب باب (اشتغال)[١] العامل عن المعمول بضميره[٢] .

فمنهم من يذكره في آخر باب الابتداء كما فعلنا ، ومنهم من يذكره في باب المفعول[٣] .

وحقيقته :

أن يتقدم (اسمٌ)[٤] ، ويتأخر عنه فعل ، أو ما يعمل عمل الفعل ، بشرط أن يصلح للعمل فيما قبله ، عاملاً في ضمير الاسم المتقدم نصباً لفظاً ، أو محلاً ، أو فيما لابس ضميره .

فقولنا : « تأخر عنه فعل » تحرز من أن يتأخر عنه اسم غير عامل كقولك : « زيدٌ أخُوكَ » فليس مثل هذا (داخلاً)[٥] في الباب .

---

(١) في الأصل (الاشتغال) ولعل في العبارة سقطاً ، فيكون النص كالآتي : « والنحويون يسمون هذا الباب باب الاشتغال ، أو باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره » .

(٢) اختلف النحويون حول تسميتهم لهذا الباب ، فبعضهم أطلق عليه : « اشتغال الفعل عن المفعول بضميره » .

وهي تسمية مقاربة لتسمية ابن جابر ، وممن قال بها : عبد الله السيد البطليوسي ، وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي .

إلاَّ أنَّ هناك من النحاة من عبر عنه بـ« اشتغال العامل عن المعمول بضميره » مثل ابن جابر ، وممن عبر عنه بذلك : جمال الدين بن مالك ، وبهاء الدين بن عقيل ، وعلي بن محمد الأشموني ، ومحمد بن علي الصبان ، ومحمد الدمياطي الشهير بالخضري .

أما سيبويه فأطلق عليه : « باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ ، أو أُخِّرَ ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم » .

وجار الله الزمخشري عبر عنه بـ« ومن المنصوب باللازم إضمار ما أضمر عامله على شريطة التفسير » ، وتبعه في هذا ابن يعيش في شرحه للمفصل ، والرضي في شرحه للكافية .

ومن النحاة أيضاً من أسماه بـ« اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه » مثل : ابن مالك ، وابن عقيل ، وأبي عبد الله محمد السلسيلي .

ومنهم من سمَّاه بـ" الاشتغال " مثل : ابن عصفور ، وابن هشام ، وابن القواس في شرحه لألفية ابن معط ، وخالد الأزهري ، والسيوطي .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٨٠ ، والحلل في إصلاح الخلل لابن السيد ١٥٣ ، والمفصل للزمخشري ٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٦١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢ / ٦١٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٣٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٥٨ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ١٩٠ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٤٠٩ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٦ ، والهمع ٥ / ١٤٩ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٢ .

(٣) لو قدَّم هذه العبارة ، فذكرها بعد قوله : « فلكلا البابين فيه نصيب » ؛ لكانت العبارة أفضل .

(٤) في الأصل : (اسماً) .

(٥) في الأصل : (داخلٌ) .

وقولنا : « أو ما يعمل عمل الفعل » المراد به اسم الفاعل[١] كقولك : « زيدٌ أَنَا ضَارِبُهُ »، وخرج به ما لا يعمل عمل الفعل من الأسماء .

وقولنا : « (بشرط)[٢] صلاحه للعمل فيما قبله » تحرز من المصدر[٣] ، والصفة المشبهة، والحرف العامل ، فإنَّ شيئاً منها لا يعمل فيما قبله[٤]، وكذلك // ما اقترنت به أداة استفهام، //١٠٦أ أو شرط ، أو حرف نفي ، (فإنَّ)[٥] ما بعدها لا يعمل فيما قبلها .

٥

وشرط المتأخر[٦] عن الاسم في هذا الباب أن يصح عمله فيما قبله ، وإن لم يكن هو العامل بنفسه ، وإنما العامل فعل مضمر ، وهو المفسِّر لذلك الفعل المضمر ، ولكن يشترط في المفسِّر والمفسَّر أنْ يستويا ، فلو قلت : « زيدٌ أَضَرَبْتَهُ ؟ » لم يجز إلاَّ الرفع ؛ لأن همزة الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

١٠

وكذلك قولك : « زيدٌ (إنْ)[٧] أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتُكَ » ؛ لأن حرف الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله ، ومثله قولك : « زيدٌ ما أَكْرَمْتُهُ » .

وقولنا : « (عاملاً)[٨] في ضمير الاسم المتقدم » ؛ ليخرج ما عمل في الاسم المتقدم بعينه لا في ضميره كقولك : « زيداً ضَرَبْتُ »[٩] ، وقد تقدم[١٠] .

---

(١) وكذلك اسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، لأنهما يعملان فيما قبلهما .

(٢) في الأصل : (فشرط) والصواب ما أثبته .

(٣) إلاَّ عند من يجيز الاشتغال بالمصدر إذا تقدم معموله عليه مثل : المبرد ، والسيرافي .

انظر التصريح للأزهري ١ / ٣٠٥ ، والمطالع السعيدة ١ / ٢٠٦ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٥٧ .

(٤) كذلك إذا وقع الفعل ، أو ما يعمل عمل الفعل صلة نحو : « زيدٌ أَنَا الضاربه » ، أو وقع بعد استثناء نحو : « ما زيدٌ إلاَّ يَضْرِبهُ عَمْرٌو » فلا يجوز في " زيد " وما وقع موقعه إلاَّ الرفع ، لأن ما بعد الصلة والاستثناء لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً فيه .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٥) في الأصل : (وإن) والصواب ما أثبته .

(٦) أي العامل المتأخر .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) في الأصل (عامل) .

(٩) في الأصل : (زيدٌ ضربته) ولعل الصواب ما أثبته ، لأنَّ " زيدٌ " في قولنا : « زيدٌ ضربته » يدخل في باب الاشتغال ، لأنَّ الفعل المتأخر عمل في ضمير الاسم المتقدم بعينه . أما " زيداً " في قولنا : « زيداً ضربتُ » فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ، وهو الفعل المؤخر .

(١٠) انظر ص (٣) .

وقولنا : « نصباً » تحرزٌ من أنْ يعمل في ضميره رفعاً ؛ فإنَّه لا يكون من هذا الباب نحو : « زيدٌ قامَ »[١] .

وقولنا : « لفظاً أو محلاً » ؛ ليدخل ما كان منصوباً بلفظه نحو : « (زيداً)[٢] ضَرَبْتُهُ » . ومعنى نصب اللفظ هنا أنَّه لو كان معرباً لكان منصوب اللفظ ، « أو محلاً » نحو : « زيداً مررتُ بِهِ » فإنَّ ضمير زيد هنا إنما هو مجرور بالباء ، لكن الجار والمجرور في محل نصب ، فلو كان في محل رفع نحو : « زيدٌ مُرَّ بِهِ » لم يكن من هذا الباب[٣] .

وقولنا : « أو فيما لابس ضميره » ؛ ليدخل ما كان الفعل فيه عاملاً في اسم ظاهر مضاف إلى ضمير الاسم المتقدم نحو : « زيداً ضَرَبْتُ غَلاَمَهُ » .

أو عاملاً في اسم عُطِفَ عليه اسم مضاف إلى ضمير الاسم المتقدم على الفعل نحو : « زيداً ضَرَبْتُ عَمراً وغُلاَمَهُ » .

أو لمبدل من الاسم المتقدم الذي عمل فيه الفعل نحو : « زيداً ضَرَبْتُ عمراً أَخَاهُ » .

(أو نعتاً للاسم)[٤] الذي عمل فيه الفعل نحو : « زيداً ضَرَبْتُ رَجُلاً صَاحِباً لَهُ » فمثال ما اجتمع (فيه)[٥] هذه الشروط كلها قولك : « زيداً ضَرَبْتُهُ » فإن الفعل المتأخر عامل في ضمير الاسم نصباً // ، وليس بين الفعل والاسم فاصل من أدوات الصدور[٦] ، فهو صالح //١٠٦ب للعمل فيما قبله .

---

(١) لا يصح نصب زيد على الاشتغال في المثال السابق ، لأن الفعل " قام " لم يعمل في ضميره نصباً ، بل عمل فيه رفعاً ، والفعل لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال أنه اشتغل عنه بضميره إلاَّ عند الكوفيين حيث يجيزون تقدم الفاعل على الفعل .
وبذلك يخرج " زيد " من باب الاشتغال ليدخل في باب الابتداء ، وهو راجح الابتدائية على الفاعلية عند المبرد ومن تبعه .
أما الأخفش فيجيز ارتفاع زيد في المثال السابق على الفاعلية ، وقيل : لم يُجِزْ رفعه على الفاعلية إلاَّ أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل .
انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٨ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٤٢٣ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٥٨ .

(٢) في الأصل : (زيدٌ) .

(٣) لأنَّ الفعل اشتغل في ضميره المجرور لفظاً ورفعاً بحسب محله . وانظر حاشية الخضري ١ / ١٧٢ .

(٤) في الأصل : (ومعنا الاسم) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل : (في) .

(٦) أدوات الصدور هي :
ما النافية ، ولا في جواب القسم ، وأدوات الشرط ، أو الاستفهام ، أو التحضيض ، ولام الابتداء .
انظر المقرب لابن عصفور ١ / ٨٨ ، والهمع ٤ / ٣٩٦ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٥ .

والنصب في هذا الباب جُعِلَ بفعلٍ مضمر واجب الإضمار[١] ؛ لأنَّ الفعل المتأخر عِوَضٌ عنه في اللفظ ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

وأما الفعل الذي نقدره (فإنْ)[٢] كان الفعل المتأخر عاملاً في ضميره النصب قدرت الفعل مجانساً للفعل الأخير لفظاً ومعنىً ، فإذا قلت : « زيداً أكْرَمْتُهُ » يقدر : « أكْرَمْتُ زيداً أكْرَمْتُهُ » .

٥

وإن كان عاملاً للنصب في محل ضميره نحو : « زيداً مررتُ [بِـهِ] » قدرت ما يجانسه معنىً لا لفظاً ، فتقدر : « جَاوزْتُ زيداً »[٣] ؛ لأنَّك لو قدرت نفس الفعل لم (يستقم)[٤] نصب « زيد » ؛ لأنَّه لا يتعدى إلاَّ بحرف الجر[٥] .

فإن كان عاملاً للنصب فيما يلابس الضمير نحو : « زيداً ضَرَبْتُ غلامَهُ » قدرت ما يلازم الفعل نحو : « أهَنْتُ زيداً » في مثل : « زيداً ضَرَبْتُ أخَاهُ »[٦] ؛ لأنَّ ضرب أخيه يستلزم إهانته .

١٠

---

(١) اختلف النحويون حول هذه المسألة وهي : « ناصب الاسم المشغول عنه » فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه الفعل المذكور ، فالتقدير في قولنا : « زيداً ضَرَبْتُهُ » « ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ » .
وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المشغول عنه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، أي إنَّ زيداً في قولنا : « زيداً ضَرَبْتُهُ » منصوب بالفعل « ضربته » المتأخر عنه ، ثم اختلفوا فقيل : هو عامل في الظاهر والضمير مُلغىً ورُدَّ بأنَّ الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ، ونسب السيوطي هذا الرأي في الهمع ٥ / ١٥٨ إلى الكسائي .
وقال بعضهم : إنَّ الفعل المتأخر عمل في الضمير والاسم معاً ، ورُدَّ هذا القول بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير الاسم ومظهره ، وقد ذكر ابن عقيل هذا الرأي في شرحه على الألفية ٢ / ١٣١ ، ونسبه السيوطي في الهمع ٥ / ١٥٨ إلى الفراء .
وكان لكل فريق منهم دليله وحجته .
انظر كتاب سيبويه ١ / ٨١ ، والإنصاف لابن الأنباري ١ / ٨٢ ، ٨٣ المسألة رقم (١٢) ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٦٦ ، ٢٦٧ المسألة رقم (٣٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ١٣٠ ، ١٣١ ، والهمع للسيوطي ٥ / ١٥٨ .

(٢) في الأصل : (إن) والصواب ما أثبته .

(٣) فيكون تقدير الكلام : « حاوزتُ زيداً مررتُ بِهِ » .

(٤) في الأصل : (يستقيم) والصواب ما أثبته .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٤٨ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٥ .

(٦) غيَّر بين المثالين ، ولعل هذا سهوٌ منه .

فإن لم يحسن شيء في الموضع من الثلاثة المتقدمة قدرت ما هو أعم من ذلك ، وهو فعل الملابسة كقولك : « (زيداً)[1] رَأَيْتُ غُلاَمَهُ » فتقدر: « لاَبَسْتُ زيداً (رأيتُ)[2] غُلاَمَهُ » ؛ لأنَّ رأيت هنا لا يصلح ، ولا ما هو في معناه ؛ إذ لم تره ، ولا أهنته ، وما أشبهه ؛ إذ ليس في رؤيتك علامة إهانة له ، ولا إكرام ، فتعين تقدير : « لابس » ، وما أشبهه .

٥ وإذا علمت أنَّ النصب والرفع في هذا الباب واقعان ، فالنصب بفعلٍ مضمرٍ ، والرفع على الابتداء[3] ، فاعلم أنَّ النصب والرفع ليسا على طريقة واحدة بل يجيئان على خمسة أقسام :

قسمٌ : (يجب)[4] فيه النصب .

وقسمٌ : (يجب)[5] فيه الرفع .

١٠ **وقسمٌ** : يستوي فيه النصب والرفع .

[وقسم : يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح ، وقسم : يجوز فيه الأمران ، والرفع أرجح] .

أما القسم الذي يجب فيه النصب :

فهو إذا تقدم على الاسم ما يجب // أن يليه الفعل[5] ، وذلك في أشياء : //١٠٧أ

١٥ **الأول** : أدوات الشرط كقولك : « إنْ زَيْدَاً أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتُكَ » و« حَيْثُمَا زَيْداً تُكْرِمْهُ أُكْرِمْكَ » ، وكذلك ما جرى مجراهما من أدوات الشرط .

---

(١) في الأصل : (زيدٌ) .

(٢) في الأصل : (لقيت) .

(٣) والمقصود بذلك أن الاسم المتقدم في هذا الباب يجوز فيه وجهان من الإعراب :

الأول : أن يعرب مبتدأ ، والجملة التي بعده تكون في محل رفع على الخبرية بشرط أن يكون الاسم المتقدم صالحاً للابتداء به ، فإن لم يكن كذلك بأن كان نكرة ، فلا يجوز الابتداء به ، لأنه لا يبتدأ بالنكرة لذلك تعين نصبه بفعل محذوف وجوباً ، فلا أقول في : « رجلاً ضَرَبْتُهُ » « رجلٌ ضَرَبْتُهُ » ، لأنه نكرة ، والنكرة لا يبتدأ بعدها .

والثاني : أن يعرب مفعولاً لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ، وتكون الجملة التي بعده مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب .

إلاَّ أن الرفع عند الجمهور أجود من النصب في هذا الباب ، لأنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار ، وهذا ما يدل عليه قول سيبويه : « فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : « ضَرَبْتُ زيداً ، وزيداً ضَرَبْتُ » ولا يعمل الفعل في مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم ، ومثل هذا : " زيداً أَعْطَيتُ " بمنزلة ضَرَبْتُ » .

الكتاب لسيبويه ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، وانظر المفصل للزمخشري ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ١٩١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٧١ .

(٤) و (٤) في الأصل : (تجد) والصواب ما أثبته .

(٥) لو تقدم الاسم على الأدوات التي يجب أن يليها الفعل مثل : أدوات الشرط ، أو الاستفهام ، أو التحضيض ، أو العرض وجب رفع الاسم على الابتداء ، لأن هذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

الثاني : بعد « لو »[١] ، فإنّها لا يليها إلاّ الفعل كقولك : « لَوْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ أكْرَمْتُكَ » .

الثالث : أدوات التحضيض[٢] نحو : « هَلاَّ زَيْداً أكْرَمْتَهُ » .

الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة[٣] نحو : « هَلْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ » ، فإنْ سُمِعَ الاسم بعد هذه الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل مرفوعاً ، (كقول)[٤] النمر بن تولب[٥] :

---

(١) المقصود بـ" لو " هنا " لو " الشرطية ، وليست " لو " المصدرية ، ولا التي للتمني أو العرض .

(٢) التحضيض هو الطلب بشدة وحث ، وأدواته هي :

هلاّ بالتشديد ، وألاّ بالتشديد أيضاً ، وألاَ بالتخفيف ، ولولا ، ولوما .

ومثلها أدوات العرض الذي هو : الطلب بلين ورفق ، وأدواته :

ألاَ بالتخفيف ، ولو ، وأما بالتخفيف وقد زادها المالقي .

انظر المقرب لابن عصفور ١ / ٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٩ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢ / ٦٣٦ ، ورصف المباني ١٨٠ - ١٨١ ، ومغني اللبيب ١ / ٦٧ ، ٨٢ ، ٢٩٦ ، والهمع ٤ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) لأنَّ الهمزة هي أم الباب ، وقد توسعوا فيها ، فيجوز معها تقديم الاسم على الفعل بخلاف حروف الاستفهام الأخرى ، فإنَّها لا يليها إلاّ الفعل كما قال سيبويه في كتابه ١ / ٩٨ ، ٩٩ : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل ، إلاّ أنّهم قد توسعوا فيها ، فابتدءوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك » .

ثم قال : « وأما الألف ، فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاّ ، وذلك ، لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره » .

وقد نبّه النحويون إلى أنَّ الاشتغال لا يقع بعد أدوات الشرط والاستفهام إلاّ في الشعر ، وأما في الكلام ، فلا يليهما إلاّ صريح الفعل إلاّ إذا كانت أداة الشرط " إذا " مطلقاً ، أو " إن " والفعل ماضٍ ، فيقع في الكلام .

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ الاشتغال لا يقع بعد أدوات الاستفهام إلاّ في الشعر بقوله : « واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها يقبح أنْ يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : « هَلْ زيدٌ قامَ » ؟ ، و« أين زيدٌ ضَرَبْتَهُ » ؟ لم يجز إلاّ في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته إلاّ الألف ، فإنّه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأنَّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم » .

كتاب سيبويه ١ / ٩٨ - ١٠١ ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٦١ ، والتصريح للأزهري ١ / ٢٩٨ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٤ .

(٤) في الأصل : (كقولك) .

(٥) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، شاعر مخضرم ، أطلق عليه أبو عمرو بن العلاء الكيس لجودة شعره ، توفي في أيام أبي بكر ، أو بعده بقليل .

انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي السفر الأول ١٥٩ ، ١٦٠ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٠٩ إلى ٣١١ ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي القسم الأول ٥٢٣ إلى ٥٣٦ ، والمعمرون والوصايا ٧٩ .

[١] لا تَجْزَعِـــي إنْ (مُنْفِسٌ)[١] أهْلَكْتُـــه وإذَا هَلَكْـتُ فَعِنْـدَ ذَلِـكَ فَاجْزَعِـي[٢].

قُدِّر فعل يرفعه على الفاعلية ، فالتقدير : « إنْ هَلَـكَ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُـهُ » فيجعل " منفساً " فاعل يهلك ، وقد روي البيت بنصب منفساً ، فيكـون منصوبـاً بفعـل مضمـر ، فـلا إشـكال فيه .

---

(١) في الأصل : (منفسًا) ، والصواب ما أثبته ؛ ليتفق مع مقصد الشارح .

(٢) البيت من الكامل في ديوان النمر بن تولب ضمن شعراء إسلاميون ص ٣٥٧ .

منفساً : المنفس المال النفيس ، يقال : مالٌ منفسٌ كثير .

انظر اللسان ٦ / ٢٣٨ مادة (نفس) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٢ / ٢٦٥ مادة (نفس) ، والمعجم الوسيط ٢ / ٩٧٨ مادة (نفس) .

الشاهد في قوله : « إن منفساً » حيث وقع الاسم المنصوب بعد أداة الشرط " إن " والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقد روي البيت بروايتين :

الأولى : بنصب منفساً على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور والتقدير : « إن أهلكت منفساً أهلكته » وهي رواية جمهور البصريين .

الثانية : برفع منفساً على أنه مبتدأ وجملة أهلكته خبره ، أو على أنه فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، والتقدير : « إن هَلَكَ منفسٌ » .

ويستدل برواية الرفع على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط " إذا " التي يليها الماضي . وفي البيت شاهد آخر وهو قوله : « فعند ذلك فاجزعي » زيادة إحدى الفاءين قيل : الفاء الأولى ، وقيل : الفاء الثانية ، قال أبو علي : « الفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء ، ثم قال : اجعل الزائدة أيهما شئت » .

الكتاب ١ / ١٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي ١ / ١٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٨١ ، ٣ / ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٨ ، وشواهد العيني ضمن كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٧٥ ، واللسان ٦ / ٢٣٨ مادة (نفس) ، و ١١ / ٢١١ مادة (خلل) ، والخزانة للبغدادي ١ / ٣٢١ ، ٣١٤ .

وروي بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٤ ، ٧٦ ، والكامل ٣ / ١٢٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٩ ، والأزهية ٢٤٨ ، والمسائل البصريات ٢ / ٨٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٥ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٤٩ ، والجنى الداني ٧٢ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ١٩٤ ، والمغني ١ / ١٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي القسم الأول ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، واللسان ٤ / ٦٠٤ مادة (عمر) ، والخزانة ٣ / ٣٢ ، ٩ / ٤٤ .

وقد أجاز الأخفش[١] الرفع بعد هذه الأدوات على الابتداء[٢] ، وهو مردود ؛ (لأنَّ)[٣] فيه إخراج ما يختص بالفعل عن اختصاصه الذي وضع له .

وأما القسم الذي يجب فيه الرفع[٤] ، ففي موضعين :

الأول : بعد ليت المكفوفة بما كقولك : « لَيتَمَا زيدٌ أكْرَمْتُهُ » فالرفع هنا واجب ؛ لأنَّ ليت المكفوفة لا يليها الفعل .

---

(١) الأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري الفقيه النحوي المعروف بالأخفش الأوسط توفي سنة ٢٢١ هـ .

انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٢ ، ٤٨ ، ٦٨ – ٦٩ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١١ / ٢٢٤ – ٢٣٠ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٢ / ٣٦ ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ٦٦ – ٦٧ ، والأعلام للزركلي ٣ / ١٠٢ .

(٢) وذلك في نحو قوله تعالى في سورة النساء من الآية (١٢٨) ومن الآية (١٧٦) : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ و ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ ، وقوله تعالى في سورة التوبة آية (٦) ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ذهب الأخفش إلى جواز الرفع على الابتداء بعد " إن " في الآيات السابقة ، وما شابهها إلاَّ أنَّ الأقيس عنده أن ترفع الأسماء هذه على إضمار فعل ، لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها . والرفع على الابتداء هو مذهب الكوفيين أيضاً خلافاً للفراء ، فزعم أن " أحد " في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك ، ورُدَّ عليه بأنه قول فاسد لأنا إذا رفعناه بما قال ، فقد جعلنا استجارك خبراً لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر .

وللكوفيين وجه ثالث، وهو أن يعرب الاسم الواقع بعد " إن " في هذه الآيات فاعلاً بالفعل المذكور قُدِّمَ على فعله.

وما ذهب إليه الكوفيون مخالف لرأي البصريين الذين يرفعون الاسم بعد " إن " بفعل مضمر ، لأن أداة الشرط لديهم لا يليها إلاَّ الفعل ، كما أنَّهم لا يجيزون تقدم الفاعل على فعله ، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك في الضرورة .

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٦ ، ٢ / ٣٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٩٩ ، ٢٠٠ ، ٤٣٨ ، ٤٧٠ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٥٠ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٤٣٥ ، والهمع ٥ / ١٦٠ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين على أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٧٤ – ١٧٥ .

(٣) في الأصل : (لا) .

(٤) اختلف النحويون حول هذا القسم :

فمنهم من لم يذكره أصلاً ضمن باب الاشتغال مثل : الحريري ، والعكبري ، وابن الحاجب ، والسيوطي .

ومنهم من أثبته مثل : ابن كيسان ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، وابن هشام في شذور الذهب ولكنه في أوضح المسالك لم يعده ضمن أقسام هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه وهذا ما قال به الأزهري .

أما الأشموني والصبان والخضري فأخرجوا هذا القسم من باب الاشتغال ليدخلوه في باب المبتدأ والخبر ، وحجتهم في ذلك أنَّ الفعل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم المتقدم عليه .

انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ١٥٣ – ١٥٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٦٧ – ٤٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٢ ، وشرح ابن الناظم ٢٣٨ – ٢٣٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٣٥ – ١٣٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٧٢ – ٣٧٣ ، والتصريح ١ / ٢٩٧ – ٣٠٣ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٥ .

الثاني : بعد إذا الفجائية؛ لأنَّها لا يليها الفعل لا ظاهراً ، ولا مقدراً ، وإنما يليها المبتدأ ، أو خبره ، أو أنَّ المفتوحة ، أو إنَّ المكسورة ، فمثال وقوع المبتدأ بعدها قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ﴾[1] .

ومثال وقوع أنَّ المفتوحة بعدها ، أو المكسورة قول الشاعر :

[٢] **وَكُنْتُ أَرَى عَمْراً كَمَا قِيلَ سَيِّداً ... إذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ**[2]

روي بفتح أنَّ وكسرها ، ففيه شاهدان عليهما .

قال في شرح التسهيل : // « من أوقع بعد إذا غير ما ذكرناه فلا يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه[3] - رحمه الله - »[4] . //١٠٧ب

---

(١) من الآية (٢١) في سورة يونس .

(٢) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو من أبيات سيبويه استشهد به سيبويه في الكتاب ٣ / ١٤٤ على جواز فتح همزة أنَّ وكسرها بعد إذا الفجائية ، وقد قال قبل أن ينشده : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخْبِرُك به :

وَكُنْتُ أَرَى زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً ... إذا إنَّه عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ »

اللهازم : مفرده لِهزِمه بالكسر ، وقيل : هما عظمان نائتان في اللحيين تحت الأذنين . اللسان ١٢ / ٥٥٦ مادة (لهزم) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٤ / ١٨٠ مادة (لهزمة) .

الشاهد في قوله : « إذا أنَّه عبد القفا واللهازم » حيث جاز فيه فتح همزة أن وكسرها بعد إذا الفجائية ، ففيه روايتان فتح الهمزة وكسرها ، فأمَّا الفتح فعلى جعلها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : « فإذا العبودية » قال الأعلم : « وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير : « فإذا العبودية شأنه » وأما الكسر فعلى تقدير وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : « فإذا هو عبد القفا » .

روي البيت بغير نسبة في كتاب سيبويه ٣ / ١٤٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٦٥ ، والخصائص ٢ / ٤٠١ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٤٣٨ ، وأمالي السهيلي ١٢٦ ، والمفصل للزمخشري ٣٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢ ، ٢١٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢٢٨ ، والجنى الداني ٣٧٨ ، ٤١١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١٩٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٥٦ .

وقد نسبه الدكتور علي موسى الشوملي عند تحقيقه لشرح ألفية ابن معطي لابن القواس إلى الفرزدق ، فقال : « القائل الفرزدق من قصيدة له من الطويل ، وليس في ديوانه » .

انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٩٣١ ، حاشية رقم (١) ، ولقد روي البيت في جميع المراجع السابقة بلفظ « زيداً » بخلاف المؤلف رواه بلفظ « عمراً » .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، يكنى بأبي بشر ، قال السيرافي : « ومات سيبويه قبل جماعة قد كان أخذ عنهم كيونس وغيره ، وقد كان يونس مات في سنة ثلاث وثمانين ومائة » .

انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٦٣ - ٦٤ .

(٤) قائل هذه العبارة هو ابن مالك في شرحه للتسهيل ٢ / ١٤٠ ، ونصه : « فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه » .

وانظر توضيح المقاصد ٢ / ٣٩ .

وإذا تبيَّن (أنَّه)[١] لا يقع بعدها الفعل تعين رفع ما بعدها .

ومن الناس من أجاز النصب بعد ليتما[٢] ، وإذا الفجائية[٣] ، والصحيح وجوب الرفع .

وزاد بعضهم موضعاً ثالثاً يتعين فيه الرفع ، وهو بعد واو الحال كقولك : « خَرَجْتُ وزيدٌ يَضْرِبُهُ عمروٌ »[٤] .

(١) مكررة في الأصل .

(٢) ممن ذهب إلى الجواز ابن أبي الربيع الأشبيلي .

وغلَّطه ابن هشام حيث قال : « والصواب أنَّ انتصابه بليت ، لأنَّه لم يسمع نحو : « ليتما قامَ زيدٌ » كما سمع « إنما قامَ زيدٌ » » .

انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٤٣ ، والمغني ٢ / ٦٦٩ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ .

(٣) ممن ذهب إلى جواز النصب ابن الحاجب .

ونسب المرادي أيضاً جواز النصب بعد إذا الفجائية إلى سيبويه . وفي الاسم الواقع بعد إذا الفجائية مذهبان آخران غير المذهب السابق وهما :

١ - أنه لا يجوز فيه إلاَّ الرفع على الابتداء .

٢ - التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه قد فيجوز فيه الاشتغال ، أو لا تدخل عليه قد فيمتنع .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٢ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، والمغني ١ / ١٩٨ ، والتصريح ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٤) يدخل تحت هذا القسم موضع آخر يجب فيه الرفع عند الجمهور ، وهو إذا وقع بعد الاسم المتقدم إحدى الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها مثل : أدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، والعرض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، فإن شيئاً منها لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فيه ، وذهب بعضهم إلى جواز نصب الاسم بها ، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي .

انظر شرح التسهيل ٢ / ١٣٩ ، والتصريح ١ / ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ - ١١٠ .

وأما القسم الذي يترجح فيه [النصب] فهو في مواضع :

الأول : بعد همزة الاستفهام دون غيرها من أدواته[1] كقوك : « أزيداً ضَرَبْتَهُ »[2] .

و[**الثاني**][3] : بعد حرف النفي[4] كقولك : « مَا زَيْداً ضَرَبْتَهُ » ، و« إِنْ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ » تريد إن النافية .

(**الثالث**) : بعد إذا الشرطية ، وإنما ترجح النصب بعدها ، ولم [يجب] كغيرها من

---

(١) بشرط ألاّ يفصل بينها وبين الاسم المشغول عنه بفاصل نحو : « أأنتَ زيدٌ ضَرَبتَهُ » فالمختار الرفع عند سيبويه ، لأن الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم لا على الفعل ، فيكون رفع زيد أولى ، لأن أنت مبتدأ ، وخبره « زيدٌ ضربته » . أما الأخفش فيختار النصب ، لأن الاستفهام في رأيه داخل على الفعل ، فيعرب " أنت " فاعلاً بفعل مقدر ، وزيداً مفعوله ، والتقدير : « أضربت زيداً ضربته » فنصب زيد عنده أولى، لأنه لما حُذِفَ الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل .

والأصح مذهب سيبويه كما قال الرضي : « ونظر سيبويه أدق بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة » .

أما إن كان الفصل بينهما بالظرف نحو : « أكل يوم زيداً تضربه » فالمختار النصب اتفاقاً، لكون الظرف متعلقاً بالفعل .

وقال ابن الطراوة : « إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو : « أزيدٌ ضربتَهُ أم عمروٌ » » ، فحُكِمَ بشذوذ قوله بدليل قول العرب : « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

انظر كتاب سيبويه ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٤١٩ ، والهمع للسيوطي ٥ / ١٥٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) يترجح النصب هنا ، لأن الهمزة قد يبتدأ بعدها الاسماء بخلاف باقي أدوات الاستفهام ، فإنها لا يليها إلاّ الأفعال ، وإنما لم يجب هذا في الهمزة مع أنّ الغالب فيها أنّ يليها الأفعال ، لأنّها أم الباب ، فهم يتوسعون فيها إذ إنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٩٨ ، ٩٩ ، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد ١٥٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٣٢ .

(٣) سقطت كلمة « الثاني » هنا وثبتت في موضع « الثالث » ولعل ذلك من الناسخ .

(٤) يترجح النصب بعد أحرف النفي ، لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع .

واستثنى من أحرف النفي " لم " و" لما " و" لن " ، لأنها عاملة في المضارع ، ولا يليها الاسم إلاّ ضرورة ، لاختصاصها بالفعل .

انظر كتاب سيبويه ١ / ١٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤١ ، والتصريح ١ / ٣٠١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٣ .

أدوات الشرط ؛ لأنَّها قد تخرج عن الشرط(١) بخلاف غيرها من أدواته ، فيجوز في مثل قولك : « إِذَا زيدٌ لَقِيتَهُ أُكْرِمْكَ » نصب زيد وهو الراجح ، ورفعه هو المرجوح(٢) .

الرابع : بعد حيث إذا لم تقترن بما ، فإنَّه [يترجح النصب](٣) كقولك : « حَيْثُ زَيْداً رَأَيْتَهُ »(٤) بخلاف ما لو كانت مقرونة بما ، فإنَّه يتعين النصب،كما تقدم(٥) .

الخامس : أن يكون الفعل المتأخر طلباً ، ويشتمل الطلب : الأمر ، والنهي ، والدعاء كقولك : « زَيْداً أَكْرِمْهُ ، وعَمْراً لاَ تُهِنْهُ ، وخَالِداً غَفَرَ اللهُ ذَنْبَهُ » .

---

(١) تخرج إذا عن الشرطية ، فتكون ظرفًا لخبر المبتدأ بعدها كقوله تعالى من آية (٣٧) في سورة الشورى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ فلو كانت إذا شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء .

وتخرج إذا عن الشرطية أيضاً لتكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط كقوله تعالى آية (١) من سورة الليل : ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ فإذا هنا ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط . وتخرج عن الشرطية كذلك فتكون ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع إذ كقوله تعالى من آية (١١) من سورة الجمعة : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ فإذا هنا بمعنى إذ ، وهذا مذهب النحويين ، وبه قال ابن مالك .

وفي هذه الآيات أقوال ، وردود عليها ، ارجع إليها في :

شرح الكافية ١ / ٤٦٠ ، والمغني ١ / ١١٧ ، وحاشية الشمني ١ / ٢١٠ - ٢١١ ، وانظر الجنى الداني ٣٦٧ - ٣٧٠ .

(٢) مذهب سيبويه أنَّ إذا لا يليها إلاَّ الفعل ظاهراً ، أو مقدراً ، ونقل عن السهيلي أنَّ سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً ، وأجاز الأخفش الابتداء بعد إذا ، وقال ابن مالك : « وبقوله أقول ، لأنَّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إن » .

ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية ، وقد صرح الرضي بهذا في شرحه للكافية .

انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٠ ، والجنى الداني للمرادي ٣٦٨ .

(٣) في الأصل : (يتعين) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) يترجح النصب بعد حيث إذا لم تكن مقرونة بما ، لأنَّها تشبه أدوات الشرط ، فلا يليها في الغالب إلاَّ الفعل ، فإن اقترنت بـ" ما " صارت أداة شرطٍ ، واختصت بالفعل .

وذهب سيبويه إلى أنَّ " إذا " و" حيث " مما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، فقال : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحيث ، تقول : إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ ، وحَيْثُ زيداً تَجِدُهُ فَأَكْرِمْهُ ، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٢٠ ، والتصريح للأزهري ١ / ٣٠١ .

(٥) انظر ص ٧ .

وإنما يرجح النصب هنا ؛ لأنّا لو رفعنا لكان الطلب خبراً فيحتاج إلى تأويل أي مقول فيه : « أَكْرِمْهُ » ، ومقول فيه : « لا تُهِنهُ » ، ومقول فيه : « غَفَرَ اللهُ ذَنبَهُ » ومع النصب لا يحتاج إلى تأويل إذ ليس الفعل بخبر ، وما لا يحتاج إلى تأويل [أولى مما يحتاج إلى تأويل] .

٥ **السادس** : أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية[١] ، فيرجح النصب[٢] ؛ لتقدير الفعل أولاً ، فتكون الجملتان (فعليتين)[٣] ، فحصل التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه // وسواء كان فعل الجملة المتقدمة على جملة الاشتغال ناصباً لمفعول كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً وَخَالِدٌ أَكْرَمْتُهُ » ، أو غير ناصب لمفعول كقولك : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً لَقِيتُهُ » . //١٠٨أ

وأما القسم الذي يترجح فيه الرفع ، فهو حيث يخلو عن موجب النصب ، (وموجب)[٤]

١٠ الرفع ، ومرجح النصب ، وموجب التسوية بينهما ، وذلك نحو : « زيداً ضربتُهُ » ، فالرفع هنا أرجح ؛ لأنَّ النصب يحتاج إلى تقدير فعل ، والرفع لا يحتاج إلى تقدير ، فهو أولى .

---

(١) كقولك : « قَامَ زيدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » بشرط ألاّ يُفْصَل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بـ" أمّا " ، فإذا فصل بينهما بـ" أمّا " نحو : « قامَ زيدٌ وأمّا عَمْراً فَأَكْرَمْتُهُ » فيرجح الرفع ، لأنَّ أما من حروف الصدر ، فهي تقطع ما بعدها عما قبلها ، ويبتدأ بعدها الكلام ويستأنف .

انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٥٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٤ .

(٢) ترجح النصب هنا طلباً للمناسبة ، أو المشاكلة بين الجملتين الأولى والثانية ، فتناسب الجملتين أولى من تخالفهما صرح بذلك ابن هشام في المغني فقال : « إن نصب عمراً أرجح ، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما » .

وفي هذه المسألة ، وهي عطف الاسمية على الفعلية ، أو العكس ثلاثة أقوال ذكرها ابن هشام في المغني :

الأول : الجواز مطلقاً .

الثاني : المنع مطلقاً .

الثالث : يجوز في الواو ، وهو رأي أبو علي نقله أبو الفتح في سر الصناعة .

المغني لابن هشام ٢ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، وانظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي اسحاق الطائي ٢ / ٨٥٨ ، والمطالع السعيدة ٢ / ٢٠٤ .

(٣) في الأصل : (فعلتين) .

(٤) مكررة في الأصل .

فإن عطفت الجملة مع هذا على جملة اسمية زاد الرفع (حسناً)[١] كقولك: « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَ(عَمْرٌو)[٢] أَكْرَمْتُهُ » فإنَّ الرفع تحصل به المناسبة بين الجملتين في جعلهما اسميتين .

وأما القسم الذي يستوي فيه الرفع ، والنصب :

فحيث تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين[٣] ، وذلك بأن تكون الجملة المعطوف عليها مشتملة على جملة صغرى فعلية ، فهي اسمية باعتبار الكبرى فعلية باعتبار الصغرى .

فإن جعلنا جملة الاشتغال معطوفة على الكبرى اقتضت المناسبة الرفع[٤] .

وإن عطفنا على الجملة الصغرى اقتضى ذلك النصب[٥] ؛ لحصول المناسبة ، فاستوى النصب والرفع ؛ إذ لكل واحد منهما مرجحٌ معادل للآخر ، ومثال ذلك قولك : « زيدٌ قامَ وعمروٌ أَكْرَمْتُهُ » ، فأما أن تعطف « عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » على الجملة الكبرى[٦] ، أو على الجملة الصغرى[٧] .

وذهب بعضهم إلى منع العطف على الجملة الصغرى[٨] ، فاحتج بأن الجملة الصغرى لها

---

(١) في الأصل : (حسناً) .

(٢) في الأصل : (عمرواً) .

(٣) المراد بالجملة ذات الوجهين عموماً : التي تكون إما اسمية الصدر فعلية العجز ، وإما فعلية الصدر اسمية العجز ، والجملة ذات الوجهين المرادة هنا هي اسمية الصدر فعلية العجز .
انظر المغني ٢ / ٤٤٠ ، والهمع ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٤) لأننا نكون قد عطفنا جملة اسمية على جملة اسمية بمراعاة الصدر .

(٥) لأننا عطفنا جملة فعلية على جملة فعلية بمراعاة عجزها .

(٦) أي (زيدٌ قام) .

(٧) أي (قام) .

(٨) ذهب إلى هذا الأخفش ، فقال : « لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل » ، ووافقه في هذا كل من الزيادي والسيرافي ، فمنعوا العطف ما لم يكن في الثانية ضمير للأولى ، ولم يعطف بالفاء ، وهذا ما اختاره ابن هشام .
وذهب هشام الضرير إلى جواز عطف جملة الاشتغال على الصغرى بالواو ، ونسب هذا القول إلى أبي الحسن بن خروف .
أما سيبويه وغيره من أئمة النحويين لم يشترطوا ضميراً في الثانية يعود على الأولى هذا ما نقله ابن عصفور عن سيبويه ، وأنه استدل على ذلك بإجماع القراء على نصب « والسماءَ رفَعها » وهي معطوفة على يسجدان من قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر .
انظر المحتسب ٢ / ٣٠٢ ، والشرح الكبير ١ / ٣٦٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٤ ، والبسيط ٢ / ٦٤٩ - ٦٥٠ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧١ ، والتصريح ١ / ٣٠٤ ، والاشتغال عند النحويين ١٠٢ - ١٠٨ .

موضع من الإعراب[١] ، وجملة الاشتغال لا موضع لها من الإعراب[٢] ، ولا يعطف ما ليس له موضع على ما له موضع .

واعتذر (الفارسي)[٣] عن ذلك ، بأنَّ الجملة الصغرى إعرابها تقديري ، فعدم ظهوره سهل عطف ما لا موضع له عليها[٤] .

٥ **وضابط هذه الأقسام الخمسة أن تقول :**

الاسم الذي اشتغل عنه الفعل بضميره // إما أن تتقدمه أداة ، أو لا ، فإن تقدمته (أداة)[٥] ، فلا تخلو أن تكون أداة عطف ، أو غيرها . //١٠٨ب

فإن كانت أداة عطف ، فإن عطفته على جملة اسمية ترجح الرفع ؛ لمناسبته .

وإن عطفته على جملة فعلية ترجح النصب ، فإن عطفته [على] جملة ذات وجهين

١٠ استوى النصب والرفع .

فإن كانت الأداة غير حرف عطف ، فلا يخلو أن يتعين بعدها وقوع الفعل ، أو لا ، فإن تعين بعدها وقوع الفعل كأدوات الشرط غير إذا (الفجائية)[٦] ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ، وأدوات التحضيض وجب النصب .

وإن لم يتعين بعدها وقوع الفعل ، فلا يخلو أن يتعين بعدها وقوع الاسم ، أو لا (فإن

١٥ تعين بعدها وقوع الاسم)[٧] كـ« ليتما »[٨] و« إذا » الفجائية وجب الرفع .

---

(١) لأنَّها واقعة موقع المفرد .

(٢) لأنَّها لا تقع موقع المفرد .

(٣) في الأصل : (العادي) والصواب ما أثبته .

والفارسي هو : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ابن سليمان بن أبان الفارسي .

انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٣٦١ إلى ٣٦٤ ، وانباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١ / ٢٧٣ إلى ٢٧٥ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٦ / ٣٧٩ إلى ٣٨٠ ، واللباب لابن الجزري ٢ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، وإشارة التعين ٨٣ إلى ٨٤ ، وهدية العارفين ١ / ٢٧٢ ، وتاريخ بغداد للحافظ البغدادي ٧ / ٢٧٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٦ إلى ٤٩٨ ، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره لعبد الفتاح شلبي ٥٢ إلى ١٥٢ .

(٤) تعرض الفارسي لهذه المسألة في المسائل البصريات ١ / ٢١١ - ٢١٣ .

وانظر الشرح الكبير ١ / ٣٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٦ ، والبسيط ٦٤٩ - ٦٥٠ .

(٥) في الأصل : (أدات) .

(٦) هكذا في الأصل ، ولعله يقصد (الشرطية) .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) في الأصل : (كلها) .

وإن لم يتعين بعدها وقوع الاسم، ولا الفعل كـ« همزة » الاستفهام، و« حرف النفي »، و« إذا » الشرطية، و« حيث » غير مقرونة بـ« ما » ترجح النصب .

فإن لم يكن قبله أداة، فلا يخلوا أن يكون الفعل طلباً، أو لا، فإن كان طلباً ترجح النصب، وإن لم يكن طلباً ترجح الرفع .

٥ فمن هذا الضابط يظهر لك أماكن الأقسام الخمسة .

تنبيه :

قد يقع في الكلام ما يوهم أنّه من باب الاشتغال، وليس منه كقوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ (مِّنْهُمَا)[1] مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[2] فسيبويه يجعل الزانية مبتدأ على حذف مضاف، والخبر محذوف، والتقدير : « مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني »[3] .

١٠ ويجعل فاجلدوا جملة أخرى، فلا يصح أن تكون من باب الاشتغال[4] ؛ لأنَّ الاسم في هذا الباب لا ينصب بفعل من جملة أخرى .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) من الآية (٢) في سورة النور .

(٣) قال سيبويه في كتابه : « وكذلك « الزانية والزاني »، كأنه لمّا قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ قال : في الفرائض الزانيةُ والزاني، أو الزانيةُ والزاني في الفرائض » .

الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٢، ١٤٣، وانظر معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ١٢٧، ١٢٨، والكشاف للزمخشري ٣ / ٥٩، والدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٥٢١ .

(٤) أجمع السبعة على الرفع في نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ .

وقال ابن السيد البطليوسي وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالآية، والنصب في الخصوص كـ« زيداً ضربتُهُ » لكن هناك من قرأها بالنصب مثل عيسى بن عمر الثقفي، وأبو رزين العقيلي، وأبو الجوزاء، وابن أبي عبلة .

وهو اختيار سيبويه والخليل قال سيبويه : « وقد قرأ أناس : « والسارقَ والسارقةَ » و« الزانيةَ والزانيَ » وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلاّ القراءة بالرفع » .

وكذلك ابن جني أجاز النصب، فقال : « وهذا منصوب بفعل مضمر أيضاً أي اجلدوا الزانية والزاني ... » .

وقال الفراء : « ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلاً كالأمر جاز نصبه، فقلت : الزانية والزاني فاجلدوا ... »، وقال في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ : مرفوعان بما عاد ذكرهما، والنصب فيهما جائز كما يجوز في أزيدٌ ضربته .

انظر الكتاب ١ / ١٤٤، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٦، ٢ / ٢٤٤، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ١٢٧، ١٢٨، والمحتسب ٢ / ١٠٠، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٢٢، والكشاف للزمخشري ١ / ٣٣٧، وزاد المسير ٥ / ٣٤٠، والحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ١٥٤، والجامع للقرطبي ٦ / ١٦٦ .

والزانية عند المبرد[١] // مبتدأ ، وخبره « فاجلدوا » وجاز دخول الفاء في الخبر ؛ لأنَّ //١٠٩أ الألف واللام في الزانية بمعنى « التي » فهو مبتدأ موصول في الحقيقة ، وصلته فعل إذ التقدير : « (التي)[٢] زنت والذي زنى فاجلدوا كل واحد منهما مائة »[٣] .

وعلى هذا (المذهب)[٤] أيضاً لا يصح أن تكون من باب الاشتغال ؛ لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبله . ٥

وعلى هذا يجرى الكلام أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[٥] .

تنبيه ثانٍ :

إذا كان الرفع يؤدي إلى اللبس في المعنى [عدل إلى النصب] كقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[٦] لو رفع « كل » لاحتمل أن يكون « خلقناه » خبراً ، فتعم القدرة في ١٠ كل مخلوق ، وهذا هو المستقيم .

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي ، لقبه بالمبرد أبو حاتم ، وقيل المازني .
ولد سنة ٢١٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر أخبار النحويين للسيرافي ١٠٥ - ١١٤ ، وإشارة التعيين ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) في الأصل : (الذي) .

(٣) انظر الكامل للمبرد ٢ / ٨٢٢ ، زانظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٦٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٩ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٤) في الأصل : (المذاهب) .

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة .

(٦) الآية (٤٩) في سورة القمر .
قراءة الجمهور « إنا كلَّ شيء » بنصب « كل » وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، وقرأ أبو السمال : « إنا كلُّ شيء خلقناه » بالرفع .
وذهب أبو الفتح إلى أن الرفع أقوى من النصب فقال : « الرفع هنا أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء ، فهو كقولك : « زيدٌ ضربتُهُ » وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة ، وقد نص على هذا أبو حيان في تفسير البحر المحيط فقال : « إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر » قراءة الجمهور « كلَّ شيء » بالنصب ، وقرأ أبو السمال قال ابن عطية وقوم من أهل السنة بالرفع ، وقال أبو الفتح : هو الوجه في العربية وقراءتنا بالنصب مع الجماعة » .
وقال مكي بن أبي طالب : « كان الاختيار على أصول البصريين رفع " كل " كما أن الاختيار عندهم في قولك : « زيدٌ ضربتُهُ » الرفع ، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه » .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٠٠ ، والمحتسب ٢ / ٣٠٠ ، البحر المحيط ٨ / ١٨٣ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٦ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، والجامع للقرطبي ١٧ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٥ ، ١١٦ .

ويحتمل أن يكون « خلقناه » صفة ، فتتقيد القدرة بما هو مخلوق له ، وذلك غير صحيح[١] ، وهذا هو مذهب المعتزلة[٢] .

فلما كان اللبس (حاصلاً)[٣] مع الرفع عُدِلَ إلى النصب ، واتفق عليه القراء ، فالتقدير: « إنا خلقنا كل شيء » فـ« كل » منصوب بفعل مضمر ، فلابد من مراعاة السلامة من اللبس ، ٥ واعتبار صحة المعنى .

فلو كان المعنى لا يصح مع النصب عُدِلَ إلى الرفع كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[٤] لو نصب « كل » ؛ لأدى لأن تكون « الزبر » ظرفاً لفعلهم ، وهذا غير صحيح[٥] ، فَعُدِلَ عن النصب إلى الرفع .

فـ« كل » مبتدأ ، و« فعلوه » جملة في موضع الصفة ، و« في الزبر » في موضع الخبر .

١٠ ولا يصح أن يجعل « فعلوه » (خبراً)[٦] ؛ لأنَّه يؤدي إلى ما كان يؤدي إليه النصب من كون الزبر محلاً لفعلهم ، فتنبه لذلك .

هذا ما وسعه هذا المختصر من أحكام هذا الباب .

---

(١) لأنَّ الوصف لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً فيه .

(٢) ويعرفون أيضاً بأهل القدرية ، ومن مزاعمهم تقسيم المخلوقات إلى مخلوق لله ، ومخلوق لغير الله ، وقد تنازع أهل السنة والقدرية – المعتزلة – حول الاستدلال بهذه الآية ، فأهل السنة يقولون : « كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدر » ، ودليلهم قراءة النصب ، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلاَّ ما يصح أن يكون خبراً لو وقع الأول على الابتداء ، وقالت القدرية : « القراءة برفع " كل " و" خلقناه " في موضع الصفة لكل أي أمرنا ، أو شأننا كل شيء خلقناه ، فهو بقدر أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك » .

وقد خالف الزمخشري أصحاب مذهبه فقال : « « كل شيء » منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر ، وقرئ كل شيء بالرفع ، والقدر والتقدير ، وقرئ بهما أي خلقنا كل شيء مقدراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة ، أو مقدراً مكتوباً في اللوح معلوماً قبل كونه قد علمنا حاله وزمانه » .

انظر الكشاف للزمخشري ٤ / ٤٨ ، ٤٩ ، والبحر المحيط ٨ / ١٨٣ .

(٣) في الأصل : (حاصل) .

(٤) الآية (٥٢) في سورة القمر .

(٥) لأنَّه يؤدي إلى فساد المعنى ، وذلك ، لأنَّ الواقع خلافه ؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة لم يفعلوها ، فعُدِلَ إلى الرفع ؛ لأنَّ المعنى : إنَّ كل شيء فعلوه هم ثابت في الزبر .

انظر الدر المصون للسمين الحلبي ٦ / ٢٣٣ ، والتصريح ١ / ٣٠٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٦ .

(٦) في الأصل : (خبرٌ) .

وأما ما ذكره في الأصل من مسائله ، فقد نبَّه على بقيته ، فذكر أنَّ الاسم إذا تقدم على فعل نصب ضميره ، فللنصب والرفع وجه // ، فأشار إلى تقديم الاسم بقوله : « وَالاسْمُ إنْ قُدِّمَ » ، وأشار إلى تأخر الفعل بقوله : « عَنْ فِعْلٍ » ، وأشار إلى نصب الفعل بضمير الاسم المتقدم بقوله : « نَصَبْ مُضْمَرَهُ » ، فـ« نصب » صفة « لفعل » وهو مبني للفاعل . //١٠٩ب

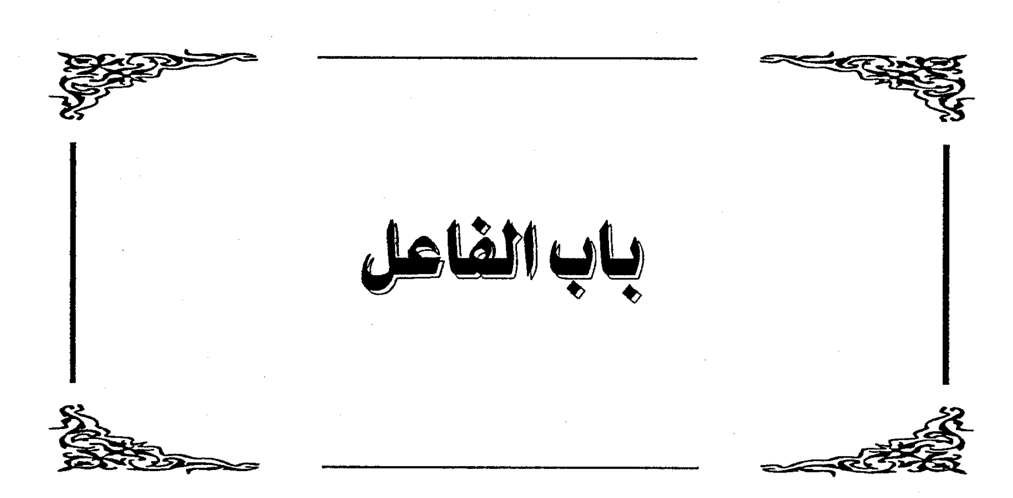
٥ وأشار إلى أنَّه إذا حصل هذا الذي ذكره كان لكل واحدٍ من الرفع ، والنصب سببٌ - أي وجه - .

ثم نبَّه على وجه النصب بقوله : « مَفْعُولُ فِعْلٍ[1] مُضْمَرٍ » ، ثم نبَّه على وجه الرفع ، فقال : « أوْ مُبْتَدَأً » ، ثم مثله بقوله : كَمِثْلِ « زيدٌ زرتُهُ عِنْدَ الْغَدا » ، فـ« زيد » اسم مبتدأ متقدم ، و« زرته » فعل متأخر ، وقد نصب ضمير الاسم المتقدم ، وهو العائد لـ« زيد » .

١٠ وقوله : « عِنْدَ الْغَدا » تتميم ليس يحتاج إليه في المثال ، وهذا المثال الذي ذكره هو مما يترجح فيه الرفع ، وقد تقدم الكلام على أحكام هذا الباب وأقسامه .

---

(١) في الأصل : (مظهر يعني) زيادة لا يحتاج إليها .



باب الفاعل

« باب الفاعل »

لابد لكل فعل من فاعل[١] إما ظاهر ، وإما مضمر كـ« قَامَ زيدٌ » ، و« قمتُ » ، وإما منوب عنه كـ« ضُرِبَ زيدٌ » مبني للمفعول .

وإنما وجب لكل فعل فاعل ؛ لأنَّ الفعل حكم وعامل ، ولا يشتغل الحكم دون محكوم ، ولا العامل دون معمول .

قوله :

والفَاعِلُ اسْمٌ بَعْدَ فِعْلٍ يَقَعُ مِنْهُ كـ« قَامَ النَّاسُ » وَهْوَ يُرْفَعُ .

ذكر في هذا البيت ثلاث مسائل :

الأولى : حد الفاعل .

والثانية : تمثيله .

والثالثة : رفعه .

فأما حده ، فهو قوله : « **والفاعل اسم بعد فعل يقع منه** »[٢] .

فقوله : « اسم » ؛ ليخرج به الفعل ، والحرف ، فإنَّ كل واحد منهما لا يكون فاعلاً ، وسواء كان الاسم مصرحاً به كـ« قامَ زيدٌ » ، أو (مؤولاً)[٣] كـ« أعجبني أنْ يقومَ زيدٌ » ، فإنَّ « أنْ والفعل » في تأويل المصدر - أي أعجبني قيامك - .

---

(١) هناك بعض الأفعال لا تطلب فاعلاً كالفعل المؤكّد ، وكان الزائدة على الصحيح ، والأفعال المكفوفة بـ" ما " كـ " قلما " ، و " كثر ما " ، و " طالما " على الأصح .

انظر حاشية الخضري ١ / ١٦٠ .

(٢) أو ما ضمن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم الفعل .

وأجرى أبو الحسن الأخفش الظرف والجار والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل ، وهذا ما ذهب إليه المبرد ، وهو مذهب الكوفيين أيضاً .

وهذا ممتنع عند البصريين ، لأنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه بالفاعلية ، وإنما يرفعه بالابتداء .

انظر الإنصاف لابن الأنباري ١ / ٥١ مسألة (٦) ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٨٥ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٣٨٥ ، والهمع ٢ / ٢٥٣ .

(٣) في الأصل : (المؤول) .

وقوله : « بعد فعل » ؛ لينبه // على أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ بعد فعله[١] سواء كان بَعْدُ //١١٠أ ظاهراً ، أو مضمراً ، وأجاز الكوفيون : تقديم الفاعل على (عامله)[٢] ، واحتجوا بقول الزبَّاء[٣] :

(١) ذهب إلى هذا الرأي البصريون ، حيث يمتنع لديهم مطلقاً تقديم الفاعل على الفعل ، وإذا قُدِّم ، فإنه يرفع على الابتداء ، إلاَّ أنَّ بعضهم ذهب إلى جواز هذا في الضرورة ، مثل : الأعلم ، وابن عصفور الذي قال : « وثمرة الخلاف أنَّهم يجيزون في فصيح الكلام « الزيدونَ قامَ » على تقدير : « قامَ الزيدونَ » ، ونحن لا نجيز ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر » ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه .

انظر تحصيل عين الذهب للأعلم ٧٦ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٩ - ١٦١ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٦٩٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٧٩ - ١٨٠ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٧٧ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦١ .

(٢) في الأصل : (فاعله) .

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على فعله ، وقد رده المبرد في المقتضب ، فقال : « فإذا قلت : « عبد الله قام » ، فـ " عبد الله " رفع بالابتداء ، و " قام " في موضع الخبر ، وضميره الذي في " قام " فاعل ، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع " عبد الله " بفعله ، فقد أحال من جهات » . انظرها في المقتضب ٤ / ١٢٨ .

وانظر الأصول ٢ / ٢٢٨ ، وأسرار العربية ٧٩ - ٨٤ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، والمغني ١ / ٦٦٧ - ٦٦٨ ، والمساعد ١ / ٣٨٧ ، والتصريح ١ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

(٣) الزبَّاء هي بنت عمرو بن الظرب بن حسان ، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر ، وملكة الشام والجزيرة ، توفيت عام ٣٥٨ ق هـ ، وقيل : هما اثنتان ، الأولى : اسمها نائلة ، ولقبها الزباء ، والثانية : زينب المسماة عند الرومان زينوبيا .

انظر الأغاني ١٥ / ٣١٥ - ٣٢٠ ، والأعلام ٣ / ٤١ .

[٣] مَــا لِلْجِمَــالِ مَشْيُهــا وَئِيــدَا أَجَنْــدَلاً يَحْمِلْــنَ أَمْ حَدِيــدَا[1]

فزعموا أنَّ « مشيها » فاعل بـ« وئيد » ، وقد تقدم الفاعل على (عامله)[2] ، فيكون التقدير عندهم : « ما للجمال وئيدا مَشْيُها » - أي ضعيفاً - ، ولا دليل في ذلك ؛ لأنَّ « مَشْيُها » روي بالجر بدل اشتمال من الجمال .

وإنما استحق الفاعل التأخير عن فعله ؛ لأنَّه كالجزء الأخير منه ، والجزء الأخير من الكلمة لا يقدم على حرفها الأول ، والدليل على أنَّه كالجزء من الفعل تسكينهم لآخر الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل المتحرك ؛ لأنَّه لا تتوالى أربع حركات في كلمة (واحدة)[3] ،

---

(١) هما بيتان من مشطور الرجز ، نسبه المبرد في الكامل إلى : قصير صاحب جذيمة ، ونسبه العيني في شرح شواهده إلى الخنساء ، وقال صاحب الخزانة : إنَّه مصنوع منسوب إلى الزباء .

الشاهد في قوله : « مشيها وئيدا » حيث رفع " مشيها " على أنَّه فاعل مقدم على فعله " وئيدا " ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون .

وقد تأول البصريون هذه الرواية ، لأنَّهم لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله ، فقالوا : « مشيها » مبتدأ حذف خبره ، وبقي معمول الخبر ، والتقدير : « مشيها يكون وئيدا ، أو يوجد وئيدا » ، وقالوا : ضرورة ، نص على هذا الأعلم ، وابن عصفور ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

وقد روي البيت بروايتين غير الرواية السابقة ، وهي :

الأولى : روي بجر " مشيها " على أنَّه بدل اشتمال من الجمال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و " وئيدا " حال من المشي ، وهذه الرواية رواها الفراء في « معاني القرآن » ٢ / ٧٣ ، ٢ / ٤٢٤ .

ولا يصح أن يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف ، وهذا ما نص عليه ابن هشام في المغني حيث قال : « ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ، لأنه عائد على ما الاستفهامية » .

والثانية : روي بنصب " مشيها " على أنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : « تمشي مشيها » ، و " وئيدا " حال من المصدر ، والجملة من الفعل المحذوف ، وفاعله في محل نصب حال من الجمال ، ونظير هذا البيت بيت الكتاب :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلَّما وصَالٌ علَى طولِ الصدودِ يدومُ

حيث قدم الفاعل " وصال " على الفعل " يدوم " ، **لأنَّ** " قل " هنا مكفوفة بما فلا تعمل في الفعل ، وقيل : قُدِّم للضرورة ، وقيل : بل هو فاعل لفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فكأنه قال : وقلما يدوم وصال يدوم .

انظر أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٠٠ ، والكامل ٢ / ٦٩ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٦٧ ، والفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي ٢٠١ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، وشرح العمدة لابن مالك ١٧٩ ، والمغني ٢ / ٦٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٧١ ، وشواهد العيني ٢ / ٤٦ ، والخزانة ١٠ / ٢٢٨ ، وروي بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ ، ٤٢٤ ، والمساعد ١ / ٣٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ .

(٢) في الأصل : (فاعله) .

(٣) في الأصل : (واحد) .

فقالوا : « ضَرَبْتُ » بسكون الباء ، ولو تركوه على أصله لقالوا : « ضربَت » بفتح الباء[1] ، وقد تقدم الكلام على ذلك[2] .

وقوله : « يقع منه » يعني بعد فعل يقع من الاسم المتأخر عنه ، والمراد وقوعه (منه)[3] ، أو ما في حكم وقوعه منه ، فمثال الأول : « قامَ زيدٌ » هذا هو الكثير ، والذي في حكم الواقع منه قولك : « ماتَ زيدٌ » ، و« انقضَّ الجدارُ » فإنَّ الموت لما قام بذات زيد ، والانقضاض بذات الجدار (كانا)[4] بمنزلة الواقع منهما .

واحترز بقوله : « يقع منه » من مجيء اسم بعد فعل غير واقع منه ، فإنَّه ليس بفاعل كقولك : « ضربَ زيداً عمروٌ » بنصب (زيداً)[5] ، ورفع « عمرو » ، فـ« زيد » اسم بعد فعل ، وليس بفاعل هنا ؛ لأنَّ الضرب غير واقع منه ، ولا في حكم الواقع ، فالضمير في قوله: « منه » عائد إلى « اسم » .

وأما تمثيل الفاعل ، فهو المراد بقوله : « قامَ الناسُ » .

وأما رفعه ، فقد نص عليه بقوله : « وهو يرفع » .

فقوله : « وهو » عائد إلى الفاعل ، وإنما استحق // الفاعل الرفع ؛ لأنَّه أحد ركني الجملة[6] ، فهو قوي ، فأعطى أقوى الحركات ، وهو الرفع بخلاف المفعول ، فإنَّه فضلة فأعطى أخف الحركات ، وهي الفتحة ، وقيل : إنما رُفِعَ ؛ لأنَّه خفيف ، فأعطى أقوى الحركات ؛ لتعادل خفته ثقلها ، وأعطى المفعول النصب ؛ لأنَّ المفعول قوي ، فأعطى الأخف لتعادل أيضاً [ثقله] ، ووجه خفة الفاعل أنَّه لا يكون إلاَّ واحداً بخلاف المفعول ، فإنَّه قد يكون اثنين ، وثلاثة لفعلٍ واحدٍ ، والمتحد أخف من المتعدد .

//١١٠ب

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٠ – ٢٢٢ ، وأسرار العربية ٧٩ – ٨٠ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٦٢ – ١٦٣ .

(٢) انظر شرح المنحة في اختصار المُلحة – القسم الأول – ٧٨ – ٧٩ .

(٣) في الأصل : (عنه) .

(٤) في الأصل : (كانما) .

(٥) في الأصل : (زيد) .

(٦) ولأنه عمدة الكلام ، فهو أحد العُمد الثلاثة ، وهي : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، حتى إن من النحاة من جعل الرفع علم الفاعلية ، وهو ابن الحاجب ، فقال : « فالرفع علم الفاعلية » وقد علق عليه الرضي ، فقال : « والأولى كما بينا أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة ، ولا يكون في غير العمد » .
انظر شرح الكافية للرضي / ٦٢ – ٦٩ – ٧٠ .

هذا ما تضمنه البيت من أحكام الفاعل[١] .

وقد حدَّ الناس الفاعل بحدود ، وأحسن ما يقال في حده : « اسم ، أو ما في معناه بعد فعل تام ، وما جرى مجراه واقع (منه)[٢] الفعل ، أو في حكم الواقع » .

فقولنا : « اسم ، أو ما في معناه » ؛ ليدخل نحو : « أَعْجَبَنِي (أَنْ تقومَ)[٣] » .

وقولنا : « فعل تام » أخرج اسم كان التامة ، فإنَّه ليس (بفاعل)[٤] .

وقولنا : « أو ما جرى مجراه » ؛ ليدخل المصدر ، واسم الفاعل ، وما أشبهه ، والصفات الرافعة للفاعل ، وقد تقدم الكلام على الواقع منه الفعل ، وما هو في حكم الواقع[٥] ، وعلى مذهب الجمهور في أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ليس بفاعل يحتاج إلى إخراجه ، فيزاد في

---

(١) أغفل المؤلف ذكر مسألة مهمة اختلف حولها النحويون في باب الفاعل ، وهي : « عامل الرفع في الفاعل » فللنحويين فيها عدة مذاهب :

الأول : أن العامل فيه الرفع هو المسند إليه من فعل ، أو ما ضمن معناه ، وهذا ما ذهب إليه الجمهور .

الثاني : أن العامل فيه الرفع هو الإسناد ، ذهب إلى هذا بعضهم ، وعليه هشام ، ورُدَّ عليه : بأنه قول فاسد ، لأن الإسناد هو الإضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل ، والمفعول ، فلو كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً .

الثالث : العامل فيه الرفع هو شبهه بالمبتدأ، لأنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، ورُدَّ بأن الشبه معنوي ، والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء .

الرابع : أن العامل فيه الرفع كونه فاعلاً في المعنى، وذهب إلى هذا خلف الأحمر ، ورَدَّهُ ابن الأنباري في الإنصاف ، فقال : « وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية ، فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألاَّ يرتفع ما لم يُسمَّ فاعله نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » لعدم معنى الفاعلية » .

الخامس : أن العامل فيه الرفع إحداثه الفعل ، وهذا ما ذهب إليه قوم من الكوفيين .

انظر الإنصاف لابن الأنباري ١ / ٧٨ - ٨١ ، والتبيين للعكبري ٢٦٣ - ٢٦٥ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ .

(٢) في الأصل : (به) .

(٣) في الأصل : (اتقدم) .

(٤) في الأصل : (بعامل) والصواب ما أثبته .

وقد سماه سيبويه فاعلاً ، والخبر مفعولاً ، فقال : « وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في " ضرب " ، وذلك قولك : « كانَ أخوكَ زيداً » ،و« كانَ زيدٌ صاحبَكَ » ، و« كانَ هذا زيداً » ، و« كانَ المتكلمُ أخاكَ » » .

الكتاب ١ / ٤٩ - ٥٠ ، وانظر توضيح المقاصد ٢ / ٣ .

(٥) انظر ص ٢٦ .

الحد بعد قولنا : « تام » ، « غير مُغيَّر » ؛ ليخرج المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ؛ لأنَّ فعله مُغيَّر ومن رآه فاعلاً (فلا)[1] يحتاج إلى إخراجه[2] .

تنبيه :

قد يُنْصَبُ الفاعل ، ويرفع المفعول على وجه القلب ، وقد وردت من ذلك أشياء منها قولهم : « كسرَ الزجاجُ الحجرَ » برفع « الزجاج » ، ونصب « الحجر » ، و« خرقَ الثوبُ المسمارَ » ، برفع « الثوب » ، ونصب « المسمار »[3] .

وقول الشاعر :

[٤] مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[4] .

---

(١) في الأصل : (لا) .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ / ١٨٧ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٨ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ .

(٣) عدَّ ابن فارس في كتابه الصاحبي القلب من سنن العرب ، بخلاف غيره من النحاة ، فلا يجوز لديهم إلاَّ في الشعر ، أما في سعة الكلام ، فلم يكثر مجيئه فيه ككثرة مجيئه في الشعر ، فلم يجز لذلك القياس عليه .

وقد مثل سيبويه للقلب في كتابه بقوله : « أُدْخِلَ فُوهُ الحجر » ، و« أدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ » ، ثم قال : فهذا ما جرى على سعة الكلام .

الكتاب لسيبويه ١ / ١٨١ ، والصاحبي لابن فارس ٣٢٩ ، وانظر الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٦٠٢ - ٦٠٣ ، ورصف المباني ٢٥٤ ، والمغني ٢ / ٨٠٧ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والهمع ٣ / ٨ .

(٤) البيت من البسيط للأخطل في ديوانه ص ٩٠ وروايته فيه :

على العياراتِ هداجونَ قد بلغتْ نجرانَ أو حُدِّثتْ سوآتهم هجرُ

هداجون : الهدجُ : مشيٌ رويدٌ في ضعف ، اللسان ٢ / ٣٨٧ مادة (هدج) .

الشاهد في قوله : « بلغت سوآتهم هجر » حيث نصب الفاعل ، ورفع المفعول به على وجه القلب اعتماداً على ظهور المعنى .

قال أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ١ / ١٠٧ : « قال أبو الحسن : جعل هجر كأنها هي البالغة ، وهي المبلوغة في المعنى » .

وقد أنشده المبرد برفع " نجران " ، و " هجر " ، ثم قال بعد إنشاده للبيت : « فجعل الفعل للبلدتين على السعة » ، وهكذا أنشده السيوطي في شرحه لشواهد المغني .

انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٣٩ ، والكامل ١ / ٤٧٥ ، والحلل لابن السيد ٢٦٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦١٢ ، واللسان ٥ / ١٩٥ مادة (نجر) وروي بنفس روايته في الديوان في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٩٤ - ١٩٥ .

وروي بلا نسبة في المحتسب ٢ / ١١٨ ، وتثقيف اللسان لابن مكي ٦٠ ، والمغني ٢ / ٨٠٧ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٢ .

برفع « هجر » ، ونصب « سوآتهم » .

(ومعلوم أنَّ الزجاج هو المكسور ، والثوب هو الذي خرقه المسمار)[١] ، وهجر هي التي // بلغت إليها سوآتهم ، فالثلاثة مفعولات ، وإنما يقلبون ؛ ليحصل معنى لم يكن حاصلاً قبل القلب . //١١١أ

وبيانه في المثل المذكورة أنَّهم أرادوا في الأول : أن يصفوا الزجاج بالقوة بحيث إنَّه يكسر الحجر مبالغة .

وأرادوا في المثال الثاني : أن يصفوا الثوب بأنَّه يؤثر في المسمار لقوته ، وإحكام نسجه .

وفي الثالث : أنَّ سوآتهم قد اشتهرت في القبح ، وندرت بحيث إنَّ كل واحد يتشوف بالسعي إلى رؤيتها حتى الجمادات ، وهذا باب من المبالغة .

ومن الناس من يخرج هذا عن القلب ، ويؤوله ، فيقول : كان الأصل « لاقَى الزجاجُ الحجرَ فكسرَهُ » فحذفوا « لاقى » ، وجعلوا « كسر » موضعه ؛ لأنَّ الكسر مُسبَّبٌ عن الملاقاة ، وعلى نحو هذا التأويل يجري كل ما جاء من ذلك .

قوله :

وَوَحِّدِ الفِعْلَ وَلَوْ جَمَعْتَا فَاعِلَهُ مَا لَمْ تَكُنْ أضْمَرْتَا

وَزِدْ عَلَيْهِ التاءَ حَيْثُ الفاعِلُ أُنِّثَ والتَخْييرُ فِيْهَا حَاصِلُ

غَيْرَ الْحَقِيقِي وَغَيْرَ الْمُضْمَرِ وإنْ تُلاقِ ذَا سُكُونٍ فاكسِرِ

تكلم في هذه الأبيات الثلاثة على (ثلاث)[٢] مسائل :

الأولى : مسألة توحد الفعل ، وإن كان الفاعل مثنى ، أو مجموعاً .

والثانية : مسألة تاء التأنيث اللاحقة للفعل بحسب تأنيث الفاعل .

والثالثة : أن تاء التأنيث إذا لقيت ساكناً كُسِرت .

فأما مسألة توحيد الفعل ، وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً ، فقد أشار إليها بقوله : « **وَوَحِّدَ الفِعلَ ولَوْ جَمعْتَا ، فَاعِلَهُ** » .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (ثلاثة) .

ومعنى توحيد الفعل : ألاَّ تلحقه علامة تثنية ، ولا علامة جمع ، وذكر جمع الفاعل ، ولم يذكر تثنيته ؛ إذ حكمهما واحد ، فكما لا تلحق الفعل علامة جمع الفاعل ، فكذلك لا تلحقه // [علامة] تثنية الفاعل ، فنقول : « قَامَ رجُلاَن » ، ولا تقول : « قامَا رجُلاَن » (فتلحق)[1] الفعل علامة التثنية[2] ، وكذلك تقول : « قَامَ رجالٌ » ، ولا تقول : « قامُوا رجالٌ » إلاَّ على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وهي لغة قليلة[3] ، وقد جاء في الحديث : « **يتعاقبونَ فِيكم مَلائكة بالليلِ ، وملائِكة بالنهار** »[4] ، وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ

//١١١ب

---

(١) في الأصل : (فتحلق) .

(٢) ولا يشترط في هذه العلامة أن تلحق المثنى بعلامة التثنية أو المجموع بعلامة الجمع فقط ، بل تُلْحَقُ هذه العلامة أيضاً مع المفردين ، أو المفردات المتعاطفة خلافاً لمن زعم ذلك ، لقول الأئمة من أهل اللغة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وإن تقديم الخبر ، والإبدال من الضمير لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجيء قول عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما :

تولى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقد أسلمَاهُ مبعدٌ وحميمُ

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٦ ، والتصريح ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٣) نسبها أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي حيث قال في مجاز القرآن : « سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقه » .

وقد اختلف النحاة في نسبة هذه اللغة في كتبهم ، فنسبها بعضهم إلى طيء ، وبعضهم إلى أزدشنوءه ، وبعضهم الآخر إلى بلحارث بن كعب ، وقد عُدت هذه اللغة قليلة لما فيها من الشذوذ ، والشذوذ فيها من وجهين :

١ - إلحاق علامة الجمع بالفعل ، والفاعل ظاهر ، وهذا لا يجوز على مذهب الجمهور .

٢ - عبر عن الفعل بـ " أكلوني " وكان من المفروض أن يعبر عنه بـ " أكلتني أو أكلني " ، لأن البراغيث مما لا يعقل .

وللنحويين في هذه العلامة - الواو - والألف - ونون النسوة - اللاحقة بالفعل ثلاثة مذاهب :

الأول : ما ذهب إليه سيبويه ، وهو أنها تكون تارة اسماً للمضمر ، وتارة حرفاً دالاً على التثنية والجمع .

الثاني : أن تكون ضميراً - فاعلاً - والاسم الواقع بعدها مبتدأ مؤخر ، والجملة الفعلية المتقدمة في موضع رفع خبر المبتدأ .

الثالث : أن تكون ضميراً على شريطة التفسير ، والاسم الواقع بعدها بدلاً منها .

انظر الكتاب ١ / ٢٠ ، ٧٨ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٠٩ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ١٠١ ، ١٧٤ ، ٢ / ٣٤ ، والأصول ١ / ٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢ / ٨٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ٢ / ٤٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٧ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٦٧ ، والجنى الداني ١٤٩ ، والمغني ٢ / ٤٢١ .

(٤) عبر ابن مالك بهذا الحديث عن لغة « أكلوني البراغيث » حيث عدَّ الواو في " يتعاقبون " علامة للجمع ، والفاعل « ملائكة » على لغة أكلوني البراغيث ، كما جزم به جماعة من الشراح قبله .

وهذا مخالف لما أجمع عليه النحويون حيث عدوا الواو في " يتعاقبون " فاعلاً ، واستدلوا على صحة رأيهم بأن الحديث مختصر ، وهو جزء من حديث مطول رواه البزار ، وهو : « إنَّ للهِ ملائكةً يتعاقبونَ » هذا ما قاله السيوطي في شرحه لسنن النسائي ١ / ٢٤٠ ، وما قاله الأشموني في شرحه ٢ / ٩٧ .

ولقد بحثت عن الحديث بهذه الصيغة ، فوجدته في المسند للإمام أحمد بن حنبل ٢ / ٢٥٧ ، والحديث بروايته المذكورة هنا في : صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب « فضل صلاة العصر » ١ / ١٣٩ ، وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٢ / ١١٣ ، والموطأ للإمام مالك بن أنس باب « جامع الصلاة » ١ / ١٧٠ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

ﵟٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْﵞ[١] ، فأعربوا الواو في « أَسَرُّوا » فاعلاً ، و« الذين » بدل من الواو ، ولم يحملوه على لغة « أكلوني البراغيث » لقلتها ، ولا فرق في هذه اللغة بين علامة التثنية ، وعلامة الجمع ، فصاحب هذه اللغة يقول : « قاما رجلان » ، و« قاموا رجالٌ » بإلحاق علامة (التثنية)[٢] ، وعلامة الجمع ، وإنما لم يُلحِقوا على اللغة الكثيرة علامة التثنية ، ولا علامة الجمع للفعل لأمرين :

أحدهما : أنَّ تثنية الفاعل ، وجمعه يعرفان من لفظه ، وذلك يغني عن العلامة في الفعل .

والثاني : أنَّهم خافوا أن يتوهم السامع أنَّ للفعل الواحد فاعلين – علامة الجمع ، واللفظ الظاهر – والفعل الواحد لا يكون له فاعلان إلاَّ أن يعطف أحدهما على الآخر .

فإن قلت : فَلِمَ ألحقوا علامة تأنيث الفاعل في الفعل ؟ هلا (اكتفوا)[٣] بفهم التأنيث من لفظ الفاعل كما اكتفوا بفهم التثنية والجمع (من لفظه)[٤] ؟

فالجواب :

أنَّ التثنية ، والجمع في الفاعل لا تخفى بخلاف التأنيث ، فإنه قد يكون خالياً عن العلامة ، فلا يكون ثَمَّ دليل على تأنيثه ، فألحقوا العلامة في الفعل ، وطردوا ذلك ، وسواءٌ كان الفعل مؤنث اللفظ ، (أو)[٥] غير مؤنثة .

وقوله : « **مَا لَمْ تَكُنْ أَضْمَرْتَا** » يعني أنَّك إنما توحد الفعل ، وإن كان الفاعل مجموعاً إذا لم يكن الفاعل ضميراً ، فإنك حينئذ تُلْحِق الفعل علامة الجمع إلاَّ أنَّ تلك العلامة تكون ضمير الفاعل هذا إذا كان الضمير متصلاً كـ« قاموا » .

---

(١) من الآية (٣) في سورة الأنبياء .

ومثلها قوله تعالى من الآية (١١٣) من سورة آل عمران ﴿ ۞ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ ﴾، وقوله تعالى في الآية (٧١) من سورة المائدة : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾ .

وقد حمل بعض النحويين هذه الآية ، وأمثالها على لغة « أكلوني البراغيث » مثل : الأخفش ، وأبو عبيدة .

ورأي ابن هشام أنَّ حمل هذه الآية ، وأمثالها على غير هذه اللغة أولى ، لضعفها .

وللنحويين في محل « الذين ظلموا » ثلاثة أوجه :

الرفع ، والنصب ، والجر ، انظرها في الدر المصون ٥ / ٧١ – ٧٢ . وانظر الكتاب ٢ / ٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦ – ٣١٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٩٦ – ٢٩٧ .

(٢) في الأصل : (للتثنية) .

(٣) في الأصل : (كتفوا) .

(٤) في الأصل : (بلفظه) .

(٥) في الأصل : (و) .

وضمير (التثنية)[١] كضمير الجمع في هذا الحكم ، فإن كان الضمير منفصلاً كقولك : « الهنداتُ ما قامَ إلاَّ هنَّ » // فحكمه حكم الظاهر ، فتوحد الفعل ، فيكون معنى كلامه : //١١٢أ « ما لم تكن أضمرت الفاعل متصلاً » .

وأما مسألة إلحاق علامة تأنيث الفاعل في الفعل ، فقد تقدم موجب إلحاقها بخلاف علامة التثنية ، والجمع ، وقد أشار إلى إلحاق علامة التأنيث في الفعل بقوله : « **وزدْ عَليهِ التاءَ حَيثُ الفاعِلُ أُنِّثَ** » .

فقوله : « عليه » يعني على الفعل[٢] ، وأطلق تأنيث الفاعل ، فدخل التأنيث الحقيقي ، وغير الحقيقي كقولك : « قامتْ هندٌ » ، و« انكسرتْ الجَفْنَةُ »[٣] ، وما كان في لفظه تاء التأنيث وما لم يكن كما في المثالين المتقدمين .

ولا يقال : إنَّ التاء اللاحقة في الفعل علامة لتأنيثه ، كما لا يقال : إنَّ علامة التثنية ، (والجمع)[٤] فيه علامة لتثنيته ، أو جمعه ؛ لأنَّ الفعل إنما وضع ؛ (لدلالته)[٥] على المصدر، والمصدر اسم جنس ، واسم الجنس لا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، فلا يدخل فيه شيء من ذلك .

فتبين من هذا أنَّ الفعل موضوع على الإفراد ، والتذكير ، وأنَّه (إن)[٦] لحقته علامة تأنيث ، أو تثنية ، أو جمع ، (فإنما)[٧] هي بحسب الفاعل كما تقدم ، ثُمَّ إنَّ لحاق تاء التأنيث في الفعل يحتاج إلى تفصيل ، وقد تعرض لذلك التفصيل بقوله : « **والتَخييرُ فِيهَا**

---

(١) في الأصل : (السبه) .

(٢) أي الفعل الماضي ، لأن تاء التأنيث الساكنة مختصة بالدخول على الفعل الماضي .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٠ ، والجنى الداني ٥٧ .

(٣) الجَفْنة : أعظم ما يكون من القصاع . اللسان ١٣ / ٨٩ مادة (جفن) .

(٤) في الأصل : (والجمع الأخفش) .

(٥) في الأصل : (لدلالة) .

(٦) في الأصل : (بهما) .

(٧) في الأصل : (فانها) .

حَاصِلُ غَيرَ الْحقِيقي، وغَيرَ الْمُضْمَرِ » (نبَّه على التخيير)[١] في إلحاق تاء التأنيث مع كل فاعل فيه وجه من وجوه التأنيث إلاَّ ما كان تأنيثه حقيقياً [كقولك : « قامتْ هندٌ » ، أو ما كان الفاعل فيه ضميراً يعود على مؤنث حقيقي كقولك : « هندٌ قامتْ » ، أو مجازي] كقولك : « الشمسُ طلعتْ » ، ففي هذين الموضعين لا تخيير بل تلزم التاء ، وتحتاج هذه المسألة إلى تفصيل :

فنقول : الفاعل إما أن يكون ظاهراً ، أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً ، فلا يخلو أن يكون مفرداً ، أو مثنى ، (ولا)[٢] يخلو أن يُفصَلَ بينه ، وبين فعله ، أو لا .

فإن فصل بينه وبين فعله لم تجب التاء في فعله سواء كان التأنيث حقيقياً ، أو غير حقيقي إلاَّ أنَّ (إثباتها أحسن)[٣] إلاَّ أن يكون الفصل بإلاَّ ، فالإسقاط [واجب] ، وقيل : إثباتها مع إلاَّ شذوذ[٤] .

وأما إسقاط التاء، فهو مع الفصل في غير الحقيقي أحسن[٥] // من إسقاطها دون فصل. //١١٢ب

(فإن لم يفصل)[٦] بينه ، وبين الفعل ، فلا يخلو أن يكون التأنيث حقيقياً ، أو غير حقيقي ، فإن كان حقيقياً ، فلا يخلو أن يراد به الجنس ، (أو)[٧] لا .

---

(١) في الأصل : (نبه على مخير) .

(٢) في الأصل : (فلا) .

(٣) في الأصل : (اثبات حسن) .

وانظر الشرح الكبير ٢ / ٣٩٢ ، ورصف المباني ٢٤٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٤٨٢ .

(٤) لا يجوز إثبات التاء مع الفصل بإلاَّ إلاَّ في الشعر نص عليه الأخفش ، وأنشد :

مَا برئتْ مِن ريبةٍ وذمّ ... في حربنَا إلاَّ بناتُ العمّ

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة :

طَوى النَّحزُ والأجرازُ مَا فِي غُرُوضِها ... فمَا بقيتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجراشِعُ

انظر أوضح المسالك ٢ / ١١٣ ، والمساعد ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ .

(٥) انظر الشرح الكبير ١ / ٣٩٢ .

(٦) مكررة في الأصل .

(٧) في الأصل : (أم) .

فإن أريد به الجنس كقولك : « نِعْمَتِ الفتاةُ هندٌ » ، و« (بِئْسَتِ)[1] المرأةُ أختُهَا » جاز إثبات التاء وحذفها باعتبار الجنس[2] ؛ لأنَّه يُذكَّر .

فإن لم يُرَدْ الجنس وجبت التاء في فعله (إلاَّ)[3] ما جاء من قولهم : « قالَ فلانَةُ »[4] ، فأسقط التاء ، وهو في غاية الشذوذ .

فإن كان التأنيث غير حقيقي لم تجب التاء .

والمؤنث الحقيقي :

هو كل أنثى من الحيوان بإزائها ذكر كـ« المرأة ، والناقة » .

وقيل : هو كل أنثى ، وإن لم يكن بإزائها ذكرٌ ، وقد زعم بعضهم أنَّ من الحيوان ما هو أنثى دون ذكر ، والله أعلم[5] .

---

(١) في الأصل : (ثيت) .

(٢) انظر الأصول ١ / ١١٤ ، والمقرب ١ / ٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ .

(٣) في الأصل : (لا) .

(٤) حكى هذا القول سيبويه في كتابه ، فقال : « وقال بعض العرب : « قال فلانة » » ، وحكى في موضع آخر من الكتاب : « ذهب فلانة » .

وقد أنكر المبرد ذلك ، فقال : « ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندي حذف علامة التأنيث » .

وقد أنكر الرضي عليه – أي على المبرد – إنكاره على سيبويه ، فقال : « وأنكره المبرد ، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته ، وأمانته » .

انظر الكتاب ٢ / ٣٨ ، ٤٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٤١ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ .

(٥) قد أغفل المؤلف ذكر المؤنث المجازي – أي غير الحقيقي – فلم يذكر له تعريفاً يتضح عن طريقه الفرق بينه وبين المؤنث الحقيقي ، وهو عكسه .

أما تعريفه للمؤنث الحقيقي ، فقد سبقه إليه بعض النحاة مثل : الزمخشري حيث قال : « التأنيث على ضربين : حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ، ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان ، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة ، والنعل » .

وكذلك ابن الحاجب الذي قال عنه : « فالحقيقي : ما بإزائه ذكر في الحيوان كامرأة وناقة ، واللفظي بخلافه » .

وقد عقب عليه الرضي في شرحه للكافية ، فقال : « ولو قال : الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان أولى ، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي » .

وقد سبقه إلى هذا بعض النحاة مثل : ابن يعيش .

انظر المفصل ٢٣٧ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٩١ – ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٣٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٢ .

والمثنى في جميع ما ذكرناه كالمفرد ، فإن كان الفاعل جمعاً ، فلا يخلو أن يكون جمع مذكر (سالماً)[١] ، [أو غيره ، فإن كان جمع مذكر سالماً] لم يجز إلحاق التاء في فعله ، ولو لُحِظَتْ الجماعة ؛ لأنَّ الواو ، والنون تمنع من لحظ التأنيث فيه لخصوصها بالمذكر ، وأجاز طاهر بن أحمد[٢] إلحاق التاء ، واستدل بقول النابغة[٣] :

[٥] قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ   يَا بُؤْسَ لِلحربِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ[٤]

فألحق التاء مع " بنو " ، وهو جمع مذكر سالم ؛ لأنَّه لُحِظَ فيه الجماعة ، وأجيب عنه بأنَّ (بنو أُجرى مجرى)[٥] جمع التكسير للتغيير الذي حصل في مفرده ؛ لأنَّ مفرده « ابن » فلما جُمِعَتْ أُسقطت ألف الوصل ، وحركت الباء ؛ ولهذا زعم بعضهم أنَّه جمع تكسير .

---

(١) في الأصل : (سالم) .

(٢) طاهر بن أحمد بن باب شاذ أبو الحسن النحوي المصري من تصانيفه :
شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو ، وشرح النخبة ، والمقدمة وشرحها ، وتعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلداً سماه تلاميذه بعده تعليق الفرقة ، وتوفي في رجب سنة ٤٦٩ هـ .
انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١٧ ، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي أيضاً ١ / ٥٣٢ .
ولم أجد رأيه في شرح المقدمة المحسبة ، وانظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٤٨٤ .

(٣) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن يربوع يكنى بأبي أمامه وأبي ثمامة ، ويلقب بالنابغة .
انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ١ / ٥٦ - ٥٧ ، وتاريخ الأدب العربي - العصر الجاهلي - لشوقي ضيف ٢٦٦ - ٢٨٩ .

(٤) من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص ٢٨٨ برواية :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ   يَا بُؤْسَ للجهلِ ضراراً لأَقْوامِ

الشاهد في قوله : « قالت بنو » حيث أنث الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم ، وهذا غير جائز على مذهب الجمهور ، ولكن سَوَّغَهُ أنه أشبه جمع التكسير ، وذلك عندما جمع " ابن " جمع مذكر سالماً على غير المألوف حيث حذفت همزة الوصل من أوله ، وحركت فاؤه في الجمع ، فأشبه بذلك جمع التكسير ، فجاز تأنيث فعله حملاً عليه - أي على جمع التكسير - .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله : « يا بؤس للحرب » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيداً للإضافة .
وقد روي البيت موافقاً لروايته في الديوان في : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، والمحتسب ١ / ٢٥١ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٣٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، والإنصاف ١ / ٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٨ ، ورصف المباني ٢٤٣ ، والخزانة ٢ / ١٣٠ - ١٣٢ ، ١١ / ٣٣ ، ٣٥ .
وروي موافقاً لرواية ابن جابر في : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٠٤ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

(٥) في الأصل : (بنو مجرى اجري) .

فإن كان جمع مؤنث (سالماً)[١] جاز إلحاق التاء ، وإسقاطها ، وإلحاقها أحسن (كقوله)[٢] : « قامتْ الهنداتُ » ، و« قامَ الهنداتُ » ، وإسقاط التاء (بلحظ)[٣] [الجمع] ، وإثباتها (بلحظ)[٤] الجماعة ، وسواء كان التأنيث حقيقياً ، أو غير حقيقي هذا الذي (رجحه)[٥] أبو علي ، وهو مذهب (الكوفيين)[٦] ، وجماعة من البصريين[٧] .

٥ // وذهب قومٌ إلى أنَّه إن كان التأنيث حقيقياً كـ« قامتِ الهنداتُ » [فإسقاطها] شاذ //١١٣أ كإسقاطها مع واحده .

فإن كان جمع تكسير استوى إثبات التاء ، وإسقاطها ، وسواء كان لمؤنث ، أو لمذكر عاقل ، أو غير عاقل ، فتلحق التاء بلحظ الجماعة ، وتسقطها بلحظ الجمع ، فتقول : « قامتِ (الزيانبُ)[٨] » ، و« قامَ الزيانبُ » ، و« قامتِ الرجالُ » ، و« قامَ الرجالُ » ، و« انكسرتِ ١٠ الخُشُبُ » ، و« انكسرَ الخُشُبُ » ، و« عُمِرَ المساجدُ » ، و« عُمِرتِ المساجدُ » .

وما دل على الجمع ، ولا مفرد له من لفظه جرى مجرى جمع التكسير في إثبات التاء ، وإسقاطها ، قال الله تعالى : ﴿ ۞وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾[٩] ، وقال تعالى : ﴿ ۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾[١٠] ، ولو قيل في غير القرآن : « قالتْ نسوةٌ » ، و« قالَ الأعرابُ » جاز .

فإن كان الفاعل ضميراً فلا (يخلو)[١١] أن يكون منفصلاً ، أو متصلاً .

١٥ فإن كان منفصلاً جاز حذف التاء ، وإثباتها كقولك : « هندٌ ما قامتْ إلاَّ هي » ، و« ما قامَ إلاَّ هي » ، وقد تقدم الكلام على حكم التاء مع الفصل بـ« إلاَّ »[١٢] .

---

(١) في الأصل : (سالم) .

(٢) في الأصل : (بقوله) .

(٣) في الأصل : (بلعحط) .

(٤) في الأصل : (بلفظ) .

(٥) في الأصل : (رصححه) .

(٦) في الأصل : (الكوفيون) ، ولم أعثر على رأي الفارسي فيما وقع تحت يدي من كتبه .

(٧) انظر الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٠٩ ، وحاشية الصبان ٢ / ٧٦ - ٧٨ .

(٨) في الأصل : (الزينبات) .

(٩) من الآية (٣٠) في سورة يوسف .

(١٠) من الآية (١٤) في سورة الحجرات ، في الأصل : (وقالت) والصواب ما أثبته .

(١١) في الأصل : (يخلوا) .

(١٢) انظر ص ٣٣

فإن كان متصلاً ، فلا يخلو أن يكون مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً .

فإن كان مفرداً ، أو مثنى ، فلابد معه من التاء سواء عاد إلى مؤنث حقيقي ، أو غير حقيقي كقولك : « هندٌ أقبلتْ » ، و« الهندانِ أقبلَتا » ، و« الشجرةُ أثمرتْ » ، و« الشجرتانِ أثمرَتا » ، وشذ إسقاط التاء مع المفرد[1] كقول الشاعر :

[٦] وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[2]

كان الأصل « أبقلت » .

---

(١) لا يجوز إسقاط التاء مع المفرد في غير الشعر إلاّ عند ابن كيسان .

انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٩٧ ، والمغني لابن هشام ٢ / ٧٥٥ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ٤٨٤ ، وابن كيسان النحوي ٢٩١ .

(٢) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي ، وصدره :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

ونسبه ابن الأنباري في كتابه شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٠٧ ، ٥٢٢ إلى الأعشى .

الشاهد في قوله : « ولا أرض أبقلَ » حيث حُذِفَت التاء من الفعل " أبقلت " المسند إلى ضمير المؤنث العائد إلى الأرض ، قيل : لضرورة الشعر ، ورَدَّهُ ابن كيسان ، فقال : « وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون « أبقلت أبقالها » بالنقل » .

وقد عَقَّبَ عليه ابن هشام ، فقال : « ورُدَّ بأنا لا نسلم أنَّ هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل ، أو غيره » .

وقيل : سوغه أن الأرض بمعنى " المكان " ، فكأنه قال : « ولا مكان أبقل إبقالها » .

وزعم جماعة أنه لا شاهد فيه .

وقد روي البيت برواية أخرى وهي : « ولا أرض أبقلت إبقالها » .

وهذه الرواية رواها أبو حاتم ، هذا ما قاله أبو جعفر النحاس ، وعَقَّبَ عليه وقال : « وما في هذا ما ينكر ، لأنه تأنيث حقيقي » .

وروي البيت كذلك بنصب إبقالها ورفعه ، هذا ما نصَّ عليه ابن القواس في شرحه لألفية ابن معطي حيث قال : « قد روي البيت بنصب إبقالها ، ورفعه » ، ثم قال : « فأما الرفع فلا إشكال فيه » .

انظر الكتاب ٢ / ٤٦ ، ومجاز القرآن ٢ / ٦٧ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٢٥٦ ، والنكت للأعلم ٤٦٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٣٩ - ٣٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٧ ، واللسان ١١ / ٦٠ مادة (بقل) .

وروي بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٧ ، ومجاز القرآن ٢٥ / ١٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٣٢ ، ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٣٦٤ ، والخصائص ٢ / ٤١٣ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، والنكت للأعلم ١٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٤٢ ، والرد على النحاة ٩١ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٥٩٦ ، ورصف المباني ٢٤١ ، والمغني ٢ / ٧٥٥ ، والخزانة ١ / ٤٥ - ٥٠ ، ٧ / ٤٣٧ ، ٩ / ٩٨ ، ١١ / ٣٤٨ .

فإن كان جمعاً ، فإن رجع إلى جمع المذكر السالم ، فلا تجوز التاء ، فتقول : « الزيدونَ قامُوا » ، ولا يجوز « الزيدونَ قامتْ » بلحظ الجماعة .

فإن كان جمع مؤنث (سالماً)[1] خيرت بين التاء ، والنون ، وسواء كان (لعاقلٍ)[2] ، أو لغير عاقل ، فتقول : « الهنداتُ قامتْ ، وقُمْنَ » ، و« الْخُشباتُ انكسرَتْ ، وانكسْرنَ » .

[وإن كان جمع تكسير] ، فلا يخلو أن يكون [لعاقل] ، أو لغير عاقل ، [فإن كان لعاقل ، فلك فيه وجهان : أن تُلحِقَهُ تاء التأنيث ، فتقول : « الرجالُ قامَتْ » ، وأن تُلحِقَهُ علامة ضميره بالواو ، فتقول : « الرجالُ قامُوا » ، وإن كان لغير عاقل][3] خيرت بين التاء ، والنون ، فتقول : « الخُشُبُ انكسرَتْ ، وانكسرْنَ » .

١٠ // فأما مسألة كسر تاء التأنيث إذا لقيت ساكناً ، فقد تعرض لها بقوله : « **وإنْ تُلاقِ ذَا سُكونٍ فاكسرِ** » يعني ، وإن تُلاق التاء ذا سكون فاكسرها لالتقاء الساكنين كقولك : « [قامتِ] المرأةُ »[4] . //١١٣ب

هذا بسط ما ذكرناه في المسائل الثلاثة ، ومما لم يتعرض له في الأصل مسألتان :

الأولى : تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وهو على ثلاثة أقسام :

١٥ **قسمٌ** : يجب فيه تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وهو الأصل ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا خيف اللبس ، ولم تكن ثَمَّ قرينة تُعيِّن لا لفظية ، ولا معنوية كقولك : « ضربَ مُوسَى عِيسَى » فالفاعل هنا لا يُدرى من المفعول ؛ إذ كل واحدٍ منهما صالح لذلك ،

---

(١) في الأصل : (سالم) .

(٢) في الأصل : (لفاعل) .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ١٦١ .

ولا قرينة تُعيِّنه(١) .

فإن كان ثَمَّ قرينة لفظية كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسَى سُعْدَى » جاز تأخير الفاعل ؛ لأنَّ التاء تُفْهِمُ أنَّ المؤنث هو الفاعل ؛ لأنَّ التأنيث لا يلحق الفعل إلاَّ إذا كان الفاعل مؤنثاً .

وكذلك لو كانت القرينة معنوية كقولك : « أَكَلَ مُوسَى كُمَّثْرَى »(٢) إذ مفهوم من المعنى أنَّ (الكُمَّثْرَى)(٣) مأكولة لا آكلة .

(**الثاني**)(٤) : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ، وسواء كان المفعول ظاهراً كقولك : « ضَرَبْتُ زيداً » ، أو مضمراً(٥) .

(**الثالث**)(٦) : أن يكون المفعول محصوراً بـ« إلاَّ » ، أو ما في معناها(٧) كقولك : « [ما]

---

(١) ذهب إلى هذا أبو بكر بن السراج والمتأخرون كالجزولي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وخالفهم في ذلك أبو العباس بن الحاج محتجاً بأن العرب قد يكون من غرضها الإلباس ، كما يكون من غرضها التبيين مثل قولهم في تصغير « عمرو ، وعمر » : « عمير » .

واحتج أيضاً بأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق ، وجائز شرعاً على الأصح ، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو قوله تعالى في الآية (١٥) في سورة الأنبياء : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ كون " تلك " اسم زال ، ودعواهم الخبر ، وبالعكس ، – وبذلك نرى أنه اعتمد على أنه لا فرق بين الإبهام والإجمال ، ولكن بينهما فرق – ، وقد رُدَّ عليه في هذا : بأن ما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل ، فليس من الإجمال بل من اللبس .

وقد رد عليه بردود أخرى انظرها في حاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٢٠ .

وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١٥ – ١٦ ، والتصريح ١ / ٢٨١ – ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٩ – ٢٦٠ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١١٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٧٩ – ٨٠ .

(٢) المثال حسبما هو موجود في كتب النحاة كالآتي : « أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى » .

(٣) في الأصل : (الكبرى) .

(٤) في الأصل : (الثانية) .

(٥) مثاله : (ضَرَبْتُكَ) .

(٦) في الأصل : (الثالثة) .

(٧) لا يجوز تقديم المحصور بـ " إنما " مطلقاً عند النحاة ، **أما** تقديم المحصور بـ " إلاَّ " فاعلاً كان أو مفعولاً ، فللنحويين فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع مطلقاً ، وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لإلاَّ على إنما .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وهو مذهب الكسائي ، لأمن اللبس فيه .

الثالث : منع تقديم الفاعل المحصور ، وجواز تقديم المفعول المحصور ، لأنه في نية التأخير ، وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري .

ونسبه المرادي في توضيح المقاصد للكسائي .

انظر التوطئة للشلوبين ١٦٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٨ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٨٥ – ٤٨٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٦٠ – ٢٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٦ .

ضربَ زيدٌ إلاّ عمراً » إذا أردت حصر [ضرب] زيد في عمرو ، وما في معنى « إلاّ » قولك : « إنما ضربَ زيدٌ عمراً » .

القسم الثاني : يجب فيه تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل ، وهو غير الأصل ، وهو أيضاً في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل ظاهراً مثاله : « ضَرَبَكَ زيدٌ »[1] .

والثاني : أن يكون في الفاعل ضميرٌ يعود على المفعول كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[2] فيجب هنا تأخير الفاعل[3] ، ولا يجوز تقديمه إلاّ في قول ضعيف ذهب إليه ابن جني[4] ، وتبعه ابن مالك[5] ، فأجاز أن تقول : // « زَانَ نَوْرُهُ الشجرَ » برفع « نوره » ، //١١٤أ

---

(١) لو قُدِّم الفاعل على المفعول لأدى هذا إلى انفصال الضمير ، فكان يقال : « ضرب زيدٌ إياك » وهذا لا يصح لذلك يجب أن يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ، لئلا ينفصل الضمير مع إمكان اتصاله .

انظر شرح التصريح ١ / ٢٨٥ .

(٢) من الآية (١٢٤) في سورة البقرة ، وفي الأصل : (إذا ابتلى) .

وهناك قراءة أخرى للآية وهي : برفع إبراهيم ، ونصب ربه ، وقد قرأ بها أبو حنيفة ، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما ، والمعنى : دعا إبراهيم ربه وسأل .

انظر الكشاف للزمخشري ١ / ٩٢ ، والجامع للقرطبي ٢ / ٩٦ - ٩٧ .

(٣) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه ، وهذا لا يجوز بخلاف ما إذا قُدِّم المفعول ، فيعود الضمير على متقدم لفظاً متأخر رتبة ، وهذا جائز . انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ .

(٤) هو عثمان بن جني الموصلي ، يكنى بأبي الفتح .

من مصنفاته : اللمع ، والكافي في شرح القوافي ، والمذكر والمؤنث ، وسر الصناعة ، والخصائص ، وشرح ديوان المتنبي ، توفي سنة ٣٩٢ هـ .

انظر إشارة التعيين ٢٠٠ - ٢٠١ ، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٥ .

أما مذهبه فقد نص عليه في الخصائص ١ / ٢٩٥ - ٢٩٩ حيث قال : « وقالوا في قول النابغة :

جَزى ربُّهُ عَنّي عَدِيَّ بن حاتم ... جزاءَ الكلاب العاوياتِ وقَدْ فَعلْ .

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، وكل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل ، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جَزى ربُّه عَنّي عَديَّ بن حاتمِ

عائدة على " عدي " خلافاً على الجماعة » .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي ، يكنى بأبي عبد الله . ولد سنة ٦٠٠ هـ ، أو ٦٠١ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ .

انظر البغية ١ / ١٣٠ - ١٣٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ٢٣٤ .

ونصب « الشجر »[1] ، والذي عليه الجمهور منع ذلك .

الثالث : إذا كان الفاعل مقروناً بـ« إلاَّ » كقولك : « ما ضربَ زيدًاإلاَّ عمرو » بنصب « زيد » ، ورفع « عمرو » ، وكذلك ما في معنى إلاَّ كقولك : « إنما ضربَ زيداً عمروٌ » .

القسم الثالث : ما خلا عن موجبات تقديم الفاعل ، وتأخيره ، فأنت بالخيار إن [شئت] قدمت الفاعل ، وإن شئت أخرته كقولك : « ضربَ زيدٌ عمراً » إلاَّ أنَّ تقديم الفاعل أحسن ؛ لأنَّه الأصل .

المسألة الثانية : مسألة حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل ، وهو على نوعين : جائز ، وواجب .

فالجائز حيث يكون فيه دليل عليه، ولم يقم مقام المحذوف شيء كقوله تعالى: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[2] على قراءة فتح الباء (مبنياً)[3] لما لم يُسمَّ فاعله، فيعرب

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للتسهيل بعد أن استشهد بمجموعة من الأبيات : « والنحويون إلاَّ أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه ، لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة ، وغيرها » .
وقد ذهب إلى جواز تقديم الفاعل هنا قبل ابن جني وابن مالك : الأخفش من البصريين ، والطوال من الكوفيين ، وخص بعضهم جوازها بالشعر ، وأجازها بعضهم مع عود الضمير على ما اتصل بالمفعول نحو : « ضربَ غلامُها عبدَ هندٍ » .
شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٩ - ١٦٢ ، وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١٩ - ٢٠ ، والمساعد ١ / ١١٢ - ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ - ١١٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٧ - ١٢٢ .

(٢) من الآية (٣٦ - ٣٧) في سورة النور .
قرأ الجمهور " يُسبِّح " بكسر الباء مبنياً للفاعل .
وقرأ ابن وثاب ، وأبو حيوة " تُسبِّح " بكسر الباء إلاّ أنه بالتاء من فوق .
وقرأ ابن عامر ، وأبو بكر " يُسبَّح " بفتح الباء مبنياً للمفعول ، وهي كذلك قراءة البحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو ، والمهال عن يعقوب ، والمفضل وأبان ، وقرأ أبو جعفر " تُسبَّح " بفتح الباء بالتاء من فوق .
فمن قرأها بفتح الباء مبنياً للمفعول جعل القائم مقام الفاعل « فيها ، أو بالغدو والآصال » ، والأَوْلَى منها بذلك الأولى، لأنها تلي الفعل مباشرة ، وبذلك يكون " رجالٌ " مرفوع إما على أنه فاعل بفعل مضمر دل عليه المذكور ، والتقدير : « يسبحه رجال » ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « يسبح له رجال » .
ومن قرأها بكسر الباء مبنياً للفاعل رفع " رجالٌ " على أنه فاعل للفعل المذكور ، ولا إضمار فيه .
انظر الكشف ٢ / ١٣٩ ، والكشاف ٣ / ٧٨ ، والجامع ١٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٨ ، والدر المصون ٥ / ٢٢١ ، والنشر لابن الجزري ٢ / ٣٣٢ .

(٣) في الأصل : (مبني) .

« رجالٌ » (فاعلاً)(١) بفعل مقدر – أي يُسَبِّحُهُ رجَالٌ – ، وهو حذف جائز ومنه قول الشاعر :

[٧] لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ(٢)

فـ« يُبْكَ » بضم الياء ، وفتح الكاف مبني لما لم يُسمَّ [فاعله] ، و« ضارعٌ » فاعل بفعل مضمر تقديره : « يبكيه » ، ولو صُرِّح بالفعل لجاز .

والواجب : بعد ما لا يليه إلاَّ الفعل كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾(٣) فـ« أحد » فاعل بفعل مقدر واجب الإضمار ؛ لأنَّ استجارك المذكور عِوَضٌ عنه ، ولا يجمع بين العوض ، والمعوض عنه .

---

(١) في الأصل : (فاعل) .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وَمُخْتَبِطٌ مما تطيحُ الطَّوَائحُ

والبيت قد اُخْتُلِفَ في نسبته :

فنُسب إلى لبيد ، وهو في الشعر المنسوب له في ديوانه ٣٦١ – ٣٦٢ ، ونسب إلى الحارث بن نهيك كما هو في كتاب سيبويه ، ونسب إلى ضرار بن نهشل ، ونسب إلى مزرد ، ونسب إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، ونسب إلى مهلهل ، ونسب إلى نهشل بن حري .

الشاهد في قوله : « ضارع » حيث رُفِعَ بفعل مضمر جوازاً دل عليه ما قبله ، والتقدير : « لِيَبْكِهِ ضارعٌ لخصومة » .

وقد روي البيت برواية أخرى ، وهي بالبناء للفاعل ، ونُسبت هذه الرواية إلى الأصمعي وفقاً لما قاله ابن قتيبة في الشعر والشعراء بعد إنشاده للبيت : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : ما اضطره إليه ؟ وإنما الرواية :

لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ »

وعلى هذه الرواية ، وهي بالبناء للفاعل لا شاهد في البيت ، لأنَّ فاعله " ضارع " ، ومفعوله " يزيد " وبذلك لا حذف في البيت ، فلا شاهد فيه .

انظر الكتاب ١ / ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٩٩ – ١٠٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٦ – ٩٨ ، ٥ / ١٩٣ ، والمحتسب ١ / ٢٣٠ ، والخصائص ٢ / ٣٥٥ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٩٥ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٨٠ ، والتصريح ١ / ٢٧٤ ، وشواهد العيني ٢ / ٤٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٤٣ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢ / ١٠٠ ، ومعاهد التنصيص للعباسي ١ / ٢٠٢ ، والخزانة ١ / ٣٠٣ ، ٣١٠ ، ٨ / ١٣٩ .

(٣) من الآية (٦) في سورة التوبة .

وقد تقدم الخلاف حول إعراب « أحد » في باب الاشتغال ص (١٠) حاشية (٢) .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[(١)] ، وما أشبهه[(٢)] ، فالأولى أن يعرب فاعلاً بفعل محذوف ، ويجوز إعرابه مبتدأ[(٣)] ؛ لأن«إذا»لم تتمحض للشرط كتمحض « إنْ »[(٤)] .

ولا يجوز حذف الفاعل من غير نائب عنه إلاّ على رأي الكسائي[(٥)] في باب التنازع كما سيأتي في الباب (بعد هذا)[(٦)] .

---

(١) آية (١) من سورة التكوير .

(٢) نحو قوله تعالى ، آية (١) من سورة الانفطار ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ ، وقوله تعالى آية (١) ، من سورة الانشقاق ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ .

(٣) ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم الواقع بعد " إذا " فاعل بفعل مضمر ، وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بنفس الفعل المذكور على التقديم والتأخير ، وأجاز الأخفش رفعه على الابتداء ، وضعَّفه ابن الشجري في أماليه ، والرضي في شرحه للكافية .

واختار الزمخشري رفعه على الفاعلية بفعل مضمر ، فقال : « فإن قلت : ارتفاع الشمس على الابتداء ، أو الفاعلية ، قلت : بل على الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسره " كورت " ، لأن«إذا»يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط » .

انظر المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي ٢١٥ ، والكشاف للزمخشري ٤ / ١٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٠ ، والمغني ٢ / ٦٦٧ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٦ / ٤٨٤ .

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ص ٣٦٨ : « ومذهب سيبويه أن « إذا لا يليها إلاّ فعل ظاهر ، أو مقدر ، فالظاهر نحو : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ . والمقدر نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ . ولا يجيز غير ذلك . هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد " إذا " الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد " إذا " . قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب " إذا " للفعل ليس كطلب " إن " ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذا باهليٌّ تحتَهُ حنظليةٌ ... لهُ ولدٌ ، منها ، فذاكَ المُذَرَّعُ »

(٥) هو علي بن حمزة الكسائي ، فارسي الأصل ، كنيته أبو الحسن ، ولقبه الكسائي ، توفي سنة ١٨٩ هـ .

انظر ترجمته في نزهة الألباء لابن الأنباري ٦٧ - ٧٥ ، ونشأة النحو لمحمد الطنطاوي ٩٨ - ١٠٠ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٧٢ - ١٩١ .

وانظر رأيه في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٢ / ٤٣٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩١ .

(٦) في الأصل : (بعدها) .

وانظر ما سيأتي في باب التنازع ص ٥٠ .



باب التنازع

« باب التنازع »[1]

اعلم أنَّ هذا الباب لم يتعرض له في الملحة ، وقد تعرضنا له في منحتنا[2] .

// هذه زيادة (في الفائدة ؛ إذ هو بابٌ محتاج إليه . //١١٤ب

وحقيقة هذا الباب :

أن يتنازع عاملان)[3] فأكثر معمولاً واحداً ظاهراً متأخراً [عنهما][4] .

فقولنا : « عاملان فأكثر » ؛ لأنَّ التنازع لا يقع إلاَّ من عاملين فأكثر[5] ؛ لأنَّ التنازع مصدر تنازع على وزن « تفاعل » ، و« تفاعل » لا يكون [إلاَّ] من اثنين فأكثر .

---

(١) أطلق عليه سيبويه : « باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به ، وما كان نحو ذلك » .

وهذا ما أطلقه عليه ابن عصفور .

وسُمي هذا الباب أيضاً « باب الإعمال » .

انظر الكتاب ١ / ٧٣ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، والمساعد ١ / ٤٤٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٨٦ ، والتصريح ١ / ٣١٥ .

(٢) لم يتعرض الحريري لباب التنازع في الملحة ، ولا في شرحها ، وكذلك ابن جابر لم يتعرض له في المنحة ، ولكن تعرض له في شرحها .

(٣) مكررة في الأصل .

والمقصود بالعاملين هنا : الفعل ، وما أشبهه كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة واسم الفعل ، والمصدر .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠١ ، والهمع ٥ / ١٣٧ .

(٤) أثبتُّها ، لأنه يذكرها فيما بعد عند شرحه لتعريف التنازع .

(٥) يقصد المؤلف بهذه العبارة أن التنازع قد يكون بين ثلاثة عوامل ، هذا ما نص عليه ابن عصفور ، وابن مالك حيث قال : « باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً » .

ومثال التنازع بين ثلاثة عوامل قول الشاعر :

سُئلتَ فلم تبخلْ ولم تعطِ طائلاً فسيانَ لا حمدٌ لديك ولا ذمُّ .

انظر الشرح الكبير ١ / ٦١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٤٤٥ .

وقولنا : « ظاهر » تحرز من أن يكون (مضمراً)[١] .

وقولنا : « متأخر عنهما » تحرز من أن (يتقدم)[٢] ، فلا يكون تنازع ؛ لأنه [يكون معمولاً للذي] يليه ، والعامل الذي بعده يعمل في ضميره .

(وقلنا)[٣] : « عاملان » ، ولم نقل : « فعلان » ؛ ليدخل الفعل والاسم العامل عمله .

وقوله :

إنْ عَامِــــلاَنِ يَتَنازَعَـــــانِ رَجَّـحَ بَصْــرِيٌّ عمـــلاً للثانـــي

وَعكَـسَ الكُوفِـيُّ وحـذفُ المُنْتَصِبْ مِن أولٍ – إنْ أعْمِلَ الثاني – يَجِبْ[٤]

(١) في الأصل : (مضمرٌ) .

تبين لنا من قوله هذا أنه يشترط أن يكون المعمول ظاهراً ، وقد اشترط هذه قبله ابن الحاجب واعترض عليه الرضي ، فقال : « فقول المصنف ظاهرٌ غير واردٌ في مورده » .

وعلة ذلك كما وضحه ؛ أنه يصح التنازع بين بعض المضمرات مثل الضمير المنفصل المنصوب نحو : ما ضربتُ وما أكرمتُ إلاَّ إياك ، وكذلك الضمير المجرور المنصوب المحل نحو : قمتُ وقعدتُ بك ، أما الضمير المنفصل المرفوع ، والضمير المتصل فلا يجوز أن يكون من باب التنازع .

وقد اشترط هذا الشرط وهو أن يكون المعمول ظاهراً ابن الحاجب ، واعترض عليه الرضي .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٥٧ .

(٢) في الأصل : (يتقد) .

واشترط هذا الشرط كثير من النحويين مثل ابن الحاجب في الكافية حيث قال : « وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ... » .

ورده الرضي أيضاً حيث قال : « فقول المصنف : « ظاهراً » غير وارد مورده ، وكذا قوله : « بعدهما » لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو : زيداً ضربتُ وقتلتُ ، وبك قمتُ وقعدتُ ، وإياك ضربتُ وأكرمتُ » .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ .

(٣) في الأصل : (وقولنا) .

(٤) لم أجد هذين البيتين في النسخة المخطوطة للمنحة التي بين يدي ، وبذلك يكون ابن جابر قد أغفل ذكرها هناك ، ولكنه ذكرها هنا في الشرح .

هذان البيتان تكلم فيهما على أحكام (تنازع)[١] العاملين[٢] ، فأشار إلى العاملين المتنازعين بقوله : « إنْ عَامِلاَنِ يَتَنازعَانِ » وحذف : « فِي مَعْمُولٍ ظَاهِرٍ مُتَأخرٍ (عَنْهُمَا)[٣] » ؛ لأنَّه (معلوم)[٤] ؛ إذا التنازع لا يأتي إلاَّ مع تلك الصفات كما شرحناه .

وقد قدمنا أنَّه لا فرق بين أن يكون [التنازع بين] عاملين ، أو أكثر ، وإذا حصل التنازع (بين)[٥] العاملين ، فلا خلاف أنَّه يجوز إعمال كل واحدٍ منهما في الاسم الظاهر ، وإنما الخلاف في أيهما أولى بالعمل ؟

فرجح سيبويه وأتباعه من البصريين إعمال الثاني ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « رَجَّحَ (بَصْرِيٌّ)[٦] عملاً للثاني » .

---

(١) في الأصل : (التنازع) .

(٢) لم يتعرض المؤلف لجميع أحكام التنازع ، بل أغفل ذكر الشروط الواجب توفرها في العاملين المتنازعين ، والشرط الواجب توفره في المتنازع فيه .

فأما الشروط الواجب توفرها في العاملين المتنازعين ، فهي :

الأول : أن يكون العامل من جنس الفعل ، أو شبهه من الأسماء ، فلا تنازع بين الحروف .

الثاني : ألاَّ يكون المعمول متقدماً ، ولا متوسطاً ، بل متأخراً ، وجوزه الفارسي في تأخر أحد العاملين ، وبعض المقاربة في تأخرهما ، وكذلك الرضي .

الثالث : ألاَّ يكون العامل جامداً كـ« نعم » ، و« بئس » ، وكذلك فعل التعجب إلاَّ أنَّ هناك من أجازه في فعل التعجب مثل : المبرد ، وابن مالك .

الرابع : ألاَّ يكرر العامل لغرض التوكيد نحو : أتاك **أتاك** اللاحقون ، ومنعه ابن مالك ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع .

الخامس : أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعاطف نحو : « قام وقعد أخواك » ، أو عمل أولهما في ثانيهما ، أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب الشرط ، أو جواب السؤال .

السادس : أن يكون العامل مذكوراً .

وأما الشرط الواجب توفره في المتنازع فيه ، فهو :

أن يكون غير سببي مرفوع نحو : « زيدٌ قامَ ، وقعدَ أخوه » ، وقد نبه على هذا الشرط ابن مالك في شرحه للتسهيل . وقد قال المرادي في توضيح المقاصد : « لم يذكر أكثرهم هذا الشرط » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٦١ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٦ ، والمغني ٢ / ٥٨٤ ، والتصريح ١ / ٣١٧ ، والهمع ٥ / ١٤٤ - ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٠ ، وحاشية الخضري ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) في الأصل : (عنه) ، لأنَّ الضمير يعود على قوله : « إن عاملان يتنازعان » .

(٤) في الأصل : (معمول) .

(٥) هكذا في الأصل ، ولعلها : (بين) ؛ لأنه هو المشهود .

(٦) في الأصل : (بصر) .

وعكس الكوفيون ، فرجحوا إعمال الأول ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وعَكَسَ الكُوفيُّ » يعني وعكس الكوفي قول البصري[1] ، ويفهم من قوله : « ورجح » جواز إعمال كل واحد من العاملين // ؛ لأنَّ المرجح ليس بمانع للطرف الآخر . //١١٥أ

ثم نبَّه على أنَّك إن أعملت الثاني ، وكان الأول يطلب منصوباً حذفته[2] ، ولم تضمره ؛ لأنَّه فضلة ، وإلى ذلك أشار بقوله: « وحذفُ المنتصِبْ مِن أولٍ - إنْ أُعمِلَ الثاني - يَجِبْ » فحذف مبتدأ ، ويجب في موضع خبره . ٥

هذا ما اشتمل عليه (نصّه)[3] من أحكام هذا الباب ، ولابد أن نبسط قيد الكلام بعضَ بسط ، فاعلم أنَّ العاملين قد يطلبان المعمول المتنازع فيه مرفوعاً كقولك: « قامَ وقعدَ زيدٌ » ، أو منصوباً كقولك : « لقيتُ وأكرمتُ زيداً » ، أو يطلبه الأول مرفوعاً ، والثاني منصوباً

---

(١) اختلف النحويون حول هذه المسألة ، وهي أي العاملين أولى بالعمل في التنازع ؟ فذهب البصريون إلى أنَّ أولاهما بالعمل الثاني لقربه ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ورجحه المرادي وذهب الكوفيون إلى أنَّ أولاهما بالعمل الأول لسبقه .

وذهب الكسائي إلى أنَّ الفعل الأول إن كان له فاعلٌ حذف ، ولم يجعل مكانه ضمير ، وهذا ما ذهب إليه هشام والسهيلي ، وابن مضاء .

وذهب الفراء إلى أنَّ كليهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب .

وقال بعض النحويين : يتساويان .

وفصل أبو ذر الخنشي ، فقال : إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول ، فيختار إعمال الأول ، وإلاَّ فيختار إعمال الثاني .

وقد كان لكل فريق حجته التي احتج واستدل بها على صحة رأيه .

فانظرها في الكتاب ١ / ٧٣ - ٧٤ ، والإنصاف ١ / ٨٣ المسألة (١٣) ، والرد على النحاة ١٠١ - ١٠٢ ، والتبيين للعكبري ٢٥٢ المسألة (٣٤) ، والتوطئة ٢٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٧ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٩٨ - ٢٠٢ ، والهمع ٥ / ١٣٧ .

(٢) لم يوجب ابن مالك حذفه بل جعله أولى حيث قال : « بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً » .

وقال المرادي في توضيح المقاصد : « إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعاً ، أو منصوباً ، إن طلب مرفوعاً أضمر فيه خلافاً للكوفيين ، وإن طلب منصوباً فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة ، فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور ، لأنَّه مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر ، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى » .

انظر تسهيل الفوائد لابن مالك ٨٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٦٧ ، وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٥٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٨٤ .

(٣) في الأصل : (نصبه) .

كقولك : « زَارني (وزرتُ)[1] عمراً » أو يطلبه الثاني مرفوعاً ، والأول منصوباً كقولك : « زرتُ وزَارني عمروٌ » .

فإن تنازعا في مجرور، فهو في حكم المنصوب إن كان الفعل منهما (مبنياً)[2] [للفاعل] كقولك : « مررتُ وذهبتُ بزيدٍ » .

٥ وفي حكم المرفوع إن كان الفعل مبنياً للمفعول ، وقد أنيب المجرور عنه كقولك : « مُرَّ وذُهِبَ بزيدٍ » .

وقد علمت مما تقدم[3] أنَّ سيبويه يختار إعمال الثاني ، وأنَّ الكوفيين يختارون إعمال الأول .

وحجة سيبويه أنَّ العامل الثاني يلي المعمول فهو أحق به[4] (بشهادة)[5] اللغات

١٠ الفصيحة ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[6] وقد اتفق القراء على القراءة هكذا من غير ضمير منصوب في أُفْرِغْ ، ولا يتفقون في القرآن إلاَّ على ما هو الأفصح .

ولا يقال : إنَّ الأول أعمل هاهنا ، وحُذِفَ الضمير المنصوب من الثاني ؛ لأنَّ (إثبات)[7] الضمير أفصحُ من حذفه ، فلو اتفقوا على حذفه لاتفقوا على غير الأفصح ، وقد تقدم أنَّهم لم يتفقوا في القرآن على غير الأفصح .

---

(١) في الأصل : (وايتُ) .

(٢) في الأصل : (مثني) .

(٣) انظر ص ٤٧ - ٤٨ ، وحاشية ١ ص ٤٨ .

(٤) قال سيبويه في كتابه ١ / ٧٤ : « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقُضُ معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيدٍ » .

(٥) في الأصل : (شهاد) .

(٦) من الآية (٩٦) في سورة الكهف .

هذه الآية احتج بها البصريون على صحة رأيهم حيث نصب : « قطراً » بأفرغ ، والتقدير : « آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً » فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وبذلك فإنه أعمل الفعل الثاني - أي أفرغ - ، لأنه لو أعمل الأول لقال : أفرغه عليه .

ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى في الآية (١٩) في سورة الحاقة : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ .

انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٧٤ ، والكشف للقيسي ٢ / ٧٩ - ٨٠ ، والكشاف ٢ / ٤٠٢ ، والإنصاف ١ / ٨٧ ، وزاد المسير ٥ / ١٣٥ ، والدر المصون ٤ / ٤٨٣ .

(٧) في الأصل : (ثبات) .

وحجة الكوفيين : أنَّ السابق أحق بأن يُعْطي ما يطلبه .

ولا نطيل الكلام بذكره ؛ إذ قصدنا الاختصار[١] .

// وإذا أعمل الثاني جازت المسائل كلُّها بغير خلاف . //١١٥ب

فإن كان الأول يطلب مرفوعاً ، فالجمهور على وجوب الإضمار في الأول[٢] ، وإعادته

٥ إلى ما بعد أولى[٣] ؛ لأنَّ المرفوع لابد منه .

وأجاز الكسائي أن يُحْذَف ، وقال : حذفه أسهل من إعادة الضمير إلى ما بعد[٤] .

ومنع الفراء[٥] المسألة ، فقال : لا يضمر ، ولا يحذف إذ لنا مندوحة عن ذلك ، وهو إعمال الأول ، فنخلص من (حذف)[٦] المرفوع وإضماره[٧] .

واعلم أنَّ حذف المنصوب من الأول ، والثاني ممتنع إن كان الثاني من مفعولي ظننتُ ؛

١٠ لأنَّ الثاني من مفعولي ظننت لا يجوز حذفه ، ومثال ذلك أن تقول : « ظننتُ زيداً وظنَّني قائماً » ، والمتنازع فيه هو « قائماً » فإن أعطيته للأول بقي « ظنَّني » بلا مفعول ثان ، ولا يجوز

---

(١) تقدم بيانه ص ٤٨ حاشية ١ .

(٢) وهو ما ذهب إليه سيبويه حيث قال : « ... وكذلك تقول : ضربوني ، وضربتُ قومَك ، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل ، لئلا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : ضربتُ وضربَني قومُك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » .

الكتاب ١ / ٧٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٥٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٨ .

(٣) هكذا بالأصل ، ولعل الأصوب : « وإعادته إلى ما بعد ، وهو أولى » ؟

(٤) وتبعه هشام والسهيلي وابن مضاء بناء على رأيهم في إجازة حذف الفاعل .

انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٥ ، والهمع ٥ / ١٤٠ - ١٤١ .

(٥) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء ، يلقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام ، ويكنى بأبي زكريا توفي سنة ٢٠٧ هـ .

انظر الإنساب للسمعاني ٩ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وإشارة التعيين ٣٧٩ .

(٦) في الأصل : (حرف) .

(٧) أي إن الفراء ذهب إلى جواز إعماله بشرط تأخر فاعل الأول .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٧ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٦ ، توضيح المقاصد ٢ / ٦٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٥٠ .

حذفه ، فيجب إضماره[1] ، فتقول : « ظننتُ زيداً وظنّني إيّاهُ قائماً » فـ« إياه » عائد إلى « قائماً » ، وجاز إعادته إليه ، وإن كان متأخراً في اللفظ ؛ لأنّه [متقدم] في المعنى .

وإن أعملت الثاني بقيت « ظننتُ » بغير مفعول ثانٍ ، فيحتاج إلى (إظهاره)[2] ؛ إذ لا يجوز حذفه ولا إضماره ؛ لأنّه يعود إلى ما بَعْدُ لفظاً ومعنىً ، وهو فضلة ، وذلك لا يجوز ، ولك أن تؤخرَهُ وتُضْمِرَهُ ، فتقول على الأول : « ظننتُ زيداً قائماً وظنّني قائماً » ، وتقول على الثاني : « وظَنّني إيَّاهُ قائماً » ، فـ« إياه » مفعول « ظننت » أخرته ، وأضمرته ، وهو عائد إلى قائم الذي قبله ، إلاّ أنْ يمتنع الإضمار كقولك : « (ظنّني)[3] الزيدانِ وظَننتُهما قائمَين قائماً » ، فـ« قائماً » هو مفعول (ظنني)[4] لم يمكن حذفه ، ولا إضماره ؛ لأنّك إن أضمرتَهُ مفرداً (لم يطابق « قائمين » الذي يعود // إليه ؛ لأنّه مثنىً ، والضمير مفرد ، وإن أضمرته مثنىً لم يطابق)[5] المفعول الأول من (ظني)[6] ؛ لأنّه مفرد ، والضمير مثنى ، وحق مفعولي « ظننتُ » أن يُطابقا في الإفراد، والتثنية والجمع؛ لأنّهما مبتدأ وخبر في الأصل . //١١٦أ

---

(١) للنحويين في هذه المسألة عدة آراء هي :

الأول : إضماره مقدماً ، وإن كان إضماراً قبل الذكر .

الثاني : إضماره مؤخراً ، كما مثل به ابن جابر هنا .

الثالث : إظهاره .

الرابع : حذفه ، وممن رجح هذا الرأي ابن عصفور ، وابن هشام ، والأشموني الذي قال : « وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ، لسلامته من الإضمار قبل الذكر ، ومن الفصل » .

وقد منع ابن الطراوة الإضمار في باب ظن ، وتقدمه إلى مثله الكسائي .

وجعل أبو حيان ضابط هذه المسألة السماع حيث قال : « وزعم ابن الطراوة أن الإضمار في باب ظن لا يجوز فمنع ما أدى إليه من مسائل ظن ، إذ ليس للمضمر تفسير يعود عليه فالضمير متصلاً أو منفصلاً عائد على قائم وليس إياه ، وتقدمه إلى مثله الكسائي فمنع ظننتُ وظنّنيه زيداً قائماً ، والذي ينبغي أن يتبع في ذلك السماع فإن كانت العرب استعملت مثل هذا الإضمار اتبع وإلاّ توقف في إجازة ذلك » .

انظر الارتشاف ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٣ ، والتصريح ١ / ٣٢٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٩ .

(٢) في الأصل : (إضماره) .

(٣) في الأصل : (ظني) .

(٤) في الأصل : (ظني) .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) في الأصل : (ظني) .

فإن قيل : فَلِمَ لم يجوِّزوا حذف الثاني من مفعولي ظننتُ كما جوَّزوا حذف خبر المبتدأ كما تقدم في بابه[١] ؟

فالجواب :

أنَّ خبر (المبتدأ)[٢] مطلوب من جهةٍ واحدةٍ ، وهي جهة الخبرية ، فإذا صار مفعولاً لـ« ظننتُ » صار مطلوباً من وجهين :

جهة المفعولية ، وجهة الخبرية[٣] .

(فظننتُ)[٤] يطلبه ، والمفعول الأول يطلبه ، وقد ذكرت هذا الاعتراض في (العجالة)[٥] ، و لم أذكر الجواب ، وهذا الجواب لا يخلو من نظرٍ ؛ (لأنَّ ثاني)[٦] مفعولي ظننتُ قد قيل بجواز حذفه على جهة الاختصار كما في باب « ظن »[٧] .

تنبيه :

توهَّم بعضُهم أنَّ قول امرئ القيس[٨] :

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة (القسم الأول) - رسالة - ٣٨٤ .

(٢) في الأصل : (مبتدأ) .

(٣) انظر حاشية الصبان ٢ / ١٥٧ .

(٤) في الأصل : (فنظنت) .

(٥) لعله : (في عجالة) .

(٦) في الأصل : (لأنه الثاني) .

(٧) قد تقدم بيانه ص ٥١ حاشية رقم ١ .

(٨) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن ثور الأكبر ، يكنى أبا زيد ، وأبا وهب ، وأبا الحارث ، ويقال له : الملك الضليل .

انظر كتاب الديباج لأبي عبيدة ٣ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٩ ، ومشاهير الشعراء والأدباء لعلي مهنا ، وعلي نعيم ٣٥ ، ٣٦ ، والخزانة ١ / ٣٢٩ - ٣٣٥ .

[٨] فَلَــوْ أنَّ مَــا أسْعَــى لأدْنَــى مَعِيشَــةٍ كَفَانِي ، ولَمْ أطْلُبْ (قَلِيلٌ)[١] مِنَ المَالِ[٢]

من هذا الباب وليس منه ؛ لأنَّ العاملين فيه لم يتوجها إلى معمولٍ واحدٍ ، فـ« كفاني » متوجه [إلى قليل ، وأطلب متوجه] إلى كثير ، فلا تنازع بينهما ، وتقدير البيت : « فلو أنّ ما (أسعى)[٣] لأدنى معيشة كفاني القليل ولم أطلب الكثير » .

هذا هو المعنى الذي أراده عند من يجد لمعنى الشعر (مذاقاً)[٤] ، ومن تكلف في البيت غير ذلك ، فقد ارتكب مركباً صعباً والله أعلم .

---

(١) في الأصل : (قليلاً) .

(٢) من الطويل في شرح ديوان امرئ القيس ١٨٨ ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧٩ .
الشاهد في قوله : « كفاني ولم أطلب قليل من المال » حيث استشهد به الكوفيون على أنه من باب التنازع ، واحتجوا به على رجحان إعمال الأول .
وقد رد البصريون هذا الاستشهاد ، وأجابوا عليهم بأن هذا الاستشهاد إنما يصح إذا كان هذا البيت من التنازع ، وليس منه لفساد المعنى ، حيث جاء « قليل » فاعل لـ« كفاني » ، ولذلك لا يعد هذا البيت من باب التنازع ، لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر ، وهو الاسم المذكور ، وهذا لم يحدث في هذا البيت ، لأن « لم أطلب » هنا لم يتسلط على « قليل » بل « على الملك » والتقدير : « ولم أطلب الملك » ، وهذا ما صرح به سيبويه في كتابه حيث قال : « فإنما رفع ، لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » .
انظر الإنصاف ١ / ٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح للفارسي لابن بري ٩١ - ٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٨ - ٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١١ - ٢١٣ ، وشرح شذور الذهب ١٢٠ ، وشرح قطر الندى ٢ / ٥٨٤ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١١٣ ، وشرح شواهد العيني ٢ / ٩٨ .
وروي من غير نسبة في المقتضب ٤ / ٧٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٩ ، والمقرب ١ / ١٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٦ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٤٦٢ .

(٣) في الأصل : (أصعى) .

(٤) في الأصل : (مذاقٌ) .

بابُ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله

« باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله »

اختلفت عبارة النحويين في هذا الباب ، فمنهم من يقول : « باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله » كما قلنا[1] ، وهو صحيح ؛ لأنَّ المفعول في هذا الباب لم يُسمَّ فاعله .

ومنهم من يقول : « باب الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله »[2] ، وهو أيضاً صحيح // ؛ لأنَّ //١١٦ب الفعل في هذا الباب لم يُسمَّ [فاعله] .

ومنهم من يقول : « باب فعل ما لم يُسمَّ فاعله »[3] ، فيضيف الفعل إلى «ما» ، وهي موصولة واقعة على المفعول[4] ، وهو أيضاً صحيح كما علمت مما تقدم .

ومنهم من يقول : « باب ما لم يُسمَّ فاعله »[5] ، فيحتمل أن تكون « ما » واقعة على المفعول ، فيكون بمعنى العبارة الأولى[6] ، ويحتمل أن تكون واقعة على الفعل ، فيكون بمعنى

---

(١) مثل : أبي بكر بن السراج ، وابن يعيش ، وأبي حيان .

انظر الأصول ١ / ٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٩ ، والارتشاف ٢ / ١٨٤ .

(٢) لم أجده فيما وقع تحت يدي من مراجع .

(٣) مثل : الزمخشري ، وابن الحاجب .

انظر المفصل ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٢٨ .

(٤) ويكون التقدير : « فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٩ .

(٥) مثل : ابن جني ، والصيمري ، والحريري ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، وابن معطي .

انظر اللمع اللوحة ١٦٦ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٢٤ ، وشرح ملحة الإعراب ١٦٢ ، والمقرب ١ / ٧٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٤ ، والبسيط ٢ / ٩٥١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦١٥ .

(٦) أي « باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » .

العبارة الثانية[١] .

وأما حده :

« فهو اسمٌ ، أو ما في معناه (مسندٌ)[٢] إليه فعل تامٌ مُغيَّرٌ لأجله ، أو ما في معنى الفعل »[٣] .

وهذا الحد لا فرق بينه وبين حد الفاعل (إلاَّ)[٤] قولنا: « مُغيرٌ لأجله » كما سنبينه[٥].

فقولنا : « اسمٌ » تنبيه على أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله لا يكون فعلاً ، ولا حرفاً .

وقولنا : « أو ما في معناه » ؛ ليدخل نحو قولك : « حُمِدَ أنْ تقومَ الليلَ » ، فـ« أن تقوم » في معنى الاسم ؛ لأنَّ التقدير « حُمِدَ قيامُكَ الليلَ » .

وقولنا : « مسند إليه فعل تام » (احترازٌ)[٦] من كان وأخواتها ؛ لأنَّها ليس لها مفعول ،

---

(١) أي باب « الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله » .

وقد فات المؤلف هنا التعرض لبعض التسميات الأخرى لأبرز النحاة فمثلاً :

قد عبر عنه سيبويه بقوله : « المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر » .

وعبر عنه أبو بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني « المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه ، وهو ما لم يسم فاعله » .

وقد عبر عنه ابن مالك بـ« النائب عن الفاعل » ، وقد قال أبو حيان : « لم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف « باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » » .

وقد تبعه في هذه التسمية بعض النحاة مثل : ابن عقيل ، والمرادي ، وابن هشام ، والأزهري ، والسيوطي ، والأشموني ، والخضري .

وقد كانت هذه التسمية هي الأفضل بالنسبة للسيوطي حيث قال : « والتعبير به – أي بنائب الفاعل – أحسن من التعبير بمفعول ما لم يُسمّ فاعله لشموله للمفعول وغيره ، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك : « أُعطِيَ زيدٌ درهماً » وليس مراداً » .

وكذلك الخضري حيث قال : « وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » .

انظر الكتاب ١ / ٣٣ ، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب للشنتريني ٦٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٤ ، والمساعد ١ / ٣٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢١ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٣٥ ، والتصريح ١ / ٢٨٦ ، والهمع ٢ / ٢٦٢ ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٧ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٧ .

(٢) في الأصل : (مسنداً) .

(٣) وهناك من قال عنه : « هو كل مفعول أسندت إليه فعلاً مقدماً عليه ، مثاله : ضُرِبَ زيدٌ » .

انظر تلقيح الألباب في عوامل الإعراب للشنتريني ٦٢ .

(٤) في الأصل : (لا) .

(٥) انظر ص ٥٧ .

(٦) في الأصل : (احترز) .

فيُبنى له ، وإنما لها خبرٌ منصوب[١] .

وقولنا : « مُغيَّرٌ لأجله » تحرزٌ من الفاعل ؛ لأنَّ فعله غيرُ مغيَّر ، ولا يعترض علينا بمثل : « قالَ (زيدٌ)[٢] » ، فإنَّ الفعل فيه تغيَّر إذ أصله « قَوَلَ » ؛ لأنَّ هذا التغيير ليس لأجل الاسم الذي بعده بخلاف تغير الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، فإنَّ تغييره ؛ لأجل الاسم الذي بعده ، (ولهذا)[٣] قلنا : « لأجله » ، وبهذا القيد يخرج الفاعل[٤] .

وقولنا : « أو ما في معنى الفعل » ؛ ليدخل اسم المفعول ؛ لأنَّ معموله مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله .

ولا يُبنى اسمُ الفاعل ، وما أشبهه من أمثلة المبالغة للمفعول[٥] .

---

(١) في بناء كان وأخواتها للمفعول خلاف بين النحاة :

فذهب سيبويه إلى جواز ذلك حيث قال في الكتاب : « فهو كائن ومكون » ، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف ، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه « مكون » إنه من كان التامة .

وقال ابن طاهر وابن خروف : مكون من كان الناقصة .

وقال أبو حيان : وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلاَّ إن منع مانع .

وأما الكسائي فكان يقول في « كان زيدٌ يقوم » : « كان يقام » فيجعل في كان مجهولاً ، ويرد يفعل إلى يُفْعل ، ويجعل فيه مجهولاً آخر .

وهذا لا يجوز عند ابن السراج .

وذهب الفراء إلى أنه يجوز بناؤها للمفعول بشرط أن يُحْذف المرفوع الذي يشبه الفاعل ، وتقيم المنصوب مقامه ، لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل .

ورد عليه ابن عصفور أن ما ذهب إليه فاسد ، لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مُخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

وذهب السيرافي أنه يحذف الاسم ، فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

ورُدَّ عليه بأنّ هذا فاسد ؛ لأن « كان » الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

وكذالك ذهب إلى جواز بناء كان وأخواتها للمفعول الكوفيون ، وهشام ، وذهب الفارسي إلى المنع وهو مذهب البصريين أيضاً .

انظر الكتاب ١ / ٤٦ ، والأصول ١ / ١٨١ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٥ ، والمقرب ١ / ٧٩ ، والارتشاف ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٣٧ .

(٢) في الأصل : (زد) .

(٣) في الأصل : (وهذا) .

(٤) سبق توضيح هذا في باب الفاعل ص ٢٨ .

(٥) لأن معمول اسم الفاعل ، وما أشبهه مبني للمعلوم .

واختلفوا في المصدر هل يُرفع به المفعول الذي [لم] يُسمَّ فاعله ، فمنعه أبو الحسن الأخفش ، وأجازه الجمهور ، واستدلوا بقول الشاعر :

//[٩] إنَّ قَهْراً ذَوُو (الضلالةِ)[1] والبا طِلِ عِزٌّ لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقٍّ[2] //١١٧أ

روي (ذوو)[3] بالرفع ، فهو مفعول لم يُسمَّ فاعله بالمصدر الذي هو « قهر » ، فهذا البيت من الخفيف ، وهو مخبون[4] الجزء الثاني والثالث والرابع والخامس ، ووزنه مدمج[5] ، فنصف البيت في نصف الكلمة ، فالألف التي بعد الباء من « الباطل » آخر النصف الأول ، والطاء أول النصف الثاني .

وحيث قلنا : إنَّ المصدر يرفع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قُدِّر المصدر بـ« أنْ وفعلٍ » بُني لما لم يُسمَّ فاعله ، فيكون التقدير في إنَّ [قهراً] : « أنْ يُقْهَر ذَوو الضلالةِ » بضم الياء ، وفتح الهاء .

قوله :

وَيُرْفَعُ المفْعُولُ إذْ لا يُذكَرُ فَاعِلُه مَعْ بَدءِ فِعْلٍ يُكْسَرُ
إنْ عُلَّ ثانيهِ كبيعَ واضْمُمِ . أوْلَهُ إنْ صَحَّ والكسرَ إلزمِ
ما قبلَ آخرٍ وفي المضارعِ تَفْتَحُهُ مَعْ ضَمٍّ بِبدءٍ واقعِ

(تكلم)[6] في هذه الأبيات على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وبعض ما يتعلق به من الأحكام ، والكلام في هذا يستدعي النظر في أربعة أشياء .

الأول : السبب الذي لأجله يحذف الفاعل .

---

(١) في الأصل : (الطلالة) .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ١٨٤ .

(٣) في الأصل : (ذووا) .

(٤) الخبن هو : سقوط الساكن الثاني السببي نحو : « فَعِلن » في « فاعلن » ، و« فَعِلاتن » في « فاعلاتن » المتصلة دون « فاع لاتن » المنقطعة ، و« مُتَفْعِلُنْ » في « مستفعلن » منقولاً إلى « مفاعلن » .
انظر كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ١١٢ - ١١٣ ، والعروض تهذيبه وإعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ٣٥ ، والطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد العروض والقافية لعبد الحميد السيد ٦٣ .

(٥) هو البيت الذي اشترك شطراه في كلمة واحدة ، أي إنَّ عروضه متصلة مع التفعيلة الأولى من الشطر الثاني ، وبعضهم يسميه المدور ، أو المداخل ، أو المتصل ، وقد استعمل الأزهري هذا اللفظ في كتابه التصريح على التوضيح .
انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل لمحمود مصطفى ١١٣ ، والشافي في العروض والقوافي لهاشم صالح مناع ٣٢ .

(٦) في الأصل : (كلم) .

الثاني : حذف الفاعل .

الثالث : نيابة المفعول عنه .

الرابع : حكم الفعل عند ذلك .

فأما السبب الذي لأجله حُذِفَ الفاعل :

فلابد لحذف الفاعل من سبب ؛ لأنَّ المتكلم باللغة عاقل حكيم ، وأفعال العقلاء لا تصدر لغير سبب ؛ إذ ليس ذلك من دأب العقلاء ، فتعيَّن الغرض في حذف الفاعل ، والأغراض كثيرة ، وأحسن ما قيل في ذلك ما قاله أبو زكريا يحيى بن معطٍ[1] ، فإنه قال :

قد يحذِفَ الفاعلُ لفظاً جاهِلُه . . . .

أو عالمٌ في حذفِهِ لَهُ غَرَضْ[2] . . . .

فجعل الحاذف // للفاعل إما جاهلاً حَذَفَه ، لجهله ، وإما عالما به ، حَذَفَهُ لغرض من //١١٧ب الأغراض فعمَّ قوله : « كلَّ غرض » ، وقد تكلم غيره على تلك الأغراض[3] ، فبلغ بها إلى اثني عشر :

الأول : مراعاة الوزن (كقول عمرو بن معد يكرب)[4] :

---

(١) كنَّاه ابن جابر بـ« أبي زكريا » ، ووجدته فيما وقع تحت يدي من مراجع يكنى بـ« أبي الحسين » وهو : يحيى بن معطٍ بن عبد النور الزواوي ، يلقب بزين الدين صنف الألفية في النحو ، والفصول .
ولد سنة ٥٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ .
انظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١ / ٥٣٣ ، والأعلام ٨ / ١٥٥ .

(٢) عبر ابن معطٍ عن سبب حذف الفاعل في منظومته بقوله :

القولُ فيما لم يُسَمَّ فاعِلُه ... قد يحذِفَ الفاعلَ لفظاً جَاهِلُه

أو عالِمٌ في حذفِهِ له غَرَضْ ... إذ ذاك في المفعولِ رَفْعٌ مُفْتَرضْ

شرح ابن القواس ١ / ٦١٥ .

(٣) ممن تكلم عن هذه الأغراض أبو حيان حيث نظمها في قوله :

وحذفه للخوف والإبهام ... والوزن والتحقير والإعظام

والعلمِ والجهلِ والاختصار ... والسَّجْعِ والوفاق والإيثار

وكذلك السيوطي ذكر بعض هذه الأغراض في المطالع السعيدة ، فانظرها هناك .
انظر الارتشاف ٢ / ١٨٤ ، والمطالع السعيدة ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٤) في الأصل : (كقولك معدي كرب) .
وهو عمرو بن معد يكرب بن عبد الله بن عمرو بن عصم بن عمرو بن زبيد الأصغر ، كنيته أبو ثور ، توفي سنة ٢١ هـ .
انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ٢٠٣ هـ ، والخزانة ٢ / ٤٤٤ - ٤٤٦ .

[١٠] فجاشتْ إليَّ النفسُ أولَ مرةٍ فَرُدَّتْ على مكروهها فاستقرَّتِ[١]

فحذف الفاعل من « رُدت » وبناه للمفعول ؛ لأنَّه لو ذكره لم يستقم الوزن .

الثاني : مراعاة الفواصل كقوله تعالى : ﴿ [وَمَا] لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴾[٢] .

الثالث : مراعاة مجرى الروى[٣] كقول لبيد[٤] :

[١١] وَمَا المالُ والأَهْلُونَ إلاَّ ودائعٌ ولابدَّ يوماً أن تُردَّ الودائعُ[٥]

مجرى القصيدة الضم ، فلو ذكر الفاعل لنصب « الودائع » ، فكان يغير مجرى الروي ، فيقع في الأقواء ، وهو عيب من عيوب القافية[٦] .

الرابع : (مراعاة)[٧] التساوي بين الأسجاع في المقدار ؛ لأنَّ ذلك مطلوب عند علماء الإنشاء كقولهم في وصف الحرب :

فكثُرَ الطِعَانُ ، وجُدِّلَتِ (الأقرانُ)[٨]

---

(١) من الطويل ، روي منسوباً إليه في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ١٥٨ ، والخزانة ٢ / ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٢) الآية (١٩) من سورة الليل .

حيث بني الفعل للمفعول لتنقلب لام الفعل ألفاً للفتحة قبلها ، فتوافق الألفات في سائر السورة قبلها وبعدها . انظر شرح ابن القواس ١ / ٦١٦ ، والدر المصون ٦ / ٥٣٦ .

(٣) المجرى هو : حركة حرف الروي ، سمي بذلك ، لأن الصوت يبتدىء بالجريان في حروف الوصل منه .

والروي هو : الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، وتنسب إليه ، فيقال قصيدة رائية ، أو دالية ، ولابد للشعر منه .

انظر الوافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢٢١ - ٢٣١ ، والإقناع للصاحب بن القاسم بن عباد ٨٠ ، ٨٧ .

(٤) هو لبيد بن ربيعة ، أبو عقيل كان فارساً شجاعاً وشاعراً عذب المنطق رقيق حواشي الكلام ، وكان مسلماً رجل صدق ، توفي سنة ١٥٧ هـ .

طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ١٣٥ ، والخزانة ٢ / ٢٤٦ - ٢٥١ .

(٥) من الطويل في ديوان لبيد ص ١٧٠ ، ويروى : وما الناس والأموال .

انظر أسرار البلاغة للجرجاني ١٢١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦١٦ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ٤١٧ .

(٦) الأقواء : هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة بين الجر والرفع .

وقال الأخفش هو : رفع بيت وجر آخر ، وقد نقل الأخفش بعد أن عرَّف الأقواء أن الخليل زعم أن الإكفاء هو الإقواء .

والاكفاء هو : اختلاف حروف الروي في القصيدة الواحدة وأكثر ما يقع في الحروف المتقاربة المخارج .

انظر الوافي في العروض ٢٣٩ - ٢٤٠ ، والإقناع ٨١ ، والعروض والقافية دراسة في التأسيس ١٧٧ .

(٧) في الأصل : (مرعات) .

(٨) مكررة في الأصل ، واستشهد به ابن القواس في شرحه لألفية ابن معطي ١ / ٦١٦ على التقارب في السجع ، فقال : « وعاشرها : التقارب في السجع نحو : كثر الطِعانُ وَجُدِّلَتِ الفُرْسانُ » .

الخامس : الجهل بالفاعل نحو : « سُرِقَ الثوبُ » ؛ لأنَّ الإنسان لا يذكر إلاَّ ما هو عالمٌ به .

السادس : أن يعلمَ المتكلمُ أنَّ (السامع)[1] يعرفه ، فلا يرى حاجةً لذكره كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾[2] ؛ لأنَّه معلوم أنَّ الله خالق كل شيء .

٥ **السابع** : أن لا يكون للمتكلم غرض في ذكر الفاعل ؛ (إذ)[3] المقصود من الكلام حاصل دونه كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ ﴾[4] .

الثامن : صون الفاعل أن يذكر مع المفعول كقولهم : « قُطِعَتْ يَدُ السارقِ » ؛ لأنَّ القاطع هو السلطان ، وهو أجلُّ (من)[5] أن يقترن ذكره مع ذكر السارق .

التاسع : أن يكون المتكلم محباً في الفاعل بحيث يصون اسمه عن الذكر بين الناس كقول المحب : « هُجِرْتُ » ولا يذكر من هجره ؛ لأنَّها محبوبته ، فهو يغار عن[6] ذكرها . ١٠

العاشر : أن يكون الفاعل // (بغيضاً)[7] عند المتكلم بحيث يُنَزِّهُ لسانَهُ عن ذكره ، //١١٨أ ويشهد لذلك قول الشاعر :

[١٢] وإذا ذَكَرْتُكُمُ غَسَلْتُ فَمِي ... ولَقَدْ عَلِمتُ بأنَّه نَجِسٌ[8]

فجعل ذكرهم نجاسة يُغْسَلُ منها الفم لشدةِ بُغضهم .

١٥ **الحادي عشر** : الخوف من الفاعل كقولهم : « قُتِلَ سعيدُ بن جبير[9] – رضي الله عنه – »

---

(١) في الأصل : (السابع) .

(٢) من الآية (٢٨) في سورة النساء .

قرأ ابن عباس ، ومجاهد « وخَلَقَ الإنسان ضعيفاً » مبنياً للفاعل ، أي وخلق اللهُ الإنسانَ ضعيفاً .

انظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ، والجامع للقرطبي ٥ / ١٤٩ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٢٨ .

(٣) في الأصل : (إذا) .

(٤) من الآية (٨٦) في سورة النساء .

(٥) في الأصل : (مع) .

(٦) عدى الفعل « غار » بـ« عن » ، وهو يتعدى بـ« على » .

انظر اللسان ٥ / ٤١ مادة (غير) .

(٧) في الأصل : (بغيظاً) .

(٨) من الكامل ، لم أعثر عليه ، وهو هكذا بالمخطوط وأغلب الظن أن روايته :

ولقد علمتُ بأنهم نجس ... فإذا ذكرتهمُ غسلت فمي

(٩) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي الوالبي ، وكنيته أبو عبد الله ، حبشي الأصل ، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد ، قتله الحجاج بواسط سنة (٩٥ هـ) ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : قتل الحجاج سعيداً ، وما على وجه الأرض أحد إلاّ وهو مفتقر إلى علمه .

انظر تهذيب التهذيب ٤ / ١١ ، والأعلام ٣ / ٩٣ .

فتركوا ذكر الفاعل ؛ لأنَّه الحجاجُ[1] ، وهو مخوفٌ منه .

الثاني عشر : الخوف على الفاعل كقولك : « قُتِلَ زيدٌ » ؛ لأنَّك لو ذكرته لخفت عليه أن يُقتل بزيدٍ .

ولم يتعرض في الأصل لذكر السبب الموجب لحذف الفاعل ، وإنما تركه ؛ لأنَّه معلوم بالفعل (كما تقدم)[2] ، فرأى أنَّه لا يطول به في هذا المختصر .

وأما حذف الفاعل ، فاعلم أنَّ حذف الفاعل[3] لا يكون دون (نائب)[4] عنه إلاَّ في قولٍ تقدم في باب التنازع[5] .

وأما نيابة المفعول عن الفاعل إذا حُذِفَ ، فقد تقدم أنَّه لابد من نائب عن الفاعل عند حذفه ، فالأحق بذلك المفعول به ؛ لأنَّه الأقرب إلى الفاعل .

فإن كان المفعول واحداً كباب « ضربتُ » تعين إقامته ؛ إذ ليس ثَمَّ غيره .

فإن كان للفعل مفعولان لكنَّه لا يتعدى إلى أحدهما [إلاَّ] بحرف الجر كباب « أمرتُ ، وأستغفرتُ »[6] ، فإنَّه يتعين إقامة الذي يتعدى إليه بنفسه[7] .

---

(١) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسي ، كنيته أبو محمد ، ولد ونشأ في الطائف سنة (٤٠ هـ) ، وتوفي بواسط سنة (٩٥ هـ) .
انظر معجم البلدان ٨ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٤١ ، والأعلام ٢ / ١٦٨ .

(٢) في الأصل : (كما تقدم) .

(٣) أظهر في موضع الإضمار ، والأفضل أن يقول : « فاعلم أنَّ حذفه » .

(٤) في الأصل : (تانيث) .

(٥) ذهب إليه الكسائي ، وقد سبق توضيحه في باب التنازع ص ٥٠ وحاشية ٤ .

(٦) ومنه قول الفرزدق من الطويل في ديوانه ١ / ٤١٨ .

مِنَّا الذي اُختِيرَ الرجالَ سماحةً ... وخيراً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازعُ

الكتاب لسيبويه ١ / ٣٩ ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٦ ، والبسيط ١ / ٤٢٣ .

(٧) علل ابن الحاجب السبب في أولوية إقامة الذي يتعدى إليه بنفسه ، فقال : « فلم كان المفعول به بغير حرف أولى ، وقد قلت : إن الأولوية فيه على بقية المفاعيل ، لأجل الاقتضاء والفعل يقتضيها جميعاً اقتضاء واحداً ؟ فالجواب : أن العرب لما عدت الفعل إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بواسطة ، فصار في الصورة كأنه أقوى منه باعتبار الفعل ، فجعلوه أولى لذلك » .
انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٥٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٦ .

وأجاز ابن (مالك)[١] إقامة الذي يتعدى إليه بحرف الجر[٢] .

فإن كان من باب « أعطى » تعين إقامة الأول إذا كان ثَمَّ لبسٌ بإقامة الثاني كقولك : « أُعْطِيَ زيدٌ عمراً » فاللبس هنا واقع ؛ لأنَّه لا يُدرى أيهما المُعْطَى ، وأيهما الآخذ ؛ إذ كل واحد منهما صالحٌ لذلك ، وقد تعين إقامة الأول دفعاً للبس .

٥ فإن لم يكن ثَمَّ لبسٌ مثل : « أُعْطِيَ زيدٌ درهماً » جاز إقامة الثاني ، وسواء كان معرفة أو نكرة .

ونقل أبو ذَرٍ (الخُشَنِيّ)[٣] عن أبي علي التفرقة // بين أن يكون نكرة فَيُمْنَع ، أو معرفة فيجوز[٤] . //١١٨ب

وإقامة الأول عند جمهور البصريين أحسن[٥] ، وهما عند (الكوفيين)[٦] سواء في ١٠ الحسن[٧] .

فإن كان من باب « ظنَّ » ، فلا خلافَ في إقامة الأول[٨] .

وأما الثاني ، فإنْ كان ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، فلا يجوز إقامته[٩] .

---

(١) في الأصل : (ملك) .

(٢) التسهيل ٧٧ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ١٢٤ - ١٢٩ ، وانظر المساعد ١ / ٣٩٨ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ .

(٣) في الأصل : (الحسي) .
وهو أبو ذر مصعب بن مسعود الخُشَنِيّ الأندلسي الجياني ، يعرف كأبيه بابن أبي الركب .
من تصانيفه : الإملاء على سيرة ابن هشام ، وشرح الإيضاح ، وشرح الجمل .
انظر البغية ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والأعلام ٧ / ٢٤٩ .

(٤) لم أقف عليه في كتب الفارسي ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٣ .

(٥) وهو اختيار سيبويه والمبرد .
وذكر أبو حيان استحسان البصريين في إقامة الأول ، فقال : « وعند البصريين إقامة الأول أحسن » .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤١ - ٤٢ ، والمقتضب ٤ / ٥٠ ، والمقرب ١ / ٨١ ، والارتشاف ٢ / ١٨٧ .

(٦) في الأصل : (الكوفيون) .

(٧) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل نحو : أُعْطِي درهمٌ زيداً ، وإن كانا معرفتين كانا في الحسن سواء ، فإن شئت أقمت الأول ، وإن شئت أقمت الثاني .
انظر الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٢ .

(٨) انظر شرح ابن القواس ١ / ٦٢١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٥ .

(٩) وقد أجاز ابن مالك إقامته حيث قال : « ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن ، وأعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً ... » .
شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ ، والمساعد ١ / ٣٩٩ .

وإنْ كان اسماً صريحاً ، ففيه ثلاثة أقوال :

عدم إقامته[١] ، وجوازه إن لم يكن لبسٌ[٢] ، ومنعه إن كان نكرة ، وجوازه إن كان معرفة[٣] .

فإن كان من باب « أعلم » فلا خلاف على إقامة الأول ، وعلى منع إقامة الثاني إن خِيفَ من إقامته لبسٌ ، [فإنْ لم يخف منه لبسٌ] ، ففيه قولان[٤] ، وأما الثالث : فنقل ابن ٥

---

(١) هو اختيار أبي موسى الجزولي ، وابن هشام الخضراوي .
وقد ذكر الأشموني حجة أصحاب هذا المذهب فقال : « احتج من منع إنابة الثاني في باب « ظن » مطلقاً بالإلباس ، فيما إذا كانا نكرتين ، أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، إن كان الثاني نكرة نحو : « ظُنَّ قائمٌ زيداً » ، لأن الغالب كونه مشتقاً » .
انظر أوضح المسالك ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والارتشاف ٢ / ١٨٧ ، والتصريح ١ / ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) اختاره أبو بكر بن طلحة والسيرافي ، وابن عصفور ، وابن مالك الذي قال في منظومته :

وَبَاتِّفَاقٍ قد يَنُوبُ الثانِ من ... بَابِ كسا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ
في بابِ ظَنَّ وأرى المنعُ اشْتَهَرْ ... ولا أرى مَنْعاً إذا القصدُ ظَهَرْ

وقال في شرح التسهيل : « ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٣ - ١٢٥ .

(٣) انظر التصريح ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .
هذا حكم الثاني إذا كان اسماً صريحاً ، أما حكم أنَّ ومعموليها إذا سدت مسد مفعولي ظن ، فلم يتعرض له المؤلف هنا .
وأشار أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١٨٧ إلى حكمها بقوله : « إذا سدت « أنَّ » ومعمولاها مسد مفعولي ظن ، واشتملت الصلة على ضمير غيبة يعود على فاعل ظن نحو : ظنَّ زيدٌ أنَّه قائمٌ ، أو ظنَّ زيدٌ أنَّ القائمَ هو ، أو أنَّ القائمَ أخوه لم يجز بناؤه للمفعول ، أو لم يشتمل جاز نحو : ظنَّ أني عالمٌ ، أو أنَّك عالمٌ ، أو أنَّ زيداً عالمٌ ، وأنْ وما بعدها مقدرة بالمصدر ، فهو القائم مقام الفاعل نحو : ظن زيد أن يقوم ، فلا يجوز إلاَّ بناؤهما معاً نحو : ظن أن يقام ، أو ضمير غيره نحو : ظننتُ أن أقوم ، وظننت أن تقوم ، فتقول : ظن أن أقوم ، وظن أن تقوم ، ومذهب الكوفيين أنه يجوز ظن أن يقام ... » .

(٤) القول الأول : جواز إقامته إن لم يخف اللبس ، واختاره الجزولي والشلوبين في التوطئة حيث قال : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه كان المختار إقامة الأول ، وجاز إقامة غيره ما لم يُورث لبساً إلاَّ أن يمنع مانع نحو : أُعطي زيدٌ درهماً ، وأُعطي درهمٌ زيداً » .
وكذلك اختاره ابن الحاج ، وابن مالك كما صرح به في شرح التسهيل .
والقول الثاني : منع إقامته ، واختاره ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور حيث قال : « وإن كان من باب أعلمت لم يجز إلاَّ إقامة الأول خاصة نحو : أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ، فتقول : أُعْلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً ، ولا يجوز خلاف ذلك ، وذلك أنَّ الأول من باب أعلمت مفعول صحيح والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يقم إلاَّ المفعول الصحيح » .
انظر التوطئة ٢٥٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، والمقرب ١ / ٥٨١ ، والتصريح ١ / ٢٩٣ .

هشام الخضراوي[١] الاتفاق على منع إقامته[٢] ، وقد نقل غيره فيه الخلاف[٣] .

تنبيه :

(هل)[٤] يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده[٥] ؟

جمهور[٦] النحويين على منع ذلك ، وكلُّ ما سمع مما يوهم ذلك فهو مؤول أو شاذ لا يقاس عليه ، فمن ذلك قراءة عاصم[٧] : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٨] [فلم يُقم

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء ولد سنة (٥٥٧ هـ) ، وتوفي بتونس سنة (٦٤٦ هـ) .
انظر البغية ١ / ٢٦٧ – ٢٦٨ ، ونشأة النحو ٢٠٠ .

(٢) نقل ابن هشام الخضراوي الاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل ، وهذا ما نقله ابن أبي الربيع حيث قال : « والمفعول الأول هو المنصوب حقيقة ، لأنه مفعول حقيقة ، فيجب لهذا إذا بُني الفعل أن يُبنى للأول ، ولا يُبنى للثاني ولا للثالث » .
انظر البسيط ٢ / ٩٧٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٦ ، والمساعد ١ / ٣٩٩ .

(٣) مثل : الزجاجي قال أبو حيان : « ذكر صاحب المخترع جواز ذلك ... » .
وكذلك أجازه ابن مالك إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا شبهها حيث قال : « ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إنْ أمن اللبس ، ولم يكن جملة ، أو شبهها » .
انظر تسهيل الفوائد لابن مالك ٧٧ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ ، والهمع ٢ / ٢٦٥ .

(٤) في الأصل : (وهل) .

(٥) انظر المسألة في التبيين ٢٦٨ – ٢٧٣ المسألة (٣٨) و (٣٩) ، وائتلاف النصرة للزبيدي ٧٧ – ٧٨ ، والهمع ٢ / ٢٦٥ – ٢٦٦ ، والمطالع السعيدة ٣٥٣ .

(٦) في الأصل : (وجمهور) .

(٧) هو عاصم بن عمرو بن حفص توفي سنة (١٥٤ هـ) يكنى أبا عمر .
انظر التاريخ الكبير للبخاري في القسم الثاني من الجزء الثالث من ٤٩٢ ، وكتاب الطبقات للإمام المحدث أبي عمر الصفدي ٢٦٩ ، ٢٧١ .

(٨) من الآية (٨٨) في سورة الأنبياء .
قرأ عاصم وابن عامر « نُجِّي المؤمنين » بنون واحدة ، وجيم مشددة وياء ساكنة ، واختارها أبو عبيد .
وقد قال عنه الزجاج : هذا لحنٌ لا وجه له ، وقال أبو علي الفارسي : غلط الراوي عن عاصم ، ويدل على هذا إسكانه الياء من « نُجِّي » ونصب « المؤمنين » ، ولو كان على ما لم يُسمَّ فاعله ما سكَّنَ الياء ولرفع « المؤمنين » .
وقرأ الباقون بنونين والتخفيف ، واختارها ابن قتيبة .
وقد كان لكل فريق منهم حجة :
فأما حجة من قرأ بنون واحدة ، فكانت من ثلاثة أوجه :
الأول : أنه بنى الفعل للمفعول ، فأضمر المصدر ، ليقوم مقام الفاعل ، وهو ضعيف من وجهين :
أ – الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر .
ب – تسكين آخر الفعل الماضي ، وكان يجب فتحه .
الثاني : قيل : إنَّ هذه القراءة على طريق إخفاء النون الثانية في الجيم ، وهذا بعيد .
الثالث : قيل : أدغم النون في الجيم ، وهذا لا نظير له في كلام العرب .
أما حجة من قرأ بنونين فهي :
أنه فعل مستقبل سكنت فيه الياء ، وحقها الضم .
وهذه الآية مما استدل به الكوفيون على جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده .
انظر الكشف لأبي محمد القيسي ٢ / ١١٣ – ١١٤ ، وزاد المسير ٥ / ٢٦٥ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ .

المؤمنين] وهو المفعول ، وأقام مقام الفاعل ضمير المصدر [مع وجود المفعول] ، فالتقدير على هذا : « وكذلك نُجي النجاةُ المؤمنين » على أنَّ الفعل هنا فعل ماضٍ ، وأوِّل (بأنَّ)[١] الفعل ليس بماضٍ ، وإنما هو مضارع غير مبني للمفعول ، فالأصل : « نُنَجي » حذفت إحدى النونين تخفيفاً لاجتماع المثلين ، ولو كان ماضياً لفتحت الياء ، فالفاعل « نحن » .

[و] في القراءة الشاذة من هذا مواضع ، ومن ذلك قول جرير[٢] :

[١٣] فَلَوْ وَلَدَتْ (قُفَيرةُ)[٣] جِرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلكَ الجِرْوِ الكِلاَبَا[٤]

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول ، وهو « الكلاب » ، وأوِّل بأنَّ « الكلاب » مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديره : « أعني الكلاب » ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضمير الجنس [و] التقدير: « لسُبَّ الجنسُ بذلك الجرو »، ثم قال: « أعني الكلاب »[٥].

وقد وردت من ذلك [تأويلات] غير هذا ، وكلها محمول على الشذوذ[٦] .

---

(١) في الأصل : (فإنّ) .

(٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع ، كان يحسن ضروباً من الشعر لا يحسنها الفرزدق ، توفي سنة عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائة .
انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ٨٨ ، وطبقات فحول الشعر لابن سلام ١ / ٢٩٧ ، والخزانة ١ / ٧٥ - ٧٧ .

(٣) في الأصل : (فقيرة) .

(٤) من الوافر ، وليس في ديوانه .
قفيرة : بتقديم القاف على الفاء والراء المهملة مصغراً اسم أم الفرزدق ، وروي « فُكَيهة » .
اللسان ٥ / ١١٢ مادة « قفر » .
استشهد بهذا البيت الكوفيون ، وبعض المتأخرين - وهو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد - على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح .
والشاهد في قوله : « لسب بذلك الجرو الكلابا » .
وقد قال عنه ابن جني في الخصائص : « هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلاّ محتقراً شاذاً » .
وقد تأول البصريون هذا البيت على أن يكون ضرورة ، فلا يُلتفت إليها ، أو على أن يكون « الكلاب » منصوباً بـ« ولدت » ، فلا يكون « لسُبَّ » ما يقوم مقام الفاعل إلاّ المجرور ، ويكون « جرو كلب » منادى محذوفاً منه حرف النداء ، والتقدير : « ولو ولدت قفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرو » .
هذا ما نقله صاحب الخزانة عن القالي .
انظر الخصائص ١ / ٣٩٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٧ ، وائتلاف النصرة ٧٨ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ .
وروي منسوباً إلى جرير في الدرر ٢ / ٢٩٢ ، والخزانة ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ونشأة النحو ١١٤ .

(٥) في الأصل : (لسب الجنس) مكررة في الأصل .

(٦) استدل الكوفيون على صحة كلامهم بالأدلة السابقة ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى من الآية (١٤) في سورة الجاثية بقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ؛ إذ قرأها بالبناء للمفعول وقد تأولها جمهور النحويين بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من : « يغفروا » .
انظر شرح ابن القواس ١ / ٦٢٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٧ .

وأجاز الكوفيون إقامة غير المفعول مع (وجوده)[١] ، قال ابن مالك: « وبقولهم أقول »[٢]، // واستدلوا بما تقدم ، ولا دليل لهم فيه ؛ لقبوله التأويل ، وإن جاء شيء من ذلك //١١٩أ لا يقبل التأويل ، فهو شاذ لم يكثر (يحفظ)[٣] ولا يقاس عليه .

ونقل ابن الدهان[٤] أنَّ أبا الحسن الأخفش يجيز ذلك إذا كان المفعول مؤخراً ، والمجرور مقدماً ، ويمنعه إذا كان المفعول مقدماً على المجرور[٥] .

تنبيه :

إذا أقيم أحد المفعولين انتصب الثاني بالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

وذهب قومٌ إلى أنَّه منصوب بالفعل قبل أن يُبنى لما لم يُسم فاعله ، (واختاره)[٦] الزمخشري[٧] ، وهو قول مردود[٨] .

---

(١) في الأصل : (وجود غيره) .

(٢) وقال ابن مالك : بقول الكوفيين أقول ، واحتج بأنه لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، والنص كما هو في شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ : « وأجاز هو – يقصد الأخفش – والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول ، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب » .

(٣) في الأصل : (بحسب) .

(٤) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ناصح الدين بن الدهان النحوي صاحب شرح اللمع لابن جني ، وشرح الإيضاح ، والدروس في النحو ، والفصول في النحو ، وغيرها ، توفي سنة (٥٦٩ هـ) .
انظر البغية ١ / ٥٨٧ .

(٥) مثل قول الشاعر :

لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً ... ولا شفا ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدى

وقوله :

وإنما يُرْضِي الْمنيبُ رَبَّهُ ... مادامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ

وقد حمل جمهور النحويين البيتين على الضرورة .
انظر الهمع ٢ / ٢٦٦ ، والمطالع السعيدة ١ / ٢٥٤ ، والفرائد الجديدة ومعه المواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس ١ / ٣٢٥ ، ولم يذكر ابن الدهان هذا النقل في كتابه شرح الدروس في النحو .

(٦) في الأصل : (واختار) .

(٧) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المفسر المعتزلي ، عاش إحدى وسبعين سنة حيث ولد سنة (٤٦٧ هـ) ، وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة (٥٣٨ هـ) .
انظر نزهة الألباء ٣٩١ – ٣٩٣ ، وشذرات الذهب ٤ / ١١٨ – ١٢١ .
ورأيه موجود في المفصل حيث قال : « وإذا كان للفعل غير مفعول ، فبني لواحد بقي مابقي على انتصابه كقولك : « أُعْطِي زيدٌ درهماً » ، و« عُلِمَ أخوك منطلقاً » و« أُعْلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناس » » .
المفصل في علم اللغة للزمخشري (٣١٠) .

(٨) لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجزء إبقاء عمله ، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ ، والتقدير هذا ما قاله ابن عصفور في شرحه الكبير ١ / ٥٤٤ .

وسماه أبو القاسم الزجاجي[١] في جُمْلِهِ : « خبر ما لم يُسمَّ فاعله »[٢] .

ورُدَّ عليه بمخالفته للاصطلاح ، فإنَّ النحويين لا يسمون المنصوب الواقع بعد مرفوع بخبر إلاَّ إذا كان خبراً في الأصل كالمنصوب في (باب كان)[٣] وأخواتها .

وقد يكون المفعول الثاني من باب « أعطيتُ » ، ويسمى خبراً على ما قال ، وليس في الأصل بخبر[٤] .

وإذا فُقِد المفعول به أقيم المجرور ، أو المصدر ، أو الظرف للزمان ، أو المكان ، وفي ذلك تفصيل .

---

(١) أبو القاسم هو : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي كان من أفاضل أهل النحو ، ألَّفَ كتباً حسنة منها : كتاب الجمل ، وكتاب الإيضاح ، توفي سنة (١٣٤ هـ) .

انظر نزهة الألباء ٣٠٦ ، وإشارة التعيين ١٨٠ – ١٨١ .

(٢) ونصه في الجمل : « وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنَّه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ » .

وانتقد ابن السيد البطليوسي رأي أبي القاسم الزجاجي حيث قال : « فولد أبو القاسم قولاً ثالثاً ، وقال : تقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنه خبر ما لم يُسمَّ فاعله ، ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه ، فقال : وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المتعلم ، ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب ، لأنه إذا كان خبر ما لم يُسمَّ فاعله كما اختار فالعامل فيه « أعطي » وهو مذهب سيبويه ، والأقرب إلى فهم المتعلم أن يقال له : أنه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبين جميعاً » .

الجمل للزجاجي ٧٨ . وانظر إصلاح الخلل ٢١٣ ، والشرح الكبير ١ / ٥٤٤ ، والارتشاف ٢ / ١٨٦ – ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٩ – ٢٧٠ .

(٣) في الأصل : (بابا كان) .

(٤) اختلف النحويون في عامل النصب في ثاني المفعولين إلى عدة مذاهب ، وهي :

الأول : أنه منصوب بالفعل المبني للمفعول ، وهو ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أيضاً ما اختاره ابن جابر .

الثاني : أنه منصوب بفعل مقدر ، وتقديره : « وقيل درهماً » ، أو « أخذ درهماً » وهو مذهب الفراء ، وابن كيسان .

الثالث : أنه منصوب بفعل الفاعل لـمَّا غُير بُني للأول ، وبقي الثاني منصوباً على أصله بفعل الفاعل ، وهو ما اختاره الزمخشري .

الرابع : أنه منصوب على أنه خبر ما لم يُسمَّ فاعله كما في : « كان زيدٌ قائماً » ، وهو ما اختاره الزجاجي .

واختار ابن السيد البطليوسي مذهب سيبويه والجمهور .

وقد ضعَّفَ أبو حيان هذه المذاهب فقال : « وهذه المذاهب ، وإن كانت ضعيفة مردودة ، فهي تقدح في قول ابن مالك : لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطي ... » .

انظر إصلاح الخلل ٢١٠ – ٢١٢ ، والارتشاف ٢ / ١٨٦ – ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٩ – ٢٧٠ .

وأما المجرورات ، فإن كان حرف الجر زائداً ، فلا خلاف في أن المجرور في موضع رفع نيابة عن الفاعل كقولك : « [ما] ضُرِبَ من أحدٍ »[1] ؛ لأنَّ حرف الجر زائد ، والمجرور مفعولٌ به على الحقيقة[2] .

فإن كان حرف الجر غير زائد كـ« مُرَّ بزيدٍ » ، فجمهور النحويين على أنَّ المجرور في موضع رفع نيابة عن الفاعل دون حرف [الجر][3] .

وذهب الأخفش إلى أنَّ حرف الجر هو النائب عن الفاعل دون المجرور[4] ، وهو قول ضعيف .

وذهب ابن مالك إلى أنَّ حرف الجر والمجرور (هما)[5] (النائب)[6] عن الفاعل[7] ، وبه قال ابن معطٍ في ألفيته[8] .

---

(١) في الأصل : (ضرب من أحدٍ) .

ولا يستقيم التمثيل به على هذا النحو إلاَّ عند الأخفش ، لأن من شروط زيادة « من » أن يتقدمها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وهو لا يشترط هذا .

انظر المغني ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥ .

(٢) انظر الهمع ٢ / ٢٦٧ .

(٣) انظر الارتشاف ٢ / ١٩٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٦ .

(٤) نسبه ابن جابر للأخفش ، ووجدته منسوباً للفراء في الارتشاف ٢ / ١٩٢ ، والهمع ٢ / ٢٦٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٠ .

(٥) في الأصل : (وهو) .

(٦) في الأصل : (الثابت) .

(٧) قال ابن مالك في شرح العمدة : « فإن خلا المسند من مفعول به ناب جار ومجرور ، أو ما تصرف ، واختص من الظروف والمصادر ... » .

وقال في تسهيل الفوائد : « فينوب عنه جارياً مجراه في كل ماله مفعول به ، أو جار ومجرور ... » وقد ذكر أبو حيان أن قول ابن مالك لم يذهب إليه أحد حيث قال في الارتشاف : « وقول ابن مالك : « إن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل » لم يذهب إليه أحد أعني أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معاً » .

شرح العمدة لابن مالك ١٨٣ ، والتسهيل ٧٧ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ١٢٤ ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، والمساعد ١ / ٣٩٧ .

(٨) وقد قال في ألفيته :

وأحْرُفُ الجَرِّ مَعَ الْمَجْرُور ... تُرْفَعُ مَوْضِعاً على التقدِيْرِ

شرح ابن القواس ١ / ٦٢٢ .

وذهب قوم إلى أنَّ الجار والمجرور لا يقام مقام الفاعل ، وإنما المقام ضمير المصدر ، فإذا قلت : « سِيرَ بزيدٍ » // فالتقدير : « سِيرَ السيرُ بزيدٍ »[1] ، وهو قول باطل ، فإنَّه قد سُمع //١١٩ب مثل : « سِيرَ بزيدٍ سَيراً » بنصب المصدر ، فدل على أنَّ المجرور هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لابد من نائب عنه .

٥ وذهب الكسائي ، وهشام[2] إلى أنَّ المقام عن الفاعل ضميرٌ مجهول يعود إلى أحدِ ما يدل عليه الفعل من مصدرٍ ، أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان[3] .

وذهب بعضهم[4] إلى أنَّ المقامَ ضميرُ مكانٍ بحسب ما يليق (بمعنى)[5] الفعل ، فإذا قيل : « سِيرَ بزيدٍ » ، فالتقدير : « سِيرَ الطريقُ » أي : « قُطِعَ الطريقُ » ، وإذا قلت : « جُلِسَ بزيدٍ » ، فالتقدير : « جُلِسَ المكانُ » أي « عُمِرَ المكانُ » وعلى هذا فقس .

---

(١) ممن قال بهذا ابن درستويه ، والسهيلي ، والرندي ، وقد استدلوا بأربعة أدلة وهي :

الدليل الأول : أنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع ، لأنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع ، كما جاز في تابع المجرور بالمصدر الرفع .

الدليل الثاني : أنه يتقدم على عامله ، فلو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لما تقدم على عامله ، وهو مسئولاً كما أنّ الفاعل لا يتقدم على عامله .

الدليل الثالث : أنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل ، فإنه إذا تقدم كان مبتدأ كما أنَّ الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث له نحو : « مُرَّ بهندٍ » ، ولو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لوجب تأنيث الفعل ، كما أنَّ كل مؤنث ينوب عن الفاعل ، فإنَّ الفعل يؤنث له .

واختار ابن عصفور إقامة المصدر ، فقال : « إلاَّ أنَّ إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور » .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٣٨ ، والتصريح ١ / ٢٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٨ .

(٢) هو هشام بن معاوية ، أبو عبد الله النحوي الكوفي الضرير .

من مصنفاته : « الحدود » ، و« المختصر » ، و« القياس » ، وكلها في النحو ، توفي سنة ٢٠٩ هـ .

انظر البغية ٢ / ٣٢٨ ، والأعلام ٨ / ٨٨ .

(٣) نسبه محقق الهمع عبد العال سالم مكرم لابن هشام ، أما في الهمع غير المحقق فنُسِبَ إلى هشام .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٢ ، والهمع ١ / ١٦٢ ، والهمع تحقيق عبد العال سالم مكرم ٢ / ٢٦٨ .

(٤) اختاره أبو حيان حيث قال : « واخترت إقامة ظرف المكان » .

الارتشاف ٢ / ١٩٤ ، وانظر الهمع ٢ / ٢٦٩ .

(٥) في الأصل : (بالمعنى) .

وفي هذا القول من التكلف ما لا يخفى .

وهذه ستة أقوال (أصحها)[١] (القول)[٢] الأول[٣] .

وأما المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، فشرط إقامتها أن تكون (مختصة)[٤] ،

---

(١) في الأصل : (أصحهما) .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) وهو قول الجمهور : على أن المجرور في موضع رفع نيابة عن الفاعل دون حرف الجر .

وقد أغفل المؤلف ذكر الشروط الواجب توفرها في الجار والمجرور حتى تصح نيابته عن الفاعل وهي :

١ - أن يكون مختصاً ، بأن يكون معرفة نحو : « مُرَّ بزيدٍ » ، فلا يصح أنْ تقول : « جُلِسَ في دارٍ » ، لأنه لا فائدة في ذلك .

٢ - أن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ، ومنذ الملازمين للزمان الظاهر ، وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به ، والمستثنى .

٣ - أن لا يدل - حرف الجر - على التعليل كاللام ، والباء ، ومن إذا جاءت له .

انظر حاشية الخضري ١ / ١٧٠ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل ٢ / ١٢١ .

(٤) في الأصل : (محضة) ، والصواب ما أثبته .

والمراد بالمختص من الظروف : ما خُص بشيء من أنواع المخصصات كالإضافة ، والصفة ، والعلمية .

أما المختص من المصادر : فهو ما يكون لغير مجرد التأكيد ، وهو نوعان :

الأول : ما كان مبيِّناً للعدد نحو : ضُرِبَ ثلاثون ضربةً .

الثاني : ما كان مبيِّناً لنوع مخصوص نحو ضُرِبَ ضربٌ أليمٌ ، أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى في الآية (١٧٨) من سورة البقرة ﴿ **فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ** ﴾ وهذا الشرط واجب عند جمهور النحاة خلافاً للكسائي ، وهشام ، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان .

وقد اكتفى المؤلف بذكر شرط واحد ، ولم يتعرض لذكر الشرط الثاني الواجب توفره في كل من الظرف ، والمصدر حتى ينوب عن الفاعل ، وهو : التصرف .

والمقصود بالظرف المتصرف : هو ما يفارق النصب على الظرفية ، والجر بـ« من » .

وأجاز الكوفيون ، والأخفش نيابة غير المتصرف .

وأجاز أبو بكر بن السراج نيابة الظرف المنوي - أي المقدر - كالمصدر ، فقال في الأصول : « والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل » .

أما المصدر المتصرف فالمقصود به : ما يفارق النصب على المصدرية .

انظر الأصول ١ / ٨٠ - ٨١ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٤ - ١٢٨ ، والتصريح ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٠ .

فإن كانت (مبهمة)[(١)] لم تقم .

وانفرد سيبويه بأنَّه يجوز أنْ يقام المصدر الموصوف بصفة مقدرة ، فيقال : « ضُرِبَ ضَرْبٌ » (إذا)[(٢)] كان المراد « ضربٌ شديدٌ »[(٣)] .

وأجاز بعضهم أن يُحذفَ المصدرُ ، وتقام صفته مقام الفاعل[(٤)] ، فيقال : « سِيْرَ سريعٌ » أي « سِيرَ سيرٌ سريعٌ » .

وإذا اجتمعت هذه الأربعة ، فهل أحدها أولى ، أو هي كلها على السواء ؟

قولان أحدهما :

---

(١) في الأصل : (مهمةً) والصواب ما أثبته .

والمبهم من ظرف الزمان هو ما يقع قدراً من الزمان غير معين نحو وقت ، وزمان ، وأمثال ذلك .

والمبهم من ظرف المكان هو ما ليس له أقطار تحصره ، ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك ، وقدامه ، وأمثال ذلك .

والمبهم من المصدر هو ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو : قيام ، وضرب .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) في الأصل : (إذ) .

(٣) قال سيبويه في باب : « ما يكون من المصادر مفعولاً » : « .... وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تذكر الصفة ، تقول : سير عليه سَيْرٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ، كأنك قلت : سِيرَ عليه ضَرْبٌ من السير ، أو سِيرَ عليه شيءٌ من السير . وكذلك جميع المصادر ترتفعُ على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها » .

وقال ابن عصفور : هذا مما انفرد سيبويه بإجازته .

وذكر أبو حيان رأي المبرد فقال : « وقال المبرد هذا فيه بُعْدٌ إذا كنت تريد ضرباً من السير » .

الكتاب ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٨٩ .

(٤) هذه المسألة اختلف حولها النحاة :

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، والمعربون أيضاً حيث زعموا أن الأصل في قوله تعالى في الآية (٣٥) من سورة البقرة ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ « أكلاً رغداً » وأنه حذف الموصوف ، ونابت صفته منابه ، فانتصب انتصابه ، وبذلك يكون « رغداً » نعت لمصدر محذوف على رأيهم .

وذهب سيبويه إلى أنه انتصب على الحال حيث قال في الكتاب : « ومما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلاّ هذا ، أنَّ سائلاً لو سألك ، فقال : هل سير عليه ؟ لقلت : نعم سير عليه شديداً ، وسير عليه حسناً ، فالنصب في هذا على أنه حال ، وهو وجه الكلام ، لأنه وصف السير ، ولا يكون فيه الرفع ، لأنه لا يقع موقع ما كان اسماً ... » .

الكتاب ١ / ٢٢٨ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٣ ، والدر المصون ١ / ١٨٩ ، وشرح قطر الندى ٢٢٩ .

لابن الحاجب[١] ، والزمخشري[٢] ، وهو أنّها على السواء ، فلا (أولوية)[٣] لأحدها على الآخر .

الثاني : لجماعة من النحويين ، وهو أنّه يقع بينها الترجيح ، ثم إنَّ القائلين بالترجيح اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّ ظرف المكان أحق ؛ لأنَّه الأبعدُ عن الفعلِ ، وإقامة الأبعد أكثر ، فإنَّه يحصل به ما لم يكن يُظن .

الثاني : أنَّ المجرور أحق ، ثم المصدر ، ثم ظرفَ الزمان ، ثُم ظرف المكان[٤] .

الثالث : أنَّ المصدر ، والظرف أحق من المجرور ؛ (لوصول)[٥] الفعل إليهما بغير حرفٍ[٦] .

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب الكردي ، ثم المصري المالكي المقرئ النحوي الأصولي .

ومن مصنفاته : المختصر في الأصول ، والمختصر في الفقه ، والكافية في النحو ، والوافية وشرحها ، والشافية في التصريف ، وشرح المفصل ، والأمالي النحوية ، وقصيدة في العروض . توفي سنة (٦٤٦ هـ) .

انظر البغية ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، وحسن المحاضرة ١ / ٤٥٦ ، والأعلام ٤ / ٢١١ .

ونجد رأيه في « الإيضاح في شرح المفصل » حيث قال بعد ذكره لقول صاحب المفصل : « وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام ... » :

« يعني أنها سواء في صحة بناء الفعل لكل واحد منها ، ومثل : « ما استخفَّ بزيدٍ » إلى آخره ، وبيَّنهُ » .

الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٩٢ .

(٢) نجد رأيه في المفصل حيث قال : « وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لأيها شئت صحيح غير ممتنع ، تقول : اسْتُخِفَّ بزيدٍ استخفافاً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير ، إن اسندت إلى الجار والمجرور ، ولك أن تسند إلى يوم الجمعة ، أو إلى غيره ، وتترك ما عداه منصوباً » .

المفصل للزمخشري ٣١٠ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٦ .

(٣) في الأصل : (أولى به) .

(٤) عليه ابن معطٍ ، إذ يقول :

لفقد مَفْعولٍ بهِ صريح ... تُقامُ هذهِ مَعَ التَّرْجِيْحِ

فالأسبق المجرورُ والمصادِرُ ... ثم الزمانُ والمكانُ آخِرُ

شرح ابن القواس ١ / ٦٢٢ - ٦٢٤ .

(٥) في الأصل : (وصول) .

(٦) وعليه ابن عصفور .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٩ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٨١ .

والضابط (لما يقام)[١] مقام الفاعل أنْ تقول : الفضلات التي تتعلق بالفعل (عينه)[٢] المفعول // الصريح ، والمجرور ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والتمييز ، //١٢٠أ والحال ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، والمستثنى ، فالأربعة الأواخر[٣] لا تقوم مقام الفاعل باتفاق ، والأول وهو : « المفعول الصريح » يُقام مقامه باتفاق ، والسادس وهو : « التمييز » لا يقام على الصحيح[٤]، و (باقيها)[٥] يقام على حسب ما تقدم من التفصيل[٦].

وكلٌّ ما أقيم مقام الفاعل ، فإنَّه مستحق لما كان الفاعل يستحقه[٧] من لزوم التقديم على

---

(١) في الأصل : (لما تقدم) .

(٢) في الأصل : (غيره) .

(٣) أي الحال ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، والمستثنى :

فأما الحال ، فلا يجوز أن تقام مقام الفاعل ، لأنه لا يكون إلاَّ نكرة ، والفاعل ، وما قام مقامه يضمر كما يظهر ، والمضمر لا يكون إلاَّ معرفة .

وأما المفعول معه ، فلا يجوز أن يقام مقامه ، لأنهم أقاموا واو العطف فيه مقام « مع » ، فلو أقاموه مقام الفاعل مع الواو لوجب أن يكون مسنداً إليه ، فيكون في حال واحدة ، مسنداً إليه ، وغير مسند إليه ، فيلزم التناقض ، وهو محال .

وأما المفعول من أجله – أو المفعول له – فلا تجوز إقامته مقامه ، لأنه إن لم تقدر فيه اللام امتنع كونه مفعولاً له ، وإن قدرت فيه وجب نصبه ، وإقامته مقامه يوجب رفعه ، وهذا يبطل المعنى بتباعده عن الأصل .

وأما المستثنى ، فيمتنع إقامته مقام الفاعل ، للفصل بينه ، وبين الفعل .

انظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ ، والمفصل ٣٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٢٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٠ .

(٤) لا يجوز عند النحاة إقامة التمييز مقام الفاعل ، لأنه كالحال لا يكون إلاَّ نكرة ، وهو لا يقبل التعريف ، فلا يجوز إضماره بخلاف الفاعل حيث يجوز إضماره ، إلاَّ أنَّ الكسائي أجاز إنابته مناب الفاعل ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في شرح الكافية بقوله :

وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الكِسائيّ ... لِشاهِدٍ عَنِ القِيَاسِ نَائِي

كما أجاز ذلك هشام أيضاً .

انظر الأصول ١ / ٨١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ ، والارتشاف ٢ / ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٢ .

(٥) في الأصل : (وبقايها) .

(٦) انظر ص ٦٢ – ٧٣ .

(٧) وقد سبق التعرض لأحكام الفاعل انظرها في باب الفاعل ص ٢٩ – ٤٣ .

وقد أغفل المؤلف ذكر حكمين من الأحكام التي يشترك فيها نائب الفاعل مع الفاعل ، فلم يتعرض لهما :

الحكم الأول : أنهما لا يكونان جملة على مذهب الجمهور ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلوا بقوله تعالى آية (٣٥) في سورة يوسف : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ .

ورد عليهم بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من « بدا » ، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل .

وقيل : يجوز إن كان الفاعل ، أو النائب عنه فعلاً من أفعال القلوب .

الحكم الثاني : أن عاملهما قد يحذف لقرينة ، وأن حذفه على قسمين واجب ، وجائز .

وقد سبق توضيح هذا في باب الفاعل ص ٤١ – ٤٣ .

انظر شرح شذور الذهب ١٦١ – ١٦٢ ، والهمع ٢ / ٢٧١ – ٢٧٢ .

غيره من الفضلات ، ووجوب تأخيره عن الفعل العامل فيه ، (وتأنيث)[1] الفعل لأجله إنْ كان مؤنثاً ، وصيرورته عمدة ، وأنَّه لا يعمل فيه إلا الفعل أو المفعول الذي لم يُسم فاعله ، ولا يبقى له من أحكام المفعولية ، إلا أنَّ الفعل لا ينصب مفعولاً غيره إذا كان مفعولاً واحداً ، فإذا قلتَ : « ضُرِبَ زيدٌ » (مبنياً)[2] لما لم يُسمَّ فاعله ، فـ« زيد » قد ناب عن الفاعل ، وعن المفعول الذي كان يطلبه « ضَرَبَ » ، ولهذا قالوا : إنَّ بناء الفعل للمفعول (ينقصه)[3] مفعولاً كعكس التعدية بالهمزة ، فإنَّه يزيده مفعولاً ، فإذا قلت : « أَضْرَبْتُ زيداً عمراً » صار يتعدى إلى مفعولين بعد أنْ كان يتعدى لواحدٍ ، وإذا قلت : « أُعْطِي زيدٌ درهماً » بقي له منصوب واحد هذا إنْ كان له منصوبان ، فتنبه لذلك .

وأما حكم الفعل إذا حُذف الفاعل ، فاعلم أنَّ الكلام في ذلك يُرتب على ثلاثة أوجه :

الأول : هل صيغة الفعل المبني للمفعول أصلية أم فرع ؟

فالذي عليه سيبويه ، والجمهور (أنَّها)[4] فرع عن الصيغة المبنية للفاعل[5] ، فـ« ضُرِبَ » بضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر فرعُ « ضَرَبَ » بفتحها ، وحجة سيبويه أنَّ العرب بنوا كلامهم على الاختصار ، وقد وجدناهم بلغوا في ذلك إلى أنْ وضعوا صيغةً واحدة تدل على زمانين ، وهي صيغة المضارع وضعوها للحال والاستقبال // فكيف يضعون صيغتين لزمانٍ واحدٍ كما يقتضيه قول المخالف ؟ //١٢٠ب

فإنَّ « ضُرِبَ » المبني للمفعول إذا كان صيغته مستقلة بنفسها دلت على الماضي ، وكذلك « ضَرَبَ » المبني للفاعل ، فتكون صيغتين مستقلتين يدلان على زمانٍ واحد .

وذهب المبرد ، ومن تبعه[6] إلى أنَّهما صيغتان مستقلتان ، (واستدل)[7] على ذلك ، بأنَّه قد وُجِد في كلام العرب أفعالٌ مبنية للمفعول ، ولم تُسمع مبنيةً للفاعل كـ« حُمَّ ، وجُنَّ »

---

(١) في الأصل : (ثابت) .

(٢) في الأصل : (مبنيٌّ) .

(٣) في الأصل : (ينصبه) .

(٤) في الأصل : (وانها) .

(٥) انظر المسألة في الارتشاف ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ ، ٢ / ٣٥٧ .

(٦) مِثْل : ابن الطراوة ، وقد نسب ابن الطراوة هذا المذهب إلى سيبويه . انظر الارتشاف ٢ / ١٩٥ .

(٧) في الأصل : (واستد) .

فلو لم يكن هذا الفعل أصلاً بنفسه لسُمِع أصله ، وليس في ذلك حجة ؛ إذ قد تنطق العرب بالفروع ، ولا تنطق بالأصول ألا ترى أنَّهم نطقوا بـ« قال » ، وهو فرع ، ولم ينطقوا بـ« قَوَلَ » ، وهو الأصل .

قالوا : وثمرة الخلاف أنَّه إنْ كان الفعل المبني للمفعول أصلاً كان المنصوب بعده

٥ الذي (لم يقم)[1] مقام الفاعل منصوباً بفعل مضمر ، فإذا قلت : « أُعْطِيَ زيدٌ درهماً » (فدرهماً)[2] منصوب على إضمار أعني ، وإن قلنا : إنَّه ليس بصيغةٍ مستقلة كان « درهمٌ » منصوباً بأعطى ، وهذه الثمرة إنما تجري على مذهب من يقول : إنَّ المنصوب الذي لم يقم إنما نصبُه بالفعل قبل بنائه للمفعول .

وأما من يقول : إنَّه منصوب (بالفعل)[3] حالة بنائه للمفعول ، فلا ظهور لهذه الثمرة

١٠ عنده[4] .

الوجه الثاني : أنَّه ليس كل فعلٍ يُبني للمفعول ، وإنما يبنى منها ما كان (متصرفاً)[5] غير صيغةِ أمرٍ ، ولا يبنى للمفعول ما كان غير متصرفٍ ؛ لأنَّ العرب قد وضعته [على] عدم التصرف ، فلا نتصرف نحن فيه ببنائه للمفعول ، ولا ما كان صيغة أمرٍ ؛ لأنَّه لو بنيناه للمفعول يحصل به اللبس ، ألا ترى أنَّه لو بنينا « اذهب » الذي هو فعلُ أمرٍ احتجنا أن نتركه

١٥ على فتح ما قبل آخره على ما سيأتي في بناء الفعل للمفعول[6] ، ثُم ألف الوصل إما // أنْ //١٢١أ تضمها على القاعدة فتلتبس بالفعل المضارع المبني لما لم يُسمَّ فاعله من « أُذْهَب » المتعدي بالهمزة ، وإنْ (فتحنا)[7] همزة الوصل التبس بالفعل المضارع المبني للفاعل ، وإن كسرناها على [غير] القاعدة التبس بالفعل الأمر [للفاعل ، ومن ثم لم يُبْنَ] للمفعول فراراً من اللبس ، واستغنوا عن ذلك ببناء الفعل المضارع للمفعول مقروناً بلام الأمر مصروفاً للغائب ،

٢٠ فيقولون : « لِيُعنَ زيدٌ بِحَاجَتِهِ » .

---

(١) في الأصل : (لم يقام) .
(٢) في الأصل : (فدهماً) .
(٣) في الأصل : (للفعل) .
(٤) قد سبق توضيح الخلاف حول عامل النصب في المفعول الثاني ، ص ٦٨ ، حاشية ٤ .
(٥) في الأصل : (منصرفاً) .
(٦) انظر ص ٧٧ .
(٧) في الأصل : (فتحتها) .

وعدم بناء صيغة الأمر للفاعل (موضع)[١] قد غلط فيه الأكابر ذكروا : « أنَّ المازني[٢] حضر مجلس أبي عبيدة[٣] ، (فسأل)[٤] بعض الحاضرين أبا عبيدة : كيف يُبنى الأمر من « عُنِي زيدٌ بِحَاجَتِهِ » للمفعول ؟ فقال : « أُعْنَ » بضم الهمزة ، وفتح النون ، ففهم أبو عبيدة من حال المازني الإنكار [فقال] : لِمَ تأتي مجلسي إذا كنت (تُخطِّئني)[٥] ، فقال المازني :
٥ آتي مجلسك لما يأتي له الناس يعني لعلم اللغة لا لعلم العربية ، فقال له أبو عبيدة : يا هذا إذا حضرت مجالس العلماء فتأدب »[٦] .

وصدق أبو عبيدة ، فإنَّه من جلس بين (يدي)[٧] عالمٍ للاستفادة ، فمن حقه أن يتأدب معه ، وإنْ سَمِع منه هفوة لم يفشها ، ونبَّه عليها في خلوة بأحسن تنبيه ، وأقربه إلى طريق الأدب ، وقد سمعنا ، واستقرأنا فما رأينا أحداً أساء الأدب على شيخه ، فأفلح .

١٠ **الوجه الثالث** : في كيفية بناء الفعل للمفعول : قد تقدم أنَّ صيغة فعل الأمر لا تُبنى للمفعول ، فتعيَّن الماضي ، والمضارع .

فأما الماضي ، فإنْ كان ثلاثياً صحيحاً غير مشدد ضممت أوله ، وكسرت ما قبل آخره ، فتقول : « ضُرِبَ زيدٌ »[٨] وإنما كُسِر ما قبل الآخر ، لأنَّه لو فُتِح مع ضم الأول لالتبس بوزن « نُغَرٌ »[٩] من الأسماء بالغين المعجمة ، وهو طائر معروف ، ولو ضُم ما قبل الآخر مع ضم
١٥ الأول لالتبس بـ« عُنُقٍ » فأرادوا أنْ // يبعدوه عن وزن الأسماء ، فجعلوه على صيغةٍ لا يكون //١٢١ب

---

(١) في الأصل : (بوضع) .

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية – وقيل : ابن عدي – بن حبيب أبو عثمان المازني من بني مازن بن شيبان بن ذهل ابن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل توفي سنة (٢٤٨ هـ) ، وقيل (٢٤٩ هـ) ، وقيل : (٢٣٠ هـ) .
انظر أخبار النحويين البصريين ٨٥ – ٩٥ ، وإشارة التعيين ٦١ – ٦٢ ، والبغية ١ / ٤٦٣ – ٤٦٦ .

(٣) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري العلامة النحوي اللغوي ولد سنة (١١٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٠٨ هـ) ، وقيل : توفي بالبصرة سنة (٢١٣ هـ) في خلافة المأمون .
انظر نزهة الألباء ١٠٤ – ١١١ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٧٦ – ٢٢٨ ، وإشارة التعيين ٣٥٠ – ٣٥١ ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى للدكتور نهاد الموسى ٢٥ .

(٤) في الأصل : (فسل) .

(٥) في الأصل : (تخطّاني) .

(٦) انظر الخصائص لابن جني ٣ / ٣٠٢ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٧ / ١٠٩ ، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو لرشيد عبد الرحمن ٤١ .

(٧) في الأصل : (يديه) .

(٨) في الأصل : (ضُربت زيدٌ) .

(٩) النُّغَرُ : فراخُ العصافير ، واحدته بالهاء – أي نُغَرَةٌ – وهو عند أهل المدينة كصرد البلبل .
انظر كتاب العين ٤ / ٤٠٥ باب الغين والراء والنون معهما مادة (نغر) ، واللسان لابن منظور ٥ / ٢٢٣ مادة (نغر) ، وتاج العروس ٣ / ٥٧٧ مادة (نغر) .

فيها إلاّ شذوذاً[١]، وهو وزن « دُئِل »[٢] (بضم)[٣] الدال، وكسر الهمزة (لدويبة)[٤] معروفةٍ ، وإنما ضموا أوله ، لأنَّهم لما حذفوا فاعله أرادوا أن (يقووه)[٥] بضم أوله ، لأنَّ الضمه أقوى الحركات ، ومن العرب من يسكن ثانيه مع ضم أوله ، فيقول : « ضُرْبٌ » بسكون الراء ، وضم الأول[٦] ، ومنهم من يقول : « ضِرْبٌ » بكسر الأول ، وسكون الراء نقلوا حركة الراء للأول[٧] .

فإن كان مشدداً كـ« رُدَّ » أُبقي على (تشديده)[٨] ، وفي أوله ثلاث لغات : ضمه ، وهي اللغة المشهورة[٩] .

---

(١) وهذه الصيغة هي « فُعِل » ، وقد علل الرضي في شرح الكافية سبب تغيير الثلاثي إلى هذا الوزن دون سائر الأوزان ، فقال : « وإنما غُيِّر الثلاثي إلى وزن « فُعِل » دون سائر الأوزان ، لكون معناه غريباً في الأفعال ، إذ الفعل من ضرورة معناه : ما يقوم به ، فلما حذف منه ذاك ، خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء ، فَجُعِلَ على وزن لا يكون في الأسماء ، ولو كسر الأول ، وضم الثاني لحصل هذا الغرض ، إلاّ أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس ، لأن الأول طلبَ ثقلاً بعد خفةٍ بخلاف الثاني ، ثُم حُمِلَ غير الثلاثي عليه في ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر » .

شرح الكافية للرضي ٤ / ١٢٩ .

(٢) قال ابن منظور : « والدُّئِل دويبة كالثعلب ، وفي الصحاح : دويبة شبيهة بابن عرس » .

انظر اللسان ١١ / ٢٣٣ مادة (دأل) .

(٣) في الأصل : (الضم) .

(٤) في الأصل : (الدويبة) .

(٥) في الأصل : (يقوه) .

(٦) قال سيبويه : « هي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم » .

وقال أبو حيان : « هي لغة عن تميم ، وقال الخفاف : فاشية في لغة تغلب بنت وائل » .

وقال الأزهري : « اختاره قطرب قال الخضراوي : وهي لغة بكر بن وائل ، وكثير من بني تميم » .

ومنها قول أبي النجم :

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

انظر الكتاب ٤ / ١١٣ - ١١٤ ، والمنصف ١ / ٢٤ ، ٢ / ١٢٤ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

(٧) قال أبو حيان : « وكسر الفاء إذا سكنت العين ، فقلت : ضِرْب ، لا يجوز على مذهب الجمهور ، وعن قطرب إجازته » .

وقال ابن مالك : « وكسر فاء فِعْل ساكن العين لتخفيف ، أو إدغام لغة » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ ، والمساعد ١ / ٤٠٢ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ .

(٨) في الأصل : (تشديد) .

(٩) أوجب الجمهور ضم فاء المضاعف .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٧ ، والهمع ٦ / ٤٠ .

وكسره[١] ، وهي لغة (بني ضبة)[٢] ، وبعض تميم[٣] .

وإشمام[٤] الضم في أوله[٥] .

ففيه اللغات الثلاثة التي هي قبل، إلاّ أنَّ الضم هنا هو الصحيح نظير الكسر في (قيل)[٦] ، فإذا لحقته الضمائر التي يسكن آخر الفعل معها فلك [فك] الحرف المشدد ، وكسر الحرف الأول من المفككين ، وتُسكِّنْ الثاني ، فتقول : « رُدِدْتَ يا زيدُ » بضم الأول ، وكسر الدال الأولى ، وسكون الثانية .

فإنْ كان معتلاً ، فلا يخلو أن يكون (معتل الفاء ، أو العين ، أو اللام ، أو الفاء واللام ، أو العين واللام)[٧] ، فإن [كان] معتل الفاء [فلا يخلو أن تكون فاؤه واواً ، أو ياء ، فإن

---

(١) أجاز بعض الكوفيين الكسر ، قال أبو حيان : « وهو الصحيح » ، ونسب هذه اللغة لبني ضبة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم ، واستشهد بقراءة علقمة، ويحيى بن وثاب في الآية (٦٥) من سورة يوسف ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ بالكسر .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٧ ، والهمع ٦ / ٤٠ .

(٢) في الأصل : (ابن ضبة) وضبة هو ولد الحارث بن فهر بن مالك ، وولد ضبة بن الحارث : أهيب ، وهلال ، ومالك ، وعبد الله ، وعمرو ، وهناك بنو ضبة بن أد ، وَوَلَدَ ضبة بن أُدٍّ : سعداً ، وسعيداً ، وباسلاً .

انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي ١٧٦ - ٢٠٣ .

(٣) تميم : قبيلة من بني حرب تقيم في المدينة بالحجاز ، وقيل : تميم قبيلة أصبح أفرادها من حاضرة نجد ، وجبل شمر ، والدساكر النجدية . انظر معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة (١٢٥) .

(٤) قال ابن الجزري : « الاشمام هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت » وقال عنه الجوهري : « وإشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة ، وهو أقل من روم الحركة ، لأنه لا يُسْمَعُ ، وإنما يعتبر بحركة الشفة ، ولا يُعْتَدُّ بها حركة ، لضعفها ، والحرف الذي فيه الاشمام ساكن ، أو كالساكن » .

وقال عنه الأشموني : « هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر » .

وقد ذكر فيه الشاطبي ثلاثة مذاهب :

احداها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتي الضم ، والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها .

وحُكِي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً ، والروم إشماماً .

انظر النشر ٢ / ١٢١ ، والصحاح ٢ / ٣٠٣ مادة « شم » ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٨ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

(٥) أجاز ابن مالك : الاشمام فيه حيث قال : « وقد تشم فاء المدغم » ، وكذلك أجازه المهابذي .

التسهيل ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ - ١٣٢ ، وانظر التصريح ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٦ / ٤٠ .

(٦) في الأصل : (قل) .

(٧) في الأصل : (معتل الفاء ، أو اللام ، أو اللام والعين ، أو العين واللام) ، ولعل الصواب ما أثبته .

كانت واواً] ضممت الواو ، وكسرت ما قبل الآخر ، فتقول : (وُعِدَ)[١] .

ولك إبدال الواو همزة[٢] ، وسواء كان غيرَ مضاعفٍ كما مثلنا ، أو مضاعفاً كـ« وَدَّ » ، فتقول « وُدَّ » بواو مضمومة ، أو همزة مضمومة[٣] .

وإنْ كان [معتل] العين ، فلا يخلو أن ينقلب حرف العلة ألفاً ، أو لا ، فإن [لم] ينقلب كـ« واو » « عَوِرَ عينهُ » ، وياء « صَيِدَ البعيرُ » - إذا أخذه داءٌ بالصاد ، والدال المهملتين[٤] - تركت حرف العلة على حاله ، فتقول : « عُوِرَ » ، و« صُيِدَ » بضم الأول ، وكسر الثاني[٥] ، وإنْ انقلب حرف العلة ألفاً كـ« قال » ، و« باع » ، فالأفصح كسر الأول[٦] ، وقلب الألف ياء سواء كان أصلها ياءً ، أو واواً ، فتقول : قيل :

---

(١) في الأصل : (أوعد) .

(٢) أي تقول : (أُعِدَ) .

قال المازني : تقول في « فُعِل » من « وَعَدَ : وُعِدَ » وكذلك « فُعِلَ » من « وَزَنَ : وُزِنَ » ثم قال : وإنْ شئت همزت الواو ، فقلت : « أُعِدَ ، وأُزِنَ ... » . المنصف لابن جني ١ / ٢١١ .

(٣) اكتفى ابن جابر بالحديث عن معتل الفاء إن كانت فاؤه واواً ، ولم يتكلم عنه إن كانت فاؤه ياءً ، وسأذكره من باب التوضيح : « وإن كانت ياء ضممت الياء ، وكسرت ما قبل الآخر ، فتقول : يُسِرَ ، ومضارعه تقلب فيه الياء واواً ، فتقول : يوسر » .

(٤) انظر المنصف لابن جني ١ / ٢٥٨ ، واللسان ٣ / ٢٦٠ - ٢٦١ مادة (صيد) ، وتاج العروس ٢ / ٤٠٣ مادة (صيد) .

(٥) قال أبو عثمان المازني : « وأما قولهم : « عَوِرَ يَعْوَرُ » ، و« حَوِلَ يَحْوَلُ » ، و« صَيِدَ يَصْيَدُ » فإنما جاءوا بهن على الأصل » .

وقد علّق أبو الفتح على قول المازني ، فقال : « فإن قائلٌ قال : هلاّ أعلوا « عَوِرَ ، وصَيِدَ » كما أعلوا « خاف ، وهاب » ، وأصلهما « خَوِفَ ، وهَيِبَ » ؟

فالجواب : أن « عَوِرَ » في معنى « اعورّ » فلما كان « اعْوَرّ » لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو وصحت فيما هو بمعناها فجُعِلَتْ صحة العين في « فَعِلَ » أمارة ، لأنه في معنى « افْعَلّ » » . المنصف لابن جني ١ / ٢٥٩ .

(٦) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « وإذا قلت : فُعِل من هذه الأشياء كسرت الفاء ، وحوَّلت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فَعِلْت لتغيّر حركة الأصل ، لو لم تعتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : خِيفَ ، وبيع ، وهِيبَ ، وقيل .

وبعض العرب يقول : خِيف ، وبِيعَ ، وقِيلَ ، فيشم إرادة أن يبيِّن أنها « فُعل » ، وبعض من يضم يقول : بُوع ، وقُول ، وخُوف ، وهُوب ، يتبع الياء ما قبلها كما قال مُوقن ، وهذه اللغات دواخل على قِيل ، وبِيعَ ، وخِيفَ ، وهِيبَ ، والأصل الكسر كما يكسر في « فَعِلت » » .

وهو ظاهر كلام المازني ، فانظره في المنصف ، وانظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٣٤٢ ، والمنصف لابن جني ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

وبيع[١] .

// ويجوز (إشمام)[٢] الضم في أوله[٣] ، وقد قرئ به في السبع[٤] ، ويجوز ضمه ضمةً //١٢٢أ خالصة ، وهي لغةٌ رديئة[٥] عليها قول الشاعر :

---

(١) وهي لغة الحجاز ، وقريش ، ومن جاورهم من بني كنانة .

وقد كان أصلهما : قُوِلَ ، وبُيِعَ ، فاستثقلت الكسرة على حرف العلة - أي الواو والياء - بعد ضمة فحذفت ، ونقلت إلى ما قبلها ، فازدحم على الفاء حركتان الحركة الأصلية ، والحركة المنقولة من العين ، فزالت حركة الفاء ، وبقيت حركة العين ، ولم تقلب ، لأن العرب كرهوا زوال حركة العين ، لأنها يعرف منها وزن الكلمة .

انظر زاد المسير ١ / ٢٤ - ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٣٠ ، والبسيط ٢ / ٩٥٥ - ٩٥٧ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ .

(٢) في الأصل : (إضمار) .

(٣) قال الفراء : كثير من عقيل ، ومن جاورهم ، وعامة أسد يشيرون إلى الضمة من قيل ، وجيء ، وقال أبو جعفر النحاس : « هي لغة كثير من قيس » .

وقال الأزهري : « وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد » .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٨ ، وزاد المسير ١ / ٢٤ - ٢٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

(٤) أي قرأ السبعة قوله تعالى في الآية (١١) من سورة البقرة : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى في الآية (٤٤) من سورة هود : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ، وقوله تعالى في الآية (٧٧) من سورة هود: ﴿ سِيءَ بِهِمْ ﴾، وقوله تعالى في الآية (٧١) من سورة الزمر : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وقوله تعالى في الآية (٥٤) من سورة سبأ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى في الآية (٢٧) من سورة الملك : ﴿ سِيئَتْ وُجُوهُ ﴾ .

فقرأ هشام والكسائي ، ورويس بإشمام الضم كسراً في أوائلها ، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أول « سيء » ، و« سيئت » ، و« سِيقَ » ، و« حِيلَ » .

وقرأ نافع بالإشمام في « سيء ، وسيئت » وبالكسر في باقيها .

وقرأ الباقون بالكسر في أوائل جميعها .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٨ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٦٧ - ٦٨ ، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وزاد المسير للجوزي ١ / ٢٤ ، والدر المصون ١ / ١١٨ - ١١٩ ، والنشر لابن الجزري ٢ / ٢٠٨ .

(٥) وهي لغة هذيل ، وبني دبير من بني أسد ، وبني فقْعس ، وقال الشاطبي : حُكِيَتْ عن بني ضبة .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٧ ، والتصريح ١ / ٢٩٥ .

[١٤] لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[1]

والعمل في الواوي الأصل أكثر من العمل في اليائي الأصل ، فـ« قيل » أصله « قُوِلَ » فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنُقِلَتْ إلى القاف بعد إزالة حركتها ، فانقلبت الواو ياء ، ففيه : حذفٌ ، ونقلٌ ، وقلبٌ .

٥ وأما « بِيعَ » ، فكان أصله « بُيِعَ » فاستثقلت الكسرة على الياء ، فنُقِلَتْ إلى الأول كما فُعِلَ في « قِيلَ » وسُكِّنَتْ الياءُ ، ففيه : حذفٌ ، ونقلٌ ، ولا قلب فيه ، وقد تقدم أنَّ الإشمام إحدى اللغات الثلاثة في « قِيلَ » وما أشبهه[2] ، وقد (استشكل)[3] [على] أئمة النحويين ، والقراء ؛ (لأنَّه)[4] متعذرٌ ، أو كالمتعذر ؛ لأنَّه إذا فعلنا فيه حقيقة الإشمام فصلنا بإطباق الشفتين بين الحرف الأول ، وبين الساكن الذي بعده ، فيتعذر النطق به ؛ إذ لا سبيل إلى

١٠ الابتداء بالساكن ، وإنْ أطبقنا الشفتين حالة النطق بالحرف تعذر أيضاً ؛ لأنَّ الكسرة تنافي ذلك ، وإنْ أطبقنا الشفتين قبل النطقِ بالحرفِ الأولِ كنَّا قد أتينا بالحركة قبل الحرف ، وذلك خارجٌ عن القاعدة المطردة ، وإنْ قلنا : إنَّ المراد بالإشمام هاهنا أن (تنحو)[5] بالكسرة [نحو الضمة] احتجنا إلى تغيير الياء ؛ لأنَّ ما [جاء] (خالصاً)[6] بعد كسرة غير خالصة لا يتأتى ، على أنَّه قد قال بهذا بعضهم في هذا الموضع[7] .

١٥ وإنْ نطقنا بالحرف الأول بين السكون والضم كما قال بعضهم تعذر من وجهين :

---

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهو ضمن الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ص ١٧١ .

الشاهد في قوله : « بوع » حيث كان القياس أن يقول « بِيع » ، لأنه مبني للمجهول ، ولكنه أخلص ضم فائه على لغة قوم من العرب منهم هذيل ، وبنو دبير ، وبنو فقعس .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣١ ، والدر المصون ١ / ١١٨ ، والمغني ٢ / ٤٥٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٨ ، والهمع ٦ / ٣٧ .

(٢) انظر ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) في الأصل : (استشكلت) .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) في الأصل : (تنحوا) .

(٦) في الأصل : (خالصةً) .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٤ / ١٣١ : « وأما الإشمام ، فهو فصيح ، وإنْ كان قليلاً ، وحقيقة هذا الإشمام : أن تَنْحُو بكسرة فاءِ الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، هذا هو مراد القراء ؛ والنحاة بالإشمام في هذا الموضع » .

أحدهما : أنَّ الحرف المختلس في حكم الساكن ، فلا يصح الابتداء به .

والثاني : أنَّ الياء الساكنة لا يصح النطق بها بعد ما هو في حكم الساكن .

وأبعد ما قيل في ذلك أنْ ينطق بالحرف الأول مضموماً ضماً خالصاً ، ثم يُنطق بالياء بعده // ، وهذا أمرٌ متعذرٌ . //١٢٢ب

والذي (يُعولُّ)[1] عليه في ذلك ما قاله أبو عمرو الداني[2] ، والمحققون من أنَّ الإشمام هاهنا أُطلق ، فأريد به الروم[3] ، وقد صرح سيبويه بإطلاق الإشمام ، مكان الروم ، فقال في بعض أبواب الكتاب : « وسمعنا من العرب من يشم الضم »[4] ، فلولا أنَّه أراد بالإشمام الروم لقال : « ورأينا من يشم الضم » ؛ لأنَّ الإشمام يُرى ، ولا يُسمع ، (فقوله)[5] : « سمعنا » دليلٌ على أنَّه أراد الروم .

(وإنْ)[6] أُسْنِدَ بابُ : « قِيلَ ، وبِيعَ » إلى أحد الضمائر التي يُسكَّن معها آخر الفعل حُذِفَ حرف العلة ، وجاز في الأول اللغات الثلاث : الكسر ، والإشمام ، والضم ، إلاَّ أنَّ الضم (و)[7] الإشمام يختاران فيما أصله ياء كـ« بُعْتَ » ، والكسر ، أو الإشمام فيما أصله واو

---

(١) في الأصل : (يعود) .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي ، أبو عمرو المقرئ الداني ، معروف بابن الصيرفي ، كان ديناً فاضلاً ورعاً مجاب الدعوة ، مالكي المذهب توفي سنة (٤٤٤ هـ) .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٣٤٠ - ٣٤٢ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٤ .

ولم أجد رأيه في كتابه التيسير في القرءات السبع وانظر : الارتشاف ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والهمع ٦ / ٣٨ .

(٣) الروم هو : الإتيان بالحركة خفية حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل .

وقال الجوهري : « وروم الحركة الذي ذكره سيبويه هي حركة مختلسة مختفاة ، لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع ، وهي بزنة الحركة ، وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين » . وأما الروم عند القراء ، فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة .

وقال بعضهم : هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها .

وسمي روماً ، لأنَّك تروم الحركة ، وتريدها حين لم تسقطها بالكلية .

انظر الصحاح ٢ / ٢٩٢ مادة (روم) ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧٥ ، والنشر ٢ / ١٢١ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٩٥ : « وقد سمعنا من العرب من يُشِمُّه الرفع ، كأنه يقول : متى أنام غيرَ مُؤرَّق » .

(٥) في الأصل : (فقولنا) .

(٦) في الأصل : (وقد) .

(٧) في الأصل : (أولى) .

كـ« عدتُ » من عاد يعود لئلا يلتبس فعلُ الفاعل بفعل المفعول[١] .

وقال ابن مالك : « يتعين الإشمام حيث يُخاف اللبس »[٢] ، وتبعه ابن النحوية[٣] ، وقولهما بالتعيين مخالف لجميع النحويين[٤] .

فإن كان معتل اللام كـ« غزى ، ورمى ، ورضى » ، أو معتل الفاءِ ، واللام كـ« وقي » ، أو معتل العين ، واللام كـ« ثويَ » فالحكم في جميعها أن يُضم الأول ، ويكسر ما قبل الآخر ، ويترك ما كان ياءً على حاله ، ويقلب ما كان ألفاً إلى الياء ، فتقول : غُزِي ، ورُمِيَ ، ورُضِيَ ، ووُقِيَ ، وثُوِيَ[٥] ، وطيء[٦] يتركون الألف على حالها ، ويقلبون الياء ألفاً ، ولا

---

(١) وهذا ما صرح به الرضي حيث قال : « فإذا أسقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع ، فإن قامت قرينة ، جاز لك إخلاص الضم في الواوي ، وإخلاص الكسر في اليائي نحو : عُدْتَ يا مريض ، وبِعت يا عبدُ ، وإن لم تقم نحو : بعتُ ، وعدتُ ، فالأولى أنّه لابدَّ لك في الواوي من إخلاص الكسر ، أو الإشمام ، وفي اليائي من إخلاص الضم ، أو الإشمام ، لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ، وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يفتقر الالتباس لقلة وقوع مثله » .

شرح الكافية للرضي ٤ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) وهذا ظاهر كلامه في التسهيل حيث قال : « ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس » وقال في شرح التسهيل : « بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضماً » .

التسهيل ٧٨ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ١٣١ ، وانظر المساعد لابن عقيل ١ / ٤٠٣ .

(٣) هو محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي بدر الدين معروف بابن النحوية ، مصنفاته : شرح ألفية ابن معطي ، وشرح الكافية ، توفي سنة (٧١٨ هـ) .

انظر البغية ١ / ٢٧٢ ، والأعلام ٧ / ١٤٦ .

أما مذهبه فلم أقف عليه في حاشيته على كافية ابن الحاجب .

(٤) وقد تعرض أبو حيان لمخالفة ابن مالك للنحويين حيث قال : « ولم يتعرض سيبويه لما ذكره ابن مالك ، ولا لتفصيل أصحابنا ، بل أجاز في نحو : قاد ، وباع مسندة للتاء ، أو لنون الإناث اللغات التي فيها مسندة لغير التاء ، والنون منقولة عن العرب ، ونقله هو الصحيح المعتمد » .

وتعرض لذلك : أيضاً الشيخ ياسين في حاشيته حيث قال : « ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له ، لأنه كثيراً ما يقع له ، بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته » .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٦ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٩٥ .

(٥) انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٥٤٢ - ٥٤٣ ، والارتشاف ٢ / ١٩٦ .

(٦) طيٍّ : قبيلة من كهلان ، والنسب إليهم طائيّ ، وطيء سُمي به جلهمة بن أُدَد ، لأنه أول من طوى المناهل ، كانت منازلهم باليمن ، فخرجوا على أثر خروج الأزد منه ، ونزلوا سميرا ، وقيل : في جوار بني أسد ، ثم غلبوهم على أجا وسلمى ، وهما جبلان في بلادهم ، ويعرفان بجبلي طيء .

انظر التعريف في الأنساب والتنويه لذوي الأحساب للقرطبي ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وسبائك الذهب في معرفة قبائل العرب للسويدي ١٢٥ .

يكسرون ما قبل الآخر ، فيقولون : غُزَى ، ورُمَى ، ورُضَى ، ووُقَى ، وثُوَى بضم الأول ، وفتح الثاني ، ثم ألف[١] ، وبنو تميم يضمون الأول ، ويُسكِّنُونَ الثاني ، (ويقلبون الألف ياءً)[٢] فيقولون : غُزْيَ بسكون الزاء ورُمْي بسكون الميم ، ورُضْي بسكون الضاد ، ووُقْي بسكون القاف ، وثُيَّ بياء مشددة ؛ لأنَّهم لما سَكَّنُوا الواو تعيَّن الإدغام ؛ لالتقاءِ الواو والياء // وسَبْقِ (إحداهما)[٣] بالسكون ، والأول هي اللغة المشهورة ، وإذا كانت العين واو //١٢٣أ تعيَّن[٤] على لغة من يكسر كما تقدم[٥] .

وإن كانت ياء كـ« حَيِيَ » أُدْغِمَتْ في الياء التي بعدها ، فتقول فيه : « حُيَّ » بضم الحاء ، والياء مشددة مفتوحة[٦] .

فإنْ كان الماضي رباعياً (ضممت)[٧] أوله ، وسَكَّنْتَ ثانيه ، وكسرت ثالثه ، فتقول في : « دحرج ، وأكرم » : « دُحْرِجَ ، وأُكْرِمَ » ، فإنْ كان الثاني ألفاً قلبته واواً ؛ لأجل الضمة قبله ، فتقول في : « ضارب » « ضُوربَ » ، وكذلك إنْ كان ياء كـ« بيطر » تقول فيه : (بُوطِرَ)[٨] ، فإنْ كان واواً كـ« حوقل »[٩] جعلت سكونها ميتاً ، فتقول : « حُوقِل » ، وإنْ كان الآخر ألفاً كـ« سلقى » بسين مهملة ، وقاف قلبت الألف ياء ،

---

(١) انظر لغات طيء ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) في الأصل : (ويقلبون الياء ألف ياء) .

(٣) في الأصل : (إحديهما) .

(٤) أي الإشمام .

(٥) انظر ص ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .

(٦) قال أبو الفتح بن جني : « ومن أدغم ، فقال : « حُيَّ ، وأُحْيَّ » أجراه مجرى الصحيح حين تحرك بالفتح كما تقول : « رأيت قاضياً » فجرى مجرى : « رأيت راكباً » » .

المنصف لابن جني ٢ / ١٨٨ .

(٧) في الأصل : (طممت) .

(٨) في الأصل : (بيطر) .

(٩) حوقل الرجل : إذا مشى فأعيا وضعف .

وحقول الشيخ فهو محوقل : إذا كبر وفتر عن الجماع .

انظر اللسان ١١ / ١٦١ مادة (حقل) ، وتهذيب الصحاح لمحمود الزنجاني القسم الثاني ٦٤٣ مادة (حقل) .

فتقول : « سُلْقِيَ » بفتح [الياء] ، و(معنى)[١] سَلْقى : بسط المرأة ، وجامعها[٢] .

وأما ما كانت عينه مشددة كـ« عَظَّم » [فحكمه] كحكم غيره من الصحيح ، إلاَّ أنَّ الحرف الثاني المسكن (مُدْغَم)[٣] في الثالث المكسور ، فتقول : « عُظِّمَ » بضم العين ، وكسر الظاء .

٥ فإنْ كان الماضي خماسياً ضُمَّ أوله ، وكُسِرَ ما قبل آخِره إلاَّ إنْ كان أوله [همزة وصل] كـ« انطلق » سُكِّن ثانيه ، وضُمَّ ثالثه ، فتقول : « انْطُلِقَ به » بضم الأول ، وسكون النون ، وضم الطاء ، وكسر اللام على ما بيناه .

وإنْ كان أوله تاء ضممت أوله ، (وثانيه)[٤] ، فتقول في : « تدحرج » « تُدُحْرِجَ » بضم التاء ، والدال ، وسكون الحاء ، وكسر الراء ، فإنْ كان ثالثه ألفاً قلبت الألف واواً ؛

١٠ لأجل الضمة قبلها ، فتقول في : « تضارب » « تُضُورِبَ » .

وإنْ كان مشدداً كـ« اشتدَّ ، واحمرَّ » ، فلك في ثالثه الضم ، والكسر ، والإشمام .

وأوجب أبو الحكم (بن)[٥] عذرة[٦] ، الضم[٧] .

وإنما أجازوا فيه اللغات الثلاث إجراءً له مجرى « ودَّ » ، ولم يعتبروا الحروف المتصلة به من قبل ، وأبو الحكم يعتد بها ، ويقول : ليس المنفصل كالمتصل ، فإنْ كان آخر الفعل ألفاً

١٥ كـ« اعتدى » قُلِبَتْ ياء لأجل // الكسرة قبلها ، فنقول : « اُعْتُدِيَ » . //١٢٣ب

فإنْ كان الماضي سُداسياً ضممت أوله ، وكسرت ما قبل آخره ، وإنْ كان آخِرُهُ (ألفاً)[٨] قلبتها ياء ، فتقول : « اُسْتُخْرِجَ المالُ » ، و« اُسْتُلْقِيَ » ، وهو النوم على الظهر .

---

(١) في الأصل : (يعني) .
(٢) انظر اللسان ١٠ / ١٦٣ مادة (سلق) .
(٣) في الأصل : (معدم) .
(٤) في الأصل : (وثنايه) .
(٥) في الأصل : (من) .
(٦) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي ، كنيته أبو الحكم .
من مصنفاته : المفيد في أوزان الرجز والقصيد ، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب ، كان حياً سنة (٦٤٤ هـ) .
انظر البغية ١ / ٥١٠ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٣٥ .
(٧) انظر الارتشاف ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والهمع ٦ / ٣٨ - ٣٩ .
(٨) في الأصل : (ألفٌ) .

[و] إنْ كان رابعه ألفاً ، وآخره مشدداً قلبتَ الألف واواً ؛ لأجل الضمة قبلها ، فتقول : « احْمُورَّ » في « احمار » بألفٍ .

وإنْ كان ما قبل الآخر ألفاً كـ« اختار » قلبتها ياء ؛ لأجل الكسرة قبلها ؛ إذ الأصل كان « اُخْتُيِرَ » بضم التاء ، وكسر الياء ، ثم (اُسْتُثْقِلَت)[1] الكسرة على الياء ، فنقلت إلى التاء بعد إزالة ضمتها ، فصار « اُخْتِيْرَ » ولك في الياء اللغات الثلاث اللائي في : « قيل » ، و« بيع » إجراءً للمتصل مجرى المنفصل[2] .

وأوجب أبو الحكم بن عذرة كسر الياء ؛ لأنَّه لا يُجْرِى المنفصل مجرى المتصل[3] .

فإنْ كان قبل الآخر واواً صحت في فعل الفاعل صحت في فعل المفعول ، فتقول في « استحوذ » : « اُسْتُحْوِذَ » بكسر الواو ، و« اُسْتُحِيَ من زيدٍ » في : « اسْتَحْىَ » .

هذا حكم الماضي كله ثلاثياً ، رباعياً ، وخماسياً ، وسداسياً .

وأما الفعل المضارع ، فالقاعدة فيه :

أنْ يضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره سواء كان ماضيه ثلاثياً كـ« يُضْرَبُ » ، أو رباعياً كـ« يدحرج » ، أو خماسياً كـ« ينطلق » ، أو سداسياً كـ« يُسْتَخرَجُ »[4] .

فإنْ كان ما قبل آخره حرف علة ، وصَحَّ [في] فعلُ الفاعل صححته في فعل المفعول ، فتقول في (يَسْتَحْوِذُ)[5] : « يُسْتَحْوَذُ » ، وإنْ لم يصح في فعل الفاعل كـ« يقول » ، و« يبيع » أعللته في فعل المفعول ، فتقلبه ألفاً ، فتقول : « يُقَال ، ويُبَاع » [و] الأصل : « يُقْوَلُ ، ويُبْيَعُ » بفتح الواو ، والياء نقلت الفتحة إلى الساكن الذي قبل حرف العلة ، فوقع حرف العلة بعد فتحة ، فانقلب ألفاً ، [وإن كان آخره ألفاً] ثبتت على حالها ، فتقول في :

---

(١) في الأصل : (استثقله) .

(٢) وهذا ما نص عليه المازني حيث قال : « وإذا قلت : « فُعِل من هذا » قلت : « اُخْتِيرَ ، وانْقِيدَ » فتحول الكسرة على التاء ، والقاف كما فُعِل ذلك بـ« بِيعَ ، وقِيلَ » ، ثم قال : ومن يقول من العرب : « قُيِلَ » فيشمُّ الفاء الضمة تحقيقاً لـ« فُعِلَ » ، فإنَّه يقول هاهنا : « اُخْتِيرَ ، وانْقِيدَ » فيُشَمُّ ، لأنَّ قولك « تُير » من « اُخْتِيرَ » ، و« قُيِدَ » من « انْقِيدَ » كـ« قِيْلَ » ، و« بِيُعَ » ، ومن أبدل الياء واواً قال هنا « اُختُورَ ، وانْقُودَ » ، ولم يؤخذ هذا إلاَّ عن العرب » . المنصف ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٥ .

(٣) انظر التصريح ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٦ / ٣٩ .

(٤) وضح أبو عثمان المازني الفرق بين المضارع المبني للمعلوم ، والمبني للمجهول وتعرض ابن جني لشرح كلام المازني والتعقيب عليه ، فانظره في المنصف لابن جني ١ / ٩٣ - ٩٥ .

(٥) في الأصل : (يسوود) .

« يَخْشَى » [يُخْشَى] ، وإن (كان)[1] واواً ، أو يـاءً قُلِبَتْ ألفـاً ؛ لوقـوع الفتحـة قبلـها ؛ فتقول // في « يغزو ، ويرمي » : « يُغْزى ، ويُرْمى »، فإن كان الآخر حرفاً مشدداً فتحت مـا //١٢٤أ قبله ، فتقول في يَشُد : « يُـشَدُّ » بفتـح الشـين ، والأصـل : « يُشْـدَدُ » نُقلـت فتحـة الـدال إلى الشين قبله لـمَّا أدغم ؛ لأنَّه لا يُدغم إلاَّ ساكن ، فقيل : « يُشدّ » .

٥ هذا حكم الفعل المضارع .

تنبيه :

كلُّ ما قيل فيه بضم أوله إنْ كان غيرَ مضموم ضُمَّ كـ« يُضـرب » ، وإنْ كـان مضمومـاً (أُزيلت)[2] الضمة ، وجُعِل مكانها ضمة البناء للمفعول .

وكلُّ ما قيل فيه يُكْسَرُ مـا قبـل آخـره ، أو يُفتـح إنْ كـان كذلـك أزيلـت الكسـرة ، أو ١٠ الفتحة ، وجُعل مكانها كسرةٌ ، أو فتحة كما تقدم في ضم الأول .

والكسرة التي في « عُلِمَ » ليست الكسرة التي في « عَلِمَ » .

والفتحة التي في « يُذْهَبُ » ليست الفتحة التي في « يَذْهَبُ » ، ولنرجع إلى لفظ الأصل .

أمَّا سببُ حذف الفاعل ، فقد تقدم أنَّه لم يتعرض [له][3] .

وأمَّا حذف الفاعل ، فقد نبَّه عليه بقوله : « إذْ لا يُذكَرُ فاعلُه » ، وأمَّا نيابة المفعول عنه ، ١٥ فقد نبَّه عليه بقوله : « ويُرْفعُ المفعولُ » ، فتحصَّـل مـن كلامـه أنَّـه إذا لم يُذْكَـرُ الفـاعل رُفِـعَ المفعول نائباً عنه ، وأما حكم الفعل عند حذف الفاعل ، فقد نبَّه عليه بقوله : « مَع بدءِ فعـلٍ يُكسرُ » أي آخره ، وقوله : « إنْ (عُلَّ)[4] ثانيـه » شـرط في كسـر الأول ، ولا يكسـر أول الفعل الماضي إلاَّ إذا كان ثانيه معتلاً ، (ومثالـه)[5] « بِيـعَ » ، ثـم قـال : « واضْمُـمْ أولَـهُ إنْ صحَ » يعني أنَّك تضم أول الماضي إنْ كانَ ثانيه صحيحاً كـ« ضُرِبَ » ، (فالهـاء)[6] في أولـه

---

(١) في الأصل : (كانت) .

(٢) في الأصل : (أزيله) .

(٣) انظر ص ٦٢ .

(٤) في الأصل : (أعمل) .

(٥) في الأصل : (ومثله) .

(٦) في الأصل : (فالياء) .

(عائدةٌ)[١] إلى الماضي ، والضمير في « صح » عَائدٌ إلى « ثانيه » ، ثم قال : « وَفي المضارع تفتحُهُ » يعني تفتح ما قبل الآخر ، فالهاء في « تفتحه » عائدة إلى ما قبل الآخر ، ثم نبَّه على أنَّ أول المضارع يُضم ، وإلى ذلك أشار بقوله : « مَع ضَمِّ بدءٍ » ، فتحصَّل من كلامه أنَّ الماضي يُكسر أوله // إنْ كان ثانيه معتلاً ، ويُضم (أوله)[٢] إنْ كان ثانيه صحيحاً ، وقد //١٢٤ب
٥ تقدم بيان ذلك كله[٣] ، وإنَّما خصَّ ما قبل آخر المضارع بالفتح دون الكسر ، والضم ، لأنَّا لو كسرناه (لالتبس)[٤] بفعل الفاعل المكسور ما قبل آخره كـ« يُكْرِمُكَ زيدٌ » ، ولو ضممناه لثقل باجتماع ضمتين لاحاجز بينهما إلاَّ الساكن ، وهو حاجزٌ ضعيف ، فكنت تقول : « يُكْرُمُ » بضم الياء ، والراء ، ولاخفاء [في] (ثقل)[٥] ذلك ، فعدَّلوه إلى فتح ما قبل آخره ، فراراً من اللبس ، والثقل .

١٠ هذا ما اقتضت الحال أنْ نضعه في هذا المختصر ، وبقيت علينا مسألة يضعها النحويون في آخر هذا الباب ؛ تنبيهاً للمتعلم على ما تقدم له من الأحكام ، واختباراً له هل حَصَّلَ أحكامَ الباب أم لا ؟ وهذه المسألة مفروضة : باب « أعطى » إذا بُني للمفعول ، وكان مفعوله الأول اسمُ مفعولٍ مبني منه[٦] .

ونصور هذه المسألة على أربعة أنواع :

١٥ **الأول** : ألاَّ يكون ثَمَّ مجرور ، بل كل واحدٍ من أعطى ، والْمُعْطَى له مفعولان صريحان، كقولك « أعْطِيَ الْمُعْطَى درهماً ديناراً » .

الثاني : أنْ يكون ثَمَّ مجروران مجرورٌ لـ« أعطى » ، ومجرورٌ لـ« الْمُعْطَى » كقولك : « أعْطِي بالْمُعْطَى به درهمٌ ديناراً » .

الثالث : أنْ يكون ثَمَّ مجرور واحد لـ« أعطى » ، كقولك : « أُعْطِيَ بالْمُعْطَى درهماً ٢٠ ديناراً » .

---

(١) في الأصل : (عائد) .

(٢) في الأصل : (تاوله) .

(٣) انظر ص ٨٦ - ٨٨ .

(٤) في الأصل : (لاتلبس) .

(٥) في الأصل : (بثقل) .

(٦) انظر المسألة في : الشرح الكبير ١ / ٥٤٦ - ٥٤٩ ، والبسيط ٢ / ٩٨٧ - ٩٨٩ .

الرابع : أنْ يكون ثَمَّ مجرورٌ واحدٌ لـ« الْمُعْطَى » ، كقولك : « أُعْطِيَ (الْمُعْطَى)[١] به درهمٌ ديناراً » .

فهذه أربعة أنواع ، الأول منها يُعرب على أربعة وجوه ، والثاني على وجه واحد ، [والثالث] ، والرابع على وجهين هذا إذا فرَّعنا على الصحيح من أنَّ المجرور لا يقام بحضرة المفعول الصريح ، وأمَّا إن فرَّعنا على أنَّ المجرور يُقام بحضرة المفعول جرت الوجوه الأربعة في كل واحد من // الأنواع الأربعة ، فلم (تَجْرِ)[٢] عادة النحويين أن يفرِّعوا على هذا //١٢٥أ القول ؛ لضعفه .

وينبغي أن نقرر لك قبل تبيين وجوه الإعراب أموراً تستعين بها على معرفة تلك الوجوه :

الأول : ما قدمناه من أنَّ المجرور لا يقامُ بحضرة المفعول الصريح عند المحققين .

الثاني : أنَّ الألف ، واللام في « المعطى » موصولة[٣] ، واسم المفعول صلتها فلا يأخذ « أعطى » (شيئاً)[٤] ، حتى يستوفي « المعطى » مفعوليه ؛ لأنَّهما من تمام الصلة .

الثالث : أنَّ الضمير إذا كان مرفوعاً استتر ، وإذا كان منصوباً وجب إبرازه[٥] .

الرابع : أنَّ « الْمُعْطَى » يعمل عمل « أُعْطِي » ، أحدها [مرفوع] مقام عن الفاعل ، والثاني منصوب .

إذا أحضرت في ذهنك هذا ، فنقول :

---

(١) في الأصل : (بالمعطى) .

(٢) في الأصل : (تجري) .

(٣) اختلف النحويون حول الألف ، واللام الموصولة :

فذهب الجمهور إلى أنها تكون موصولاً بمعنى الذي ، وفروعه ، وقال به ابن عصفور .

وذهب المازني ، ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي .

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولة .

وقال السيوطي : واستدلا بتخطي العامل لها ، ورُدَّ بعود الضمير عليها في نحو : « قَدْ أَفْلَحَ المتقي ربَّه » ، ورُدَّ الأول بأنَّها لا تؤول بمصدر ، والثاني بدخولها على الفعل .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٤٦ ، والبسيط ٢ / ٩٨٧ ، والهمع ١ / ٢٩١ .

(٤) في الأصل : (شيء) .

(٥) وهذا ما نص عليه ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ٩٨٧ - ٩٨٨ .

أمَّا النوع الأول : وهو « أُعْطِي الْمُعْطَى درهماً ديناراً » فلك أنْ تُعرب « المعطى » نائباً عن الفاعل لـ« أعطى » ، والضمير الذي في « المعطى » نائباً عن فاعله ، وتنصب « الدينار » مفعولاً ثانياً لـ(أعطى)(١) ، [و« درهماً » مفعولاً ثانياً لـ« المعطى »] فتكون قد أقمت الأول لكل واحدٍ منهما ، وهذا هو الأحسن ؛ لأنَّ إقامة الأول في باب « أعطى » أحسن .

٥ **الوجه الثاني** : أن تُعْرِبَ الدينار نائباً عن فاعل « أُعْطِي » والدراهم (نائباً)(٢) عن فاعل « المعطى » وتنصب « المعطى » مفعولاً أولاً بـ« أعطى » ، وتنصب الضمير الذي في « المعطى » مفعولاً أولاً له ، فتبرزه ، فتكون قد أقمت الثاني لكل واحدٍ منهما ، وهذا دون الوجه الأول .

الوجه الثالث : أن تُعْرِبَ « المعطى » نائباً عن فاعل « أعطى » ، وتعرب « الدرهم » نائباً عن فاعل « المعطى » ، وتَنْصِبْ « الدينار » مفعولاً ثانياً لـ« أعطى » ، وتَنْصِبَ الضمير مفعولاً

١٠ أولاً لـ« المعطى » ، فتبرزه ، فتكون قد أقمت المفعول الأول ، وهو « المعطى » للعامل الأول ، وهو « أعطى » ، وأقمت // المفعول الثاني ، وهو « الدرهم » للعامل الثاني ، وهو « المعطى » //١٢٥ب وهذا الإعراب على الأحسن في « أُعْطِي » ، وعلى غير الأحسن في « الْمُعْطَى » .

الوجه الرابع : أن تُعْرِبَ الدينار نائباً عن فاعل (أعطى)(٣) ، [والضمير الذي في المعطى نائباً عن فاعله] وتنصب « المعطى » مفعولاً أولاً (لأعطى)(٤) ، وتنصب « الدرهم »

١٥ مفعولاً ثانياً لـ« المعطى » ، فتكون قد أقمت المفعول الثاني للعامل الأول ، والمفعول الأول للعامل الثاني، وهذا الإعراب على غير الأحسن في « أُعْطِي »، وعلى الأحسن في « المعطى ».

والمعنى في هذا النوع كيفما أعربته أنَّ الْمُعبَّر عنه بـ« المعطى » هو الذي أخذ الدرهم والدينار .

وأما النوع الثاني : وهو قولك : « أُعْطِي بالْمُعْطَى به درهمٌ دينارٌ » ، فعلى الصحيح

٢٠ لا يعرب إلاَّ على وجه واحد ، وهو أن يقيم الدينار لـ« أعطى » ، والدرهم لـ« المعطى » ، والمجروران في موضع نصب ، والمعنى في هذا النوع أنَّ المعبَّر عنه بـ« المعطى » لم يأخذ شيئاً ،

---

(١) في الأصل : (المعطى) .

(٢) في الأصل : (نائبٌ) .

(٣) في الأصل : (المعطى) .

(٤) في الأصل : (أعطى) .

وإنما أخذ الدرهم ، والدينار غيره ، وهو سببٌ في ذلك إن جعلنا الباء سببيّةً[١] ، أو هما عِوَضٌ عنه إنْ جعلنا الباء بمعنى « في » ، وهي التي تسمى (باء العوض)[٢] .

وأما النوع الثالث : وهو قولك: « أُعْطِيَ بالْمُعْطَى درهمٌ دينارٌ » ، فإعرابه على وجهين ، [لكنْ الوجهان] جاريان في « المعطى » ، وهما :

٥ أن تعرب الضمير نائباً عن فاعل « المعطى » وتنصب « الدرهم » مفعولاً ثانياً له ، أو تعرب « الدرهم » نائباً عن فاعل « المعطى » ، وتنصب الضمير مفعولاً أولاً له ، فيبرز .

وأما « أعطى » ، فليس فيه إلاّ وجهٌ واحدٌ ، وهو رفع « الدينار » نائباً عن فاعله ؛ إذ لا يجوز إقامة المجرور مع حضرة المفعول الصريح[٣] ، والمعنى في هذا النوع أنَّ المعبَّر عنه بـ« الْمعْطَى أخذَ درهماً » ، وأخذ غيره بسببه ديناراً إن جعلنا الباء سببية ، ويكون الدينار

١٠ عوضاً عنه إن جعلنا الباء للعوض .

وأما النوع الرابع : وهو قولك : « أُعْطِيَ (الْمُعْطَى)[٤] به درهمٌ دينارٌ » // فإعرابه //١٢٦أ أيضاً على وجهين ، لكنْ الوجهان جاريان[٥] في « أعطى » لا في « المعطى » ، وهما : أن

---

(١) قال ابن مالك : « والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز » .

وعرفها بقوله : « هي الداخلة على صالح للاستغناء به فاعل معدَّاها مجازاً » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والجنى الداني ٣٨ - ٣٩ .

(٢) في الأصل : (بالعوض) .

وتسمى هذه الباء « باء المقابلة » ، وهي موافقة لـ« عن ، وعلى ، ومن » .

قال عنها ابن مالك : « هي الداخلة على الأثمان والأعواض كقولك : اشتريتُ الفرسَ بألفٍ ، وكافأت الإحسانَ بضعفٍ » .

وقال عنها ابن هشام : « هي الداخلة على الأعواض ، ونحو اشتريْتُه بألفٍ » .

انظر شرح التسهيل ٣ / ١٥١ - ١٥٢ ، ورصف المباني ٢٢٣ ، والمغني ١ / ١٢١ .

(٣) سبق توضيح هذه المسألة ص ٦٦ .

(٤) في الأصل : (بالمعطى) .

(٥) « لكنْ » هنا مخففة من الثقيلة ، وهي من أخوات « إنَّ » ، ولكن إذا خففت ألغيت ، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهذا ما ذهب إليه الجمهور خلافاً ليونس والأخفش فإنهما أجازا عملها وإن كانت مخففة ، ورُدَّ بأنه غير مسموع .

انظر الجنى الداني ٥٨٦ ، وشرح قطر الندى ١٤٩ - ١٥٠ .

يعرب الدينار (نائباً)[١] عن فاعل « أعطى » ، وينصب « المعطى » مفعولاً أولاً له ، أو يعرب « المعطى » نائباً عن فاعل [أعطى] ، وينصب الدينار مفعولاً ثانياً له[٢] .

وأما المعطى ، فليس فيه إلاّ وجه واحد ، وهو أن ترفع (الدرهم)[٣] نائباً عن فاعله ؛ إذ لا يجوز إقامة المجرور مع وجود المفعول ، والمعنى في هذا النوع : أنَّ الْمُعْطَى أخذ ديناراً ، (وأعطى)[٤] بسببه درهمٌ إن جعلنا الباء سببية ، ويكون الدرهم (عوضاً)[٥] عنه إن جعلنا الباء للعوض ، وقد بسطنا القول في هذه المسالة ؛ لأنّها (كثيراً)[٦] ما يحتاج إليها ، والله تعالى أعلم .

---

(١) في الأصل : (نائبٌ) .

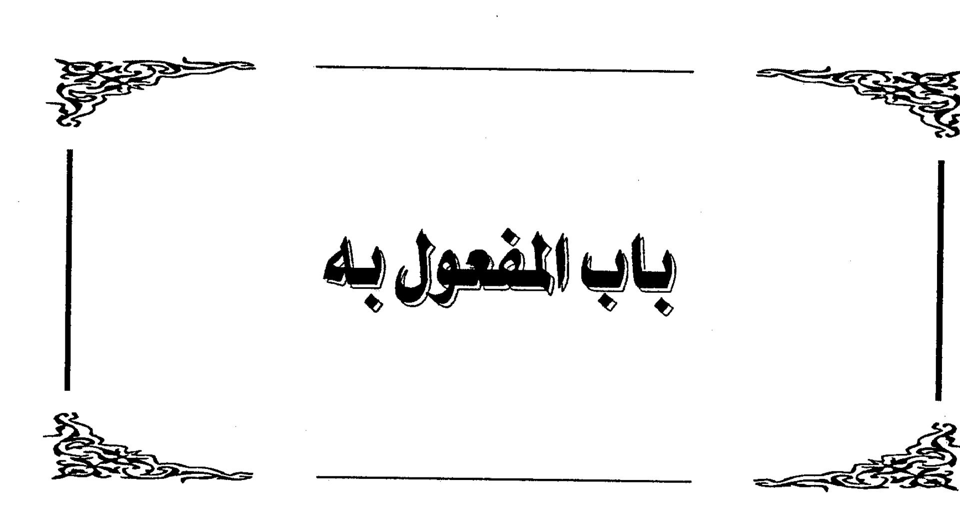
(٢) أي : « أُعْطِي الْمُعْطَى درهمٌ ديناراً » .

(٣) في الأصل : (الفعل) .

(٤) في الأصل : (أو أعطى) .

(٥) في الأصل : (عوضٌ) .

(٦) في الأصل : (كثير) .



باب المفعول به

« باب المفعول به »

اعلم أنّ المنصوبات بالفعل تسعة[1]، ثمانية منها ينصبها كلُّ [فعلٍ] متعدياً كان ، أو غير متعد ، وهي : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، والمنصوب على (التشبيه)[2] بالمفعول ، والتمييز ، والحال ، والمستثنى .

٥ وسيأتي الكلام على كلّ واحد في بابه .

وواحد لا ينصبه إلاّ الفعل المتعدي ، وهو المفعول به .

فتحصل من هذا أنّ المفاعيل خمسة ، واحد لا ينصبه إلاّ الفعل المتعدي ، وهو المفعول به كما قدمنا ، وأربعة ينصبها كل فعل ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله[3] .

١٠ وللمفعول به ، وُضِعَ هذا الباب .

---

(١) قسم النحاة المنصوبات قسمين :

القسم الأول : ما كان أصلاً في النصب نحو المفعولات الخمسة .

القسم الثاني : ما كان مشبهاً بالمفعول ، أو محمولاً عليه ، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز .

وقد ذكر ابن السراج تقسيماً مفصلاً للمنصوبات ، فهي عنده تنقسم قسمة أولى إلى ضربين :

الضرب الأول وهو العام الكثير : كل اسم تذكره بعد أن يستغنى الرافع بالمرفوع ، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع ، وفي الكلام دليل عليه ، فهو نصب ، وهذا الضرب ينقسم قسمين :

الأول : مفعول – ويشتمل على المفعولات الخمسة – .

الثاني : مشبه بالمفعول . مثل : التمييز ، والحال .

والضرب الثاني : كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف ، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة ، وقد تمّا بالإضافة والنون ، وحالت النون والإضافة بينهما ، ولولاهما لصلح أن يضاف إليه ، فهو نصب .

انظر الأصول ١ / ١٥٨ – ١٥٩ ، ٢١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٤ .

(٢) في الأصل : (السببية) .

(٣) وهو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلاّ مفعول واحد ، وهو المفعول به ، وباقيها مشبه به – أي بالمفعول به – .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٠١ .

وحَدُّه أن تقول : « هو اسم ، أو ما في معناه واقعٌ به فعل ، أو ما في معناه »[١] .

فقولنا : « اسم » تنبيهٌ على أنَّ المفعول به لا يكون إلاَّ اسماً ، وقولنا : « أو ما في معناه » ؛ ليدخل أن والفعل ؛ لأنَّهما مؤولان باسم ، فتقول : « حَمِدْتُ أنْ تقومُ » أي حَمِدتَ قيامَك .

وأما الجملة في مثل قولك : « ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ » فإنما // ساغ أن تقع الجملة هاهنا //١٢٦ب موضع المفعول ؛ لأنَّه خبرٌ في الأصل ، والجملة تقع موضع الخبر ، وقولنا : « واقعٌ به فعل »[٢] ليخرج الفاعل ؛ لأنَّ الفعل واقع منه لا به ، وتخرج المفاعيل الأربعة غير المفعول به ؛ لأنَّ المفعول المطلق غير مقيد بحرف جر[٣] ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله[٤] مقيدة بغير الباء ، فخرج الجميع ، (وبقي)[٥] المفعول به ، وقولنا : « أو مافي معنى الفعل » ؛

---

(١) وقد عبر عنه بعض النحاة بعبارات أخرى مثل ابن الأنباري حيث قال في حده : « كل اسم تعدى إليه فعل » .

وعبر عنه الزمخشري بقوله : « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل » وقد أخذ ابن الحاجب هذه العبارة عنه ، وعبر بها كذلك ابن هشام ، والسيوطي .

وعبر عنه ابن عصفور بقوله : « هو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة » .

وعبر عنه ابن أبي الربيع بقوله : « هو المحل الذي أوقع به الفاعل فعله » .

انظر أسرار العربية ٨٥ ، والمفصل ٤٨ ، والشرح الكبير ١ / ١٦١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٣ ، وشرح قطر الندى ٢٠٢ .

(٢) المراد بالوقوع : « التعلق المعنوي للمفعول ، لا الأمر الحسي ، ليدخل نحو : « أوجدت ضرباً » ، و« أحدثت قتلاً » ، « وما ضربت زيداً » » .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٤٤ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ٣٥٩ .

(٣) بخلاف المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وقد قدم بعض النحاة المفعول المطلق على المفعول به ، وعلى سائر المفاعيل الأخرى ، لأنه هو المفعول في الحقيقة في نظرهم ، ومنهم أبو بكر بن السراج ، والزمخشري ، وابن الحاجب .

وبعضهم قدم المفعول به مثل : الفارسي ، وابن عصفور ، وابن هشام الذي علل سبب ذلك : أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس .

انظر الأصول ١ / ١٥٩ ، والمفصل ٤٥ ، والمقرب ١ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وشرح شذور الذهب ١٩٩ ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي ٢١٢ .

(٤) لأن الفعل يقع لأجله .

انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ .

(٥) في الأصل : (وهي) .

ليدخل اسم الفاعل ، ونحوه مما يعمل عمل الفعل كقولك : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » فـ« عمراً » مفعول به بـ« ضارب » .

قوله :

يُنْصَبُ مَفْعُولاً بِه (مـا)[1] الفِعلُ عليـه واقـعٌ ، وَقَـدْ يَحُـلُّ

مُقَدَّماً إلاّ للبسِ دَخَلَهْ فَقَـدِّمَ الفاعلَ فالرُّتْبَـةُ لَهْ ٥

ذكر في أول هذين البيتين رسماً للمفعول به ، وهو قوله : « ينصبُ مفعولاً به ما الفعلُ عليه واقعٌ » فـ« ما » [في] البيت بمعنى « الذي » ، فتقدير الكلام : الاسم الذي يقع عليه الفعل هو الذي ينصب مفعولاً به كقولك : « ضربتُ زيداً » فـ« زيداً » مفعول به ؛ لأنَّ الفعل الذي هو « ضرب » واقع عليه ، فكلّ من وقع منه الفعل ، فهو الفاعل ، (وكلُّ)[2] من وقع عليه الفعل ، فهو المفعول به ، وكل ما وقع فيه الفعل من زمان ، أو مكان ، فهو الظرف ، ١٠ (وكلُّ ما)[3] كان مصاحباً للفاعل ، أو المفعول حال وقوع الفعل منه ، أو عليه ، فهو المفعول معه ، وكلُّ ما كان سبباً لوقوع الفعل ، فهو المفعول من أجله ، وكل ما دل عليه الفعل بحرفه ، فهو المفعول المطلق ، وهو المسمى بالمصدر ، وتمثيل ذلك كله مجموعاً قولك : « ضربتُ (وعمراً زيداً)[4] يومَ الجمعةِ أمامَك ضرباً أدباً له » ، فالتاء هي الفاعل ؛ لأنَّ منها وقع الفعل ، (وعمراً) مفعول معه ؛ لأنَّه المصاحب للفاعلِ في حال وقوع الفعل منه ، ١٥ (وزيداً)[5] هو المفعول // ؛ لأنَّ الضرب عليه وقع ، و« يومَ الجمعةِ » مفعول فيه ، //١٢٧أ وكذلك « أمامَك » ، وجعلنا له مثالين ؛ (لأنّ)[6] المفعول فيه يكون[7] ظرفَ زمانٍ ، وظرفَ مكانٍ .

---

(١) في أصل النص ، وفي المنحة : (و) ، وما ذكرته هو ما سيأتي ذكره في الشرح .

(٢) في الأصل : (فكل) .

(٣) في الأصل : (وكلما) .

(٤) في الأصل : (عمراً وزيداً) .

(٥) في الأصل : (زيدٌ) .

(٦) في الأصل : (أنَّ) .

(٧) في الأصل : (يكون فيه) .

و« ضرباً » مفعول مطلق ؛ لأنَّه الذي دل عليه « ضربَ » بحروفه ، و« أدباً » مفعول من أجله ؛ لأنَّه السبب الذي لأجله وقع الفعل .

فإذا تبين لك ما ذكرناه تميَّز لك كل واحد من هذه الستة عن الآخر .

واعلم أنَّ الناصب للمفعول هو الفعل « الواقع »[1] عليه عند الجمهور[2] ، وعليه درج المعربون ، وسنذكر الخلاف في هذا الباب بعد هذا[3] .

وقوله : « يُنْصَبُ » هو مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، وقوله : « ما » هو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وقوله : « مفعولاً » منصوب على التمييز ، وقوله : « الفعل » مبتدأ ، و« واقع » خبره ، والجملة من المبتدأ ، والخبر صلة « ما » والهاء في « عليه » (عائدة)[4] إلى « ما » وهي العائد من الصلة .

ثم ذكر أنّ المفعول قد يَحُلُّ مقدماً على الفاعل إلاَّ أنْ يُخاف اللبس ، وإليه أشار بقوله : « وقد [يَحُلُّ] مقدماً إلاَّ للبس دخله » ، فتقدير كلامه : « وقد يَحُلُّ المفعولُ مقدماً على الفاعل إلاّ إذا دخله اللبس » ، والمراد باللبس أنْ لا يُعرف الفاعل من المفعول كقولك : « ضربَ مُوسَى عِيسَى » ، فإنَّ الفاعل هنا لا يُعرف من المفعول حتى تُحفظ الرتبة على كل واحدٍ منهما ؛ (إذ لا إعراب)[5] يميزها ، ولا قرينة ، وقد تقدم في باب الفاعل أنَّ هذه المسألة على ثلاثة أقسام :

---

(١) في الأصل : (الرافع) .

(٢) اختلف النحويون حول عامل النصب في المفعول :

فذهب البصريون إلى أنَّ عامل النصب في المفعول هو الفعل كما عمل الرفع في الفاعل ، وإليه ذهب أبو بكر الأنباري .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ عامل النصب فيه الفعل ، والفاعل معاً ، وذهب إليه الفراء وذهب خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل فيه معنى المفعولية ، كما أنَّ العامل في الفاعل الرفع معنى الفاعلية .

وذهب هشام إلى أنَّ العامل هو الفاعل ، فقد نص على أنك إذا قلت : « ظننتُ زيداً قائماً » تنصب « زيداً » بالتاء ، و« قائماً » بالظن .

وكان لكل فريق منهم حجته انظرها في : الإنصاف ١ / ٧٨ - ٨١ المسألة رقم (٤٠) ، وأسرار العربية ٨٥ ، والتبيين ٢٦٣ - ٢٦٥ المسالة رقم (٣٦) ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٣٤ المسالة رقم (٩) ، والهمع ٣ / ٧ .

(٣) انظر ما سيأتي في باب الأفعال المتعدية ص ١١٤ .

(٤) في الأصل : (عائد) .

(٥) في الأصل : (أداة إعراب) .

قسمٌ يجب [فيه] تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول .

وقسمٌ يجب فيه العكس .

وقسمٌ أنت فيه بالخيار .

وقد بيَّنا ذلك كله هناك ، فلا نعيده[1] .

وقوله : « وقدِّم الفاعلَ ، فالرتبةُ لهْ » يعني : فقدم الفاعل عند حصول اللبس ؛ لأنَّ رتبة التقديم إنما هي للفاعل ، وفُهِمَ من هذا أنَّ رتبة المفعول التأخير ، ووجه ذلك ظاهرٌ .

واعلم أنَّهم يتصرفون في المفعول مالا يتصرفون // في الفاعل ، ويحذفونه من //١٢٧ب غير عِوَضٍ[2] كما يأتي في الباب (بعد هذا)[3] ، ويقدمونه على فعله كقولك : « زيداً

(١) انظر ص ٣٨ – ٤١ .

(٢) الأصل في حذف المفعول به الجواز ، لأنه فضلة ، إلاَّ أنه يُمنع في صور :

الأولى : إذا كان نائباً عن الفاعل .

الثانية : إذا كان متعجباً منه .

الثالثة : إذا كان مجاباً به .

الرابعة : إذا كان محصوراً .

الخامسة : إذا حُذِفَ عامله .

السادسة : إذا كان المبتدأ غير « كل » والعائد المفعول .

أما حذف المفعول به فهو على ضربين :

الأول : حذف الاختصار ، وهو أن يُنوى – أي يحذف لفظاً ، ويراد معنى وتقديراً – فيكون الغرض من سقوطه التخفيف .

الثاني : حذف الاقتصار ، وهو ألا ينوى – أي يُجعل بعد الحذف نسياً منسياً ، فيكون الغرض من سقوطه الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل ، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة ، وسيأتي الكلام عنهما في ص ١١٩ – ١٢٠ ، و ص ١٣٣ .

انظر المفصل للزمخشري ٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٣٩ – ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٣ – ٣٤٤ ، والهمع ٣ / ١٢ ، والمطالع السعيدة ١ / ٣٦١ .

(٣) في الأصل : (بعدها) . وانظر ص ١١٩ .

ضربتُ »[1] .

واعلم أنَّهم قد يحذفون الفعل ، ويبقون مفعوله ، وذلك على قسمين : جواز ، ووجوب .

فأما الجواز فحيث لا يكون ثَمَّ عوضٌ عن الفعل كقولك : « مَنْ لقيتَ؟ » ، فيقول المسؤول : زيداً - أي " لقيتُ "[2] ، فالفعل هنا جائز الحذف ؛ إذ ليس ثَمَّ عِوَضٌ منه ، ولا يجوز الحذف إلاَّ حيث يكون ثَمَّ قرنية تدل على الفعل[3] .

---

(١) الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل ، لكن يجوز تقديمه عليه نحو قوله تعالى من الآية (٨٧) من سورة البقرة : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ .

وأجاز أبو بكر بن السراج تقديمه ، وتأخيره إذا كان الفعل متصرفاً نحو : « ضربتُ زيداً » ، و« زيداً ضربتُ » ولكن هناك مواضع يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل ، ومواضع أخرى يجب فيها تأخيره عنه فأما المواضع التي يجب تقديمه فيها على الفعل هي :

الأول : إذا تضمن شرطاً نحو : من تكرم أكْرِمْه .

الثاني : إذا أضيف إلى شرط نحو : غُلامَ مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ .

الثالث : إذا تضمن استفهاماً نحو : مَنْ رأيتَ ؟

الرابع : إذا أضيف إلى استفهام نحو : غُلامَ مَنْ رأيتَ ؟

الخامس : إذا كان معمولاً بعد الفاء التي في جواب " أما " نحو قوله تعالى في الآية (٩) من سورة الضحى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ .

السادس : إذا كان معمول " كم " الخبرية نحو « كَمْ غُلامٍ مَلَكْتَ » .

السابع : إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : زيداً فاضرب .

وأما المواضع التي يجب تأخيره فيها فهي :

الأول : إذا كان الفعل بنون مشددة أو مخففة ، فلا يقال : زيداً اضْرِبَنَّ .

الثاني : أن يكون مع فعل تعجبي نحو : « ما أحسن زيداً » .

الثالث : أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو : « من البر أنْ تكفَ لسانَكَ » .

الرابع : أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء نحو : لَيَضْرِبَ زيدٌ عمراً .

الخامس : أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو : « لم أضربْ زيداً » .

السادس : أن يكون مع فعل موصول بلام القسم نحو : « والله لأضربنَّ زيداً » .

السابع : أن يكون مع فعل موصول بقد نحو : « والله قد ضربتُ زيداً » .

الثامن : أن يكون مع فعل موصول بسوف نحو : « والله سوف أضربُ زيداً » .

التاسع : أن يكون المفعول به أنَّ المشددة ، أو المخففة نحو : « عرفتُ أنَّك ، أو أنْك منطلقٌ » .

انظر الأصول ١ / ١٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والهمع ٣ / ٩ - ١١ .

(٢) أي « لقيتُ زيداً » .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٩ ، والهمع ٣ / ١٨ .

وأما الوجوب (ففي)[1] خمسة مواضع :

الأول : باب الاشتغال ، وقد تقدم[2] .

الثاني : باب النداء .

الثالث : باب الإغراء .

الرابع : باب التحذير ، وسيأتي الكلام عليها في أبوابها[3] .

الخامس : ما جاء مثلاً كقولهم : « الكلابَ على البقر »[4] أي أرسل الكلاب على

---

(١) في الأصل : (فهي) .

(٢) انظر ص ٢ .

(٣) انظر باب النداء اللوحة ٢٠٧ أ ، وانظر باب التحذير والاغراء ص ٣٩٧ .

وكذلك يحذف الفعل وجوباً ، ويبقى المفعول به في باب الاختصاص .

وأما عن علة الحذف ، ففي باب الاشتغال وجب حذف الفعل ، لأن العامل المؤخر مُفَسِّرٌ له ، فلم يجمع بينهما .

وفي باب النداء وجب حذف الفعل لأسباب هي :

الأول : دلالة قرينة الحال .

والثاني : الاستغناء بظهور معناه ، والتعويض منه بحرف النداء ، فيقدر بأنادي ، وأدعو انشاءً . وما ذكرته هو مذهب الجمهور في ناصب المنادى حيث اختلفوا في ناصب المنادى إلى مذاهب :

فذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي ، وهو : القصد .

ورُدَّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء على سبيل النيابة ، والعوض عن الفعل ، فهو على هذا مشبه بالمفعول به ، وعليه الفارسي .

ورُدَّ بجواز حذف الحرف ، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ، ولا في الحذف .

وقال بعضهم : بل الناصب له حرف النداء على أنها - يعني حروف النداء - أسماء أفعال ، ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير .

وقال بعضهم : بل على أنها أفعال ، ورُدَّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل .

وفي باب الإغراء وجب حذف الفعل إذا تكرر ، أو عطف عليه ، وكذلك في باب التحذير وجب حذف الفعل فيه مع " إيا " مطلقاً ، ومع المكرر ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل ، ومع العاطف استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر .

انظر شرح شذور الذهب ٢٠٠ - ٢٠٨ ، والهمع ٣ / ٢٤ - ٣٤ .

(٤) يضرب مثلاً للأمرين ، أو للرجلين لا يُبَالي أَهَلَكَا ، أو سَلِما ، ويُقال : الكلابُ ، والكلابَ ، بالرفع ، والنصب .

فالرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل تقديره " أرسل " .

ويروى : « الظباء على البقر » وقد ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥٦ ، ٢٧٣ .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ١٤١ ، والمستقصى ١ / ٣٤١ ، ١ / ٣٣٠ ، والمساعد ٢ / ٥٨٠ .

البقر[١] ، وأمرأً ونفسه[٢] ، أي جلِّ أمرأً ونفسه ، فالفعل هنا يجب حذفه ؛ لأنه جاء في المثل ، فلا يظهر ؛ لأنَّ الأمثال لا تُغَيَّر[٣] وأما حذف المفعول ، فسيأتي في الباب بعد هذا[٤] .

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٣ ، والهمع ٣ / ٢٠ .

(٢) قال عنه الصبان : « هذا من شبه المثل كما في الدماميني » ، ثم ذكر أن ناصب " امرأ " هو فعل مضمر تقديره " دع " ، وأما " نفسه " فيحتمل أن يكون معطوفاً ، والتقدير : « دع امرأ ودع نفسه » ، ويحتمل أن يكون مفعولاً معه .

حاشية الصبان ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وانظر المساعد ٢ / ٥٧٩ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٣ .

(٤) انظر ص ١١٩ - ١٢٠ ، ١٣٣ .

باب الأفعال المتعدية

« باب الأفعال المتعدية »

التعدي في اللغة : هو التجاوز ، تقول : « تعديتُ النهرَ » - أي تجاوزته - ومنه تعدى عليّ الحاكم في حكمه « أي تجاوز الحق إلى الباطل »[1] .

وهو في اصطلاح النحويين : « تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعوله »[2] ، وليس كل فعلٍ متعدياً ، بل الأفعال قسمان :

متعدٍ ، وغير متعدٍ .

[فغير] (المتعدي)[3] : ما لم يتوقف فهم معناه على غير فاعله كـ" قام "[4] ، فإنَّ القيام إنما يتوقف على فاعله ، ولا يتوقف على غيره .

ويسمى غير المتعدي لازماً ؛ لأنَّه يلزم الفاعل ، ولم يتجاوزه إلى غيره ، وقاصراً ؛ لأنَّه قَصُرَ عن الوصول إلى المفعول[5] .

ويعرف بأمور من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

أما من جهة [اللفظ] فيعرف بأن يكون على وزن " فَعُل "[6] مضموم العين كـ" حَسُنَ "

---

(١) انظر اللسان ١٥ / ٣٣ - ٣٤ مادة (عدا) ، والمعجم الوسيط ٢ / ٦١٠ مادة (عدا) .

(٢) انظر الشرح الكبير ١ / ٢٩٩ ، والبسيط ١ / ٤١١ .

(٣) في الأصل : (فالمتعدي) .

(٤) جعله المبرد فعلاً حقيقياً قال : « باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهي عشرة أنحاء ، فمنها : الفعل الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك قام زيدٌ ، وجلسَ عمروٌ ، وتكلم خالدٌ ، فكل هذا ، وما كان مثله غير متعدٍّ » .
انظر المقتضب ٣ / ١٨٧ .

(٥) قال الميداني : « ومصطلحاته المتعدي ، والواقع ، والمجاوز ، وغير اللازم ، وقد ذكرها الجرجاني » .
انظر نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص (٦٠) ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٧٥ .

(٦) وهو ظاهر كلام المبرد ، وابن أبي الربيع ، وقد ذكر كل واحد منهما علة عدم تعدية " فَعُل " ، فقال المبرد : « وكل ما كان فعله على " فَعُل " فغير متعدٍّ ؛ لأنَّه لانتقال الفاعل إلى حال عن حال فلا معنى للتعدي ، وذلك قولك : كَرُمَ زيدٌ ، وشرُفَ عبدُ الله ، والتقدير : ما كان كريماً ، ولقد كرُم ، وما كان شريفاً ، ولقد شرُف ، فهذا نحو من الفعل » .
وقال ابن أبي الربيع : « فأمّا ظَرُف ، فإنه وأمثاله لا يكون إلاَّ لغير المتعدي ، لأن " فَعُل " إنما وضع للغرائز ، والطبائع نحو : شَرُفَ ، وعَظُمَ ، ونَبُلَ ، وما أشبه ذلك » .
انظر المقتضب ٣ / ١٨٧ - ١٨٨ ، والبسيط ١ / ٤١٤ .

وأما « رَحُبَتْكَ الدارُ » فشاذ لا يقاس عليه ، أو على وزن " انْفَعَلَ "[١] // من الخماسي //١٢٨أ كـ" انْطَلَقَ " ، أو على زنة " افْعَلَّ " كـ" احْمَرَّ "[٢] ، أو على زنة " تَفَعْلَلَ " كـ" تَدَحْرَجَ "[٣] ، أو على زنة " تَفَوْعَلَ " كـ" تَجوهَر " أو على زنة " تَفَيْعَلَ " كـ" تَبَيْطَر " ، أو على زنة " تَفَعْلَى " كـ(تَقَلْسَى)[٤] بسين مهملة أي جعل (القلنسوة)[٥] في رأسه ، أو على زنة " افْعَوْعَل " من السداسي كـ« اغْدَوْدَنَ الشَّعرُ » إذا طال ، أو على زنة " افْعَنْلَلَ " كـ" اسْحَنْكَكَ " إذا اسودَّ[٦] ، أو على وزن " افْعَنْلَى " كـ« اسْلَنْقَى » أي نام على قفاه ، أو على وزن " افْيَوْعَلَ " بياء مفتوحة ، وواو ساكنة كـ" (احْيَوْصَلَ)[٧] الطائرُ " [إذا] كبرت حوصلته ، أو على زنة " افعالَّ " بألف بعد العين كـ" احمارَّ " أو على زنة " افْعَأَلَّ " بهمزة مفتوحة كـ" اطْمَأَنَّ الرجلُ " فهذه الأوزان كلها لا يتعدى الفعل إذا جاء عليها[٨] .

وأمَّا ما سواها فالغالب أنَّها متعدية ، وقد تجيء غير متعدية[٩] ألاَ ترى (أنَّ)[١٠] أوزان الرباعي كـ" دحرجته " متعدية في الغالب (فالمتعدي)[١١] كـ« أكرمتُ زيداً » وقد يجيء غير متعد كـ(أعْرَبَ زيدٌ)[١٢] .

---

(١) قال ابن هشام عند ذكره لعلامات اللازم : أن يكون على وزن انفعل نحو : " انكسر " ، و" انصرف " .
وقال في أوضح المسالك : « أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو : كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، وَمَدَدْتُهُ فامْتَدَّ ، فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد كـ" عَلَّمْتُهُ الحساب فَتَعَلَّمَهُ " » .
انظر شرح شذور الذهب ٣١٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٧ .

(٢) ذكر ابن أبي الربيع أصله ، فقال : « وأما " احْمَرَّ " فهو محذوف من " احمارَّ " ولا يكونان أبداً إلاَّ في الألوان نحو : اخضَّر ، واصفَّر ، فهو من الأفعال التي لا تتعدى الفاعل » .
انظر البسيط ١ / ٤١٤ .

(٣) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تَفَعْلَلَ نحو : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ ، وَقَلْقَلْتُهُ فَتَقَلْقَلَ ، ومَعْدَدْتُهُ فَتَمَعْدَدَ ، وَصعْرَرْتُه فَتَصَعْرَر » .
وهو ظاهر كلام ابن جني : « وأما تَفَعْلَلْتُ ، فإنما مطاوعة " فَعْلَلْتُه " وذلك قولك : " دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ " وهي نظير " فَعَّلْتُه فَتَفَعَّل " ، وقلَّما توجد متعدية » .
انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٦٦ ، والمنصف لابن جني ١ / ٩٣ .

(٤) في الأصل : (تسلقى) ، والصواب ما أثبته ، والدليل على ذلك ما قاله ابن منظور في اللسان ٦ / ١٨١ مادة (قلس) : « وقد قَلْسَيْتُه فَتَقَلْسَى ، وَتَقَلْنَسَ وَتَقَلَّس : أي ألبسته القلنسوة فلبسها » .

(٥) في الأصل : (القلنسوة) .

(٦) انظر اللسان ١٠ / ٤٣٨ مادة (سحك) ، والمغني في تصريف الأفعال لعضيمة ٦١ .

(٧) في الأصل : (احويصل) .

(٨) يجيء أيضاً على وزن " افْعَلَلَّ " انظر شرح ابن القواس ١ / ٤٧٦ ، وشرح الرحبي للشافية ١ / ١١٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٩) انظر المبدع في التصريف ١٠٨ ، والارتشاف ١ / ٨٧ .

(١٠) في الأصل : (أنَّه) .

(١١) في الأصل : (متعد) .

(١٢) في الأصل : (أخبرتُ زيداً) .

وهذا باب واسع إنما نضبط منه ما أمكن ، ومحل تتبعه كتب اللغة .

وأما ما يعرف (به)[١] غير المتعدي من جهة المعنى ، فأربعة أشياء :

الأول : أن يكون خلقة كـ« طالَ الرجلُ » .

الثاني : أن يكون (لوناً)[٢] كـ" احمرَّ " .

الثالث : أن يكون فِعْلَ نفس كـ" شَرُفَ " .

الرابع : أن يكون فِعْلَ جسمٍ غيرَ مُلابسٍ كـ« انطلقَ »[٣] .

وأما الفعل المتعدي فهو : « الذي يتوقف فهم معناه على غير فاعله »[٤] .

كـ« أكلَ الرجلُ » ، فإنَّه لا تُفْهم حقيقة الأكل إلاَّ بمأكول ، فقد توقف فهمُهُ على مفعوله .

وتحصَّل من هذا أنَّ غير المتعدي هو : « الذي يتوقف فهمه على فاعله فقط » كما تقدم[٥] .

والمتعدي هو : « الذي يتوقف فهمه على فاعله ، ومفعوله »[٦] .

---

(١) في الأصل : (منه) .

(٢) في الأصل : (لوماً) .

(٣) انظر شرح ابن القواس ١ / ٤٧٦ .

(٤) اختلف النحويون حول تعريفهم للمتعدي ، فقال عنه ابن عصفور : « هو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع » ، وقال : « تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به » .
وقال عنه ابن مالك : « هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جر » .
أمَّا ابن أبي الربيع فقال عنه : « ما يطلب بعد فاعله محلاً هو المتعدي ، فعلى حسب طلبه يكون تعديه ، فالتعدي على هذا مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به » .
وهو عند ابن عقيل : « الذي يصل إلى مفعول بغير حرف جر » .
انظر المقرب ١ / ١١٤ ، والشرح الكبير ١ / ٢٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٨ ، والبسيط ١ / ٤١١ .

(٥) انظر ص ١٠٤ .

(٦) كما وضع النحويون للفعل اللازم علامات يعرف بها كذلك وضعوا للفعل المتعدي علامتين يعرف بهما ، وقد أغفل المؤلف ذكرهما ، وهما :
الأول : أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر .
والثانية : أن يبنى منه اسم مفعول تام .
وزاد ابن عصفور علامة ثالثة ، وهي : أن يصح السؤال عنه بأي شيء وقع .
انظر الشرح الكبير ١ / ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٦ - ١٧٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٢٥ - ١٢٦ .

واعلم أنَّ المتعدي ، وغير المتعدي إنما هو بحسب المفعول به كما تقدم ، ثم إنَّ المتعدي من الأفعال ينقسم على سبعة أقسام :

// قسمٌ : يتعدى بحرف الجر[1] لا يجوز حذفه[2] إلاَّ في ضرورة كـ« مررتُ بزيدٍ » ، //١٢٨ب وقول الشاعر :

(١) الفعل الذي يتعدى بواسطة حرف الجر هو الفعل اللازم ، وقد قال عنه ابن عصفور : « هو كل فعله يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض ، كـ" سِرتُ " » .

انظر المقرب ١ / ١١٤ .

(٢) ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز حذف حرف الجر مع غير أنَّ ، وأنْ ؛ وذلك لطول أنَّ ، وأنْ بالصلة ، والطول يستدعي التخفيف ، إلاَّ في أفعال مسموعة تحفظ ، ولا يقاس عليها مثل : « اختار ، واستغفر ، وأمر » بشرط تعيُّن موضع الحذف ، والمحذوف ، فإذا حُذِفَ حرف الجر مع غير هذين الأمرين في الشعر كان ضرورة ، وفي السعة كان شاذاً ، ونُسب إلى أبي الحسن علي بن سليمان – الأخفش الصغير – تلميذ المبرد ، أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف ، والمحذوف قياساً ، وهذا يتنافى مع ما قاله تلميذ المبرد في الكامل ١ / ٤٩ – ٥٠ : « وأما قوله " لقضاني " فإنما يريد : لقضى على الموت ، كما قال الله تبارك : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ فالموت في النية ، وهو معلوم بمنزلة ما نطقت به ، فلهذا ناسب هذا قوله عز وجل: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿ كَالُوهُمْ ﴾ فالشيء المكيل معلوم ، فهو بمنزلة ما ذكر في اللفظ، ولا يجوز " مررتُ زيداً " ، وأنت تريد : " مررتُ بزيدٍ " ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف جر ، وذلك أنه فِعْلُ الفاعل في نفسه ، وليس فيه دليل على المفعول ، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين ، فيتعدى إلى أحدهما بحرف جر ، وإلى الآخر بنفسه ؛ لأن قولك : " اخترتُ الرجالَ زيداً " قد عُلِمَ بذكرك زيداً أن حرف الجر محذوف من الأول ... » .

وقال صاحب الخزانة معلقاً على نسبة الرضي هذا الكلام إلى الأخفش الصغير : « وليس ما نسبه إليه مذهبه ، وإنما مذهبه أن يكون الفعل متعدياً بنفسه إلى واحد ، وإلى الآخر بحرف جر ، فحينئذ يجوز حذفه » .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٠٤ – ٣٠٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٥٠ – ١٥١ ، والخزانة ٩ / ١٢٠ .

[١٥] تَمُـرُّونَ الديـارَ (ولـم)[١] تَعُوجُـوا كلامُكُـمُ علـيَّ إذَنْ حـرامُ[٢]

شاذ ، كان الأصل : تمرون (بالديار)[٣] فحذف الباء ضرورة .

أو على جهة التخفيف .

وهو نوعان : أحدهما قياس ، وذلك مع " أنَّ " المفتوحة المشددة ، و" أنْ " المخففة

منها ؛ لأنَّهما موصولتان ، فيطول الكلام (بصلتهما)[٤] ، فيحذف حرف الجر ٥

---

(١) في الأصل : (ولن) .

(٢) من الوافر لجرير في ديوانه (٤١٦) وروايته في الديوان :

أتَمْضُـونَ الرّسُـومَ ولا تُحَيَّـا كلامُكُـمُ علـيَّ إذَنْ حَـرَامُ

وفي شرح الديوان ٦١٣ .

الشاهد في قوله : « تمرون الديار » حيث حذف حرف الجر ، ونصب " الرسم " الذي كان مجروراً بعد إيصال الفعل اللازم إليه ، وأصل الكلام : « تمرون بالديار » ، أو « تمرون على الديار » وهذا شاذ لا يجوز ارتكابه في السعة على مذهب الجمهور إلاّ على سبيل الضرورة الشعرية .

وقد أنكر الأخفش الصغير هذه الرواية حيث قال : « فأما قول الشاعر – وهو جرير – وإنشاد أهل الكوفة له ، وهو قوله :

تمـرون الديـار ولـم تعوجـوا كلامكـم علـي إذن حـرام

ورواية بعضهم له : " أتمضون الديار " فليسا بشيء لما ذكرت لك من السماع الصحيح ، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير :

مَرَرْتُمْ بالدّيار ولم تعوجوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة » .

وهذا يتماشى مع ما قلته في ص ١٠٧ حاشية ٢ في أنه لا يجيز حذف الجار .

وقال أبو جعفر النحاس بعد أن أنشد البيت : « وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ينشده لجده :

مررتم بالديار ولم تعوجوا » .

انظر الكامل للمبرد ١ / ٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٠ ، والدرر ٥ / ١٨٩ – ١٩٠ ، والخزانة ٩ / ١١٨ – ١٢١ .

وروى بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والمقرب ١ / ١١٥ ، والشرح الكبير ١ / ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٥٠ – ١٥١ ، والمغني ١ / ١١٩ ، والهمع ٥ / ٢٠ ، والخزانة ٧ / ١٥٨ .

(٣) في الأصل : (بالديا) .

(٤) في الأصل : (بصلتها) .

(معهما)[1] تخفيفاً ، فتقول : « عجبتُ أنّك قائمٌ » ، والأصل : « عجبتُ من أنّك قائمٌ » ، وسواء شددت ، أو خففت .

(ومُنِعَ)[2] الحذف إذا حصل اللبس مثل : « رغبتُ أنّك » ، فإنّه لا يُدرى هل المحذوف [في] ، أو " عن " ؟ ، والمعنى فيهما مختلف تقول : « رغبتُ فيه » – أي طلبتُ – « ورغبتُ عنه » – أي تركتُ – فلا يُدرى ما المراد إذا حذف حرف الجر[3] ؟

وإذا حذف حرف الجر معهما (فهما)[4] في موضع نصب على إسقاط حرف الجر عند سيبويه ، وهما عند الخليل[5] مجروران ، ويلزم منه عمل حرف الجر محذوفاً ، لكن يسهله عدم

---

(١) في الأصل : (معها) .

(٢) في الأصل : (وسمع) .

(٣) ومنه قوله تعالى في الآية (١٢٧) من سورة النساء ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، وقد اختلف في تقدير حرف الجر ، فقيل : " في " ، وقيل : " عن " .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٠٧ ، والمساعد ١ / ٤٢٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٥١ ، والدرر المصون ٢ / ٤٣٤ – ٤٣٥ .

(٤) في الأصل : (فيهما) .

(٥) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي النحوي ، وهو من الفراهيد بن مالك بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث ، وقيل : هو منسوب إلى مزهود بن شبابة بن مالك بن فهم ، كنيته أبو عبد الرحمن ، كان نحوياً لغوياً عروضياً ، ولد سنة (١٠٠ هـ) ، وتوفي سنة (١٧٠ هـ) وقيل : (١٧٥ هـ) .

انظر طبقات الشعراء لابن المعتز ٩٥ – ٩٨ ، وإنباه الرواة ٣٤١ – ٣٤٧ ، وإشارة التعيين ١١٤ .

ظهور الإعراب[1] .

والنوع الثاني : مسموع كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[2]، و﴿ بَطِرَتْ

(١) للنحويين في هذه المسألة مذهبان :

الأول : أنهما في موضع نصب ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه والفراء ، وليس هذا ظاهر كلام سيبويه في كتابه حيث قال : « وقال سبحانه وتعالى : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ ﴾ ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ إنما أراد بأني مغلوب ، وبأني لكم نذير مبين ، ولكنه حذف الباء ، وقال أيضاً : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ بمنزلة : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ، والمعنى : ولأنَّ هذه أمتكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ... » ، ثم قال : « ولو قُرِئت : وإن المساجدَ لله كان حسناً » .

ثم قال في موضع آخر : « ولو قال إنسان : إنَّ " أنَّ " في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم : وبلدٍ تحسبه مكسوما

لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قوله : لاه أبوك ، والأول قول الخليل » .

ويتضح من هذا النص أنَّ مذهب سيبويه هو جواز جعلهما في موضع نصب ، ولكنه جعل الأقوى أن يكونا في موضع جر .

الثاني : أنهما في موضع جر ، ونُسب هذا المذهب إلى الخليل ، والكسائي ، ولكن ما وجدته في الكتاب لسيبويه يخالف ما نسب إلى الخليل حيث قال : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ ، فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون ، وقال : ونظيرها : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ ؛ لأنه إنما هو لذلك " فليعبدوا " ، فإنْ حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً ، هذا قول الخليل » .

ويظهر من النص أن مذهب الخليل هو أنهما يكونان في موضع نصب .

وقد ذهب ابن مالك إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأصح عنده .

وهذا ما ذهب إليه ابن هشام .

انظر الكتاب لسيبويه ٣ / ١٢٦ - ١٢٩ ، وانظر التسهيل ٨٣ ، وشرحه لابن مالك أيضاً ٢ / ١٥٠ ، والمساعد ١ / ٤٢٩ - ٤٣٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٨ - ١٨٢ .

(٢) من الآية (١٣٠) من سورة البقرة .

ذكر أبو حيان في البحر المحيط آراء النحاة في نصب " نفسه " واختار نصبه على أن يكون مفعولاً به ، فقال : « وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين ، وهو الفراء ، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم ، أو مفعول به إمّا لكون سفه يتعدى بنفسه كـ" سَفَّه " المضعف ، وإمَّا لكونه ضمن معنى ما يتعدى أي " جهل " ، وهو قول الزجاج ، وابن جني ، أو " أهلك " وهو قول أبي عبيدة ، أو على إسقاط حرف الجر ، وهو قول بعض البصريين ، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره : " سفه قوله نفسه " حكاه مكي .

أما التمييز فلا يجيزه البصريون ، لأنه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة ، وأما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ، ولا يجوز في الفعل ، تقول : زيد حَسَنٌ الوجهَ ، ولا يجوز : حَسُنَ الوجهَ ، ولا يَحْسُن الوجهَ .

وأما إسقاط حرف الجر ، وأصله : " من سفه في نفسه " فلا يقاس ، وأما كونه توكيداً ، وحذف مؤكده ، ففيه خلاف ، وقد صحح بعضهم أنَّ ذلك لا يجوز أعني أن يحذف المؤكد ، ويبقى التوكيد ، أما التضمين ، فلا ينقاس .

وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه ، فهو الذي نختاره ، لأنَّ ثعلباً ، والمبرد حكيا أن " سَفِه " بكسر الفاء يتعدى كـ" سَفَّه " بفتح الفاء وشدها ، وحكى عن أبي الخطاب أنها لغة » .

وقد ذكر هذه الأوجه أيضاً القرطبي في الجامع ، ولكن بإيجاز .

البحر المحيط ١ / ٣٩٤ ، وانظر الجامع للقرطبي ٢ / ١٣٢ .

مَعِيشَتَهَا ﴾[١] أي في نفسه ، أو في معيشتها .

وقولهم : « غَيَّرَ الرجلُ رأيه » أي في رأيه ، وقولهم : « ذهبَ الشامَ » ، و« دخلَ العراقَ » أي إلى الشام ، وفي العراق[٢] ، والجار والمجرور بعد هذا الفعل في موضع نصب[٣] بدليل العطف عليه بالنصب ، قال (رؤبة)[٤] بن العجاج[٥] :

[١٦] يذهبُ في غورٍ ونجداً ناجِدا[٦]

يروى بنصب نجد .

---

(١) من الآية (٥٨) من سورة القصص .

أيضاً ذكر أبو حيان في البحر المحيط مذاهب النحاة في انتصاب معيشتها ، وهي :

١ – نصبت على التمييز على مذهب الكوفيين .

٢ – نصبت على أنها مفعول به على تضمين " بطرت " معنى فعل متعدٍ أي : « خسرت معيشتها » على مذهب أكثر البصريين .

٣ – نصبت على إسقاط " في " أي : « في معيشتها » كقولك : « جئتُ خفوقَ النجمِ » على قول الزجاج .

انظر البحر المحيط ٧ / ١٢٦ .

(٢) هكذا في الأصل ، والمتعارف عليه : « ذهبت الشام ، ودخلت العراق » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٤ ، والبسيط ١ / ٤١٩ – ٤٢٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٣١ .

(٣) اختلف النحويون حول نصب المختص من المكان من نحو هذا إلى ثلاثة مذاهب ذكرها المرادي حيث قال : « قلت : وفي نصب المختص من المكان بعد دخل ثلاثة مذاهب : **أحدها** : أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً كما سبق ، وهو مذهب الفارسي والمصنف – **أي ابن مالك** – ونُسِبَ إلى سيبويه .

والثاني : أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى سيبويه ونسب إلى الجمهور .

والثالث : أنه مفعول به ، ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب الأخفش » .

انظر توضيح المقاصد ٢ / ٨٤ – ٨٥ .

(٤) في الأصل : (رتبة) .

(٥) قال الآمدي : من يقال له : رؤبة ، ورويبة .

كنيته أبو محمد ، ولقبه العجاج ، وهو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي ، هو وأبوه راجزان مشهوران ، كان بصيراً باللغة قيماً بحواشيها ، وغريبها ، توفي في زمن المنصور سنة (١٤٥ هـ) .

انظر المؤتلف والمختلف ١٥٤ ، ومعجم الأدباء ١١ / ١٤٩ – ١٥١ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٦٣ – ٦٤ .

(٦) يوجد في ديوان رؤبة بيت مشابه لهذا البيت ، وهو مذكور ضمن الزيادات المنسوبة إلى رؤبة :

يهوين في نجد وغوراً غائِرًا فواسِقاً عن قصْدِها جَوائِرًا

يَسْلُكْنَ في نَجدٍ وغَوْرًا غائِرًا

انظر مجموع أشعار العرب ١٩٠ .

القسم الثاني من الأقسام المتعدية : ما يتعدى بحرف الجر تارة [و] بعدم حرف الجر أخرى[١] ، وهذا القسم موقوف على السماع ، والمسموع منه ستة أفعال[٢] :

خَشَنْتُ ، [وشكرتُ] ، ونصحتُ [كقولك : حشنْتُ] صدورَهم[٣] ، // وقوله //١٢٩أ عز وجل : ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[٤] ، وفي الحديث : « لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ الناسَ »[٥] ، وفي هذا الحديث يوازن النصف الآخر من البسيط التام المقطوع ضربه[٦] ، ففيه انسجام ، وكقوله تعالى : ﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾[٧] ، وكقول الشاعر :

---

(١) اختلف النحويون حول هذا القسم فذهب ابن بابشاذ إلى أن أصل هذا القسم هو التعدي بالحرف ، ثم اتسع فيه فحذف الجار ، ورده الشلوبين ، وصححه ابن عصفور .

وذهب ابن درستويه إلى أنه يتعدى لمفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، والمساعد ١ / ٤٢٧ ، والارتشاف ٣ / ٤٩ - ٥٠ .

(٢) ذكر ابن عصفور فعلاً سابقاً يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر تارة أخرى ، وهو : " مسحت " ، فتقول فيه : « مسحت برأسي » ، و« مسحت رأسي » .

الشرح الكبير ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وانظر المساعد ١ / ٤٢٧ .

(٣) في الأصل : (ونصحت صدورهم وكقولك تبارك وتعالى : ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾) .

(٤) من الآية (١٥٢) في سورة البقرة .

(٥) رواه أبو داود في سننه بنفس هذه الرواية .

ورواه الترمذي بروايتين مختلفتين : الأولى : « ... قال رسول الله ﷺ : « من لا يشكر الناس لا يشكر الله » قال : هذا حديث حسنٌ صحيح » .

والرواية الثانية : « ... قال رسول الله ﷺ : « من لم يشكر الناس لم يشكر الله » » .

وذكره ابن الأثير بنفس الرواية المذكورة في المخطوط .

انظر سنن أبي داود « باب في شكر المعروف » ٤ / ٣٥٣ ، وسنن الترمذي باب « ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك » ٤ / ٣٣٩ ، والنهاية لابن الأثير باب « الشين مع الكاف » ٢ / ٤٩٣ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٣ / ١٦٦ .

(٦) المقطوع : هو ما أُسقط ساكن وتده ، وأُسْكِن متحركه .

والضرب : اسم لآخر جزء في النصف الأخير من البيت .

انظر الاقناع في العروض وتخريج القوافي ٣ ، ٨٥ ، وكتاب الكافي في العروض والقوافي ٢٠ ، ١٤٤ .

(٧) في الآية (٦٢) من سورة الأعراف .

[١٧] نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا نُصْحِي[1]

وتقول : « كِلْتُه ، وكِلْتُ له » ، و« وَزَنْتُهُ ، ووَزَنْتُ له » ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[2] ، وتقول : « عَدَدْتُهُ ، (وعددت له)[3] » ، وأما قول قيس بن (ذريح)[4] :

[١٨] أريدُ لأنسى ذِكْرَها فكأنما تُخَيَّلُ لي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[5]

---

(١) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩٧ .
وقد قال النابغة هذه القصيدة في وقعة عمرو بن الحارث الأصفر الغساني ببني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ، وروايته في الديوان :

نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبلوا وصاتي ولم تنجح لديهم وسائلي

ورواه ابن منظور منسوباً للنابغة في اللسان ٢ / ٦١٥ مادة (نصح) وروايته :

نصحتُ بني عوف فلم يتقبلوا رسولي، ولم تنجح لديهم وسائلي

وهي نفس الرواية التي رواها الفراء في معانيه ١ / ٩٢ .
الشاهد قوله : « نصحت بني عوف » حيث تعدى الفعل ، ونصب المفعول به بنفسه ، ويصح أيضاً أن يتعدى بحرف الجر ، وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف رأي الكسائي وهو أن : " نصح " لا يتعدى بنفسه ، بل يتعدى بحرف الجر ، و" شكر " مثله .
انظر أمالي الشجري ٢ / ١٢٩ ، والدر المصون ٣ / ٢٤٩ ، والارتشاف ٣ / ٥٠ .
وروي بلا نسبة في : شرح ابن القواس ١ / ٤٨٧ .
(٢) آية (٣) من سورة المطففين .
(٣) في الأصل : (وعدت له) .
(٤) في الأصل : (الريح) .
قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناني ، كان رضيعاً للحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وأخباره مع لبنى كثيرة ، توفي سنة (٦٨ هـ) .
انظر الأعلام ٥ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٥) من الطويل ، لم أجده في ديوان قيس بن ذريح ، وهو في ديوان كثير عزة ص ١٠٨ ، وروايته فيه :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى بكل سبيل

وقد نسبه " الشوملي " محقق شرح ألفية ابن معطي لابن القواس إلى عمرو بن معد يكرب ولم أعثر عليه في شعره .
وذكر صاحب الخزانة رواية أخرى له ، وهي :

ومازلتُ من ليلى لدن طرَّ شاربي إلى اليوم كالمُقْصَى بكل سبيل

ثم قال : ولا شاهد على هذه الرواية .
والشاهد على الرواية الأولى في قوله : « أريد لأنسى ذكرها » حيث عدى الفعل "أريد" مقدراً بالمصدر - أي إرادتي .
روي منسوباً إلى كثير عزة في : الأمالي للقالي ٢ / ٦٣ ، وتخليص الشواهد ٣٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٨٠ - ٥٨١ ، والخزانة ١٠ / ٣٢٩ .
وروي بلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٣٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٣٥ ، وشرح ابن القواس ١ /٤٨٨ ، والجنى الداني ١٢١ ، والمغني ١ / ٢٤١ .

فشاذ ، وخرجوه بأنَّ الفعل يقدر بالمصدر أي : « أرادتي لأنساها » ، فإنَّ المصدر يجوز معه ما لا يجوز مع الفعل ، (فلا)[1] يجوز أن نقول : « ضربتُ (لزيدٍ)[2] » ، ويجوز أنْ تقول : « ضَرْبِي لزيدٍ » ، وفي هذا التأويل تقدير الفعل بالمصدر ، وليس معه " أنْ " ، وهو قليل ، وقيل : اللام في البيت زائدة كما هي زائدة في قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[3] .

٥ القسم الثالث من الفعل المتعدي : وهو ما يتعدى لمفعولٍ واحد بنفسه .

وقد اختلفوا في الناصب للمفعول[4] ، فالمشهور أنَّ الناصب له الفعل ، وقيل : الفاعل ، ورُدَّ عليه : أنَّ الفاعل قد يكون ضميراً ، والضمائر لا تعمل .

وقيل : الفعل والفاعل ، ورُدَّ عليه : أنَّ الجمل لا تَصَرُّفَ لها ، فكان يقتضي ذلك ألاَّ يتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، وقد تقدم .

١٠ وقال الكوفيون : هو منصوبٌ على المخالفة يعني إنما نُصب ؛ ليخالف الفاعل ، وقد تقدم في باب الفاعل حكم المفعول مع فاعله في التقديم ، والتأخير[5] .

القسم الرابع من الفعل المتعدي : وهو ما يتعدى لمفعولين ، أحدهما : بنفسه ، والثاني : بحرف الجر تارة ، ودونه أخرى ، وهي ثلاثة أفعال : أمرتُ ، واخترتُ ، واستغفرتُ (كقولك)[6] : // « أمرتُك بكذا » ، و« أمرتُك كذا »[7] قال الشاعر : //١٢٩ب

---

(١) في الأصل : (ولا) .

(٢) في الأصل : (زيدٍ) .

(٣) من الآية (٧٢) في سورة النمل .

(٤) تقدم توضيح هذه المسألة في باب المفعول به ص ٩٨ حاشية ٢ .

(٥) انظر باب الفاعل ص ٣٨ ، وباب المفعول ص ٩٨ .

(٦) في الأصل : (كقول) .

(٧) ذكر ابن القواس العلة أو السبب في إسقاط حرف الجر هنا ، فقال : « وإنما جاز حذف حرف الجر ، لأنه لما كثر استعمال هذه الأفعال خففوها بحذف الجار ». انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٠٢ ، وانظر ص ١٠٧ حاشية (٢).

[١٩] أمرتُكَ الخيرَ فَافْعَلْ ما أمِرْتَ به فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا حسبِ[١]

فجمع بين حالين : ثبوت حرف الجر ، وإسقاطه .

وتقول : « اخترتُ من الرجالِ عمراً » ، و« اخترتُ الرجالَ عمراً » ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[٢] أي من (قومه)[٣] ، وأراد بعضهم تأويل هذه الآية بأنْ يُجعل " قومه " مفعولاً[٤] على إسقاط حرف الجر ، " وسبعين " بدلاً منه ، وهو تأويل متكلفٌ[٥] ؛ إذ يبقى الكلام دون ذكر المختار منه ، وفيه نظرٌ .

ثم إنَّ قول الفرزدق[٦] :

---

(١) من البسيط ، وقد ورد في شعرين مختلفين أحدهما : للأعشى بن طرود ، وقد ذكره الآمدي في المؤتلف والمختلف ص ٩ وروايته فيه :

أمرتك الرشد فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أما الشعر الثاني ، فقد اختُلِفَ في قائله ، فمنهم من نسبه إلى عمرو بن معد بن يكرب مثل : سيبويه في كتابه ١ / ٣٧ ، والزجاجي في الجمل ٢٨ ، وابن هشام في المغني ١ / ٣٤٦ ، والبغدادي في الخزانة ٩ / ١٢٤ ، ووجدته في ديوانه ص ٤٧ .

ونُسب إلى العباس بن مرداس ، وإلى زرعة بن السائب ، وإلى خفاف بن ندبة كما ذكر صاحب الخزانة ١ / ٣٤٣ . ووجدته في ديوان خفاف بن ندبة في الشعر المنسوب له ، ولغيره من الشعراء ص ٥٢٩ وروايته فيه كالآتي :

أمرتك الرشد فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

الشاهد في قوله : « امرتك الخير » حيث نصب مفعولين الأول " الكاف " والثاني " الخير " ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر فيكون التقدير : « أمرتك بالخير » وقد روي بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والمحتسب ١ / ٥١ ، ٢٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨ / ٥٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٨ .

(٢) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٣) في الأصل : (قوامه) .

(٤) في الأصل : (مفعولاً لا على) .

(٥) ذهب إلى هذا الرأي ، وهو أن إعراب " قومه " مفعولاً أولاً ، وسبعين بدلاً منه ، فيه تكلفٌ ، وبُعْدٌ - كل من السمين الحلبي ، وأبي حيان ، وذلك لأن فيه حذف شيئين وهما : المختار منه ، والرابط بين البدل والمبدل منه . وأجاز أبو البقاء البدل ، على ضعف حيث قال : « وأرى أنَّ البدل جائز على ضعف وأن التقدير : سبعين رجلاً منهم » . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٥ ، والكامل ١ / ٤٧ ، والكشاف ٢ / ٩٦ ، وزاد المسير ٣ / ١٨١ ، والدرر المصون ٣ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٠١ .

(٦) الفرزدق ، هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ، يُكنى بأبي فراس ، وسمي الفرزدق ، لأنه شُبِّه وجهه بالخبزة ، وهي الفرزدقة ، وقال ابن قتيبة : « وإنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره ، شُبِّه بالفتيتة التي تشربها النساء وهي الفرزدقة » . وتوفي سنة (١١٠ هـ) في أول خلافة هشام بن عبد الملك . انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ٢٩٨ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٤١١ - ٤١٣ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٧١ .

[٢٠] ومِنَّا الـذي اُخْتِيرَ الرِّجالَ سماحةً وَجُوداً إذا هَبَّ الريَاحُ الزَّعَازِعُ[١]

يُنْقض هذا التأويل ؛ لأنَّ « الرجالَ » لا يصح أن يكون (بدلاً)[٢] من الضمير المستتر في " اختير " الذي هو المفعول الأول ؛ (لأنَّه منصوب ، والضمير مرفوع ؛ ولأنَّ " الرجال " جمعٌ ، والضمير مفرد فيكون فيه إبدال الجمع من المفرد ، وذلك غير واردٍ في البدل إلاَّ في قولٍ ضعيفٍ[٣] ، فإنَّه يكون بدلَ كل من بعضٍ ، فتعين أن يكون « الرجال » هو المفعول)[٤] الثاني .

فيتعين تقدير " من " ، ويكون المعنى : « (ومنَّا)[٥] الذي اُخْتِيْرَ من الرجال » ، وتقول[٦] : « استغفرتُ اللهَ من ذَنبِي » و« استغفرتُ اللهَ ذَنبِي »[٧] .

---

(١) من الطويل في ديوان الفرزدق ١ / ٤١٨ .

وروايته في الديوان كالآتي :

٩ - مِنَّا الـذي اُخْتِيرَ الرجالَ سماحةً وَخَيْراً إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعَازِعُ

وهو من شواهد سيبويه ، والشاهد في قوله : « اختير الرجال سماحة » حيث حذف حرف الجر ، ونصب " الرجال " على أنه مفعول أول ، و" سماحة " على أنه مفعول ثانٍ ، فعدى الفعل بنفسه ، ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر فيكون التقدير : « من الرجال » .

انظر الكتاب ١ / ٣٩ ، والكامل ١ / ٤٨ ، وتحصيل عين الذهب ٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥١ ، والخزانة ٩ / ١٢٣ - ١٢٤ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٣٠ ، وزاد المسير ٣ / ١٨١ .

(٢) في الأصل : (بدا) .

(٣) ذهب الجمهور إلى عدم جواز بدل الكل من بعض ، وقال فيه ابن جني : « والبدل لا يجوز إذا كان الثاني أكثر من الأول ، كما يجوز إذا كان الأول أكثر من الثاني » . انظر الخصائص ٣ / ٢٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٦٢٥ .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) في الأصل : (وما) .

(٦) في الأصل : (وتقول في) .

(٧) مثل به الزمخشري في المفصل .

وقال ابن أبي الربيع في " استغفرت الله من ذنبي " : « ولا أعلم فيه للناس خلافاً إلاَّ ابن الطراوة ، فإنه خطَّأ هذا القول ، فقال : استغفرت الله الذنب ، بغير حرف جر ، وإنما دخل حرف الجر بالتضمين ، لأن " استغفرت الله " في معنى تبت » .

انظر المفصل ٣٤٧ ، والبسيط ١ / ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وابن الطراوة النحوي ١٨٨ - ١٩١ .

قال الشاعر :

[٢١] أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليهِ القولُ والعملُ[1]

وزاد بعضهم أفعالاً ثلاثة ، وهي : " سميتُ ، (وكنوتُ)[2] ، ودعوتُ " ، تقول : « سميتُهُ بزيدٍ » و« سميتُهُ زيداً » ، « وكنيتُهُ بِأبي عبدِ الله » ، [وكنيتُهُ أبا عبدِ الله] ، و« دعوتُهُ بأخِي » ، و« دعوتُهُ أخِي » ، قال الشاعر :

[٢٢] وسَميتُه سعداً تَفَاءلْتُ باسمِهِ فَألفيتُ // فالي بالسعودِ وفَالي[3] //١٣٠أ

وقال (الآخر)[4] في : " كنيتُ " :

[٢٣] وما صَفْراءُ تُكْنَى أمَّ عمرو (كأنَّ)[5] سُوَيْقَتَيهَا مِنْجَلاَنِ[6]

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد سيبويه .

الشاهد في قوله : « استغفر الله ذنباً » حيث نصب " استغفر " مفعولين تعدى إليهما بدون حرف الجر ، الأول " الله " ، والثاني " ذنباً " ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر ويكون التقدير : « من ذنبٍ » .

انظر الكتاب ١ / ٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٣ ، ٢ / ٣١٤ ، ٢ / ٣٢٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٣٠ ، وتحصيل عين الذهب ٧٣ ، والخصائص ٣ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٩ ، والتصريح ١ / ٣٩٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٢ ، والخزانة ٩ / ١٢٤ .

(٢) " كنوت " لغة في : " كنيتُ " كما قال ابن منظور في اللسان ١٥ / ٢٣٣ مادة : (كنى) .

(٣) من الطويل ، لم أعثر على قائله ، ولا على شيء من خبره .

الشاهد في قوله : « سميته سعداً » حيث نصب الفعل " سمى " مفعولين الأول " الهاء " والثاني " سعداً " تعدى إليهما بدون حرف الجر ، ويجوز في الثاني أن يتعدى بحرف الجر فيكون التقدير : " بسعدٍ " .

(٤) في الأصل : (الآخره) .

(٥) في الأصل : (وكأنّ) .

(٦) من الوافر لحماد الراوية .

الصفراء : الجرادة إذا خلت من البيض ، اللسان ٤ / ٤٦٢ مادة (صفر) ، وتاج العروس ٣ / ٣٣٥ مادة (صفر) .

الشاهد في قوله : « تكنى أمَّ عمرو » حيث تعدى الفعل " تكنى " إلى مفعولين الأول نائب الفاعل " الضمير المستتر " تعدى إليه بنفسه ، والثاني " أمَّ عمرو " تعدى إليه هنا بنفسه ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر ، ويكون التقدير " تكنى بأمِّ عمرو " .

روي منسوباً في : كتاب الحيوان ٥ / ٥٥٨ ، والشعر والشعراء ٢ / ٧٦٧ ، وروايته فيهما :

فما صفراءُ تُكنى أمَّ عوفٍ كأنَّ رجيلتيهَا منجلاَنِ

وفي العقد الفريد لابن عبد ربه ٦ / ٤٨٩ روايته : كأن سويقتيها منجلان .

وروي بلا نسبة في : الشرح الكبير ١ / ٣٠٥ ، واللسان ٤ / ٤٦٢ مادة (صفر) .

وهو يصف جراده ، وقال الآخر في : " دعوتُ " :

[٢٤] **دعتني أخاها بعدَما كان بيننا   من الأمر ما لا يفعلُ الأخوانِ**[(١)]

وهذه الأفعال تحفظ ، ولا يقاس عليها ، فيجوز في نحو : « أجلستُ زيداً إلى عمرو » « أجلستُ زيداً عمراً »[(٢)] ، ويجوز في هذا القسم الاقتصار على [أحد] المفعولين ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ﴾[(٣)] ، فحذف المفعول الثاني (إذ التقدير)[(٤)] : « استغفروا ربكم من ذنوبكم » ، وفي حديث الإسراء « اخْترتَ الفِطْرَةَ »[(٥)] أي اخترت الفطرة مما (عرض)[(٦)] عليك ، ويسمى المفعول في هذا القسم (مفعول منه)[(٧)] ؛ لأنّه على تقدير " من "[(٨)] .

القسم الخامس من الفعل المتعدي وهو : ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه أحدهما غير الآخر ، ويسمى " باب أعطيتُ " ، تقول : « أعطيتُ زيداً درهماً » فالدرهم غير زيد ، والأول فاعل في المعنى ، والثاني مفعول على كل حال ؛ لأنَّ زيداً آخذ فهو فاعل ، والدرهم

---

(١) من الطويل ، لم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله: « دعتني أخاها » حيث جاء الفعل " دعا " متعدياً نصب المفعول الأول بنفسه، وهو " ياء المتكلم "، والمفعول الثاني " أخاها " تعدى إليه بنفسه ، ويجوز فيه أن يتعدى بحرف الجر فيكون التقدير : « دعتني بأخيها » .

وهناك شاهد آخر ، وهو : « يفعل الأخوان » حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ، ولم يقل أختان .

روي بلا نسبة في : الكامل ١ / ١٦١ ، والمفصل ٢٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٢٧ .

(٢) قال ابن القواس في شرحه ١ / ٥٠٢ : « فلا يقال : " أجلست زيداً عمراً " ، والمراد : " إلى عمرو " خلافاً للسيرافي ، فإنه جعله قياساً مطرداً ، وكان يسمى المفعول الثاني مفعولاً منه » .

(٣) الآية (١٠) من سورة نوح .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) الحديث في صحيح البخاري ٤ / ٢٤٨ - ٢٤٩ " باب المعراج " ، ورواية الحديث فيه : « فأخذت اللبن ، فقال : هي الفطرة أنت عليها وأمتك » .

وكذلك في صحيح مسلم ١ / ١٤٥ - ١٤٧ باب " الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات " وروي بروايتين :

الأولى : في حديث رقم (٢٥٩) : « فاخترت اللبن ، فقال جبريل ﷺ : اخترت الفطرة » .

والثانية : في حديث رقم (٢٧٢) ص ١٥٤ من نفس الباب : « فأخذت اللبن ، فشربته ، فقال : هُديت الفطرة ، أو أصبت الفطرة » .

وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣ / ١٤٨ روايته : « فاخترت اللبن ، قال جبريل : بل أصبت الفطرة » .

وفي ٤ / ٢٠٨ روايته : « فأخذت اللبن ، فقال جبريل : بل أصبت الفطرة » .

وفي ٤ / ٢٠٩ روايته : « فأخذت اللبن ، قال : هذه الفطرة أنت عليها ، وأمتك » .

(٦) في الأصل : (عوض) .

(٧) في الأصل : (مفعول من) .

(٨) وممن سماه بهذه التسمية السيرافي . انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٠٢ .

مأخوذ ، فللمفعول الأول في هذا الباب رتبة التقديم (فيجوز)[1] تقديم الثاني عليه ما لم يخف اللبس كما في الفاعل[2] ، والمفعول ، فلا يجوز أن تقول : « أعطيتُ زيداً عمراً » على أنَّ " عمراً " هو المفعول الأول ؛ لأنَّ كل واحد منهما يمكن أن يكون آخذاً وأن يكون مُعْطى ، وحيث لا لبس يجوز التقديم ، والتأخير .

ويجوز حذف أي المفعولين شئت في هذا القسم[3] ، وحذفهما معاً[4] سواء كان الحذف اختصاراً (أو)[5] اقتصاراً[6] .

وحذف الاختصار : هو أن تحذفه لفظاً ، وأنت تريده معنىً[7] ، فلابد من قرينةٍ تدل عليه كقول القائل : « هَلْ أَعْطَيْتَ زيداً درهماً » ؟ فتقول في جوابه : « أعطيتُ درهماً » // وتَحْذِفُ " زيداً " ؛ (لدلالة)[8] الكلام المتقدم عليه ، أو تقول : " زيداً " ، وتحذف //١٣٠ب

---

(١) كان من المناسب أن يقول : « لكن يجوز » .

(٢) فتقول في المثال السابق : « أعطيتُ درهماً زيداً » .

(٣) وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ » .
وهو ما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، ولكن خالفهم السهيلي حيث قال : « يجوز حذف الثاني ، وإبقاء الأول ، ولا يجوز حذف المفعول الأول ، وإبقاء الثاني ، لأنه كان قبل النقل فاعلاً ، فلا يجوز حذفه مراعاة للأصل » .
والشبهة التي أوقعت السهيلي في هذا قول سيبويه السابق كما وضحه ابن أبي الربيع .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٩٣ ، والأصول ١ / ١٧٧ ، ٢ / ٢٨٢ ، والشرح الكبير ١ / ٣١٠ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٤) وهو ظاهر كلام ابن عصفور حيث قال : « فإن كان من باب " أعطيت " جاز حذف مفعوليه ، وحذف أحدهما ، وإبقاء الآخر حذف اقتصار ، وحذف اختصار » .
وقال ابن أبي الربيع أيضاً : « وإنما تعدى هذا الفعل إلى مفعولين ، لأنه يطلب بعد فاعله محلين ، فيجب أن يتعدى إلى المحلين وينصبهما ، ويجوز أن تذكرهما ، ويجوز أن تحذفهما ، ويجوز أن تحذف أحدهما » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٣١٠ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٥) في الأصل : (و) .

(٦) سبق توضيح هذه المسألة في باب المفعول به ص ٩٩ حاشية ٢ .

(٧) قد سبقه إلى هذا التعريف الزمخشري في المفصل ص ٧٠ ، وعبر عنه ابن عصفور بقوله : « هو أن يريد المحذوف » ، وابن أبي الربيع قال عنه : « الحذف بدليل » .
انظر المفصل ٧٠ ، والمقرب ١ / ١١٤ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٣١ .

(٨) في الأصل : (لدالة) .

(الدرهم)[1] ، أو تحذفهما معاً ، فتقول « أعطيتُ » ؛ إذ القرينة موجودة في ذلك كله .

وحذف الاقتصار : هو أن يُطْرَح المحذوف لفظاً ، ومعنىً ، فيصير نسياً منسياً[2] ، فلا يحتاج (إلى)[3] قرينة ؛ إذ هو في حكم المعدوم كقولك : « أعطيتُ درهماً » ولا تذكر لمن أعطيت وتقول : « أعطيتُ زيداً » ولا تذكر أي شيء أعطيت ، أو تقول : « أعطيتُ » ولا تذكر لمن أعطيت ، ولا أي شيء أعطيت ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾[4] فجاء على حذف المفعولين ؛ إذ الفائدة حاصلة من ذكر الإعطاء فقط .

والإثبات ، والحذف في هذا راجع إلى غرض المتكلم ، فيذكر ما [له] فيه غرض ، ويحذف ما لا غرض له فيه ، وهذا القسم إذا أسقطت الفعل فيه لم يصح الكلام من الباقي ؛ إذ الثاني غير الأول ، فلا يصح أن يكون (خبراً)[5] عنه .

وأما القسم السادس من الفعل المتعدي ؛ وهو : ما يتعدى لمفعولين أحدهما هو الآخر في المعنى ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ ، وخبر ، وهو الذي يسمونه باب " ظن وأخواتها " ، وهذا الباب إذا أسقطت فيه الفعل بقي الكلام مستقلاً ، فلو قلت : « ظننتُ زيداً قائماً » [و] أسقطت " ظننتُ " بقي الكلام مستقلاً ، وهو « زيدٌ قائمٌ » (برفعهما مبتدأ وخبراً)[6] ، وفائدة [دخول] هذه الأفعال على المبتدأ ، والخبر تُبيِّن ثبوت الخبر للمبتدأ هل هو على جهة العلم ، أو على جهة الظن ؛ إذ لا يُشْعِرُ المبتدأ ، والخبرُ بشيء من ذلك ، وإنما يُشْعِران بحصول النسبة مطلقاً ، فإذا قلت : « زيدٌ قائمٌ » وأردت أنْ تُبين أنَّ ثبوت القيام له على جهة القطع قلت : علمتُ زيداً قائماً ، وإنْ أردت أنْ تُبين أنَّه على جهة الظن قلت : « ظننتُ زيداً قائماً »[7] .

---

(١) في الأصل : (الدهم) .

(٢) أيضاً سبقه إلى هذا التعريف الزمخشري ، وهو عند ابن عصفور أيضاً : « أن لا تريد المحذوف » ، وعند ابن أبي الربيع : « الحذف بغير دليل » .

انظر المفصل ٧٠ ، والمقرب ١ / ١١٤ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٣١ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) الآية (٥) من سورة الليل .

(٥) في الأصل : (أخبرا) .

(٦) في الأصل : (فرفعهما مبتدأ ، وخبر) .

(٧) مثل ابن جابر للظن بـ« ظننتُ زيداً قائماً » مع أنه سيأتي ص ١٢٣ ويذكر أن " ظن " تصلح للظن واليقين معاً ، وليس للظن فقط ، فكان من الأصوب أن يمثل للظن بغير " ظن " فيمثل بـ" عدَّ ، وحجا ، وهَبْ ، وزعم " .

واعلم أنَّ أفعال هذا الباب على أربعة أقسام :

قسمٌ : (يفيد العلم)[١] .

وقسمٌ : (يفيد)[٢] // الظن . //١٣١أ

وقسمٌ : يصلح (لهما)[٣] .

٥ **وقسمٌ** : يفيد تصيير الشيء من حالة إلى حالة .

فأما القسم الذي يفيد العلم ، فهو " علمتُ ، ووجدتُ ، وألفيتُ ، ودريتُ ، وتعلَّمْ " بشرط أنْ يكون فعل أمرٍ ، فمثال " علم " قوله تبارك وتعالى : ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤] .

ومثال " وجد " قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ﴾[٥] ، ومثال " ألفى " قوله عز

١٠ وجل : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾[٦] ، ومثال (أدري)[٧] قول الشاعر :

[٢٥] **دُريتَ الوَفِيِّ العَهْدَ يا عُرْوَ فَاغتبِطْ   فإنَّ اغْتِباطاً بالْوَفاءِ حَمِيدُ**[٨]

ودُريتَ في البيت بضم الدال ، وكسر الراء مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، وأكثر ما يتعدى (درى)[٩] لمفعول واحد بباء الجر تقول : « دَرَيْتُ بهذا الأمر » ، فإن (دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولين الأول بنفسه)[١٠] ، والثاني بحرف الجر كقوله تعالى : ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم

١٥ بِهِۦ ﴾[١١] ، ومثال " تَعلَّمْ " قول الشاعر :

---

(١) في الأصل : (يفيده الحلم) .

(٢) في الأصل : (يفيده) .

(٣) في الأصل : (لها) .

(٤) من الآية (١٨٧) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٤٩) في سورة الكهف .

(٦) الآية (٦٩) من سورة الصافات .

(٧) لعله يقصد « دَريَ » .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « دريت الوفي » حيث استعمل " درى " بمعنى " علم " ، ونصب به مفعولين ، الأول " التاء " في " دريتُ " ، لأن الفعل " دُريتُ " مبني للمفعول ، والثاني : " الوفي " .

روي بغير نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٠ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥ ، والدرر ٢ / ٢٤٥ .

(٩) في الأصل : (درا) .

(١٠) في الأصل : (فإن دخلت عليها همزة التعدية نصبت مفعولين الأول بنفسها) .

(١١) من الآية (١٦) في سورة يونس .

[٢٦] تعلّمْ شفاءَ النفسِ (قهر)[١] عَدُوِّهَا فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التحيُّلِ والمكْرِ[٢]

فـ" شفاء " بالشين المعجمة ، والفاء مفعول أول ، و(قهر)[٣] مفعول ثان .

وأما القسم الذي يفيد الظن ، فهو : « عدَّ » ، و(حجا)[٤] بحاء مهملة ، ثم جيم ، و" هبْ " بشرط أن يكون فعل أمرٍ ، " وزعم " فمثال : " عدَّ " قول الشاعر :

[٢٧] لا يُعدُّ الإِقتارَ عُدْماً ، ولكِنْ فَقْدُ من قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعدامُ[٥]

ومثال " حجا " قول الشاعر :

[٢٨] وكنتُ أحْجو أبا عمرو أخَاثِقَةٍ حَتَّى ألمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[٦]

ومثال : " هَبْ " قول الشاعر :

---

(١) في الأصل : (فهو) .

(٢) من الطويل لزياد بن سيار .

الشاهد في قوله : " تعلّمْ " حيث أتى " تعلم " بمعنى " أعلم " ، ونصب مفعولين الأول " شفاء " ، والثاني " قهر " .

انظر التصريح ١ / ٢٤٧ ، والدرر ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والخزانة ٩ / ١٢٩ .

وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٥٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٢ ، والهمع ٢ / ٢١٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٨ .

(٣) في الأصل : (فهم) .

(٤) في الأصل : (حجنا) .

(٥) من الخفيف لأبي دؤاد الإيادي .

الشاهد في قوله : « يعد الاقتار عدماً » حيث نصب " يعد " مفعولين ، الأول " الإقتار " ، والثاني " عدماً " .

انظر : الأصمعيات للأصمعي وروايته فيها : رُزِئْتُهُ بدل " فقدته " ، والدرر ٢ / ٢٣٨ .

وروي بلا نسبة في : الهمع ٢ / ٢١١ .

(٦) من البسيط نسبه ابن هشام في تخليص الشواهد لتميم بن مقبل ص ٤٤١ ، وكذلك عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ٧٠ ، ولم أجده في ديوان ابن مقبل . ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي .

الشاهد في قوله : « أحجوا أبا عمرو أخا ثقةٍ » حيث استعمل المضارع من " حجا " بمعنى " الظن " ، ونصب مفعولين الأول " أبا عمرو " ، والثاني " أخا ثقة " وقد نسب العيني إلى ابن مالك القول بأن حجا يحجوا يتعدى إلى مفعولين .

روى البيت منسوباً لتميم بن مقبل ، وقيل لأبي شنبل في : التصريح ١ / ٢٤٨ ، والدرر ٢ / ٢٣٧ ، وشرح شواهد العيني ٢ / ٢٣ .

وروي بلا نسبة في: المخصص لابن سيده في السفر الثالث من الجزء الأول ص ٣٤ ، وشروح شذور الذهب ٣١٨، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٢١٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٤ ، واللسان ١٤ / ١٦٧ مادة (حجا) .

[٢٩] فقلـــتُ : أجِرْنِـــي أبـــا خالـــدٍ وإلاَّ فهبنـــي امـــرأ هالِكـــاً[١]

و[مثال] " زعم " قول الشاعر :

[٣٠] فـإنْ تَزْعُمِيْنـي كُنْـتُ أَجْهَـلُ فيكُـمُ فإنِّـي شَرَيْـتُ الحِلْـمَ بَعْـدَكِ بالْجَهْـلِ[٢]

وأما القسم الذي يصلح (للعلم)[٣] ، والظن ، فهو : " ظن " ، ومجيئها بمعنى " العلـم " قليلٌ .

و" حسب " ، و" خال " ذكرهما ابن مالك في التسهيل وأكثر مجيئهما للظن[٤] .

وذكر ابن النحوية أنهما للشك[٥] .

---

(١) من المتقارب لعبد الله بن همام .

الشاهد في قوله : « فهبني أمرأ » حيث استعمل الأمر من " وهب " استعمال " ظن " ، فنصب مفعولين الأول " يـاء المتكلم " ، والثاني " أمرأ " .

انظر : التصريح ١ / ٢٤٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٨٥ ، والدرر ٢ / ٢٤٣ ، وشواهد العيني ٢ / ٢٤ .

وروي بلا نسبة في : شرح شذور الذهب ٣٢١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧ ، والهمع ٢ / ٢١٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧ .

(٢) من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ٣٦ .

وهو من شواهد سيبويه ، والشاهد في قوله : « تزعميني كنت أجهل » حيـث استعمل مضـارع " زعـم " استعمال " ظن " ، فنصب به مفعولين الأول " ياء المتكلم " والثاني الجملة الاسمية " كنت أجهل " في موضع نصـب المفعـول الثاني .

انظر : الكتاب ١ / ١٢١ ، والمغني ٢ / ٤٧٨ ، والدور ٢ / ٢٤٢ .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٢١١ .

(٣) في الأصل : (العلم) .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل : « وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌّ ، أو يقين ، أو كلاهما ، أو تحويـل ... » ، ثـم قـال في موضع آخر : « وللثالث : ظن لا لتهمة ، وحسب ، لا للـون ، وخـال يخـال ، لا لِعُجْـبٍ ، ولا ظلـع ، ورأى ، لا لإبصار ، ولا رأْيٍ ، ولا ضربٍ » .

وقال في شرح التسهيل : « وأفعال هذا الباب أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع باليقين ، ونوع صالح للظن ، وصالح لليقين ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف ... » ، ثم قـال : « ومـن النـوع الثـالث : ظـن ، وحسـب ، وخال ، واستعمالها في غير متيقن مشهور » .

التسهيل لابن مالك ٧٠ - ٧١ ، وشرح التسهيل له أيضاً ٢ / ٧٧ - ٨٠ .

(٥) انظر ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ٣٨٩ - ٣٩٠ المجلد الثاني - رسالة -.

// و" رأى " [وعَلِمَ] ، وأكثر (مجيئهما)[١] للعلم[٢] ، (وجعل)[٣] ، لأنَّها للاعتقاد ، //١٣١ب فقد يكون عن يقين ، وقد يكون عن غيره ، فمثال " ظن " لرجحان الطرفين « ظننتُ المطرَ نازلاً » ، وهو كثير ، (ومثالها)[٤] " للعلم " ، قول النابغة :

[٣١] فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بألْفَي مُدَّجِجٍ سَرَاتُهُمُ في الفارسِيِّ المُسَرَّدِ[٥]

أي أيقنوا بألفي مدججٍ ، ومثال " حسب " للظن قول الشاعر :

[٣٢] أكلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرءاً ونارٍ توَقَّدُ بالليلِ نارًا[٦]

ومثالها " للعلم " قولك : « حسبتُ ربي غفوراً رحيماً » أي " علمت " ، ومثال " خال " للظن : « خِلْتُ الزرعَ نابتاً » ، ومثالها " للعلم " : « خلتُ محمداً رسولاً » .

---

(١) في الأصل : (مجيها) .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢ / ٤١ .

(٣) في الأصل : (أو جعل) .

لم يُدْرِج بعض النحويين " جعل " ضمن هذا القسم ، بل أدرجوه ضمن القسم الثاني ، وهو الذي يفيد الظن مثل : ابن مالك ، والدماميني ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأزهري ، والأشموني ، والسيوطي .

انظر التسهيل ٧٠ - ٧١ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٤ ، والمساعد ١ / ٣٥٦ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، والهمع ٢ / ٢١٠ - ٢١٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٠ .

(٤) في الأصل : (ومثال لها) .

(٥) من الطويل ، ولم أجده في ديوان النابغة ، وهو في ديوان دريد بن الصمة ص ٤٧ ، وروايته :

علانيةً : ظنُّوا بألفَي مدججٍ سراتهمُ في الفارسيِّ المسرَّدِ

المدجج : اللابس السلاح . اللسان ٢ / ٢٦٥ مادة (دجج) .

الشاهد في قوله : " ظُنُّوا " حيث جاءت بمعنى : « اعلموا ذلك وتيقنوه » ، لأنه أخرجه مخرج الوعيد ، ولا يحصل ذلك إلاَّ مع اليقين ، كما قال ابن يعيش .

انظر : الأصمعيات ١٠٧ ، الجمل للزجاجي ١٩٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي القسم الثاني ٨١٢ ، واللسان ١٣ / ٢٧٢ مادة (ظنن) .

وروي بلا نسبة في : المحتسب ٢ /٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥١٠ .

(٦) من المتقارب ، لأبي دؤاد الإيادي .

وقد نسبه المبرد في الكامل لعدي بن زيد ١ / ٣٧٦ ، وهو من شواهد سيبويه .

والشاهد في قوله : « تحسبين امرأ » حيث استعمل المضارع من " حسب " بمعنى العلم .

انظر الكتاب ١ / ٦٦ ، وتحصيل عين الذهب ٩٢ ، والمفصل ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٦ .

وروي بلا نسبة في المسائل الحلبيات ٧٩ .

(أي)[1] " علمت " ؛ إذ لا يصلح هنا غير العلم ، ومثال " رأى " للظن ، أو للعلم : « رأيتُ (زيداً)[2] كريماً » فالمعنيان صالحان ، ومثال " جعل " قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[3] ومثالها " للعلم " : « جعلتُ اللهَ لي ربّاً » .

وأما القسم الذي هو للتصيير من حالة إلى حالة ، فهو (صيَّرتُ) ، وما في معناها من " أصرتُ ، وجعلتُ ، وتركت ، وتَّخذت واتَّخذت ، ووهَبْتُ ، ورَدَدْتُ ، [وأكان][4] " إذا كان جميع ذلك بمعنى " صيرتُ " .

و" جعل " التي في هذا القسم ، غير " جعل " التي في القسم الثاني ؛ لأنَّ معنى هذه التصيير ، ومعنى تلك الاعتقاد ، فمثال " صيرت " و" أصرت " قولك : « صيرتُ زيداً عالماً » و« أصرتُ خالداً صديقاً » ومثال "جعل " قولهم: « جعلتُ الطينَ خزفاً»، ومثال " تركت " قوله : ﴿ ۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾[5] ، ومثال : " تَخذ " قوله تعالى: ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾[6] ، ومثال " اتَّخذ " قوله عز وجل: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾[7] ، ومثال " وَهَبَ " قولك: « (وهبتُ)[8] زيداً غنياً » أي صيرَّته، ومثال " رد " قول الشاعر:

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (ضريراً) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) في الآية (١٩) في سورة الزخرف .

(٤) وممن ذكر هذا الفعل ابن مالك ، والدماميني ، وابن عقيل ، وهو منقول من " كان " التي بمعنى " صار " . وذكر ابن مالك أن ابن أفلح هو من ألحقها بـ" أصار " .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٦ ، ٨٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٥٢ ، والمساعد ١ / ٣٦٢ .

(٥) من الآية (٩٩) في سورة الكهف .

(٦) من الآية (٧٧) في سورة الكهف .

قوله تعالى : ﴿ لَتَّخَذْتَ ﴾ قرأه ابن كثير ، وأبو عمرو ، ومجاهد : « لَتَخِذْتَ » بتخفيف التاء ، وكسر الخاء ، غير أنَّ أبا عمرو كان يدغم الذال ، وابن كثير يظهرها .

وقرأ نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : « لاتَّخَذْتَ » وكلهم أدغموا إلاَّ حفصاً عن عاصم ، فإنه لم يدغم مثل : ابن كثير ، وكان لكل فريق منهم حجته ، فانظرها في : الكشف للقيسي ٢ / ٧٠ - ٧١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٦ ، وزاد المسير ٥ / ١٢٤ ، والدر المصون ٤ / ٤٧٦ .

(٧) من الآية (١٢٥) في سورة النساء .

(٨) في الأصل : (وهب) .

[٣٣] فردَّ شعورَهُنَّ السُّودَ بيضاً ... وردَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُوداً[1]

فهذه ثلاثة وعشرون فعلاً ، في القسم الأول منها خمسة ، وفي القسم الثاني أربعة ، وفي القسم الثالث (ستة)[2] ، وفي القسم الرابع ثمانية ، فهذه ثلاثة وعشرون فعلاً .

// وقد زاد بعضهم " شعر " ، واستُدِلَّ عليه بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[3] ، و" ضرب " ، واستدل عليه بقوله: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا ﴾[4] ، و" توهم " ، واستدل عليه بقول الشاعر : //١٣٢أ

[٣٤] توهمْتُ آياتٍ لها فَعَرفْتُها ... لستةِ أعوامٍ ، وذا العامُ سابعُ[5]

و" سمع " إذا وقع بعدها غير مسموع كقولك : « سمعتُ زيداً يقرأ » ؛ لأن زيداً ليس مما يسمع ، ولا يجيء مفعولها الثاني إلاَّ فعلاً ، (ويكون)[6] له صوت كالقراءة ، والحديث ولو

(١) من الوافر لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه فيما نسب إليه من الشعر وإلى غيره ص ١٤٣ - ١٤٤ .
نسب إلى عبد الله بن الزبير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٤١ ، وفي زاهر الآداب ٢ / ٤٥٧ ، وتخليص الشواهد ٤٤٣ - ٤٤٤ .
ونسب إلى فضلة بن شريك في عيون الأخبار ٣ / ٦٧ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ، ولكنه ذكر أنَّ اسمه فضالة بن شريك ١٥٨ .
الشاهد في قوله : « فرد شعورهن السود بيضاً » ، وقوله : « ورد وجوههن البيض سوداً » حيث استعمل " رد " بمعنى التصيير والتحويل من حالة إلى حالة .
روى بغير نسبة في شرح ابن عقيل ٢ /٤٢ ، والمساعد ١ / ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٣٥ .

(٢) في الأصل : (خمسة) .

(٣) من الآية (١٠٩) في سورة الأنعام .

(٤) من الآية (٧٥) في سورة النحل .

(٥) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦٢ . وهو من شواهد سيبويه .
الشاهد في قوله : « توهمت آياتٍ لها فعرفتها » حيث نصب " توهم " مفعولين الأول " آيات " والثاني شبه الجملة " لها " .
وهناك شاهد آخر يستشهد به النحويون في هذا البيت وهو " سابع " رفع خبراً عن " ذا " ، لأن العام من صفته ، فكأنه قال : وهذا سابعٌ .
انظر : الكتاب ٢ / ٨٦ ، وتحصيل عين الذهب ٢٧٤ .
وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٢٢ ، والمقرب ١ / ٢٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٦٢٨ .

(٦) في الأصل : (وكون) .

وقع بعدها مسموع (مثل)[1] : « سمعتُ الحديثَ » لم (يتعد)[2] إلاّ لمفعولٍ واحد ، فصارت بهذه الأربعة سبعةً وعشرين فعلاً .

وزاد بعضهم الأفعال السبعةُ التي تتعدى إلى ثلاثة إذا بنيت لما لم يُسمَّ فاعله ؛ لأنَّ المفعول [الأول] حينئذٍ يرتفع نائباً عن الفاعل ، ويبقى المفعولان ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر[3] ، فعلى هذا تكون أربعة (وثلاثين)[4] فعلاً ، وعلى لغة سُليم[5] في جعلهم القول بمعنى الظن مطلقاً[6] تكون خمسة (وثلاثين)[7] فعلاً .

واعلم أنَّ هذه الأفعال كلها يُشْتَرطُ فيها أن تكون من أفعال القلوب غير أفعال التصيير ، فلو خرجت عن أفعال القلوب لم تعمل هذا العمل ، ولو جاءت " عِلِمَ " بمعنى " عرف " ، أو بمعنى " صار أعلم " أي " مشقوق الشفة العليا "[8] ، أو جاءت " وجد " بمعنى " حزن ، أو غضب ، أو أصاب الضالة ، أو استغنى "[9] ، أو جاءت " عدَّ " بمعنى " العدد "[10] أو " حجا " بمعنى " غلب في استخراج الأحاجي " أو بمعنى (ساق)[11] ، أو أقام ، أو قصد ، أو ردَّ ، أو جاءت " وهب " من " الهبة "[12] ، أو جاءت " زعم " من الكفالة ، أو السمن ،

(١) بياض في الأصل ، لعلها ما أثبته .

(٢) في الأصل : (لم يتعدى) .

(٣) سيتحدث المؤلف عن هذه الأفعال في ص ١٣٧ .

(٤) في الأصل : (وثلثين) .

(٥) سليم قبيلة من قيس عيلان ، وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان ، والنسبة إليهم سُلَمِيّ، قال الحمداني : « وهم أكثر قبائل قيس » . وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن .
انظر سبائك الذهب ١٢٣ ، والتصريح ١ / ٢٦١ .

(٦) لقد حكى سيبويه هذه اللغة في كتابه عن أبي الخطاب – الأخفش الأكبر – فقال : « وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننتُ » .
الكتاب لسيبويه ١ / ١٢٤ ، وانظر المساعد ١ / ٣٧٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٧١ .

(٧) في الأصل : (وثلثين) .

(٨) انظر اللسان ١٢ / ٤١٩ مادة (علم) .

(٩) انظر اللسان ٣ / ٤٤٥ – ٤٤٦ مادة (وجد) .

(١٠) انظر اللسان ٣ / ٢٨١ – ٢٨٢ مادة (عدد) .

(١١) بياض في الأصل ، وما أثبته رجعت فيه إلى تسهيل الفوائد لابن مالك ٧٠ ، والمساعد ١ / ٣٥٥ ، واللسان ٤ / ١٦٥ – ١٦٧ مادة (حجا) .

(١٢) انظر اللسان ١ / ٨٠٣ مادة (وهب) .

أو الضعف ، أو الهزل[1] ، أو جاءت " ظن " من التهمة ، أو من البخل[2] ، أو جاءت " حسب " من صار أحسب (أي)[3] ذا شقرةٍ ، وحمرةٍ وبياضٍ كالأبرص ، أو جاءت " خال " بمعنى « نظر إلى السحاب ، أو تكبر »[4] أو جاءت " رأى " من رؤية // العين ، أو الرأي ، أو من ضربتَهُ فأصبتَ رئتَهُ[5] ، بخلاف رؤية النبي فإنَّها وحي ، والوحي علم ، فلا تخرج عن الباب ، أو جاءت " جعل " بمعنى شرع في الفعل ، أو خلق ، أو ألقى العلم ، أو الحديث[6] .

//١٣٢ب

٥

أو جاءت الأفعال التي في القسم الرابع بغير معنى التصيير ، فلا مدخل (له)[7] في هذا الباب إلاَّ " جعل " إذا جاءت بمعنى الاعتقاد ، فإنَّها داخلة في القسم الثالث كما تقدم[8] .

واعلم أنهم يسمون هذه الأفعال أفعال القلوب ؛ لأنَّها لا تعمل إلاَّ إذا كانت متعلقة بالقلب ما عدا القسم الرابع ، (وانسحب)[9] الاسم على الجميع وسموها أيضاً أفعال الشك ، واليقين ؛ لأنَّها إما لعلم ، أو ظن ، وأطلقوا الشك هاهنا .

١٠

---

(١) انظر اللسان ١٢ / ٢٦٥ مادة (زعم) .

(٢) قال عنها سيبويه : « وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيداً ، إذ قال : من تظن ، أي تتهم ؟ فتقول : ظننتُ زيداً ، كأنه قال : اتَّهمْتُ زيداً ، وعلى هذا قيل : ظنينٌ أي مُتَّهَمٌ » .

الكتاب لسيبويه ١ / ١٢٦ ، وانظر اللسان ٣ / ٢٧٣ - ٢٧٤ مادة (ظنن) .

(٣) في الأصل : (أن) .

(٤) انظر اللسان ١١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ مادة (خول) .

(٥) ذكر أبو علي الفارسي هذا المعنى في المسائل الحلبيات حيث قال : « ... يدل على ذلك قولهم : رأيتُ الرجل ، إذا ضربتُ رئته » .

وهو ما قاله صاحب اللسان حيث قال : « ورَأَيْته : أصبت رئته » .

انظر المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ٦١ ، واللسان لابن منظور ١٤ / ٣٠٣ مادة (رأي) .

(٦) ذكر صاحب أقرب الموارد - سعيد الشرتوني - معنى آخر لجعل وهو أنها تأتي بمعنى سمى حيث قال : « وبمعنى سمى منه : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ أي سموهم » .

انظر أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني باب الجيم ١٢٦ مادة (جعل) .

(٧) هكذا في الأصل ، ولو قال " لها " لكان أنسب ، لأن الجملة جواب " لو " .

(٨) انظر ص ١٢٤ .

(٩) في الأصل : (وانصحب) .

وكل ما تصرف من هذه الأفعال يجري في العمل مجراه ، فيعمل " يظن " عمل " ظن " ، وكذلك المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول منه ، فتقول في المصدر : « أعجبني ظنُّكَ زيداً منطلقاً » .

وفي اسم الفاعل: « أنا ظانٌّ زيداً منطلقاً »، وفي اسم المفعول: « زيدٌ مظنونٌ منطلقاً »[1]، ويدخل هذه الأفعال الإلغاء ، والتعليق[2] ما عدا " هَبْ ، وتعلَّم " ، وأفعال التصيير ، فأما الإلغاء ، فلا يخلو أن يتقدم الفعل ، أو يتأخر ، أو يتوسط ، فإن تقدم الفعل ، فلا يجوز الإلغاء كقولك : « ظننتُ زيداً منطلقاً »[3] ، ومهما جاء شيء يوهم ذلك قُدِّر ضمير الأمر والشأن ، (فيكون)[4] مفعولاً أولاً ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني ، أو تنوي لام الابتداء، بين الفعل، والجملة بعده ، فيكون معلقاً لا ملغاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

[٣٥] كذاك أدِّبْتُ حتَّى صَار من خُلُقي ... أنِّي وجدتُ مَِلاكُ الشِّيمةِ الأدَبُ[5]

---

(١) انظر التصريح ١ / ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥ – ٥٦ .

(٢) الإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ، ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه ، أو تأخره .

وأما التعليق فهو ، إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لاعتراض ماله صدر الكلام – أي لام الابتداء ، ولام جواب القسم ، والاستفهام ، وما النافية ، ولا النافية في جواب القسم ، وإن النافية في جواب القسم ، ولعل ، ولو ، وإنْ التي في خبرها اللام ، وكم الخبرية – بينها وبين مفعوليها .

انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٠٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥٤ – ٦٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٣ – ٣٢٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، أما مذهب الكوفيين ، ومعهم الأخفش فالجواز ، واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أدبتُ حتَّى صارَ من أدبي ... أنِّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقول الشاعر :

أرجُو وآملُ أنْ تدنُوا مودَّتُها ... ومَا إخالُ لدنيا منكَ تنويلُ

انظر ائتلاف النصرة ١٣٤ ، والتصريح ١ / ٢٥٨ .

(٤) في الأصل : (فيكو) .

(٥) من البسيط نسبه أبو تمام لبعض الفزاريين .

الشاهد في قوله : « وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ » استشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز الإلغاء مع التقديم حيث رُفِعَ مفعولي " وجدت " فملاك رفع على أنه مبتدأ ، والأدب على أنه خبر .

وقد أجاز هذا أيضاً الأخفش ، وأجازه ابن الطراوة إلاّ أن الإعمال عنده أحسن .

وقد منع البصريون هذا ، وخرجوا هذا الشاهد على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل ، فيكون ضمير الشأن هو المفعول الأول ، وجملة « ملاكُ الشيمةِ الأدبُ » في محل المفعول الثاني ، وقال بعضهم : هو من باب التعليق ، والتقدير : « أني وجدتُ لملاك الشيمة الأدب » وقد حذفت اللام المقدرة، للضرورة، وذلك ليس من قبيل الإلغاء بل التعليق .

وقد روي البيت بنصب " ملاكَ والأدبا " في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦ ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

وروي منسوباً لبعض الفزاريين في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٦ ، والتصريح ١ / ٢٥٨ ، والدرر ٢ / ٢٥٧ .

ومن غير نسبة في المقرب ١ / ١١٧ ، والشرح الكبير ١ / ٣١٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٧ ، والهمع ٢ / ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٦ ، وابن الطراوة النحوي ١٣٧ – ١٣٨ .

فمن سمع ملاك ، (والأدب مرفوعين توهم)[١] أنَّ " وجد " ألغي حال تقديمه ، ويندفع في هذا الوهم بأنَّه يقدر ضمير الأمر والشأن ، أو لام الابتداء // كما قدمنا ، وإن تأخر الفعل //١٣٣أ كان الإلغاء أحسن ؛ لضعف الفعل بتأخره كقول الشاعر :

[٣٦] آتِ الموتُ تعلمونَ فلا يُرْ ... هِبْكُمُ مِنْ لظى الحُروبِ اضطرامُ[٢]

فـ" آت " اسم فاعل من أتى بمعنى جاء ، وهو خبر عن الموت ، وقد رُفِع ؛ لأنَّ تعلمون ملغاً ؛ لتأخيره، والبيت من الخفيف، ووزنه مدمج[٣]، فنصفه في الراء من (يرهبكم)[٤].

وإن توسط الفعل استوى الإلغاء والإعمال ، وكلام ابن معط يدل على أنَّ الإعمال هو المشهور[٥] .

أما إذا أُكِّد الفعل بمصدره ، فالإلغاء حينئذ قبيح[٦] ، والإعمال هو الحسن كقولك : « ظننتُ ظناً زيداً منطلقاً » ومثال الإلغاء مع التوسط قول الشاعر :

[٣٧] أبا لأراجيزِ يا ابنَ اللؤْمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ[٧]

---

(١) في الأصل : (ملاك وبين مرفوعين) .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « آتِ الموت تعلمون » حيث ألغى الفعل عن العمل ، لتأخره ، ورفع المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٧ ، وشواهد العيني ٢ / ٢٨ .

(٣) سبق تعريفه ص ٥٨ حاشية ٥ .

(٤) في الأصل : (يرهبون) .

(٥) قال في ألفيته :

وَإِنْ تَوسَّطَتْ أتى التَّخييرُ ... لَكِنَّها إِعْمَالُها الْمَشْهُورُ

شرح ابن القواس ١ / ٥٠٥ .

(٦) ومثال الإلغاء : « زيدٌ ظننتُ ظنّاً منطلقٌ » .

(٧) من البسيط للعين المنقري من قصيدة يهجو بها رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه ونسب إلى جرير في اللسان ١١ / ٢٢٦ مادة (خيل) ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب إلى المكعبر الضبي في حماسة البحتري ص ١٣ وروايته :

ابا لأرَاجِيْزِ يَا ابْنَ الْوقتِ تُوعِدُني ... إنَّ الأَرَاجِيْزَ رَأسُ النُّوكِ والْفَشَلِ

وعجزه في الحيوان ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧

جَلْبُ اللؤمِ والكَسَلِ

وعجزه في الهمع ٢ / ٢٢٩ ، وفي الدرر ٢ / ٢٥٦ : وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل .

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٨٥ - ٨٦ الروايتين .

الشاهد في قوله : « خلت اللؤم والخور » حيث ألغى عمل " خلت " عند توسطها بين معموليها - اللؤم والأراجيز - فبقيا على ما هما عليه مبتدأ وخبره .

انظر الكتاب ١ / ١٢٠ ، وتحصيل عين الذهب ١٢٠ ، والتصريح ١ / ٢٥٣ .

وروي بلا نسبة في : المفصل ٣١٣ ، وشرح قطر الندى ١٦٩ - ١٧٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥٧ - ٥٨ .

فرفع " اللؤم " مبتدأ ، و" بالأراجيز " خبره ، وألغي " خلْتُ " ؛ لتوسطه (بينهما)[١] ، والخور بالخاء المعجمة المفتوحة " الخوف "[٢] .

وأما التعليق فهو أن يفصل بين الفعل ، والجملة بما له صدر الكلام[٣] ، فلا يعمل ما قبله فيما بعده ، فيمنع الفعل من أن يعمل في الجملة لفظاً ، وإنْ كان في المعنى يطلب الجملة .

والمعلقات هي : إنْ ، ولا ، ومامن أدوات النفي ، (وأدوات)[٤] الاستفهام ولام الابتداء ، والقسم[٥] .

فمثال إن قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٦] ، ومثال لا : « حسبتُ لا يقومُ زيدٌ » ، وهو من أمثلة الأصول لابن السراج[٧] ، ومثال " أدوات الاستفهام ": « ظننتُ

---

(١) في الأصل : (فيهما) .

(٢) ذكر ابن منظور معنى مخالفاً لخور ، فقال : الخور : الضعف .
وكذلك ذكره الزنجاني حيث قال : « والخور بالتحريك : الضعف ، يقال : رجل خوّار » .
لسان العرب ٤ / ٢٦٢ مادة (خور) ، وتهذيب الصحاح للزنجاني القسم الأول ٢٧٧ مادة (خور) .

(٣) انظر ص ١٢٩ حاشية ٢ .

(٤) في الأصل : (أدواة) .

(٥) قال ابن عقيل : إنَّ " لام القسم " لم يعدها أحد النحويين من المعلقات .
ولقد عدها ابن مالك من المعلقات في التسهيل ٧٢ ، وعدها ابن هشام أيضاً من المعلقات في شرح قطر الندى ١٧٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٤ .
ولم يعدها الزمخشري من المعلقات حيث قال : « ومنها أنها تعلق ، ذلك عند حروف الابتداء ، والاستفهام ، والنفي كقولك : ظننتُ لزيدٌ منطلقٌ ، وعلمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرو ، وأيهُم في الدار ، وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق ، ولا يكون التعليق في غيرها » .
وقد علل الشيخ ياسين في حاشيته السبب في عدم عدها من المعلقات ، فقال : « قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم : قد يشكل هذا ، لأن لام القسم متأخرة عن القسم ، لأن القسم مقدر قبلها ، فكيف تعلق عنه ، ولم تتصدر عليه إلاّ أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد ، وكان المتصدر عليه متصدراً على القسم » ، ثم قال : « وهذا الإشكال مبني على أنَّ المعلق لابد أن يتقدم على جميع الجملة المعلقة ، أو يكون هو أحد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام » .
انظر المفصل للزمخشري ٣١٣ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٥٥ .

(٦) من الآية (٥٢) في سورة الإسراء .

(٧) هو محمد بن السري النحوي ، معروف بابن السراج ، كان من أئمة النحو المشهورين ، وهو من أكابر الصحابة – رضوان الله عليهم – توفي سنة (٣١٦ هـ) في خلافة المقتدر بالله .
انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٩ – ٢٥٠ ، وإشارة التعيين ٣١٣ .
والمثال في الأصول نصّه : « أحسبُ لا يقومُ زيدٌ » . وانظر المثال في الأصول ١ / ١٨٢ .

(أزيدٌ)[١] قائمٌ » ، و« علمتُ مَنْ أبوك » ، ومثال " لام الابتداء " : « ظننتُ لَزيدٌ منطلقٌ » ، ومثال " القسم " قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[٢] .

ويجري مجرى هذه الأفعال في التعليق ما قارب معناها ، أو كان نقيضاً لها كقول الشاعر :

[٣٨] ومَــنْ أنتُــمُ إنَّــا نَسِينَــا مَن أنتُمُ ... وريحُكُــمُ مِــنْ أيِّ ريــحِ الأَعَاصِــرِ[٣]

---

(١) في الأصل : (لزيدٌ) .

(٢) من الآية (١٠٢) في سورة البقرة .

واللام في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا ﴾ جواب قسم محذوف ، وعلم معلقة عن العمل فيما بعدها ، لأجل اللام . أما اللام في قوله تعالى : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ففيها خلاف بين النحويين :

ذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها لام القسم حيث قال : « " لمن اشتراه " لام يمين ، وهو للتوكيد أيضاً ، وموضع " من " رفع بالابتداء ، لأنه لا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها ، و" من " بمعنى " الذي " » ، وهو ما ذهب إليه ابن جابر .

وفي هذه اللام غير هذا القول ، فهي عند جمهور النحاة لام الابتداء المعلقة لـ" علم " عن العمل ، و" مَنْ " موصولة في محل رفع مبتدأ ، وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « ومن ذلك : قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك ، فهذه اللام تمنع العمل ، كما تمنع ألف الاستفهام ، لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه " علمت " ، لتُؤكِّدَ ، وتجعله يقيناً قد علمته ، ولا تُحيلَ على علم غيرك .

كما أنك إذا قلت : " قد علمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ " ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ ، وأردت أن تسوِّي عِلْمَ المخاطب فيهما كما استوى عِلْمُكَ في المسألة حين قلت : أزيدٌ ثَـمَّ أم عمرو ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ » .

وذهب الفراء إلى أنها للجزاء حيث قال : « من في موضع رفع ، وهي جزاء ، لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل » .

وقد ردَّ أبو إسحاق قول الفراء حيث قال : « ليس هذا موضع شرط ، ومن بمعنى الذي » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٣ ، والدر المصون ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٣) من الطويل لزياد الأعجم .

الشاهد في قوله : « إنا نسينا من أنتم » .

استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل على تعليق " نسي " فقال في تسهيل الفوائد ٧٢ : « وقد يعلق نسى » ، ثم قال في شرحه : « وعلق نسى ، لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد ، ومنه قول الشاعر :

ومــن أنتم إنــا نسينــا مــن أنتــم ... وريحكــم مــن أي ريــح الأعاصــر » .

وقد نازعه أبو حيان بأن " من " في البيت يحتمل الموصولية ، وحذف العائد أي : من هم أنتم ؟ وقال صاحب الدرر : « إنه اعترض عليه بأن ضد العلم الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر ، ولم يذكر المغاربة تعليق " نسى " » .

روى منسوباً لزياد في شرح ديوان الحماسة ١٥٣٩ ، والدرر ٢ / ٢٦٥ .

وروي بلا نسبة في المحتسب ١ / ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٠ ، والمساعد ٢ / ٢٣٦ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٥٣ .

فألغى " نسينا " ؛ لوقوع // " مَنْ " الاستفهامية بعده ، وأجروها مجرى " علم " في //١٣٣ب
الإلغاء لأنَّها نقيضتها ، والنقيض يُحمل على نقيضه .

وأما حذف أحد المفعولين في هذا الباب ، فلا يخلو أن يكون [على] جهة الاقتصار ، أو على جهة الاختصار .

٥ [فإن كان على جهة الاقتصار] ، وهو الحذف لفظاً ومعنىً ، فلا يجوز ، وإن كان على جهة الاختصار [وهو الحذف] لفظاً[1] ، فللنحويين فيه مذهبان :

الأول : الجواز ، وإليه ذهب ابن مالك[2] ، وجماعة كثيرة[3] .

والثاني : المنع ، وإليه ذهب أيضاً جماعة كثيرة[4] ، واستدلوا عليه بأنَّ المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين :

١٠ (إحداهما)[5] : أنَّ الفعل يطلبه [مفعولاً ، وثانيهما المبتدأ يطلبه] خبراً بخلاف خبر المبتدأ إذا لم تدخل عليه أحد هذه **الأفعال**، فإنَّه مطلوبٌ من جهة (واحدة)[6] ، فجاز حذفه .

---

(١) سبق توضيح حذف الاقتصار ، وحذف الاختصار في باب المفعول ص ٩٩ حاشية ٢ وفي هذا الباب ص ١١٩ - ١٢٠ ، و ص ١٣٣ .

(٢) ومذهبه نجده واضحاً في كلامه حيث قال في التسهيل : « ولا يحذفان معاً ، أو أحدهما إلاّ بدليل » .

وقال في شرح التسهيل : « فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف كقولك : قائماً ، لمن قال : ما ظننتَ زيداً ؟ وزيداً ، لمن قال : من ظننتَ قائماً ؟ » .

انظر التسهيل ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٢ .

(٣) منهم ابن عصفور ، والرضي ، وابن هشام .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣١٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٣٤ .

(٤) نسب السيوطي هذا المذهب إلى ابن الحاجب حيث قال : « وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ أو الخبر ، وذلك غير جائز فيهما .

وأما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور ، ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب ، وصححه ابن عصفور ، وأبو إسحاق بن مُلْكون كالاقتصار ، وقياساً على باب كان » .

وما وجدته لابن الحاجب من نص يوافق ما نسبه له السيوطي حيث قال : « ومن خصائصها -- يعني أفعال القلوب - أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيتُ » .

انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٤ ، والهمع ٢ / ٢٢٦ .

(٥) في الأصل : (أحدهما) .

(٦) في الأصل : (واحد) .

والمذهب الأول هو الصحيح ؛ لأنَّا قد وجدنا خبر كان يحذف مع أنَّه مطلوب من الجهتين المذكورتين ، فلو كان الحذف يُمنع لذلك لامتنع في باب " كان " ، فعلى المذهب الأول يجوز أن نقول في جواب من قال : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ « ظننتُ زيداً » ، ويُحْذَفُ " قائماً " ؛ (لدلالة)[1] الأول عليه .

٥ وعلى المذهب الثاني يمتنع ذلك .

وأما حذف المفعولين معاً ، فيجوز إذا دل عليهما دليل ، ولم يكن (غرضٌ)[2] في ذكر المفعولين ؛ لدلالة الكلام عليهما[3] .

ومثال الثاني قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾[4] ، فلم يذكر المفعولين ؛ إذا لا (غرض)[5] فيهما ، وإنما الغرض ، وصفهم بأنَّهم يتكلمون في الأشياء بالظن مكان العلم ،

١٠ وهذا هو المذموم ، وكذلك لو قيد الظن بظرف لتقيد وقوع الظن في ذلك الظرف ، ولا غرض في ذكر المفعولين جاز كقولك : « ظننتُ يومَ الجمعة » ؛ لأنَّ المراد وقوع الظن منك في هذا اليوم // ؛ إذ لا غرض في ذكر المظنون . //١٣٤أ

ومن مسائل هذا الباب : « إجراء القول بمعنى الظن » ، وذلك في لغة (جمهور)[6] العرب لا يجوز إلاَّ بخمسة شروطٍ ، وهي : أن يكون القول فعلاً مضارعاً مخاطباً (بعد)[7]

---

(١) في الأصل : (لدالة) .

(٢) في الأصل : (عوضٌ) .

(٣) هذا هو حذف الاختصار ، وهو جائز عند النحاة ، أما حذف الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

الأول : المنع وعليه الأخفش ، والجرمي ، وتبعه الفارسي حيث قال : « وهذا عندي كما قال » ، وقد نسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين كابن طاهر ، وابن خروف ، والشلوبين .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين مثل : ابن السراج ، والسيرافي .

الثالث : الجواز في ظن ، وعليه الأعلم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً ، وعليه أبو العُلا إدريس القرطبي .

انظر المسائل البصريات ٢ / ٨٧٣ - ٨٧٤ مسألة رقم (١٤٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، والهمع ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(٤) من الآية (٢٤) في سورة الجاثية .

(٥) في الأصل : (عوض) .

(٦) في الأصل : (جهور) .

(٧) في الأصل : (بعده) .

أداة استفهام غير مفصول بينه ، (وبينها)[1] بغير ظرفٍ ، أو مجرور ، أو مفعـول القـول غـير (معدًّى)[2] باللام[3] كقول الشاعر :

[٣٩] متـــى تقـــولُ الْقُلُـــصَ الرَّواسِمَـــا يَحْمِلْـــنَ أمَّ قاسِـــمٍ وقاسِمَـــا[4]

فالشروط الخمسة هنا مجتمعة ، والقول فعـل مضـارع مخـاطبٌ بعـد أداة الاسـتفهام كمـا ترى غير (معدًّى)[5] باللام ، فنصب المفعولين بنفسه ، وهما : " القلص "[6] ، و" يحملـن " في موضع المفعول الثاني ، و(الرواسم)[7] صفةٍ للقلص .

---

(١) في الأصل : (وبينهما) .

(٢) في الأصل : (معداً) .

(٣) سبق توضيح هذه المسألة ص ١٢٧ .

وجواز إلحاق القول بالظن مطلقاً لغة سليم حيث يعملونه من غير اعتداد بالشروط التي اشترطها الجمهور ، ولكنـهم اختلفوا هل يعملونه باقياً على معناه ، أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين :

اختار ثانيهما ابن جني ، واختار الأول الأعلم ، وابن خروف ، وابن أبي الربيع .

وأما جمهور العرب فلا يُجوِّزون هذا الإلحاق إلاّ بالشروط التي ذكرها المؤلف .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٧٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٥ ، والهمع ٢ / ٢٤٣ .

(٤) من الرجز لهدبة بن خشرم العذري .

ويروى برواية أخرى كما في الدرر ، واللسان ، وغيرهما :

متـــى تقـــولُ القلـــصَ الرواسـمَـــا يُدْنِيْـــــنَ أمَّ قاســـــمٍ وقاسِمَـــــا

القَلُوص : الفتية من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء ، والرسوم : قال ابن منظور : وناقة رسـوم تؤثـر في الأرض من شدة الوطء . انظر اللسان ٧ / ٨١ مادة (قلص) ، ١٢ / ٢٤١ مادة (رسم) .

الشاهد في قوله : « تقول القلص يحملن » حيث جاء الفعل " تقول " بمعنى الظن بعد الاسـتفهام ، فنصـب مفعولـين الأول " القلص " ، والجملة الفعلية " يحملن " في محل نصب المفعول الثاني .

انظر الشعر والشعراء ٢ / ٦٩١ ، والـدرر ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وشـواهد العيـني ٢ / ٣٦ ، واللسـان ١١ / ٥٧٥ مادة (قول) .

وروي بلا نسبة في : شـرح التسـهيل لابـن مـالك ٢ / ٩٥ ، وشـرح شـذور الذهـب ٣٣٥ ، والهمـع ٢ / ٢٤٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥١ .

(٥) في الأصل : (معداً) .

(٦) هو المفعول الأول .

(٧) في الأصل : (الراوسم) .

وأما مثال الفصل بالمجرور ، والظرف ، فكقولك : متى في الدار (تقول)[١] زيداً منطلقاً ، ومتى عندك تقول زيداً منطلقاً ، ومثال الفصل بمفعول القول : متى قائماً تقول زيداً[٢] ، فهذه الثلاثة لا يضر الفصل بها .

وإذا اجتمعت الشروط الخمسة ، فإن شئت أجريْتَ القول مجرى الظن ، وإن شئتَ تركتَهُ على أصله ، فترفعُ المبتدأ والخبرَ بعدهُ في موضع نصب مفعولاً للقول ، (وأجرت)[٣] سليم القول مجرى الظن مطلقاً من غير شروط[٤] .

وإذا اتصل بأفعال هذا الباب ضمير نصب ، فلا يخلو أن يعود إلى اسم متقدم يصلح للنصب على المفعول ، أو لا .

فإن عاد إلى ما ذُكر كقولك : (زيدٌ ظننتُهُ منطلقاً)[٥] فيكون الضمير مفعولاً أولاً ، (ومنطلقاً)[٦] مفعول ثان ، (وزيدٌ)[٧] مرفوع على الابتداء ، فإنْ لم يَعُدْ إلى ما ذكر ، فلا يخلو أن يكون ضمير الشأن[٨] ، أو لا ، فإنْ كان ضمير الشأن كان مفعولاً أوَّلاً ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني ، وإن كان ضمير زمانٍ ، أو مكانٍ ، أو مصدرٍ أعرب // بحسب //١٣٤ب ما عاد إليه ، ونصب الفعل المبتدأ أو الخبر على قاعدته ، (فمثال)[٩] ضمير الأمر والشأن « [ظننتُه] زيدٌ منطلقٌ »[١٠] ، فالجملة مبتدأ وخبر لكنها في موضع نصب ، لأنَّها في موضع المفعول الثاني .

---

(١) في الأصل : (فتقول) .

(٢) والمقصود بالفصل هنا الفصل بين الاستفهام والقول .

(٣) في الأصل : (أو جارت) .

(٤) سبق توضيح هذا ص ١٢٧ ، و ص ١٣٥ .

(٥) في الأصل : (زيداً ظننت منطلقاً) .

(٦) في الأصل : (الخنطلعًا) .

(٧) في الأصل : (فزيد) .

(٨) ضمير " الشأن والقصة " تعبير بصري ، وعبر عنه الكوفيون بـ" ضمير المجهول " .
انظر المفصل للزمخشري ٦٣ ، والمغني ٢ / ٥٦٤ .

(٩) في الأصل : (فسال) .

(١٠) في الأصل : (زيدٌ منطلقٌ) ، والصواب ما أثبته ، لأنه على هذا يكون ضمير الشأن هو المفعول الأول والجملة الاسمية بعده في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : « ظننته زيدٌ منطلقٌ » .
انظر اللباب ١ / ٢٤٨ ، والمساعد ١ / ٣٦٤ .

ولك (أن تحذف)[١] ضمير الشأن ، فيكون مقدراً ، ومثال ضمير الزمان : « يومَ الجمعةِ ظننتُهُ زيداً [قائماً » ، فزيداً] ، وقائماً (مفعولان)[٢] بـ" ظننتُ " والضمير ضمير (الزمان)[٣] ، فتعربه ظرفاً ، ومثال ضمير المكان : « أمامَك ظننتهُ زيداً قائماً » ، والضمير ظرف مكان ، ومثال ضمير المصدر : « ظناً ظننتُه زيداً قائماً » ، فالضمير ضمير المصدر ، والمفعولان (بعده باقيان)[٤] على حالهما .

وأما القسم السابع من الفعل المتعدي : وهو الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهذه نهاية تعدي الأفعال ، فلا يتعدى الفعل إلى أكثر من هذه الثلاثة .

وأفعال هذا القسم هي سبعة أفعال ثلاثة منها اتفق عليها سيبويه ، وغيره ، وهي : أعلم، وأرى ، ونبّأ بالتشديد[٥] ، وأربعة منها لم يثبتها سيبويه وهي : أنبأ ، وأخبر ، وخبّر ، وحدَّث ، والشاهد على (نبَّأ)[٦] بالتشديد قول النابغة :

[٤٠] نُبِّئتُ زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسِمْهَا يُهْدِي إليَّ ضرائرَ الأشعارِ[٧]

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (مفعولين) .

(٣) في الأصل : (الشأن) .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) ذكر سيبويه في كتابه هذه الأفعال الثلاثة ، فقال : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون هذه الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى الله بشراً زيداً أباك ، ونبَّأتُ زيداً عمراً أبا فلان ، وأَعْلَمُ الله زيداً عمراً خيراً منك » .

وكذلك لم يذكر غيرها ابن السراج في الأصول .

وقال ابن مالك : إنَّ أبا علي الفارسي لم يذكر إلاَّ أعلم ، وأرى ، ونبّأ ، وأنبأ ، وتابعه الجرجاني .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤١ ، والأصول ١ / ١٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٠ ، والمساعد ١ / ٣٨٢ .

(٦) في الأصل : (حبا) .

(٧) من الكامل في ديوان النابغة الذبياني ص ١٠٥ وروايته في الديوان كالآتي :

يُهدى إليَّ غرائبَ الأشعار

الشاهد في قوله : « نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي » حيث نصب " نبّأ " ثلاثة مفاعيل ، الأول " التاء " نائب الفاعل مفعول أول ، و" زرعة " مفعول ثان ، وجملة " يهدي " مفعول ثالث .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، والمساعد ١ / ٣٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥٧ .

وروى منسوباً إلى النابغة في : التصريح ١ / ٢٦٥ ، وشواهد العيني ٢ / ٤١ .

و" التاء " مفعول أول أقيم مقام الفاعل ، و" زرعة " مفعول ثانٍ ، و" يُهْدِي إلىَّ ضرائر الأشعار " في موضع المفعول الثالث ، « والسفاهة كاسمها » جملةٌ معترضةٌ بين المفعول الثاني والثالث .

وزاد الفارسي " أنبأ " بالهمزة(١) ، واستشهد عليها بقول الشاعر :

٥ [٤١] وأُنبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ(٢)

فـ" التاء " مفعول أول ، لكنه [ناب] عن الفاعل ، و" قيساً " مفعول ثانٍ ، و" خير " مفعول ثالث ، و" لم أبله " جملة في موضع الحال إما من " قيس " وإما من " التاء " في " أنبئت " ، ومعنى " أَبْلُهُ " أختبره(٣) .

وزاد (الفراء)(٤) الثلاثة الباقية ، فاستدل على أخبر بقول الشاعر :

١٠ [٤٢] (وَمَا)(٥) عَلَيْكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً وغَابَ بعْلُكِ يَوْماً أنْ تَعُودِينِي(٦)

---

(١) الحجة للفارسي ٢ / ٤ - ١٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٢١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٠ ، والمساعد ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٢) من المتقارب للأعشى في ديوانه ص ٢١١ عن قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب ، وروايته :

ونُبِّئْتُ قيساً ، ولَمْ أَبْلُهُ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ

الشاهد في قوله : « انبئت قيساً .... خير » حيث نصب الفعل " أنبأ " ثلاثة مفاعيل ، فالتاء نائب الفاعل مفعول أول ، وقيساً مفعول ثانٍ ، وخير مفعول ثالث .

انظر : تخليص الشواهد ٤٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٦٥ ، والدرر ٢ / ٢٧٨ ، وشواهد العيني ٢ / ٤١ .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٥ .

(٣) اللسان ١٤ / ٨٣ - ٨٤ مادة (بلا) .

(٤) في الأصل: (الرا في) ، والصواب ما أثبته بحسب ما وجدته في المساعد ١/ ٣٨٢ ، والهمع ٢/ ٢٥١ - ٢٥٢ .

والفراء هو : أبو زكريا يحيى بن زياد ، مولى لبني أسد ، من أهل الكوفة كان إماماً ثقة ، وكان يقال عنه : الفراء أمير المؤمنين في النحو ، توفي سنة (٢٠٧ هـ) في خلافة المأمون .

انظر نزهة الألباء٩٨ - ١٠٣ ، وغربال الزمان في وفيات الأعيان ١٩٦ - ١٩٧ .

(٥) في الأصل : (ماذا) .

(٦) من البسيط لرجل من بني كلاب كما قال صاحب الدرر ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والأزهري في التصريح ١ / ٢٦٥ .

الشاهد في قوله : « أخبرتني دنفاً » حيث نصب " أخبر " ثلاثة مفاعيل ، التاء مفعول أول وهي نائب الفاعل ، وياء المتكلم مفعول ثانٍ ، و" دنفاً " مفعول ثالث .

روي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٨٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥٧ .

// فـ" التاء " [مفعول] أول نائب عن الفاعل ، و" الياء " مفعول ثانٍ ، ودنفاً مفعول ثالث ، و" أخبرتني " مبني للمفعول ، و" الدنف " المريض[1] . //١٣٥أ

واستدل على " خبَّر " - بالتشديد - بقول الشاعر :

[٤٣] وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مريضةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا[2]

والتاء المفعول الأول نائب عن الفاعل ، وهو التاء في (خبرت)[3] ، وسوداء مفعول ثانٍ ، ومريضة مفعول ثالث ، والغميم بالغين المعجمة موضع بالقرب من مكة شرفها الله[4] .

واستشهد على حدث[5] بقول الشاعر :

[٤٤] إنْ مَنَعْتُمْ مَا تَسأَلُونَ مَمَنْ حُدِّ تُتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ[6]

فالضميران في حدثتموه (مفعولان)[7] ، والأول (نائبٌ)[8] عن الفاعل ، والجملة في موضع المفعول الثالث .

(١) قال ابن منظور : « ورجل دَنَفٌ ، ودَنِفٌ ، ومُدْنِفٌ ، ومُدْنَفٌ : براه المرض حتى أشفى على الموت » .
اللسان ٩ / ١٠٧ مادة (دنف) .

(٢) من الطويل للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، ويروى : " القلوب " بدل " الغميم " ، كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٤١٤ .
الشاهد في قوله : « خبرتُ سوداء الغميم مريضة » حيث نصب خبرت ثلاثة مفاعيل ، الأول " التاء " التي نابت عن الفاعل ، والثاني : " سوداء الغميم " ، والثالث : " مريضة " .
انظر : التصريح ١ / ٢٦٥ ، والدرر ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ٢٥١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٦ .

(٣) في الأصل : (أخبرت) .

(٤) الغميم : موضع بين مكة والمدينة بين رابغ والجحفة ، ومنه كُرَاع الغميم ، وبُرَق الغميم .
انظر معجم البلدان ٤ / ٢١٤ ، واللسان ٢ / ٤٤٤ مادة (غمم) .

(٥) نسب ابن جابر زيادة " حدث " إلى الفراء ، ووجدته منسوباً إلى الكوفيين في المساعد ١ / ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ٢٥١ .

(٦) من الخفيف للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٣٦ ، وروايته في الديوان " أو " بدل " إن " .
الشاهد في قوله : « حدثتموه له علينا العلاءُ » حيث نصب الفعل " حدث " ثلاثة مفاعيل الأول " التاء " نائب الفاعل ، والثاني " الهاء " والثالث جملة " له علينا العلاء " .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، والتصريح ١ / ٢٦٥ ، وشواهد العيني ٢ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٢٨٠ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٤ .

(٧) في الأصل : (مفعولاً) .

(٨) في الأصل : (نائباً) .

والبيت من الخفيف ، ووزنه مدمج ، فنصفه في الدال الأولى من « حُدِّثْتُموهُ » ؛ لأنَّ الدال المشددة تُعدُّ دالين في الوزن .

فأما أعلم ، وأرى من هذه الأفعال السبعة فهما الداخلتان على المبتدأ والخبر دخلت (عليهما)[1] الهمزة ، (فتعدتا)[2] إلى ثلاثة ، ولا يقاس عليهما ما سواهما من أخوات " ظن " .

وأما الأخفش ، فيجوز عنده أن تقول : « أَحْسَبْتُ زيداً عمراً منطلقاً » ، و" أظننتُ ، وأخلتُ ، وأزعمتُ " ، وما أشبه ذلك .

ورُدَّ عليه بأنَّ هذا ليس (موضع)[3] قياس ؛ لأنَّ التعدية بالهمزة إنما تنقاس في اللازم والمتعدي إلى واحدٍ ، وإذا دخلت الهمزة على اللازم تعدى إلى واحدٍ ، وإذا دخلت على المتعدي إلى واحد تعدى إلى اثنين .

والتضعيف جارٍ مجرى الهمزة في ذلك ، فتقول في (جلسَ زيدٌ)[4] : [أجلستُ زيداً] ، أو جَلَّسْتُه ، وفي « ضربَ زيدٌ عمراً » : (أَضْرَبْتُ زيداً عمراً)[5] ، أو (ضَرَّبتُ زيداً عمراً)[6] ، فإذا انتهينا إلى ما يتعدى إلى اثنين انقطع حكم التضعيف ، ولا تدخل الهمزة إلاَّ فيما سمع ، ويمتنع القياس[7] ، وقد نُقل // عنهم " أَعَلم ، وأرى " ، ولم (ينقل)[8] غيره ، //١٣٥ب

---

(١) في الأصل : (عليها) .
(٢) في الأصل : (فتعدى) .
(٣) في الأصل : (بوضع) .
(٤) في الأصل : (جلس زيداً) .
(٥) في الأصل : (أو ضربت زيداً عمراً) .
(٦) في الأصل : (أضربتُ زيداً عمراً) .
(٧) خالف الأخفش في هذا الرأي عدد من النحاة منهم المازني .
قال الفارسي : « قال أبو عثمان : لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل ، ولم يجز : أظْننتُ زيداً عمراً منطلقاً » .
وذهب الرضي أيضاً إلى عدم الجواز .
وقال ابن عقيل : إنّ مقتضى مذهب سيبويه منعه .
واختار أبو بكر بن السراج مذهب الأخفش ، وهو رأي الجرجاني حيث قال : « اعلم أنَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين في الاستعمال أربعةَ أَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ وأَنْبَأْتُ ونَبَّأتُ ، ولم يُجوز أبو عثمان أن يقاس على أعلمت ، فيقال : أَظْنَنْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً كما يقال : أَعْلَمْتُ ، وجوزه أبو الحسن ، وتقول : أَحْسَبْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً ، أي جَعَلْتُهُ يَحْسِبُهُ منطلقاً ، وقوله قياس » .
انظر الأصول ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٢٩ ، والمفصل ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٢ ، والمساعد ١ / ٣٨٣ .
(٨) في الأصل : (ينوّل) .

فيوقف عندهما[١] .

وإذا دخلت الهمزة على علم ، و(رأى)[٢] صار فاعلهما مفعولاً مع المفعولين اللذين كانا يتعديان إليهما في الأصل ، فتصير المفاعيل ثلاثة ، وإذا قلت : « عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً » ، وأدخلت الهمزة قلت : « أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً » ، فيصير " زيد " الذي كان فاعلاً [مفعولاً] ، ويصير " أنت " فاعلاً ؛ لأنَّك أنت الذي أعلمته ، وكذلك الكلام في " أريت " .

وأما باقي الأفعال السبعة ، فإنما تتعدى لثلاثة ، لتضمنها معنى علم[٣] ، (ولا يقال)[٤] : إنَّ ما فيه الهمزة منها تعدى بالهمزة ؛ لأنَّه لم يُسمَع قبل (دخول)[٥] الهمزة (متعدياً)[٦] إلى اثنين ، ولا أنَّ المضعف منها تعدى بالتضعيف ، لأنَّه لم يُسمع متعدياً إلى اثنين دون تضعيف .

والمفعول الأول من [مفاعيل] هذه الأفعال السبعة بالنسبة إلى الثاني ، والثالث كالأول من باب " أعطيتُ " بالنسبة إلى الثاني منه[٧] ، والثاني والثالث هما المفعولان في الأصل ،

---

(١) وهو ظاهر قول ابن مالك حيث قال : « تدخل همزة النقل على " عَلِم " ذات المفعولين ، و" رأى " أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل » .
وقال الرضي في هذه المسألة : « ولا ينقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين ، إلى ثلاثة إلاَّ عَلِمَ ، ورأى نحو أعلم ، وأرى » .
وقال في موضع آخر : « قوله : " وإلى ثلاثة كأعلم وأرى " تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين ، فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين » .
انظر التسهيل ٧٤ ، وشرح الكافية ٤ / ١٤٠ - ١٤١ .
(٢) في الأصل : (وأرى) .
(٣) وهذا ما قال به الزمخشري .
انظر المفصل ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٦ .
(٤) في الأصل : (ألاَّ يقال) .
(٥) في الأصل : (دخولها) .
(٦) في الأصل : (متعدٍ) .
(٧) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى » .
وهو رأي ابن الحاجب أيضاً حيث قال : « والمتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى ، وعلم ، وإلى ثلاثة كأعلم ، ورأى ، وأخبر ، وخبَّر ، وأنبأ ، ونبَّأ ، وحدث ، فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت ، والثاني والثالث كمفعولي علمت » .
وهو رأي الرضي كذلك .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٣٥ ، ١٤٥ .

فيجوز في الأول بالنسبة إلى الثاني والثالث ما لا يجوز في مفعولي " أعطيت " ؛ لأنَّهما غيره ؛ إذ هو في الأصل فاعل ، وهما مفعولان له ، والفاعل غير المفعول ، ويجري في الثاني ، والثالث ما يجري في مفعولي " علم " قبل دخول الهمزة في الألغاء ، والتعليق ، ومنع الحذف اقتصاراً ، وجوازه اختصاراً ، وحذفهما معاً إذا (قام)[1] عليهما دليل ، أو (لم يكن)[2] غرض في ذكرهما .

فهذه سبعة أقسامٍ قد استوفيناها ، وبسطنا فيها القول ، لأنَّ باب تعدي الأفعال بابٌ محتاج إليه ، كثير الجريان في الكلام .

و لم يتعرض في الأصل لما يتعدى لثلاثة[3] ، وإنما ذكر ما يتعدى إلى واحد وإلى اثنين ، واندرجت تحت قوله : الأقسام الستة .

// فقوله : « يُنْصَبُ بالفعلِ المعدى واحدٌ » يشمل نصب اللفظ ، ونصب الوضع فاندرج فيه (ما يتعدى)[4] إلى واحدٍ بحرف (جر)[5] لا يجوز إسقاطه ، أو بحرف جر يجوز إسقاطه ، أو بنفسه ، فاندرج تحت قوله : « ونَصْبُ مفعولين » [ما تعدى إلى مفعولين] بنفسه كلاهما في الأصل مبتدأ ، وخبر ، وما تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر ، فهذه الأقسام الثلاثة اندرجت في كلامه ؛ لكنه أفرد بالذكر ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه من باب " أعطيت " ، (وظننتُ ؛ لكثرة)[6] هذين القسمين ، فقال : « في باب أعطيت ، وأفعال القلوب » ، فقوله : « في باب أعطِيتُ » متعلق بقوله : « واردُ » في آخر البيت قبلُ ، ثم ذكر من أفعالِ القلوب ثمانية أفعال " ظننتُ " ، وإليها أشار بقوله : « وهي ظننتُ » ، والضمير

١٣٦/أ

---

(١) في الأصل : (أقام) .

(٢) في الأصل : (أو كان) .

(٣) لم يذكر ابن جابر أبيات المنحة التي نظمها في باب الأفعال المتعدية ، وقد تعرض فيها لما يتعدى لواحد ، ولما يتعدى لاثنين ، و لم يتعرض لما يتعدى إلى ثلاثة حيث قال :

يُنْصَبُ بالفعلِ المُعَدَّى واحدُ	ونَصْبُ مفعولين أيضاً واردُ
في بابِ أعطيتُ وأفعالِ القلوبِ	وهي ظننتُ خلتُ زيداً ذا هروبِ
رَأَيْتُهُ حسبتُ مَعْ زعمتُ	علمتُ مَعْ وجدتُ معْ جعلتُ

انظر المنحة اللوحة ٤٨ / ب .

(٤) في الأصل : (ما يتدى) .

(٥) في الأصل : (أجر) .

(٦) في الأصل : (وفلنت كسره) .

عائد إلى أفعال القلوب ، ثُم " خلتُ " ، ومثل معه مفعولين ، وإلى ذلك أشار بقوله : « خِلْتُ زيداً ذا هروبٍ » ، وأسقط حرف العطف ، والتقدير : " وخلتُ " ، ثُم ذكر في البيت الثالث " رأيتُ " ، و" حسبتُ " ، و" زعمتُ " وإلى ذلك أشار بقوله : « رَأَيْتُهُ حَسِبْتُ مع زَعَمْتَ » ، ثُم ذكر في عجز البيت " علمت ،ووجدت ، وجعلت " ، وإلى ذلك أشار بقوله : « علمتُ مع وجدتُ مع جعلتُ » .

والسبعة التي ذكرها غير " جعلت " هي أصول هذا الباب المتداولة بين النحويين ، وقد تقدم الكلام على تعديد هذه الأفعال ، وأحكامها ، وقد علمت أنَّ (مفعوليها)[1] مبتدأ وخبر ، فحكم مفعولها الثاني كحكم خبر المبتدأ ، فيجوز أن يكون مفرداً ، وجملة ، وظرفاً ، ومجروراً ، فتقول : « ظننتُ زيداً قائماً » ، و« ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ » ، و« ظننتُ زيداً يقوم » و« ظننتُ زيداً عندَك » ، و« ظننتُ زيداً في الدار » .

ويتبقى أن (نذكر)[2] لك في آخر هذا الباب مسألة تتم بها الفائدة :

(اعلم)[3] أنَّ الأفعال // منها ما ورد متعدياً ، ولم يرد لازماً كـ" ضربَ " ، ومنها [ما] ورد تارة متعدياً ، وتارة غير متعدٍ ، واللفظ والمعنى واحد ، (كـ« فغرَ)[4] زيدٌ فاهُ » ، و« فغرَ فُوه » متعدياً ، وغير متعدٍ ، ومعنى " فغر " : [فتح][5] . //١٣٦ب

ومنها ما ورد لازماً ، ثم عُدِّي بزيادةٍ فيه كـ« كَرُمَ زيدٌ » ، و« أكرمتُهُ » ، ثُم إنَّ (الأشياء)[6] التي يُعدّى بها الفعل عشرة أشياء :

الأول : الهمزة كما مثلنا .

الثاني : التضعيف كقولك : « كرَّمتُ زيداً » .

الثالث : الباء كقولك : « ذهبتُ بزيدٍ » .

الرابع : سين استفعل تقول: « خرجَ زيدٌ »، فهو غير متعدٍ، وإذا بنيت منه " استفعل " تعدى ، تقول : « استخرجتُ زيداً » .

---

(١) في الأصل : (مفعولها) .

(٢) في الأصل : (نتذكر) .

(٣) بياض في الأصل لعله ما أثبته .

(٤) في الأصل : (ففغر) .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ٥ / ٥٩ مادة (فغر) : « وفغر الفَمُ نفسُه وانفغر : انفتح يتعدى ولا يتعدى » .

(٦) في الأصل : (الاستثنا) .

الخامس : (ألف)[١] فاعل تقول : « جلسَ زيدٌ »، فإذا بنيت منه « فاعل » تعدى تقول : « جالستُ زيداً » .

السادس : الانتقال من " فَعِل " بالكسر إلى " فَعَلٍ " بالفتح كقولك : « (حَزِنَ)[٢] زيدٌ » غير متعدٍ ، فإذا قلت : " حَزَنْتُهُ " بفتح الزاي تعدى .

٥ **السابع** : سقوط الهمزة عكس إلحاقها تقول : « (أودى)[٣] زيدٌ إذا هلك »[٤] ، [فإذا أسقطت الهمزة تعدى] .

[**الثامن**] : واو مع كقولك : « مررتُ وزيداً » .

[**التاسع**] : إلاَّ في الاستثناء[٥] كقولك : [« قامَ القومُ إلاَّ زيداً »] .

العاشر : تضمين غير المتعدي معنى فِعْل يتعدى كـ« رَحُبَتْكَ الدارُ » – أي : وسعتك –

١٠ فإنَّ " رَحُبَ " لا يتعدى ، و" وسِعَ " يتعدى .

والسادس والسابع من هذه العشرة موقوفان على السماع ، وأما العاشر فهو كثير في كلامهم[٦] ، والله أعلم .

---

(١) في الأصل : (أنه) .

(٢) في الأصل : (حرت) .

(٣) في الأصل : (أودا) .

(٤) انظر كتاب العين ٨ / ٩٨ مادة (ودي) باب اللفيف المقرون ، واللسان ١ / ٣٨٥ مادة (ودي) ، والقاموس المحيط ٤ / ٤٠٢ مادة (الدية) .

(٥) انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٢١ .

(٦) ومن الأشياء التي يُعدى بها الفعل أيضاً : إسقاط حرف الجر توسعاً كقوله تعالى : ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ من الآية (١٥٠) في سورة الأعراف .

وقد ذكر ابن جابر هذا الموضع في شرحه على ألفية ابن مالك اللوحة ١١٩ .

ومن الأشياء التي يُعدى بها الفعل أيضاً : تحويل اللازم إلى باب " فَعَل يَفْعُل " لقصد المبالغة نحو : قاعدته ، فقعدته فأنا أقعده .

انظر المغني ٦٠٠ – ٦٠٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٠ – ١٧٤ ، وشذا العرف ٣٥ .



باب اسم الفاعل

« باب اسم الفاعل »

هذا الباب وضعه للكلام على اسم الفاعل، فاعلم أنّ العوامل قد تكون أفعالاً، وحروفاً، وأسماء، لكن العمل في الأفعال أصلٌ، وفي بعض الحروف، وهي حروف الجر، والحروف الجوازم[1].

٥ وأما عمل الأسماء، فهو فرع؛ لأنّها لا تعمل إلاَّ (شبيهةً بالفعل)[1] كـ" اسم الفاعل " و" المفعول "، أو (بتضمن)[2] معنى حرف كـ" أسماء الشرط "، أو وضعها موضع الفعل كـ" أسماء الأفعال ".

والمقصود هنا من العوامل " اسم الفاعل "، فيحتاج // إلى حدِّهِ، وبيان صفته. ١٣٧/أ//

فأما حدُّهُ: « فهو اسم (دال)[3] على حدث، وفاعله مفهماً للتجدد جارياً على

١٠ المضارع »[4].

---

(١) في الأصل: (سببَّه الفعل).

(٢) في الأصل: (بتضمين).

(٣) في الأصل: (ذاك).

(٤) قال ابن السراج: « اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، وهو الذي يجري على فعله، ويطرد القياس فيه ».

وقال الزمخشري: « هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب، ومُكرِم، ومُنْطلِق، ومُستخرِج، ومُدحرِج ».

وابن يعيش: « الذي يجري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى ».

وابن الحاجب: « المشتق من فعلٍ لمن نُسِبَ إليه على نحو المضارع ».

أما ابن مالك فقال عنه: « هو الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل، ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى ».

وابن أبي الربيع قال عنه: « الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته ».

وقال عنه المرادي: « هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير، والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو معناه الماضي ».

وعبر عنه ابن هشام بقوله: « هو ما اشتق من فِعْلٍ لمن قام به على معنى الحدوث كـ" ضارب "، و" مُكْرِمْ " ».

أما الأزهري فعبر عنه بقوله: « هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله ».

والسيوطي قال عنه: « هو ما دل على حدث وصاحبه ».

انظر الأصول ١ / ١٢٢، والمفصل ٢٧٠، وشرحه لابن يعيش ٦ / ٦٨، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٣٨، وشرح عمدة الحافظ ٦٧١، والبسيط ٢ / ٩٩٧، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٤، وشرح شذور الذهب ٣٤١، والتصريح ٢ / ٦٥، والهمع ٥ / ٧٩.

فقولنا : « اسم » جنس دخل تحته جميع الأسماء ، وقولنا : « دالٌ على حدثٍ » خرجت به الأسماء التي لا تدل على حدثٍ كـ" زيد " ، وقولنا : « مُفْهِماً للتجدد » ، خرج به الصفة (المشبَّهة ، وأفعل)[1] التفضيل ؛ لأنَّهما لا يدلان على تجدد ، وإنما هما للحال[2] ، وقولنا : « جارياً على المضارع » خرج به اسم المفعول ، وأسماء الأفعال ؛ لأنَّهما غير جاريين على الفعل المضارع .

ومعنى الجريان على الفعل المضارع : الموافقة في عدد حروفه ، وحركاته ، وسكناته[3] ، ولا (نعني عين)[4] الحركة ، بل جنسها .

وأما صيغة اسم الفاعل ، فهي الصيغة التي تشتق من الفعل ؛ ليوصف بها من فعله كما يشتق من ضرب ضارب وصفاً لمن وقع منه الضرب .

وهذه الصيغة تختلف باختلاف الفعل ، فإن كان ثلاثياً على " فَعَل " بفتح العين متعدياً كان ، أو غير متعدٍ ، أو على " فَعِل " بكسر العين متعدياً ، (فصيغة)[5] اسم الفاعل منه على وزن " فاعل " كـ« ضربَ فهو ضاربٌ » ، و« قَعدَ فهو قاعدٌ » ، و« عَلِمَ فهو عَالِمٌ »[6] .

فإنْ جاء على خلاف ذلك ، فهو نادر كـ« شابَ فهو أشيبٌ » ، و[مردُّ] هذا إلى السماع .

وإنْ كان على " فَعِل " بكسر العين غير مُعدًّى ، فالأكثر فيه " فَعْلان " بفتح الفاء إنْ كان مما يدل على امتلاء ، أو على حرارة في الباطن كـ« شَبِعَ فهو شَبْعانٌ » ، و« صَدِيَ فهو صَدْيانٌ »[7] ، أو " فَعِل " بفتح الفاء ، وكسر العين إنْ كان من قبل (الأَعْرَاضِ)[8] كـ« فَرِحَ فهو فَرِحٌ » ، و« أَشِرَ فهو أشِرٌ »[9] ، أو على " أَفْعل " كـ« جَهِرَ فهو أَجْهَرُ » ، وهو الذي لا يبصر في الشمس[10] .

(١) في الأصل : (المشبّه وأفعال) .

(٢) انظر شرح شذور الذهب ٣٤١ ، والتصريح ٢ / ٦٥ .

(٣) انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٨ .

(٤) في الأصل : (نعبر عن) .

(٥) في الأصل : (فصيه) .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧١ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٦ ، والمساعد ٢ / ١٨٨ .

(٧) الصَّدَى : العطش .
انظر مختار الصحاح لمحمد الرازي ٣٦٠ مادة (صدى) .

(٨) في الأصل : (الاعتراض) .

(٩) قال ابن منظور : أَشِرَ الرجل ، بالكسر ، يَأْشَرُ أَشَراً ، فهو أَشِرٌ ، وأَشُرٌ ، وأَشْرانُ : مَرِحَ .
انظر اللسان ٤ / ٢٠ مادة (أشر) .

(١٠) انظر اللسان ٤ / ١٥٢ مادة (جهر) .

ومجيئه على " فاعل " قليل كـ« صَدِيَ فهو صادٍ » ، و« ظَمِئ فهو ظامٍ » ، و« نَدِمَ فهو نادمٌ » .

وأما " فَعُل " // بضم العين ، فالأولى في اسم فاعله أن يجيء على "فعيل " (كشَرُفَ)[١] //١٣٧ب فهو شريف ، وجَمُلَ فهو جميل ، أو (على)[٢] " فَعَلٌ " بفتح الفاء والعين كـ« بَطُل فهو بَطَلٌ » ، وقد يجيء على غير ما ذكرناه كـ« جَنُبَ فهو جُنُبٌ »[٣] .

وما ليس بقياس (يتتبع)[٤] من كتب اللغة .

فإن كان الفعل أكثر من ثلاثة ، فكيفية بناء اسم الفاعل منه أنْ تُزيل حرف المضارعة ، وتجعل مكانه ميماً مضمومة ، وتترك باقي الفعل المضارع على حاله ، فتقول من الرباعي : « أكْرَمَ فهو مُكْرِمٌ » بضم الميم ، وكسر الراء ، وتقول من الخماسي : « انْطَلَقَ فهو مُنْطَلِقٌ » ، ومن السداسي : « اسْتَخرَجَ فهو مُسْتَخرِجٌ » ، ولا فرق بينه ، وبين اسم المفعول ، فيما زاد على الثلاثة إلاّ كسر ما قبل الآخر ، وفتحه ، فإنْ كسرته ، فهو اسم فاعل كما مثلنا ، وإن فتحته ، فهو اسم مفعول[٥] ، فتقول : « مُكْرَمٌ » ، و« مُنْطَلَقٌ »[٦] بفتح الراء ، و(اللام)[٧] ، و« مُسْتَخْرَجٌ » بفتح الراء .

---

(١) في الأصل : (كشريف) .

(٢) في الأصل : (فعلى) .

(٣) نظم ابن مالك الأبنية التي يصاغ عليها اسم الفاعل متعدياً كان ، أو لازماً ، فقال :

كفاعِلٍ صُغ اسم فاعِلٍ إذا *** من ذي ثلاثةٍ يكون كـ" غذا "
وَهْوَ قليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ *** غَيْرَ مُعَدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأفْعَلٌ ، فَعْلاَن نحو : أشِرِ *** ونحو : صديان ، ونحو : الأجْهَرِ
وَفَعْلٌ أولى ، وفعيلٌ بفَعُلْ *** كالضَّخْم ، والجَمِيْلِ ، والفِعْلُ جَمُلْ
وأفْعَلٌ فيه قليلٌ ، وفَعَلْ *** وبسِوَى الفاعِلِ قد يغني فَعَلْ

شرح ابن عقيل ٣ / ١٣٤ - ١٣٥ ، وانظر المساعد ٢ / ٥٩٠ ، والارتشاف ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، والتصريح ٢ / ٧٧ - ٧٨ ، وفتح الأقفال وحل الاشكال للشيخ جمال الدين محمد عمر المعروف ببحرق ١٦٦ - ١٧١ .

(٤) في الأصل (يتبع) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٤ ، والارتشاف ١ / ٢٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٢ .

(٦) كان يلزمه أن يقول : مُنْطَلَقٌ بِهِ ، لأنه فعل لازم ، فلابد أن يتعدى بحرف الجر ، وباب انفعل لا يكون إلاّ لازماً . انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٠٨ ، والمغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمه ١٢٥ .

(٧) في الأصل : (الميم) .

وقد يستويان لفظاً ، ويكون الفرق بينهما تقديراً ، وذلك إذا كان ما قبل الآخر حرف علةٍ (كقولك)[1] : « هذا رجلٌ مُخْتَارٌ » يحتمل أن يكون اسم فاعلٍ ، فيكون التقدير : « مُخْتَيِرٌ » بكسر الياء ، أو اسم مفعولٍ ، فيكون التقدير : « مُخْتَيَرٌ » بفتح الياء ، لكن تحركت فيهما ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

٥ وأما اسم المفعول من الثلاثي ، فهو على وزن مفعولٍ ، ولا إشكال فيه[2] .

والأشياء المتصلة بالفعل تسعة ، ثمانية منها تتصل به من جهة المشاركة في حروفه الأصول ، ومعناه ، وهي :

المصدر[3] ، واسم الفاعل[4] ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والآلة ، [وواحدٌ لا يشترك مع الفعل في شيء ، وهو اسم الفعل][5] .

١٠ ولا عمل لاسم [زمانٍ] ، ولا مكانٍ ، ولا آلةٍ ، وأما قول النابغة :

[٤٥] **كَأَنَّ مَجَرَّ (الرَّامِسَاتِ)[6] ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[7]**

---

(١) في الأصل : (كقول) .

(٢) انظر الخصائص ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٠٨ - ٧١٠ ، وفتح الأقفال وحل الإشكال لجمال الدين محمد بن عمر ١٧٢ - ١٧٣ ، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) ومما يحمل على المصدر " اسم المصدر " .

(٤) ومما يحمل على اسم الفاعل " أمثلة المبالغة " .

(٥) ذكر ابن جابر من الأسماء التي لها علاقة بالفعل ثمانية ، وسقط منه التاسع ، وما أثبته يتفق مع ما سيأتي في كلامه . وانظر شرح شذور الذهب ٣٥٧ ، الهمع ٥ / ١٣١ .

(٦) في الأصل : (الراسيات) .

(٧) من الطويل في ديوان النابغة ص ١٦٢ .

وروي البيت بـ" حصير " بدل " قضيم " .

الرامِسات : الرياح الزَّافِياتُ التي تنقل التراب من بلد إلى آخر ، وبينها الأيام ، وربما غشَّت وجه الأرض كله بتراب أرض أخرى . اللسان ٦ / ١٠٢ مادة (رمس) .

نمقته : كتبته .

الشاهد في قوله : « كأنَّ مجر » حيث ورد " مجر " اسم مصدر ، وليس اسم مكان ، لأنه عمل النصب في " ذيولها " واسم المكان لا يعمل .

انظر المفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٠ - ١١١ ، واللسان ١٠ / ٣٦١ مادة (نمق) ، ١٢ / ٤٨٨ مادة (قضم) .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٤ .

فليس " مجر " في البيت اسم مكانٍ ، وإنما هو اسم مصدر ؛ ولذلك نصب ذيولها على المفعول .

ولو كان اسم مكانٍ لم يعمل ؛ لأنَّ المكانَ جثةٌ ، والجثة لا تعمل ، ويدل على ذلك أنّ " مجرً " هو اسم كأنَّ ، وخبرها قضيمٍ ، والقضيم بالضاد المعجمةُ ، وهو : الرق الذي يكتب فيه[1] ، فلو كان " مجرً " مصدراً لم يصح الإخبار عنه بقضيم ؛ لأنَّ القضيم جثة ، والجثة لا تكون خبراً عن المعنى ، فلا (يستقيم)[2] إلاَّ (بتقدير)[3] محذوف أي : كأَنَّ مكان ، أي مكان (جر)[4] فتبين أنَّه مصدر .

وقد تكلمنا من هذه التسعة على اسم [الفاعل] ، واسم المفعول ، وسيأتي الكلام على المصدر // في بابه[5] ، ويندرج معه الكلام على اسم الزمان ، والمكان والآلة ويُسْتَتْبَعُ الكلام على الصفة المشبَّهة ، وأفعل التفضيل في باب التميز[6] ، ونتعرض في باب المبنيات لاسم الفعل[7] ، فيحصل التنبيه على الفائدة بما يقتضيه هذا المختصر إنْ شاء الله تعالى . //١٣٨أ

ثم نعود إلى اسم الفاعل الذي هو مقصود هذا الباب ، فنقول : اختلف النحويون في موجب عمل اسم الفاعل ، فقال البصريون : موجب عمله جريانه على الفعل المضارع في عدد حروفه ، وسكناته ، (وحركاته)[8] ، وموافقته فيما يدل عليه من الحال ، والاستقبال ؛ ولهذا لا يعمل عندهم إذا كان بمعنى المضي ؛ لأنَّه غير جارٍ عليه في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ، وإنْ وافقه في المعنى[9] .

---

(١) قال أبو منصور الأزهري : القضيم هاهنا الرق الأبيض الذي يكتب فيه .
أما ابن منظور فقال : القضيم الجلد الأبيض الذي يكتب فيه .
انظر تهذيب اللغة ٨ / ٣٥٢ مادة (قضم) ، واللسان ١٢ / ٤٨٨ مادة (قضم) .

(٢) في الأصل : (ينقسم) .

(٣) في الأصل : (تقدير) .

(٤) في الأصل : (خبر) .

(٥) انظر ص ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٦ .

(٦) انظر ص ٢٨٢ ، ٦٩٨ ، ٣٠٥ .

(٧) انظر المخطوط اللوحة ٣١٢ أ .

(٨) في الأصل : (عدد حروفه) .

(٩) وممن ذهب إلى هذا سيبويه والمبرد ، وابن السراج ، وهو ظاهر كلام الزمخشري .
وهو مذهب كلٍ من ابن يعيش ، وابن مالك ، وابن الحاجب ، والأزهري .
وخالف في هذا الكسائي فذهب إلى إعماله مطلقاً سواء كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المضي كما سيأتي ذكره بعد ذلك .
انظر الكتاب ١ / ١٧١ ، والمقتضب ٢ / ١١٧ ، والأصول ١ / ١٢٣ ، والمفصل ٢٧٣ ، وشرحه بن يعيش ٦ / ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٢ - ٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٥ ، والتصريح ٢ / ٦٦ .

وقال الكسائي : موجب عمله مشاركته للفعل في معناه من غير (نظر)[١] في جريانه عليه في عدد الحروف ، والحركات ، وعلى هذا يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى [الحال] ، أو الاستقبال ، أو المضي ؛ لأنَّ مشاركته الفعل في معناه داخل في الثلاثة[٢] .

واستدل الكسائي بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[٣] ، وبسط الذراعين إنما كان في زمان متقدم غير زمان الإخبار بذلك ، فـ" باسط " بمعنى المضي ، وقد نصب ذراعيه .

وأجيب عنه بأنَّها حكاية حال ، فجرى مجرى الحال ؛ ولذلك عمل .

واستدل أيضاً بأنَّ النحويين يتفقون على جواز : « أنا مُعْطِي زيدٍ درهماً أمس » (بخفض)[٤] زيدٍ ، ونصب درهماً ، فَمُعْطِي بمعنى المضي ، وقد نصب درهماً ، فكما أجازوا نصبه للمفعول الثاني ، وهو الدرهم ، (فكذلك يجوز نصبه للمفعول الأول ؛ إذ لا فرق (بينهما)[٥] .

وأجيب عنه بأنَّ درهماً منصوب بفعلٍ مقدر ، أي : أعطيتُ درهماً[٦] ، فإذا قلت : وحشيٌّ قاتلُ حمزةَ - رضي الله عنه - يومَ أحدٍ ، فالبصريون يوجبون الإضافة ؛ لأنَّ اسم

---

(١) في الأصل : (نظير) .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٧ - ٤١٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٠ .

(٣) من الآية (١٨) في سورة الكهف .

وأما قوله تعالى: ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ فقد استشهد به الكسائي، وتبعه في هذا هشام، وأبو جعفر بن مضاء على أنه اسم فاعل ماضي ، ورُدَّ عليهم بأنه حكاية للحال الماضية ، وقد قال بهذا الزمخشري في الكشاف حيث قال : « " باسط ذراعيه " حكاية حال ماضية ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي ، وإضافته إذ أضيف حقيقية معرفة كغلام زيداً إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية » .

وكذلك قال بهذا المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني ، والسمين الحلبي ، وأبو حيان ، والقرطبي .

انظر الكشاف ٢ / ٣٨٣ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٥ / ٨٢ - ٨٣ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد لحسين الهمداني ٣ / ٣٢٠ ، والدر المصون ٤ / ٤٤٢ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ٣٧٣ ، والبحر المحيط ٦ / ١٠٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٢ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، والهمع ٥ / ٨١ .

(٤) في الأصل : (بخفظ) .

(٥) في الأصل : (بينه) .

(٦) درهماً عند الجمهور رمنصوب بفعل مضمر ، وهو عند السيرافي منصوب باسم الفاعل ، فهو يجيز نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى المضي ، لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بمصحوب أل .

انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥١٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤٠ - ٦٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٧ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٧ .

الفاعل إذا لم يعمل وجبت الإضافة ، والكسائي يجيز الإضافة ، والنصب[1] ؛ لأنه يجيزُ عملَ اسم الفاعل بمعنى المضي .

واسم الفاعل إذا عَمِلَ جازت الإضافة ، والنصب إلاَّ أنَّه إذا أضيف مع عدم العمل كانت الإضافة محضة ، وإذا أضيف مع العمل كانت الإضافة غير محضة[2] (إذ)[3] الأصل النصب . ٥

وعلى مذهب البصريين لو قال مُقِرٌّ : « أنَا قاتلٌ زيداً » انتصب زيد ، لأنَّه إنما أقرَّ بأنَّه سَيَقْتُل // زيداً ، أو هو آخذٌ في قتله ؛ إذ لا يعملونه إلاَّ بمعنى الحال ، أو الاستقبال[4] . //١٣٨ب

---

(١) علل ابن يعيش السبب في عدم إجازة النصب بقاتل لأنه في معنى قتل ، وذلك لأنه لا مضارعة بين الماضي واسم الفاعل ، وبذلك لم يعمل عمله ، بل لابد أن يكون مضافاً إلى ما بعده ، فتقول : وحشي قاتل حمزة يوم أحد بالإضافة . وقد سبقه إلى هذا الزمخشري .
انظر المفصل للزمخشري ٢٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٦ - ٧٧ .

(٢) الإضافة المحضة ، هي الإضافة المعنوية ، وهي أن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية ، وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده .
وهذه الإضافة تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر ، وهما اللام ، ومن .
وهي تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إذا كان معرفة ، وتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة .
وقال عنها ابن عقيل : هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله .
والإضافة غير المحضة : هي الإضافة اللفظية ، وهي : التي لا تفيد الاسم لا تعريفا ولا تخصيصاً .
وقال عنها ابن هشام : أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال ، أو الاستقبال .
انظر المفصل ١٠٣ - ١٠٤ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١١٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٨٦ - ٨٩ .

(٣) في الأصل : (إذا) .

(٤) علل الزجاجي السبب في عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً فقال : « وإنما لم يجز ذلك ، لأن اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه ، وهو المستقبل ، كما أنَّ المستقبل أُعرب لمضارعته اسم الفاعل ، وكل واحد منهما محمول على صاحبه ، وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة ، فلذلك لم يعرب الماضي ، ولا عمل اسم الفاعل عمله » .
وكذلك ذكر ابن مالك العلة في عدم إعماله بعد أنْ ضعَّف مذهب الكسائي فقال : « وأجاز الكسائي أيضاً إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عارياً من الألف واللام ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ، لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلاَّ من قبل المعنى ، فلا يُعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطى ذو العلتين ، وأيضاً فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل من الإعراب ، فحُمِلَ اسم الفاعل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل » .
انظر الجمل للزجاجي ٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ .

وعلى مذهب الكسائي يحتمل أن يكون أخبر بقتله في المستقبل ، أو في الحال ، أو في المضي ؛ لأنَّه يُعْمِل اسم الفاعل على [كل حال] .

وإذا دخلت على اسم الفاعل الألف واللام الموصولة عمل باتفاق من الفريقين ؛ لأنَّه حينئذ نائبٌ عن الفعل ، فإذا قلت : « أنَا الضاربُ زيداً » ، فالمعنى « أنا الذي ضربتُ زيداً » فضارب هنا وُضع موضع " ضرب " إن كان المراد المضي ، أو (يضرب)[1] إن كان المراد الحال ، أو الاستقبال ، فليس (عمله بجريانه)[2] على الفعل ، وإنما عمله بنيابته عن الفعل ، فيعمل (على)[3] كل حالٍ ؛ فيما يعمل[4] الفعل[5] ؛ لأنَّ الثابت له حكم المثبوت عنه .

ولم يختلفوا في إعمال اسم الفاعل ، ولكن اختلفوا في العامل منه حسب ما تقدم[6] ،

---

(١) في الأصل : (يصرف) .

(٢) في الأصل : (علة بجريانه) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) في الأصل : (على بحا) .

(٤) ذهب الجمهور إلى أن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام يعمل ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً .
وذهب الأزهري إلى أنه يعمل مطلقاً ماضياً كان أو غيره ، معتمداً كان أو غير معتمد نحو : جاء الضاربُ زيداً أمسِ ، أو الآن أو غداً ".
وخالف في هذا أبو علي الفارسي ، ومعه الرماني ، فقالا : إن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يعمل إلاَّ إذا كان ماضياً .
وذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية أنَّ بعضهم زعم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٩ ، والبسيط ٢ / ١٠٠١ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١١٠ ، والتصريح ٢ / ٦٥ .

(٥) لعل الأصل : (فيما يعمل فيه الفعل) فحذف عائد الاسم الموصول ، وهو هنا جائز ، إذ لا يحدث الالتباس بحذفه .

(٦) انظر ما تقدم ص ١٥٠ .
تكلم ابن جابر فيما مضى عن مسألة مهمة ، وهي : النصب بعد اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إذا كان بمعنى المضي ، ولكنه لم يوفِّ المسألة حقها ، ولم يذكر كل الآراء ، وهي كالآتي :
فذهب سيبويه إلى أنه منصوب على أنه مفعول به حيث قال : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيداً ، فصار في معنى : هذا الذي ضربَ زيداً ، وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ ، وهو وجه الكلام » .
وذهب الأخفش إلى أنه منصوب بالتشبيه على المفعول به .
وقال أصحاب الأخفش : ينصب على التشبيه بالمفعول به إذا كانت " ال " للعهد لا إن كانت موصولة ، فإن كانت موصولة ، فالنصب باسم الفاعل .
ونقل عن المازني أن النصب يكون بفعل مضمر – مقدر –، وقال عنه ابن مالك: وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه.
وذهب الرماني إلى أنه يعمل بمعنى المضي خاصة .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٨١ – ١٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٧ – ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢٠ ، والمساعد ٢ / ١٩٩ – ٢٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٨ .

واشترطوا في عمله أن يكون خبراً لذي خبر كـ« زيدٌ ضاربٌ عمراً ، وكان زيدٌ ضارباً عمراً ، وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننتُ زيداً ضارباً عمراً » ؛ أو صفة لموصوف كـ« مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً » ، (أو)[1] حالاً لذي حال كـ« جاءني زيدٌ ضارباً عمراً » ، أو معتمداً على حرف استفهامٍ ، أو نفي كقولك : « أضاربٌ [زيدٌ] عمراً » ، و (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)[2] .

(وأجاز)[3] الأخفش إعماله دون اعتماد (كقولك)[4] : « ضاربٌ زيدٌ عمراً » إما أنَّه لا يحتاج إلى الاعتماد ؛ لقوة شبهه بالفعل ، وإما لتقدير حرف الاستفهام ، فيكون : « ضاربٌ زيدٌ عمراً » عنده على تقدير همزة الاستفهام[5] .

---

(١) في الأصل : (و) .

(٢) في الأصل : (ما زيدٌ ضاربٌ عمراً) وقد نظم السيوطي هذه الشروط جميعها في منظومته الفريدة ، فقال :

كفعلهِ اسمُ فاعلٍ إن يعزل عن المعنى مكبراً وقدْ ولى
نفياً أو استفهاماً أو موصوفاً أو ذا حالٍ أو ذا خبرٍ كما رأوا

الفرائد الجديدة للسيوطي ٢ / ٦٧١ ، وانظر التوطئة ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٣ ، والبسيط ٢ / ٩٩٩ ، والهمع ٥ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) في الأصل : (وأزاد) .

(٤) في الأصل : (كقول) .

(٥) أجاز الأخفش والكوفيون إعمال اسم الفاعل دون اعتماد ، واستدل الأخفش بقوله تعالى في الآية (١٤) من سورة الإنسان : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ في قراءة من رفع " دانية " - ومن قرأ بها أبو حيوة - .

وقال ابن أبي الربيع : إن هذا ما ذهب إليه الزجاجي أيضاً .

هذا ما وجدته منسوباً للأخفش ، ولكني لم أجده عند الرجوع إلى هذه الآية في كتابه معاني القرآن .

ووجدت ابن الحاجب في الإيضاح ينسبه إلى الفراء ، ونصه : « قال الشيخ : على ما ذكر صفته إلا عند الفراء ، فإنه يجيز إعماله غير معتمد » .

ومن ثم ردَّ عليه ، فقال : « لم يثبت عن العرب مثل : قائم الزيدون ، وقد ثبت : أقائم الزيدون ؟ بالإجماع ... » .

وعند رجوعي إلى معاني القرآن للفراء ، لم أجد له قولاً في هذه الآية .

وردَّ ابن عصفور ، وكذلك ابن عقيل على أصحاب هذا المذهب استشهادهم بهذه الآية ، فقال ابن عصفور : « وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا ، لاحتمال أن تكون " دانية " خبراً مقدماً ، و" ظلالها " مبتدأ تقديره : " ظلالها دانية عليهم " » .

وكذلك رد أبو حيان عليهم حيث قال : « وقرأ أبو حيوة ودانية بالرفع واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك : قائم الزيدون ولا حجة فيه ، لأن الأظهر أن يكون ظلالها مبتدأ ودانية خبر له » .

انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٦٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤١ - ٦٤٢ ، والدر المصون ٦ / ٤٤٣ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٧ ، والبسيط ٢ / ٩٩٩ ، ١٠٢٥ ، والمساعد ٢ / ١٩٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٩٦ ، والهمع ٢ / ١٩٤ .

وأما إذا جاء ما بعده مخالفاً له كـ« ضاربٌ الزيدان » فالأكثر على جوازه ؛ لأنه قد (يتعين)[١] أنّه ليس بخبر مقدم ؛ إذ الخبر لا يخالف المبتدأ ، فلابد من تقدير مُسَوِّغٌ للابتداء ، فأداة الاستفهام قد قام عليها دليل .

وأما شرط كونه بمعنى الحال ، أو (الاستقبال)[٢] ، فهو مخصوصٌ بالبصريين ، ومن وافقهم كما تقدم .

وإذا ثُني اسم الفاعل ، أو جُمع جمع مذكر (سالماً)[٣] ، ودخلته الألف واللام الموصولة كقولك : « الضاربانِ زيداً أخواكَ » ، أو « الضاربونَ زيداً إخوتُك » ، فإن جررت " زيداً " حذفت النون بغير نزاع ؛ لأنّها تسقط للإضافة ، وإنْ نصبت " زيداً " ، (فلك)[٤] أنْ تحذف النون تخفيفاً للفظ ؛ لأنّه قد طال بالموصول – أعني الألف واللام – والصِّلة //، وهي //١٣٩أ اسم الفاعل ، وعلامةُ الجمع النونُ ، فحذفوا النون تخفيفاً ، وعليه قول الشاعر :

[٤٦] الحافِظُوا عَوْرَةَ العشيرةِ لا تأْتِيهِمُ من ورائنا وكَفُ[٥]

---

(١) في الأصل : (يعتبر) .

(٢) في الأصل : (الاستفهام) .

(٣) في الأصل : (سالم) .

(٤) في الأصل : (ولك) .

في حالة النصب الأصل إثبات النون ، لتعذر الإضافة نحو : « الضاربانِ العبدَ ، والضاربونَ زيداً » .

ويجوز أن تحذف النون تخفيفاً للفظ كما قال ابن جابر ، وجعل البطليوسي ضابطه أن يكون اسم الفاعل مقروناً بالألف واللام .

أما في حالة الجر ، فالنون تحذف للتخفيف أيضاً ، ويكون الجر بالإضافة ، وجعل البطليوسي أيضاً ضابطه أن يكون اسم الفاعل خالياً من الألف واللام .

وقد ذكر سيبويه هذه الأوجه في الكتاب ١ / ١٨٣ – ١٨٧ .

وانظر إصلاح الخلل ٢١٧ ، وانظر البسيط ٢ / ١٠٠٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٢ – ٥٥٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٤ – ٩٨٥ .

(٥) من المنسرح لقيس بن الخطيم في ديوانه في الشعر المنسوب لقيس ص ١٧٢ ، وروايته في الديوان كما هي في المخطوط .

وهو من شواهد سيبويه حيث نسبه لرجل من الأنصار ١ / ١٨٥ ، وكذلك السيرافي ١ / ٢٥٣ ، ونسبه صاحب الدرر لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ١ / ١٤٧ ، ونسبه إليه أيضاً صاحب اللسان ، ثم قال : « ويقال لقيس بن الخطيم » ٩ / ٣٦٣ مادة (وكف) .

الشاهد في قوله : « الحافظو عورة العشيرة » حيث حذف نون " الحافظون " تخفيفاً ، ونصب " عورة العشيرة " ، وقد حذف النون ، لأن الصلة قد طالت بها ، والتقدير : « الذين حفظوا عورة العشيرة » .

وهناك رواية بالخفض أي خفض " عورة " فالنون تكون قد حذفت للإضافة .

انظر الجمل للزجاجي ٨٩ ، وتحصيل عين الذهب ١٥٥ .

وروي بلا نسبة في : المنصف ١ / ٦٧ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٥ ، والهمع ١ / ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥٨ ، والخزانة ٤ / ٢٧٢ ، ٥ / ١٢٢ ، ٦ / ٦ ، ٨ / ٢٩ ، ٢١٠ .

والوكف : النقصان[١] .

وإذا كان اسم الفاعل مما يعمل النصب ؛ لاستيفاء شروطه ، ونصب مفعوله اتبعت بالنصب فقط ، فتقول : « هذا ضاربٌ زيداً وعمراً » بنصب " عمرو " ، (و« هذا ضاربٌ زيداً العاقلَ »)[٢] ، و« هذا ضاربٌ زيداً أخاه » ، و« هذاً ضاربٌ زيداً نفسَهُ » بالنصب في ذلك كله[٣] .

فإن جُر بالإضافة ، فلا (يخلو)[٤] أن يكون التابع نعتاً ، أو تأكيداً ، أو عطف بيان ، أو (غيرها)[٥] من التوابع .

فإن كان نعتاً ، أو (تأكيداً)[٦] ، أو عطف بيان جاز الإتباع على اللفظ بالجر ، أو على الموضع بالنصب[٧] .

وإن كان عطفاً بالحرف ، أو بدلاً ، فلا يخلو أن يكون اسم [الفاعل مقروناً بالألف واللام ، أو لا ، فإن كان مقروناً بالألف واللام ، فلا يخلو أن يكون اسم الفاعل][٨] مثنىً ، أو مجموعاً [أو مفرداً ، فإن كان مثنىً ، أو مجموعاً جمع سلامة] جاز الإتباع على اللفظ ، أو على الموضع كما تقدم .

وإن كان مفرداً ، فلا يخلو أن يكون في [التابع] من (العطف)[٩] ، أو البدل الألف واللام ، أو لا ، فإن (كانت فيهما)[١٠] جاز لك الوجهان : الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فإن لم يكن فيهما لم يجز إلاَّ النصب على الموضع .

---

(١) قال ابن منظور : الوكف : العيب والنقص ، وقيل : الإثم .
اللسان ٩ / ٣٦٣ مادة " وكف " .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) أجاز الكوفيون والبغداديون الجر ، واستدلوا بقول امرئ القيس :

فظلَّ طُهاةُ اللحمَ ما بين مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ ، أو قديرٍ معجَّلِ

بجر " قدير " عطفاً على موضع " صفيف " وردَّ عليه بأن الأصل « أو طابخ قدير » فَحُذِفَ المضاف إليه .
انظر المساعد ٢ / ٢٠٧ ، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢ / ٧٠ .

(٤) في الأصل : (يخلوا) .

(٥) في الأصل : (غيرهما) .

(٦) في الأصل : (تأكيد) .

(٧) قال ابن عصفور في هذا : « منهم من قال نتبعه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نتبعه على اللفظ والموضع » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٥٥ ، والمساعد ٢ / ٢٠٧ .

(٨) انظر الشرح الكبير ١ / ٥٥٥ - ٥٥٧ ، والمقرب ١ / ١٢٥ - ١٢٧ .

(٩) في الأصل : (عطف) .

(١٠) في الأصل : (كانت فيها) .

فإن كان اسم الفاعل (مجرداً)[1] لا يعمل النصب[2] وجب (جر ما بعده)[3] ، وجر التابع له ؛ إذ لا وجه لنصبه[4] .

واسم الفاعل المشتق من الثلاثي ، أو الرباعي ، أو الخماسي ، أو السداسي سواءٌ في العمل إذا حصلت شروطه ، فتقول : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » ، و« مُكْرِمٌ خالداً » و« مُكْتَسِبٌ مالاً » ، و« مُسْتَعْطِفٌ إخوتَهُ » .

وأجرى البصريون مجرى اسم الفاعل أمثلة المبالغة ، وهي خمسة (أمثلة)[5] :

فَعّالٌ كـ" ضَرَّابٌ " ، وفَعُولٌ كـ" ضَرُوبٌ " ، ومِفْعَالٌ كـ" مِضْرَابٌ " ، وفَعِيلٌ كـ" ضَرِيْبٌ " ، وفَعِلٌ كـ" ضَرِبٌ " بغير ياء .

لكنَّ البصريين اختلفوا فيها ، واتفقوا على إلحاق الثلاثة الأول باسم الفاعل ، واختلفوا في الرابع والخامس[6] ، واستشهدوا على " فَعَّال " بقول الحماسي[7] :

[٤٧] (فَيَالِ زَامٍ)[8] رَشَّحُوا بِي مُقدِّماً إلى المَوْتِ خوَّاضاً إليه الكتائبا[9]

---

(١) في الأصل : (محركاً) .

(٢) وذلك في حالة المضي ، وذكر ابن عصفور فيه رأياً آخر حيث قال : « وقد يجوز النصب بإضمار فعل » . انظر الشرح الكبير ١ / ٥٥٧ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) لا وجه للنصب هنا ، فاللفظ مجرور ، لأن اسم الفاعل لا يعمل ، وبذلك يجر التابع له .
أما اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فوجه النصب فيه أنه يتبع على المحل إذ النصب على المحل والخفض على اللفظ ، وبذلك يكون التابع منصوباً تبعاً له .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢١ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٧) والمقصود به سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو بن تميم .
شاعر إسلامي في الدولة المروانية ، وكان من شياطين العرب .
انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٦٧ ، والخزانة ٨ / ١٤٥ .

(٨) في الأصل : (فيال لزام) .

(٩) من الطويل .
وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٧٢ ، وروايته فيه :
فَيَا لِرِزَامٍ رشحُوا بي مقدماً إلى المَوْتِ خَوَّاضاً إليه الكتائبا
الشاهد في قوله : « خواضاً إليه الكتائبا » حيث أعمل صيغة المبالغة " خواضاً " عمل اسم الفاعل ، فنصب " الكتائبا " على أنه مفعول به .
انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٣٧ ، والخزانة ٨ / ١٤١ ، وقد روي فيها : « خواضاً إليها الكرائبا » .
وانظر اللباب ١ / ٤٤١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد القرشي ١٩٨ .

بنصب " الكتائبا " بخواضٍ ، وهو على وزن " فَعَّال " .

والشاهد على " فعول " قول أبي طالب[1] عم رسول الله ﷺ :

[٤٨] ضَـرُوبٌ بـحد السيف سُوقَ سمانها إذا عدِمــوا زاداً فإنّـك عاقــرُ[2]

فنصب " سوق " بضروب ، والبيت من قصيدة له يرثي بها // أميـة (بن)[3] المغيرة ، //١٣٩ب

٥ وكان صديقه .

واستشهدوا على (مِفْعَال)[4] بقول العرب : « إنَّك لَمِنْحَارٌ بَوائكَها »[5] فنصب " بوائكها " بـ" منحار " والبوائك : جمع بائكة ، وهي الناقة الفتية الحسنة[6] ، يريدون : « إنَّك لتنحر خيار النوق للأضياف » .

فهذه الثلاثة (المتفق)[7] عليها عند البصريين ، وأما " فَعِيْلٌ ، وفَعِلٌ " [فإن سيبويه]

---

(١) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، والد علي رضي الله عنه ، وعم النبي ﷺ ، تولى أمر رسول الله ﷺ بعد وفاة عبد المطلب بعد الفيل بثمان سنوات ، كان من أبطال بني هاشم ، ورؤسائهم ، دعاه النبي إلى الإسلام قبل موته ، لكنه امتنع .

انظر الكامل في التاريخ ٢ / ٢٣ - ٤٤ ، والسيرة النبوية لابن هشام ١ / ١٠٨ ، ١٧٩ ، والتعريف في الأنساب ٤٢ - ٤٤ ، والأعلام ٤ / ١٦٦ .

(٢) من الطويل لأبي طالب في ديوانه ص ٤٦ وروايته في الديوان : " بنصل " بدل " بحد " . وهو من شواهد سيبويه .

الشاهد في قوله : « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة " ضروب " عمل اسم الفاعل " ضارب " الذي يعمل عمل الفعل ، فرفعت الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب المفعول به ، وهو " سوق " .

انظر الكتاب ١ / ١١١ ، وتحصيل عين الذهب ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٦ .

وروي بلا نسبة في : اللباب ١ / ٤٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٠ ، وشرح قطر الندى ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٧٠ .

(٣) في الأصل (ابن) ، وهو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي ، عاش إلى ما بعد مولد النبي ﷺ ، وهو جد الأمويين في الشام والأندلس ، وصفه دغفلاً حيث قال : « رأيتُ شيخاً قصيراً نحيف الجسم ، ضريراً ، يقوده عبده ذكوان » .

انظر سمط اللآلي ٢ / ٦٧٣ - ٦٧٤ ، والإعلام ٢ / ٢٣ .

(٤) في الأصل : (مفاعل) .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١١٢ ، والمقتضب ٢ / ١١٣ ، والأصول ١ / ١٢٤ .

(٦) قال ابن منظور في اللسان ١٠ / ٤٠٣ مادة (بوك) : « بوك : ناقة بائِكةٌ : سمينة خيار حسنة ، والجمع البوائك ، ومن كلامهم : إنه لمِنْحَارٌ بَوَائِكها » .

(٧) في الأصل : (المتفقه) .

يلحقهما)[1] باسم الفاعل[2] ، ويشهد لسيبويه على " فعيل " قول الشاعر يخاطب إمرأته :

[٤٩] إذا ما صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسي لَهُ   أَكِيلا فإنِّي لستُ آكِلَهُ وَحْدِي[3]

تقدير الكلام : « فالتمسي أكيلاً للزاد » ، لكنْ قدمه ، وأضمره ، وأدخل عليه لام الجر ؛ لأنَّ اسم الفاعل ، وما جرى مجراه إذا تقدم معموله قُوى بلام الجر[4] ، وإذا كان ذلك يجوز

---

(١) في الأصل : (يلحقها) .

(٢) وهذا ما نص عليه سيبويه في الكتاب إلاّ أنه أشار إلى أنَّ إعمالها قليل حيث قال : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أرادوا بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنه يريد أن يتحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وقد جاء فعيلٌ كـ" رحيمٌ ، وقديرٌ ، وسميعٌ ، وبصيرٌ " يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير ، والإضمار ، والإظهار » .

وقد وافق سيبويه في هذا ، ابن معطي ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن عقيل ، وعبد العزيز الموصلي ، وابن هشام .

ووافقه الجرمي أيضاً في إعمال " فَعِل " ، لأنه على وزن الفعل ، كـ" فَهِم " ، و" فَطِنَ " ، ولم يجز إعمال " فعيل " .

أما ابن السراج ، فقد خالفه في " فعيل " حيث قال : « وقد أجرى سيبويه : " فعيلاً " كرحيم ، وعليم ، هذا المجرى ، وقال : معنى ذلك المبالغة ، وأباها النحويون ، من أجل أنَّ " فعيلاً " بابه أن يكون صفة لازمة للذات ، وأن يجري على " فَعُلَ " نحو : ظَرُف فهو ظريف ، وكرُم فهو كريم ، وشرُف فهو شريف ، والقول عندي كما قالوا » .

وقد منع بعض النحاة إعمال " فعيل " ، و" فَعِل " مثل : المازني ، والزيادي ، ومعهم المبرد كما سيأتي .

وقد رجح النحاة مذهب سيبويه .

الكتاب لسيبويه ١ / ١١٠ ، وانظر الأصول ١ / ١٢٤ - ١٢٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٠ - ٧٣ ، والتوطئة ٢٦٤ ، والمقرب ١ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٩ - ٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١١١ ، والمساعد ٢ / ١٩٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٥ ، والتصريح ٢ / ٦٨ ، وأبو عمر الجرمي ١٨٨ .

(٣) من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص ٣١٢ في القسم الثالث من الديوان ، وهو ما نسب لحاتم وليس له .

الشاهد في قوله : « أكيلاً » حيث أعمل صيغة المبالغة وهي على وزن " فعيل " عمل اسم الفاعل .

انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٥٨٥ - ٥٨٦ .

وروى بلا نسبة في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٨٥٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٩٠ .

(٤) لم يتحدث ابن جابر عن هذه المسألة ، وهي : تقديم معمول اسم الفاعل عليه .

وقد قال النحاة : إنه يجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، ما لم يمنع مانع من ذلك ، والموانع هي :

١ - إذا وقع صلة لموصول نحو : هذا الضاربُ زيداً ، فهذا لا يجوز فيه أنْ تُقدم المعمول على اسم الفاعل حتى لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول .

٢ - إذا وقع صفة لموصوف نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، وهذا لا يجوز أن يتقدم فيه المعمول على اسم الفاعل ، حتى لا يؤدي إلى تقديم الصفة على الموصوف .

٣ - إذا جر بمضاف نحو : هذا غلامُ قاتلِ زيداً .

٤ - إذا جر بحرف جر غير زائد نحو : مررتُ بضاربٍ زيداً .

انظر المقرب ١ / ١٢٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٥٣ .

في الفعل ، ففي اسم الفاعل ، وما أشبهه أولى، يجوز أن تقول في : « ضربتُ زيداً » ، لزيدٍ ضربتُ ، ولا يجوز ذلك مع التأخير .

(ويشهد)[1] لسيبويه على " فَعِلٌ " قول الشاعر :

[٥٠] حَـذِرٌ أمُوراً لا تضِيرُ وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدار[2]

فنصب " أموراً " بحذر ، وهو على وزن " فَعِل " .

والمبرد لا يُلحق " فعيلاً " ، و" فَعِلاً " باسم الفاعل في العمل ، واستدل على ذلك بأنَّ (فَعِيلاً)[3] إنما يأتي اسم فاعل لـ" فعُل " بضم العين كـ« شَرُفَ فهو شريفٌ » ، وهو لا يتعدى ، فكيف يتعدى اسم فاعله ، وأنَّ " فَعِلاً " إنما يأتي اسم فاعل من " فَعِل " بكسر العين غير المتعدي إذا كان من الغرائز كـ« فَرِحَ فهو فَرِحٌ » ، وأفعال الغرائز لا تتعدى ، فكيف يتعدى اسم فاعلها[4] .

---

(١) في الأصل : (وليستشهد) .

(٢) من الكامل لأبي يحيى اللاحقي ، وروى لابن المقفع .

الشاهد في قوله : « حذر أموراً » حيث أعمل " حذر " عمل اسم الفاعل ، فنصب مفعولاً به ، وهو " أموراً " .

روى بلا نسبة في : الكتاب لسيبويه ١ / ١١٣ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، وتحصيل عين الذهب ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧١ .

(٣) في الأصل : (فعلاً) .

(٤) هذا ما نص عليه المبرد في المقتضب حيث قال : « فأما ما كان على " فَعِيل " نحو : رحيم ، وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزاً .

وذلك أن " فعيلاً " إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به ، والفعل الذي هو لـ" فعيل " في الأصل إنما هو كان على " فَعُل " نحو : كَرُم فهو كريم ، وشَرُف فهو شريف، وظَرُف فهو ظريف ، فما خرج إليه من باب " عَلِمَ ، وشَهِدَ ، ورَحِمَ " فهو ملحق به ، فإن قلت : راحم ، وعالم ، وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل » .

ثم قال في " فَعِل " : « وكذلك ما ذكر في " فَعِل " أكثر النحويين على رده ، و" فعيل " في قول النحويين بمنزلته ، فما كان على " فَعِل " فنحو : فَرِق ، وبَطِرَ ، وحَذِرَ ، والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة تقول : فلانٌ حَذِرٌ ، أي ذو حذر ، ولقد حَذُر ، فإنما هو كقولك : ما كان ذا شَرَفٌ ، ولقد شَرُف ، وما كان ذا كَرَمٌ ، ولقد كَرُمَ .

فـ" فَعِلٌ " مضارعةَ لـ" فعيل " وكذلك يقع " فَعِل " ، " فَعِيل " في معنى كقولك : رجلٌ طبٌّ ، وطَبيبٌ ، ومَذِل ، ومَذِيلٌ ، وهذا كثير جداً » .

انظر المقتضب ٢ / ١١٣ - ١١٥ .

وأجيب بأنَّه ليس المراد بـ" فَعِيل ، وفَعِل " اسم الفاعل ، وإنما المراد صيغة تعطي المبالغة[١] ، فذلك غير موجود في اسم الفاعل مع ثبوت السماع كما تقدم من الشاهدين عليهما .

وبالغ المبرد حتى ادّعى أنَّ البيت الذي استشهد به سيبويه من قوله : « حذر » مصنوع[٢] .

٥ وحُكِيَ أنَّ المازني ذكر أنَّ أبا يحيى اللاحقي[٣] زعم أنَّ سيبويه قال[٤] : التمس لي بيتاً شاهداً على إعمال " فَعِل " قال : فصنعت له هذا البيت ، وهذه الحكاية مسندة إلى رجل قد اعترف بكذبه على العرب ، فلا يُقبل ما قال .

وادَّعى غير المبرد أنَّ ابن (المقفع)[٥] صنع هذا البيت[٦] .

وألحق البصريون هذه الخمسة باسم الفاعل ، وإنْ [لم] تكن جارية على الفعل المضارع

١٠ كاسم الفاعل ؛ لأنَّ ما فيها من قوة // المبالغة في الفعل قام مقام الشبه اللفظي بالفعل المضارع . //١٤٠أ

والكوفيون لا يلحقون باسم الفاعل شيئاً من هذه (الخمسة الأمثلة)[٧] .

---

(١) وقد رد ابن عصفور مذهب المبرد هذا ، وعدَّه مذهباً فاسداً حيث قال : « وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد ، إذ الكلام لم يقع إلاَّ في فَعِل ، وفعيل الواقعين موقع مُفعل » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٦١ .

(٢) قال المبرد : « واحتج سيبويه بهذا البيت :

حَذِرٌ أموراً لا تضِيرُ ، وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقْدَار

وهذا بيت موضوع مُحْدَثٌ ، وإنما القياس الحكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره » .
المقتضب ٢ / ١١٥ - ١١٦ .

(٣) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي من شعراء هارون الرشيد ، توفي سنة (٢٠٠ هـ) .
انظر الخزانة ٨ / ١٧٣ ، والأعلام ١ / ٢٧ .

(٤) لعله يقصد : « قال له » .

(٥) في الأصل : (المقنع) .
وهو عبد الله بن المقفع ، كان قبل إسلامه يُسمى بـ" رَوْزبة " ويكنى بأبي عمر ، ولما أسلم سمي بعبد الله ، وكني بأبي محمد .
لقب بالمقفع ، لأن الحجاج بن يوسف ضربه ضرباً ، فتقفعت يده ، كان فصيح العبارة له حكم ، وأمثال ، توفي سنة ١٤٢ هـ .
انظر الخزانة ٨ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والأعلام ٤ / ١٤٠ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٦٢ - ٥٦٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٨ - ١٠٥٩ .

(٧) لعله : « الأمثلة الخمسة » .
وقد ذكر الأزهري السبب في عدم إلحاق الكوفيين شيئاً من هذه الأمثلة باسم الفاعل ، وذلك لمخالفتها لأوزان المضارع ، ولمعناه .
التصريح ٢ / ٦٨ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢٢ .

وإذا ثُنِّيت هذه الأمثلة ، أوجُمعت عملت عند البصريين كما يعمل اسم الفاعل إذا ثُني ، أو جُمِع[١] .

فإنْ صُغِّرتْ ، أو (نُعِتت)[٢] لم تعمل كما لا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِّرَ ، أو نُعِتَ ؛ لأنَّ التصغير ، والنعت من خواص الأسماء[٣] ، فهو مبعد عن الفعل[٤] .

٥ وذهب الكسائي إلى إعمال المنعوت ، والمصغر ، وهو قول ضعيف[٥] .

(قوله)[٦] :

وَأَجْرِ كالـمُضَارِع اسمَ الفاعِلِ مُنَوْناً مِنْ قَاصرٍ أو عَامِلِ
نَصْباً فَعَدٌّ ضَارِباً كَيَضْرِبُ ولا تُعَدُّ ذَاهِباً كَيَذْهَبُ

أمرك في صدر البيت الأول أن تجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع في نصبه للمفعول

١٠ إذا كان اسم الفاعل منوناً ؛ لأنَّه إذا سقط التنوين للإضافة انْجرَ المعمول ، فمراده [بـ] منوناً ألاَّ يكون مضافاً ، وجرى في ذلك على المشهور من أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ إذا جرى على الفعل المضارع لفظاً ، ومعنىً ، وقد تقدم شرح الكلام في ذلك[٧] .

قوله : « منوناً » نصباً على الحال من قوله : « اسم » ، وقوله : « من قاصرٍ أو عامل نصباً » تنبيه على أنَّ حال اسم الفاعل كحال المضارع الذي اُشْتُقَ منه ، فإن كان المضارع

١٥ قاصراً كان اسم الفاعل قاصراً لا يرفعُ إلاَّ الفاعل .

---

(١) انظر شرح عمدة الحافظ ٦٨٢ .

(٢) في الأصل : (نعتّ) .

(٣) انظر التسهيل لابن مالك ١٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٥ .

(٤) الأنسب لو قال : « فهما مبعدان عن الفعل » .

(٥) أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المصغر ، وقد قال بهذا الكوفيون إلاَّ الفراء ، ووافقهم أبو جعفر النحاس .
وقال بعض المتأخرين : إنْ لم يحفظ له مُكبرٌ جاز إعماله .
أما إعماله إذا كان موصوفاً ، فقد أجازه الكسائي مطلقاً .
وقال المرادي : ونقل غيره : أنَّ مذهب البصريين ، والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي ، وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً .
انظر التسهيل لابن مالك ١٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ ، والمساعد ٢ / ١٩١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٧ ، والهمع ٥ / ٨١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٦٧ .

(٦) بياض في الأصل لعله ما أثبته .

(٧) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

وإن كان المضارع عاملاً للنصب كان اسم الفاعل عاملاً له ، ويأتي مثال ذلك في البيت الثاني ، وقوله : « نصباً » في أول البيت الثاني مفعول بعامل في آخر البيت الأول ، ثم شرع في البيت الثاني ينبّه كيف يجري اسم [الفاعل] على المضارع في قصوره ، وعمله ، فقال : « فَعَدِّ ضارباً كَيَضْرِبُ » يعني فانصب المفعول بضارب كما تنصبه بيضرب ، ثم قال : « ولا تُعَدِّ ذاهباً كيذهب » أي ، ولا تنصب المفعول بذاهب كما لا تنصبه بيذهب ، فتقول : « هذا ضاربٌ زيداً » كما تقول : « هذا يضربُ زيداً » ، وتقول : « هذا ذاهبٌ أبوه » كما تقول : « هذا يذهبُ أبوه » ، فترفع به الفاعل[1] ، ولا تنصب به المفعول إلاّ أنَّ اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل المضارع ، فهو منحطٌ عنه في الدرجة ؛ ولهذا يعمل الفعل // المضارع من غير اعتماد (على)[2] شيء ، واسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً كما تقدم[3] . //١٤٠ب

وإذا قلت : « زيدٌ يضربُ عمراً » لا يجوز أن تقول : « يضربُ لعمرٍو» باللام ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل ، فتقول : « زيدٌ ضاربٌ لعمرٍو» ، وإنْ لم يجز في فعله ، وجواز تعديته باللام دليل انحطاطه في الدرجة[4] هذا حكم اسم الفاعل .

ولم يتعرض في الأصل لذكر اسم المفعول ، وهو كاسم الفاعل في العمل إلاّ أنّه لا يكون مفعوله إلاّ مرفوعاً نائباً عن الفاعل ، فإن كان له مفعولان كـ« زيدٌ (مُعْطى)[5] درهماً » ناب الأول عن الفاعل ، وانتصب الآخر .

[وإن كان له مفعولٌ واحد رفعه نائباً عن الفاعل] ، ويجوز إضافته (إليه)[6] ، تقول : « زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ » وإن شئتَ أضفت ، وقلت : « زيدٌ مضروبُ الغلامِ » ، فأضفته إلى مفعوله[7] ، وإن كان نائباً عن الفاعل .

---

(١) اختلف النحاة حول رفع اسم الفاعل للفاعل ، فذهب ابن جني والشلوبين إلى أنه لا يرفع الظاهر .
وقيل : يرفعه ، ونسبه الأشموني إلى سيبويه ، وقال : إن ابن عصفور اختاره .
أما المضمر فذهب قوم إلى أنه يرفع .
وذهب قوم مثل : ابن طاهر ، وابن خروف إلى أنه يمتنع رفعه .
انظر الهمع ٥ / ٨٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٦٤ .

(٢) في الأصل : (إلى) .

(٣) انظر ص ١٥٤ .

(٤) انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٨٠ .

(٥) في الأصل : (يعطي) .

(٦) في الأصل : (إلى مفعوله) ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) وإن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٢٨ ، والفرائد الجديدة ٢ / ٦٧٦ .

واسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى فاعله[١] ؛ لأنَّه الفاعل بنفسه بخلاف اسم المفعول ، فإنّ فاعلَهُ محذوف ، ومفعوله نائب عنه ، فإذا أضفت إلى النائب (عن)[٢] فاعله كأنّك[٣] أضفته إلى المفعول في الحقيقة .

وإذا رفع اسم المفعول لفظاً ظاهراً ، فلك رفعه وجره على الإضافة كما تقدم ، ولك نصبه على التمييز تقول : « زيدٌ مضروبٌ غلاماً » ، وتجعل النائب عن الفاعل ضميراً مستتراً فيه .

ويشترط في عمله ما يُشترط في اسم الفاعل من الاعتماد على ذي (خبر)[٤] ، أو ذي صفةٍ ، أو ذي حالٍ ، أو على أداة نفيٍ ، أو استفهامٍ ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال عند البصريين .

وإذا دخلته الألف واللام عمل مطلقاً كاسم الفاعل[٥] ؛ لأنَّه حينئذٍ نائب عن الفعل كما تقدم في اسم الفاعل إلاَّ أنَّه لا يجرى على لفظ المضارع إذا كان ثلاثياً ألا ترى أنَّ " يَضْرِبَ " أربعة أحرف ، (ثلاثة متحركات)[٦] ، وساكن ، واسم المفعول منه " مَضْرُوْبٌ " ، فهو (ثلاثة)[٧] متحركات ، وساكنان ، فلم يتساويا ، وقد قدَّمنا كيفية اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، والسداسي .

وقد جمعنا في هذا الباب ما فيه (إن شاء الله)[٨] الكفاية ، والله الموفق .

---

(١) لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، ولكن يجوز إضافته إذا كان عاملاً بغير معنى المضي إلى مفعوله ، فإذا كان المفعول اسماً ظاهراً جازت إضافة اسم الفاعل إليه ، ويجوز نصبه وهو الأولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وهما عند الكسائي سواء ، لكن إذا فُصِلَ المفعول عن اسم الفاعل تعين نصبه .
أما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً ، فيضاف إليه اسم الفاعل وجوباً ، وهو عند الأخفش وهشام في محل نصب .
هذا بالنسبة للمفعول الأول لاسم الفاعل ، أما إذا اقتضى اسم الفاعل مفعولاً ثانياً تعين نصبه .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٢٦ ، والفرائد الجديدة ٢ / ٦٧٣ .

(٢) في الأصل : (عمن) .

(٣) في الأصل : (كأنّك لما) .

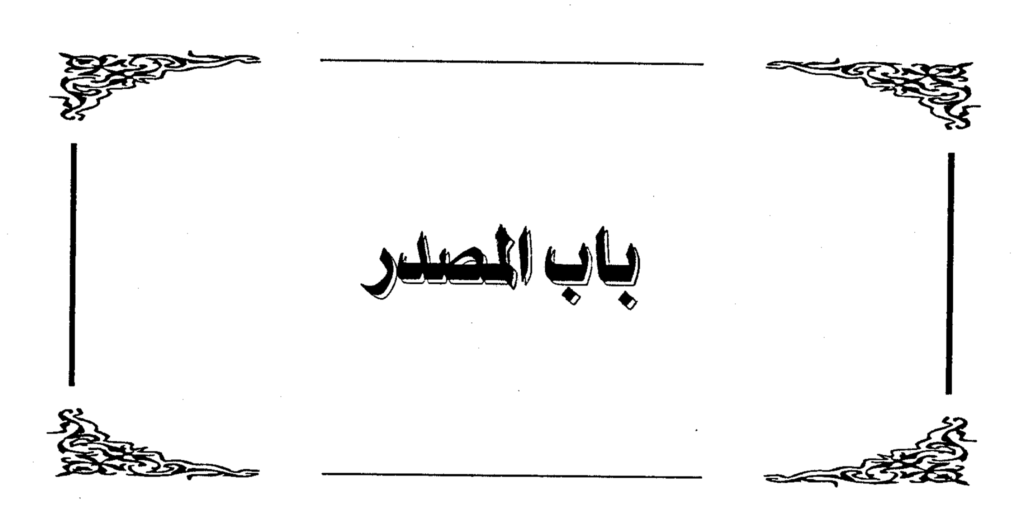
(٤) في الأصل : (خبراً) .

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٠٨ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٧ ، والفرائد الجديدة ٢ / ٦٧٥ .

(٦) في الأصل : (ثلاثٌ متحركا) .

(٧) في الأصل : (ثلاث) .

(٨) في الأصل : (إنشاءالله) .


باب المصدر

«باب المصدر»

هذا الباب يستدعي الكلام على (أربع)[١] مسائل :

الأولى : في أبنية المصادر .

الثانية : // في إعراب المصدر ، وما ينوب منابه . //١٤١أ

٥ **الثالثة** : في تقسيم المصدر إلى أنواعه .

الرابعة : في عمل المصدر .

فأما المسألة (الأولى)[٢] ، فاعلم أنَّ المصادر إنما هي بحسب أفعالها ، (فالفعل)[٣] إما ثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، أو سداسي .

فأما الثلاثي منها ، فمصادره كثيرة التشعب موقوفة على السماع ، فمحلُّهُ كتب اللغة ،

١٠ والمقيس منها قليل .

فنقول : الثلاثي المفتوح العين إن كان متعدياً ، فقياس مصدره " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين كـ« ضَرَبَ ضَرْباً ، ورَدَّ ردّاً ، ووَعَد وَعْداً ، وباع بَيْعاً ، وقال قَوْلاً ، ورمى رَمْياً ، وغزى غَزْواً » ، وإن كان غير متعدٍ ، فقياس مصدره " الْفُعُول " بضم الفاء كـ« قعدَ قُعوداً ، وغَدا غُدُوّاً ، ودوا دُوِيّاً » ما لم يدل على امتناع ، فقياس مصدره " الفِعَال " بكسر

١٥ الفاء كـ« أبى إباءً » ، أو على اضطراب ، أو (تنقل)[٤] ، فقياس مصدره " فَعَلان " بفتح الفاء والعين كـ« خَفَقَ البرقُ خَفَقاناً » ، و« جالَ الفرسُ جَوَلاناً » ، أو على داءٍ ، أو صوت ، فمصدره " الفُعال " بضم الفاء كـ« سَعُلَ سُعالاً ، وزَكَمَ زُكاماً ، وصَرَخَ صُراخاً ، وعوى عُواءً » ، وهو كثير .

ومن التنقل والصوت ما جاء [على] " فعيل " كـ« رحلَ رحيلاً ، وصهلَ الفرسُ

٢٠ صهيلاً » .

وأما الثلاثي المكسور العين ، فإن كان متعدياً ، فقياسه " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العين كـ« حَمِدَ حَمْداً » ، و« شَمِمْتُ الرائحةَ شمًّا »[٥] .

---

(١) في الأصل : (أربعة) .

(٢) في الأصل : (الأول) .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها ما أثبته .

(٤) هكذا في الأصل ، ولكن الموجود في كتب الصرف : « تقلب » .

(٥) ذكر ابن مالك المقيس في المتعدي من " فَعَل " ، و" فَعِل " ، فقال : « والمقيس في المتعدي من " فَعَل " مطلقاً ، ومن " فَعِل " المفهم عملاً بالضم " فَعْل " » .

انظر التسهيل لابن مالك ٢٠٥ ، وشرحه له أيضاً ٣ / ٤٧٠ - ٤٧١ ، وانظر أوضح المسالك ٣ / ٢٣٣ .

وإن كان غير متعدٍ ، فقياسُ مصدره " فَعَلٌ "[١] بفتح الفاء والعين كـ« فَرِح فَرحاً » ، و« شَلَّت يده شللاً » ، « جَوِيَ (جَوىً)[٢] » وهو داء في الجوف .

وأما الثلاثي المضموم العين ، فقد تقدم في باب تعدي الأفعال أنَّه لا يتعدى ، فقياس مصدره " فُعُولة " بضم الفاء كـ« سَهُلَ الأمرُ سُهُولةً » ، أو " فَعَالة " بفتح الفاء كـ« جَزُلَ القولُ جَزالةً »[٣] ، وما خالف ما ذكرناه في جميع الثلاثي ، فإنما هو موقوف على السماع[٤] ، فينظر في كتب اللغة .

وأما الرباعي ، والخماسي ، والسداسي من الأفعال ، فمصادرها مقيسة .

---

(١) هذا إذا كان من " فَعِلَ " اللازم ، وأما إذا كان من " فَعَل " اللازم فقياس مصدره الفعول ، وقد ذكر هذا ابن مالك ، فقال : « وفي اللازم من فَعِلَ " فَعَل " ، ومن فَعَل " فعول " ما لم يغلب فيه " فِعالة " ، أو " فِعال " أو " فُعال " ، أو " فَعِيل " ، أو " فَعَلان " فيندر فيه فُعُول » .

وهذا ما قاله ابن هشام .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٧٠ - ٤٧١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في الأصل : (يجوي) .

انظر اللسان ١٤ / ١٥٨ مادة (جوا) .

(٣) ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال : « أما ما كان حُسْناً ، أو قُبْحاً ، فإنه مما يبنى فعله على " فَعُلَ يَفْعُلُ " ، ويكون المصدر " فعالاً " ، و" فعالة " ، و" فُعلاً " ، وذلك قولك : " قَبُحَ يَقْبُحُ قباحةً " ، وبعضهم يقول : قبوحةً فبناه على " فُعولةٍ " كما بناه على " فعالةٍ " » .

الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٨ - ٣٢ ، وانظر شرح الأشموني ٢ / ٥٨٦ .

(٤) نظم ابن مالك في ألفيته أبنية مصادر الثلاثي ، فقال :

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِن ذِي ثَلاثَةٍ كـ" رَدَّ رَدّاً "

وفَعِلَ اللازمُ بابُهُ فَعَلْ ... كـ" فَرَح " ، وكـ" جَوىً " ، وكـ" شَلَلْ "

وفَعَلَ اللازمُ مِثْلَ قَعَدا ... لَهُ فُعُولٌ باطِّرَادٍ كـ" غَدَا "

ما لَمْ يكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعالاً ... أو فَعَلاناً - فَادْرِ - أو فُعَالاَ

فَأَوَّلٌ لِذِي امتِناعٍ كَأَبَى ... والثانِ للذي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

للدَّا فُعَالٌ أو لِصَوتٍ ، وَشَمِلْ ... سَيْراً وصَوتاً الفَعِيلُ كـ" صَهَلْ "

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا ... كـ" سَهُلَ الأمرُ ، وزيدٌ جَزُلاَ "

ومَا أتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كـ" سُخْطٍ ، ورضَى "

شرح ابن عقيل ٣ / ١٢٣ - ١٢٦ .

فأما الرباعي فإن كان على " فَعْلَل " كـ" دَحْرَجَ " فمصدره " فَعْلَلَةٌ " بفتح الفاء كـ" دَحْرَجَةٌ " ، أو " فِعْلال " بكسر الفاء كـ" دِحْرَاجٌ "[1] .

وإن كان على " فَعَّل " كـ" عَلَّمَ " مضاعفاً ، فمصدره " التفعيل " كـ" التعليم " إلاَّ أنْ يكون معتلَ اللام كـ" زكّى " فمصدره " تَفْعِلة " كـ" تزكية "[2] . وإن كان على " فـاعلَ " كـ" ضارب " ، و" خاصم " ، فمصدره " المفاعلة " ، // كـ" المضاربة " ، و" المخاصمـة " ، //١٤١ب أو " الفِعال " بكسر الفاء كـ" الضراب " ، والخصام[3] .

---

(١) وقد يفتح مصدر " فعلـل " المضعـف مثـل : « زلـزل ، وقلقـل ، ووسـوس » ، فـإن وزنـه يكـون علـى " فعلـل " ، ومصدره يكون أيضاً " فِعْلال " أي " زِلْزَال ، وقِلْقال ، ووِسْواس " ، ويجوز فيـه أيضـاً أن يكـون علـى " فَعْـلال " بفتح الفاء ، فتقول : " زَلْزال ، وقَلْقال ، ووَسْواس " ، ولا يجوز هذا في غير المضعف .

وقد علل سيبويه سبب وجود الهاء في " فَعْلَلة " نحو : " دحرجة ، وزلزلة ، وحوقلة " ، فقال : « وإنما ألحقـوا الهـاء عوضاً من الألف التي تكون قبـل آخـر حـرف ، وذلـك ألـف زلـزال ، وقـالوا : زَلْزَلْتُـه زلْـزَالاً ، وقَلْقَلْتُـه قِلْقَـالاً ، وسَرْهَفْتُهُ سِرْهافاً ، كأنهم أرادوا مثل الإعطاء ، والكِذّاب ، لأن مثال : دَحْرَجْتُ وزنتها على أفْعَلْتُ ، وفَعَّلتُ » .

ثم ذكر بعد ذلك أنَّ " فَعْلَلَة " هو الوزن ، فقال : « بـاب نظـير مـا ذكرنـا مـن بنـات الأربعـة ، ومـا ألحـق ببنائـها من بنات الأربعة ، فتقول : دَحْرَجْتُه دحرجةً واحدة ، وزَلْزَلْتُه زَلْزلةً واحدة تجـيء بـالواحدة على المصدر الأغلـب الأكثر » .

انظر الكتاب ٤ / ٨٥ - ٨٧ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) جعل سيبويه " تفعلة " لازماً في المهموز اللام والناقص ، وهذا ما نسبه له الرضي حيث قال : « وظاهر كلام سيبويه أن " تفعلة " لازم في المهموز اللام كما في الناقص » .

وجعله ابن مالك غالباً في المهموز اللام واجباً في الناقص حيث قال : « ومن " فَعَّل " علـى " تَفْعيـل " وقـد يشـركه " تَفْعِلةٌ " ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة ، ووجوباً في المعتل » .

ومن هنا نفهم أن تزكية أصله " تزكيي " اجتمعت ياءان ياء الفعل وياء المصـدر ، تحـذف يـاء الفعـل - أي حـرف المد - وتعوض عنها بالتاء ، فأصبحت " تزكية " .

وعلل الأزهري سبب التعويض عن الياء المحذوفة بالتاء الدالة على التأنيث ، فقال : « ولكن تحذف ياء التفضيل الـتي بعد العين وجوباً ، وتعوض منها التاء الدالة على التأنيث ، لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة » .

انظر نزهة الطرف للميداني ٤٢٥ ، والتسهيل لابن مالك ٢٠٦ ، وشـرح الرضـي للشـافية ١ / ١٦٤ ، والتصريـح ٢ / ٧٥ .

(٣) جعل سيبويه المصدر اللازم من " فاعل " المفاعلة ، وأما " فِعالٌ " ، فذكر أنه يجيء على " فاعلت " كثيراً .

وممن ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج .

ومن النحاة من جعل " المفاعلة " ، و" الفعال " مصدرين لـ" فاعل " دون الإشارة إلى اللازم منهما لـ" فاعل " مثل : الزجاجي ، والميداني ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والأزهري .

وأصل " فِعال " " فيعال " كما قال المبرد ، وابن السراج .

انظر الكتاب ٤ / ٨٠ - ٨١ ، ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، والأصول ٣ / ١١٥ - ١١٦ ، والجمل ٣٨٦ ، ونزهة الطرف ٤٣٢ ، والتسهيل ٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٣١ ، والتصريح ٢ / ٧٦ .

وإن كان على " أَفْعَل " فمصدره " الإِفْعَال " كـ" الإِكْرَام "[1] صحيح العين ، أو معتلها إلاَّ أنَّ المعتل العين يدخله التصريف كـ" أقامَ " ، " إقامةً " كان الأصل " إقواماً " فنقلت حركة الواو إلى القاف ، فانفتحت وانقلبت الواو ألفاً ، وحذف الألف الزائدة قبل الآخر ، وعوض من الألف التاء ، فقالوا : إقامة[2] ، وقد لا يعوض كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾[3] هذا حكم الرباعي .

وأما الخماسي ، والسداسي ، فما كان في أوله ألف الوصل ، فقياس مصدره أن تنظر إلى ماضيه ، فتزيد قبل آخره ألفاً ، وتكسر الحرف الثالث (من الخماسي والسداسي)[4] ، فتقول في انطلق : انطلاقاً ، وفي استخرج : استخراجاً إلاَّ أنَّه إن كان معتل العين ، فتقول :

---

(١) قال عنه سيبويه في الكتاب ٤ / ٧٨ : « المصدر على " أفعلتُ إفعالاً " أبداً ، وذلك قولك : أعطيتُ إعطاءً ، وأخرجتُ إخراجاً » .

وانظر المقرب ٢ / ١٣٤ .

(٢) ذهب إلى هذا سيبويه والخليل ، فألف " إفعال " هي الأولى بالحذف لديهما .

أما الأخفش والفراء فذهبا إلى أن الألف المحذوفة هي الألف الأولى أي المنقلبة عن العين .

واختار ابن السراج ، وابن الناظم ، وابن هشام ، والسلسيلي ، وخالد الأزهري مذهب سيبويه .

واختار مذهب الأخفش والفراء ابن قتيبة ، والجرجاني ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، والجاربردي ، وابن عقيل .

انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ ، والمفصل ٢٦٦ ، وشرحه لابن يعيش ٦ / ٥٨ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ١٦٥ ، وشرح الجاربردي على الشافية ١ / ٦٤ - ٦٥ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٢٩ ، ونزهة الطرف للميداني ٤٤٣ ، والتصريح ٢ / ٧٥ - ٧٦ .

(٣) من الآية (٣٧) في سورة النور .

لم يعوض عن الألف المحذوفة التاء في قوله : « وإقام » من الآية ، وقد أجاز سيبويه سقوطها ، فقال : « وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحروف على الأصل » .

ثم استشهد بقوله تعالى : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ وممن ذهب إلى هذا ابن السراج .

أما الفراء ، فلا يجيز سقوط الهاء في مثل : إقامة ، وإجازة إلاَّ للإضافة ، فقال : « إقامة وإجازة وإجابة لا يسقط منه الهاء ، فإنما أدخلت ، لأن الحرف قد سقطت منه العين » .

ثم قال : « وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله : " وإقام الصلاة " ، لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافض ، وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة » .

انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ ، والأصول ٣ / ١٣٢ .

(٤) في الأصل : (والرابع من السداسي) .

« استعاذ استعاذة »[1] ، فدخل في هذه القاعدة السداسي كله ؛ لأنَّ أول أوزانه لا يخلو عن ألف الوصل ، ودخل من الخماسي ما في أوله ألف وصل .

وبقي علينا ما في أوله تاء ، وقياسه أن يضم الرابع منه ، فيكون مصدره " تفعُّلاً " بضم العين ، فتقول في تكرَّم : تكرُّماً بضم الراء ، وفي تخاصم تخاصُماً بضم الصاد[2] .

وقد يجيء مصدر الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه قال تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[3] أي كِذْبٌ[4] .

وعلى وزن المفعول قال تعالى : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[5] أي " بأيكم الفتنة " .

وقد تكلمنا على المصدر ، وينبغي أن نتكلم على [اسم] المصدر ، وما يشاركه من اسم الزمان والمكان ؛ لتكمل الفائدة .

---

(١) " استعاذ استعاذة " أصله : " استِعْواذاً " نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، وقلبت العين ألفاً ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، وعوض عنها بتاء التأنيث ، فصارت " استعاذة " هذا على مذهب الأخفش ، أما سيبويه فالألف المحذوفة لديه هي ألف الاستفعال .

(٢) انظر الجمل ٣٨٦ ، والمساعد ٢ / ٦٢٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٦١ – ٨٦٢ .

(٣) الآية (٢) من سورة الواقعة .

(٤) وتقديره عند الزمخشري : « نفس كاذبة » .

انظر الكشاف ٤ / ٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٢ .

(٥) الآية (٦) من سورة القلم .

اختلف النحويون في قوله : " المفتون " ، وبناءً عليه اختلفوا في الباء في " بأيكم " :

فذهب جمهور إلى أن قوله : " بأيكم المفتون " استفهاماً يراد به الترداد بين أمرين ، ومعلوم نفي الحكم عن أحدهما، ويعينه الوجود ، وهو المؤمن ليس بمفتون ، ولا به فتون .

وقال قتادة وأبو عبيدة : « الباء زائدة ، والمعنى أيكم المفتون ، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله : " بحسبك درهم " أي حسبك » .

وقال الزمخشري : « والباء مزيدة أو المفتون مصدر كالمعقول والمجلود أي بأيكم الجنون ، أو بأي الفريقين منكم الجنون ، أبفريق المؤمنين أو بفريق الكافرين ؟ » .

وقال الحسن والضحاك والأخفش : « الباء ليست بزائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي بأيكم هي الفتنة » .

وقال مجاهد والفراء : « الباء بمعنى " في " أي " في أي فريقين منكم النوع المفتون " » .

انظر الكشاف ٤ / ١٢٦ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٠٩ .

واعلم أنَّ اسم المصدر على قسمين[1] :

أحدهما : ما جاء لغير الثلاثي على وزن مصدر الثلاثي كقولهم : « اغتسل غُسلاً » ، و« توضأ وضوءاً » فَغُسْلاً ، مصدر ثلاثي جاء مع الخماسي ، فسموه اسم مصدر ، ولم يسموه مصدراً، وكذلك وضوءاً مع توضأ سموه اسم مصدر؛ لأنَّه جاء مع غير الثلاثي، وإنما هو من مصادر الثلاثي، وكذلك أعطي عطاءً، فعطاء هنا اسم مصدر لا مصدر على ما بيناه.

والقسم الثاني : ما كان في أوله ميم زائدة لغير المفاعلة كـ" المَضْرب " من الثلاثي ، و" الْمُعْطَى " بضم الميم // وفتح الطاء من الرباعي ، فهذا عندهم اسم مصدر لا مصدر . //١٤٢أ

واعلم أنَّ هذا القسم يشترك فيه اسم المصدر ، والزمان ، والمكان ، وقد يُفرَّق بعضها عن بعضٍ ، كما سنفصله .

وأما ما كان زائداً على الثلاثي ، فصيغة اسم المفعول منه مشتركة بين اسم المفعول ، واسم المصدر ، والزمان ، والمكان ، فمثال ذلك في الرباعي قولك : « هذا مُعْطَانا » يحتمل أن تريد الرجل الذي أعطيناه ، فيكون اسم مفعول ، وهذا (عطاؤنا)[2] ، فيكون اسم مصدر ، وهذا زمان عطائِنا ، فيكون اسم زمان ، أو هذا مكانِ عطائِنا ، فيكون اسم مكان ، وذلك جارٍ في الخماسي ، والسداسي ، تقول في الخماسي : « هذا مُكْتَسبُنَا » ، أي هذا الذي كَسِبْنَاهُ ، فيكون اسم مفعول ، « وهذا كَسْبُنا » ، فيكون (اسم مصدر)[3] ، أو « هذا زمان اكْتِسابِنا » فيكون اسم زمان ، أو « هذا مكان اكْتِسَابِنا » ، فيكون اسم مكان .

---

(١) لم يتعرض ابن جابر لتعريف اسم المصدر حتى يتضح الفرق بينه وبين المصدر الذي عرفه بقوله : « ما دل على حدث غير دالٍ على زمان ذلك الحدث » وسيأتي هذا ص ١٩٧ .

وقد وضَّح لنا الفرق بينهما ابن الناظم حيث قال : « اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ينقسم إلى : مصدر ، واسم مصدر .

فإن كان أوله ميم زائدة لغير مفاعلة كالمضرب ، والمحمدة ، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي كالوضوء والغسل فهو اسم مصدر ، وإلاَّ فهو مصدر » .

وبالإضافة إلى هذا لم يتعرض ابن جابر لذكر الخلاف حول إعمال اسم المصدر : فذهب البصريون إلى أنه لا يعمل عمل المصدر ، ولا يجري مجراه ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى إعماله . وانظر المسألة بالتفصيل في : شذور الذهب ٣٥٨ - ٣٦١ .

انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤١٦ ، والارتشاف ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) في الأصل : (عطانا) .

(٣) في الأصل : (اسم فاعل) .

وتقول منه في السداسي : « هذا مُسْتخرجنا » ، فإن أردت الشيء الذي استخرجته ، فيكون اسم مفعولٍ ، وإن أردت (خَرَاجُنَا)[1] [فهو اسم مصدر ، وإن أردت زمان استخراجنا ، فهو اسم زمان ، وإن أردت مكان استخراجنا] ، فهو اسم مكان .

(فكل ذلك)[2] مما زاد على الثلاثي جارٍ على قاعدةٍ واحدةٍ ، فالميم مضمومة ، وما قبل الآخر مفتوح[3] .

وأما من الثلاثي فالميم مفتوحة ، وما قبل الآخر مكسور ، أو مفتوح بحسب ما نبينه كـ" المَطْلِع ، والمَطْلَع " فنقول :

الفعل الثلاثي إن كان على وزن " فَعِلَ " بفتح العين أو بكسرها ، والمضارع على " يَفْعِلُ " بكسر العين فيهما ، وفاؤه معتلة بالواو ، وعينه ولامه صحيحتان ، فاسم المصدر منه ، والزمان والمكان " مَفْعِل " بكسر العين[4] تقول في الأول : « وَعَدَ يَعِدُ مَوْعِداً » ، وتقول في الثاني : « وثِقَ يَثِقُ مَوْثِقاً » ، وإن اعتلت لامه سواء اعتلت الفاء بالواو ، أو لا ، فاسم المصدر منه ، والزمان ، والمكان " مَفْعَل " بفتح العين تقول (فيه)[5] : « رَمَى يَرْمِي مَرْمَى ، ووَقَى يَقِي مَوْقاً » ، وتقول (في)[6] المكسور العين : « وَلِيَ يلي مَوْلى » ، « ووَرِيَ الجرحُ يرى مَوْراً بالراء إذا تصدَّد »[7] .

فإن كان كله صحيحاً ، أو اعتلت فاؤه بالواو ، واعتلت عينه ، فاسم المصدر منه " مَفْعَل " بفتح العين ، واسم الزمان والمكان بكسرها ، تقول (في)[8] المفتوح // العين الصحيح //١٤٢/ب

---

(١) في الأصل : (استخراجنا) .

(٢) في الأصل : (فدل ذلك) .

(٣) انظر المقتضب ٢ / ١١٨ - ١١٩ ، والكامل ١ / ٢٦١ ، والمقرب ٢ / ١٣٧ .

(٤) التزم العرب الكسر مطلقاً فيما صحت لامه ، وفاؤه واو سواء كان في اسم المصدر ، أو اسم الزمان ، أو اسم المكان ، أما قبيلة طيء فإنها لم تلتزم الكسر ، إذ لا فرق عندها في صحيح اللام سواء كان واوي الفاء ، أو لا ، فاسم المصدر يكون على " مَفْعَل " بفتح العين وكسرها في اسم الزمان والمكان .

انظر المساعد ٢ / ٦٣٣ ، وحاشية الخضري ٢ / ٣٣ .

(٥) في الأصل : (منه) .

(٦) في الأصل : (من) .

(٧) ما وجدته في اللسان وكذلك في الوسيط هو : « صَدَّد » ، وليس : « تصدَّد » .

انظر اللسان ٣ / ٢٤٦ مادة (صدد) ، والمعجم الوسيط ١ / ٥٢٨ مادة (صدَّ) .

(٨) في الأصل : (من) .

« ضربَ يضربُ » ، و(في)[1] المكسور العين « حَسِبَ يَحْسِبُ » على لغة من يكسر السين[2] « مَضْرَباً ، ومَحْسَباً » بالفتح في اسم المصدر ، وبالكسر في اسم الزمان والمكان .

وتقول في المفتوح العين المعتل الفاء بالياء : « يَسَر يَيْسَرُ » ، و(في)[3] المكسور العين : « يَئِسَ يَيْئِسُ » : « ميسراً ، وميئساً » بالفتح في اسم المصدر وبالكسر في اسم الزمان والمكان .

٥ وتقول (في)[4] المفتوح العين المعتلة : « باعَ يبيعُ مَبَاعاً » في اسم المصدر ، و" مبيعاً " في اسم الزمان والمكان ، ووافق هنا (اسم)[5] المفعول لفظاً لا تقديراً ؛ لما حصل فيه من الاعتلال في [عينه] ؛ إذ التقدير في اسم الزمان والمكان " مَبْيِعاً " بسكون الباء وكسر الياء ، فنُقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها ، فسكنت الياء ، فصار " مَبِيعاً " ، والتقدير في اسم المفعول " مَبْيُوعاً " استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ، فسكنت الياء ، فكسرت لأجلها الباء ،

١٠ وحذفت الواو ؛ لأجل التقاء الساكنين ، فصار " مَبِيعاً " ، ولم نجد مثالاً للمعتل العين المكسور في الماضي والمضارع .

هذا كله حكم " فَعَل " [يَفْعِل] بفتح العين [في الماضي] ، وكسرها في المضارع ، أو بكسرها فيهما على ما قدمناه في أنواعه بحسب اعتلال (فائه)[6] وعينه ولامه ، وصحتها .

فإن كان الثلاثي على " فَعَل يَفْعُل " بفتح العين [في الماضي] مضموم المضارع ، أو

١٥ مفتوحهُ ، أو على " فَعُل " بضم العين ، أو على " فَعِل " بكسر العين ، وفتحها في المضارع ، فاسم المصدر والزمان والمكان منه " مَفْعَل " بفتح العين ، تقول من الأول : « قعد يَقْعُدُ (مَقْعَداً)[7] » ، ومن الثاني : « نصح يَنْصَحُ مَنْصَحاً » ، وتقول من الثالث : « جَبُنَ يَجْبُنُ مَجْبناً » ، ومن الرابع : « عَلِمَ يَعْلَمُ مَعْلَماً » بفتح ما قبل الآخر في ذلك كله سواء أردت اسم المصدر ، أو اسم الزمان ، أو اسم المكان ، إلاَّ أن يكون المكسور العين في الماضي المفتوحه في

---

(١) في الأصل : (من) .

(٢) وهي أجود اللغتين كما قال ابن منظور .

انظر الحجة ٢ / ٣٠٠ ، والمقرب ١ / ٢٠٠ ، وشرح قواعد الإعراب ٣٨٤ ، واللسان ١ / ٣١٥ مادة (حسب) .

(٣) في الأصل : (من) .

(٤) في الأصل : (من) .

(٥) في الأصل : (لاسم) .

(٦) في الأصل : (فاؤه) .

(٧) في الأصل : (مقعد) .

المضارع معتل الفاء (بالواو)[١] كـ« وَجِلَ يَوْجَل » ، فلك فيه الوجهان في اسم المصدر ، واسم الزمان ، واسم المكان[٢] .

هذا الذي ذكرناه هو القياس ، وقد شذت أشياء ، فمنها : " فَعَل " " يَفْعِل " بفتح العين في الماضي (وكسرها في المضارع)[٣] // إذا كان صحيحاً (كالمرجع)[٤] في اسم المصدر جاء مكسوراً ، وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما تقدم[٥] . //١٤٣أ

والمعجزة بكسر الجيم شذت في المصدر من وجهين : الكسر ، ولحاق التاء ، وشذت في اسم الزمان والمكان من جهة : لحاق التاء فقط .

وفي غيره من جهة الفتح ، ولحاق التاء .

والمعيشة شذت في المصدر من جهة لحاق التاء ، والكسر[٦] .

وشذ من " فَعِل يَفْعَل " بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع إذا كان صحيحاً : كـ" المكبرة ، والمحمدة " بفتح الباء والميم شذت في الثلاثة ؛ لإلحاق التاء[٧] .

---

(١) في الأصل : (بالواوو) .

(٢) هذا ظاهر كلام سيبويه في كتابه حيث قال : « وقال أكثر العرب في وَجِلَ يَوجَلُ ، ووجِلَ يوحَلُ : مَوجِلٌ ، ومَوحِلٌ ، وذلك أن يوجَلُ ويوحَلُ ، وأشباههما في هذا الباب من " فَعِلَ يَفعَلُ " قد يعتل ، فتقلب الواو ياء مرة ، وألفاً مرة ، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر ، فلما كانت كذلك شبهوها بالأول ، لأنها في حال اعتلال ، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول ، وهما مما يشبهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع حالاته . وحدثنا يونس وغيره أنّ ناساً من العرب يقولون في : وَجِلَ يَوجَلُ ونحوه : موجَلٌ ، وموحَلٌ ، وكأنهم الذين قالوا : يوجَلُ ، فسلموه ، فلما سُلِّم ، وكان يَفْعَلُ كـ" يركبُ " ونحوه شبهوه به ، وقالوا : مَوَدّةٌ ، لأن الواو تسلم ولا تقلب » .

وهو ما قاله الشلوبيني حيث قال : « وفي : " فَعِلَ يَفْعَلُ " منه الوجهان : كالمَوْجِل والمَوْجَل » .

وقال ابن يعيش بعد أن ذكر القولين : « وهذا القول أقيس ، والأول أفصح » .

يقصد بالأقيس ما كان على " مَفْعَل " بفتح العين ، ويقصد بالأول ما كان على " مَفْعِل " بكسر العين .

انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٩٣ ، والتوطئة ٣٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٨ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) في الأصل : (المرجع) .

(٥) انظر ص ١٧٢ .

(٦) وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٤ / ٨٨ .

(٧) انظر شرح الرضي للشافية ١ / ١٧١ - ١٧٤ .

وشذ من " فَعَلَ يَفْعُل " بفتح العين في الماضي ، وضمها في المضارع (فيها)[١] عشرة ألفاظٍ[٢] : المَسْقِط ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمَنْبِت ، والمَجْزِر ، والمفْرِق ، والمَحْشِر ، والمَنْسِك ، والمطلِع ، [والمسجِد] .

فالسبعة الأول شذت في المكان ؛ لأنَّها جاءت بالكسر ، والأصل فتحها ، ووجه تخصيص شذوذها بالمكان (أنَّها)[٣] لم تُسمع مكسورة إلاَّ فيه .

وأما اسم الزمان والمصدر ، فجاءت فيهما على الأصل .

وأما الثلاثة الباقية فجاءت بالفتح ، وبالكسر في المكان ، فمن فتح فلا شذوذ ، ومن كسر شذ .

وقد شذ " المَطْلِع " اسم مصدرٍ جاء فيه كسرة[٤] ، فيشذ فيه كما يشذ في المكان[٥] .

وأما " المسجِد " فعند سيبويه لا شذوذ فيه ؛ لأنَّ المراد به عنده الموضع المخصوص على الهيئة المخصوصة لا موضع السجود .

---

(١) في الأصل : (فهما) .

(٢) ذكر تسعة ألفاظ فقط ، ولعل الكلمة الساقطة [المسجد] كما أثبتها ، لأنها ستأتي في كلامه ، وفاته أن يذكر : " المرفق ، والمسكن " .

(٣) في الأصل : (أنما) .

(٤) لعله يقصد : « إن جاء فيه كسرة فيشذ فيه كما يشذ في المكان » .

(٥) ذكر سيبويه في كتابه أنَّ كسر المصدر في مثل : " المطلع " لغة بني تميم ، وفتحه لغة أهل الحجاز حيث قال : « وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في " يَفْعَلُ " ، قالوا : أتيتُك عند مطلع الشمسِ ، أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون .
وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح ، وذلك : المنبت والمطلع لمكان الطلوع ، وقالوا : البصرةُ مَسْقِطُ رأسي ، للموضع ، والسقوط المَسْقَطُ » .
وقرأ الكسائي " المطلِع " بالكسر في قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ آية (٥) من سورة القدر .
ونسب الفراء هذه القراءة ليحيى بن وثاب وحده .
ونسبها أبو حيان إلى أبي رجاء والأعمش ، وابن وثاب ، وطلحة ، وابن محيصن ، والكسائي .
أما قراءة الفتح فقرأ بها ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة . ونسب الفراء هذه القراءة للعوام حيث قال : « وقرأه العوام بفتح اللام " مطلَع " وقول العوام أقوى في قياس العربية » .
انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، والكشف للقيسي ٢ / ٣٨٥ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٨ / ٢٨٧ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٩٧ .

ومعنى هذا أنَّ سيبويه يقول : المسجدُ عندي ما اتُّخِذَ على هيئةٍ مخصوصة للصلاة[١] ، وأما كل موضع سُجِدَ (فيه)[٢] من دارٍ ، أو غير ذلك من الأمكنة ، فليس يسمى "مَسْجِداً" بالكسر .

وأما غيره فيراه شاذًّا ؛ لأنَّه يرى أنَّ كل مسجدٍ يُسْجَدُ فيه ، فحقه أنْ يكون مفتوحاً ؛ لأنَّه من " فَعَل يَفْعُل " بفتح العين في الماضي ، وضمها في المضارع .

وأما اسم الآلة فإنَّهم يشتقون (له)[٣] من الفعل الثلاثي اسماً بميم في أوله مكسورة ، ويفتحون ما قبل الآخر ، وقد يجعلون قبل الآخر ألفاً ، قالوا : " مِخْيَط ، ومِخْيَاط " لما يخاط به، و" مِفْتَح، ومِفْتاح " لما يُفتح به، وقالوا: " مِكْيال " لما يكال به، و" مِيزان " لما يوزن به.

وقد تلحقه التاء قالوا : " مِطْرق ، // وَمِطْرقة " فهذه ثلاثة معروفة . //١٤٣ب

وقد جاءت الآلة بكسر الفاء من غير ميم قالوا : " إراثٌ " بكسر الهمزة فراء وثاء مثلثة لقطعة خشب تُورثُ بها النار أولاً كي توقد[٤] .

وقالوا : " سِراد " بسين مهملة ، ثم راء ، ودالٍ مهملةٍ للغربال الذي تسرد به الحنطة[٥] .
وهذه هي القاعدة في كل (ما يستعملونه)[٦] استعمال الآلات ، وينقل ، فلا يكون أوله إلاَّ مكسوراً .

وشذت حروف بضم الأول قالوا : " مُدْهُنٌ " لوعاء الدُّهن[٧] ، و" مُسْعُطٌ " لوعاء السعوط ، وهو دواء يجعل في الأنف[٨] ، و" مُكْحُلٌ " لوعاء الكُحْلِ ، و" مُنْخُل " للغربال الذي ينخل به ، و" مُدُقٌ " للشيء الذي يدق (به)[٩] ، وقد جاء بالكسر على الأصل .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب : « وأما المَسْجِد فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود ، وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت : مَسْجَدٌ » . الكتاب ٤ / ٩٠ .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل : (لها) .

(٤) قال ابن منظور : « الإراث : ما أُعِدَّ للنار من حراقةٍ ، ونحوها ، وقيل : هي النار نفسها » .
انظر اللسان ٢ / ١١١ مادة (أرث) .

(٥) لم أجد استعمال السراد بالمعنى الذي ذكره ابن جابر ، وما وجدته في لسان العرب لابن منظور ، هو : « والسَّراد والمِسْرد : المخصف وما يُخرز به » .
اللسان ٣ / ٢١١ مادة (سرد) .

(٦) في الأصل : (يستعملوه) .

(٧) قال ابن منظور : « المُدْهُن بالضم لا غير آلة الدُّهْن ، وهو أحد ما شذَّ من هذا الضرب على مُفعُل مما يُستعمل من الأدوات ، والجمع مداهن » .
اللسان ١٣ / ١٦١ مادة (دهن) .

(٨) قال ابن منظور أيضاً : « والسَّعِيط والمِسْعَطُ والمُسْعُطُ : الإناء يجعل فيه السَّعُوط ، ويصب منه في الأنف » .
اللسان ٧ / ٣١٤ - ٣١٥ مادة (سعط) .

(٩) في الأصل : (فيه) .

وشذ فتح الأول في " مِنقل " للوعاء الذي توضع فيه النار ، وتنقل ، وهو معروفٌ ، وموضع ما شَذَّ من ذلك كتب اللغة .

وأما المسألة الثانية (المتضمنة)[١] لإعراب المصدر ، وما ينوب منابه فاعلم أنَّ المصدر يُنصب بفعله الموافق له لفظاً ومعنى كـ" ضربَ ضرباً " ، فإن جاء مع فعل يوافقه معنىً لا لفظاً[٢] ، فهو منصوبٌ عند المازني [به] ؛ إذ هو بمعناه[٣] ، وبفعل مقدر عند سيبويه[٤] .

واختلفوا في ستة أشياء[٥] ، وهي قولهم : « جاءوا جميعاً ، ومعاً ، وكلاًّ ، وطامةً ، وعامةً » .

فالأخفش ينصب الجميع على المصدر[٦] ، وسيبويه ينصب الثلاثة الأول على الحال[٧] ، والثلاثة الأخيرة على المصدر .

---

(١) في الأصل : (المضمنة) .

(٢) نحو : « قعدتُ جلوساً » .

(٣) ذهب المازني إلى أن الناصب للمصدر الفعل المذكور ، وحجته كما وضحها ابن عقيل هي : « أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه » .

وممن ذهب إلى هذا المبرد والسيرافي ، ورجحه الرضي حيث قال : « ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه » .

وقال ابن عقيل في المساعد : إنه ظاهر كلام المصنف - أي ابن مالك - .

ونسب كلٌّ من أبي حيان والدماميني هذا المذهب إلى المازني في حال كون المصدر من لفظ الفعل ، ولكنه غير جار عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ .

فالمازني منصوب لديه بالفعل الظاهر ، وسيبويه منصوب لديه بإضمار فعل تقديره : " نبتم " .

والأخفش جوز الأمرين .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٣ ، والمساعد ١ / ٤٦٧ ، والارتشاف ٢ / ٢٠٣ ، وتعليق الفرائد ٥ / ٧٩ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : « واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه ، وما وُكِّد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى كيف ، ولا لم » .

وذكر السيوطي في الهمع أن ابن جني ذهب إلى أن المصدر إذا أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه ، وأما الذي لغير التأكيد ، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر .

الكتاب ١ / ٣٨٣ ، وانظر الهمع ٣ / ١٠٠ .

(٥) ذكر في الأصل خمسة ، ولعل السادس : " قاطبة " ، أو " طرّاً " ، أو " كافة " .

انظر الكتاب ١ / ٣٧٦ ، والأصول ١ / ١٦٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٥ .

(٦) انظر الأصول ١ / ١٦٣ .

(٧) هذا ظاهر قول سيبويه حيث قال : « هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ، وذلك قولك : مررتُ بهم جميعاً ، وعامةً ، وجماعةً ، كأنك قلت : مررتُ بهم قياماً » . انظر الكتاب ١ / ٣٧٦ .

وكذلك أيضاً وقع الخلاف بين النحويين ، فيما بَيَّنَ فيه نوع(١) المصدر نوع من أنواعه كـ« رجعَ (القهقَري)(٢) » ، وهو رجوع من غير استدبار ، و" اشتملَ الصماءَ " ، وهو أن يجيء بالرداء من عاتقه الأيمن إلى الأيسر ، ثم يمر به من خلف (ظهره)(٣) إلى عاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً(٤) .

و« يمشِي الخطرَ » ، وهي مشية فيها ميلان(٥) .

وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا ، وما أشبهه منصوب بالفعل المذكور(٦) .

وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوبٌ بفعل مقدر .

وذهب المبرد إلى أنَّه صفةٌ لمصدر ، فهو منصوبٌ لوقوعه صفةً لمنصوب ، والتقدير عنده (رجع الرجوع القهقري)(٧) ، واشتمل الاشتمال الصماء ، ويمشي المشي الخطر(٨) .

---

(١) في الأصل : (نوع اسم المصدر) .

(٢) في الأصل : (القهقر) .
قال ابن منظور في اللسان : « والقهقري : الرجوع إلى الخلف » .
اللسان ٥ / ١٢١ مادة (قهر) .

(٣) في الأصل : (ظهر) .

(٤) انظر اللسان ١٢ / ٣٤٦ مادة (صمم) .

(٥) قال ابن منظور في اللسان : « يخطر في مشيه : أي يتمايل ... » .
انظر اللسان ٤ / ٢٥٠ مادة (خطر) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥ : « وقعد قِعْدة سوء ، وقعد قَعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين ، وما يكون ضرباً منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجعَ القهقري ، لأنه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه » . وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ١٧٦ .

(٧) في الأصل : (رجع المرجع القهقري) ، ولعل الصواب ما أثبته حسبما وجدته في اللسان ٥ / ١٢١ مادة (قهر) : « فإذا قلت : رجعتُ القهقري ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، لأن القهقري ضربٌ من الرجوع » .

(٨) ذكر الرضي في شرح الكافية مذهب كل من المبرد ، والكوفيين ، وضعَّفهما حيث قال : « ونحو : القرفصاء في : قعد القرفصاء ، والقهقري في : رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه ، وقال المبرد : هو في الأصل صفة المصدر ، أي القعدة القرفصاء ، والرجوع القهقري ، وعند بعض الكوفيين : هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل فكأنه قيل : تقهقر القهقري ، وتقرفص القرفصاء ، ونحوه ، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل » .
ونسب ابن الأنباري انتصاب المصدر هاهنا على أنه صفة لمصدر إلى ابن السراج حيث قال : « وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير فيه : " قعد القعدة القرفصاء " إلاَّ أنه حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف » .
ولكن عندما رجعت إلى كتاب الأصول لابن السراج وجدته ينسبه إلى المبرد حيث قال : « قال أبو العباس قولهم : القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري هذه حلى وتقليبات لها ، وتقديرها : اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم ، وكذلك أخواتها » .
انظر الأصول ١ / ١٦٠ ، وأسرار العربية ١٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(والناصب)[١] للمصدر إما ظاهر كما تقدم ، وإما (مقدر)[٢] والتقدير على قسمين : محذوف // جوازاً ، ومحذوف وجوباً . //١٤٤أ

فالمحذوف جوازاً كقولك لمن قدم من سفر : « خيرَ مقدمٍ » ، وكقولك لمن غَضِبَ ، ولا يُبالي بغضبه : « غَضَبَ الخَيلِ عَلَى اللجمِ »[٣] .

٥ ولو شئت ذكرت الفعل ، فتقول : « قدمتَ خيرَ مقدمٍ » ، و« غضِبَ غضبَ الخيلِ على اللجمِ »[٤] .

وأما المحذوف وجوباً (فمعروفٌ)[٥] من جهة السماع كقولهم في الدعاء له : « سقياً ، ورعياً ، ونَعمة عين » بضم النون وفتحها ، وما أشبهها كثيرٌ .

وفي الدعاء عليه : « خيبة ، وجدعاً ، وعقراً » ، وما أشبهه .

١٠ ووجهه أنَّه كثير في كلامهم فالتزموا حذف الفعل تخفيفاً[٦] ، ولم يدخل لهم تحت ضابط

---

(١) في الأصل : (أو الناصب) .

(٢) في الأصل : (تقدير) .

(٣) مثل به سيبويه في كتابه وقال عنه الميداني : « يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ، ولا موضع له ، ونصب " غضبَ " على المصدر أي : غضبَ غَضَبَ الخيل » .

وذكره الزمخشري في المستقصى وروايته : « غَضَبُ الخيلِ على اللُّجُمِ الدّلاص » وذكر كذلك توجيه رواية الرفع فقال : « وارتفاع غضب على الابتداء ، ونصبه بإضمار الفعل يضرب لمن غضب على من لا ذنب له ، ولمن غضب غضباً لا يضر » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٧٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٥٦ ، والمستقصى ٢ / ١٧٧ .

(٤) من العرب من يرفع ، فيقول : « خيرُ مقدمٍ » ، « وغضبُ الخيلِ على اللجم » ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « قدومك خيرُ مقدمٍ » ، و« غضبك غضبُ الخيل على اللجم » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٧٣ ، والمفصل ٤٥ - ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٣ .

(٥) في الأصل : (معروف) .

(٦) هذا ما ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٣١١ - ٣١٢ حيث قال : « هذا ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سَقْياً ، ورَعْياً ، ونحو قولك : خيبة ، ودَفْراً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وبُؤْساً ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، ومن ذلك قولك : تُعْساً ، وتبّاً ، وجُوعاً ، وجُوساً » .

ثم قال في موضع آخر مبيناً سبب نصب هذه المصادر : « وإنما ينتصب هذا ، وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوتَ له ، أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك اللهُ سقياً ، ورعاك اللهُ رعياً ، وخيبك اللهُ خيبةً ، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب ، وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحذر بدلاً من احذر ، وكذلك هذا كأنَّه بدل من سقاك اللهُ ، ورعاك اللهُ ، ومن خيبك اللهُ ، وما جاء منه لا يظهر له فعل ، فهو على هذا المثال نصب ، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله ، فهذا تمثيل ، ولا يتكلم به » .

فوقوفه على السماع[1] .

وأما أهلاً وسهلاً ومرحباً ، فسيبويه - ومن تبعه - ينصبها نصب المفعول[2] ، وغيره ينصبها [نصبَ] المصدر بفعل واجب (الحذف)[3] ، فيقدر سيبويه : « أصبت أهْلاً لا أجانب ، وسَهْلاً لا حَزْناً ، ومَرْحباً لا ضيقاً » .

٥ **القسم الثاني : ما يعرف بالقياس ، وهو مواضع :**

الأول : ما جاء على لفظ التثنية كـ" لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، (ودواليك)[4] ، وهذاذيك " ، فهذا قد التزموا حذف فعله قياساً كأنَّهم قالوا : (كلُّ ما)[5] سُمِعَ بلفظ التثنية من المصادر حُذِفَ فِعْلُهُ وجوباً[6] كـ" لبيك " من لبى بالمكان إذا [أقام به] ، وإذا قلت : " لبيك " فمعناه إجابة على طاعتك ، وإجابة لك ، و" سعديك " من أسعدك ،

١٠ و" حنانيك " من التحنن ، و" دواليك " بالدال المهملة من المداولة على الشيء ، وهي المداومة ، و" هذاذيك " بذالين معجمتين من هذَّ إذا أسرع .

---

(١) هذا ما ذهب إليه سيبويه .

وذهب كلٌّ من الأخفش والفراء والمبرد إلى أن هذه الألفاظ يُقاس عليها .

وقيل : ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس ، وما لا فلا ينقاس ذكر هذا أبو حيان في الارتشاف .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٠٧ ، والهمع ٣ / ١٠٦ .

(٢) قال سيبويه في باب : « ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي : ومن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهلاً ، وإن تأتني فأهْلَ الليل والنهار » . ثم قال : « فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان ، أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك ، وأصبت فحذفوا الفعل ، لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادك ، وأهِلَتْ ، كما كان الحذر بدلاً من " احذر " ، ويقول الراد : وبك وأهلاً وسهلاً ، وبك أهلاً ، فإذا قال : وبك وأهلاً ، فكأنه قد لفظ بمرحبا بك وأهلاً ، وإذا قال : وبك أهلاً ، فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة » .

ثم قال : « وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي آخره مرحباً وأهلاً » . وممن ذهب إلى هذا الزجاجي .

الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٠ - ٢٩٧ ، وانظر الجمل ٣٠٥ .

(٣) في الأصل : (للحذف) .

(٤) في الأصل : (وداليك) .

(٥) في الأصل : (كلما) .

(٦) هذا ظاهر قول سيبويه حيث قال: « هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك حنانيك ...... ، ومثل ذلك : لبيك ، وسعديك ... » . الكتاب ١ / ٣٤٨ - ٣٥٠ .

وهي وإن كان لفظها مثنىً، فليس المراد بمعناها التثنية، بل المراد الكثرة[1] كقوله تعالى:

﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[2] اللفظ مثنىً، والمعنى (كرة)[3] بعد كرة إلى ما لا نهاية له[4].

وذهب الأخفش إلى أنَّ هذه الألفاظ مفردة، لكنها لـمَّا دخلت على الضمير قُلبت ألفها ياء كما تُقلب ألف " لدى " إذا دخلت على الضمير، ولا تضاف إلاّ لضمير خطاب[5].

٥ **الثاني**: أن يجيء المصدر مثبتاً بعد اسم منفي لا يصلح المصدر أن يكون خبراً عنه كقولك: « ما زيدٌ إلاّ ضرباً »، وتجري " إنما " في ذلك مجرى حرف النفي كقولك: // « إنَّما زيدٌ ضرباً »، فهو بتقدير: « ما زيدٌ إلاّ ضرباً »، فـ" ضرباً " هنا مصدر مثبت، //١٤٤ب وفعله محذوف وجوباً؛ لأنَّه داخلٌ تحت الضابط الذي ذكرنا ألا ترى أنَّه مثبتٌ؛ لدخول " إلاّ " عليه، فأخرجته من النفي، وقد وقع بعد اسمٍ منفي، وهو " زيدٌ " [و] لا يصح

١٠ " ضرباً " أن يكون خبراً عن " زيد "؛ إذ المعاني لا يخبر بها عن الجثث.

---

(١) كما قال ابن جابر ليس المقصود بالتثنية هنا الاثنين إنما المراد بها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى، إلاّ أنَّ هذه الألفاظ المثناة غير متصرفة أي لا تكون إلاّ مصدراً، وهي لا تكون مثناة إلاّ في حال الإضافة كما قال سيبويه حيث قال: « ولا يكون هذا إلاّ في حال إضافة كما لم يكن سبحان الله، ومعاذ الله إلاّ مضافاً ».
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٨.

(٢) من الآية (٤) في سورة الملك.

(٣) في الأصل: (مرة).

(٤) انظر البحر المحيط ٨ / ٢٩٨.

(٥) نسب ابن جابر هذا إلى الأخفش، ووجدته منسوباً إلى يونس في كتاب سيبويه حيث قال: « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك » ونسبه إلى يونس كذلك ابن يعيش.
ولكن سيبويه اعترض على كلام يونس، فهي لديه مثناة، ولا تأتي مفردة حيث قال: « ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك، وإليك، لأنك لا تقول: لبى زيدٍ، وسَعْدَى زيدٍ ».
وأما المبرد، فهو يرى أن " حنانيك " يجوز إفراده حيث قال بعد أن استشهد بقول الشاعر:

أبا مُنْذِرٍ أفنيت فاسْتَبْقِ بَعْضنا حَنَانَيكَ بَعْضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بعضِ

« فهذا مما يجوز إفراده، فإذا أفردت، فأنت مخير إن شئت نصبت بالفعل، وإن شئت ابتدأت، فإذا ثنيت لم يكن إلاّ منصوباً، لأنه وضع موضع ما لا يتمكن، نحو: لبيك، وسعديك ».
وهذا ما قاله ابن يعيش أيضاً.
انظر الكتاب ١ / ٣٥١، والمقتضب ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٨ - ١١٩.

الثالث : أن يتكرر المصدر بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً عنه[١] ، وإن لم يكن ثَمَّ نفيٌ كقولك : « زيدٌ ضرباً ضرباً » ، فلو لم يقع المصدر المكرر بعد اسم لا يصلح أن يكون المصدر خبراً عنه جاز إظهار فعله كقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[٢] .

الرابع : أن يقع المصدر موقع التشبيه بعد جملةٍ تشتمل على اسم بمعنى ذلك المصدر[٣] كقولك : « مررتُ بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ » ، و« إذا له صراخٌ صراخَ ثكلى » ، فالمصدر هنا على معنى التشبيه ، وهو واقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه ، وهو " صوت " الأول في المثال الأول ، و" صراخ " الأول في المثال الثاني[٤] .

---

(١) يشترط لوجوب الحذف في هذين الموضعين – أي الثاني والثالث – أربعة شروط ، وهي :
الأول : أن يكون عاملُ المصدر خبراً ، ولو منسوخاً .
الثاني : أن يكون المبتدأ اسم عين .
الثالث : أن يكون المصدر مكرراً ، أو محصوراً ، ويقوم مقامهما : دخول الهمزة على المبتدأ نحو : « أأنت سيراً » ، أو العطف عليه نحو : « أنت أكلاً وشرباً » .
الرابع : أن يكون المصدر مستمراً للحال لا منقطعاً ، ولا مستقبلاً .
انظر التصريح ١ / ٣٣٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٢ .

(٢) الآية (٢١) في سورة الفجر .

(٣) لا يجوز حذف عامل المصدر الذي قصد به التشبيه إلاَّ إذا توافرت فيه بعض الشروط ، وهي :
الأول : أن يكون مصدراً .
الثاني : أن يكون المراد به التشبيه .
الثالث : أن يدل المصدر على الحدوث .
الرابع : أن تسبقه جملة مشتملة على معنى المصدر ، أو على ما هو فاعل في المعنى .
فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم يجز النصب ، وإذا سبق المصدر بجملة تضمنت الحدث دون معنى الفاعل جاز النصب ، ولكن على ضعف كما أشار ابن مالك .
أما إذا لم يسبق المصدر بجملة مشتملة على معنى المصدر وجب الرفع وهذا ما قال به سيبويه في الكتاب ١ / ٣٦٦ – ٣٦٧ .
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٩ – ١٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٠٧ .

(٤) ذهب أكثر النحاة إلى أن المصدر هنا منصوب بفعل مضمر وجوباً ، وممن قال بهذا : الزمخشري ، وابن مالك ، وابن عقيل .
وهذا مخالف لقول سيبويه كما نقله الرضي حيث قال : « وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر » .
وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يقول : « فإنما انتصب هذا ، لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ، ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : " له صوت " علم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ، فحملت الثاني على المعنى » .
أما الخليل فذهب إلى جواز الرفع على الصفة هنا .
انظر الكتاب ١ / ٣٥٦ – ٣٦١ ، والمفصل ٤٥ – ٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ .

الخامس : أنْ يجيء المصدر تفصيلاً لأثر الجملة التي قبله[١] كقوله تبارك وتعالى[٢] :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[٣] .

فـ" منًّا " ، و" فداء " تفصيل لأثر الجملة المتقدمة ، فإنَّهم إذا أثخنوا وشدوا وثاقهم كان أثر ذلك أن يمنوا عليهم ، أو يفدوهم[٤] .

السادس : أنْ يجيء المصدر بعد جملة لا تحتمل غيره كقوله تعالى : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾[٥] ، و﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ﴾[٦] ، و﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ ﴾[٧] .

---

(١) لا يصح حذف عامل المصدر هنا وجوباً إلاّ عند توفر ثلاثة شروط لم يذكرها المؤلف ، وهي :

الأول : أن يكون المصدر المقصود به تفصيل عاقبة أي توضيح ، أو بيان الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده .

الثاني : أن تكون العاقبة جملة سواء كانت طلبية أو خبرية .

الثالث : أن تكون هذه الجملة متقدمة على المصدر .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣١٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩١ ، وحاشية الشيخ محمد محي عبد الحميد على شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٠ .

(٢) في الأصل : (كقوله تبارك وتعالى في) " في " زائدة فحذفتها .

(٣) من الآية (٤) في سورة محمد .

(٤) هو ظاهر كلام الفراء وكلام أبي حيان أيضاً .

أما أبو البقاء فقد ذكر أبو حيان رأيه في انتصاب " منا وفداء " ثم رده حيث قال : « وقال أبو البقاء ، ويجوز أن يكونا مفعولين أي أدوهم منا ، واقبلوا ، وليس إعراب نحوي » .

انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٧ ، واملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٣٦ ، والبحر المحيط ٨ / ٧٤ - ٧٥ .

(٥) من الآية (١٣٨) في سورة البقرة .

قرأ الجمهور " صبغة الله " بالنصب .

وقرأ الأعرج ، وابن أبي عبلة " صبغةُ الله " بالرفع .

وأما النصب فقد وجه على أوجه أظهرها أنه منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله : قولوا آمنا بالله ، وقيل عن قوله : ونحن له مسلمون ، وقيل عن قوله : فقد اهتدوا .

أما الرفع فقد وجه على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير : ذلك الإيمان صبغة الله .

انظر البحر المحيط ١ / ٤٤١ - ٤١٢ ، والجامع ٢ / ١٤٤ .

(٦) من الآية (٨٨) في سورة النمل .

ذكر القرطبي مذاهب النحويين في إعراب " صنع " في قوله تعالى : ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ﴾ :

فعند الخليل وسيبويه منصوب على أنه مصدر .

ويجوز نصبه على الاغراء ، ويجوز رفعه على تقدير : « ذلك صنع الله » .

انظر الجامع ١٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٧) من الآية (٦) في سورة الروم . وانظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

(فصبغة)[١] الله وقع بعد ذكر الإيمان بالله ورسوله ، وعدم التفريق بينهم ، وذلك لا يحتمل أن يكون إلاَّ صبغة من الله ؛ لأنَّ الله هو الذي يصبغ القلوب بالإيمان ، وكذلك صنع الله جاء بعد ما ذكر من أحوال يوم القيامة ، ولا يحتمل ذلك أن يكون إلاَّ من صنع الله ، وكذلك وعد الله جاء بعد الوعد بالنصر ، ولا يحتمل أن يكون ذلك الوعد إلاَّ (وعداً)[٢] [من الله] ؛ لأنَّ النصر إنما هو من عند الله .

ويسمى هذا المصدر مؤكداً لنفسه ؛ لأنَّ معناه معنى الجملة التي قبله ، فتأكيده لها تأكيده لنفسه[٣] .

// **السابع** : أن يجيء المصدر بعد جملة (تحتمل غيره)[٤] كقولك : « زيدٌ قائمٌ حقاً » ، //١٤٥أ فـ" حقاً " مصدرٌ مؤكِّدٌ للجملة التي قبله ، وهي تحتمل غيره إذ يمكن أن يكون (قيامُ زيدٍ حقاً)[٥] ، وغيرَ حقٍ .

ويسمى هذا النوع مصدراً مؤكداً لغيره ؛ إذ الجملة تحتمل غيره[٦] .

ومن المصادر المحذوفة الأفعال ما لم يشتق له العرب فعلاً من لفظه ، وهو : " وَيْلَه ، ووَيْبَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَهُ ، وكيلاً ، وعولاً ، وجندلاً ، وبهراً ، وسبحان الله " ، فليست لهذه أفعال ، ومنهم من يقدر لها (أفعالاً)[٧] من المعنى لا من اللفظ ، فالأربعة الأول معناها " الهلاك "[٨] ، وإذا أضيفت نصبت على المصدر ، وإذا لم تُضَفْ رُفِعَتْ على

---

(١) في الأصل : (فصنع) .

(٢) في الأصل : (وعدٌ) .

(٣) انظر المفصل للزمخشري ٤٦ – ٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٢٠ .

(٤) في الأصل : (تحتمل غيرها) .

(٥) في الأصل : (قيامُ زيدٍ حق) .

(٦) ذكر سيبويه هذا النوع من المصادر في كتابه تحت عنوان : « باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله ، وذلك قولك : هذا عبدُ الله حقّاً ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول » .
انظر الكتاب ١ / ٣٧٨ ، وشفاء العليل ١ / ٤٥٧ .

(٧) في الأصل : (أفعالٌ) .

(٨) اختلف النحويون حول أصل هذه الألفاظ ، فذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن أصلها : « ويح ، وويل ، وويس ، وويب » دخلت عليها كاف الخطاب .
وذهب الفراء إلى أن أصلها كلها " وي " ثُم جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثُم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة ، ثُم جاز أن يدخل عليها لام أخرى نحو : ويلاً لك ، وقد وضح الرضي مذهب الفراء بالتفصيل في شرح الكافية .
ورجح ابن يعيش قول سيبويه والجمهور ، وردَّ قول الفراء حيث قال : « والقول ما قاله سيبويه ، ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل : " ويلٌ لزيد " بضم اللام والتنوين » .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٠ .

الابتداء[1] كقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[2]، وأما «كيلاً»، فإنَّها تجيء بمعنى الكثرة تقول: له الويل ويلاً كيلاً، فإن شئت نصبتها على الحال، وإن شئت رفعتها على البدل من المبتدأ[3].

---

(١) هو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: «هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوِّ بها، وإنما أضيف؛ ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك، لتبين من تعني، وذلك: ويلك، وويحك، وويسك، وويبك، ولا يجوز سقيك إنما تجري ذا كما أجرت العرب».

وقال في موضع آخر: «هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك، ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وعولةٌ لك، وخيرٌ لك، وشرٌّ لك، و﴿ لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك».

ثُم قال في موضع ثالث: «هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمدُ لله، والعجبُ لك، والويلُ لك، والترابُ لك، والخيبةُ لك، وإنما استحبوا الرفع فيه، لأنه صار معرفة، وهو خبرٌ، فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله، والرجل والذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام».

وممن ذهب إلى هذا المبرد، فيجب نصبها عنده إن أضيفت، وإن لم تضف - أي أفردت - فأنت مخير بين النصب والرفع.

الكتاب ١ / ٣١٨ - ٣٢٨ - ٣٣٠، وانظر المقتضب ٣ / ٢٢٠.

(٢) الآية (١) في سورة المطففين.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ ﴾ قال فيه الأخفش: «يرفع الويل، لأنه اسم مبتدأ جعل ما بعده خبره، وكذلك الويح، والويل، والويس إذا كانت بعدهن هذه اللام ترفعهن، وأما "التعس والبعد" وما أشبههما، فهو نصب أبداً، وذلك أن كل ما كان من هذا النحو تحسن إضافته بغير لام، فهو رفع باللام، ونصب بغير اللام نحو: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾، و" ويلٌ لزيد " ولو ألقيت اللام، قلت: وَيْلَ زيدٍ، ووَيْحَ زيدٍ، ووَيْسَ زيدٍ، فقد حسنت إضافته بغير لام، فلذلك رفعته باللام مثل: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾».

وقال المبرد في " ويل ": «فإنه لا يكون فيه إلاَّ الرفع، إذ كان لا يقال دعاءً عليهم، ولكنه إخبار بأنَّ هذا قد ثبت لهم».

وقال ابن يعيش: «قال الله تعالى: ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ﴾ و﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ومن ذلك: أمت في حجر لافيك، فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها؛ لأنها ليست أخباراً في المعنى إنما هي دعاء أو مسألة، فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، والتقدير: ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل».

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١١٨، والمقتضب ٣ / ٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٧.

(٣) قاله سيبويه في الكتاب: «وتقول: ويلٌ له وَيْلٌ طويلٌ، فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول، وإن شئت جعلته صفة له، وإن شئت قلت: ويلٌ لك ويلاً طويلاً تجعل الويل الآخرَ غير مبدول، ولا موصوفٍ به، ولكنك تجعله دائماً، أي ثبت لك الويلُ دائماً».

ويظهر من كلام سيبويه أنك إن شئت نصبته على أنه حال، وإن شئت رفعته على أنه بدل من المبتدأ الأول، أو صفة له. الكتاب ١ / ٣٣٢.

وأما"عولاً"، فمعناه الزيادة تقول : له الويل ويلاً عولاً ، فتجري فيه على ما تقدم في "ويلاً كيلاً"، فإذا أضفت الأول ، فلا يستعمل[١] إلاَّ معطوفاً على"ويلاً"قاله سيبويه ، تقول : "ويلهُ وعولهُ"[٢] ، والعول هنا بمعنى البكاء ، فهو من العويل .

وأما"جندلاً"، فأكثر ما يستعمل مع"تُرْب"[٣] تقول : ترباً له وجندلاً ، وهما مفعولان ، أي أطعمَهُ اللهُ تُرْباً ، ولقَاهُ اللهُ جندلاً ، ولكن العرب استعملتهما استعمال المصادر المحذوف فعلها وجوباً المدعو (بها)[٤] .

وأما"بهراً"، فيستعمل مع جندل ، فيقال : جندلاً له وبهراً ، والمراد به الدعاء عليه ؛ لأنَّ بهراً بمعنى الغلبة[٥] (لا)[٦] بمعنى الظهور ، ولا بمعنى التعجب كما في قول عمر بن أبي ربيعة[٧] :

---

(١) يقصد : (عولاً) .

(٢) قال سيبويه : « ولا تقول : عولةٌ لك إلاَّ أن يكون قبلها ويلةٌ لك ، ولا تقول : عولٌ لك حتى تقول : ويلٌ لك ، لأن ذا يتبع ذا ، كما أنَّ يَنوءُك يتبع يسوءُك ، ولا يكون يَنوءُك مبتدأ .
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلاً له ، وويلةً له ، وعولةً لك ، ويجريها مجرى خيبةً » .
الكتاب ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ مادة (ترب) : « وفي الدعاء : تُرباً له وجندلاً ، وهو من الجواهر التي أجريت مجرى المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء ، كأنه بدل من قولهم تَرِبَتْ يداه ، وجُنْدِلَتْ ، ومن العرب من يرفعه ، وفيه مع ذلك معنى النصب » .
وقد علل سيبويه هنا سبب إضمار الفعل ، فقال : « واختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تَرِبَتْ يداك ، وجُنْدِلَتْ » .
الكتاب ١ / ٣١٤ - ٣١٥ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٢ .

(٤) في الأصل : (لها) ، وقد ذكر سيبويه هذه الكلمة في باب : « ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها » .
وذكر كذلك أن بعض العرب رفع هذه الألفاظ وما أشبهها فقال : « وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده » . انظر الكتاب ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) قال ابن منظور : البهر : الغلبة .
انظر اللسان ٤ / ٨١ مادة (بهر) .

(٦) في الأصل : (ولا) .

(٧) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، يكنى أبا الخطاب خدشه غصن شجرة ، فمات من ذلك سنة ٩٣ هـ .
انظر الشعر والشعراء ٢ / ٥٥٣ - ٥٥٨ ، والخزانة ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

[٥١] ثُـمَّ قالُـوا : تُحِبُّهـا ؟ قلـت : بَهْـراً عَـدَدَ الرَّمْـلِ والحصـا والتُّـرابِ[1]

وأما«سبحان الله» فهو من المصادر التي لا أفعال لها ، ومعنى«سبَّح» قال : سبحان الله ، ومعناه براءة الله ، وإذا أُفرد عن الإضافة لم ينون ؛ لأنَّه غير منصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون .

٥ ومعنى كونه علماً [أنَّه] وضع لهذا المعنى المعين ، فهو علم على التبرئة لله تعالى ، وأما قول الشاعر :

[٥٢] // سُبْحانَـهُ ثُـمَّ سُبْحانـاً نَعُـوذُ بـهِ وقَبْلَنا سَبَّـحَ الجـودِيُّ والجَمَـدُ[2] //١٤٥ب

فنون سبحان ، وهو شذوذ .

والجودي جبل معروفٌ بالجزيرة ، وهو الذي استوت عليه سفينة نوح[3] ، والجَمَدُ[4]

١٠ بفتح الجيم ، والميم جمع جامدٍ (كخادمٍ)[5] ، وخدمٍ .

---

(١) من الخفيف في ديوانه ص ٦٠ .

وروايته :

ثـم قالـوا : تُحِبُّهـا ؟ قلـت : بهـراً عـددَ النجـمِ والحصـى والتـراب !

الشاهد في قوله : « قلت بهراً » حيث جاءت " بهراً " بمعنى عجباً .

وقال ابن هشام في المغني : « ومعنى " قلت بهراً " قلت أحبها حباً بهرني بهراً ، أي غلبني غلبةً ، وقيل معناه : عجباً » .

انظر الكامل ٢ / ٧٨٨ ، والخصائص ٢ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢١ ، والمغني ١ / ٢١ ، والدرر ٣ / ٦٣ .

وروي بغير نسبة في : الكتاب ١ / ٣١١ ، والهمع ٣ / ١٠٦ .

(٢) من البسيط لأمية بن أبي الصلت ، في ديوانه ص ٣٧٦ ، وروايته : « يعود له » بدل « نعوذ به » .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٢٦ .

الشاهد في قوله : " سبحاناً " حيث ورد نكرة منوناً ، لضرورة الشعر .

انظر تحصيل عين الذهب للأعلم ٢١٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٧ ، ٥٧٨ ، واللسان ٣ / ١٣٨ مادة (جود) ، و ٣ / ١٣١ - ١٣٢ مادة (جمد) .

وروي منسوباً إلى ورقة بن نوفل في الدرر ٣ / ٦٩ - ٧٠ .

وروي بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٠ ، والهمع ٣ / ١١٥ .

(٣) انظر اللسان لابن منظور ٣ / ١٣٨ مادة (جود) .

(٤) قال ابن منظور : « والجمد بضم الجيم والميم وفتحها : جبل معروف » .

اللسان ٣ / ١٣١ - ١٣٢ مادة (جمد) .

(٥) في الأصل : (كخامدٍ) .

وأما ما ينوب عن المصدر[١] ، فعشرة أشياء :

الأول : صفته كقولك : « ضَرَبْتَهُ شديداً » ، فـ" شديداً " نائب عن المصدر ؛ لأنّه صفته ؛ (إذ)[٢] التقدير : « ضَرَبْتَهُ ضرباً شديداً »[٣] .

الثاني : موصوفة تقول : « ضَرَبْتَهُ أنواعاً من الضربِ » ، فـ" أنوعاً " مصدر[٤] ؛ لأنّه موصوف بالمصدر .

الثالث : عدده تقول : « ضربتَهُ ثلاثَ ضرباتٍ » ، أو « ضربتَهُ ثلاثاً » ، فثلاثاً يعرب مصدر ؛ لأنه عدد المصدر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[٥] ، ﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[٦] ، فثمانين ، ومائة في الاثنين مصدر .

الرابع : آلته تقول : « ضَرَبْتَهُ سوطاً » [فسوطاً] مصدر ؛ لأنّه آلة المصدر ، والتقدير : ضربته ضرباً بسوط[٧] ، [أو] (ذا)[٨] سوط .

الخامس : كل تقول : « ضَرَبْتُهُ كلَّ الضربِ » .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢ - ١٧٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٣ ، والهمع ٣ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) في الأصل : (إذا) .

(٣) اختلف النحاة حول نيابة الصفة عن المصدر :

فذهب الكوفيون ، والمعربون إلى جواز ذلك ، وبذلك ينتصب انتصابه .

وذهب سيبويه إلى أنه ينتصب على أنه حال .

وقد سبق توضيح هذه المسألة في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ص ٧٢ - ٧٤ .

(٤) لعله يقصد « نائب عن المصدر » .

(٥) من الآية (٤) في سورة النور .

ولو عطف المؤلف هنا بالواو بين الآيتين ، لكان أفضل أي ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، و﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

(٦) من الآية (٢) في سورة النور .

(٧) قال فيه ابن يعيش : « وأما " ضربته سوطاً " فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدراً في الحقيقة ، وإنما هو آلة للضرب ، فكأن التقدير : ضربته ضربةً بالسوطِ ، فموضع قولك : " بالسوط " نصب صفة لضربة ، ثم حذفت الموصوف ، وأقمت الصفة مقامه ، ثم حذف حرف الجر ، فتعدى الفعل ، فنصب ، وأفاد العد والدلالة على الآلة » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٣ .

(٨) في الأصل : (إذا) .

قال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي ١ / ٥٣٠ : « أو يكون أصله ضربته ضرباً ذا سوطين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه » .

السادس : بعض تقول : « ضَرَبْتُهُ بعضَ الضربِ »[١] .

السابع : الاسم الذي يشار به إليه تقول : « ضَرَبْتُهُ هذا الضربَ » ، فتعرب " هذا " مصدراً ، والضرب صفة له[٢] .

الثامن : ضميره ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنِّيٓ (أُعَذِّبُهُۥ)[٣] عَذَابًا لَّآ (أُعَذِّبُهُۥٓ)[٤] أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٥] ، فتعرب " الهاء " في أعذبه مصدراً ؛ لأنَّها ضمير مصدر ، وهو عذاباً .

التاسع : اسم الاستفهام تقول : (أيَّ ضربٍ ضربتَ)[٦]؟ مستفهماً له ، فيعرب " أيًّا " مصدراً ، وهو واجب التقديم ؛ لأنَّ اسمَ الاستفهام له صدر الكلام .

العاشر : مرادفه تقول : « قعدتُ جلوساً » ، فتعرب جلوساً (مصدراً)[٧] ؛ لأنَّه مرادف لمصدر الفعل المذكور الذي هو قعود .

ومذهب المازني في هذا الأخير أنَّه منصوب بفعل مقدر[٨] .

المسألة الثالثة المشتملة على تقسيم المصدر بحسب مفهومه ، والمصدر بهذا الاعتبار على ثلاثة أقسام[٩] :

مبهم ، ومختص ، ومعدود .

---

(١) أطلق المؤلف هنا " كل ، وبعض " ، ولم يقيدهما بالقيد الذي ذكره النحاة ، وهو أن يكونا مضافين إلى المصدر . انظر التوطئة ٢٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ ، وشرح قطر الندى ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) ذهب ابن مالك إلى أنه لابد من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدرية .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، قال الأزهري : « وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : " ظننتُ ذلك " يشيرون به إلى الظن » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧٤ ، والتصريح ١ / ٣٢٧ .

(٣) في الأصل : (لأعذبه) .

(٤) في الأصل : (لأعذبنه) .

(٥) من الآية (١١٥) في سورة المائدة .

(٦) في الأصل : (أي ضربت ضربت) .

(٧) في الأصل : (مصدرٌ) .

(٨) نسب ابن جابر هذا المذهب للمازني مع أنه قد تعرض لذكر مذهب المازني في هذه القضية ص ١٧٧ ، وهو أنَّ نصب المصدر يكون بالفعل الظاهر ، وأن نصبه بفعل مقدر هو مذهب سيبويه ، فلعل في العبارة سقطاً ، فتكون العبارة : « ومذهب المازني في هذا الأخير أنه منصوب [بالفعل الظاهر ، ومذهب سيبويه أنه منصوب] » .

(٩) انظر التوطئة ٢٠٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

ويقال فيه : محدودٌ بالحاء المهملة ، فالمعدود والمحدود واحد .

فأما المبهم ، فهو الأصل //، وهو الذي لا يفهم منه إلاَّ ما يفهم من فعله بمجرد الحركة ، //١٤٦أ فإذا قلت : « ضربتُ ضرباً » ، فكأنك قلت : « ضربتُ ضربتُ » ، ولهذا جعلوه مؤكداً للفعل ؛ ليرفع عنه تطرق المجاز إليه ، فإذا قلت : « ضربتُ زيداً » احتمل أن يكون حقيقةً ، فتكون الضارب بنفسك ، ويحتمل المجاز ، فتكون قد (أشرت)[1] بالضرب ، ولم تضرب ، فإذا قلت : « ضربتُ ضرباً » بينت الحقيقة ، وزال احتمال المجاز ؛ ولأجل هذا فهمت العلماء المحققون قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[2] أنَّ الكلام حقيقة من الله لموسى لا أنَّ الله خلق الكلام في الشجرة ، فسمع موسى عليه السلام منها كما زعمت المعتزلة[3] ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان مجازاً ، والمجاز مع التأكيد بالمصدر ممتنع ، وإنما سمي هذا القسم من المصدر مبهماً ؛ لأنَّه إنما يفهم منه مجرد الحركة من غير بيان نوعه ، أو عدده .

وأما القسم الثاني ، وهو المختص من المصادر :

فهو الذي يفهم منه نوع من أنواعه ، والتخصيص يكون بأحد أربعة أشياء :

إما بوضع اسم النوع موضع المصدر كقولك : « جلسَ القرفصاءَ » ، فالقرفصاء نوع من الجلوس ، وهي جلسة المحتبي إلاَّ أنَّه يجعل يديه مكان الشيء يحتبا به[4] .

وإما بوصف المصدر ؛ لأنَّ الصفة متبوع الموصوف كقوله تعالى : ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾[5] ، وسواءٌ ذكر المصدر مع الصفة كما في الآية الكريمة ، أو لم يذكر كقولك : « ضَرَبْتُهُ شديداً » .

---

(١) في الأصل : (أثرت) .

(٢) من الآية (١٦٤) في سورة النساء .

(٣) ذهب العلماء إلى أن " الكلام " في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ ليس من باب المجاز بل هو من باب الحقيقة ، وممن قال بهذا منهم : ابن جني ، والقرطبي ، وأبو حيان .
أما المعتزلة فذهبوا إلى أن الله خلق لموسى كلاماً في الشجرة فكلم به موسى ، وممن ذهب إلى هذا أبو الحسن ، ذكر ابن جني هذا حيث قال : « قال أبو الحسن : خلق الله لموسى كلاماً في الشجرة ، فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلماً به ، فأما أن يحدثه في شجرة ، أو فم ، أو غيرها ، فهو شيء آخر لكن الكلام واقع ... » .
وقد قال الزمخشري عن هذا التفسير أنه من بدع التفاسير ، وأيده الإمام أحمد صاحب كتاب الإنتصاف .
انظر الخصائص ٢ / ٤٥٦ ، والكشاف ١ / ٣١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٩٨ .

(٤) انظر اللسان ٧ / ٧١ مادة (قرفص) .

(٥) من الآية (٤٩) في سورة الأحزاب .

وإما بإضافته كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضربَ الأمير » .

وإما بتعريفه بالألف واللام التي للعهد كقولك : « ضَرَبْتُهُ الضربَ » تريد الضرب المعهود الذي بينك وبين المخاطب .

القسم الثالث من المصادر ، وهو المعدود :

فهو ما يُفْهِمُ عددُ المصدر ، وذلك بأن تلحقه التاء الفارقة بين الواحد والجنس كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً » ، فيفهم أنَّها واحدةٌ ؛ لدلالة التاء على ذلك ، [و] بتثنيته كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتين » ، أو بجمعه كقولك : « ضَرَبْتُهُ ثلاثَ ضرباتٍ » .

والقسم الأول لا يجمع ، ولا يثنى إلاَّ أن تقصد به الأنواع كقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[1] أي أنواعاً // من الظنون ، وإنما لم (يثنَّ)[2] هذا القسم ، ولم يجمع ؛ لأنَّه (دالٌّ)[3] على الحقيقة بمجموعها ، فليس ثَمَّ حقيقة أخرى تضم إليها فيثنى . //١٤٦ب

وأما القسم الثاني ، والثالث فيثنيان ويجمعان ؛ لإمكان ضم نوع إلى نوع ، أو واحدٍ إلى مثله ، أو أمثاله في العدد[4] .

وأما المسألة الرابعة المتضمنة عمل المصدر ، فاعلم أنَّ المصدر في العمل على ثلاثة أقسام :

قسمٌ يعمل باتفاق :

وهو الذي يصح تقديره بأن والفعل ، وهو إما نكرة منوناً ، أو مضافاً ، أو معرفاً بالألف واللام .

فإن كان منكراً منوناً كـ« أعجَبني ضربٌ زيدٌ عمراً » ، فهو الأقوى في العمل ؛ لوجود أحوال الفعل فيه من التنكير ، وعدم الألف واللام والإضافة مع موافقته للفعل في حروفه ،

---

(١) من الآية (١٠) في سورة الأحزاب .

(٢) في الأصل : (يثنى) .

(٣) في الأصل : (آلّ) .

(٤) قال ابن مالك في ألفيته :

ومَا لِتَوكِيدٍ فوحِّدْ أبدَا ... وثَنِّ واجمَعْ غيرَهُ وأفردا

وظاهر كلام ابن مالك أن المصدر المؤكد لفعله يجب إفراده حيث لا تجوز تثنيته ولا جمعه ، أما المبين للنوع والعدد ، فيجوز تثنيته وجمعه .

وقال ابن عقيل : المبين للنوع المشهور فيه جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، وأن ظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا هو اختيار الشلوبين .

انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٥ ، والمساعد ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٥٤ .

وقد يكون معه الفاعل والمفعول ، وقد يحذف المفعول ، ويذكر الفاعل فقط كقولك : « أعجَبَنِي ضربٌ زيدٌ » برفع " زيد " .

وقد يذكر المفعول ، ويحذف الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ [يَتِيمًا] ﴾[1] .

٥ فإن كان مضافاً كقولك : « أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً » بخفض " زيد " على الإضافة ، فهو دون الأول في العمل[2] ، وله أربعة أحوال :

أحدها : [أن يضاف] إلى فاعله ، وينصب به مفعوله كما مثلنا .

الثانية : أن يضاف إلى مفعوله ، ويرفع فاعله كقولك : « أعجبني ضربُ عمروٍ زيدٌ » بخفض " عمرو " ، ورفع " زيد " ، وهي دون الحال الأولى[3] .

١٠ **الثالثة** : أن يضاف إلى فاعله ، ويحذف مفعوله كقولك « أعجبني ضربُ زيدٍ » على أنَّ زيداً فاعلٌ ، وقد حُذِفَ المفعول .

---

(١) من الآية (١٤) و(١٥) في سورة البلد .

(٢) ذهب البصريون إلى جواز إعمال المنون ، وذهب الكوفيون إلى منع إعماله .

وأما المضاف فلا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين ، ولكن الخلاف فيما بينهم وقع حول أيهما أكثر عملاً المصدر المضاف ، أم المنون ؟

فذهب الزجاج والفارسي والشلوبين إلى أن إعمال المنون أقوى .

وذهب ابن يعيش إلى أن إعماله منوناً أقيس الضروب الثلاثة ، وذهب أبو حيان إلى أن إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ومعرفاً بأل وأن إعمال المنون أحسن من إعمال ذي أل ، وذهب ابن مالك إلى أن إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً ، نُسب إلى الفراء ، وهو ما ذهب إليه الرضي ، وردَّ ابن عقيل هذا إلى الاستقراء .

وذهب بعض النحاة إلى أن إعماله منوناً أقيس ، وإعماله مضافاً أكثر مثل : ابن هشام والأزهري .

انظر شرح ابن يعيش ٦ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ١١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٠٨ ، والمساعد ٢ / ٢٣٤ ، والارتشاف ٣ / ١٧٧ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ - ٢٧٧ ، والتصريح ٢ /٦٣ ، والهمع ٥ / ٧١ - ٧٣ .

(٣) ذكر ابن هشام السبب ، فقال : « لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العمدة » .

وقد خص بعضهم هذا القسم بالشعر ، وقد رُدَّ على القائل بذلك بقوله ﷺ : « وحجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً » فحج مصدر يحل محله " أن والفعل " وهو مضاف إلى مفعوله ، ومَن الموصولة فاعله ، والتقدير : « أن يحج البيت المستطيع » .

انظر شرح شذور الذهب ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والتصريح ٢ / ٦٤ .

الرابعة : أن يضاف إلى المفعول ، ويحذف الفاعل كقولك : « أعجبني أكلُ الخبزِ »[١] ، وهذه المسألة خاصة بالمصدر دون سائر العوامل ، فلا يجوز أن يحذف الفاعل من غير نائب عنه إلاّ في المصدر[٢] .

وإذا عطفت على ما أضيف إليه المصدر ، أو أبدلت منه ، أو نعته ، أو أكدته ، فلك الاتباع على اللفظ ، أو على الموضع بحسب ما هو من فاعلٍ ، أو مفعولٍ،فَيُجَرُّ ، ويُنْصَبُ إن كان مفعولاً ، ويُجَرُّ ويُرْفَعُ إن كان فاعلاً[٣] .

// وإن كان معرفاً بالألف واللام ، فهو أضعفها في العمل[٤] كقول الشاعر : ١٤٧/أ//

---

(١) وهناك حالٌ خامسة لم يتعرض لها المؤلف ، وهي إضافة المصدر إلى الظرف ، فيعمل بعده عمل المنون نحو : « أعجبني انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٦ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٥٤١ ، وحاشية الخضري ٢ / ٢١ .

(٣) هذا ما ذهب إليه الكوفيون وجماعة من البصريين إلاّ أن الكوفيين يلتزمون ذكر الفاعل في الإتباع على محل المفعول المجرور .
أما سيبويه والجمهور فذهبوا إلى منع الإتباع على المحل ، وما جاء من ذلك يؤول .
قال المرادي : « والظاهر الجواز ، لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر » .
وذهب الجرمي إلى التفصيل ، فأجاز الإتباع على المحل في العطف والبدل ، ومنع في النعت والتوكيد .
انظر الارتشاف ٣ / ١٧٧ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٥٢ ، والتصريح ٢ / ٦٤ - ٦٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٦ - ٥٥٩ .

(٤) اختلف النحويون حول إعمال المصدر المقرون بالألف واللام :
فذهب سيبويه إلى جواز إعماله حيث قال : « وتقول : عجبتُ من الضربِ زيداً ، كما قلت : عجبتُ من الضارب زيداً ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ... » .
وذهب الفارسي وجماعة من البصريين إلى جواز إعماله ، ولكن باستقباح وعلل ذلك بقوله : « لأنه معرف من جهة لا ينوي بها الإنفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل كاتصال المضاف فهو مباين الفعل بخلاف المضاف الذي له نظير يشبه به مما ينوي بإضافته الإنفصال نحو : ضاربُ زيدٍ » .
وذهب ابن السراج إلى منع إعماله حيث قال : « وقال قوم : إذا قلت : أردت الضرب زيداً ، إنما نصبته بإضمار فعل ، لأن الضرب لا ينصب ، وهو عندي قول حسن » .
وذهب ابن عصفور إلى جواز إعماله ، ولكن الأحسن عنده ألاّ يعمل .
وأما الكوفيون فلا يعمل لديهم مطلقاً ، ويجعلون ما بعده من عملِ فعلٍ مقدر .
وذهب ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة إلى جواز إعماله إن كانت أل فيه معاقبة للضمير ، واختاره أبو حيان .
وردَّ عليهما بقول الشاعر :

عجبتُ من الرزقِ المسيء إلهه ... وللترك بعض الصالحينَ فقيرا

انظر الكتاب ١ / ١٩٢ ، والأصول ١ / ١٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦ ، والمقرب ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، والارتشاف ٣ / ١٧٧ ، والتصريح ٢ / ٦٣ ، وابن الطراوة النحوي ٨١ ، ١٢٢ - ١٢٣ .

[٥٣] ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَظُنُّ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

فـ" أعداءه " مفعول صريح بالنكاية ، وهو مصدر بالألف واللام ، وهو مما حُذِفَ فيه الفاعل ، وأبقي المفعول .

قالوا : ولا يعمل[2] في المفعول الصريح إذا كان معرفاً بالألف واللام إلاَّ في الشعر ، وإنما يعمل في (السعة)[3] في ظرف ، أو مجرور كقوله تعالى : ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾[4] ، ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾[6] .

وقد منع قوم من البصريين المتأخرين إعماله في المفعول الصريح قالوا : إنَّ " أعداءه " مفعول بفعل مقدر لا بالمصدر الذي هو النكاية[7] .

القسم الثاني : المتفق على عدم إعماله ، وهو إذا كان ضميراً ، ولا يصح تقديره بـ" أن والفعل " ، وليس بمؤكدٍ ، ولا موضوع موضع الفعل كقولك : « مرورُكَ بزيدٍ حسنٌ وهو

---

(١) من المتقارب ، ولم أعثر على قائله .
وهو من شواهد سيبويه ، ويروى في كتب النحاة : " يخال " بدل " يظن " .
الشاهد في قوله : « ضعيف النكاية أعدائه » حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو " النكاية " فنصب " أعداء " على أنه مفعول به .
انظر الكتاب ١ / ١٩٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٥ - ١٣٦ ، والمقرب ١ / ١٣١ ، والمساعد ٢ / ٢٣٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٠ ، والتصريح ٢ / ٦٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٢٩ .

(٢) يقصد المصدر .

(٣) في الأصل : (السيغة) .

(٤) من الآية (١٦) في سورة غافر .

(٥) من الآية (٢٣) في سورة سبأ .

(٦) من الآية (١٤٨) في سورة النساء .
قال أبو حيان : « وبالسوء متعلق بالجهر ، وهو مصدر معرف بالألف واللام والفاعل محذوف ، وبالجهر في موضع نصب ، ومن أجاز أن ينوي في المصدر بناؤه للمفعول الذي لم يسم فاعله قدر أن بالسوء في موضع رفع التقدير : « أن يُجْهَرَ » مبنياً للمفعول الذي لم يسم فاعله .
وجوز بعضهم أن يكون من ظلم بدلاً من ذلك الفاعل المحذوف التقدير : أن أحد إلاَّ المظلوم ، وهذا مذهب الفراء ، أجاز الفراء في : ما قامَ إلاَّ زيدٌ أن يكون " زيد " بدلاً من أحد ، وأما على مذهب الجمهور ، فإنه يكون من المستثنى الذي فُرِّغ له العامل ، فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر ، وحسَّن ذلك كون الجهر في حيز النفي ، وكأنه قيل : لا يجهر بالسوء من القول إلاَّ المظلوم » . البحر المحيط ٣ / ٣٨٢ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٦ - ١١٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٤٩ .

بعمرو قبيحٌ بك »[١] فلا يجوز أن تجعل بعمرو متعلقاً بهو الذي هو ضمير المصدر ؛ لأنَّ هو عائدٌ على المرور[٢] ، وإنما تجعله متعلقاً بما دل عليه الضمير إذ التقدير : « ومُرورُكَ بعمرو قبيحٌ » ، والمصدر الذي لبيان النوع ، أو المعدود ، فإنَّه لا يصح تقديره بـ" أن والفعل " .

[**القسم الثالث**] : المختلف في عمله، وهو ما كان للتأكيد كـ« ضربَ زيدٌ ضرباً »[٣]، أو بدلاً من اللفظ بالفعل كـ« ضرباً زيداً » ، أي : اضرب .

والقائلون بإعماله إنما يعملونه إذا كان للأمر[٤] كقول الشاعر :

[٥٤] **على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورهم فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثعالبِ**[٥]

---

(١) هكذا في الأصل ، وكلمة (بك) غير واردة في كتب النحو الأخرى مثل : شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ .

(٢) ذهب إلى هذا جمهور البصريين ، بينما أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمراً ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

وما الحربُ إلاَّ ما علمتُم وذُقتُم وما هو عنها بالحديثِ المرجَّمِ

وقد تأول البصريون الشاهد على أن " عنها " متعلق بفعل مضمر تقديره " أعني " .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٠ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ .

(٣) وكذلك المصدر المبين للعدد .

انظر التصريح ٢ / ٦٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٣٠ ، وحاشية الخضري ٢ / ٢٢ .

(٤) اختلف النحويون حول هذه المسألة :

فذهب فريق منهم إلى أنه لا يجوز أن يعمل المصدر إذا كان بدلاً من الفعل نحو : « ضرباً زيداً » ، ومنهم ابن هشام .

وقد نقل أكثر المتأخرين منعه عن سيبويه ، وأنه قصره على السماع ، وهذا ما ذكره ابن مالك .

وذهب الفريق الآخر إلى أنه مقيس في الأمر ، والدعاء ، والاستفهام بتوبيخ وغيره ، وفي الخبري المقصود به إنشاء ، أو وعد مثل : الأخفش ، والفراء ، وإلى مذهبهم ذهب ابن مالك .

وقيل : يقاس في الأمر والاستفهام فقط ، ونسب إلى الأخفش والفراء ، وهو ما ذهب إليه ابن السراج ، واختاره بعض متأخري المغاربة .

انظر الأصول ١ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٥ - ١٢٧ ، والمساعد ٢ / ٢٤١ - ٢٤٣ ، وشرح قطر الندى ٢٦٨ .

(٥) من الطويل للأعشى بن همدان في ديوانه ٢٨٩ .

ونسب للأحوص في شواهد العيني ٢ / ١١٦ .

الشاهد في قوله : « فندلاً زريق المال » حيث جاء المصدر " ندلاً " بدلاً من فعله " اندل " والتقدير : « اندل يا زريق المال ندلاً » ، وقد عمل عمل فعله ، فنصب مفعولاً به ، وهو " المال " .

روي بلا نسبة في : الكتاب ١ / ١١٥ - ١١٦ ، والخصائص ١ / ١٢١ ، والإنصاف ١ / ٢٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٥ - ١٢٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٨ ، والتصريح ١ / ٣٣١ ، وشرح الأشموني ١ / ٥١ ، ٢ / ٥٤٥ ، والصحاح ٥ / ١٨٢٧ مادة (ندل) ، واللسان ١ / ٦٥٣ مادة (ندل).

فـ" المال " مفعول بـ" ندلاً " ، وهو طلب - أي اندل - ، ومعناه : " اختطف " ، و" زريق " علم منادى قد حذف منه حرف النداء .

أو الدعاء كقول الشاعر :

[٥٥] يَا قابِلَ التَّوبِ غُفْرَاناً مآثِمَ قَدْ ... أسْلفتُها أنَا مِنْهَا خَائِفٌ وجِلُ[1]

فـ" مآثم " مفعولٌ بـ" غفراناً " ، وهو للدعاء .

وأما إعماله إذا كان خبراً ، فنادر عند البصريين إلاَّ الأخفش ، فإنَّه يعمله مطلقاً خبراً كان ، أو غير خبر ، ومثَّلَ فيه بقولهم // « سَمْعاً أُذُنَايَ أخاكَ يقولُ ذاكَ »[2] ، فـ" سمعاً " مصدر وضع موضع " سمع " الذي هو فعله ، و" أذناي " فاعلٌ بالمصدر ، و" أخاك " مفعولٌ به ، والمصدر هنا خبر . //١٤٧ب

واختلفوا في العامل إذا كان المصدر بدلاً من الفعل[3] ، فمنهم من يجعل العامل المصدر ، ومنهم من يجعل العامل الفعل الذي ناب المصدر منابه[4] إلاَّ في مثل " سقياً ، ورعياً " ، فإنَّ العامل المصدر .

وإذا أعملت المصدر لم يتقدم معموله عليه ؛ لأنَّه صلة له ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، والمصدر العامل موصولٌ ؛ لأنَّه مقدرٌ بـ" أنْ والفعل " و" أنْ " موصولة[5] .

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، ويروى : « أنا منها مُشْفِقٌ وَجِلُ » .
الشاهد في قوله : « غفراناً مآثم » حيث عمل المصدر عمل فعله المحذوف ، ونصب مفعولاً به ، وهو " مآثم " ، ولم ينصبه بالفعل المحذوف .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ ، والمساعد ٢ / ٢٤٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٥٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٤٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٣٠ .

(٢) مثل به سيبويه في الكتاب ١ / ١٩١ : « سَمْعُ أُذُنِي زيداً يقول ذاك » ، وفي ١ / ٣٧٣ : « سَمْعَ أُذُنِي قال ذاك » . ومثل به ابن مالك في شرحه للتسهيل ٣ / ١١١ ، وابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٣٠ ، والأشموني في شرحه ٢ / ٥٤٧ .

(٣) مثاله : « ضرباً زيداً » .

(٤) وذهب سيبويه إلى أنَّ العامل هو المصدر ، لكونه القائم مقام الفعل .
وذهب السيرافي إلى أن العامل هو الفعل المقدر ، وإليه ذهبا ابن الحاجب ، والرضي .
انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٠ - ٤١١ .

(٥) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، وأجاز ابن عصفور تقديم معموله عليه إذا كان المصدر موضوعاً موضع الفعل نحو : زيداً ضرباً ، والتقدير : « زيداً اضرب ضرباً » .
وأجاز الرضي أيضاً تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً ، أو شبهه حيث قال : « وأنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً ، أو شبهه » .
انظر المقرب ١ / ١٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٠٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٩ .

وقد اختلفوا في المصدر العامل المقدر بـ" أن والفعل " هل هو فرعٌ عن الفعل في العمل أم أصل بنفسه ؟

فالجمهور على أنَّه فرعٌ ، فإن اعترض علينا بأن يقال : يلزمكم أن يكون فرعاً غير فرع ؛ لأنَّكم تقولون : إنَّه أصلٌ للفعل ، ثم تقولون : إنَّه فرعٌ عنه في العمل .

٥ فالجواب : أنَّ الجهتين (مختلفتان)[1] ، ولا تناقض في ذلك ؛ لأنَّا جعلناه فرعاً من جهة عمله أصلاً من جهة اشتقاق الفعل منه ، وإنما يمتنع أن يكون الشيء فرعاً وأصلاً إذا كان ذلك من جهةٍ واحدة لما فيه من اجتماع النقيضين .

وقد انقضى ما قررناه من المسائل الأربع ، ولم يتعرض في الأصل للمسألة الأولى[2] ، ولا للمسألة الرابعة[3] ، وإنما تعرض (للثانية)[4] ، والثالثة[5] فليرجع إلى الكلام .

١٠ قوله :

وَتَنْصِبُ الْمَصْدَرَ وَهْوَ الأصلُ إذْ ... عَنْهُ صُدُورُ الْفِعْلِ (أي)[6] مِنهُ أُخِذْ

وقَدْ تَنُوبُ آلةٌ مَنَابَهُ ... كـ" اضرِبْ عصاً " ، وَعَدَدٌ قد نابَهُ

كـ" اضْرِبْهُ ألفاً " ، وتَنُوبُهُ[7] الصِفَة ... كـ" احْفَظْهُ مِثْلَ حِفْظِ أهْلِ المَعْرِفَهْ "

ومِنْ بيانِ النَّوعِ جَاءَ جَرْيَا ... وَأَضْمِرَ الْفِعْلَ لَهُ كـ" رَعْيا "

١٥ اعلم أنَّه بدأ أولاً بإعراب المصدر[8] ، وذكر أنَّه منصوب ، وقد تقدم الكلام على إعرابه مستوفىً ، وشرحنا القول في العامل فيه ظاهراً ، أو محذوفاً ، والمراد // بالمصدر هنا : « ما دل على حدثٍ غير دالٍ على زمانِ ذلك الحدث » . //١٤٨أ

---

(١) في الأصل : (مختلفتين) .

(٢) وهي أبنية المصادر .

(٣) وهي عمل المصدر .

(٤) في الأصل : (الثانية) .

وهي إعراب المصدر ، وما ينوب منابه .

(٥) وهي تقسيم المصدر إلى أنواعه .

(٦) في الأصل : (إذ) وما أثبته يتفق مع ما سيأتي ص ١٩٨ .

(٧) عدى الفعل " نابه " بنفسه ، والصحيح أنه لا يتعدى بنفسه بل يتعدى بحرف الجر ، جاء في لسان العرب لابن منظور ١ / ٧٧٤ مادة (ناب) : « وناب عني فلانٌ ينوبُ نَوباً ومناباً أي قام مقامي ، ونابَ عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .

(٨) وهي المسألة الثانية .

فقولنا : « غير دالٍ على زمان ذلك الحدث » ؛ ليخرج الفعل ؛ لأنّه دالٌ على حدثٍ ، لكنه يدل مع ذلك على [زمانٍ] ، وإنما سمي مصدراً ؛ لأنّه الموضع الذي يصدر عنه الفعل من جهة اشتقاقه[1] .

وسماه سيبويه مصدراً ، وحدثاناً وفعلاً[2] .

٥ أما تسميته حدثاً وحدثاناً ، فلأنّه دالٌ عليهما ، والحدث والحدثان بمعنى واحد .

وأما تسميته فعلاً ، فلأنّه الفعل اللغوي حقيقة ، والفعل الصناعي مشتق ، ثم نبَّه على أنَّ المصدر هو الأصل ؛ إذ الفعل مشتق منه ، والمشتق فرعٌ عن المشتق منه ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وَهْوَ الأصلُ إذْ عنهُ صدور الفعلِ » ، وقوله : « أي مِنْهُ أخذْ » بيان لمعنى صدور الفعل عن المصدر .

١٠ فنبَّه على أنَّ معنى صدوره عن المصدر أخذه منه ، وقوله : « وهو » عائدٌ إلى المصدر ، والضمير في " عنه " عائد أيضاً إلى المصدر ، وكذلك الضمير في " منه " ، والضمير في " أخِذْ " عائد إلى الفعل ، فتقدير كلامه : « والمصدر هو الأصل ؛ إذ صدور الفعل عن المصدر يعني أخذه منه » ، فالأخذ والصدور هنا واحد .

وهذه المسألة قد اختلف فيها البصريون ، والكوفيون ، فمذهب البصريين وهو الصحيح

١٥ أنَّ الفعل مشتق من المصدر ؛ لأربعة أشياء :

الأول : زيادة فائدة الفعل ، والأزيد فائدة هو الفرع ؛ لأنَّه لا يُفَرَّعُ شيء عن أصلٍ إلاَّ لفائدة ، وإلاَّ كان عبثاً ، فلابد أن يكون في الفرع زيادةٌ على ما في الأصل ، والفعل زائدٌ على المصدر بالدلالة على الزمان ، فتعين أن يكون فرعاً عن المصدر .

---

(١) انظر المفصل للزمخشري ٤٥ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ١٧١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٢ ، ٣٤ ، والمفصل ٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٠٠ .

الثاني : أنَّ اختلاف أبنية (المصدر)[١] تدل على أصالته ؛ لأنَّه لو كان مأخوذاً من الفعل ؛ لجاء على طريقة واحدة تابعة لفعله كاسم الفاعل والمفعول .

الثالث : أنَّ المصدر اسم ومن الأسماء الفاعل ، والفعل صادر عن الفاعل والشيء فرع فاعله .

الرابع : أنَّ المصدر عام ، والفعل خاص ، والخاص فرع العام .

ومذهب الكوفيين أنَّ المصدر مشتق من الفعل ، واستدلوا // بأربعة أشياء كما استدل //١٤٨ب البصريون :

الأول : أنَّ المصدر تابع للفعل في الاعتلال كـ" قامَ قياماً " ، فلولا أنَّه فرع عنه ما تبعه .

الثاني : أنَّ المصدر مؤكِّدٌ ، والمؤكِّدُ فرعٌ عن المؤكَّد به .

الثالث : أنَّ الفعل عامل في المصدر ، والمعمول متأخرٌ عن عامله .

الرابع : أنَّه قد وجدت أفعال لا مصادر لها ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لم يوجد فعلٌ إلاَّ بعد وجود مصدره .

وهذا الرابعُ يقابل بأنَّه قد وجدت مصادرُ لا أفعال لها كـ" وَيْحَه ، وويبه " ، وما (أشبههما)[٢] ، (ودلل)[٣] بذلك الدليل مع ما (انضاف)[٤] إليه من باقي الأدلة[٥] .

ثم ذكر أن المصدر قد تنوب عنه أشياء ، فذكر نيابة الآلة عنه ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وقَدْ تَنوبُ آلةٌ منابَهُ » ، ومثلَّه بقوله : كـ« اضرِبْ عصاً » .

---

(١) في الأصل : (المصادر) .

(٢) في الأصل : (أشبهه) .

(٣) في الأصل : (ودليل) .

(٤) في الأصل : (انضافت) .

(٥) ذكر ابن جابر الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين حول هذه المسألة ، ولكنه لم يتعرض لذكر جميع الأدلة التي استدل ، أو احتج بها كل فريق ، وقد ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وأسرار العربية فانظرها هناك .
كما أنه اقتصر على رأي البصريين والكوفيين بخلاف غيرهم من النحاة ، وقد ذكر " ابن عقيل " ، و" الأزهري " مذهبين آخرين هما :
الأول : مذهب ابن طلحة ، وهو أنَّ كلاً من الفعل والمصدر أصلٌ قائمٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .
والثاني : مذهب قوم رأوا أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، وأن الوصف مشتق من الفعل .
انظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ المسألة رقم ٣٨ ، وأسرار العربية ١٧١ - ١٧٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧١ ، والتصريح ١ / ٣٢٥ .

ثم ذكر أنَّ العدد ينوب عنه أيضاً وإلى ذلك أشار بقوله : « وعددٌ قَدْ نابَهُ » ، ومثَّله بقوله : كـ« اضرِبْهُ ألفاً » .

ثم ذكر أن الصفة أيضاً تنوب عنه ، وإليه أشار بقوله : « وتنوبُهُ الصفَة » ، ومثَّله بقوله : كـ« احفظْهُ مثلَ حفظِ أهلِ المعرفةْ » فـ" مثل " صفة (نائبة)[1] عن المصدر المحذوف [و] التقدير : « احفظه حفظاً مثل حفظ أهل المعرفة » ، ثم نبَّه على أنَّ من المصدر ما يكون لبيان النوع ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ومن بيانِ النوعِ » ومثَّله بقوله : « جاءَ جريا » فـ" جريا " نوع من أنواع المجيء وضع موضع المصدر الذي هو مجيئاً ، وهو أيضاً من النائب عن المصدر ، ولذلك جاء به عقيب ما ينوب عن المصدر [وقد ذكر] أربعة أشياء ،وقد قدمنا أنَّها عشرة .

وقد قدمنا أقسام المصدر بحسب الإبهام ، والتخصيص والعدد[2] ، وفي ضمن كلامه من أقسام المختص ، وهو ما ناب عنه نوعه ، أو صفته ، أو المعدود ، وهو ما ناب عنه العدد ، أو الآلة ، فإنَّها تدل على العدد .

و لم يذكر للمبهم مثالاً ، ولكن ذكره في ضمن قوله : « وتَنصِبُ المصدرَ » ، فإنَّ مراده المصدر كيف كان مبهماً ، أو مختصاً ، أو معدوداً ، ثم ذكر أنَّ فعل المصدر قد يُحذف ، وإلى ذلك أشار بقوله : « واضْمِرَ الفعلَ لهُ » أي للمصدر ، ومثَّله بـ" رعيا " // وقد تقدم أنَّه مما حذف فعله وجوباً[3] . //١٤٩أ

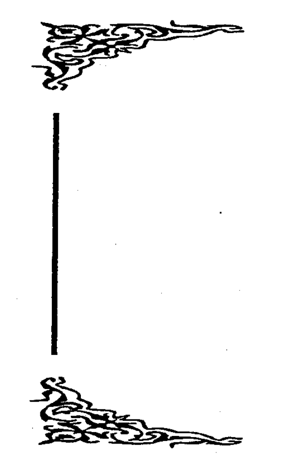
وقد استوفينا الكلام على أقسام حذف الفعل من جائز ، وواجب سماعاً ، وقياساً ، والله أعلم .

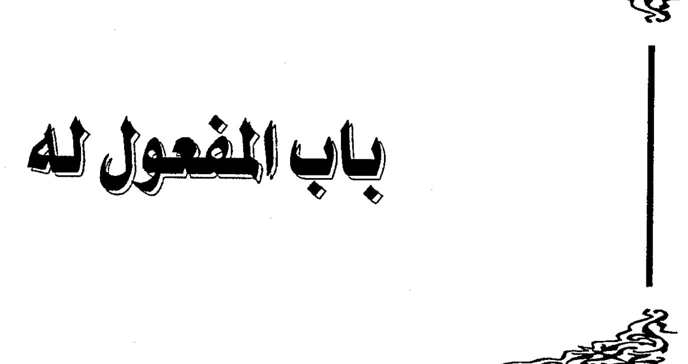
---

(١) في الأصل : (ثانية) .

(٢) وهي المسألة الثالثة . انظر ص ١٨٩ .

(٣) انظر ص ١٧٩ .





باب المفعول له

« باب المفعول له »

ينبغي أن نقدم قبل الكلام على الأبيات حدّ المفعول له، وأشياء لم يتعرض لها في الأصل.
فحدُّه : « [هو] (المنصوب)[1] على تقدير حرف التعليل »[2] .

فقوله : (المنصوب)[3] خرج به كل مرفوع ، ومجرور ، وبقيت المنصوبات كلها .

(فقوله)[4] : « على تقدير حرف التعليل » خرج به كل منصوب غير المفعول له ، فإنَّه إن كان مما ينصبه الفعل بنفسه كالمفعول به ، فقد خرج ؛ إذ ليس على تقدير حرفٍ ، وإن كان ما ينصبه الفعل بتقدير حرف ليس للتعليل كالظرف ، فقد خرج بقولنا : « حرف التعليل » ، فيتعين المفعول له ، والمفعول من أجله هكذا سماه سيبويه[5] .

ويسمى العذر[6] ؛ لأنَّه عذر الفاعل في إيقاع الفعل ؛ إذ لو لم يذكره لظن أنَّه وقع الفعل عبثاً كما وقع في نفس موسى عليه السلام حين رأى أفعال الخضر من خرق السفينة[7] ، وغيره حين لم يعرف السبب .

---

(١) في الأصل : (فالمنصوب) .

(٢) اختلفت تعريفات النحاة له ، فقال الزمخشري : « المفعول له هو علة الإقدام على الفعل ، وهو جواب لِمَه » . وهذا ما قاله الشلوبين .
وقال ابن عصفور : « هو كل فضلة انتصبت بالفعل ، أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة » .
وقال ابن عقيل : « هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل » .
وقال عنه ابن هشام : « هو كل مصدر معلل لحد مشاركٍ له في الزمان والفاعل » .
انظر المفصل ٧٧ ، والتوطئة ٣٤٥ ، والمقرب ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٦ ، وشرح قطر الندى ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) في الأصل : (فالمنصوب) .

(٤) هكذا في الأصل ، والصواب أن يقول : « وقوله » .

(٥) لم يطلق عليه سيبويه المفعول لأجله كما ذكر ابن جابر ، بل أطلق عليه في كتابه ١ / ٣٦٧ : « باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذرٌ لوقوع الأمر » .

(٦) كما أطلق عليه سيبويه في الكتاب ، وأطلق عليه بعض النحاة مفعولاً له مثل : ابن السراج ، وابن الأنباري وابن مالك ، وابن الحاجب ، والرضي ، وابن معطي ، وابن عقيل ، والأشموني .
وقال الزجاج والكوفيون : إنه مفعول مطلق ، وقد رده ابن الحاجب كما ذكر الرضي حيث قال : « قال المصنف ردًّا على الزجاج : معنى ضربته تأديباً : ضربته للتأديب اتفاقاً ، وقولك : للتأديب ، ليس بمفعول مطلق ، فكذا " تأديباً " الذي بمعناه ، وفي الرد نظر ، وذلك أن " ضربَ تأديب " أيضاً ، يفيد معنى التأديب مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني ، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى : جئت راكباً : جئتُ وقت ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه » .
انظر الكتاب ١ / ٣٦٧ ، والأصول ١ / ٢٠٦ ، والجمل ٣١٦ - ٣١٩ ، وأسرار العربية ١٨٦ ، والمقرب ١ / ٥٠٧ - ٥٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٥ ، والمساعد ١ / ٤٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١١ .

(٧) قال تعالى : ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ... ﴾ الخ .
الآية (٧١) في سورة الكهف ، وكذلك انظر الآيات (٧٤ - ٧٧) .

ويسمى العلة[١] – وهو بَيِّنٌ – والغرض[٢] ، وفيه نظر ؛ لأنْ ليس كل مفعول له يكون من أغراض الفاعل كـ« قعدتُ عن (الهيجاءِ)[٣] جبناً » فـ" الجبن " ليس بغرضٍ لأحد ، وإنما غرض الإنسان أن يكون شجاعاً ، وإنما الجبن أمرٌ جبلت عليه النفس مع (كراهتها)[٤] له .

ويليق أن يسمى سببًا ، والمصدر المعلل به[٥] .

٥ وإذا نظرت في المفعول له ، فهو سبب من جهة كونه باعثًا على الفعل سببًا[٦] من جهة كونه فائدة الفعل ؛ إذ الأدب هو فائدة الضرب[٧] .

وإذا انتصب المفعول له ، فالجمهور من النحويين على أنَّه مفعول من أجله ، فإنَّ العامل فيه الفعل المعلل به على إسقاط حرف التعليل ، والدليل على أنَّها ساقطة[٨] دخولها عليه إذا أضمر ؛ لأنَّ اللام أصلٌ فيه ، وأيضًا فإنَّه جوابٌ لمن سأل بلام الجر ، فقال : [لِمَ] فعلت[٩] ؟

١٠ والجواب ينبغي أن يكون مطابقًا للسؤال ، ولكن حذفت لام الجر من الجواب ؛ لقوة الدليل عليها[١٠] // فكأنَّها مذكورة . //١٤٩ب

ومنهم من أعربه مصدرًا من معنى الفعل كـ« قعدتُ جلوسًا » ، فإذا قلت : « ضربْتُهُ أدبًا » ، فهو مصدر من ضربتُ ؛ لأنَّ الضرب هنا هو (عين)[١١] التأديب في المعنى[١٢] .

---

(١) هذا ما ذكره الزمخشري ، وكذلك الشلوبين في ثنايا تعريفهما للمفعول له حيث قالا : « المفعول له هو علة الإقدام على الفعل » .
انظر المفصل ٧٧ ، والتوطئة ٣٤٥ .
(٢) أي ويسمى الغرض ، وهو أيضًا ما ذكره الجرجاني في المقتصد ١ / ٦٦٧ .
(٣) في الأصل : (الفيجاء) .
(٤) في الأصل : (كراهتا) .
(٥) أي ويسمى المصدر المعلل به .
(٦) هكذا في الأصل ، ولعله يقصد « سببًا له » .
(٧) يقصد هنا « ضربته أدبًا » علمًا بأنه لم يسبق ذكر هذا المثال .
(٨) يقصد " اللام " كما سيأتي في كلامه .
(٩) وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي .
انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ / ٦٦٥ .
(١٠) وهو المذهب المشهور ، وعليه سيبويه والفارسي .
انظر أسرار العربية ١٨٦ – ١٨٨ ، والهمع للسيوطي ٣ / ١٣٣ .
(١١) في الأصل : (تعيين) .
(١٢) ذهب إلى هذا الكوفيون .
انظر التصريح ١ / ٣٣٧ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٤ .

ومنهم من أعربه مصدرًا لفعل مقدر ، أي « ضربْتُهُ فتأدَّبَ أدبًا »[١] .

ومن أعربه مصدرًا لبيان النوع جعل التأديب نوعًا من الضرب ؛ لأنَّ الضرب منه ما هو تأديب ، ومنه ما هو غيره ، فهو عنده كـ« رجع القهقري » ، ويُرد عليه أنَّ كلَّ مصدرٍ لبيان النوع يصح أن يدخل عليه « كل » ، فيُرفع على الابتداء ، ويُخبر عنه بمصدر الفعل الذي هو نوعه ، فيقال : كلُّ (قهقري)[٢] رجوعٌ ، ولا يصح أن يقال : كلُّ تأديبٍ ضربٌ ، فدل على أنَّه ليس بمصدرٍ لبيان النوع .

وإذا تعددت الأسباب كقولك : « ضربْتُهُ أدباً ونصحاً »[٣] ، فالأول مفعول من أجله ، والثاني معطوف عليه .

وقيل : الأول مفعول من أجله ، والعامل فيه الفعل ، والثاني العامل فيه الأول ، فكأنَّه قال : « ضربته لأجل التأديب » ، وإنما كان ذلك التأديب ؛ لأجل النصح ، والتأديب علة للفعل ، والنصح علة للتأديب .

وقيل : الثاني بدل من الأول .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[٤]، فقيل : « من الصواعق » مفعول من أجله ، والعامل فيه يجعلون صرح فيه بحرف التعليل ، (وهي من)[٥]، و"حذر" معطوف عليه باعتبار الموضع، وأسقط حرف الجر، أو (منصوب)[٦] بفعل

---

(١) ذهب إلى هذا الزجاج ، وقد رد النحاة مذهبه كما ذكر الدماميني في تعليق الفرائد : « ورد هذا المذهب بأنه لو كان مصدراً نوعياً لامتنع دخول اللام عليه كما امتنع دخولها في " رجع القهقري " ، و" قعد القرفصاء " ، لكن دخول اللام جائز بإجماع ، فثبت بطلان هذا المذهب » .

وذكر الرضي في شرح الكافية مذهباً آخر ذهب إليه الجرمي حيث قال : « والجرمي يقول : إنَّ ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى: ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ محاذرين الموت، لتكون الإضافة لفظية » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، وتعليق الفرائد للدماميني ٥ / ١٢٢ .

(٢) في الأصل : (قهري) .

(٣) في الأصل : (ضربته أدباً وشفقةً عليه) ، وما أثبته يتفق مع قوله بعد ذلك .

(٤) من الآية (١٩) في سورة البقرة .

(٥) هكذا في الأصل ، وكان الأنسب أن يقول : « وهو من » .

(٦) في الأصل : (مصدر) .

محذوف أي « حَذِروا حذرَ الموتِ »[1] .

وقيل : مفعول من أجله للخوف المقدر ؛ إذ التقدير : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من خوف الصواعق » ، فعلل ذلك الخوف المقدر بـ" حذر الموت "، والأولى في ذلك العطف[2] .

والصحيح جواز تقديم المفعول له على عامله كقولك : « أدباً ضربتُ زيداً » ، ومن منع ذلك[3] ، فالسماع يرد عليه ، ومنه قول الكميت[4] :

[٥٦] **طَرِبْتُ ومَا شَوقاً إلى البيضِ أطْرَبُ**[5]

فـ" شوقاً " مفعول من أجله مقدم ، والعامل فيه أطربُ .

---

(١) قال سيبويه : « هو منصوب ، لأنه موقوع له أي مفعول من أجله ، وحقيقته أنه مصدر » – هذا ما نقله النحاس – . وهو ظاهر قول أبي حيان حيث قال: «وحذر الموت مفعول من أجله، وشروط المفعول من أجله موجودة فيه، إذ هو مصدر متحد بالعامل فاعلاً وزماناً هكذا أعربوه ، وفيه نظر ، لأن قوله من الصواعق هو في المعنى مفعول من أجله، ولو كان معطوفاً لجاز كقول الله تعالى: ﴿ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾، وقول الراجز :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهور * مخافةً وزعلَ المحبور * والهولَ من تهولِ الهبور

وقالوا : أيضاً يجوز أن يكون مصدراً أي : يحذرون حذر الموت ، وهو مضاف للمفعول ، وقرأ قتادة والضحاك بن مزاحم بن أبي ليلى حذر الموت ، وهو مصدر حاذر ، قالوا : وانتصابه على أنه مفعول له » .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٩٤ ، والبحر المحيط ١ / ٨٧ .

(٢) قال بهذا الفراء في معانيه ، ونصه كالآتي : « فنصب " حذر " على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد تجعلونها حذرا إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً ، وفرقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله جل وعز : ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ ، وكقوله : ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ والمعرفة والنكرة تفسيران في هذا الموضوع، وليس نصبه على طرح " من "، وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم » .

انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧ .

(٣) ممن منعه ثعلب ، ذكر هذا أبو حيان والسيوطي .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٢٤ ، وتعليق الفرائد ٥ / ١٢٠ ، والهمع ٣ / ١٣٥ ، والفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٣٧٨ .

(٤) الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد ، يكنى أبا المُستَهل ، كان شديد التكلف في الشعر كثير السرقة ، مدح أهل البيت في أيام بني أمية ، وتوفي سنة ١٢٦ هـ .

انظر الشعر والشعراء ٢ / ٥٨١ – ٥٨٤ ، والمؤتلف والمختلف ٢٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢١٣ ، والخزانة ١ / ١٤٠ – ١٤٦ .

(٥) من الطويل وهو صدر بيت في مطلع قصيدة مشهورة للكميت وعجزه :

ولا لَعِباً منّي وذو الشَّيب يَلْعبُ .

الشاهد في قوله : « طربتُ وما شوقاً » حيث قدم المفعول له " شوقاً " على العامل فيه " أطرب " .

انظر الخصائص لابن جني ٢ / ٢٨٣ ، والمحتسب لابن جني أيضاً ١ / ٥٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٧ ، والمغني ١ / ٢١ ، والدرر ٣ / ٨١ .

وروي بلا نسبة في الهمع ٣ / ١٣٥ ، والفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٣٧٨ .

ويجوز حذف العامل في المفعول من أجله // إذا دلت عليه قرينةٌ ، جاء في الحديث : « مَا جَاءَ بِكَ يَا عمرو أَحَدَبًا عَلَى قَومِكَ أو رَغْبَةً فِـي الإِسْلَامِ »[1] ، التقدير : « أجئت حَدَباً » حذف ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، والحدب بالحاء والدال المهملتين المفتوحتين : العطف والحنو[2] . //١٥٠أ

قوله :

٥ وَيَنْصِبُ الْفِعْلُ عَلى المفْعُولِ لَـهُ سَبَبَـهُ الواقِـعَ مِمَّـن فَعَلَـهْ
وَهْوَ جَوابُ لِمَ ومصدرٌ جرى مَعْ غَيْرِ فِعْلِهِ كـ" جئتُ حَذرَا "

نبَّه في هذا البيت الأول على أنَّ المفعول له يكون منصوباً ، وإلى ذلك أشار بقوله : « ويَنْصِبُ الفعلُ » فالفعل هنا فاعل بينصب ، ثم نبَّه على أنَّ هذا المنصوب الذي ينصب على المفعول له هو سبب الفعل الذي ينصبه وإلى ذلك أشار بقوله : « عَلى المفعولِ لَه سَببهُ »

١٠ فـ" سببه " مفعول بينصب ، والهاء في سببه عائدة على الفعل ، والهاء في " له " عائدة على الألف واللام في المفعول ؛ لأنَّها موصولة بمعنى " الذي " ، فتقدير الكلام : سببه الذي هو الباعث للفاعل على إيقاع ذلك الفعل ، وإلى ذلك أشار بقوله : « الواقعَ ممن فَعلَه » يعني السبب الواقع ممن فعل الفعل ، ومن هنا شرع يذكر شروط نصب المفعول له ، وهي سبعة شروط ذكر منها ثلاثة :

١٥ أحدها : في آخر البيت الأول ، وهو أن يكون السبب المنصوب على المفعول له ، والفعل المعلل بذلك السبب (واقعين)[3] من فاعلٍ واحدٍ كقولك : « جاء زيدٌ طمعاً » ، فالذي وقع منه الطمع ، والمجيء فاعل واحد ، وهو " زيد " ، وقد فُهم ذلك من قوله : « سَببهُ الواقعَ ممن فعلَهْ » ، وهذا الشرط مختلف فيه ، فالأعلم[4] ، والمتأخرون يشترطونه [وسيبويه والمتقدمون لا يشترطونه] ، والصحيح الأول ، وكل ما استدلوا به لمن لم يشترطه ،

(١) هكذا في الأصل ، وما وجدته في مسند الإمام أحمد بن حنبل يروى بـ" أحرباً " بدل " أحدباً " .
انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥ / ٤٢٨ - ٤٢٩ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢ / ٢٧٦ .

(٢) قال ابن منظور في اللسان : ١ / ٣٠١ مادة (حدب) : « وحَدِبَ فلانٌ على فلان يَحْدَبُ حدباً فهو حَدِبٌ ، وتحدَّبَ : تعطف ، وحنا عليه » .

(٣) في الأصل : (واقع) .

(٤) الأعلم هو : يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، يكنى أبا الحجاج من أهل شَنْتَمْرِيّة .
من مصنفاته : شرح حماسة أبي تمام ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح أبيات الجمل . توفي سنة (٤٧٦ هـ) ، وقيل : (٤٧٦ هـ) .
انظر إشارة التعيين ٣٩٣ ، والبغية ٢ / ٣٥٦ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ٤٠٣ .

فهو (مؤول)[١] .

ثم ذكر الثاني في أول البيت الثاني ، فقال : « وهو جوابُ لِمَ » ويفهم منه أنَّ المفعول له لابد أن يكون جواباً لمن سأل بـ" لِمَ " إما سؤالاً صريحاً ، أو مقدراً .

ثم ذكر الشرط الثالث ، وهو أن يكون مصدراً وارداً مع غير فعله لفظاً ، أو معنىً كقولك : « جئتُ إكراماً لك » فـ" الإكرام " مصدرٌ ، ولكنه // واردٌ مع غير فعله لفظاً //١٥٠ب ومعنىً ؛ لأنَّ المجيء غير الإكرام في لفظه ، ومعناه ، وإلى ذلك أشار بقوله : « ومصدرٌ جرى مَع [غيرِ] فعلِهِ »[٢] ، وإنما اشترطوا هذا الشرط ؛ لأنَّ الشيء لا يعلل بنفسه[٣] ، ثم مثل اجتماع الشروط الثلاثة بقوله : « جئتُ حَذَراً » ولا شك أنَّ هذا الكلام إنما يقوله من سُئِل ، أو توهم أنَّه سُئل ، فقيل له : لِمَ جئت ، فقال : « جئتَ حَذَراً » فحصل فيه الشرط الثاني ، وهو جوابٌ لمن سأل بـ" لِمَ " ، والمجيء والخوف واقعان من فاعل واحد ، وهو المتكلم المعبر

---

(١) في الأصل : (مأول) .

قال بهذا الشرط الأعلم والشلوبين ، ورجحه الرضي حيث قال : « وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول » .

وخالفهم ابن خروف ، فأجاز النصب على اختلاف الفاعل محتجاً بقوله تعالى في الآية (١٢) سورة الرعد : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾، ففاعل الإراءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون .

وقد رد ابن مالك عليه حيث عدَّ الفاعل في الآية غير واحد في اللفظ ، ولكنه واحد في التقدير ، وبذلك يكون حكمه كحكمه لو كان واحداً ، فقال : « معنى يُريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير ، ولا يلزم جعل خوفاً وطمعاً حالين كما زعم الزمخشري ، ولا يكون التقدير : يريكم البرق إراءة خوف وطمع » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١١ ، والتصريح ١ / ٣٣٥ ، والهمع ٣ / ١٣٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٢ .

(٢) فإن لم يكن المصدر صريحاً أو مؤولاً مع أنْ وأنَّ ، فلابد من اتصال الفعل بلام الجر ، أو ما في معناها نحو : " من " ، و" الباء " ، و" في " نحو قوله تعالى : ﴿ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ - ١٩٩ .

(٣) ذهب إلى هذا الجمهور ، وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، بالنصب ، وتأويله على المفعول له ، وقد رد سيبويه قول يونس ، وقال عنه : « وهو قليل خبيث » .

انظر الكتاب ١ / ٣٨٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١١ - ٢١٢ .

عنه بتاء المتكلم في " جئتُ " فحصل فيه (الشرط)[1] الأول ، والحذر مصدرٌ من حَذِر يَحذَر ، وقد جرى مع غير فعله ، وهي المجيء ، فاجتمعت فيه الشروط الثلاثة ، وإذا تتبعت الشروط السبعة وجدتها في هذا المثال ، واكتفى منها بهذه الثلاثة ؛ لشهرتها ، وإنما أتمم لك بقية الشروط :

٥ **الشرط الرابع** : أن يكون السبب المنصوب على المفعول له ، والفعل المعلل به في زمان واحدٍ كما في المثال المتقدم[2] ، فإنَّ الحذر والمجيء كانا في زمنٍ واحدٍ ، فلو قلت : « جئتُك أمسِ إكراماً لكَ اليومَ » لم ينصب على المفعول له ؛ لأنَّ السبب في زمانٍ ، والفعل المعلل به في زمانٍ .

وفي هذا الشرط خلافٌ : شرطه الأعلم والمتأخرون[3] ، ولم يشترطه المتقدمون[4] .

١٠ والصحيح اشتراطه ؛ لأنَّه علة ومعلول ، والمعلول لا يتأخر عن عامله في الزمان ولا يتقدم[5] .

الشرط الخامس : أن يكون من أفعال النفس ؛ لأنَّه سبب باعث ، والبواعث إنما تتعلق بالنفس ، فلو كان فعل جارحه لم يصح نصبه على المفعول له كقولك : « جئتُ قتلاً لعمرٍو » ، فلا يصح أن يكون " قتلاً " (منصوباً)[6] على المفعول من أجله ؛ لأنَّه فعل جارحة .

١٥ **الشرط السادس** : أن لا يكون نوعاً من أنواع الفعل كقولك : « جئتُ ركضاً » ؛ لأنَّ الركض نوع من المجيء ، فلا يصح نصبه على المفعول له ؛ إذ يلتبس بالمصدر ، فإن أردت أن تجعله علته أدخلت عليه اللام ، فتقول : « جئت للركض » .

---

(١) في الأصل : (الشروط) .

(٢) هو : (جئت حَذَراً) .

(٣) انظر الهمع ٣ / ١٣٢ ، والفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٣٧٦ .

(٤) واشترطه ابن عصفور حيث قال : « ويشترط فيه أن يكون مصدراً ، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل إلاَّ أن يكون المراد به التشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلاَّ بلام العلة » . انظر المقرب ١ / ١٦١ .

(٥) أجاز أبو علي الفارسي عدم المقارنة في الزمان ، قال الرضي : « وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة على القراءة الشاذة : ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ بنصب " صدقهم " إن معناه : لصدقهم في الدنيا » . انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥١٢ .

(٦) في الأصل : (منصوبٌ) .

الشرط السابع : (أن لا يكون)[1] العامل معنىً كقولك // « زيدٌ عندَك خوفاً أو في //١٥١أ الدار » ، فلا يصح أن يكون " عندك " ، أو " في الدار " عاملين في " خوفاً " على أنّه مفعول من أجله ؛ لأنَّ الظرف والمجرور عاملان معنويان (فهما)[2] ضعيفان ، فإذا اجتمعت هذه الشروط السبعة نصبت المفعول له على إسقاط اللام ، وإن شئت أظهرتها إلاَّ أنَّ إظهارها إن كان معرفاً باللام أحسن من إسقاطها[3] كقول الشاعر :

[٥٧] لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيجَاءِ وإِنْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[4]

فإن كان نكرة ، فإسقاطها أحسن من إظهارها ، وإن كان معرفاً بالإضافة ، فإسقاطها ، وإظهارها على السواء ، وإن شئت أظهرتها .

فإن انخرم شرط من هذه الشروط ، وجب إظهار اللام على الأصل .

والصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور أن المفعول له يجيء نكرة ومعرفة باللام ، وبالإضافة[5] .

---

(١) في الأصل : (أن يكون) .

(٢) في الأصل : (فيهما) .

(٣) اختلف النحاة حول نصب المفعول له إذا كان معرفاً ، فذهب الجمهور ، وسيبويه إلى جواز ذلك ، وتبعه الزمخشري ، وابن عصفور .

انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والمفصل ٧٧ ، والمقرب ١/ ١٦١ .

(٤) من الرجز ، ولم أعثر على قائله .

قال العيني : « هذا رجز لم أدر راجزه » .

الشاهد في قوله : « الجبنَ » حيث نصب الجبن على أنه مفعول له ، وهو مُحلَّى بأل ، والأكثر جره .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٧ ، والمساعد ١ / ٤٨٧ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع ٣ / ١٣٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٥ ، وشواهد العيني ٢ / ١٢٥ .

(٥) قال سيبويه : « وفعلت ذاك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب ، لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ، فقال : لكذا ، وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبل كما عمل في " دأبَ بكّارٍ " ما قبله حين مثل ، وكان حالاً ، وحسُن فيه الألف واللام ، لأنه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعل حالاً » .

انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

وانفرد الجزولي[١] بأنّه لا يكون نكرة[٢] ، وزعم الرياشي[٣] والجرمي[٤] ، والمبرد أنّه لا يكون إلاّ نكرة ، و(ما)[٥] جاء بالألف واللام ، فهي فيه زائدة ، وإن جاء مضافاً ، فالإضافة فيه غير محضة[٦] ، والسماع يرد على أهل القولين الأخيرين ، وقد جاء على الأحوال الثلاثة في قول الراجز :

[٥٨] يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافةً وَزَعَلَ الْمَحْبورِ

والْهَولَ مِنْ تَهوُّلِ الهُبُورِ[٧]

فـ" مخافة " مفعول من أجله نكرة ، و" زعل " معطوف عليه ، فهو مثله ، وهو معرفٌ بالإضافة ، و" الهول " معطوف على ما قبله ، فهو مثله ، وهو معرف بالألف واللام[٨] ، فعلل

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْتْ الجزولي النحوي من أهل مراكش .
من مصنفاته : المقدمة في النحو المسماة بالقانون وهي في غاية الإيجاز كما قال صاحب كشف الظنون . توفي سنة (٦٠٥ هـ) ، وقيل : (٦٠٧ هـ) .
انظر إنباه الرواة ٢ / ٣٧٨ ، وإشارة التعيين ٢٤٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٨٠٠ - ١٨٠١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥١٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ .

(٣) هو عباس بن الفرج الرياشي أبو الفضل إمام في النحو واللغة كثير الرواية للشعر .
من مصنفاته : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلف أسماؤه . توفي سنة (٢٥٧ هـ) في خلافة المعتمد .
انظر أخبار النحويين ٩٨ - ١٠٢ ، ونزهة الألباء ١٩٩ - ٢٠١ ، وإشارة التعيين ١٥٨ ، والأعلام ٣ / ٢٦٤ .

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي يكنى أبا عمر ، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش .
من مصنفاته : الكتاب المختصر في النحو ، وكتاب العروض ، وكتاب الأبنية ، وكتاب الفرخ . توفي سنة (٢٢٥ هـ) في خلافة المعتصم .
انظر أخبار النحويين البصريين ٨٤ - ٨٥ ، ونزهة الألباء ١٤٣ - ١٤٥ ، وإشارة التعيين ١٤٥ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٣ .

(٥) في الأصل : (مهما) .

(٦) انظر الارتشاف ٢ / ٢٢٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٣ ، والهمع ٣ / ١٣٣ ، وأبو عمر الجرمي ١٤١ .

(٧) من الرجز للعجاج بن رؤبة في ديوانه ص ٢٣٠ .
الشاهد في قوله : « مخافةً ، وزعلَ المحبور ، والهول » حيث نصبها على أنها مفعول له ، والأول فيها نكرة ، والثاني والثالث معرفتان .
انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ ، والمفصل ٧٧ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٥٤ .
وروي بلا نسبة في : المقتصد ١ / ٦٦٥ ، والتوطئة ٣٤٥ .

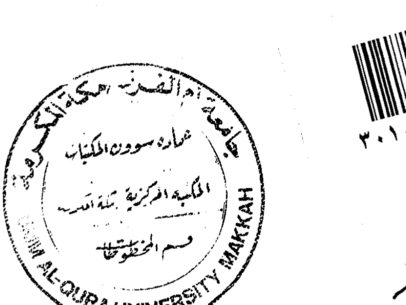
(٨) ذهب سيبويه إلى أن اللام وحدها حرف تعريف ، وعليه أكثر البصريين والكوفيين .
وذهب الخليل إلى أن الألف واللام للتعريف .
وقد ذكر ابن جابر لنا اختلاف النحاة في هذه المسألة ، فانظره في شرح المنحة في اختصار المُلحة - القسم الأول - ٦٣ - ٦٥ .
وانظر الكتاب ٤ / ٣٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٧ .

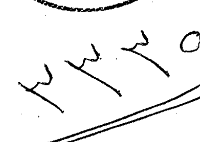
ركوب كل عاقر بثلاث عللٍ :
الأولى قوله : " مخافة " ، [و] الثانية قوله : " زعل " ، (والثالثة)[1] قوله : " الهول "،
و" العاقر " : الرمل الذي لا ينبت شجراً كالمرأة العاقر التي لا تلد[2] .
و" الجمهور " الرمل الكثير المجتمع المشرف على ما حوله من الأرض[3] .
٥ و" الزعل " بالزاي والعين المهملة مفتوحين شدة النشاط[4] .
و" المحبور " : المسرور[5] .
و" الهول " : الخوف[6] .
و" التهول " : تعظُّم الشيء في النفس .
و" الهبور " : جمع " هَبْرٍ " كـ" فلسٍ " ، و" فلوس " ، وهو المطمئن من الأرض[7] .
١٠ وهو يصف في هذا الرجز ناقته ، واستمر في وصفها إلى أن شبهها // بحمار وحش نفر //١٥١ب
من الصائد ، فركِبَ الرمل الذي لا ينبت ، المشرفَ على ما حوله من الأرض (لئلا)[8]
يغتاله الصائد من بين الشجر ، وطلب ركوبه الرمل لخوفه ، وشدة نشاطه ، وفزعه من عظم
سلوكه للمطمئن من الأرض ، لأنَّ الصائد يكمن فيه .

---

(١) في الأصل : (والثانية) .
(٢) انظر اللسان ٤ / ٥٩٢ مادة « عقر » .
(٣) انظر اللسان ٤ / ١٤٩ مادة (جهر) .
(٤) انظر اللسان ١١ / ٣٠٣ مادة (زعل) .
(٥) انظر اللسان ٤ / ١٥٨ مادة (حبر) .
(٦) انظر اللسان ١١ / ٧١١ مادة (هول) .
(٧) انظر اللسان ٥ / ٢٤٨ مادة (هبر) .
(٨) في الأصل : (لأن لا) .

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا





شرح المنحة في اختصار الملحة

لابن جابر الأندلسي (ت ٧٨٠ هـ)

من أول باب " الاشتغال " إلى نهاية باب " ما الحجازية "

تحقيق ودراسة

موضوع لنيل درجة التخصص " الماجستير " في النحو والصرف

إعداد الطالبة

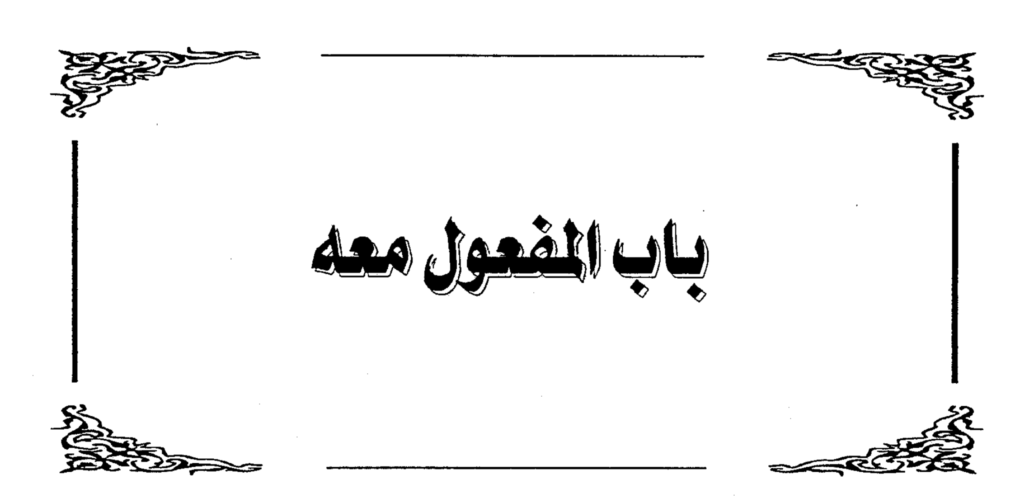
سميحة صلاح صالح الحربي

إشراف الدكتور

صابر حامد عبد الكريم سيد

(المجلد الثاني)

١٤١٩ هـ / ١٤٢٠ هـ



باب المفعول معه

« باب المفعول معه »

هذا الباب ذكر فيه حكم المفعول معه ، وأخَّرهُ عن المفعول له ، فإنَّه (لازمٌ)[١] للفعل ؛ إذ لابد له من سبب ، فاستحق التقديم بخلاف المفعول معه ، فإنَّه ليس بلازم للفعل ؛ إذ لا يلزم أن يكون للفاعل ، أو للمفعول مصاحبٌ عند وقوع الفعل .

٥ وسنبدأ بحده ، ثم نُتْبِعُهُ أحكاماً مما لم يتعرض لها في الأصل .

فحدُّهُ : « (الاسمُ)[٢] المنصوبُ الواقعُ بعد واو بمعنى مع يَصِيرُ بها كمجرور مع في المعنى [و] كالمنصوب بفعلٍ معدًّى بالهمزة في اللفظ »[٣] .

فقولنا : « المنصوب » خرج به كل مرفوع ، وقولنا : « بعد واو بمعنى مع » خرج به كل منصوب وقع بعد واو العطف ؛ لأنَّها لم توضع بمعنى مع ، وإنما وضعت لما هو أعم من ذلك

١٠ من تقدم وتأخر .

وقولنا : « يصير بها الفعل كمجرور مع في المعنى » تنبيه على أنَّها تُفْهِمُ أنَّ الاسم الواقع بعدها مصاحبٌ للفاعل ، أو للمفعول حالة وقوع الفعل من غير تشريك في حكم الإعراب ألا ترى أنَّك إذا قلت : « قامَ زيدٌ مع عمروٍ » فُهِمَ منه : « أنَّ عمراً صاحبَ (زيداً)[٤] حالة القيام » ، ولا اشتراك بينهما في الإعراب .

---

(١) في الأصل : (فإنه ليس بلازمٍ للفعل) ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل : (الفعل) .

(٣) عبر عنه سيبويه بقوله : « باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ، ومفعول به كما انتصب " نفسه " في قولك : " امرأً ونفسه " » .

أما الزمخشري ، فقال عنه : « هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع ، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً » .

وابن الحاجب حدهُ بقوله : « هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً ، أو معنىً » .

وابن عصفور عرَّفه بقوله : « هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمن معنى المفعول به » .

وحدُّ ابن جابر له مماثل لحدِّ ابن مالك في التسهيل حيث قال : « هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع ، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة » .

وكذلك مماثل لما قال عنه أبو حيان في الارتشاف .

أما ابن هشام فقال :

« هو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما فيه حروفه ومعناه كـ" سرتُ والنيلَ " ، و" أنا سائرٌ والنيل " » .

انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، والمفصل ٧٣ ، والمقرب ١ / ١٥٨ ، والتسهيل ٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٥ ، وشرح قطر الندى ٢٣٥ .

(٤) في الأصل : (زيد) .

وقولنا : « وكالمنصوب بفعل معدًّى بالهمزة في اللفظ » تنبيه على أنَّها تصيره منصوباً في اللفظ كما ينصب المفعول بالفعل المعدى بالهمزة ألا ترى أنَّ الفعل يكون غير متعد ، فإذا دخلت عليه الهمزة ، صار متعدياً ، فينصب المفعول به ، وكذلك الفعل هاهنا إذا صاحبته الواو نصب المفعول معه ، فتقول : « قمتُ وزيداً » ، فـ" قام " لا يتعدى ، فبسبب الواو صار ناصباً للاسم كما أنَّك لو قلت : « أَقُمْتَ زيداً » صار بسبب الهمزة ناصباً للاسم .

واعلم[1] أنَّهم لا يَنْصِبُونَ // المفعول به إلاَّ حيث يجوز العطف إما لفظاً ومعنىً كقولك : //١٥٢أ « قامَ زيدٌ وعمراً » بنصب " عمرو " على المفعول به[2] ، والعطف هنا جائز لفظاً ومعنىً ؛ إذ " عمرو " صالح بأن يعطف على " زيد " في اللفظ ، وفي المعنى ؛ إذ لا مانع من العطف في اللفظ ، ولا في المعنى .

وإما معنى فقط كقولك : « قمتُ وزيداً »[3] بنصب " زيد " فالعطف هنا لا يصح لفظاً ؛ إذ لا يُعطف على الضمير المرفوع إلا بعد التأكيد ولا تأكيد هنا[4] ، وهو من جهة المعنى جائز ؛ لأنَّ " زيداً " صالح لمشاركتك في القيام معنىً ، ثم صحة العطف معنى قد يكون حقيقة كما مثلنا ، وقد يكون مجازاً كقولك : « سرتُ والنيلَ » ، فإنَّ " النيل " لا يصح نسبة السير إليه حقيقة ، ولكنه لما كان ملازماً لك في حال سيرك ، فكأنه سائرٌ معك .

---

(١) بياض في الأصل .

(٢) هكذا سماه ابن جابر تبعاً لسيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٣) ذهب ابن الحاجب إلى وجوب النصب هنا حيث قال : « وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو : " جئتُ وزيداً " » . أما جمهور النحاة كما قال الرضي فذهبوا إلى أن النصب هنا مختار حيث قال : « جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا ، لا أنه واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع » .
انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥٢١ .

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون .
وفي هذه القضية ، وهي العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد عند النحاة خلاف :
فذهب الجمهور كما ذكرت سابقاً إلى أنه لا يجوز حتى يؤكد .
وذهب الكوفيون إلى الجواز ، وإن لم يؤكد .
ومثلها العطف على الضمير المجرور ، حيث ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلاَّ بإعادة الجار .
وذهب الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش ويونس إلى الجواز من غير إعادة الجار .
وكان لكل فريق في القضيتين حجته فانظرها في : الإنصاف ٢ / ٤٦٣ - ٤٧٨ ، واللباب ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، وتعليق الفرائد ٥ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

فإن لم يصح العطف لا لفظاً ، ولا معنى حقيقة ، أو مجازاً ، فلا يجوز نصب الاسم على المفعول معه كقولهم : « انتظرتُكَ والشمسَ »[1] على أن تكون الشمس مفعولاً معه مصاحبة للفاعل الذي هو تاء الضمير ؛ لأنَّ الشمس لا يصح نسبة الانتظار إليها لا حقيقة ، ولا مجازاً ، (وفيه)[2] نظرٌ ؛ لأنَّ ما قلنا في النيل يحتمل أن يقال هنا في الشمس فما المانع من أن نقول : لما كانت الشمس ملازمة لك في حال انتظارك ، فكأنَّها منتظرة لك .

وقد أجاز ابن خروف[3] نصب المفعول معه حيث لا يجوز العطف[4] .

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، فلا يجوز أن تقول : « وزيداً قمتُ » ، فأما تقديمه على مصاحبه فمنعه الجمهور ، وأجازه بعضهم[5] ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

[٥٩] جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبةً ونَمِيمةً   خِصَالاً ثَلاثاً لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي[6]

---

(١) الذي يمثل به النحاة هو : « انتظرتُكَ وطلوعَ الشمسِ » ، وكذلك : « ضحكتُ وطلوعَ الشمسِ » ، ولكن هذا المثال الذي مثل به ابن جابر لم أجد أحداً من النحاة مثل به على هذه الكيفية سواه فيما وقع تحت يدي من مراجع .
انظر الخصائص ١ / ٣١٤ ، ٢ / ٣٨٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، والهمع ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في الأصل : (أو فيه) .

(٣) هو علي بن محمد بن محمد الحضرمي ، يعرف بابن خروف إمام في اللغة والنحو .
من مصنفاته : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وله شرح على كتاب الجمل للزجاجي ، وله كتاب في الفرائض . توفي سنة (٦٠٩ هـ) ، وقيل : (٦٠٥ هـ) ، وقيل : (٦١٠ هـ) .
انظر إشارة التعيين ٢٢٨ ، والبغية ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٢١ .

(٤) في الأصل : (على الفعل)، ولم أقف على رأي ابن خروف في كتابه شرح جمل الزجاجي، وانظر الهمع ٢٤٢/٣ .

(٥) ذهب الجمهور إلى منع تقديم المفعول معه على عامله ، وكذلك تقديمه على مصاحبه ، وقد وافقهم ابن جني في منع تقديمه على عامله ، وخالفهم في منع تقديمه على مصاحبه ، فأجاز تقديمه على صاحبه .
واعترض عليه ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٤٥٤ .
انظر الخصائص ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والمساعد ١ / ٥٤٠ - ٥٤١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٦) من الطويل ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي .
الشاهد في قوله : « وفحشاً غيبة ونميمة » حيث استدل ابن جني بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه ، والأصل فيه : « جمعتَ غيبةً وفحشاً » ، وذهب الجمهور إلى منعه ، وإنما جاء في الشعر ضرورة .
انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٣٧ ، والدرر ٣ / ١٥٦ - ١٥٧ ، وشواهد العيني ٢ / ١٣٧ .
وروي بلا نسبة في : الخصائص لابن جني ٢ / ٣٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١٨ ، والمساعد ١ / ٥٤١ ، والتصريح ١ / ٣٤٤ ، والهمع ٣ / ٢٤٠ .

فقدم " وفحشاً " على " غيبةً ونميمة " ، ولا دليل فيه ؛ إذ يقبل التأويل ولا يجوز الفصل بين هذه الواو ، والمفعول معه ، فلا يصح أن تقول : « قمتُ واليومَ زيداً » ، ولا يجوز أن تسقط[1] كما تسقط لام التعليل في المفعول له[2] على أنَّ ابن أسد الفارقي[3] أعرب نجوم الليل في قول الشاعر :

[٦٠] والشمسُ طالِعةٌ لَيسَتْ بكاسِفةٍ   تَبْكِي عَليكَ نجومَ الليلِ والقمرَا[4]

// مفعولاً معه على إسقاط الواو ، وهذا في غاية البعد ؛ لأنَّ ثَمَّ مندوحةً عنه ، بأن (نعرب)[5] " نجوم " ظرفاً – أي تبكي عليك مدة طلوع النجوم – فلما حُذف المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه[6] . //١٥٢ب

---

(١) يقصد (الواو) .

(٢) علل الصيمري السبب في عدم إجازة حذف الواو بقوله : « ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول له ، لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى ، فلابد من توسط حرف يُبين تعلق الفعل بما بعده » .
انظر التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٦ .

(٣) هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي ، يكنى بأبي نصر صاحب النثر الرائع والنظم الذائع ، والنحو المعرب عن مشكل الإعراب .
من مصنفاته : شرح اللمع لابن جني ، والإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، وكتاب الألغاز . توفي سنة (٤٨٧ هـ) .
انظر إنباه الرواة للقفطي ١ / ٢٩٤ – ٢٩٨ ، وإشارة التعيين ٨٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ٣٨٠ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٠٦ .

(٤) من البسيط لجرير في ديوانه (٢٣٥) وروايته فيه :

فالشمس كاسِفةٌ ليست بطالعةٍ   تبكي عليك ، نجومَ الليلِ والقمرَا

الشاهد في قوله : « تبكي عليك نجوم الليل والقمرا » استشهد به الفارقي على إسقاط الواو مع المفعول معه ، وبذلك ينصب نجوم الليل على أنه مفعول معه .
انظر : الكامل ٢ / ٨٣٣ ، واللسان ٩ / ٢٩٨ – ٢٩٩ مادة " كسف " .
وروي بلا نسبة في الارتشاف ٢ / ٢٩١ – ٢٩٢ .

(٥) في الأصل : (سنعرب) .

(٦) ذكر هذا الوجه الفارقي في كتابه الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، وذكر معه أوجهاً أخرى انظرها في الإفصاح ١٩٢ – ١٩٣ وقد ذكرها المبرد أيضاً في الكامل ٢ / ٨٣٤ – ٨٣٥ .

واختلفوا في نصب المفعول معه هل هو قياس أو سماع[١] ؟

واختلفوا في الناصب للمفعول معه على أربعة مذاهب[٢] :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه[٣] ، وأكثر النحويين أنَّ الناصب له الفعل بوساطة الواو ، ولا تُعدُّ فصلاً بين الفعل ومعموله المنصوب ؛ لأنَّها تقوية للعمل ، والمقوي للعمل لا يُعد فصلاً ، وما هو من لفظ الفعل ، ومعناه كالفعل كـ« زيدٌ قائمٌ وعمراً » ، و« الناقة متروكةٌ وفَصِيلَها »[٤] .

واختلفوا (في الفعل المتعدي)[٥] ، والصحيح أنَّه ينصب المفعول معه ، وكذلك اختلفوا في كان الناصبة هل تنصبه أو لا ؟

---

(١) ذهب الأخفش وأبو علي إلى أنه قياس هذا ما نسبه الرضي لهما .

ونسب أبو حيان لأبي علي الفارسي عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف .

وذهب الجرمي والمبرد والسيرافي إلى أنه مطرد فيما كان الثاني مؤثراً للأول ، وكان الأول سبباً له نحو : جاءَ البردُ والطيالسَة .

وابن هشام الخضراوي قال : « الاتفاق على أن هذا مطردٌ في لفظ الاستواء والمجيء والصنع ، وفي كل لفظة سمعت » .

وذهب الجمهور وسيبويه إلى أن مسائل هذا الباب مقتصرة على السماع .

وذهب ابن مالك والسيوطي إلى أن الصحيح هو استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة .

وقال أبو حيان : « وينبغي عندي أن يقاس على ما سمع في معناه فنقيس » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية له أيضاً ٢ / ٦٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٢٦ ، والارتشاف ٢ / ٢٩٢ ، والهمع ٣ / ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٢) انظر المسألة بالتفصيل من حيث مذاهب النحاة وحججهم ، والرد عليهم في : التبيين ٣٧٩ – ٣٨٢ المسألة (٦١) ، والإنصاف ١ / ٢٤٨ – ٢٥٠ المسألة (٣٠) ، وأسرار العربية ١٨٢ – ١٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٩ ، والجنى الداني ١٥٥ – ١٥٦ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٧ .

(٤) هو من الأساليب النحوية التي جرت عادة النحاة على استخدامها ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب برواية أخرى وهي : « لو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لرَضِعَها » .

وذكرها ابن السراج ، وكذلك ابن يعيش بنفس الرواية ، وكذلك ابن مالك والأشموني .

وذكرها ابن عقيل بنفس رواية ابن جابر (والناقةُ متروكةٌ وفصيلها) ، وذكرها السيوطي بالروايتين .

انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، والأصول ١ / ٢١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٧ ، والمساعد ١ / ٥٣٩ ، والهمع ٣ / ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣٦ .

(٥) في الأصل : (في الفعل في المتعدي) .

واستدل المجوزون[١] بقول الشاعر :

[٦١] **فكُونــوا أنْتُــمُ وَبَنِــي أبِيكُــمْ مَكَــانَ الكُلْيَتيـنِ مِــنَ الطِّحَــالِ**[٢]

ولم يختلفوا في كان التامة أنَّها تنصبه .

فإن كان مما فيه معنى الفعل ، وليس مشتقاً منه كاسم الإشارة فالظاهر من [كلام] أبي علي أنَّه ينصب المفعول معه ، وقيل لا ينصب[٣] .

المذهب الثاني :

للزجاج[٤] ، وهو أنَّه منصوب بفعل مضمر ، فإذا قلت : « قمتُ وزيداً » فالتقدير : « قمتُ ولابستُ زيداً » ، ويلزم على هذا القول أن لا يوجد مفعول معه ؛ إذ على هذا التقدير يكون مفعولاً به[٥] .

---

(١) ذهب الجمهور إلى الجواز ، واختاره أبو حيان حيث قال : « وهو الصحيح » .
وذهب أبو علي الفارسي إلى عدم الجواز .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٨٥ ، والهمع ٣ / ٢٣٧ .

(٢) من الوافر لم أعثر على قائله ، ولم أجده منسوباً فيما وقع تحت يدي من مراجع غير أن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد نسب عجزه للأقرع القشيري حيث قال : « وقد وجدت هذا العجز في كلمة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر » .
وهو من شواهد سيبويه .
الشاهد في قوله : « وبني أبيكم » حيث نصب " بني " على أنه مفعول معه بالفعل الذي قبله " كونوا " بواسطة الواو ، ويجوز رفعه بالعطف على اسم كان من حيث اللفظ ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى ، لأن مراد الشاعر كونوا لبني أبيكم ، وليكونوا لكم ، والمعنى كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال ، لذلك كان النصب أرجح .
انظر : الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٢٥ ، والأصول ١ / ٢١٠ ، والمفصل ٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ - ٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣٧ ، والدرر ٣ / ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٥٨ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك ٢ / ٢٤٣ .

(٣) ذهب سيبويه إلى أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، والظرف المخبر به .
وذهب أبو علي إلى الجواز .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩٠ - ٩١ .

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، يكنى بأبي إسحاق أخذ عن ثعلب والمبرد من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وفعلت وأفعلت وغيرها . توفي سنة (٣١١ هـ) .
انظر تاريخ بغداد ٦ / ٨٩ - ٩٣ ، وإشارة التعيين ١٢ .

(٥) يظهر لنا رأي الزجاج واضحاً في النص الآتي : « ومما يتصل بهذا الباب قولك : " ما لك وزيداً " لَمّا لم يمكن عطف " زيد " على الكاف ، نُصِبَ بفعل مضمر ، كأنك قلت : " ما لكَ وملابسةَ زيدٍ " ، وكذلك : " ما لك وعمراً " ، و" ما لك وشتم الناسِ " .... » . انظر الجمل ٣١٨ .

المذهب الثالث :

للجرجاني[١] ، وهو أنَّ الواو هي الناصبة ، ويلزم على هذا القول إعمال الحرف في الاسم دون اختصاصه ، وهو لا يعمل إلاّ فيما اختص[٢] .

المذهب الرابع :

للكوفيين ، وهو أنَّ الناصب له الخلاف ، وهو معنى ، فيلزم عليه إعمال المعنى مع وجود الفعل[٣] .

وإذا فرَّعنا على المذهب الأول الذي هو الصحيح ، فقد يجوز حذف الفعل إذا كان ثَمَّ ما يدل عليه كقولهم : « كيفَ أنتَ وقصعةً من ثريدٍ »[٤] بنصب " قصعة " على المفعول معه أي « كيفَ تكُون وقصعةً مِن ثريدٍ » .

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، فارسي الأصل ، إمام في العربية واللغة والبلاغة ، يكنى بأبي بكر .
من مصنفاته : شرح الإيضاح ، ودلائل الإعجاز في المعاني ، وأسرار البلاغة ، والمغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، والعمدة ، وغيرها . توفي سنة (٤٧١ هـ) .
انظر نزهة الألباء ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وإشارة التعيين ٨٨ ، والأعلام ٤ / ٤٨ - ٤٩ .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٥٩ - ٦٦٠ .

(٣) انظر الإنصاف ١ / ٢٤٨ .

(٤) هو أسلوب من الأساليب النحوية التي استخدمها النحويون مثل : سيبويه ، والزمخشري ، وابن يعيش .
ويدخل هذا المثال تحت القسم الثالث ، وهو ما يترجح فيه العطف ، ويجوز النصب على المفعول معه إلاَّ أنه قليل في كلام العرب وهذا ما ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال : « باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلاَّ أنها تَعْطِفُ الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلاَّ رفعاً على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكلُّ رجل وضيعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ ، وما شأنك وشأنُ زيدٍ » .
ثم قال : « وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما ، ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيداً ، لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام ، وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ، لوقوعها ههنا كثيراً » .
وذهب ابن يعيش إلى أن الرفع هنا هو الوجه حيث قال : « أما قولك : " ما أنت وزيدٌ " ، " وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ " فالرفع هنا الوجه ، لأنه ليس معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله ، لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل ، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر ، فيجوز العطف عليه ، فلذلك كان الوجه الرفع » .
وخالف ابن عصفور ، فذهب إلى وجوب النصب حيث قال : « والثالث كيف أنت وزيداً لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلا النصب » .
انظر الكتاب ١ / ٢٩٩ - ٣٠٣ ، والمفصل ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥١ ، والشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٥٥ .

ولا يجوز نصب المفعول معه بعد جملة اسمية ليس فيها // معنى فعل ، وقد أجاز //١٥٣أ (الصيمري)[١] ذلك ، فأجاز أن يقال : « كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ » .

بالنصب ؛ إذ الجملة ههنا لا معنى للفعل فيها[٢] .

واختلفوا على أي وجه انتصب ، فالجمهور على أنَّ نصبه نصب المفعول به[٣] ،

٥ (وذهب)[٤] بعض الكوفيين والأخفش إلى أنَّه منصوب نصب الظرف ؛ (لأنَّهم رأوا أنَّه)[٥] في المعنى على تقدير مع ، وهي ظرف ، فلما حذفت[٦] خلفتها الواو ، وهي حرف لا تقبل إعراباً جعلوا إعراب مع في الاسم الذي بعد الواو ، وهو نصبٌ [على] الظرفية[٧] .

وأما فائدة نصب المفعول به فالإعلام بأنَّ الفعل وقع من المفعول معه بسبب وقوعه عن الأول بخلاف واو العطف ، فإنَّها تفيد أنَّ الفعل واقع من كل واحد منهما من قبل نفسه لا

١٠ أنَّ فعل الأول سبب في فعل الثاني .

واعلم أنَّ نصب المفعول به على خمسة أقسام :

---

(١) في الأصل : (الصرى) .

وهو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري يكنى بأبي محمد .

من مصنفاته : التبصرة والتذكرة . توفي سنة (٥٤١ هـ) تقريباً كما قال صاحب إشارة التعيين .

انظر إنباه الرواة للقفطي ٢ / ١٢٣ ، وإشارة التعيين ١٦٨ ، والبغية ٢ / ٤٩ .

(٢) أجاز الصيمري النصب في هذا ، وأجاز الرفع أيضاً حيث قال : « وتقول : كلُّ رجلٍ وضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئ وشأنه ، أي مع شأنه ، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبر الابتداء محذوفاً تقديره : كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان ، وكلُّ امرئٍ وشأنُه مقرونان » .

ولم يرتضِ ابن مالك النصب في هذا حيث قال : « ومن ادعى جواز النصب في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ على تقدير : كل رجل كائن وضيعته ، فقد ادعى ما لم يقله عربي ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه » .

التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٧ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ .

(٣) وهو مذهب سيبويه حيث قال : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ، ومفعول به » . الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٤) في الأصل : (فذهب) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل : (لأنه رأوأنه) .

(٦) يقصد « مع » .

(٧) انظر اللباب ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١٨ .

القسم الأول :

ما يجب فيه النصب على المفعول معه ، ويمتنع العطف ، وهو أن يكون قبل الواو ضمير متصل غير مؤكد بضمير منفصل ، ولا ثَمَّ ما يقوم مقام الفصل ، أو ضمير مجرور ، ولم يُعد خافضه[١] ، فمثال الأول : « ما صنعتَ وأباك » ، ومثال الثاني : « ما شأنُكَ وزيداً »[٢] .

القسم الثاني :

ما يجب فيه العطف ، ويمتنع النصب ، وذلك إذا كان الكلام مشتملاً على ما بعده واو بمعنى مع ، والخبر محذوف ، أو غير محذوف ، لكنه أفعل التفضيل كقولهم : « كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ ، وأنت ورأيُك ، والنساءُ وأعجازُهن » التقدير في ذلك كله : " مقرونان " ، والواو بمعنى " مع " .

ومذهب سيبويه تقدير الخبر في مثل هذا لكنه واجبُ الحذف؛ لأنَّ الواو سدت مسده[٣].

وقال بعضهم : لا يحتاج إلى تقدير خبرٍ ؛ لأنّ الواو أغنت عنه ؛ إذ هي بمعناه[٤] ، ومثال

(١) سبق توضيح هذه المسألة ص ٢١٤ حاشية ٤ .

(٢) اختلف النحويون في الناصب للمفعول معه في هذا القسم :

١ – فالأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ" ما شأنك ، وما لك " ، أي " ما تصنع " .

٢ – وقيل : النصب إنما هو بـ" كان " مضمرة قبل الجار ، والتقدير : ما كان شأنك وزيداً .

٣ – وقيل : النصب بمصدر لابس منوياً بعد الواو ، والتقدير : ما شأنك وملابسة زيداً ، أو ما شأنك وملابستك زيداً .

وقد نسب هذا إلى سيبويه ، ووجدته في الكتاب حيث قال : « فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسةُ زيداً ، أو ملابستُك زيداً ، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ ، وتكون الملابسة على الشأن ، لأن الشأن معه ملابسة له أحسن من أن يجروا المظهر على المضمر » .

وهو ما ذهب إليه الزجاجي أيضاً .

٤ – وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف أن النصب يكون بـ" لابس " محذوفة بعد الواو ، وقد رده النحاة مثل ابن عقيل حيث قال : « وهو ضعيف لعطفه الفعل على الاسم » .

انظر الكتاب ١ / ٣٠٩ ، والجمل ٣١٨ ، والمساعد ١ / ٥٤١ – ٥٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٣) ذهب إلى هذا سيبويه ، وجمهور البصريين .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٩ – ٣٠٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٢ .

(٤) ذهب إلى هذا الكوفيون والأخفش ، واختاره ابن خروف وابن عصفور .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٤ – ٢٢٦ ، والمساعد ١ / ٢١٣ .

الثاني : « أنتَ أعلمُ ومالُكَ » فالواقع بعد الواو في هذه المسألة واجب الرفع ، ولا يجوز النصب على المفعول معه[١] .

القسم الثالث :

جواز الأمرين إلاَّ أنَّ العطف أرجح ، فمن ذلك إذا كان قبل الواو اسم يصح العطف عليه ، والجملة اسمية فيها معنى // الفعل نحو : « مَا أنتَ وزيداً » ، و« ما شأنُ عبدِ الله وزيداً »[٢] ، فالعطف في مثل هذا أرجح[٣] . ٥ //١٥٣ب

القسم الرابع :

ما يرجح فيه النصب على المفعول[٤] ، وهو حيث يكون في نسبة الفعل إلى ما بعد الواو بُعْدٌ نحو : « استوى الماءُ والخشبةَ » ، و« جاءَ البردُ والطيالسةَ » ، فإنَّ في نسبة الاستواء إلى الخشبة ، والمجيء إلى الطيالسة بُعْداً ؛ إذ يحتاج إلى تأويل ، والمفعول الظاهر هو استواء الماء مع الخشبة ، ومجيء البرد مع الطيالسة[٥] . ١٠

---

(١) خالف في هذا الصيمري ، فأجاز النصب فيها ، وقد سبق توضيح هذا ص ٢٢٠ حاشية ٢ .

وذكر ابن مالك مذهباً ثالثاً في هذا القسم حيث قال : « من ادعى جواز كل رجل وضيعته ، فقد ادعى ما لم يقله عربي فلا التفات إليه ولا تعريج عليه » .

والنصب في هذا المذهب يكون - كما وضح السيوطي - على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيها ، والتقدير : كل رجل كائن وضيعته .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ ، والهمع ٣ / ٢٤١ .

(٢) هكذا في الأصل ، والأفضل أن يُكتب على الأرجح - أي « ما أنت وزيدٌ » برفع زيد ، و« ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ » بخفض زيد عطفاً على عبد الله .

(٣) وهذا ظاهر قول سيبويه ، وهو مع ذلك أجاز النصب فيها على المفعول معه حيث قال : « ومن قال : ما أنت وزيداً ، وقال : ما شأنُ عبدِ الله وزيداً ، كأنه قال : ما كان شأنُ عبد الله وزيداً ، وحمله على كان ، لأن كان تقع ههنا .

والرفع أجود وأكثر في : ما أنت وزيدٌ ، والجر في قولك : ما شأنُ عبد الله وزيدٌ ، أحسن وأجود ، كأنه قال : ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ ، ومن نصب في : ما أنت وزيداً أيضاً قال : ما لزيدٍ وأخاه ، كأنه قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه ، لأنه يقع في هذا المعنى ههنا ، فكأنه قد كان تكلم به » .

وقد منع النصب فيها على المفعول به بعض المتأخرين كما قال السيوطي في الهمع منهم : ابن الحاجب .

انظر الكتاب ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، والهمع ٣ / ٢٤٢ .

(٤) يقصد على المفعول معه .

(٥) قال المبرد في الكامل : « ... ويكون " تبكي عليك نجومُ الليل والقمرا " على أن تكون الواو في معنى " مع " ، وإذا كانت كذلك فكان قبل الاسم فعل نصبت ، لأنه في المعنى مفعول وصل الفعل إليه فنصبه ، ونظير ذلك " استوى الماءُ والخشبةَ " يا فتى ، لأنه لم يُرِدْ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، ولو أراد ذلك لم يكن إلاّ الرفع ، ولكن التقدير : ساوى الماءُ الخشبة » .

الكامل ٢ / ٨٣٥ - ٨٣٦ ، وانظر الجمل ٣١٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٥٢ .

القسم الخامس :

وهو ما يستوي فيه الأمران ، فهو حيث يسوغ العطف لفظاً ومعنىً ، والعامل مصرحٌ به ، ولا بُعد في أحد المعنيين كقولك : « قامَ زيدٌ وعمراً »[1] ، و« ما صنعتَ أنتَ وأباك » ، فإن شئت رفعت على العطف ، وإن شئت نصبت على المفعول معه .

٥ وعلى الجملة ، فالمفعول معه قليل حتى إنَّه لم يرد في القرآن مقطوعاً به ، وإنما ورد محتملاً كقوله تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[2] يحتمل أن يكون مفعولاً معه ، أو معطوفاً على موضع الجبال .

قوله :

مَا بَعْدَ وَاوِ مَعْ تَصِحُّ موضِعَه   تَنْصِبُهُ بِالْفِعْلِ مَفْعُولاً مَعَهْ

١٠ كَاذْهَبْ وَزَيداً ، (أو بِمَعْنَى)[3] الفِعْلِ   كَمِثْلِ مَا أنْتَ وأهْلَ الْبُخْلِ

---

(١) ممن ذهب إلى هذا ابن عصفور والسيوطي .

وخالف في هذا ابن هشام حيث عدَّ هذا المثال وما أشبهه مما يترجح فيه العطف ، ويضعف المفعول معه حيث قال : « أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعف في المعنى نحو : " قامَ زيدٌ وعمروٌ " ، لأن العطف هو الأصل ، ولا مضعف له ، فيترجح » .

وقال بهذا خالد الأزهري أيضاً : « كجاء زيدٌ وعمروٌ فيترجح العطف ، لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف » .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٤٥٤ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ٢٣٨ ، والتصريح ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والهمع ٣ / ٢٤٥ .

(٢) من الآية (١٠) في سورة سبأ .

قرئ قوله تعالى : ﴿ وَٱلطَّيْرَ ﴾ بالرفع ، وهي قراءة ابن أبي إسحاق ونصر بن عاصم ، وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك .

والرفع هنا إما على العطف على لفظ " الجبال " ، أو على العطف على المضمر الذي في " أوبي " قال النحاس : « وحَسُن ذلك ، لأن بعده " معه " » . وهذا ما قاله القرطبي .

وكذلك قرئ بالنصب - أي قوله « والطير » ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وهي عنده بمعنى « وسخر له الطير » .

وقال الكسائي : هو معطوف على " فضلاً " أي آتيناه فضلاً .

وعند سيبويه هو معطوف على الموضع والتقدير : نادينا الجبال والطير .

وقال النحاس : « يجوز أن يكون مفعولاً معه كما تقول : استوى الماءُ والخشبةَ » .

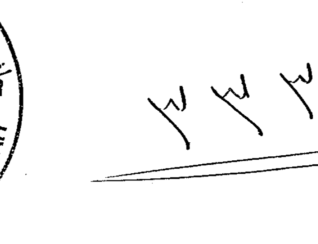
انظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والكشاف ٣ / ٣٥٣ ، والجامع للقرطبي ١٤ / ٢٦٦ .

(٣) في الأصل : (وبمعنى) وما أثبته يتفق مع ما سيأتي في كلامه بعد ذلك .

ذكر في البيت الأول : أن الاسم الواقع بعد واو تصح " مع " في موضع تلك الواو تنصبه بالفعل على المفعول معه ، فـ" ما " مبتدأ موصول بمعنى " الذي " ، و" بعد " ظرف في موضع الصلة ، و" مع " مبتدأ ، و" تصح " في موضع خبره ، وقوله : " موضعه " منصوب على الظرف بـ" تصح " أي تصح في موضعه ، والضمير في " تصح " عائد على " مع " ، والضمير من قوله : " موضعه " عائد على الواو ، وقوله : " تنصبه " جملة في موضع [خبر] المبتدأ الذي هو " ما " في أول البيت ، و" الهاء " عائدة على " ما " ، و" مفعولاً " حال من الواو في تنصبه .

فنبَّه على أنَّ النصب إنما هو بالفعل ، وهو مذهب سيبويه ، والأكثر من النحويين كما تقدم ، وسماه مفعولاً معه ، وهو اسمه عند الجميع ، وقد سماه سيبويه المفعول به[١] اعتباراً[٢] بالمعنى // ألا ترى أنَّك إذا قلت : « كيفَ صنعتَ وأباك » فالمعنى كيف صنعت بأبيك . //١٥٤أ

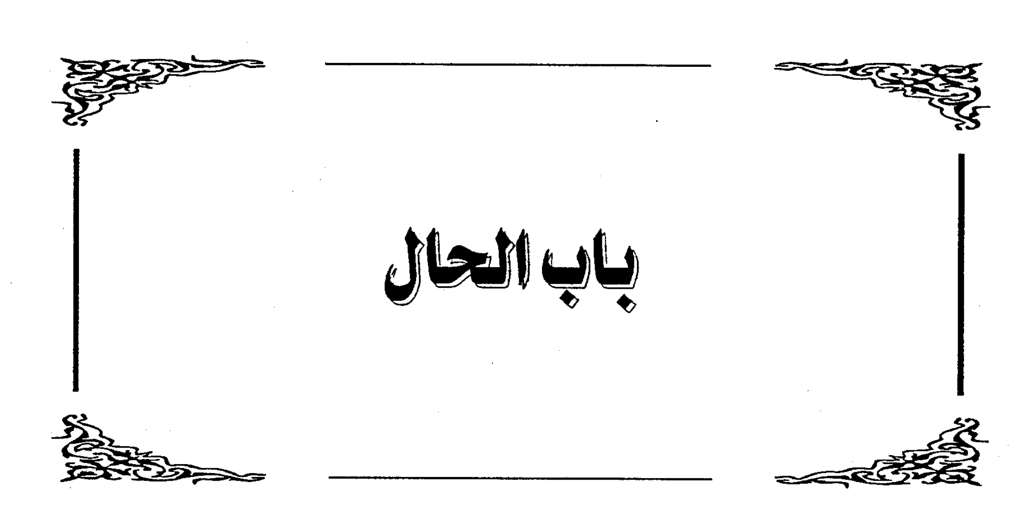
ثُمَّ مثل المنصوب بالفعل إذا كان مذكوراً بقوله : « كاذهبْ وزيداً » ، ثم قال أو بمعنى الفعل يعني أو تنصبه بمعنى الفعل يريد أن يكون الفعل مفهوماً ، ويدل على ذلك تمثيله بقوله : « ما أنتَ وأهلَ البخلِ » التقدير : « ما تكون وأهل البخل » والمثالان اللذان ذكرهما الأول ما يجب فيه النصب ، والثاني ما يجوز فيه الأمران إلاَّ أنَّ العطف أرجح ، فَعُلِمَ ذلك فيهما (مما)[٣] قررناه ، فيما تقدم من الأقسام ، والله أعلم .



(١) انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٢) هذا التعبير غير صحيح ، ولو قال : « وقد سماه سيبويه المفعول به نظراً إلى المعنى » لكان أصح .

(٣) في الأصل : (ما) .



باب الحال

« باب الحال[1] »

هذا الباب وضعه للكلام على الحال ، واعلم أنَّ لفظة الحال مشتركة في اللغة بين معانٍ منها : النقل والتغيُّر[2] ، قال الشاعر :

[٦٢] عَرَفْتُ لَهَا دَاراً فَأَبْصَرَ صَاحِبِي صَحِيفَةَ وَجْهِي قَدْ تَغَيَّرَ حَالُهَا[3]

٥ ومنه نقله النحويون ، واستعملوه في موضعين :

أحدهما : في اسم الفعل الدال على زمان الحال .

والثاني : في مقصود هذا الباب .

والحال تذكر وتؤنث[4] ، فتقول : « حالٌ زيدٍ حسنٌ » ، و« حالُه حسنةٌ » ، وتدخله تاء التأنيث ، فيتعين تأنيثهما تقول : « لزيدٍ حالةٌ حسنةٌ » .

١٠ وقد حدَّها النحويون بحدود منها حد ابن مالك ، فقال : « الحال هو ما دل على هيئة ، وصاحبها متضمناً ما فيه معنى " في " غير تابع ، ولا عمدة »[5] .

فقوله : " ما " جنس عام للمفرد والجملة ؛ لأنَّ الحال يكون مفرداً ، ويكون جملة ، ولهذا لم يقل (اسم)[6] ؛ لأنَّه لو قاله لم تدخل (فيه)[7] الجملة .

وقوله : « دالٌ على هيئةٍ » خرج به التمييز ؛ لأنَّه دال على ذاتٍ ، وقوله : " صاحبها "

١٥ خرج به المصدر الدال على الهيئة دون صاحبها كـ" القِعْدَة ، والجِلْسَة " بكسر القاف والجيم.

---

(١) علل ابن السراج في الأصول سبب تسميته بالحال ، فقال : « وإنما سُمِّيت الحال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلاَّ لما أنت فيه تطاول الوقت ، أو قصر ، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ، ولا لما لم يأت من الأفعال ، ويبتدأ بها » .

وهذا ما ذكره ابن يعيش .

انظر الأصول ١ / ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٥ .

(٢) انظر شرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٥٣ ، واللسان ١١ / ١٨٧ مادة (حول) .

(٣) من الطويل ، ولم أقف على شيء من خبره .

(٤) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٤ ، والهمع ٤ / ٨ .

(٥) انظر التسهيل ١٠٨ .

(٦) في الأصل : (اسماً) .

(٧) في الأصل : (له) .

وقوله : « متضمناً ما فيه معنى في » أخرج به نحو : « دخلتُ الدارَ » فإنَّ كل أجزاء الدار صالح لتقدير " في " ، فليس بمتضمن لشيء يصلح فيه معنى " في " ، بل كلُّه يصلح له بخلاف الحال ، فإنَّك إذا قلت : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً » // فـ" ضاحكاً " يدل على الهيئة التي هي //١٥٤ب الضحك ، وعلى صاحبها ، و" في " إنما تصلح للضحك لا لصاحبه ، فالحال متضمنة لشيء يصلح له " في " لا أنَّ " في " صالحة لكل أجزائه التي دل عليها .

وقوله : « غير تابع » تحرز به من التوابع .

وقوله : « ولا عمدة » أخرج به خبر المبتدأ نحو : « زيدٌ متكيءٌ » ، فإنَّه يصلح أن يقال فيه : « زيدٌ في حالِ اتكاءٍ » ، ولكنه عمدة[1] .

وهذا الحد ، وإن طال ، فهو مشتمل على نكت حسنة .

والأبينُ في حدِّ الحال أن تقول : « اسم منصوب بمعنى في جيء به لبيان هيئة [دالاً على صاحبها غير موضوع للتخصيص »[2] .

---

(١) قال ابن عقيل في هذا : « وخرج بقوله : ولا عمدة : متكئ ، من : زيد متكئ ، ونحوه ، فإنه يصح تقديره : زيد في حال اتكاء ، ولا يريد قائماً في : ضربي زيداً قائماً ؛ لأن العمدة في الاصطلاح ما عدمُ الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال » .
انظر المساعد ٢ / ٥ - ٦ .

(٢) اختلف النحويون في تعريفهم للحال فمثلاً :
قال عنه العكبري : « حقيقتها أنها هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما » .
وقال عنه ابن معطي :
« **والحال هيئةٌ شَبيهُ الوصف كجاءَ زيدٌ خائفاً يَسْتَخْفِي** » .
أما ابن يعيش فعرفه بأنه : « وصف هيئة الفاعل أو المفعول ، وذلك نحو : جاء زَيدٌ ضاحكاً ، وأقبلَ محمدٌ مسرعاً ، وضربتُ عبدَ الله باكياً ، ولقيتُ الأميرَ عادلاً » .
وحده عند ابن الحاجب : « ما بيَّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنىً ، نحو : ضربتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ في الدار قائماً ، وهذا زيدٌ قائماً » .
وعقب عليه الرضي فقال : « وبعد التسليم ، فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ما هيته ؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة الفعل ، فيُظن في : جاءَ زيدٌ راكباً ، أن " راكباً " هيئة لهذا الفاعل مطلقاً لا في حال المجيء ، فيكون غلطاً ... » .
وقال أبو حيان في الارتشاف : « اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف » .
وحده عند ابن هشام : « وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه ، أو تأكيده ، أو تأكيد عامله ، أو مضمون الجملة قبله » .
وعند الأزهري : « وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل أو للمفعول أو لهما معاً » .
انظر اللباب للعكبري ١ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٧ - ٨ ، وشرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٥٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٣ ، والتصريح ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

فقولنا : « لبيان هيئة »] خرج به كل منصوب لم يؤتَ به لبيان هيئةٍ كالظرف ، والتمييز ، وما أشبههما[١] .

وقولنا : « دالاً على صاحبها » خرج به المصدر الذي جيء به لبيان الهيئة ؛ فإنَّه لا يدل على صاحبها كـ" الرِكْبة والمِشْية " بكسر الأول منهما .

٥ وقولنا : « غير موضوع للتخصيص » خرج به المستثنى والصفة نحو : « ما زيدٌ إلاَّ قائماً » و« رأيتُ رجلاً صالحاً » ، فإنَّهما إنما وضعا ؛ لإفادة التخصيص .

واعلم أنَّهم اختلفوا في تسمية هذا النوع حالاً ، فالبصريون يسمونه حالاً مطلقاً ، والكوفيون يسمونه قطعاً ؛ لأنَّهم (رأوا)[٢] أنَّ أصله أن يكون نعتاً تابعاً ، ثم قُطِعَ عن التبعية[٣] .

١٠ وفرق هشام ، فقال : إن كان من ضمير سمي حالاً ، وإن كان [من] معرفة ظاهرة سمي قطعاً ؛ لأنَّه رأى أنَّ الضمير لا يصح أن ينعت ، فالتبعية فيه غير متوهمة بخلاف الظاهر[٤] .

واختلفوا في انتصاب الحال ، فقيل : نصبها نصب المفعول به ؛ لأنَّ الفعل نصبها من غير واسطة .

١٥ وقيل : على التشبيه بالمفعول به ، وهو عندي أولى .

وقيل : انتصاب الظرف ؛ لأنَّها على معنى في .

---

(١) مثل نعت الفضلة ، قال ابن هشام : « وقولي : " مسوق لبيان هيئة ما هو له " مخرج لأمرين ، أحدهما : نعت الفضلة من نحو : رأيتُ رجلاً طويلاً ، ومررتُ برجلٍ طويلٍ ، فإنه وإن كان وصفاً فضلة ، لكنه لم يسق لبيان الهيئة ، وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ، والثاني : بعض أمثلة التمييز نحو : للهِ درُّه فارساً ، فإنه وإن كان وصفاً فضلة ، لكنه لم يُسق لبيان الهيئة ، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه » .

شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٤ ، وانظر التصريح ١ / ٣٦٦ .

(٢) في الأصل : (رأو) .

(٣) قال أبو البركات الكوفي في كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني : « والكسائي يقول هي منصوبة على القطع ، ومعنى القطع : أن يكون قصد النعت فلما كان الأول معرفة ، والثاني نكرة انقطع منه وخالفه » .

انظر كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني املاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي دراسة وتحقيق علاء الدين حموية ٢ / ٢٠٥ .

(٤) لم أقف عليه في مظانه .

وإنما وقع هذا الخلاف ؛ لأنَّ لها شبهاً (بغالب)[1] المنصوبات[2] .

واختلفوا في وقوع المصدر موقع الحال ، ففصل سيبويه ، فقال : إن كان المصدر غير صريح بأن يكون في موضعه " أنْ والفعل " فلا يقع موقع الحال ؛ لأنَّ أنْ موصولة فهي في حكم المعرفة ، والمعرفة لا تكون حالاً ، وأيضاً فإنَّ " أن " المفتوحة تُخلِصُ الفعل الذي بعدها للاستقبال .

وإن كان مصدراً صريحاً وقع موقع الحال[3] .

وأطلق ابن جني وأجاز وقوع المصدر موقع الحال // سواء كان صريحاً ، أو غير صريح[4] . //١٥٥أ

ثُم إنَّ وقوع المصدر الصريح موقع الحال قياسٌ وسماع ، فأما القياس ، ففي ثلاثة مواضع :

---

(١) في الأصل : (من غالب) .

(٢) ذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أنَّ انتصابه نصب المفعول به ، قال ابن عقيل : « وكلام سيبويه يرده ، قال : وليس بمفعول كالثوب في قولك : كسوتُ الثوبَ زيداً » .

وذهب ابن السراج إلى أن انتصابه على التشبيه بالمفعول به حيث قال : « فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك : جاءَ عبدُ اللهِ راكباً ، وقامَ أخوك منتصباً ، وجلسَ بكرٌ متكئاً ، فعبد الله مرتفع بجاء ، والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله » .

وهذا مذهب الفارسي ، وهو ظاهر قول سيبويه كما ذكر ابن عقيل .

وقيل : ينتصب انتصاب الظرف .

وقد وجدت هذا القول عند الخليل بن أحمد في كتاب الجمل المنسوب إليه حيث قال : « وإنما صار الحال نصباً ؛ لأن الفعل يقع فيه ، تقول : قدمتُ راكباً ، وانطلقتُ ماشياً ، وتكلمتُ قائماً ، وليسَ بمفعولٍ في مثل قولك : " لبستُ الثوبَ " ؛ لأن " الثوبَ " ليس بحال وقع فيه الفعل ، و" القيامُ " حال وقع فيه الفعل ، فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل ، ولو كان الحال مفعولاً كالثوب لم يجز أن يُعدَّى الانطلاق إليه ؛ لأن الانطلاق انفعال ، والانفعال لا يتعدى أبداً ؛ لأنك لا تقول : انطلقتُ الرجلَ » .

وقد رُدَّ هذا القول بأن الظرف أجنبي من الاسم ، والحال هي الاسم الأول .

انظر كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد ٧٠ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢١٣ ، والمساعد لابن عقيل ٢ / ٦ ، والهمع ٤ / ٨ .

(٣) نسب هذا الرأي إلى سيبويه أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٤٣ ، والسيوطي في الهمع ٤ / ١٧ .

وما وجدته في كتاب سيبويه ١ / ٣٧٠ نصه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب ؛ لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلتُه صبراً ، ولقيتُه فجاءةً ، ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيتُه عياناً ، وكلمتُه مشافهةً ، وأتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذتُ ذلك عنه سمعاً وسماعاً ، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعةً ولا أتانا رُجْلةً ، كما أنه ليس كل مصدر يُستعمل في باب سقياً وحمداً » .

وهذا ما قاله المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٤ .

(٤) لم أقف عليه في كتب ابن جني ، وانظر الارتشاف ٢ / ٣٤٣ ، والهمع ٤ / ١٧ .

الموضع الأول : قولهم : « أنتَ الرجلُ علماً » وما أشبهه ، فالرجل هنا بمعنى الكامل ، وعلماً في موضع الحال ، والعامل فيه ما في معنى « الرجل » من معنى الكمال ، فالتقدير : « أنتَ الكاملُ في حالِ كونِكَ عالِماً » ، وصاحب الحال ضمير مستتر في الكامل ، فيقاس على مثل (هذا السماع)[1] .

٥ وقال الأخفش : " علماً " هنا مصدر مؤكد [و] التقدير عنده : « أنتَ الرجلُ العالمُ علماً »[2] .

الموضع الثاني : قولك : « زيدٌ زهيرٌ شعراً »[3] ، و« يوسفُ حسناً » ، و(الأحنفُ علماً)[4] ، و« إياسٌ ذكاءً »[5] ، فيقاس عليه (ما أشبهه)[6] .

ويجوز نصبه على التمييز[7] .

١٠ **الموضع الثالث** : قولهم : « أمَّا علماً فعالِمٌ » [فـ" علماً "] هنا مصدر في موضع الحال ومعنى هذا الكلام أنْ يذكر شخصاً بصفات ، (فتتكر)[8] كل صفةٍ وصف بها إلاَّ العلم

---

(١) في الأصل : (هذا على السماع) .

(٢) وجدته منسوباً إلى ثعلب في المساعد لابن عقيل ، والارتشاف لأبي حيان ، وتعليق الفرائد للدماميني .
ويجوز نصبه على التمييز هذا ما قاله ابن عقيل : « والتمييز فيه محتمل لتأول الرجل بالكامل ، فيكون منقولاً من الفاعل » .
وهو ما ذهب إليه أبو حيان حيث قال : « ويحتمل عندي أن يكون تمييزاً كأنه قال : أنت الكامل أدباً أي أدَبُه فحول إلى الرجل بمعنى الكامل » .
ووافق الدماميني أبا حيان ، ورجح رأيه حيث قال : « والأظهر ما خرجه عليه أبو حيان من أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أي : أنت الكامل علماً ، أي علمه » .
انظر المساعد ٢ / ١٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٣ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٣) زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رياح المزني ، توفي سنة ٦٣١ م ، وفي الخزانة توفي قبل المبعث بسنة .
انظر المنتحل ٣٢٣ ، والخزانة ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٦ .

(٤) في الأصل : (أحنف علماً) ، وهو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين المري السعدي المنقري التميمي يضرب به المثل في الحلم توفي سنة ٦٧ هـ وقيل : ٧٢ هـ .
انظر تهذيب التهذيب ١ / ١٩١ ، والأعلام ١ / ٢٧٦ .

(٥) هو إياس بن معاوية بن قرة المزني ، يضرب المثل بذكائه ، توفي سنة ١٢٢ هـ .
انظر البيان والتبيين ١ / ٩٨ - ١٠١ ، والأعلام ٢ / ٣٣ .

(٦) في الأصل : (ما شبهه) .

(٧) وممن ذهب إلى هذا ابن عقيل ، وأبو حيان ، والدماميني .
انظر المساعد ٢ / ١٥ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٤ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٨١ .

(٨) في الأصل : (فتذكر) .

مثلاً ، فتقول : أما علماً فعالمٌ ، أو تنفي العلم دون كل الصفات ، فتقول : أمَّا علماً فلا عِلْمَ له ، وأما هنا بفتح الهمزة .

ويجيء علماً هنا نكرة كما مثلنا ، ومعرفة كقولك : « أمَّا العلمُ فعالمٌ » ، ويجوز فيها النصب والرفع إلاَّ أنَّ النصب في النكرة أكثر ، والرفع في المعرفة أكثر[1] .

واختلفوا في إعرابها ، فسيبويه يجعل المنصوب إن كان نكرة مصدراً في موضع الحال ، والعامل فيه الفعل المفهوم من " أما " إذ التقدير : « (مهما)[2] يُذكرُ إنسانٌ في حالِ علمٍ » فالذي وَصَفْتُ عالمٌ ، أو ما بعد الفاء إلا أن يكون بعدها أداةُ صدرٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيتعين حينئذ أن يكون العامل فيه الفعل المفهوم من أما كقولك : « أمَّا عِلمٌ فما هو بعالمٍ »[3] .

فإن كان المنصوب معرفة ، فهو عند سيبويه مفعول من أجله[4] .

والأخفش يجعل المنصوب مصدراً معرفة كان أو نكرة[5] .

---

(١) ذكر سيبويه في كتابه ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ مذهب أهل الحجاز ، وبني تميم في المصدر الواقع بعد " أما " إذا كان معرفة أو نكرة ، فقال : « ... وقد يرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتها أحسن ؛ لأنهم يتوهمون الحال ، فإن دخلت الألف واللام رفعوا ؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالاً .

...... وقد ينصب أهلُ الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال .... » .

وخلاصة كلامه كما ذكره ابن الناظم : أن بني تميم يلتزمون رفع المصدر بعد " أما " إذا كان معرفة ، ويجيزون رفعه ، ونصبه إذا كان نكرة .

والحجازيون يجيزون نصب المعرف ، ورفعه ، ويلتزمون نصب المنكر .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٨ .

(٢) في الأصل : (ما) ، والصواب ما أثبته ؛ إذ هو المعروف عند النحويين .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٤ ، والهمع ٤ / ١٦ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٨٤ .

(٤) نسب سيبويه هذا المذهب إلى أهل الحجاز ، وتبعهم فيه حيث قال : « وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال ، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام ، وتركوا القبح ، فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب ؛ لأنه موقوع له ، نحو قولك : فعلته مخافةَ ذلك ، وذلك قولهم : أما النُبلَ فنبيلٌ ، وأما العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ ، كأنه قال : هو الرجلُ الكاملُ العقلَ ، والرأي - أي للعقل والرأي - ، وكأنه أجاب من قال : لِمَهْ ؟ وعلى هذا الباب ، فأجْرِ جميع ما أجريته نكرة حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام » .

انظر الكتاب ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٨ ، والهمع ٤ / ١٧ .

(ويذهب)[١] الكوفيون والسيرافي[٢] إلى أنهما منصوبان على المفعول به[٣] ، فالتقدير : « مهما تذكر العلمَ »[٤] .

وأما الرفع فعلى الابتداء والتقدير : « مهما (يكن)[٥] من شيء فالعلم أنا عالمٌ » ، ثم حُذِفَتْ " مهما يكن من شيء " ، وجعلت " أما " مكانه ، فبقي " أما فالعِلْمُ أنا عالمٌ " ، فاستقبحوا (ولاء)[٦] فاء الجواب لـ" أما " فأخروها ، فقالوا : // " أما العلمُ فأنا عالمٌ " ، ثم حذفوا " أنا " ، فقالوا : " أما العلم فعالمٌ " فالخبر على ما قررناه جملة من مبتدأ أو خبر ، وهو أنا عالم ، ولكن حُذِفَ المبتدأ الذي هو أنا[٧] كما قدمنا .

//١٥٥ب

---

(١) في الأصل : (فيذهب) .

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي ، يكنى بأبي سعيد قرأ النحو على ابن السراج ، وعلى أبي بكر ميرمان ، وقرأ اللغة على أبي بكر بن مجاهد ، وابن دريد .

من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح الدريدية ، ألفات القطع والوصل ، الاقناع في النحو - لم يتمه فأتمه ابنه يوسف - ، أخبار النحاة البصريين . توفي سنة (٣٦٨ هـ) .

انظر انباه الرواة للقفطي ١ / ٣١٣ - ٣١٥ ، وإشارة التعيين ٩٣ - ٩٤ ، والبغية للسيوطي ١ / ٥٠٧ - ٥٠٩ .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء الثاني اللوحة ٣١ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٣٠ .

(٤) وتبعهم في ذلك ابن مالك حيث قال : « وأجاز بعض النحويين أن المنصوب بعد أما من المصادر مفعولاً به في التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر ، فيقدر متعدياً على حسب المعنى ، فتقدير " أما علماً فعالم " على هذا : " مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم " .

قلت : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ... » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٠ .

(٥) في الأصل : (يكون) .

(٦) في الأصل : (ولائه) .

(٧) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات .

وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أما العبيدُ فذو عبيدٍ ، وأما العبدُ فذو عبدٍ ، وأما عبدانِ فذو عبدينِ .

وإنما اُختير الرفع ؛ لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجري المصادر ألا ترى أنك تقول : هو الرجلُ علماً وفقهاً ، ولا تقول : هو الرجلُ خيلاً ، وإبلاً ، فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبراً له ، كأنهم قالوا : أما العبيدُ فأنت فيهم ، أو أنت منهم ذو عبيدٍ ، أي : لك من العبيد نَصيبٌ كأنك أردت أن تقول : أما من العبيد ، أو أما في العبيد فأنت ذو عبيدٍ إلاَّ أنك أخرت في ومن وأضمرت فيها أسماءهم » .

ثم قال : « وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، وأما العبدَ فذو عبدٍ يجرونه مجرى المصدر سواءً ، وهو قليل خبيث ، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر ... » .

انظر الكتاب ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ .

وأما السماع فكثير ، ولكنه يحفظ ، ولا يقاس عليه ، فمنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾[1] فـ" سعياً " مصدر في موضع الحال من ضمير الطيور ، فيكون التقدير : " ساعياتٍ " ، أو من ضمير الخليل[2] على قول الخليل[3] ، فيكون التقدير : « يأتينك في حال سعيك » ، وقيل : إن سعياً ليس في موضع الحال ، وإنما هو مصدر من يأتينك ؛ لأنَّ معناهما واحدٌ[4] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[5] أي مسرين ومعلنين .

وقيل : هما صفةٌ لمصدرٍ محذوف أي ينفقون إنفاقاً سراً وإنفاقاً علانية وهو في القرآن كثير[6] .

---

(١) في الآية (٢٦٠) في سورة البقرة .

(٢) يقصد الخليل عليه السلام .

(٣) يقصد الخليل بن أحمد .

(٤) ذكر السمين الحلبي في الدر المصون ١ / ٦٣٢ - ٦٣٣ هذه الأوجه فقال : « قوله : " سعياً " فيه أوجهٌ : أحدها : أنه مصدر واقع موقع الحال من ضمير الطير أي : يأتينك ساعياتٍ ، أو ذوات سعي .

والثاني : أن يكون حالاً من المخاطب ، ونُقل عن الخليل ما يقوي هذا ، فإنه روي عنه : أن المعنى : " يأتينك وأنت تسعى سعياً " ، فعلى هذا يكون " سعياً " منصوباً على المصدر ، وذلك الناصب لهذا المصدر في محل نصب على الحال من الكاف في " يأتينك " .

قلت : والذي حمل الخليل - رحمه الله - على هذا التقدير أنه لا يقال عنده : " سعى الطائرُ " فلذلك السعي من صفات الخليل عليه السلام لا من صفة الطيور .

والثالث : أن يكون " سعياً " منصوباً على نوع المصدر ؛ لأنه نوع من الإتيان ؛ إذ هو إتيانٌ بسرعة ، فكأنه قيل : يأتينك إتياناً سريعاً .

وقال أبو البقاء : " ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً " ؛ لأنَّ السعي والإتيان يتقاربان ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأن المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله إلاَّ أنه تساهل في العبارة » .

(٥) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة .

(٦) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢ / ٣٣١ وجوهاً أُخر في إعراب « سراً وعلانية » فقال : « وانتصاب سراً وعلانية على أنهما مصدران في موضع الحال أي مسرين ومعلنين ، أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه ، أو نعتان لمصدر محذوف أي إنفاقاً سراً على مشهور الإعراب في " قمت طويلاً " ، أي قياماً طويلاً » .

ومنه في غير القرآن : « (أتيتُهُ)[١] رَكْضاً ومَشْياً » ، أي راكضاً ، وماشياً ، ويحتمل أن يكون مصدراً من الفعل الذي قبله ؛ لأنَّه بمعناه[٢] ، وهو أيضاً كثيرٌ في الكلام .

وكان الأصل أنْ لا يجوز وقوع المصدر موقع الحال ؛ لأنَّ المصدر معنىً ، وصاحب الحال جثة ، ولا يخبر عن الجثة بالمعنى إلاَّ أنْ تكون صفة تدل على المعنى وصاحبه كقولك : « زيدٌ ضاربٌ أو مضروبٌ » بخلاف المصدر ، ولكنه لما ثبت السماع وقف عنده .

وشذ المبرد ، فذهب إلى القياس في مثل هذا[٣] .

وقد سمعت الحال (مركبة)[٤] إما تركيب خمسة عشر ، فتكون متضمنة للواو (كقولهم)[٥]: « لَقِيتُهُ كفةً كفةً » أي مواجهةً مواجهةً[٦] ، و« تَفرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ » بالذال المعجمة فيهما ،

---

(١) في الأصل : (تيته) .

(٢) اختلف النحاة في إعرابهم للمصدر في هذه الأمثلة ونحوها مثل : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءةً ، وكلمته مشافهةً :

فذهب سيبويه إلى أنه ينتصب على أنه حال حيث قال : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب ؛ لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلته صبراً ... » .

وهو ما ذهب إليه الجمهور .

وذهب المبرد إلى أنه ينتصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف حيث قال : « هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال ، وذلك قولك : جاء زيدٌ مشياً ، إنما معناه : ماشياً ؛ لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشياً ، وكذلك جاء زيدٌ عدواً ، وركضاً ، وقتلته صبراً لما دخله من المعنى كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه ، وذلك قولك : قم قائماً : إنما المعنى قم قياماً » .

وهذا ما ذهب إليه الأخفش .

وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق منصوب بالفعل الذي قبله ، وليس في موضع الحال .

وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف والتقدير في أتيته ركضاً : إتيانُ ركضٍ ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذا ركض .

انظر الكتاب ١ / ٣٧٠ ، والمقتضب ٤ / ٣١٢ ، ٣ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٣٠ ، والهمع ٤ / ١٤ - ١٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٩ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده ، فيكون حالاً ؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غَنَاءَهُ ، وذلك قولهم : قتلته صبراً ، إنما تأويله : صابراً ، أو مصبراً ، وكذلك : جئته مشياً ؛ لأن المعنى : جئته ماشياً ، فالتقدير : أمشي مشياً ؛ لأن المجيء على حالات والمصدر قد دل على فعل تلك الحال ، ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعياً ، فهذا جيد ؛ لأن المجيء يكون سعياً ، قال الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾، فهذا اختصار يدلُّ على ما يَرِدُ مما يُشاكلها، ويجري مع كل صنف منها » .

وانظر التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٤) في الأصل : (متركبة) ، وما أثبته يتفق مع المصدر بعد ذلك .

(٥) في الأصل : (الفعل) .

(٦) في الأصل : (وكقولهم) . انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣٧٧) ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢ / ١٧١ ، واللسان ٩ / ٣٠٣ مادة (كفف) .

ومعناه (منقطعاً)[١] بعضهم عن بعضٍ فاسدةً أحوالُهم ؛ لأنَّ الأول من شذور الذهب ، وهي قطعة[٢] ، والثاني من مَذَرَتْ (البيضة)[٣] إذا فسدت[٤] ، ومنه قولهم : « تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ »[٥] بغين معجمة فيهما ، أي في مواضع مختلفة ، ولا يقال هذا ولا الذي قبله إلاَّ في حال الانصراف لا في حال الإقبال ، ومنه قولهم : « حَاثَ بَاثَ » ، و« حِيثَ بِيثَ » بفتح الباء [والحاء] المهملة ، وبكسرهما ، و" حَوثَ بَوثَ " بفتح الحاء ، والباء فيهما و" حَوثاً بَوثاً " بالتنوين فيهما ، ونُوِّنَ الأول اتباعاً للثاني ، ومعناه : تركت البلاد ليس فيها شيء[٦] ، ومنه : « هو جاري // بَيتَ بَيتَ » أي ملتصق بي[٧] . //١٥٦أ

ويجوز في هذا الأخير أن يكون الأول مضافاً إلى الثاني .

وإما مركباً تركيب الإضافة كقولهم : « تفرقُوا أيادِي سَبأ ، وأيدِي سَبأ »[٨] ، أي تفرقوا تفرق قوم سبأ ، و" سبأ " هم الذين فرقهم سيل العرم ، والياء في " أيدي ، وأيادي " ساكنة سكون الياء في (معد يكرب)[٩] .

---

(١) في الأصل : (منطقاً) .

(٢) انظر اللسان ٤ / ٣٩٩ مادة (شذر) .

(٣) في الأصل : (الفضة) .

(٤) انظر اللسان ٥ / ١٦٤ مادة (مذر) ، وتاج العروس ٣ / ٥٣٦ مادة (مذر) .

(٥) معناه : في كل وجه ، قال الميداني في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٩ : « ذهبوا شَغَرَ بَغَرَ ، وشَذَرَ مَذَرَ ، وشِذَرَ مِذَرَ ، وخِذَعَ مِذَعَ أي في كل وجه » .

وانظر الكتاب ٣ / ٣٠٥ ، والأصول ٢ / ١٤٠ ، والنكت على الكتاب للأعلم ٢ / ٨٦٨ ، والمفصل ٢١٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤ / ١١٨ ، واللسان ٤ / ٣٩٩ مادة (شذر) ، ٤ / ٤١٨ مادة (شغر) ، ٥ / ١٦٤ مادة (مذر) ، ويقال أيضاً : « ذهب القوم شغر مغر » انظر اللسان ٤ / ٧٣ مادة (بغر) .

(٦) في اللسان ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ مادة (حوث) ، وتاج العروس ١ / ٦١٦ مادة (حوث) : « حوثاً بوثاً : إذا فرقهم وبددهم ، وتركهم حوثاً بوثاً : أي مختلفين » .

(٧) انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٢٦٠ ، والصحاح ١ / ٢٤٤ مادة (بيت) ، واللسان ٢ / ١٦ مادة (بيت) ، والمعجم الوسيط ١ / ٨١ مادة (بيت) .

(٨) من أمثال العرب أيضاً ، ومعناه في مجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ : « تفرقوا تفرقاً لا اجتماع معه » .

وانظر الكتاب ٣ / ٣٠٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٠٤ ، والنكت على الكتاب للأعلم ٢ / ٨٦٧ - ٨٦٨ ، وابن الناظم ٣١٦ .

(٩) في الأصل : (معدي كرب) .

قال ابن هشام في المغني ١ / ١٠٧ : « ومنه قولهم : تفرقوا أيادي سبا ، وأيدي سبا ، وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان ؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب وقالي قلا » .

فأما ما أصله الإضافة ، فمحمول عليه ، ومن النحويين من جعل الجميع من تركيب الإضافة ، وحذف التنوين من الثاني اتباعاً للأول إن كان ممن ينصرف ، وأما إن كان مما لا ينصرف كـ" سبأ " ، فلا إشكال في حذف التنوين .

وإنما رُكِّبَ الحالُ حملاً على تركيب الظرف لما بينهما من الشبه[١] ، وسيأتي تركيب الظرف في بابه[٢] . ٥

وإذا تعددت الحالات ، فلا يخلو أن يكون صاحبها متحداً ، أو متعدداً ، فإن كان متحداً ، فلا يخلو أن تكون الحالات أضداداً ، أو لا ، فإن كانت أضداداً ، وعطف بعضها على بعض جاز ذلك كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً وباكياً » ؛ لأن الواو تُؤذن بتكرار العامل ، فيكون التقدير : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، وجاءَ باكياً » ، ولا يمتنع أن يجيء في وقتين على حالتين (متضادتين)[٣] ، فإن لم يعطف بالواو لم يجز ذلك كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً [باكياً] » ١٠ إذ يستحيل أن يكون في وقت واحد على حالتين (متضادتين)[٤] .

فإن لم تكن الأحوال متضادة جاز ذلك سواء عطفت بعضها على بعض ، أو لم تعطف كقولك : « جاءَ زيدٌ ماشياً وضاحكاً ، أو ماشياً ضاحكاً » ؛ لأنهما (ليسا)[٥] بضدين ولا نقيضين ، فلا يمتنع اجتماعهما .

---

(١) ذكر الفارسي وجه الشبه بين الحال ، والظرف ، فقال : « الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما أن الظرف كذلك ، وذلك قولك : جاءني زيدٌ راكباً ، وخرجَ عمروٌ مسرعاً ، فمعنى هذا : خرج زيدٌ في حالِ الإسراعِ ، ووقت الإسراعِ ، فأشبهت ظروفَ الزمانِ ، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعالٍ محضةٍ كما عملت في الظروفِ ، فقالوا : في الدار زيدٌ قائماً ، فعمل فيها المعنى الذي هو في الدار ، ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت ؛ لأنَّها مفعول صحيح ، والمفعول الصحيح إنما يعمل فيه الفعل المحض ، فلم يجيزوا " قائماً في الدار زيدٌ " ، كما أجازوا " كلَّ يوم لك ثوبٌ " ، فأعملوا المعنى الذي هو لك في الظرف الذي هو كلَّ يومٍ ؛ لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض » .

انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ / ٦٧١ - ٦٧٢ .

(٢) انظر ص ٣١٣ .

(٣) في الأصل : (متضاددين) .

(٤) في الأصل : (متضاددتين) .

(٥) في الأصل : (ليس) .

(ومنعه)[1] أبو علي الفارسي ، ومن تبعه مع عدم العطف إلاَّ أن تُجعل الحال الثانية من الضمير الذي في الأول ، فعلى مذهبه إذا قلت : « جاءَ زيدٌ ماشياً باكياً » فـ" باكياً " حال من الضمير في " ماشياً "[2] .

فإن تعدد صاحب الحال ، فلا يخلو أن تتحد الحالات ، أو تختلف ، فإن اتحدت ثُنِّيت أو جمعت بحسب صاحب الحال ، فتقول : « جاءَ زيدٌ وعمروٌ قائِميْنِ » ، و« جاءَ زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ قائِمينَ » ، وسواء اتحد إعراب صاحب الحال كما مثلنا ، (أو)[3] اختلف كقولك : « ضربَ زيدٌ عمراً قائمين » .

فإن اختلفت الأحوال كقولك : « لقيتُ زيداً مُصعداً مُنحدراً » ، فلك أن تأتي // بالحال الأولى مع صاحبها ، ثم تذكر صاحب الحال الأخرى ، وتأتي بحاله معه ، فتقول : « لقيتُ مُصعداً زيداً مُنحدراً » (فذكرت)[4] " مصعداً " مع صاحبها ، وهو التاء ، ثم ذكرت صاحب الحال الأخرى ، وهو " زيد " ، فذكرت حاله معه ، وهو " منحدر " .

وإن شئت أتيت بأصحاب الحال أولاً ، ثُم تذكر الأحوال (بعدها)[5] ، ويتعين جعل الحال الأولى للأول ، والثانية للثاني (إن خيف لبس)[6] كقولك : « لقيتُ زيداً مصعداً

---

(١) في الأصل : (ومنع) .

(٢) نسب هذا المذهب للفارسي المرادي في توضيح المقاصد ٢ / ١٤٩ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٥٨ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

ولم أقف عليه في مظانه فيما وقع تحت يدي من مراجع للفارسي .

ومن تبع الفارسي فيما ذهب إليه ابن عصفور حيث قال : « ولا يقضي العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة إلي ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد إلاَّ بحرف عطف ، إلاَّ أن يكون أفعل التي للمفاضلة ، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان ، أو المكان ، وفي حالين من ذي حال واحدة نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخمس قاعداً ، فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل نحو قولك : لقي عمرو زيداً مصعداً منحدراً ، إذا كان اللاقي مصعداً ، والملقي منحدراً ، وإن كان أحد الطرفين مشتملاً على الآخر جاز ذلك أيضاً في كل عامل ، نحو قولك : لقيتُ زيداً يومَ الجمعةِ غُدوةً ، فتنصب يوم الجمعة وغدوة بلقيت على أنهما ظرفان » .

انظر المقرب لابن عصفور ١ / ١٥٥ .

(٣) في الأصل : (و) .

(٤) في الأصل : (فمذكرت) .

(٥) في الأصل : (بعده) .

(٦) في الأصل : (إن خبر لبس) .

منحدراً » ؛ إذ لو لم ترتب الحالات لم تدر من المصعد ، ولا من المنحدر منهما[١] .

فإن لم يخفْ لبسٌ جاز أن تأتي بالحالين على الترتيب ، أو على العكس كقولك : « لقيتُ هنداً مصعداً منحدرةً ، أو منحدرةً مصعداً » ، فتعكس ؛ إذ التاء تعين أن " منحدرة " لـ" هند " سواء تقدم ، أو تأخر .

واعلم أنّهم شرطوا في الحال سبعة شروطٍ[٢] :

---

(١) ممن قال بهذا : الرضي ، ولكنه جوزه على ضعف حيث قال : « وإن كانا مختلفين ، فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا نحو : لقيتُ هنداً مصعداً منحدرة ، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه ، نحو : لقيتُ منحدراً زيداً مصعداً ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ، نحو : لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً ، والمصعد زيد ؛ وذلك ؛ لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال ، أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ، لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه » .

والمتفق عليه عند النحاة جعل الحال الأولى للثاني والثانية للأول ، وومن قال بهذا ابن هشام حيث قال : « وأما لقيتُهُ مصعداً منحدراً ، فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل بقليلاً للفصل ، ولا يحمل على العكس .. » .

وعلّق عليه الشُمني فقال : « ويمكن أن يقال إن المصنف لم يجعل وجوب الحال الأولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقاً ، وإنما جعله بالقياس إلى عكسه ، وذلك لا ينافي جوازه بالقياس إلى جعل كل حال بجنب صاحبه ، وإن الرضي لم يجعل ذلك جائزاً مطلقاً ، بل بالنظر إلى جعل كل حال بجنب صاحبه ، وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس إلى عكسه » .

انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١١ ، والمغني لابن هشام ٢ /٦٤٧ ، وحاشية الشمني على المغني ٢ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، والهمع ٤ / ٣٧ – ٣٨ .

(٢) نظم ابن معطي هذه الشروط في منظومته ، فقال :

مَنْصُوبَــةٌ مُشْتَقَّــةٌ مَنْكُـورَةْ ... حَـالٌ مِـنَ الْمَعْرِفَـةِ الْمَذْكُـورَةْ
بَعْـدَ كَـلامٍ تَـمَّ فَهْـي فَضْلَـةْ ... فيهَـا ضَمِيـرٌ وَتَكُـونُ جُمْلَـةْ

ونظمها ابن مالك في ألفيته ، فقال :

الْحَـالُ وَصْـفٌ فَضْلَـةٌ مُنْتَصِـبُ ... مُفْهِـمُ فِـي حَـالِ كَفَـرْداً أذْهَـبُ
وَكَوْنُـهُ مُنْتَقِـلاً مُشْتَقّـاً ... يَغْلِـبُ لكِـنْ لَيْـسَ مُسْتَحَقّـا

ونظمها السيوطي في فريدته ، فقال :

الْحَـالُ وَصْـفٌ فَضْلَـةٌ مُفْهِـمُ فـي ... حَـالِ والاشْتِقَـاقُ والنقـلُ قُفِـي
فِيـهِ كثيـراً واللُّـزُومِ شـاعَ فـي ... مُؤَكِّـدٍ والاشتقـاقِ يُنْتَفَـى

انظر شرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٥٥ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٢ / ٢٤٣ – ٢٤٤ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢ / ٣ .

الأول : أن تكون منصوبة ، وهو شرط لازم ، وأجاز ابن مالك جره بالباء الزائدة ، فيكون مجروراً في اللفظ (منصوباً)[١] في الموضع[٢] .

الشرط الثاني : أن تكون مشتقة ، وهو شرط أكثري ، وإنما اشترط في الغالب أن تكون مشتقة ؛ لأنَّ المراد منها أن تدل على هيئة ، وصاحبها ، وذلك لا يحصل إلاَّ في المشتقات كاسم المفعول ، والفاعل ، وما أشبههما من الصفات ، وقد جاءت جامدة لكن في تقدير المشتق ، وذلك في عشرة مواضع[٣] .

الأول : أن يعطي الكلام معنى السعر كقولهم : « بِعْتُهُ (الْبُرَّ)[٤] صَاعاً بِدِرْهَمٍ » ، فـ" صاع " في موضع الحال ، وإن كان جامداً ؛ لأنَّه في تقدير مسعراً ، ويجوز رفع " صاع " على الابتداء ، و" بدرهم " خبرٌ ، والجملة في موضع الحال .

الثاني : أن يُفهم من الكلام معنى المفاعلة كـ" بعْتُهُ يداً بِيدٍ " ، فـ" يداً " في موضع الحال ؛ إذ الكلام يعطي معنى المناجزة ، ومنه قولهم : « كَلَمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ » ، فالكلام يعطي معنى المشافهة ، فـ" فاه " في موضع الحال ، وإن كان جامداً ؛ إذ المعنى مُشَافِهاً ، ويجوز أن يُرفع على الابتداء ، و" إلى فِيَّ " خبره ، والجملة في موضع الحال[٥] .

---

(١) في الأصل : (منصوبٌ) .

(٢) هذا ما قاله في التسهيل ١٠٨ ونصه : « .... وحقه النصب ، وقد يجر بباء زائدة » .

ثم شرح قوله هذا في شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ ، فقال : « وأشرت بقولي ، وقد يجر بباء زائدة : إلى قول رجل من فصحاء طيء :

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلا وَكِلِ » .

(٣) انظر التسهيل لابن مالك ١٠٨ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٣ - ٣١٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ١٢٥ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢ / ٣ .

(٤) في الأصل : (أكبر) .

(٥) وهو ظاهر قول سيبويه حيث قال : « هذا باب من الأسماء التي ليست بصفته ، ولا مصادره ؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب ؛ لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمتُه فاه إلى فِيّ ، وبايعتُه يداً بيدٍ ، كأنه قال : كلمتُه مشافهةً وبايعتُه نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمتُه فوهُ إلى فيَّ ، كأنه يقول : كلمتُه وفوُهُ إلى فيَّ ، أي كلمتُه ، وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته ، وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ، فانتصب ؛ لأنه حال وقع فيه الفعل ، وأما بايعتُه يداً بيدٍ ، فليس فيه إلاَّ النصب ؛ لأنه لا يحسن أن تقول : بايعتُه ويدٌ بيدٍ ، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعتُه بالتعجيل ، ولا يبالي أقريباً كان أم بعيداً ، وإذا قال : كلمته فوهُ إلى فِيَّ ، فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحدٌ » .

وهو ظاهر قول المبرد .

انظر الكتاب ١ / ٣٩١ ، والمقتضب للمبرد ٣ / ٢٣٦ .

الثالث : أن يجيء على (حذف)[1] مضاف يعطي معنى التشبيه كقول الشاعر :

[٦٣]// **تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نُعْمَانَ، إنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ**[2] //١٥٧أ

فـ" مسكاً " حال متقدمه من " بطن " ، وهو على حذف مضاف ؛ إذ الكلام يعطي التشبيه ، أي تضوع بطن نعمان مثل المسك ، ومنه قول أبي الطيب[3] :

[٦٤] **بَدَتْ قَمَراً ومَاسَتْ خُوطَ بَانٍ وفَاحَتْ عَنْبَراً ورَنَتْ غَزَالا**[4] ٥

ويجوز في هذا النوع أن يعرب تمييزاً .

الرابع : أن تكون الحال موطئة ، وهي التي تأتي جامدة موصوفة كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[5] فـ" بشراً " اسم جامد في موضع الحال ، و"سوياً" صفة له[6] .

---

(١) في الأصل : (حرف) .

(٢) من الطويل لمحمد بن عبد الله بن نمير الثقفي .

انظر الكامل ٢ / ٦٢٨ - ٦٢٩ ، وشعر الشعراء الأمويين ٣ / ١٢٣ - ١٢٤ .

ويروى : " عطرات " بدل " خفرات " .

الشاهد في قوله : « تضوع مسكاً بطن » حيث نصب " مسكاً " على أنه حال متقدمة من " بطن " ، مع أنه جامد ، والذي يسوغ نصبه على الحال أنه مؤولٌ بالمشتق ؛ لأنه جاء على تقدير مضاف قبله .

روي بلا نسبة في : أمالي القالي ٢ / ٢٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٤ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٥٢٢ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الكوفي ، ولد سنة ٣٠٣ هـ ، لقب بالمتنبي ؛ لأنه ادعى النبوة وتبعه خلق من بني كلب وغيرهم .

توفي سنة ٣٥٤ هـ في موضع يسمى بالصافية من الجانب الغربي من سواد بغداد .

انظر المنتحل ٣٠١ ، والخزانة ٢ / ٣٤٧ - ٣٦٣ .

(٤) من الوافر في ديوانه ١٤٠ ، وروايته " مالت " بدل " ماست " .

التمثيل في قوله : « قمراً ، وخوط بانٍ ، وعنبراً ، وغزالاً » حيث نصبها على الحال مع أنها جامدة ، والذي سوغ ذلك كونها مؤولة بالمشتقّ ؛ لأنها على تقدير مضاف قبله .

وذكر الرضي تأويلاً آخر بالإضافة إلى التأويل السابق ، وهو أن يؤول المنصوب بما يصح أن يكون هيئة ، والتقدير : بدت منيرة .

انظر دلائل الإعجاز ٣٠٢ - ٤٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٦٣ .

وروي بلا نسبة في : أسرار البلاغة للجرجاني ٢٥٤ .

(٥) من الآية (١٧) في سورة مريم .

(٦) قال السمين الحلبي في الدر المصون ٤ / ٤٩٦ : « قوله : " بشراً سوياً " حال من فاعل " تمثل " ، وسوغ وقوع الحال جامدة وصفها ، فلما وصفت النكرة وقعت حالاً » .

الخامس : أن يفهم معنى الترتيب كقولك : « علمتُهُ الحسابَ باباً باباً ، ودخلوا أولاً أولاً » ، وليس المراد بهذا التكرار مرتين فقط ، بل المراد التكرار إلى أن (تنقضي)[1] أبواب الحساب ، ودخول القوم[2] .

وجعل الشيخ أبو حيان اللفظين معاً في موضع الحال ؛ لأنَّ منهما يفهم الترتيب[3] .

قال أبو علي الفارسي : « الأول في موضع الحال ، والثاني منصوبٌ به ؛ لأنَّ الأول جاء في معنى المشتقِ ، فعمل في الثاني »[4] .

وقال الزجاج : « الثاني تأكيد للأول »[5] .

السادس : أن تدل على أصالة كقوله تبارك وتعالى: ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[6] ، والكلام يعطي معنى أصالة الطين لآدم عليه السلام ، و" طيناً " حال من الضمير المحذوف في

---

(١) في الأصل : (تقتضي) .

(٢) هذا ما قاله ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢ / ٦٢ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : « والذي اختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛ لأن مجموعهما هو الحال ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، وأن المعنى فباباً وأول ، فأوَّل لكان مذهباً حسناً عارياً من التكلف » .

واعترض على قوله الدماميني حيث قال بعد أن ذكر رأيه : « قلت : العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، والمعنى المقتضي – هنا – للإعراب هو الحالية ، وهي إنما تكون بمجموع الجزأين بالعرض ، فعمل العامل في الجزء مشكل ؛ لأنه في غير ما يقتضيه المعنى المستدعى للإعراب ، فإن قلت : يرد في نحو : الرمانُ حلوٌ حامضٌ ؟ قلت : التزم إشكاله أيضاً ، فينظر فيه » .

الارتشاف ٢ / ٣٣٤ – ٣٣٥ ، وانظر تعليق الفرائد ٦ / ١٦٥ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الفارسي ، أما ابن جني فذهب إلى أن الثاني في موضع الصفة للأول ، وتقديره : باباً ذا باب ، وقد ذكر الآبذي المذهبين ، فقال : « قال ابن جني : قال لي الفارسي : الذي ذكرته في قولهم : بيَّنتُ له حسابه باباً باباً ، من أن تقديره : باباً ذا باب ، فكرت فيه ، فإذا هو لا يحسن .

قلت : ولم ؟ قال : لأنك إذا وصفت به الأول فالثاني كإياه ، وليس الباب الثاني الأول لفظاً ومعنىً ، فيكون وصفاً له ، قلت له : ولم يكن الثاني وصفاً للأول إنما ذا المفرد المحذوف هو الأول في المعنى ، ثم حذفته ، وأقمت الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول ، وليس إياه ، فقال : هذا في الخبر أسهل منه في الوصف ، قلت : والوصف أيضاً يجوز فيه هذا ، قال : ولكن باباً الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني » .

الآبذي ومنهجه في النحو للدكتور سعد الغامدي ٢ / ٨٤٩ ، وانظر الهمع ٤ / ١٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٥٤ .

(٥) انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٦) من الآية (٦١) في سورة الإسراء .

" خلقت " ، أو من لفظة " من "[١] .

السابع : أن يعطي معنى الفرعية كقولهم : « هذا حديدُكَ خاتماً » فالكلام يفهم فرعية الخاتم للحديد ، فـ" الخاتم " في موضع الحال[٢] .

الثامن : أن يدل على النوعية كقولهم : « هذا تمرُكَ برنياً » ، فالكلام يُفهم النوعية ؛ لأنَّ البرني نوع من التمر[٣] .

التاسع : أن يقع المصدر موقع الحال ، وقد تقدم[٤] .

العاشر : أن تجيء أفعلُ التفضيل متوسطة بين حالين لتفيد تفضيل الذات الواحدة على نفسها باعتبار انتقالها من حالةٍ إلى حالة كقوله : « هَـذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْراً رُطَباً » ، ففضلت ذات البلح والتمر في حال كونها بسراً[٥] على نفسها في // حال كونها رطباً ، //١٥٧ب

---

(١) ذكر الحلبي غير هذا الوجه أوجهاً أخرى لنصب " طيناً " فقال : « قوله : " طيناً " فيه أوجه :

أحدها : أنه حال من " لمن " فالعامل فيها " أأسجد " ، أو من عائد هذا الموصول ، أي خلقته طيناً ، فالعامل فيها " خلقْتَ " وجاز وقوع " طين " حالاً ، وإن كان جامداً ؛ لدلالته على الأصالة ، كأنه قال : متأصلاً من طين .

الثاني : أنه منصوب على إسقاط الخافض ، أي من طين كما صرح به الآية الأخرى : ﴿ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ .

الثالث : أن ينتصب على التمييز قاله الزجاج ، وتبعه ابن عطية ، ولا يظهر ذلك إذ لم يتقدم إبهام ذاتٍ ولا نسبة » . الدر المصون ٤ / ٤٠٣ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٩٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٢ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٤٩ مادة (برن) : « برن : البرنيُّ : ضربٌ من التمر أصفر مدور ، وهو أجود التمر ، واحدته برنية » .

(٤) انظر ص ٢٢٩ .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ٤ / ٥٨ مادة (بسر) : « والبُسْرُ : التمر قبل أن يُرْطِبَ لغضاضته » .

وإعرابها حالان عند الجمهور[١] .

وذهب بعضهم إلى أنَّهما خبران لكان الناقصة المحذوفة ، فالتقدير عنده : « هذا إذا كان بسراً أطيبُ منه إذا كان رطباً »[٢] .

ويجوز في المسالة أربعة وجوه :

الوجه الأول : نصبهما كما مثلناه .

الوجه الثاني : رفعهما كقولك : « هَـذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبٌ » فـ" هـذا " مبتدأ ، و" بسر " خبره ، و" أطيب ، ورطب " مبتدأ ، وخبرٌ في موضع صفة لـ" بسر " .

الوجه الثالث : نصب الأول ، ورفع الثاني ، فـ" هـذا " مبتدأ ، و" بُسراً " حال ، و" أطيب " مبتدأ [ثانٍ] ، و" رطب " خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول .

---

(١) اتفق الجمهور على أن إعرابها حالان ، ولكنهم اختلفوا في العامل في نصبهما :

فذهب سيبويه إلى أن أفعل التفضيل هو العامل فيهما .

وممن ذهب إلى هذا أيضاً المازني ، وابن كيسان ، وابن جني ، وابن خروف .

وذهب المبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن يعيش إلى أن عامل النصب فيهما هو إضمار كان التامة صلة لـ" إذا " ، و" إذ " .

أما الفارسي فقد نُسب إليه في تذكرته أنه ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل فيهما النصب هو أفعل التفضيل .

ونُسب إليه في المسائل الحلبيات أنه ذهب إلى أن العامل فيهما النصب هو إضمار كان التامة صلة لـ" إذا "، و" إذ " .

وما وجدته في المسائل الحلبيات نصه : « والذي يحمل عليه هذا الباب أن تنصب " بُسراً " على هذا الظاهر الذي ذكره ، كأنه قال : هذا إذا كان بسراً ، وإذ كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً ، فيكون الظرفان جميعاً متعلقين بـ" أطيب " ؛ لأن " أفعل " فيه دلالة على فعلين ، ألا ترى أن أبا الحسن قد أجاز " أنت اليومَ أفضلُ منك غداً " ، فعلق الظرفين به ، وقال : لأن هنا فعلين ، فإذا كان كذلك جاز أن تعلق الظرفين هنا أيضاً به ، فإذا علقتهما به انتصب الحالان بالفعلين المضاف إليهما الظرفان ، ولا يجوز أن تعمل هذا المعنى في الحالين من حيث أعملته في الظرفين ؛ لأن الحال لا تعمل فيها المعاني إذا تقدمت عليهن ، وإن جاز أن تعمل في الظروف متقدمة نحو : " أكلَّ يوم لك ثوبٌ " » .

وقد ردَّ سيبويه هذا الرأي في الكتاب .

انظر الكتاب ١ / ٤٠٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٥١ ، والمسائل الحلبيات ١٧٩ - ١٨٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٥٣ .

(٢) ذهب إلى هذا الكوفيون .

قال ابن السراج في الأصول ١ / ٢٢٠ : « والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر ، ويجعلونه كنصب خبر " كان " ، وخبر الظن » .

الوجه الرابع : رفع البسر ونصب الرطب عكس ما قبله ، فهذا ، (وبسرٌ)[١] مبتدأ ، وخبر ، (ورطباً)[٢] منصوبٌ على الحال ، ولا يجوز في هذه المسألة أن تقدر (إذ) مع كان (الماضية)[٣] في " الرطب " ؛ إذ يلزم أن تكون حالة الإرطاب متقدمة على حالة الإبسار ، وذلك غير صحيح .

٥ وهذه الوجوه الأربعة لا تتصور إذا فضلت الذات على غيرها ، وإنما يجوز حينئذ (وجهان)[٤] : رفعهما كقولك : « هذا بسرٌ أطيبُ (منه عنبٌ)[٥] » ، أو نصب الأول ، ورفع الثاني كقولك : « هذا بسراً أطيبُ منه عنبٌ » .

الشرط الثالث من شروط الحال : أن تكون الحال مقدرة بـ" في " وهو شرطٌ لازم باعتبار المعنى ، لا باعتبار لفظ الحال ، لكنه لا يصح أن يقال في " جاءَ زيدٌ راكباً " : « في

١٠ راكبٍ » ، وإنما يقال : « في ركوبٍ » ، فهو مقدر بـ" في " (معنوياً)[٦] .

الشرط الرابع : كون الحال نكرة ، والذي عليه سيبويه ، والجمهور أنَّه شرطٌ لازمٌ[٧] ؛

---

(١) في الأصل : (فهذا بسراً) .

(٢) في الأصل : (رطب) .

(٣) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب : « العاملة » أو « الناصبة » .

(٤) في الأصل : (وجهين) .

(٥) في الأصل : (من عنبٍ) .

(٦) في الأصل : (معنوي) .

ومن ذهب إلى هذا المبرد ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن عقيل .

انظر المقتضب ٤ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، والمفصل ٧٨ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٥٥ ، والتسهيل ١٠٨ ، والمساعد ٢ / ٥ .

(٧) ممن قال بهذا سيبويه في كتابه : « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ، ولم يضف ، لو قلت : " ضربتُه القائمَ " تريد " قائماً " كان قبيحاً ، ولو قلت : ضربتُهم قائميهم ، تريد : قائمين كان قبيحاً ... » .

وقال الخليل : « والحال لا يكون إلاَّ نكرة » .

وقال المبرد : « ولا تكون الحال إلاَّ نكرة » .

وقال في موضع آخر : « واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلاَّ أنها لا تكون إلا نكرة » .

وقال ابن السراج : « ولا تكون الحال إلا نكرة ؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة » .

وقال الزمخشري : « ومن حقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة » .

وممن قال بهذا أيضاً ابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضي ، وابن هشام ، والأزهري .

انظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ٧٠ ، والكتاب لسيبويه ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب للمبرد ٤ / ١٥٠ - ١٦٨ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢١٤ ، والمفصل للزمخشري ٨٠ ، والتسهيل لابن مالك ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٢٨ ، والتصريح ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

لأنَّها لو جاءت معرفة لالتبست بالصفة مطلقاً[1] إن لم يظهر فيها الإعراب كقولك : « جاءَ زيدٌ المرتضَى » ، والمرتضى يمكن أن يكون حالاً ، فيقدر فيه النصب ، أو صفة فيقدر فيه الرفع .

فإن ظهر فيه الإعراب التبس بالصفة مقيداً بكون صاحب الحال منصوباً كقولك : « لقيتُ زيداً الظريفَ » .

وذهب يونس[2]، والبغداديون إلى أن تنكير الحال شرطٌ أكثري، وقد يجيء معرفة[3].

وفرَّق الكوفيون بأن يكون فيه معنى الشرط ، فيجوز مجيئها معرفة // كقولك : « أنتَ عمراً أشهرُ مِنْكَ زيداً » فـ" عمراً " ، و" زيداً " حالان معرفتان ؛ لأنَّهما (جاءا)[4] على معنى الشرط ؛ إذ المعنى شرطُ كونك أشهر أن تُسمَّى عمراً . //١٥٨أ

فإن لم يكن فيها معنى الشرط ، فيتعين تنكيرها كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً »[5] .

الشرط الخامس : مجيء الحال بعد تمام الكلام ، وهو شرطٌ لازمٌ ، ومعنى تمام الكلام أن يتم تركيبه بأن يأخذ الفعل فاعله ، والمبتدأ خبره ، وليس المراد تمام المعنى ؛ إذ ما من فضلة إلاَّ وفيها (تتميم)[6] للمعنى[7] ، وإلاَّ كان مجيئها عبثاً ، فلا (يعترض)[8] بمثل قول الشاعر :

---

(١) وهو ظاهر قول ابن الأنباري : « فإن قيل : لم وجب أن يكون الحال نكرة ؟
قيل : لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ؛ ولهذا سماه سيبويه نعتاً للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه ، وإن لم تذكره ، ألا ترى أن " جاء " يدل على " مجيء " ، وإذا قلت : " جاء راكباً " دل على " مجيء " موصوف بـ" ركوب " ، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل ، وهو نكرة ، فلذلك وصفه يجب أن يكون نكرة » . أسرار العربية ١٩٣ .

(٢) يونس بن حبيب الضبي النحوي ، يكنى بأبي عبد الرحمن ، ولد سنة ٩٠ هـ ، وقيل سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ .
انظر أخبار النحويين للسيرافي ٥١ - ٥٤ ، وإشارة التعيين ٣٩٦ - ٣٩٧ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٢٤٢ - ٢٤٦ .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ١٢٨ ، والهمع ٤ / ١٨ .

(٤) في الأصل : (جاء) .

(٥) انظر المساعد ٢ / ١١ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٧ .

(٦) في الأصل : (تميم) .

(٧) قال ابن مالك : « الفضلة عبارة عما زاد على ركني الإسناد كالمفعول ، والحال ، والتمييز » .
وقال ابن هشام : « المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه » .
انظر شرح عمدة الحافظ ٤١٧ ، وشرح قطر الندى ٢٤٠ .

(٨) في الأصل : (يعرض) .

[٦٥] إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً   كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[1]

؛ لأنَّ كئيباً جاء بعد تمام التركيب ، وإن كان محتاجاً إليه في المعنى كما يحتاج إلى غيره من الفضلات .

وأما قولهم : « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً » ، فإنَّ الحال لمّا سدت مسد الخبر قامت مقامه في الاحتياج إليه ، وأما من جهة كونها حالاً ، فلا حاجة إليها في التركيب .

الشرط السادس : كون الحال منتقلة ، وفيه تفصيل .

أما الحال المبيِّنة[2] ، فلابد أن تكون منتقلة ، أو في معنى الانتقال ، فالمنتقلة كقولك : « جاءَ زيدٌ ضاحكاً » ، والتي في معنى الانتقال كقولك : « خُلِقَ (زيدٌ)[3] ، وَوُلِدَ أَشْهَلَ »[4] ، فالشهولة ، وإن كانت لا تنتقل فهي في معنى الانتقال إذا جاءت بعد خلق ، أو ولادة ، أو ما في معناهما؛ إذ الشهولة ليست بلازمة للخلقة ؛ (إذ)[5] كان يمكن أن يخلق غير أشهل ، فلا يجوز أن يقال : « جاءَ زيدٌ أَشْهَلَ » ؛ إذ لا يتصور معه معنى الانتقال، وأما قول الحماسي[6]:

[٦٦] فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ (كَأَنَّما)[7]   [عِمَامَتُهُ] بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ[8]

---

(١) من الخفيف لعدي بن الرعلاء ، ويروى : " الرخاء " بدل " الرجاء " في معجم المرزباني ٧٧ ، والخزانة ٩ / ٥٨٣ .
الشاهد في قوله : « يعيش كئيباً » حيث توقف معنى الكلام على الحال .
روي بلا نسبة في : الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٣٩ ، والمغني ٢ / ٥٣٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ .

(٢) وتسمى مؤسسة ، وهي التي تدل على معنى لا يفهم من الجملة .
وسيأتي الحديث عنها ص ٢٧٦ .
وانظر التصريح ١ / ٣٨٧ ، والهمع ٤ / ٣٩ .

(٣) في الأصل : (زيداً) .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٣٧٣ مادة (شهل) : « شهل : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة وعين شهلاء ورجل أشهل العين بيِّنُ الشهل » .

(٥) في الأصل : (إذا) .

(٦) لم أقف عليه ، وإن كان العيني ذكر في شرح شواهده أن البيت لرجل من بني حناب بن يلقين ، ونسبه صاحب الخزانة لبعض بني العنبر .
انظر شواهد العيني ٢ / ١٧٠ ، والخزانة ٩ / ٤٨٨ .

(٧) في الأصل : (كأنها) .

(٨) من الطويل .
ويروى " عبل العظام " بدل " سبط العظام " .
الشاهد في قوله : « سبط العظام » حيث جاء حالاً غير منتقلة .
قال العيني : « والشاهد في سبط العظام ؛ فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل » .
روي بلا نسبة في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٥٣ ، واللسان ٧ / ٣٠٩ مادة (سبط) .

فـ" جاء " هنا بمعنى " ولد " .

وأما إذا كانت الحال مؤكدة ، وهي التي يفهم معناها من الجملة التي تقدمتها (قبل)[١] أن تذكر كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾[٢] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٣] ، فلا تكون منتقلة[٤] .

٥ **الشرط السابع** : أن يكون صاحب الحال معرفة ، وهو شرط أكثري ، وإن جاء صاحب الحال معرفة ، فهو الأصل ؛ لأنَّ الحال في الحقيقةِ // خبرٌ عنه ، والمخبر عنه يحتاج إلى التعريف[٥] . //١٥٨ب

وإن جاء صاحب الحال نكرة ،فلا يخلو أن يكون له مسوغ كمسوغات المبتدأ إذا كان نكرة ، أو لا ، فإن كان [له] مُسَوْغٌ جاءت الحال منه قياساً .

١٠ والمسوغات التي ذكروها في صاحب الحال إذا كان نكرة :

---

(١) في الأصل : (بعد) .

(٢) من الآية (١٥٣) في سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٩١) في سورة البقرة .

قال أبو حيان : « مصدقاً حال مؤكدة ؛ إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل » .

البحر المحيط ١ / ٣٠٧ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٩ .

(٤) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٢٤ . وسيأتي توضيحها ص ٢٧٦ .

(٥) وهذا ما علل به العكبري سبب مجيء الحال معرفة حيث قال : « وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة ، أو كالمعرفة بالصفة ؛ لأنها كالخبر ، والخبر عن النكرة غير جائز ؛ ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب » .

وقال ابن الناظم أيضاً معللاً سبب مجيء صاحب الحال معرفة : « قد تقدم أن الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى ، فأصل صاحبها أن يكون معرفة ، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة » .

أما الرضي فقد ذكر تعليلاً آخر ، فقال : « وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف ؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها ؛ لأن الأولى أن يبيِّن الشيء أولاً ، ثم يبيِّن الحدث المنسوب إليه ، ثم يبيِّن قيد ذلك الحدث ، فعلى هذا أوِّلت المعرفة حالاً ؛ لأن التعريف عبث ضائع ، ولم تؤول النكرة ذا حال ؛ لأن غايته أنه على خلاف الأولى ، فقوله : " غالباً " يرجع إلى تعريف صاحب الحال ؛ لأن تنكيرها واجب لا غالب » .

انظر اللباب للعكبري ١ / ٢٨٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٦ .

الصفة ، والإضافة ، وكونه عاملاً في غيره (لأنَّ)[١] تعلق المعمول به يخصصه ، وتقدم النفي ، والاستفهام ، (والتمني)[٢] ، وهذه من مسوغات المبتدأ .

وقد زادوا في مسوغات صاحب الحال : أن تُقدمَ عليه الحال كقول الشاعر :

[٦٧] لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[٣]

فـ" موحشاً " حال من طلل ، وهو راجع إلى تقدم الخبر (وهو)[٤] ظرف ، أو مجرور ؛ لأنَّ الحال شبيه بالظرف .

وأن يكون الخبر جملة مصدرة بالواو[٥] كقول الشاعر :

[٦٨] مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يستشفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إلَى [ليلى] الغَداة شَفِيعُ[٦]

فقوله : « والناس يستشفعون بي » جملة مصدرة بالواو في موضع الحال من " زمن " .

وأن تكون الحال بعيدة عن الصفة[٧] بأن يجيء اسماً جامداً كقولهم : « هذا خاتمٌ حديداً » ،

---

(١) في الأصل : (لا) .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٣) من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ .

في التصريح ١ / ٣٧٥ :

لميةَ موحشاً طللٌ قديمُ عفاهُ كلُّ اسحمَ مستديمُ

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٢٣ .

الشاهد في قوله : « موحشاً » حيث نصب على أنه حال من " طلل " وهو نكرة ، والذي سوغ نصبه على الحال مع أنه نكرة هو تقدمه على صاحب الحال .

وقال العينيّ في شواهده ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ : « وقيل الحق : إنه حال من الضمير في الخبر وهو معرفة ، وفيه نظر ؛ لأن الضمير لا يعمل ، والابتداء أيضاً يعمل في الفضلات » .

روي بلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣ ، والمغني ١ / ١٠٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٣٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣١٠ .

(٤) في الأصل : (في) .

(٥) معطوف على قوله : « أن تقدم عليه الحال » .

(٦) من الطويل لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٣٨٩ .

ويروى " لبنى " بدل " ليلى " .

وهو في ديوان مجنون ليلى ص ٢٧٧ .

الشاهد في قوله : « والناس يستشفعون بي » حيث جاء الحال نكرة والذي سوغه كون الجملة الحالية مقرونة بالواو .

روي بغير نسبة في : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٤ ، والمساعد ٢ / ١٩ ، والمغني ٢ / ٤٩٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٧ .

(٧) أيضاً معطوف على ما قبله ؛ لأنه من المسوغات التي زادوها في صاحب الحال .

فـ" حديداً " هنا منصوب على الحال عند سيبويه[١] ، وغيره ينصبه على التمييز[٢] .

فهذه تسعة مسوغات[٣] ، والظاهر أنَّ كل ما يحصل به التخصيص يُعدُّ مسوغاً كما قالوا في المبتدأ .

فإن جاء صاحب الحال نكرة كقولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ » فـ" قِعْـدَةَ " منصـوب على الحال من ماء[٤] ، ولا مُسوّغ فيه هكذا قالوا ، فمجيء الحال من مثل هذا موقوف على السماع[٥] ، وهو الصحيح .

ونسبوا إلى سيبويه أنَّه قياس[٦] ، فلا فرق عنده بينه ، وبين ماله (مُسَوِّغٌ)[٧] إلاَّ الكثرة ، والقلة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٩٦ : « ... ألا ترى أنك تقـول : هـذا مـالك درهمـاً ، وهـذا خـاتمُك حديـداً ، ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة » .

وذكر المبرد أيضاً في المقتضب ٣ / ٢٧٢ مذهب سيبويه حيث قال : « وإنما أجـاز سـيبويه : هـذا خـاتمُك حديـداً ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأن الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، وتكون نعوتاً حتى تكون تحلية » .

(٢) ذهب المبرد أنه ينتصب على التمييز ، فقال : « وإذا قال : هذا خاتمُك حديداً ، فالحديد لازم ، فليس للحـال هاهنـا موضع بيِّن ، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين ، لأن التبيين إنما هو بالأسماء ، فهذا الذي آراه ، وقد قـال سـيبويه ما حكيت لك ». وذكر مرة أخرى أنه ينتصب على الحال حيث قال: « فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديداً على الحال ، فتأويله : أنك نبهت له في هذه الحال » .

انظر المقتضب ٣ / ٢٧٢ ، ٢٦٠ .

(٣) ذكر ابن مالك بعض هذه المسوغات في التسهيل ١٠٩ حيث قال : « لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص ، أو يسبقه نفي ، أو شبهة ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونـة بـالواو ، أو يكـن الوصـف بـه خـلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة » .

(٤) هو أسلوب من الأساليب النحوية التي ذكرها سيبويه في كتابه ٢ / ١١٢ - ١١٣ ، وقد ذكر فيه وجهاً آخر حيث قال : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ ؛ والجر الوجـه ، وإنمـا كـان النصـب هنـا بعيداً من قبل أنَّ هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كمـا كرهـوا أن يجعلـوا الطويـل والأخ حـالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويل ، وهذا عمروٌ أخوك ، وألزموا صفة النكرة النكرة كمـا ألزمـوا صفـة المعرفـة المعرفـة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها » .

(٥) ذهب إلى هذا الخليل ويونس .

انظر الارتشاف ٢ / ٣٤٦ ، والتصريح ١ / ٣٧٨ .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ١١٠ - ١١٤ .

(٧) في الأصل : (مسموع) .

واعلم أنَّ صاحب الحال يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً .

فإن كان مرفوعاً على الفاعل ، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، أو منصوباً على المفعول به ، أو المصدر ، (أو)[1] الظرف ، أو المفعول معه ، أو المفعول من أجله ، أو الاستثناء جاءت الحال منه باتفاق // وفي عدا ما ذكرناه من المرفوعات ، والمنصوبات خلاف ، //١٥٩أ والأصح أن لا تجيء الحال منه[2] .

فإن كان مجروراً بحرف الجر اشترط لمجيء الحال منه أن يكون في موضع الفاعل كقوله عز وجل : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[3] .

أو في موضع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله كـ« مُرَّ بزيدٍ قائماً » ، أو في موضع المفعول به كقولك : « مررتُ بزيدٍ جالساً » .

فإن كان مجروراً بالإضافة ، فلا يخلو أن يكون المضاف إليه في موضع الفاعل ، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، أو المفعول به ، أو لا .

فإن كان في موضع شيء من ذلك جاءت الحال منه باتفاقٍ ؛ لأنَّ المضاف في مثل هذا يكون عاملاً ، فيصلح للعمل (فيه)[4] .

وقال ابن مالك : « إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه بحيث يصح الكلام مع إسقاطه صح مجيء الحال منه سواء كان جزءاً حقيقاً ، أو كالجزء »[5] .

---

(١) في الأصل : (و) .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) من الآيتين (٤٣) في سورة الرعد ، و(٩٦) في سورة الإسراء .

(٤) في الأصل : (في) .

(٥) ونص ابن مالك كما هو في التسهيل : « ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه ، أو كجزئه » .

وقال في شرح التسهيل : « .... قلت إلا أن يكون المضاف جزءه ، أو كجزئه ، فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ ، وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، وإنما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب الحال ؛ لأنه قد يستغنى به عن المضاف ، ألا ترى أنه لو قيل في الكلام : نزعنا ما فيهم من غل إخواناً ، واتبع إبراهيم حنيفاً لحسُنَ ، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل ، وما ليس جزءاً ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال ، لو قلت : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ، أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف » .

التسهيل ١١٠ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣٤٢ ، وانظر شرح الكافية له أيضاً ٢ / ٧٥٠ .

واستشهد على الأول بقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[(١)] .

فـ" إخواناً " عنده حال من المضاف إليه ، وهو الضمير في « صدورهم »[(٢)] ؛ لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه ، والكلام صحيحٌ مع إسقاطه ؛ إذ لو قيل فيه : « ونزعنا ما فيهم من غلٍ » لصح ، واستشهد على الثاني بقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ ﴾[(٣)] ، فـ" حنيفاً " عنده حال من المضاف إليه ؛ إذ الملة هي الدين ، والدين يخالط المؤمن حتى يكون كالجزء منه .

فإن كان المضاف إليه ليس في موضع فاعل ، ولا موضع مفعول لم يُسمَّ فاعله ، ولا مفعولٍ به ، ولا جزءاً من المضاف إليه ، أو كالجزء على ما ذكره ابن مالك ، ففي مجيء الحال منه خلاف ، والصحيح أن لا يجيء منه ، فعلى الصحيح لا نقول : « جاءَ غلامُ هندٍ ضاحكةً » ، ونقل ابن مالك الإجماع على أنَّ ذلك لا يجوز[(٤)] ، والخلاف موجود[(٥)] كما تقدم ، وقد جعل المجوزون منه قوله تبارك وتعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[(٦)] ، فـ" مصبحين " حالٌ من " هؤلاء "[(٧)] ، وهو مخفوض بالإضافة ، وليس فيه شرط مما تقدم .

واعلم أنَّ الحال يأتي مفرداً ، وهو الأصل ، وجملة وهو الفرع ، وفيها تفصيل : فلا

---

(١) من الآية (٤٧) في سورة الحجر .

(٢) ويجوز أن يكون - أي : " إخواناً " - حال من الضمير في " آمنين " في قوله تعالى من الآية (٤٦) : ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ .
ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في قوله " جنات " في قوله تعالى من الآية (٤٥) : ﴿ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾
وقال أبو البقاء : يجوز أن يكون حالاً من فاعل " ادخلوها " على أنها حال مقدرة ، قال السمين : « ولا حاجة إليه بل هي حال مقارنة » . انظر الدر المصون ٤ / ٢٩٨ .

(٣) من الآية (١٢٥) في سورة النساء .
قال الزمخشري في الكشاف ١ / ٣٠١ : « " حنيفاً " حال من المتبع ، أو من إبراهيم كقوله : بل ملة إبراهيم حنيفاً » .

(٤) قال في شرح التسهيل ٢ / ٤٢ : « لو قلت : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ، أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف » .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٤٨ : « .... وفيه الخلاف أجاز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه الصريح » .

(٦) من الآية (٦٦) في سورة الحجر .

(٧) وقال أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ٤٦١ : « ومصبحين داخلين في الصباح ، وهو حال من الضمير المستكن في مقطوع على المعنى » . وانظر الدر المصون ٤ / ٣٠٣ .

تخلو // أن تكون الجملة طلبية ، أو خبرية ، فإن كانت طلبية لم تقع موقع الحال ، وما جاء //١٥٩ب
مما يوهم ذلك كقول أبي الدرداء[١] رضي الله عنه : « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلِهْ »[٢] ،
فـ" أخبر تقله " جملة طلبية في موضع الحال من " الناس " ؛ لأنَّ المعنى : وجدت الناس على
هذه الحالة ، وهو مؤول بتقدير : مقولاً فيهم أخبر تقله ، فحذف «مقولاً» ، وترك معمول
القول مكانه . ٥

ومعنى تَقْلِهْ : (تبغضه)[٣] .

وأجاز الفراء وقوع الجملة الطلبية موقع الحال[٤] ، وليس له دليل .

وإن كانت الجملة خبرية ، فلا يخلو أن تكون فعلية أو اسمية ، فإن كانت فعلية مصدرة
بالماضي وهو غير متصرف كفعل التعجب[٥] ، وعسى ، فلا يقعان موقع الحال .

---

(١) هو عويمر بن مالك ، وقيل ابن عامر ، وقيل ابن ثعلبة ، وقيل ابن زيد بن قيس بن أمية بن عامر بن عدي بن كعب الخزرج الأنصاري أبو الدرداء الخزرجي .

أسلم يوم بدر ، وشهد أحد وأبلى فيها ، توفي في خلافة عثمان بن عفان .

وقال الواحدي : مات سنة ٣٢ هـ .

انظر حلية الأولياء ١ / ٢٠٨ - ٢٢٧ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ١٧٥ - ١٧٦ .

(٢) انظر الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤ / ١٠٥ .

ووجدتُ الشريف الرضي ينسبه لعلي رضي الله عنه فيقول : " ومن الناس من يروي هذا للرسول ﷺ وآله ، ومما يقوِّي أنّه من كلام أمير المؤمنين علي ما حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال المأمون لولا أن عليًّا قال : " أَخْبُرْ تَقْلِهْ " لقلت : أَقْلِهْ تُخْبر " .

كما وجدته في كتب الأمثال مَثلاً يضرب في الذم لسوء معاشرة الناس .

انظر نهج البلاغة لعلي رضي الله عنه ٤ / ٤٧٣ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٨٩ ، وفصل المقال للبكري ٣٩١ .

(٣) في الأصل : (تبغظه) .

انظر اللسان ١٥ / ١٩٨ مادة " قلا " .

(٤) انظر المساعد ٢ / ٤٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٥٤ .

(٥) قال ابن عقيل : « والجملة التعجبية وإن قلنا إنها خبرية لا تقع حالاً ، فلا يجوز : مررتُ بزيد ما أحسنه » .

انظر المساعد ٢ / ٤٤ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٣ .

أما فعل التعجب ، فإنَّه (يأتي)[١] خبراً عن " ما " التعجبية[٢] ، أو صلة لها[٣] .

وأما عسى فإنَّها للترجي ، (والترجي)[٤] مستقبل ، فهو يناقض الحال .

وأما " بئس ، ونعم ، وليس ، وحبذا " ، فتقع موقع الحال[٥] .

فإن كان الماضي متصرفاً وقع موقع الحال إلاَّ أنَّهم اختلفوا هل تلزمه " قد " ظاهرة أو

٥ مقدرة ، أو لا[٦] ؟

فذهب جماعة إلى أنَّها لا تلزمه لا ظاهرة ، ولا مقدرة[٧] .

وذهب جماعة أخرى إلى أنَّها تلزمه ؛ لأنَّ المعنى بعيد من الحال ، فيحتاج إلى أن يُقرب منه بقد[٨] .

إلاَّ أنَّهم اتفقوا على أنَّ " قد " لا تدخل عليه في أربعة مواضع :

١٠ **الأول** : إذا كان غير متصرف .

الثاني : إذا كان منفياً ؛ لأنَّ النفي يناقض ما تقتضيه " قد " من التحقيق .

---

(١) في الأصل : (لا يأتي) والصواب ما أثبته .

(٢) وهذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر البصريين وهو أن ما نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ ، وفعل التعجب خبرها .

انظر أسرار العربية ١١١ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٣) قال ابن الأنباري : « ذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها – أي ما – بمعنى الذي ، وهو موضع رفع بالابتداء ، و" أحسن " صلته ، وخبره محذوف ، وتقديره : الذي أحسن زيداً شيء ؛ وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى ؛ لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر إلى تقدير شيء ، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير » .

انظر أسرار العربية ١١٢ – ١١٣ .

(٤) في الأصل : (فالترجي) .

(٥) لم أجد قول ابن جابر هذا فيما وقع تحت يدي من مراجع ، غير أن النحاة اختلفوا في المنصوب بعد حبذا ، فالأخفش والفارسي والربعي على أنه حال مطلقاً ، وأبو عمرو بن العلاء على أنه تمييز . انظر المغني ٢ / ٥٣٥ .

(٦) انظر المسألة في : الانصاف مسألة (٣٢) ص ٢٥٢ – ٢٥٨ ، والتبيين مسألة (٦٣) ص ٣٨٦ – ٣٩٠ .

(٧) ذهب إلى هذا الأخفش والكوفيون ، ونسب إلى الجمهور ، ورجحه أبو حيان .

انظر المساعد ٢ / ٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٠ .

(٨) ذهب إلى هذا الفراء والمبرد والفارسي وابن عصفور والجزولي والآبذي ، وابن يعيش .

انظر المقتضب ٤ / ١٢٠ – ١٢٤ ، والمقرب ١ / ١٥٣ ، والمفصل ٨٢ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٦٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٠ .

الثالث : إذا كان مثبتاً واقعاً بعد إلاَّ كقولك : « ما جِئْتَنِي إلاَّ قُلْتَ خَيراً » .

الرابع : إذا جاء بعد " أو " والكلام على معنى الشرط كقولك : « لاَ تَعْتَبِرْ زيداً ذهبَ أو قعدَ » [و] التقدير : « إنْ ذهبَ ، أو قعدَ »[١] .

فإن كانت مصدرة بالمضارع ، وصحبه ما يُخَلِّصُهُ للاستقبال كالسين وسوف لم يقع حالاً ؛ للمنافاة بين الحال ، والاستقبال[٢] .

فإن لم يصحبه ما يُخَلِّصُهُ للاستقبال وقع حالاً (مثبتاً ومنفياً)[٣] ، فالمثبت يأتي مصحوباً بـ" قد " كقوله تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[٤] ، ودون " قد " كقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي // طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٥] . //١٦٠أ

والمنفي منه بـ" لا " كقول الشاعر :

[٦٩] رَأَيْتُكَ لاَ تَصْبُو وَفِيكَ (شَبِيبَةٌ)[٦] فَمَا لكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتَيَّما[٧]

وبـ" ما " كقول الشاعر :

[٧٠] ظَلِلْتُ رِدَائِي فَوقَ رَأْسِي كَأَنَّنِي أَعُدُّ الحَصَى ما تَنْقَضِي عَبَرَاتِي[٨]

وفيه شاهدان الأول : نفي المضارع بـ" ما " ، وهو « ما تنقضي عبراتي » .

والثاني : دخول كأنَّ على الجملة الاسمية الواقعة موقع الحال ، وهو « كأنّني أعدُّ الحصى » .

---

(١) انظر الهمع ٤ / ٤٩ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥٩ ، والتصريح ١ / ٣٩٠ .

(٣) في الأصل : (لا مثبتاً ومنفياً) .

(٤) من الآية (٥) في سورة الصف .

(٥) في الآية (١١٠) في سورة الأنعام .

(٦) في الأصل : (شبابة) والصواب ما أثبته . انظر اللسان ١ / ٤٨٣ مادة (شبب) .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على قائله .

ويروى « عهدتك ما تصبوا » بدل « رأيتك لا تصبو » .

والشاهد في قوله : « لا تصبو » حيث وقعت جملة " تصبو " حال من الكاف في " عهدتك " ، ولم تقترن بالواو مع أن فعلها مضارع منفي بلا .

روي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، والمساعد ٢ / ٤٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥٤ ، والتصريح ١ / ٣٩٢ ، والهمع ٤ / ٤٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٢٥ ، والدرر ٤ / ١٤ .

(٨) من الطويل لمرئ القيس في ديوانه ص ٩٠ .

وروايته " قاعداً " بدل " كأنني " .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦١ .

وبـ" لم " كقوله تعالى : ﴿ (فَانقَلَبُوا)[١] بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾[٢] ، فإن كانت اسمية وقعت موقع الحال مثبتة ومنفية ، فالمثبتة كقوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٣] .

وقد تجيء مقرونة بـ" إنَّ " كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[٤] . ٥

ومقرونة بـ" كأنَّ " كقول الشاعر :

ظَللتُ ردَائِي فَوقَ رَأسِي

البيت المتقدم ، وقد تقدم[٥] .

والمنفية منها جاءت منفية بـ" لا " التي لنفي الجنس كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾[٦] ، وبـ" ما " كقول عنترة[٧] : ١٠

---

(١) في الأصل : (وانقلبوا) .

(٢) من الآية (١٧٤) في سورة آل عمران .

(٣) من الآية (٣٦) في سورة البقرة .

(٤) من الآية (٢٠) في سورة الفرقان .

قرأ الجمهور قوله تعالى : ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ ﴾ بكسر إن ؛ لوجود اللام في خبرها .

ويقرأ « إلا أنهم » بفتح الهمزة قال العكبري : « والوجه أن تكون اللام في " ليأكلون " زائدة ، والتقدير : إلاّ أن يأكلون » .

وقد ذكروا أوجهاً كثيرة لإعراب الجملة الواقعة بعد " إلاّ " .

قال الزجاج هي صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : وما أرسلنا قبلك أحد من المرسلين إلاّ آكلين وماشين ، وإنما حذف الموصوف ، لأن في قوله : « من المرسلين » دليلاً عليه .

أما الفراء فقال : لا محل لها من الإعراب ، وهي صلة لموصول محذوف هو المفعول والتقدير : إلاّ من أنهم .

وقال ابن الأنباري : هي في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا وأنهم ، واختاره أبو حيان .

انظر التفسير الكبير للرازي ٢٤ / ٦٥ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ١٩٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٩٠ ، والفتح القدير ٤ / ٦٧ - ٦٨ .

(٥) تقدم برقم [٧٠] .

(٦) من الآية (٤١) في سورة الرعد .

(٧) عنترة بن شداد بن معاوية بن قرداس العبسي ، يكنى بأبي المغلس ، يلقب بعنترة الفلحاء لتشقق شفتيه ، وهو من شعراء الطبقة الأولى ، قتله الأسد الرهيص .

انظر المنتحل ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والخزانة ١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

[٧١] فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إلاَّ المِجَنُّ وَنَصْلُ أبيضَ مِفْصَلِ[١]

وإن كانت الجملة من ظرف ، أو مجرور ، فما صح فيهما أن يقع خبراً يقع حالاً ، فلا يصح أن تقول : « جاءَ زيدٌ قبلُ » على أنَّ " قبل " في موضع الحال ؛ لأنَّ الظرف المقطوع عن الإضافة لا يصح أن يكون خبراً ، ولا يصح أن يكون حالاً .

٥ **تنبيه :**

الجملة الشرطية خبرية ، ولكنهم قد استشكلوا وقوعها حالاً ؛ لأنَّها تلزم الاستقبال ، وهو ينافي الحال ، ومع ذلك فقد أجازوا وقوعها خبراً ، فتقول : « أَزُورُكَ وَإنْ كَرِهَ زَيدٌ » ، فالجملة في موضع الحال .

وفرق المطرزي[٢] بين أن يكون فيها معنى الاستواء ، فتكون في موضع الحال كقولك :

١٠ « أَزُورُكَ إنْ زُرْتَني ، وإنْ لَمْ تَزُرْني » ، وبين أن لا يكون (فيها)[٣] معنى التسوية ، فلا تكاد تقع في موضع الحال إلاَّ أن تكون جزء جملة كقولك : زرتُ زيداً وهو إنْ يُسأَلْ يُعْطِ[٤] .

فالجملة الواقعة في موضع الحال قولك : « هُو إنْ يُسْأَلْ يُعْطِ » والشرط هو جزء الجملة لا كلها ؛ لأنَّ // الشرط خبر " هو " . //١٦٠ب

١٥ واعلم أنَّ الواو الداخلة على الجملة الواقعة في موقع الحال ليست واو العطف عند الجمهور ، وإنما هي واو مستقلة في نفسها ، وتسميتها واو الحال أولى من تسميتها واو

---

(١) بياض في الأصل ، وأثبت هذا البيت ؛ لأن النحاة يستشهدون ببيت عنترة في هذا الموضع .
وهو من الكامل في ديوانه ص ٦٠ .
الشاهد في قوله : « ما بيننا من حاجز » حيث جاءت جملة الحال جملة اسمية مصدرة بـ" ما " .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٤ ، والدرر ٤ / ١٣ .
وروي بلا نسبة في : الهمع ٤ / ٤٤ .

(٢) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي بن أبي المكارم الأديب ، يكنى بأبي الفتح ، ولد سنة ٥٣٨ هـ . من مصنفاته : المغرب في اللغة ، وشرح مقامات الحريري . توفي سنة (٦١٠ هـ) .
انظر انباه الرواة ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، وإشارة التعيين ٣٦١ .

(٣) في الأصل : (في) .

(٤) لم أعثر على رأي المطرزي في كتابيه المغرب في ترتيب المعرب ، والمصباح في النحو ، بل قد ذكر فيهما تعريف الحال . انظر المغرب ٢ / ٤٠٨ ، والمصباح اللوحة ١٢٦ ، وانظر الارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، والهمع ٤ / ٤٣ .

الابتداء[1] ؛ لأنَّ واو الابتداء مخصوصة بجملة اسمية ، وواو الحال تدخل على الجملة الاسمية والفعلية .

ومواضع هذه الواو فيها تفصيل :

فإن كانت الجملة اسمية ، فلا يخلو أن تكون مؤكِّدةً ، أو غير مؤكِّدة ، فإن كانت مؤكِّدة فلا تدخل عليها الواو[2] ؛ إذ لا يفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد به .

فلا يجوز دخول الواو في قولك : « هُو الحقُّ لاَ ريبَ فِيهِ » ، و" لا ريب فيه " جملة مؤكِّدة ، فيتعين الربط بالضمير ؛ إذ لابد من رابط بين الجملة ، وصاحب الحال .

فإن كانت غير مؤكِّدة جاز فيها ثلاثة أحوال .

الأول : الجمع بين الواو والضمير كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾[3] .

الثاني : الواو دون الضمير كقول امرئ القيس :

[٧٢] نَظَرتُ إِلَيهَا وَالنُّجومُ كأنَّهَا ... مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ[4]

فالجملة بالواو دون الضمير .

ومثَّل ابن مالك بهذا البيت (لاجتماع)[5] الواو والضمير[6] ، وهو وهم[7] .

---

(١) ممن أطلق عليها واو الابتداء سيبويه في الكتاب ١ / ٩٠ ، والمبرد في المقتضب ٤ / ١٢٥ ، وقد ذكر المبرد أن معناها " إذ " حيث قال : « وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها : " إذ " .... » .

(٢) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٥٦ .

(٣) من الآية (١٨٧) في سورة البقرة .

(٤) من الطويل في ديوانه ص ٢٣٢ .

وروي في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ : « بعثتُ إليها والنجومُ طوالعٌ » .

الشاهد في قوله : « والنجوم كأنها مصابيح » حيث جاءت جملة الحال جملة اسمية بالواو دون الضمير .

انظر الدرر ٤ / ١٣ .

وروي بلا نسبة في الهمع ٤ / ٤٣ .

(٥) في الأصل : (احتماع) .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٧) والسبب في ذلك أن الضمير الموجود في " كأنها " يعود على " النجوم " ، وليس على صاحب الحال ، فهو رابط لجملة الخبر ، وليس للحال ، ولكن ابن مالك توهم أنه رابط للحال .

وزعم ابن جني أنَّ الاسمية لا تأتي بالواو دون ضمير ، وهو مخالف للجمهور ، والتزم أنَّ كلَّ ما يُوهِمُ أنَّها بالواو دون الضمير يقدر فيه ضمير محذوف[1] ، فيقدر في هذا البيت : « عند نظري إليها » .

الثالث : أن تجيء بالضمير دون الواو كقوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[2] ، وهو كثير .

وزعم الزمخشري[3] والفراء[4] أنَّها لا تجيء بالضمير دون الواو ، وردوا (عليهما)[5] بكثرة المسموع في ذلك ، وقد رجع الزمخشري عن ذلك في الكشاف[6] .

وفصل الأخفش ، فقال : إن كان الخبر فيها اسماً مشتقاً مقدماً ، فلابد من الواو كقولك : « جاءَ زيدٌ ومحسنٌ أبوه » ، وعلل بأنَّه لو جاء بغير واو (لانْتَصَبَ)[7] " محسن " على

---

(١) ممن ذكر مذهب ابن جني على هذا النحو أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، والسيوطي في الهمع ٤ / ٤٨ .

وما وجدته في سر الصناعة لابن جني ٢ / ٦٤١ - ٦٤٢ يخالف هذا ، ونصه : « وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك تضمينها إياه مخيراً ، فالتضمين كقولك : جاءَ زيدٌ وتحته فرسٌ ، وترك التضمين كقولك : جاءَ زيدٌ وعمروٌ يقرأ ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو ربطت ما بعدها بما قبلها ، فلم تحتج إلى أن يعود منها ضمير على الأول ليرتبط به آخر الكلام بأوله ، وإن جئت به فيها فحسنٌ جميل ؛ لأن فيها تأكيداً لارتباط الجملة بما قبلها ، فأما إذا لم يكن هناك واو فلابد من تضمين الجملة ضميراً من الأول ، وذلك نحو قولك : أقبلَ محمدٌ على رأسِهِ قلنسوةٌ ، ولو قلت : أقبلَ محمدٌ على جعفرٍ قلنسوةٌ ، وأنت تريد : أقبل محمد وهذه حاله لم يجز ؛ لأنك لم تأت بالواو التي هي رابطة ما بعدها بما قبلها ، ولا بضمير يعود من آخر الكلام فيدل على أنه معقود بأوله ، وإذا فقدت جملة الحال هاتين الحالتين انقطعت مما قبلها ، ولم يكن هناك ما يربط الآخر بالأول » .

(٢) من الآية (٣٦) في سورة البقرة .

(٣) قال الزمخشري في المفصل ٨٢ : « والجملة تقع حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية ، أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلاَّ ما شذ من قولهم : " كلمته فوه إلى فيَّ " ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة » .

(٤) انظر المساعد ٢ / ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٥٦ - ١٥٧ ، والهمع ٤ / ٤٧ .

(٥) في الأصل : (عليها) .

(٦) قال في الكشاف عند قوله تعالى في آية (٤١) من سورة الرعد : ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ : « فإن قلت : ما محل قوله : لا معقب لحكمه ؟ قلت : هو جملة محلها النصب على الحال كأنه قيل ، والله يحكم نافذاً حكمه كما تقول : جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة ، تريد حاسراً » . انظر الكشاف ٢ / ٢٩١ .

(٧) في الأصل : (ولانتصب) .

الحال(١) ، ولا يلزم ذلك .

ويجوز حذف الضمير إذا كان ثَمَّ ما يدلُ عليه كقولك : « اشْتَريتُ البُرَّ قَفيزٌ بِدِرْهَمٍ » برفع " قفيز " [و] التقدير : « قَفيزٌ // مِنْهُ بِدِرْهَمٍ » . //١٦١أ

وأما خلو الجملة عن الواو ، والضمير البتة فقليل(٢) .

٥ والمنفي من الجملة الاسمية كالمثبت سواء إلاَّ أنَّها إذا نُفيت بـ" لا " ، [و] وَلِيَتْ " لا " معرفة وجب التكرار كقولك : « جاءَ زيدٌ لا عمروٌ معهُ ولا خالدٌ » .

وإن كانت فعلية مصدرة بالمضارع المثبت العاري عن "قد" تعين الضمير ، (وامتنعت)(٣) الواو ، وما جاء منه بالواو كقولهم : « قمتُ وأصُكُّ عَينَهُ »(٤) أول بتقدير مبتدأ لتصير الجملة اسمية ، فتقدر ، و« أنَا أصكُّ عينهُ » .

١٠ فإن كانت مقرونة بـ" قد " لزمت الواو كقوله تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾(٥) .

فإن جاءت مصدرة بالمضارع المنفي ، فنفيه بـ" لا " ، و" لم " ، و" لـمَّا " ، و" ما " ، و" إن " .

فالمنفي بـ" لا " لا يجوز معه الواو ، فيتعين الضمير ، والمنفي بما عداها يجوز معه الواو ١٥ دون الضمير ، والضمير دون الواو ، [والواو] ، والضمير معاً .

وخالف ابن خروف الجمهور في المنفي بـ" لم " ، [فقال] : إنَّه لا بد معه من الواو ،

---

(١) ذكر أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، والسيوطي في الهمع ٤ / ٤٧ : أن مذهب الأخفش هو : إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً متقدماً لم يجز دخول الواو عليه قال أبو حيان : « ... والثالث : مذهب الأخفش ، وهو أنه إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً ، وقد تقدم وجب عروّه من الواو ، فتقول : جاء زيدٌ حسنٌ وجهه ، ولا يجوز : وحسنٌ وجهه » .

(٢) نحو : « مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم » . انظر الهمع ٤ / ٤٧ .

(٣) في الأصل : (واتبعت) .

(٤) من الأساليب النحوية انظره في : إصلاح المنطق ٢٣١ ، والمساعد ٢ / ٤٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣١٨ ، والهمع ٤ / ٤٦ .

(٥) من الآية (٥) في سورة الصف .

والقرآن الكريم وغيره من فصيح الكلام يرد عليه[١] .

وقال الشيخ أبو حيان : « لم أسمع نفي المضارع بـ" إن " في كلام العرب ، ولكن القياس جوازه »[٢] .

فإن كانت مصدرة بالفعل الماضي المثبت امتنعت الواو إن كان فيه معنى الشرط كقولك : « أكْرِمْ زيداً أقامَ أو رحلَ » ، أو (معنى)[٣] التأكيد كقولهم : « أبو بكرٍ الخليفةَ قَدْ عَلِمَ الناسُ ذلكَ » ، أ[و] وقع بعد " إلاّ " كقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[٤] .

فإن لم يكن فيه معنى الشرط ، ولا التأكيد ، ولا وقع بعد " إلاّ " ، فإن كان الماضي " ليس " فالأكثر معها الواو كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ ﴾[٥] .

وقد جاء بغير واو كقول جرير :

---

(١) رد السمين الحلبي على ابن خروف بأدلة من النثر ومن الشعر ، فقال : « والحال إذا وقعت مضارعاً منفياً بـ" لم " وفيها ضمير ذي الحال جاز دخول الواو وعدمه ، فمن الأولى قوله تعالى : ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ ﴾ ، وقول كعب :

لا تأخذنّي بأقوالِ الوشاةِ ولم أذنبْ وإنْ كثُرتْ فيَّ الأقاويلُ

ومن الثاني هذه الآية – أي : ﴿ فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾ – ، وقوله : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾ ، وقول قيس بن الأسلت :

وأضْربُ القَوانسَ يومَ الوغى بالسَّيفِ لم يقْصُرْ به بَاعِي

وبهذا يعرف غلط الاستاذ ابن خروف حيث زعم أن الواو لازمة في مثل هذا سواء كان في الجملة ضمير أم لم يكن » . الدر المصون ٢ / ٢٦١ – ٢٦٢ ، وانظر الهمع ٤ / ٤٨ .

(٢) النص كما هو في الارتشاف ٢ / ٣٦٨ : « وإن كان حرف النفي " إن " نحو : جاءَ زيدٌ إنْ يدري كيف الطريق ، فلا أحفظه من لسان العرب ، والقياس يقتضي جوازه كما وقع خبراً لـ" ظلّ " في قوله : " حتى يظلّ إن يدري كيف صلى " » .

(٣) في الأصل : (بمعنى) .

(٤) من الآية (٣٠) في سورة يس .

(٥) من الآية (٢٦٧) في سورة البقرة .

[٧٣] إذا جَــرَى فـي كَفِّـهِ الرِّشَـاءُ جَـرْيَ الْقَلِيـبُ لَيـسَ فِيـهِ مَـاءُ[1]

فإن كان الماضي غير " ليس " جيء بالواو ، و" قد " ، والضمير كقوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾[2]، وبالواو، و" قد " دون ضمير كقولك : « جاءَ زيدٌ وقدْ طلَعَتْ الشمسُ » ، أو الضمير دون الواو ، و" قد " كقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[3] ، وهو قليل مع فصاحته ، وأقل منه مجيئه بالواو والضمير دون " قد " كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾[4] .

وأقل منه مجيئه بالضمير // ، وقد دون واو كقول الشاعر : //١٦١ب

---

(١) من الرجز ، ولم أجده في ديوان جرير ، ولم أجده أيضاً منسوباً فيما وقع تحت يدي من مراجع .

قال ابن منظور في اللسان ١٤ / ٣٢٢ (رشا) : (والرِّشاءُ : الحبلُ ، والجمع أرشية) .

الشاهد في قوله : « ليس فيه ماء » حيث وقعت هذه الجملة المصدرة بـ" ليس " في محل نصب حال ، وهي غير مقترنة بالواو .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٧ ، والمساعد ٢ / ٤٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٦٧ .

(٢) من الآية (٧٥) في سورة البقرة .

(٣) من الآية (٩٠) في سورة النساء .

قرأ الجمهور " حَصِرتْ " فعلاً ماضياً ، وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب " حصرةً " نصباً على الحال .

وفي قوله تعالى : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ سبعة أوجه ، وهي :

١ – أنه لا محل لها .

٢ – أنها حال من فاعل " جاؤوكم " .

٣ – أنها صفة لحال محذوفة والتقدير : أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم .

٤ – أن يكون في محل جر صفة لقوم بعد صفة .

٥ – أن تكون بدلاً من جاؤوكم .

٦ – أن تكون خبراً بعد خبر .

٧ – أن تكون جواب شرط مقدر تقديره : إن جاؤوكم حصرت .

وكل هذا ذكره السمين في الدر المصون ٢ / ٤١١ – ٤١٢ .

(٤) من الآية (١٦٨) في سورة آل عمران .

جملة " وقعدوا " يجوز فيها وجه آخر غير كونها حالية ، وهذا ما ذكره الحلبي حيث قال : « قوله : " وقعدوا " يجوز في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أن تكون حالية من فاعل " قالوا " ، و" قد " مرادة ، أي : وقد قعدوا ، ومجيء الماضي حالاً بالواو ، وقد ، أو بأحدهما ، أو بدونهما ثابت عن لسان العرب .

والثاني : أنها معطوفة على الصلة فتكون معترضة بين " قالوا " ومعمولها ، وهو : " لو أطاعونا " » .

انظر الدر المصون ٢ / ٢٥٥ .

[٧٤] وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّار قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ[1]

فإن كان الفعل الماضيَ منفياً ، فلا ينفي إلاّ بـ" ما "، والوجوه الثلاثة فيه جائزة، فالواو ، والضمير كقولك : « جاءَ زيدٌ وما دُرِيَ كيفَ جاءَ » ، أو بالضمير دون الواو ، فتقول : « مَا أَدْرِي كيفَ جاءَ » ، أو الواو دون ضمير كقول الشاعر :

٥ [٧٥] رَأَتْ وَجْهَ مَنْ أَهْوَى بِلَيلٍ عَوَاذِلِي فَقَالُوا : بَدَتْ شَمْسٌ ومَا طَلَعَ الفَجْرُ[2]

واعلم أنَّهم اتسعوا في عامل الحال (فيعملون)[3] فيه الاسم والفعل والحرف ، أما الأفعال ، فتعمل فيه سواء تصرفت ، أو لم تتصرف ، أو كانت من نواسخ الابتداء ، أو لم تكن .

إلاَّ أنَّهم استثنوا مما لم يتصرف " عسى " ، فلم يعملوها في الحال باتفاق .

١٠ واستثنوا من نواسخ الابتداء كأنَّ ، وأخواتها على خلافٍ في ذلك[4] .

وأما الأسماء ، فالمشتقات من الفعل العاملة عمله كالفعل ، وما ليس (مشتقاً)[5] من الفعل إلاَّ أنَّ فيه معناه كالظرف ، والمجرور ، واسم الإشارة ، والأسماء الجامدة الملحوظ فيها الاشتقاق ، فتعمل في الحال لما فيها من معنى الفعل[6] ، فتقول : « زَيدٌ عِنْدَكَ ، أو فِي الدَّار قائماً » ، فـ" قائماً " حال من الضمير الذي في الظرف ، أو المجرور ، والعامل فيه ما فيهما من

---

(١) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٨٤ .

الشاهد في قوله : « قد غير البلى » حيث وقع الفعل الماضي حالاً وهو مقترن بقد دون الواو ، وهذا قليل بالنسبة إلى مجيئه معهما ، وأقل منهما تجريده منهما .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٢ ، وشواهد العيني ٢ / ١٩٠ .

وروي بلا نسبة في : شرح الأشموني ٢ / ٣٣٠ .

(٢) من الطويل ، لم أقف عليه ولا على شيء من خبره .

والشاهد في قوله : « وما طلع الفجر » حيث جاءت الجملة الحالية بالواو دون الضمير وهي مصدرة بفعل ماضٍ منفي بـ" ما " .

(٣) في الأصل : (فيعملو) .

(٤) يقصد بأخواتها " ليت ، ولعل " وسيأتي توضيح هذا .

انظر ص ٢٦٥ وحاشية ١ و ٢ .

(٥) في الأصل : (مشتق) .

(٦) انظر المفصل للزمخشري ٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٤ .

معنى الاستقرار تقول : « ذاكَ زيدٌ مقبلاً » فـ" مقبلاً " حال ، والعامل فيه ما في (ذاك)[١] من معنى أشير[٢] ، ومنهم من يرفع مقبلاً في مثل هذا (على أنَّه)[٣] خبر ذاك[٤] ، وزيدٌ بدل .

ومنه قراءة ابن مسعود[٥] : ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[٦] برفع " شيخ " .

---

(١) في الأصل : (ذلك) ، وما ذكرته يناسب ما في المثال .

(٢) مثل سيبويه في الكتاب ٢ ، ٧٨ بمثال مشابه وهو : « ذاك عبدُ الله ذاهباً » ، و" ذاهباً " ينتصب على الحال حيث قال: « فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً ، وهؤلاء قومُكَ منطلقين ، وذاك عبدُ الله ذاهباً ، وهذا عبدُ الله معروفاً ، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً لا تريد أن تُعرِّفه عبد الله ؛ لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً ، فمنطلق حالٌ قد صار فيها عبد الله ، وحالَ بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبدُ الله راكباً ، صار جاء لعبد الله صار الراكب حالاً ، فكذلك هذا ، وذاك بمنزلة هذا ، إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه لشيء متراخ » .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣٢٥ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) حكى هذه اللغة يونس وأبو الخطاب ، قال سيبويه : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب » .

وفي رفع منطلقٌ أربعة أوجه وجهان ذكرهما الخليل ، وهما :

١ - أن تضمر هذا أو هو والتقدير : هذا منطلق ، أو هو منطلق .

٢- أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ" هذا " نحو : هذا حلو حامض .

والوجهان الآخران ذكرهما سيبويه ، وهما :

١ - أن تجعل عبد الله معطوفاً عطف بيان على هذا كالوصف .

٢ - أن تجعل " منطلق " بدلاً من " عبد الله " .

انظر الكتاب ٢ / ٨٣ ، ٨٦ .

(٥) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، يكنى بأبي عبيد الرحمن ، أسلم قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم ، توفي سنة ٣٢ هـ ، وقال يحيى بن بكير سنة ٣٣ هـ .

انظر صفوة الصفوة لابن الجوزي ١ / ٣٩٥ - ٤٢٢ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٢٧ - ٢٨ .

(٦) من الآية (٧٢) في سورة هود .

قرأ الجمهور قوله تعالى : ﴿ شَيْخًا ﴾ بالنصب ، قال الزجاج : « القراءة النصب ، وكذلك هي في المصحف المجمع عليه ، وهو منصوب على الحال ، والحال ههنا تصبها من لطيف النحو وغامضه » .

وقرأ الأعمش كذلك بالرفع : " شيخٌ " .

وذكر أبو الفتح في رفع " شيخ " أربعة أوجه ، وهي :

أن يكون " شيخ " خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذا شيخ ، أو يكون " بعلي " بدلاً من " هذا " ، و" شيخ " هو الخبر ، أو يكون " شيخ " بدلاً من " بعلي " ، أو يكون " بعلي " ، و" شيخ " خبراً عن " هذا " .

انظر إعراب القرآن للزجاج ٣ / ٦٣ - ٦٤ ، والمحتسب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، والدر المصون ٤ / ١١٥ .

وحكوا أنَّ جارية غنت بحضرة المبرد بقول الشاعر :

[٧٦] فَقَالُوا لَهَا هَذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ فَقَالَتْ أَلاَ إِعْرَاضُهُ أَيسَرُ الْخَطْبِ[1]

فرفعت " معرض " ، فظن المبرد أنَّها غلطت حتى نبهته على قراءة ابن مسعود المتقدمة ، فطرب لذلك .

٥ وتقول : « أنتَ الرجلُ علماً » فـ" علماً " حال ، والعامل فيه ما في « الرجل » من معنى الكمال [و] التقدير : « أنتَ الكاملُ علماً » .

وأما (الحروف)[2] فما أشرب منها معنى الفعل // عمل في الحال ، وليس كلُّ حرفٍ //١٦٢أ يُشرَبُ معنى الفعل ، وإنما ذلك موقوف على السماع ، فمن الحروف المشربة معنى الفعل " يا " النداء قال الشاعر :

١٠ يَا بُؤسَ للحَرْبِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ[3]

فـ" ضراراً " منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في النداء من معنى أنادي ، وكذلك " ها " التنبيه إذا اجتمعت مع اسم الإشارة كقولك : « هذا زيدٌ مقبلاً » فـ" مقبلاً " حال ، والعامل فيه قيل: " ها " التنبيه[4]، وقيل: اسم الإشارة[5] ، والأولى إذا اجتمعا أن يكون العمل لاسم الإشارة ؛ لأنَّ الأسماء أولى بالعمل من الحروف ، ومنها[6] كاف التشبيه تقول : « أنت

---

(١) من الطويل .
الخطب : الشأن أو الأمر صغر ، أو عظم ، وقيل : هو سبب الأمر .
الشاهد في قوله : « هذا حبيبك معرضٌ » حيث رُفِعَ " معرض " ، وكان الوجه نصبه على الحال .
انظر اللسان ١ / ٣٦٠ مادة (خطب) .

(٢) في الأصل : (الحرف) .

(٣) سبق تخريجه برقم : [٥] .
الشاهد في قوله : « ضراراً » حيث جاء حالاً من المنادى " بؤس " والعامل فيه ما في حرف النداء من معنى الفعل .

(٤) ذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن يعمل في الحال " ها " التنبيه ، وذهب السهيلي وابن أبي العافية إلى أنه لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال .
انظر الارتشاف ٢ / ٣٥١ ، والهمع ٤ / ٣٦ .

(٥) أجاز الجمهور عمل اسم الإشارة وانتصاب الحال به ، ووافقهم ابن أبي العافية وأما السهيلي فمنع انتصاب الحال باسم الإشارة ، وقال إن الناصب للحال هنا هو فعل مضمر تقديره : انظر إليه .
وذكر أبو حيان في الارتشاف أن مذهب الكسائي والكوفيين هو أن انتصاب الحال في مثل هذا إما من اسم الإشارة ، وإما من زيد .
انظر الارتشاف ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والتصريح ١ / ٣٨٢ .

(٦) أي : الحروف التي فيها معنى الفعل .

كزيد علماً » ، فالعامل في " علماً " كاف التشبيه ، واختلفوا في إنَّ وأخواتها ، فقيل : يعمل منها في الحال ليت ، ولعل ، وكأنَّ[١] وقال آخرون : لا يعمل منها إلاَّ كأنَّ[٢] .

والصحيح عندي عملها كلها في الحال ؛ لأنَّ (المسموع)[٣] فيها كثير ، وقد ثبت إشرابها معنى الفعل ، وعملها الرفع الذي هو أقوى الحركات ، فأولى أن تعمل في الحال[٤] ، ٥ وهل يعمل في الحال المعنى الذي لم يوضع له لفظ يدل عليه (كالابتداء)[٥] ؟

فيه خلافٌ ، فمن أجاز عمله أجاز أن يقول : « زيدٌ قائماً في الدار » بنصب " قائم " على أنَّ العامل في " قائم " الابتداء[٦] .

والذي عليه الجمهور أنَّ العامل في الحال ، وفي صاحبها لا يكون إلاَّ واحداً كـ« جاءَ زيدٌ ضاحكاً » ، والرافع لـ" زيد " جاء ، وهو الناصب للحال .

١٠ وقال ابن مالك : « إنما يتحد العامل في الحال ، وفي صاحبها في الأكثر ، وقد يعمل في

---

(١) ممن ذهب إلى هذا الزمخشري حيث قال : « وليت ، ولعل ، وكأنَّ ينصبها – أي : الحال – أيضاً لما فيهن من معنى الفعل » . المفصل ٧٩ .

(٢) ممن ذهب إلى هذا أبو حيان حيث قال : « والصحيح أن " ليت " ، و" لعل " لا يعملان في الحال ، وفي كأن خلاف ، والصحيح أنها تعمل في الحال » . الارتشاف ٢ / ٣٥٢ .

(٣) في الأصل : (المسوّغ) .

(٤) ممن ذهب إلى هذا أيضاً العكبري ، وابن الحاجب ، وابن القواس .

انظر اللباب للعكبري ١ / ٢٨٨ – ٢٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٤ – ١٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٥٩ – ٥٦٠ .

(٥) في الأصل : (كابتداء) .

(٦) ممن ذهب إلى هذا الزجاجي ، ويظهر ذلك من كلام سيبويه ، هذا ما ذكره ابن أبي الربيع ، أما المذهب الثاني ، فلم يتعرض له ابن جابر هنا ، ولعله أغفله ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين حيث منعوا عمل الابتداء في الحال هذا ما ذكره أيضاً ابن أبي الربيع حيث قال : « وأكثر الناس على منعه ؛ لأن الحال إنما انتصب على التشبيه بالظرف ، والظرف لا يعمل فيه إلاَّ الفعل ، ومعنى الفعل ، ولا يعمل فيه الابتداء .... » .

وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن أبي الربيع حيث قال أيضاً : « وهذا هو الذي يظهر لي : أن الحال لا يعمل فيها الابتداء » .

ومن ذهب إلى منع عمل الابتداء في الحال يرى أنَّ صاحب الحال هو الضمير في الظرف قال الرضي : « أما نحو : زيدٌ قائماً في الدار ، فإن جوَّزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم نجوز ذلك ، وقلنا إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال ، بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه ، أي زيد » .

انظر البسيط لابن أبي الربيع ١ / ٥٢٧ – ٥٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥ .

الحال غير العامل في صاحبها كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[١] ، فـ" أمة " حال من " أمتكم " ، فالعامل في الحال " هـذه " ، والعامل في صاحبها [إنَّ] ، (فاختلف عاملهما)[٢] »[٣] .

وأما حذف عامل الحال[٤] ، فإن كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور ،و" ها " التنبيه ، واسم الإشارة ، وحرف التشبيه ، فلا يجوز حذفه ؛ لضعفه[٥] .

وقد أجاز المبرد الحذف في مثل هذا ، واستدل بقول الفرزدق :

[٧٧] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٦]

---

(١) من الآية (٥٢) في سورة المؤمنون .

(٢) في الأصل : (فاختلفت عاملها) .

(٣) ذكر هذا ابن مالك في التسهيل حيث قال : « يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها ، أو تعدده بجمع وتفريق » .

وذكره في شرحه - شرح التسهيل - حيث قال : « والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، لأنها وإياه كالصفة والموصوف ، ولكنهما أيضاً كالتمييز والمميز ، وكالخبر والمخبر عنه ، ومعلوم أن ما يعمل في التمييز والمميز قد يكون واحداً غير واحد ، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه ، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد ، وقد يعمل فيهما عاملان ، ومثال اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة : طابَ زيدٌ نفساً ، وإن زيداً قائمٌ ، وجاء زيدٌ راكباً ، ومثال عدم الاتحاد في الثلاثة : لي عشرون درهماً ، وزيد منطلق ، وعلى مذهب سيبويه ومن وافقه ، و﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ فأمة حال ، والعامل فيها اسم الإشارة ، وأمتكم صاحب الحال ، والعامل فيها " إنَّ " » .

وممن سبقه إلى جواز ذلك - أي أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها - ابن جني حيث قال : « .... وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها من حيث كانت ضرباً من الخبر ، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه » .

التسهيل ١١١ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣٥٤ ، وانظر الخصائص ٢ / ٢٢ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٧ ، والهمع ٤ / ٦٠ - ٦١ .

(٥) انظر الهمع ٤ / ٦٠ .

(٦) من البسيط في ديوانه ١ / ١٨٥ .

الشاهد في قوله : « وإذ ما مثلهم بشر » استشهد به المبرد على جواز حذف عامل الحال المعنوي ، وهذا ممتنع عند الجمهور .

وفيه شاهد آخر ، وهو : تقديم خبر " ما " منصوباً .

قال الأعلم : « استشهد به - أي سيبويه - على تقديم خبر " ما " منصوباً ، والفرزدق تميمي لا يرفعه مؤخراً ، فكيف إذا تقدم ... » . انظر تحصيل عين الذهب ٨٥ .

وانظر الكتاب ١ / ٦٠ ، والمقتضب ٤ / ١٩١ ، والانتصار لابن ولاد ٥٤ ، والمقرب ١ / ١٠٢ ، والمغني ٢ / ٤١٨ ، ١ / ٩٧ - من غير نسبة - ، والتصريح ١ / ١٩٨ .

فجعل " مثلهم " حالاً ، والعامل فيها الجار والمجرور المحذوف أي : (وإذ)[١] ما في الدنيا مثلهم[٢] // ، وهو ضعيف .

//١٦٢ب

فإن كان العامل فعلاً ، أو ما يعمل عمله مما ، اشتق منه فقد يحذف جوازاً ، ووجوباً .

أما الجواز فحيث دلت عليه قرينة ، ولم يكن ثَمَّ نائب عنه كقولك لمن قدم من حج : (مبروراً)[٣] ، أي : قدمتَ مبروراً ، ويجوز فيه الرفع ، وهو أولى أي (قدوم)[٤] ، مبرورٌ[٥] .

٥

وأما الوجوب ففي مواضع :

الأول : أن يكون معنى الحال (مفهوماً)[٦] من الجملة التي قبل الحال كقولك : « هذا أبوكَ عطوفاً » ، فـ" عطوفاً " حال ، والعامل فيه محذوف وجوباً ، وهو (أُحقُّه)[٧] ؛ لأنَّ الجملة نائبة عنه ؛ إذ هي تعطي معناه .

---

(١) في الأصل : (وإذا) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤ / ١٩١ : « فأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قدْ أعادَ اللهُ نعمتهمْ إذ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بشرُ

فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلطٌ بيِّن ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال ، مثل قولك : فيها قائماً رجلٌ ، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت ، والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً » .

وقد نسب هذا المذهب سليمان بن بنين بن خلف إلى ابن جني حيث قال : « ... وإذا كان عثمان أجاز أن يعمل المعنى في الحال مضمراً فهو في الظرف أولى ، وذلك في قول الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ..... أجاز أن يكونَ : " مثلَهم " منصوباً على الحال .... » .

انظر لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب لسليمان بن بنين ١ / ٧٠٤ .

(٣) في الأصل : (مبرور) والصواب ما أثبته .

(٤) في الأصل : (قدمت) .

(٥) قال سيبويه : « وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ ، أو مبني على مبتدأ ، ولم يرد أن يحمله على الفعل ، ولكنه قال : هذا خيرٌ مقدمٍ ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌ لعدوّنا ، وهذا خيرٌ وما سرَّ ، ومن ثم قالوا : مصاحبٌ مُعانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحبٌ ، وأنت مبرورٌ ، فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت ، وهو الفعل ، والذي أظهرت الاسم » .

ثم قال : « وإن شئت نصبت ، فقلت : مبروراً مأجوراً ، ومصاحباً مُعاناً ، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما ، كأنه قال : رجعت مبروراً ، واذهب مصاحباً » .

الكتاب ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٨ .

(٦) في الأصل : (مفهومٌ) .

(٧) في الأصل : (حقيقة) .

الثاني : أن يكون الحال بدلاً من اللفظ (بالفعل)[1] إما على جهة التوبيخ[2] [كقولك : « ألاَهيا وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاءُكَ »[3] ، أو على غير جهة التوبيخ] كقولك : « هنيئاً مريئاً » ولاهياً بدل من اللفظ [بالفعل] ، وهو " أتوجد " ، فوجب الحذف ؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، و" هنيئاً " بدل من " هنأك الله " هكذا قدره سيبويه[4] .

الثالث : أن تكون الحال سادة مسد الخبر كقولك : « [ضَرْبِي] زيداً قائماً » .

الرابع : أن يكون الكلام مثلاً ، وقد حذف منه عامل الحال ، فلا يجوز تغييره ؛ لأنَّ الأمثال لا تُغير .

الخامس : أن تدل[الحال]على الانتقال من حال [إلى حال] كقولهم : « أتَميمياً مرّةً وقَيسيّاً أُخْرَى »[5] ، والتقدير: « أتتحول »[6] .

---

(١) في الأصل : (في الفعل) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائماً وقد قعدَ الناسُ ، وأقاعداً وقد سارَ الركبُ ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول : قاعداً علمَ الله وقد سارَ الركبُ ، وقائماً قد علمَ الله وقد قعدَ الناسُ ، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام ، أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقومُ قائماً وأتقعدُ قاعداً ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥١ ، والهمع ٤ / ٦١ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣١٦ - ٣١٧ في باب : " ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات " : « وذلك قولك : هنيئاً مريّاً ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً ، وهنأه ذلك هنيئاً ، وإنما نصبته ؛ لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل ، فقلت : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً ، أو هنأه ذلك هنيئاً ، فاختزل الفعل ؛ لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنأك » .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥٩ .

(٦) وهو ظاهر قول سيبويه حيث قال في ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل : « وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسيّاً أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، كأنك قلت : أتحوَّلُ تميمياً مرةً وقيسيّاً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبر عنه ، ولكنه وبخه بذلك » .

وهو ظاهر قول المبرد حيث قال : « واعلم أن الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجري هذا المجرى ، وذلك أن ترى الرجل حال تلون وتنقل ، فتقول : أتميمياً مرة ، وقيسيّاً أخرى ، تريد : أتتحول وتتلون ، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال » .

انظر الكتاب ١ / ٣٤٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٦٤ .

السادس : ما دل على ارتفاع الثمن كقولهم : « بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا » ، فأعربوا " صاعداً " (حالاً)(١) ، والعامل محذوف واجب الحذف تقديره : « فزاد الثمن في حال كونه صاعداً »(٢) .

ومنهم من أعربه مصدراً(٣) ، وقُدِّر : « فصعدَ الثمنُ صاعداً » ، ولا يبعد ذلك ؛ لأنَّ فاعلاً من أوزان المصادر كالفالج(٤) ، وهو داء معروف ، وقد حمل الناس هذا الكلام على محامل ، وأقرب ما فيها أنَّه باع أولاً جزءاً من بضاعته بـ" درهم " ثم زاد الثمن بأكثر .

واعلم أن جمهور النحويين أجازوا تقديم الحال على عاملها(٥) ، [ومنعه الجرمي](٦) .

---

(١) في الأصل : (حال) .

(٢) قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي : « وذلك قولك : أخذتُه بدرهمٍ فصاعداً ، وأخذتُه بدرهم فزائداً ، حذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إياه ؛ ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ؛ لأنه صفة ، ولا تكون في موضع الاسم كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً .

ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ؛ لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ثم قررت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ وعمرو ، ولم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيدٍ ، وصاعد بدل من زاد ويزيد » .

وقال ابن جني : « ومنه قولهم : أخذتُه بدرهم فصاعداً ، هذه أيضاً حال مؤكدة ، ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلاَّ صاعداً غير أن للحال هنا مزية عليها في قوله :

كفى بالنأى من أسماء كاف

؛ لأنَّ " صاعداً " ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد » .

ورد قول سيبويه بعض المتأخرين كما قال أبو حيان: «وقال بعض المتأخرين لا ضرورة إلى ما قاله سيبويه من إضمار الناصب بعد الفاء أو ثم بل بدرهم في موضع نصب على الحال والتقدير : كائنا بدرهم وفصاعداً معطوفاً عليه » .

انظر الكتاب ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٦١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢ / ٣٦١ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ٢ / ٣٤٦ مادة (فلج) : « والفالج : ريح يأخذ الإنسان فيذهب بشقه ، وقد فُلِجَ فالجاً ، فهو مفلوج » .

(٥) وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : « راكباً جاءَ زيدٌ » ، ويجوز مع المضمر نحو : « راكباً جئتُ » .

وقد ذكر هذه المسألة بالتفصيل ابن الأنباري في الانصاف ذاكراً مذهب كل من الفريقين - البصريين والكوفيين - وحججهم فانظرها هناك ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ مسألة (٣١) ، وانظر التبيين للعكبري ٣٨٣ مسألة (٦٢) .

(٦) ذهب الجرمي إلى المنع ، وذلك تشبيهاً للحال بالتمييز .

وهناك مذهب لم يذكره ابن جابر ، وهو ما ذهب إليه الأخفش حيث منع نحو : راكباً زيدٌ جاء ؛ لبعدها عن العامل .

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ١٤٢ ، والهمع ٤ / ٢٧ ، وأبو عمر الجرمي ١٦٨ .

والقياس والسماع يردان عليه[1] ، وكثرة المسموع في ذلك من القرآن[2] والنثر والنظم يغني عن ذكره ، ولولا علو شأن الجرمي في هذا الفن لم نلتفت إلى قوله .

فنقول :

على مذهب الجمهور الحال إما أن تكون جملة ، أو (اسماً)[3] صريحاً ، فإن كانت جملة مقرونة بالواو ، فلا تتقدم // على (عاملها)[4] على الأصح[5] ، وإن كانت غير مقرونة //١٦٣أ بالواو جاز تقديمها ؛ لأنَّهم تكلموا في منع المقرونة بالواو ، وسكتوا عن غيرها ، فدل على جواز تقدمها .

فإن كانت الحال اسماً صريحاً فهو على أربعة أقسام :

---

(١) ذكر ابن عقيل العلة ، أو السبب في منع الجرمي لتقديم الحال على عاملها ، فقال : « ومنع الجرمي التقديم لشبه الحال بالتمييز ، يرده السماع والقياس ؛ إذ الحال أشبه بالظرف والظرف لا يمتنع تقديمه » . وهذا ما قاله السيوطي .
انظر المساعد ٢ / ٢٦ ، والهمع ٤ / ٢٧ ، وأبو عمر الجرمي ١٦٨ .

(٢) المسموع من القرآن نحو قوله تعالى من الآية (٧) في سورة القمر : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ .
انظر الهمع ٤ / ٢٨ .

(٣) في الأصل : (اصماً) .

(٤) في الأصل : (صاحبها) ، والصواب ما أثبته ؛ لأنه في هذه الفقرة يتحدث عن تقدم الحال على عاملها ، وليس على صاحبها .

(٥) وهو قول الرضي حيث قال : « وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله ، فلا يقال : والشمسُ طالعةٌ جئتُكَ ، مراعاة لأصل الواو ، وهو العطف » .
وذكر أبو حيان في الارتشاف أن كلاً من الكسائي والفراء وهشام أجاز نحو : أنت راكبٌ تُحسنُ وأنت راكب حَسُنْتَ تريد : تحسن وأنت راكب ، وحسنت وأنت راكب .
وأن ابن أصبغ نص على أنه لا يمتنع عند الجمهور تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل إذا كان فعلاً ، ومنعه الفراء .
وذهب ابن مالك كما ذكر ابن عقيل : « إلى أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد قرنت بالواو أم لم تقرن بها » .
وقال الدماميني : « المنع إنما هو منقول عن المغاربة ، وقد حكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور والفراء ، وظاهر كلام المصنف موافقة الأكثرين في المسألة فلا ضير » .
انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧ ، والمساعد ٢ / ٢٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٥٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٤٢ ، وتعليق الفرائد ٦ / ٢٠٥ .

واجب التقديم ، وممنوع التقديم ، ومختلف فيه ، وجائز بغير خلاف[١] .

فالواجب التقديم : إذا كانت الحال اسم استفهام نحو : « كيفَ جاءَ زيدٌ » ، فكيف حال ، والعامل فيها " جاء " ، ووجب تقديمه ؛ لأنَّ فيها معنى الاستفهام .

والممتنع التقديم في مواضع :

٥ **الأول** : أن يكون غير متصرف كقولك : « ما أحسنَ زيداً [مرتدياً] » ، فلا يجوز أن تقول : « ما مرتدياً أحسنَ زيداً » .

الثاني : أن يكون العامل صلة (لحرف)[٢] مصدري عاملٍ فيه كقولك : « أعجبَني أنْ يَبيتَ زيدٌ مُصَلياً » ، فلا يجوز « أعجبَني أنْ مُصَلياً يَبيتَ زيدٌ » .

وشرطنا أن يكون الحرف (عاملاً تحرزاً)[٣] من غير العامل ، فإنَّه يجوز معه تقديم الحال ،

١٠ فتقول في مثل : « عَجِبتُ مما يقومُ زيدٌ مسرعاً » : « عَجِبتُ مما مسرعاً يقومُ زيدٌ » .

الثالث : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة كقولك : « القائمُ مسرعاً زيدٌ » ، فلا يجوز تقديم " مسرعاً " على " قائم " ؛ لأنَّه صلة (أل)[٤] ، فإن كان الموصول غير الألف واللام جاز تقديم الحال على الصلة كقولك : « أعجبَني الذي مسرعاً قامَ » .

الرابع : أن يكون العامل مصدراً مقدراً بأن والفعل كقولك : « أعجبَني قيامُ زيدٍ

١٥ مسرعاً » ، فلا يجوز أن تقول : « أعجبني مسرعاً قيامُ زيدٍ » .

الخامس : أن تكون الحال مؤكِّدة كقوله عز وجل : ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٥] ؛ إذ لا يجوز تقديم التأكيد على المؤكَّد .

السادس : أن يكون العامل مقروناً بلام الابتداء ، أو القسم كقولك : « لأُكْرِمَنَّ زيداً زائراً » ، فلا يجوز أن تقول : « زائراً لأُكْرِمَنَّ زيداً » ؛ لأنَّ لام (القسم)[٦] لا يتقدم عليها

٢٠ شيء .

السابع : أن يكون العامل أفعل التفضيل غير مقتضٍ لحالين كقولك : « أنتَ أحسنُ الناسِ قائماً » ، فلا يجوز : « أنتَ قائماً أحسنُ الناسِ » ، فلو اقتضى حالين جاز تقديم أحدهما كقولك : « هذا بُسْراً أطيبُ مِنْهُ رُطباً » ، وقد تقدم الكلام عليه (مستوفىً)[٧] .

---

(١) انظر الهمع ٤ / ٢٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٠٦ .
(٢) في الأصل : (بحرف) .
(٣) في الأصل : (عليلاً مجروراً) .
(٤) في الأصل : (أن) .
(٥) من الآية (٣١) في سورة فاطر .
(٦) في الأصل : (الابتداء) .
(٧) في الأصل : (مستوفاً) . وانظر ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

الثامن : أن يكون العامل معنوياً كاسم الإشارة ؛ [لأنَّ اسم الإشارة] // فيه معنى //١٦٣ب الفعل ، وليس مشتقاً منه ، فلا يجوز في قولك : « هذا زيدٌ مقبلاً » : « مقبلاً هذا زيدٌ »[1] .

والمختلف فيه الظرف والمجرور ، فمنع الجمهور تقديم الحال عليه ، (وأجازه)[2] الأخفش[3] .

٥ والجائز ما عدا هذه الأقسام الثلاثة كقولك : « جاءَ زيدٌ مسرعاً » ، ولك أن تقدمه على العامل ، ولك أن تؤخره .

وأما تقديم الحال على صاحبها فواجب ، وممتنع ، وجائز .

فالواجب : إذا كان صاحب الحال محصوراً نحو : « مَا جاءَ مسرعاً إلاَّ زيدٌ »[4] ، فلا يجوز التأخير هنا إلاَّ في قول ضعيف لا يُعوَّلُ عليه .

١٠ **الثاني** : أن يكون صاحب الحال نكرة ولا مسوِّغَ له من المسوغات التي تقدمت في مجيء الحال من النكرة كقولك : « جاءَ ضاحكاً رجلٌ » ؛ لأنَّه لو تأخر لارتفع على النعت ؛ إذ النكرة أحوج إلى النعت من الحال .

واستثنى سيبويه الحال من المجرور ، فمنع تقديمها ، والأخفش [لا] يمنع [ذلك] مطلقاً كما قدمنا ، فإذا قلت : « مررتُ قائماً برجلٍ » فسيبويه يمنع ذلك ؛ لأنَّه حال من مجرور ،

---

(١) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ١٩١ ، واللباب للعكبري ١ / ٢٨٩ .

(٢) في الأصل : (وأجاز) .

(٣) منع الجمهور تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف أو المجرور .
وحكى ابن طاهر الاتفاق على المنع .
وذهب الأخفش إلى الجواز حيث أجاز في قولهم : « فداءٌ لك أبي وأمي » نصب فداء على الحال والعامل فيه لك .
وذهب ابن برهان إلى التفصيل بين أن تكون الحال ظرفاً أو حرف جر فيجوز تقديمها ، والمنع في غير ذلك .
أما إذا توسط الحال بأن يتقدم على عامله دون المبتدأ ، فذهب الجمهور إلى المنع مطلقاً .
وذهب الأخفش إلى الجواز وسبقه إلى ذلك الفراء ، وتبعهما ابن مالك حيث قال : « وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً ، والصحيح جوازه محكوماً بضعفه » .
أما الكوفيون فأجازوا التوسط إذا كانت الحال من مضمر مرفوع نحو : « أنت قائماً في الدار » .
انظر المحتسب ١ / ٢٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٦ ، والهمع ٤ / ٣٢ - ٣٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٠٧ - ٣١٠ .

(٤) انظر الهمع ٤ / ٢٧ .

فلا يقدم عنده[١] ، والأخفش يوجبه[٢] .

وقد تأخرت الحال من النكرة في نادر من الكلام .

فلو كان (للنكرة)[٣] مسوغ لم يجب تقديم الحال منها كقول الشاعر :

[٧٨] لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ[٤]

(فتقديم)[٥] موحشاً هنا غير واجب ؛ لأنَّ النكرة هنا موصوفة بقديم ، وخبرها متقدم في الجار والمجرور ، فلها مسوغان .

الثالث : أن يتصل بصاحب الحال ضمير يعود على ملابس الحال بإضافة ، أو بحرف جر ، فالأول كـ« جاءَ (زائرَ هندٍ)[٦] أخوها » ، والثاني : « جاءَ مُكْرِماً لعمرٍو صاحبُهُ » ، فيجب تقديم الحال في مثل هذا ؛ لأنَّها لو تأخرت ؛ لعاد الضمير إلى ما بعد ، وليس هذا من مواضعه[٧] .

أما الممتنع ففي مواضع :

---

(١) وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢ / ١٢٤ حيث قال : « واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجلٌ ، فإن قال قائل : أجعله بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ ، وراكباً مرَّ الرجلُ ، قيل لـه : فإنـه مثله في القياس ؛ لأن فيها بمنزلة مرَّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ؛ لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن ، ومن ثم صار : مررتُ قائماً برجلٍ ، لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن : قائماً هذا رجلٌ » .

(٢) هنا الأخفش يوجب تقديم الحال ؛ لأن صاحب الحال نكرة ، بخلاف قولنا : « مررتُ قائماً بزيد » فإنه يجيز هنا تقدم الحال على المعرفة مطلقاً ، ولكنه لا يوجبه .

(٣) في الأصل : (النكرة) .

(٤) من الوافر ، وعجزه :

عفَاهُ كلُّ أسحمَ مستديمُ

وقد سبق مثل هذا الشاهد ، ولكن بدون كلمة " قديم " وهو لكثير عزه في ديوانه ص ٥٠٦ .

لِمَيَّـةَ مُوحِشـاً طَلَـلُ   يَلُـوحُ كأنَّـهُ خِلَـلُ

انظره ص ٢٤٨ حاشية ٢ .

وانظر هذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٤ ، والتصريح ١ / ٣٧٥ .

(٥) في الأصل : (فقديم) .

(٦) في الأصل : (زائراً هند) .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٣٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٧ .

الأول : أن يكون صاحب الحال مجروراً كقولك : « مررتُ بامرأةٍ (قائمـةً)[١] » ، فـلا يجوز تقديم " قائمة " ، ونصبه على الحال من المجرور ، وتأخيرها[٢] .

(**الثاني**)[٣] : أن يكون صاحب الحال مضافاً كقولك : « أعجبَني قيامُ هندٍ مسرعةً »[٤] .

الثالث : // أن يكون العامل في صاحب الحال " أفْعَل " في باب التعجب كقولك : « ما أحسنَ زيداً ضاحكاً » ، فلا يجوز تقديم " ضاحك " على " زيد " ؛ لأنَّه لا يُفصل بين فعل //١٦٤ ٥

(١) في الأصل : (قائمةٍ) .

(٢) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين كما ذكر الرضي .

وأجاز ابن جني ، وابن كيسان ، والفارسي ، وابن برهان ، وابن ملكون ، وبعض الكوفيين تقديمه عليه استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ، وتبعهم ابن مالك حيث قال : « بل الصحيح جواز التقديم في نحو : مررتُ بهند جالسة ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ؛ ولضعف دليل المنع ... » .

وقال في شرح الكافية : « وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة ، فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه ، فلا يجيزون في نحو : " مررتُ بهندٍ جالسةً " : " مررتُ جالسةً بهندٍ " ، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه المبسوط ، وبقوله في ذلك أقول وآخذ » .

هذا إذا كان حرف الجر غير زائد .

أما إذا كان حرف الجر زائداً فيجوز تقديم الحال على صاحبه كما ذكر أبو حيان حيث قال : « إن كان زائداً جاز تقديمها على ذي الحال نحو : ما جاءني من أحد عاقلاً ، فيجوز : ما جاءني عاقلاً من أحد » .

أما الكوفيون ففصلوا حيث قالوا : " إن كان صاحب الحال مضمراً جاز تقديمها عليه نحو : مررتُ ضاحكـةً بـك ، وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديمها على المجرور نحو : مررتُ تضحك بهندٍ ، وإن كان اسماً فلا يجـوز تقديمها عليه ، فلا يجوز : مررتُ ضاحكةً بهند ... " .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) بياض في الأصل ، لعله ما أثبته .

(٤) ذكر ابن مالك أن الإضافة إذا كانت غير محضة يجوز تقديم الحال على المضاف عند بعض النحويين ، ومَثَّلَ ذلك بـ" هذا شاربُ السويقِ ملتوتاً الآن ، أو غداً " ، ثم علل سبب ذلك ، فقال : « لأن الإضافـة في نية الانفصال فـلا يعتد بها » .

وقال في شرح العمدة : « ..... وبعض النحويين أجاز ذلك فيما إضافته غير محضة نحو : هذا شاربُ السويقِ مَلْتُوتـاً الآن ؛ لأن المضاف في تقدير التنوين ، فيجوز مع تقديره ما يجوز مع وجوده نحو : هذا ملتوتاً شاربُ السويقَ الآن » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، وشرح العمدة لابن مالك ٤٢٤ .

التعجب ومفعوله ، ونقل ابن مالك الإجماع على ذلك[١] ، ونقل الشيخ أبو حيان الخلاف للجرمي وغيره[٢] .

الرابع : أن تكون الحال منحصرة كقولك : « مَا جَاءَتْ هندٌ إلاَّ ضاحكةً » .

وأما الجائز فهو ما عدا ما ذكرناه من موجبات التقديم ، وموانعه .

وفي تقديم الحال من الظاهر المنصوب والمرفوع خلافٌ للكوفيين ، والسماع يرد ذلك ، فلا اعتماد على قولهم[٣] .

---

(١) قال ابن مالك في شرح العمدة ٤٣٢ - ٤٣٣ : « ولا تتقدم على عاملها إن كان ممنوع التصرف كله كفعل التعجب أو صفة تشبهه كأفعل من كذا ، فلا يقال في : ما أحسنَ زيداً مقبلاً : ما مقبلاً أحسنَ زيداً ، ولا في : هو أحسن من عمرو مقبلاً : " هو مقبلاً أحسنُ من عمرو " ؛ لأن أحسن من عمرو شبيه بما أحسنه لفظاً ومعنىً وجموداً ، فإنه يقع بلفظ واحد على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع ، فكان كفعل التعجب الواقع بلفظ واحد على الماضي والحاضر والمستقبل ، فتوافقا في الضعف على العمل في حال متقدمة إلاَّ أن لأفعل التفضيل مزية بقبول التأنيث والتثنية والجمع عند اقترانه بأل ، فلذلك جاز أن يتقدم عليه الحال إذا توسط بين حالين نحو : " تَمرُ نخلِكَ بُسْراً أطيبُ منه رطباً " » .

(٢) نقل أبو حيان هذا الخلاف في الارتشاف ٣ / ٣٧ في باب التعجب حيث قال : « .... لا خلاف في امتناع الفصل بينه - أي بين الفعل - والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحال والمنادى وما ذكراه ليس بصحيح .

ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو : ما أحسنَ إحساناً زيداً ، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين » .

(٣) منع الكوفيون تقديم حال المنصوب فلا يجيزون نحو : أبصرتُ راكباً زيداً ، قال ابن مالك : « لا يجيزون : أبصرتُ راكباً زيداً ؛ لأنه يوهم أن " راكباً " مفعول به ، و" زيداً " بدل ، فلو كان موضع " راكباً " " يركب " لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم » .

ومنعوا أيضاً تقديم حال المرفوع عليه ، إلاَّ إذا كان مضمراً - أي المرفوع - نحو قوله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ، وأجازوا تقدمه عليه إذا تقدم الفعل وتوسط الحال بين الفعل ورافعه فيجيزون نحو : « قامَ مسرعاً زيدٌ » لتقدم الرافع .

وقد رد ابن مالك قول الكوفيين حيث قال : « وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب : " شتى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ " : أي متفرقين يرجع الحالبون ، وهذا كلام مروي عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكوا بمنعه ، فتعينت مخالفتهم في ذلك » .

أما البصريون ، فقد أجازوا التقديم مطقاً .

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٤٧ - ٧٤٩ ، والمساعد ٢ / ٢٣ - ٢٥ ، والهمع ٤ / ٢٦ .

واعلم أنَّ الحال على أربعة أقسام[1] :
مُبيِّنةٌ ، ومُؤكِّدةٌ ، ومُقدَّرةٌ ، ومُوطِّئةٌ .

فأما المبينة : فهي أكثر هذه الأقسام ، وهي التي تأتي لبيان معنى لا يُفْهَمُ مما قبلها كقولك : « جاءَ زيدٌ مسرعاً » ، فالإسراع لا يُفْهَمُ من " جاءَ زيدٌ " ، فلولا الحال ما بُيِّن ، وهذه الحال لا تكون إلاَّ منتقلة .

وأما المؤكِّدة : فهي كثيرة ، وقد أثبتها الجمهور ، ونفاها الفراء ، والمبرد ، وتبعهما السهيلي[2] .

---

(١) ذكر الآبذي في شرحه للجزولية عدة أقسام للحال ومثل لها ، وهي :
١ – الحال المستصحبة مثل : هذا زيدٌ ضاحكاً .
٢ – الحال المحكية مثل : رأيتُ زيداً أمسِ ضاحكاً .
٣ – الحال المقدرة مثل : سيخرجُ زيدٌ غداً مسافراً .
٤ – ومنها السادة مسد الخبر مثل : ضربي زيداً قائماً .
٥ – الحال المؤكدة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ .
٦ – الحال الموطئة كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ .
الآبذي ومنهجه في النحو ٨٤١ – ٨٤٢ ، وانظر المغني ٢ / ٥٣٦ – ٥٣٨ ، والمطالع السعيدة ٢ / ١٤ – ١٥ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبيدِ الله بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي الأندلسي النحوي اللغوي الأخباري ، وفي إشارة التعيين عبد الرحمن بن عبد الله .
يكنى بأبي القاسم ، وأبي الحسين ، إمام في اللغة والنحو .
من مصنفاته : الروض الأنف ، وكتاب التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأعلام ، وكتاب شرح آية الوصية ، وكتاب نتائج الفكر ، وله على الجمل شرح لم يتمه . توفي سنة ٥٨١ هـ .
انظر ابناه الرواة ٢ / ١٦٢ – ١٦٤ ، وإشارة التعيين ١٨٢ – ١٨٣ .
أما بالنسبة إلى ما نسب إلى " الفراء والمبرد ، والسهيلي " فهذا ما نسبه النحويون إليهم ، تنظر هذه المسألة في : توضيح المقاصد ٢ / ١٥١ ، وحاشية الخضري ١ / ٢١٩ .
وما وجدته في المقتضب للمبرد ٤ / ٣١٠ يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال : « هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكِّدة لما قبلها ، وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل ، تقول : زيدٌ أبوك حقاً ، وهو زيدٌ معروفاً ، وأنا عبدُ الله آمِراً واضحاً ، وذاك ؛ لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ؛ لأنك إذا قلت : هو زيد ، وأنا عبد الله ، فإنما تخبر بخبرين ؛ فإذا قلت معروفاً ، أو بيِّناً – فإنما المعنى أني قد بيّنت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار ؛ لأنه عليه يدل » .
وما وجدته في نتائج الفكر للسهيلي أيضاً يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال (٣٩٧) : « وأما قوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ، فقد حكوا أنها حال مؤكدة ، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل ؛ لأن التوكيد هو المؤكَّد في المعنى ، وذلك نحو : " قم قائماً " ، و" مشيتُ ماشياً " ، و" أنا زيدٌ معروفاً " هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة » .

وقولهم ينافي ما ورد من ذلك ، وركوب التأويل مع كثرة السماع لا يقبل ، ولا تكون هذه الحال إلاّ لازمة .

وتكون هذه الحال مؤكِّدة للفعل مخالفة للفظه كقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[١] ، و(موافقة)[٢] كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[٣] ، والفعل المؤكَّد به هو العامل فيها .

وتكون مؤكِّدة للجملة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٤] ، والعامل فيها عند الجمهور : « أُحِقُّهُ ، أو أُسَمِّيهِ »[٥] ، وهو محذوف وجوباً[٦] ، وقد تقدم[٧] .

وأما الحال المقدرة : فهي التي لا تقارب زمان الفعل العامل فيها ، بل تتقدم أو تتأخر في الوجود كقولك : « خرجَ زيدٌ معه صقرٌ صائداً به غداً أو أمسِ » ، فـ" صائداً " حال مقدرة ؛ لأنَّه في حال الخروج غير صائد ، وإنما قدرت أنه سَيَصِيدُ به ، أو حَكَيتَ أنَّه قد صاد به قبل خروجه ؛ ولهذا سَمَّوهَا إذا تقدمت عن زمان الفعل الحال المحكية .

ووقوع الحال المقدرة كثير في القرآن وغيره .

وأما الحال الموطِّئَة : فهي التي تكون اسماً جامداً موصوفاً كقولك : « جاءَ زيدٌ رجلاً صالحاً » فـ" رجلاً " حال من " زيد " ، وهو // اسم جامد موصوف ، والحال في المعنى إنما هو الصفة ، وجُعِلَ الاسم الجامد موطِّئاً لمجيء الصفة ؛ لأنَّ الصفة حقها أن تجيء بعد موصوف ، وبهذا المعنى سميت هذه الحال موطِّئة . //١٦٤ب

(١) من الآيتين (١٠) في سورة النمل ، و(٣١) في سورة القصص .

(٢) في الأصل : (موافقاً) .

(٣) من الآية (٧٩) في سورة النساء .

(٤) من الآية (٩١) في سورة البقرة .

(٥) قال الزمخشري : « والعامل فيها أحقُّ أو أثبت مضمراً » .

وهذا ما قاله ابن القواس .

انظر المفصل ٨١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٦٧ .

(٦) اُختُلِفَ حول عامل الحال المؤكدة ، ذكر هذا السيوطي في الهمع ٤ / ٤٠ ، حيث قال : « وفي عاملها أقوال :

أحدها : أنه مضمر تقديره إذا كان المبتدأ " أنا أحق ، أو أعرف ، أو اعرفني " ، وإذا كان غيره : أحقه أو أعرفه .

الثاني : أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه ، وعليه ابن خروف .

الثالث : أنه الخبر مؤولاً بمسمى ، وعليه الزجاج ، ولظهور تكلف القولين كان الراجح الأول » .

(٧) انظر ص ٢٦٧ .

وقد بسطنا الكلام في الحال ؛ لكثرة دَورها في الكلام ، واحتياج المعربين إليها ، فلنشرع في الكلام على أبيات الأصل .

قوله :

وَالْحَالُ تَأْتِي لِبَيَانِ الهَيْئَةِ مَنْصُوبَةً بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَةِ

٥ نَكِرَةٌ مُشْتَقَّةٌ تُقَدَّرُ جَوابَ كَيفَ لِلَّذِي يَسْتَخْبِرُ

يَنْصِبُهَا الْفِعْلُ أو اسْمٌ فِيهِ مَعْنَاهُ كَالْظَّرْفِ أو التشبيهِ

فَمِنْهُ هَذَا عَبْدُ عَمْرٍو قَاعِداً وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً

أتى في صدر البيت الأول من أبياته برسم يميز الحال عن التمييز ، فبقوله : « تأتي لبيان الهيئةِ » حصل الفرق بينها ، وبين التمييز ؛ لأنَّه إنما يأتي لبيان الذات ، فإذا عرفتَ الذات وجهلتَ هيأتها في حال الفعل جيء بالحال ، فإذا عرفتَ الهيئة وجهلتَ الذات جيء بالتمييز ، ١٠ فالحال تفسيرٌ لما أُبهم من الهيئات ، والتمييز تفسيرٌ لما أُبهمَ من الذوات[1] .

وقوله : « منصوبةً بعدَ تمامِ الجملةِ » نبّه به على أنَّ الحال لا تكون إلاَّ منصوبة ، ولا تأتي إلاَّ بعد الجملة ، وقد تقدم الكلام على المراد بتمام الجملة[2] ، وبيَّنا أنَّ المراد تمام التركيب ، ولو بقي المعنى محتاجاً إلى تتماتٍ غير ما يحصل من الفعل ، والفاعل ، والمبتدأ ، ١٥ والخبر ، فقوله : « منصوبةً » حال من الضمير في " يأتي " .

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني أوجه الشبه والاختلاف بين الحال والتمييز : فأوجه الشبه هي :
أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام .
وأوجه الاختلاف هي :
١ - أن الحال يكون جملة ، وظرفاً ، وجاراً ومجروراً ، والتمييز لا يكون إلاَّ اسماً .
٢ - أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز .
٣ - أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات .
٤ - أن الحال يتعدد بخلاف التمييز .
٥ - أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .
٦ - أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .
٧ - أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، ولا يقع التمييز كذلك .
وقد ذكر أوجه الاختلاف محمد بن علي السراج في اللباب .
المغني ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، وانظر اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب لمحمد علي السراج ١٠٤ .

(٢) انظر ص ٢٤٥ .

ثم نبَّه على أنَّها تكون نكرة ، وقد قدمنا أنَّه شرط أكثري أيضاً[١] .

وقد تأتي الحال جامدة كما تقدم[٢] ، فمنه : « جاءَ وحدَهُ » ، و« أَفْعَلْ ذلكَ جُهْدَكَ » ، والاشتقاق المراد هنا هو ما دل على صفةٍ وصاحبها كـ" ضارب " ، فإنَّه دل على الضرب ، وعلى الذات التي يقع منها الضرب ، وكـ" مضروب " ، فإنَّه دل على الضرب وعلى الذات التي وقع عليها الضرب .

وقوله : « تقدَّرُ جوابَ كيف » يعني أنَّ الحال إذا أردت أن تَعْرِفَهَا ، فقدِّرها جواباً لمن سأل بكيف // فإذا قلت : « جاءَ زيدٌ قائماً » ، فتعرب " قائماً " حالاً ، فإنَّها صالحة لأَنْ //١٦٥أ تكون جواباً لمن [سأل] ، فقال : « كيف جاءَ زيدٌ » ، فتقول في جوابه : « قائماً » .

(وقوله) : « لِلْذِي يَسْتَخْبِرُ » يعني الذي يسأل ، و" للذي " يتعلق بقوله : " جواب " ، وحاصل ما ذكره من شروط الحال السبعة التي قدمناها ثلاثةٌ ، وهي :

انتصابها بعد تمام الجملة ، وكونها نكرة ، مشتقة .

فلما فرغ مما تتميز به الحال شرع في ذكر الناصب لها ؛ إذ كل منصوب لابد له من ناصب ، فذكر أنَّ الناصب لها الفعل ، وقد تقدم أنَّ الفعل ينصبها إلاَّ عسى ، وليس ، وفي كأنَّ خلاف[٣] .

وقد أشار إلى نصب الفعل ، ثُم ذكر أنَّ الاسم أيضاً ينصبها إذا كان فيه معنى الفعل وأطلقَ لِيُدْخِلَ له ما فيه معنى الفعل ، وحروفه كاسم الفاعل ، والمفعول ، وما فيه معنى الفعل دون حروفه كالظرف والمجرور ، واسم الإشارة ، وقد تقدم أن جميع ذلك يعمل في الحال[٤] .

وقوله : « أو التشبِيهِ » يدخل فيه كل ما فيه معنى التشبيه كالكاف وكأنَّ ، فتحصَّل به التنبيه على أنَّ الحرف يعمل في الحال إذا كان فيه معنى الفعل ، وقد تقدم الكلام على ذلك[٥] .

ثُم شرع يُمثل نصب الحال بما فيه معنى الفعل ، فقال : « فَمِنهُ هَذا عبدُ عمروٍ قاعداً » ، فـ" قاعداً " حال من " عبد "، والناصب لها ما في معنى « هذا » من معنى الفعل ؛ لأنَّه بمعنى

---

(١) انظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .
(٢) انظر ص ٢٣٩ .
(٣) انظر ص ٢٦٢ - ٢٦٦ .
(٤) انظر ص ٢٦٢ .
(٥) انظر ص ٢٦٢ - ٢٦٦ .

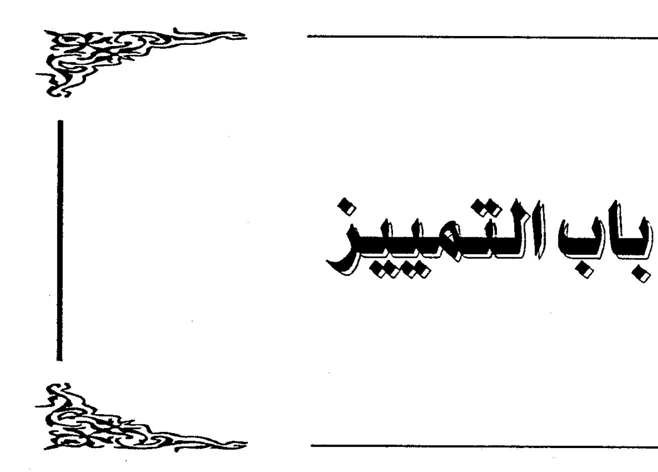
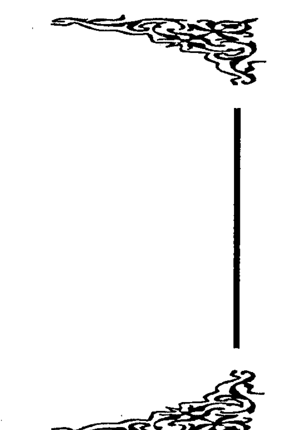
أشير ، وترك التمثيل بالظرف ، وإن كان قد ذكره ؛ لأنَّ ذكره يُغني عن التمثيل به ، ومثَّل باسم الإشارة لِتَحْصُلَ زيادة الفائدة بالنص على أنَّ اسم الإشارة من الأسماء التي فيها معنى الفعل ، فهو صالح لنصب الحال به ، ولم يذكر مثالاً للأسماء التي فيها حروف الفعل ، ومعناه ؛ لوضوحها ، فمن ذلك قولك : « زيدٌ مقبلٌ راكباً » فالعامل في " راكباً " " مقبلٌ " ، وهو اسم فاعل ، ثم مثَّل بالفعل ؛ لأنَّه الأصل ، فهو الأحق أن يمثل به فمثَّل بقولهم : « بعتُهُ بدرهمٍ فصاعداً » ، واختار هذا المثال ؛ لأنَّه مثالٌ مثَّل به سيبويه[1] ، وتكلم عليه ، وقد تقدم أنَّ العامل فيه محذوفٌ وجوباً ، وهو " فزاد " ، فالتقدير : « فزادَ // الثمنُ صاعداً » وقصد التمثيل بما فيه العامل محذوفاً ؛ لينبّه على أنَّ عامل الحال قد يحذف ، وقد تقدم الكلام في ذلك[2] .

//١٦٥ب

---

(١) المثال كما ورد في كتاب سيبويه ١ / ٢٩٠ هو : « أخذتُه بدرهمٍ فصاعداً » .

(٢) انظر ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

باب التمييز

« باب التمييز »

في اللغة : « تخليص الشيء عن الشيء » ، ويرادفه التفسير والتبيين[١] .

وأما في الاصطلاح : « فهو اسم رافع لإبهام أصلي عن ذات [في] مفرد أو جملة » .

فقولنا : « اسمٌ » خرج به الفعل ، والحرف ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يكون تمييزاً .

وقولنا : « رافع للإبهام » خرج به كلُّ ما لا يرفع الإبهام .

وقولنا : « أصلي » خرج به كلُّ ما يرفع إبهاماً عارضاً كالصفة في مثل قولك : « رأيتُ زيداً (الفاعلَ)[٢] » فإنَّ " زيداً " ليس فيه بحكم الأصل إبهامٌ ؛ إذ هو موضوع لذات معينة ، ولكن عرض فيه الإبهام لتسمية غيره زيداً ، فجيء بصفة ترفع ذلك الإبهام ، فلا تسمى هذه الصفة تمييزاً ؛ لأنَّ التمييز إنما يُجاء به لرفع الإبهام الأصلي[٣] .

وقولنا : « عن ذاتٍ » لِيُخْرِجَ بها الحال ؛ لأنَّها رافعة للإبهام عن هيئةٍ لا عن ذاتٍ .

وقولنا : « في مفردٍ أو جملة » لِيُدْخِلَ أقسام التمييز ؛ لأنَّ الإبهام قد يكون في ذات مبهمة مفردة ، وقد يكون في جملة[٤] كما سيأتي[٥] .

واعلم أنَّ للتمييز شروطاً ستة[٦] :

---

(١) هذا مشابه لما قاله العكبري حيث قال : « هو تخليص الأجناس بعضها من بعض ، ويسمى البيان والتبيين والتفسير » .
ومشابه لما قاله ابن القواس : « التمييز : تفعيل من الميز ، وهو تخليص الشيء بعضه من بعض ، ويقال له التبيين والتفسير » .
وهو ما قاله الأزهري ، والخضري .
انظر اللباب ١ / ٢٩٦ ، وشرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٧٢ ، والتصريح ١ / ٣٩٣ ، وحاشية الخضري ١ / ٢٢١ .

(٢) هكذا في الأصل ، وربما يقصد " العاقل " ؛ لأنهم عادة يمثلون " بالعاقل " .

(٣) انظر شرح اللمع للعكبري ١ / ١٣٩ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٦٨ .

(٤) انظر المفصل ٨٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٧٠ .

(٥) انظر ص ٢٨٤ ، وما بعدها ، و ٢٩١ وما بعدها .

(٦) نظمها ابن معطي في ألفيته فقال :

بواحِدٍ منكُورٍ اسمَ جنسِ ... مقدَّرٍ بِمِنْ مُزيلِ اللبسِ

وذكرها ابن مالك في التسهيل ، فقال : « وهو ما فيه معنى " من " الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع » .
انظر التسهيل ١١٤ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٧٣ .

أن يكون اسماً نكرة منصوباً [مفرداً] مقدراً بمن في المعنى جامداً .

أما كونه اسماً ، فلأنَّه يقدر بـ" من " ، و" من " لا تدخل إلاَّ على الاسماء .

وأما كونه نكرة ؛ (فلأنَّه)[1] إذا كان المقصود يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلا احتياج إلى المعرفة التي هي الفرع .

٥ والتزم البصريون هذا الشرط ، ولم يلزمه الكوفيون ، وأجازوا تعريف التمييز[2] ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[3] ، فزعموا أنَّ " نفسه " تمييز ، وهو معرفة ، ولا دليل لهم في ذلك ؛ إذ يحتمل أن يكون مفعولاً بـ" سفه " ؛ لأنَّه أُشْرِبَ معنى " ضيَّع " ؛ إذ كلٌّ من سفه ، فقد ضيَّع نفسه ، أو يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر ؛ إذ المعنى سفه في نفسه إلى غير ذلك من الظواهر التي استدلوا بها ، وكلها قابلة للتأويل ، فلا ١٠ دليل لهم فيها .

وأما كونه منصوباً (فحملاً)[4] على الحال ؛ لاشتراكهما // في البيان ، أو على التشبيه //١٦٦أ بالمفعول به كما سنبينه .

وأما كونه مفرداً ، فلأنَّهم لَمَّا أرادوا البيان جعلوه بالأخف ، وهو المفرد ، وفي هذا الشرط تفصيل ، فلا يخلو أن يكون التمييز منتصباً عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام[5] .

---

(١) في الأصل : (لأنه) .

(٢) « أصل التمييز التنكير » هذه العبارة ذكرها الرضي في شرح الكافية ، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه البصريون .
أما الكوفيون وابن الطراوة ، فأجازوا بحيئه معرفة .
انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٤ ، والهمع ٤ / ٧٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٤٢ .

(٣) من الآية (١٣٠) في سورة البقرة .
وقد سبق توضيح الخلاف حول نصب " نفسه " ص ١١٠ حاشية ٢ في باب الأفعال المتعدية .

(٤) في الأصل : (حملاً) .

(٥) وممن قال بهذا ابن عصفور حيث قال : « ويكون انتصابه إما عن تمام الاسم ، وإما عن تمام الكلام ، فالمنتصب عن تمام الكلام هو كل تمييز مفسر لمبهم ينطوي عليه الكلام ..... والمنتصب عن تمام الاسم لا يجيء إلاَّ بعد عدد ... » .
وأبو حيان قال : « والتمييز ينقسم قسمين : الأول منتصب عن تمام الكلام ، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلاً في الإسناد ، ومنتصب عن تمام الاسم ، وهو ما كان الإبهام حاصلاً في الاسم الذي هو جزء كلام » .
انظر المقرب ١ / ١٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٧ .

فأما ما انتصب عن تمام الاسم ، فإن كان في العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين تعين الإفراد عند جمهور النحويين ، وأجاز الفراء الجمع[١] .

وإن كان في غير العدد من المقادير نظرت ، فإن كان التمييز جنساً يصح إطلاق اسم كلّه على الجزءِ منه كالعسل ، و لم يقصد أنواعه كقولك : « عندي رطلٌ عسلاً »[٢] تعين الإفراد ؛ لأنّك لو جمعت ، فقلت : أعسالاً لتوهم أنَّ مرادك الأنواع ، فإن كنت قاصداً للأنواع تعين الجمع ؛ لأنّك لو أفردت لتوهم أنّك لا تريد الأنواع[٣] .

فإن لم يكن جنساً (يطلق)[٤] اسم كله على جزئه كالثوب ، فإنَّ جزء الثوب لا يسمى ثوباً ، فتقول : « عندي صندوقٌ ثياباً » ، ولا تقول : « ثوباً » .

وأما ما ينتصب عن تمام الكلام ، فإن كان التمييز هو المميِّزُ في المعنى وجبت المطابقة كقولك : « كَرُمَ زيدٌ رجلاً » ، و« كَرُمَ الزيدانِ رَجُلَين » ، و« كَرُمَ الزيدونَ رجالاً » ، وما جاء على خلاف ذلك أوِّل كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾[٥] إما على حذف مضاف أي « وحسن رفيق أولئك رفيقاً » ، فحصلت المطابقة ، وإما على أنَّ " رفيقاً " لحظ فيه معنى الجمع ، فهو بمنزلة الرفقاء[٦] .

---

(١) واستدل الفراء بقوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ حيث قال : « فقال : اثنتي عشرة ، والسبط ذكر ؛ لأن بعده أمم ، فذهب التأنيث إلى الامم ، ولو كان " اثني عشر " لتذكير السبط كان جائزاً » .
ومن النص نرى أن الفراء يعد " أسباطاً " تمييزاً بدليل قول ابن هشام : « ولو كان أسباطاً تمييزاً لذُكِّر العددان ؛ لأن السِّبط مذكر » .
وقد رده النحاة حيث قالوا : إن " أسباطاً " بدل كل من كل من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، والتقدير : « اثنتي عشرة فرقة » ، وقال الحوفي : يجوز أن يكون أسباطاً نعتاً لفرقة ، ثُمَّ حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه .
وذهب ابن مالك أنه لا حذف ، وأنَّ أسباطاً تمييز .
انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٦٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٧ ، والتصريح ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٢ : « .... رَطْلٌ ورِطْلٌ للذي يكال فيه » .
وفي تاج العروس للزبيدي ٧ / ٣٤٦ مادة (رطل) : هو اثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٣٥١ .

(٤) في الأصل : (ينطلق) .

(٥) من الآية (٦٩) في سورة النساء .

(٦) وفي نصب " رفيقاً " وجه آخر غير نصبه على التمييز ، وهو نصبه على الحال . انظر الدر المصون ٢ / ٣٨٨ .

فإن كان التمييز غير المميز في المعنى ، فإن كان مصدراً أفردَ إن لم يقصد الأنواع كقولك : « حَسُنَ زيدٌ أقوالاً » ، فإن كان غير مصدر ، وكانت نسبته إلى الجمع قبله متحدة أفردت كقولك : « طابَ الزيدونَ أصلاً » إذا كان أصلهم واحداً ، فإن كانت النسبة غير متحدة بأن تكون أصولهم مختلفة جازت المطابقة ، وعدمها إلاّ أنَّ عدم المطابقة أحسن ، فإن شئت أن تقول بهذا المعنى « طابَ الزيدونَ أصلاً » ، وإن شئت أن تقول : « طابَ الزيدونَ أصولاً » إلاّ أنَّه إن عرضَ لبسٌ من جهة الإفراد ، وجب الجمع كقولك : « طابَ الزيدونَ آباءً » ، ومرادك أنَّهم هم الآباء ، فيتعين في مثل هذا الجمع ، وكذلك لو كان مرادك أن (أباهم هو)[1] // الذي طاب ؛ لأنَّهم هم الآباء الطيبون تعين الإفراد ، وامتنع الجمع خوف اللبس[2] . //١٦٦ب

وأما التعجب الذي لم يبوَّب له في النحو كقولك : « للهِ دَرُّهُ رجلاً » ، وباب نعم وبئس وحبذا ، فتتعين المطابقة بين التمييز والمميز في الجمع ؛ لأنَّ التمييز هو المميز في المعنى ، وأما التعجب المبوب له في النحو ، فإن كان التمييز مصدراً أُفْرِد إن لم يقصد الأنواع ، وجُمِع إن قصدت الأنواع كقولك : « ما أحسنَ زيداً علماً » ، وإن كان غير مصدر فالمطابقة فيه أفصح كقولك : « ما أحسنَ زيداً رجلاً » ، و« ما أحسنَ الزيدِينَ رجالاً » .

وأما المنصوب بعد أفعل التفضيل، فإن كان مصدراً أفردت إن لم تقصد الأنواع كقولك: « زيدٌ أحسنُ الناسِ علماً » ، وإن كان غير مصدر ، فالجمع ، والإفراد كقولك : « الزيدونَ أحسنُ الناسِ وجهاً » ، وإن شئتَ " وجوهاً "[3] .

---

(١) في الأصل : (اباؤهم من) .

(٢) انظر التسهيل ١١٥ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، والمساعد ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، والهمع ٤ / ٧٠ - ٧١ .

(٣) هذا ما قاله أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٨٠ : « والتمييز في التعجب غير المبوب له في باب نعم وبئس وحبذا يطابق المميز ، وكذلك في حسبك وأخوته ، وكفاك ونهاك وأحسبك ، وفي ويحه ، وفي كفى ، وفي داري خلف دارك فرسخاً ، يجوز أن يثنى ويجمع ، فتقول : فرسخين ، وفراسخ ، وأما التعجب المبوب له ، فإن كان التمييز معنى ، فالإفراد إلا أن يقصد الأنواع وإن كان عيناً طابق المتعجب .

وأما أفعل التفضيل ، فإن كان التمييز معنى فكتمييز المتعجب منه ، وإن كان عيناً جاز إفراده ، وجمعه تقول : الزيدونَ أحسنُ الناسِ وجهاً ، والزيدون أحسنُ الناسِ وجوهاً » .

وأما كونه مقدراً بـ" من " في المعنى ، فالجمهور على جريان هذا الشرط في كل تمييز انتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام .

وذهب بعضهم إلى أنَّ هذا الشرط غير جارٍ فيما انتصب عن تمام الكلام ، والجمهور يوافقهونهم على أنَّه لا يصح إظهاره فيما انتصب عن تمام الكلام ، ويخالفونهم في أنَّه مرادٌ

٥ هنا ، فإذا قلت : « طابَ زيدٌ نفساً » ، فعلى مذهب الجمهور لابد من إرادة " من " في المعنى ، ولا يصح التصريح بها .

والمخالفون يقولون : لا يصح لفظاً ، ولا معنى .

وأما ما انتصب عن تمام الاسم ، فكلهم يوافق على صحة التصريح بها لفظاً إلاَّ في العدد لما جاء في ذلك من اللبس[1] ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : « عندي عشرون من درهم » لاحتمل

١٠ أن يكون مرادك عندي عشرون من أجزاء درهم ، فإن أردت التصريح بـ" من " في العدد جمعت التمييز ، فتقول : « عندي [عشرون] من (الدراهم)[2] » .

وأما في غير العدد ، فتدخل"من"على التمييز مفرداً كما كان ، تقول : « عندي رطلٌ من زيتٍ » ، وما جرى مجرى ذلك .

وأما كونه جامداً ؛ فلأنَّه في الأصل جنسٌ ، والجنس جامد .

١٥ وأما تقسيم التمييز ، فهو على قسمين[3] :

منتصب عن تمام الاسم ، ومنتصب عن تمام الكلام .

فأما المنتصب عن تمام الاسم ، فهو ما // جاء لرفع الإبهام عن ذات مفردة كعشرون //١٦٧أ درهماً ، وخاتمٌ فضةً .

ومعنى تمام الاسم أن يتم الاسم (قبله)[4] بأحد سبعة أشياء :

٢٠ **الأول** : التنوين الظاهر كقولك : « صاعٌ بُرًّا » .

---

(١) انظر التبصرة ١ / ٣١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٧١ .

(٢) في الأصل : (الدارهم) .

(٣) سبق توضيح هذا ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٤) مكررة في الأصل .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، والهمع ٤ / ٦٣ .

الثاني : نون التثنية الظاهرة كقولك : « صاعانِ برًّا » .

وهذان القسمان يمكن زوال النون والتنوين عنهما بالإضافة ، فتجر التمييز تقول : « صاعُ برٍّ » ، و« صاعا برٍّ » على الإضافة .

الثالث : التنوين المقدر كـ« خمسةَ عشرَ درهماً » ، و« زيدٌ أحسنُ مِنْكَ وجهاً » ، و« كَمْ رجلاً عِنْدَكَ » في الاستفهامية ، فالتنوين في الثلاثة مقدر ، فلا يمكن زوال تقديره بالإضافة ؛ لأنَّ "خمسة عشر" لو أضيفت لصارت ثلاثة أشياء كشيء واحد ، ولأنَّ "أحسن" أفعل التفضيل ، فلو أضيف لاختلف المعنى مما سننبه عليه عند التعرض له[1] ؛ ولأنَّ " كم " لو أضيفت لالتبست بالخبرية .

الرابع : نون التثنية المقدرة كقولك : « اثنَا عشرَ درهماً » ، فنون التثنية هنا مقدرة ؛ لأنَّها لا تُمكِنُ الإضافة مع بقائها ، والعشرة عوض منها ، ولا يمكن حذفها ، فلا تمكن الإضافة مع بقاء ما هو عوض عن النون .

الخامس : نون الجمع كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ (نُنَبِّئُكُم)[2] بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[3] ، وهو أيضاً لا يزول ؛ لأنَّه من أفعل التفضيل ، فالإضافة تُغيِّر المعنى كما تقدم .

السادس : شبه نون الجمع كـ« عشرينَ درهماً » ، وهو أيضاً مما لا يزول ؛ لأنَّ العشرين لا تضاف إلى التمييز ، وأما قولهم : « هذَا (عِشْرُوك)[4] ، وعِشْرُو زيدٍ »[5] ، فهي إضافة إلى المالك لا إلى التمييز .

---

(١) انظر ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .

(٢) في الأصل : (أبنئكم) .

(٣) من الآية (١٠٣) في سورة الكهف .

(٤) في الأصل : (عشرون) .

(٥) نسب الكسائي هذا المذهب إلى بعض العرب حيث قال : « ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة ، فيقول : عشرو درهمٍ ، وأربعو درهمٍ » .

وقال ابن عقيل : « وبعض النحويين قاس على هذا الشاذ ، فأجاز ذلك في بقية العقود بعده » .

انظر المساعد ٢ / ٥٩ ، والهمع ٤ / ٧٦ .

السابع : الإضافة ، وهو أيضاً مما لا يزول كقولك : « قَدْرُ راحةٍ سحاباً »[1] ؛ لأنَّك إن أضفت الأول إلى التمييز أبطله الفصل بينهما بالاسم الثاني ، وهو " راحة " ، وإن أضفت الاسم الثاني إلى التمييز فسد المعنى ؛ إذ المراد تقدير السحاب بالراحة لا لنسبة الراحة إلى السحاب ، وإن أضفت الاسمين معاً إلى التمييز صارت ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وذلك ممتنع في كلامهم .

وتحصَّل مما ذكرناه أنَّ (سبعة)[2] الأشياء التي يتم بها الاسم ، الأولانِ منها قد تدخلهما الإضافة ، فينجر التمييز ، والخمسة الباقية // لا تزيلها الإضافة عن التمييز لعدم إمكانه ، فلا يزال التمييز معها منصوباً . //١٦٧ب

فإذا علمت هذا فاعلم أنَّ التمييز المنتصب عن تمام الإسم يكون في مقدار ، وفي غير مقدار ، فالمقدار خمسة أنواع[3] :

الأول : العدد كـ« عشرينَ درهماً » ،ولا تلتفت لمن جعل العدد ليس بمقدار[4] .

الثاني : الكيل كـ« صاعٌ برّاً » .

الثالث : الوزن كـ« رطلٌ زيتاً » .

الرابع : المساحة كـ« جريبٌ نخلاً »[5] .

الخامس : مقاييس مصطلحٌ عليها بين المخاطبين كـ« قَدْرُ راحةٍ سحاباً » ، ويجري مجرى المقاييس الأوعية كقولهم: « رَاقُودٌ خلاًّ »[6] ، والنصب في المقادير أحسن من الجر حيث يجوز

---

(١) في الكتاب ٢ / ١٧٢ : « ما في السماءِ موضعُ كَفٍّ سَحاباً » ، وفي المقرب ١ / ١٦٤ : « وما في السماءِ موضعُ راحةٍ سَحاباً » .

(٢) في الأصل : (السبعة) والفصيح ما أثبته ؛ لأننا إذا عرفنا نعرف المعدود ، وليس العدد كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ٣٣ ، وقد ورد عن الكوفيين الخمسة الأشياء .

(٣) انظر المقرب ١ / ١٦٤ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٧٤ .

(٤) ذهب إلى هذا - أي أن العدد ليس من المقدار بل هو قسيمٌ له - أبو علي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام حيث قال : « وهو قول أكثر المحققين ... » وممن ذهب إلى أنه قسم من المقدار الآبذي ، وابن الضائع .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٨١ ، وشرح قطر الندى ٢٤٤ .

(٥) قال الزبيدي في تاج العروس ١ / ١٧٩ مادة (جرب) : « والجريب ٣ من الأرض والطعام مقدار معلوم الذراع والمساحة وهو عشرة أقفزة لكل قفيز منها عشرة أعشراء ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب » .

(٦) قال ابن منظور في اللسان ٣ / ١٨٣ مادة (رقد) : « الراقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الأردبة يُسَيَّع داخله بالغار » .

الجر[١] .

وما لا يقصد به بيان قدر الشيء كقولهم : « عندي بابٌ ساجاً »[٢] ، و« خاتمٌ فضةً » ، فليس المراد في مثل هذا بيان مقدار الباب ، ولا الخاتم ، فالجر في مثل هذا أولى من النصب[٣] ؛ إذا المقصود منه حاصل .

واعلم أنَّهم اختلفوا في عامل التمييز المنتصب عن تمام الاسم ، فالذي عليه الجمهور أنَّ العامل فيه الاسم التام قبله ، فإن كان مفرداً كـ« رطلٌ زيتاً » ، و« خاتمٌ فضةً » ، فهو مشبه بـ« ضاربٌ رجلاً » ، وإن كان مثنىً كـ« قفيزانِ برًّا » ، فهو مشبه بـ« الضاربانِ رجلاً » ، وقيل : هو مشبه بالمصدر ، وقيل : بالصفة المشبهة ، وقيل : بأفعل التفضيل ، وهو أثبت ؛ لأنَّ الاسم التام جامد ليس فيه معنى الفعل ، ولا حروفه ، وإنما عمل لمجرد الشبه اللفظي ، فينبغي أن يُحمل على أضعف العوامل التي فيها معنى الفعل ، وحروفه ، وهي : أفعل التفضيل[٤] .

وقال بعضهم: إنما انتصب هذا التمييز بمصدر محذوف ، فإذا قلت: « عندي رطلٌ زيتاً »، فـ" مقدار" المحذوف هو العامل ؛ لأنَّه مصدر ، ونُقل عن الكوفيين أنَّه منصوب على إسقاط " من "[٥] .

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك في شرحه للكافية ٢ / ٧٧٠ ، ثم علل سببه ، فقال : « ... والنصب أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد : أنَّ عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب ، ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور دون ما هو وعاء له كقولك : اشتريت ظرفَ سمنٍ فارغاً ، وبعتُ سقاءَ لبنٍ مملوءاً عسلاً » .
وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ٢ / ٣٠٣ مادة (سوج) : « الساج : خشب يجلب من الهند واحدته ساجة » .

(٣) الجر يكون على الإضافة بمعنى " من " .
أما النصب فقد اختلف حوله النحاة ، فذهب سيبويه إلى أن هذه الأمثلة ونحوها منتصبة على الحال حيث قال : « فالحال قولك : هذه جبتُكَ خزاً » .
وذهب المبرد إلى أنه منتصب على التمييز حيث قال : « وإنما حق هذا أن تقول : راقودُ خلٍّ ، أو راقودٌ خلاً على التبين » وممن ذهب إلى هذا الزجاجي .
وقال ابن مالك : « والأول قول أبي العباس وهو أولى ؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل ... » ويجوز في هذه الأمثلة ونحوها الرفع أيضاً ، فذهب سيبويه إلى أنه وصف ، وذهب ابن السراج والزجاجي إلى أنه بدل أو عطف بيان .
قال الشيخ خالد الأزهري : « وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال : إنه نعت والأول أولى ؛ لأنه جامد جموداً محضاً فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً » .
انظر الكتاب ٢ / ١١٧ - ١١٨ ، المقتضب ٣ / ٢٥٩ ، والجمل ٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٣ ، والتصريح ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٣٨٢ ، والهمع ٤ / ٦٤ .

(٥) لم أقف عليه .

وقد نقل النحويون الإجماع على أنّه لا يجوز تقديمه على عامله ، فلا يجوز : « عندي درهماً عشرونَ »[1] .

وأما حذف هذا التمييز ، فيجوز إما مع بقاء الإبهام كقولك : « سِرْتُ عِشْرِينَ » ، وليس ثَمَّ قرينةٌ تعين التمييز .

٥ وإما للعلم بالتمييز كقول القائل : « كَمْ قَبَضْتَ درهماً » ؟

فتقول : « قَبَضْتُ عِشْرِينَ » ، فمعلوم // من الكلام الأول أنَّ المراد " درهماً "[2] . //١٦٨أ

ومن حَذْفِ التمييز قولهم : « عِنْدي ثلاثةٌ وعشرونَ درهماً » ، فالتقدير : « عندي ثلاثةُ دراهمٍ » ، و« عشرونَ درهماً » حُذِفَ التمييزُ الأول لدلالة الثاني عليه .

وأما الفصل بين هذا التمييز ، وعامله ، فلا يجوز لضعف عامله[3] ، وسواء في ذلك

١٠ الفصل بالظرف ، أو المجرور ، وغيرهما ، والكل ممتنع إلاَّ ما شذ من قول الشاعر :

[٧٩] عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ[4] للهَجْرِ حَولاً كَمِيلاً[5]

---

(١) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٥٦ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٠ : « وقد حذف المميز ، وذلك إذا عُلِم من الحال حكم ما يعلم منها به ، وذلك قولك : عندي عشرون ، واشتريتُ ثلاثين ، وملكتُ خمسة وأربعين ، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يرد ذلك ، وأراد الإلغاز ، وحَذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام ، فاعرفه » .

وانظر الارتشاف ٢ / ٣٨٦ .

(٣) قال الصيمري في التبصرة ١ / ٣٢٢ : « وإنما حسن في كم الفصل ، ولم يحسن في عشرين وثلاثين ؛ لأن : كم يكثر حذف مفسِّرها أصلاً ، فيقال : كم مالُك ؟ ، وكم ثيابُك ؟ تريد : كم درهماً مالُك ؟ ، وكم ثوباً ثيابُك ؟ فلما كان يُحذف المفسر من كم ويستغنى عنه ، ويفهم المراد منه مع الحذف كان الفصل قَوِياً فيه ، ولم يقوَ مع العشرين ؛ لأن التفسير يلزمها » .

وانظر المساعد ٢ / ١٠٨ ، والهمع ٤ / ٧٧ .

(٤) في الأصل : (هجراً للهجر) .

(٥) من المتقارب للعباس بن مرداس .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٥٨ .

الشاهد في قوله : « ثلاثون للهجر حولاً » حيث فصل بين " ثلاثون " ومميزه " حولاً " بالجار والمجرور " للهجر " وإنما جاز هنا للضرورة . انظر شواهد العيني ٤ / ٧١ .

روي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٩ ، وشرح ابن الناظم ٧٤٢ ، واللسان ١١ / ٥٩٨ مادة (كمل) .

ففصل بين التمييز الذي هو " حول " ، وبين عامله الذي هو (ثلاثون)[١] بالمجرور الذي هو " للهجر " .

هذه أحكام التمييز المنتصب عن تمام الاسم ، وقد ذكرنا منها ما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى .

٥ وأما المنتصب عن تمام الكلام ، فهو ما جيء به لرفع الإبهام عن نسبة في جملة ، أو ما هو شبيه بالجملة ، فمثال الجملة قولك : « طابَ زيدٌ نفساً » لـمَّا لَمْ يُدْرَ نسبةَ الطيب إلى زيد من أي وجه هي (رُفِعَ)[٢] ذلك الإبهام بقولهم : « نفساً » .

ومثال الشبيه بالجملة قولك : « زيدٌ طَيِّبٌ نفساً » ، فالإبهام إنما هو واقع في نسبة الطيب إلى الضمير المستتر فيه ، وليس بجملة ، وإنما هو مشبه بالجملة لما فيه من الإسناد[٣] .

١٠ واعلم أنَّ هذا التمييز المنصوب عن تمام الكلام يكون منقولاً ، وغير منقولٍ[٤] ، فالمنقول يكون عن فاعل [و] مشبَّه بالفاعل ، وعن غيرهما[٥] ، وسيأتي .

فمثال الفاعل قوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[٦] كان الأصل : « اشتعلَ شيبُ الرأسِ » ، فنقل الرأس إلى الفاعلية بعد الإضافة ، ونصب " الشيب " على التمييز بعد الفاعلية[٧] ، وإنما (يقولون)[٨] ذلك لحصول معنىً لم يكن حاصلاً من الجملة قبل النقل ،

١٥ فإنَّك إذا قلت : « اشتعلَ شيبُ الرأسِ » ، فإنما المفهوم اشتعال (الشيب)[٩] ، ولا يشعر كونه في بعض الرأس ، أو في كلِّه ، فإذا قلت : « اشتعلَ الرأسُ شيباً » ، فُهِمَ اشتعال الشيب

---

(١) في الأصل : (ثلاثين) .

(٢) في الأصل : (ترفع) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٦٤ .

(٤) انظر المقرب ١ / ١٦٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٣٣ .

(٥) يقصد منقولاً عن المبتدأ تارة ، وعن المفعول تارة .
وسيأتي المؤلف على ذكرهما ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٦) من الآية (٤) في سورة مريم .

(٧) هذا هو الوجه المشهور ، ويجوز مع ذلك نصبه على أنه مصدر على غير المصدر لأن معنى اشتعل الرأس : شاب .
أو ينصب على أنه مصدر واقع موقع الحال والتقدير : شايباً أو ذا شيب .
ذكر هذا السمين في الدر المصون ٤ / ٤٩١ .

(٨) في الأصل : (يقولوا) .

(٩) في الأصل : (شيب) .

في جميع الرأس حتى لم تبقَ شعرة إلاَّ وقد شابت مع ما في ذلك من التفسير بعد الإبهام الخالي من الجملة قبلَ النقلِ ، والتفسير بعد الإبهام من بديع الكلام[١] .

//١٦٨ب ومثال (المشبّه)[٢] بالفاعل قولهم : // « امتلأَ الإناءُ ماءً »[٣] فـ" ماء " هنا مشبه بالفاعل ، وليس بفاعل حقيقة ؛ إذ لا يصح أن تقول : « امتلأ الماءُ » ، ولكن هو شبيه بالفاعل ؛ إذ هو في تأويل « ملأ الماءُ الإناءَ » .

٥ وأما غير المنقول ، فمثاله قولك : « حبذا زيدٌ رجلاً » .

وهذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام ينقل عن الفاعلية باتفاق مثل : « قرَّ زيدٌ عيناً » ، وعن المفعولية على خلافٍ فيه كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٤] فـ" عيوناً " منصوب على التمييز ، والتقدير : « فَجَّرنا عيونَ الأرضِ »[٥] ، ومن لا يرى النقل عن المفعول[٦] يعربه حالاً أي « ممتلئة عيوناً » ، وتكون الحال مقدرة إن قلنا : إنَّ العيون لا تكون في حال التفجر . ١٠

---

(١) التفسير بعد الإبهام ، أو الإيضاح بعد الإبهام كما يطلق عليه البلاغيون هو من أقسام الإطناب .
انظر الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٣ / ١٦٩ ، وبغية الإيضاح للصعيدي ٢ / ١٣٣ ، وعلم المعاني لعبد العزيز عتيق ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : (التشبيه) .

(٣) ذهب ابن الطراوة والسهيلي إلى أن انتصاب " ماء " هنا ، و" عرقاً " في : تصبب زيدٌ عرقاً على الحال لا على التمييز . انظر الارتشاف ٢ / ٣٧٨ .

(٤) من الآية (١٢) في سورة القمر .

(٥) ذهب إلى هذا الجزولي وأكثر المتأخرين ، وبه قال ابن عصفور ، وكذلك ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل : « وقد يصلح لايقاع الفعل عليه مضافاً إلى المجعول مفعولاً كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ فإن أصله : وفجرنا عيونَ الأرضِ » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ ، والتصريح ٢ / ٣٩٧ .

(٦) ذهب إلى هذا أبو علي الشلوبين حيث قال إن هذا النوع في موضع نظر لم يثبت بعد ، وإن الثابت هو المنقول عن الفاعل – وحجته كما ذكرها الشيخ خالد : « أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول » .
وتبعه في رأيه الآبذي ، وابن أبي الربيع ، غير أن ابن أبي الربيع أعرب " عيوناً " على وجهين : بدل بعض من كل على حذف الضمير ، والتقدير : عيونها هذا وجه ، والثاني : مفعولاً على إسقاط حرف الجر والتقدير : بعيون .
وهناك وجه ثالث ذكره أبو حيان حيث قال : « وأعربه بعضهم مفعولاً ثانياً كأنه ضمن وفجرنا صيرنا بالتفجير الأرض عيوناً » .
انظر التوطئة ٣١٤ – ٣١٥ ، والبحر المحيط ٨ / ١٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٧٨ ، والتصريح ١ / ٣٩٧ ، والهمع ٤ / ٦٨ .

وقد ينقل عن المبتدأ كقولك: «زيدٌ أحسنُ وجهاً» [و] التقدير : « وجهُ زيدٍ أحسنُ » .

وحصل مما قررناه أنَّ هذا التمييز يكون منقولاً ، وغير منقول ، وعن جملة فعلية ، أو اسمية .

وذهب ابن مالك إلى أنَّ ما انتصب عن الجملة الاسمية إنما نصبه عن تمام الاسم[1] .

٥ قال الشيخ أبو حيان : « ولا يلتفت له في ذلك »[2] .

وقد اُختلِف في العامل في هذا التمييز ، فالذي عليه سيبويه والجمهور أنَّ العامل فيه الفعل الذي قبله ، أو ما جرى مجراه في العمل من اسم فعل ، أو اسم فاعل ، أو غيرهما ، فإذا قلت : « طابَ زيدٌ نفساً » ، فالعامل في " نفساً " طاب[3] .

وقولهم : « سرعانَ ذَا إهَالَةً »[4] ، والعامل "سرعان"؛ لأنَّه اسم فعل بمعنى "أسرع" و"إهالة" ١٠ منصوبٌ على التمييز .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٣٨١ : « ... ثم قلت وينصبه مميزه لشبهه بالفعل ، أو شبهه ، فمثال ما ينصبه لشبهه بشبه الفعل مميز المقادير ، وما ذكر بعده إلاَّ أبوحت حارا ، فإن حذف من المميز ما به تمامه جر مميزه بالإضافة ... » .

ثم قال في ٢ / ٣٨٣ : « المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو : طبتُ نفساً ، واشتعَل رأسي شيباً ، وفجرنا الأرض عيوناً ، وامتلأ الكوز ماء ، وكفى الشيب ناهيا ، وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصاً مع أن كل تمييز فضلة على جملة ؛ لأن لكل واحد من جزءي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره ، فإن الإبهام في جزء من جملته ، فأطلق على مميزه مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع مميز جملة » .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٣ / ٧٧ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٤ – ٢٠٥ : « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأتُه ، ولا يعمل في غيره من المعارف ... » .

وهو ما ذهب إليه المبرد حيث قال : « اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره ، ومعناه في الانتصاب واحد ، وإن اختلفت عوامله » .

وممن ذهب إلى هذا المازني والزجاج ، والفارسي .

انظر المقتضب ٣ / ٣٢ ، والمساعد ٢ / ٦٢ .

(٤) مثل مشهور ، وأصله أن رجلاً التقط شاة عجفاء فألقى بين يديها كلأ ، فرآها يسيل رُغامُها فظن أنه وَدَك ، فقال : « سرعانَ ذي إهالةً » ، وقال الميداني نصب إهالة على الحال ، ويجوز أن يحمل على التمييز .

انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٤٢٣ – ٤٢٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٣٩ – ٣٤٠ .

وإذا قلت : « زيدٌ[١] طيبٌ نفساً » ، فالعامل " طيب " ، وإذا قلت : « زيدٌ أحسنُ قولاً » (فالعامل)[٢] أحسن ، وعلى هذا فقس .

وذهب ابن عصفور[٣] إلى أنَّ العامل تمام الجملة قبله[٤] ، وهو قول ضعيف .

وأما تقديم هذا التمييز على العامل ، فلا يخلو أن يكون العامل فعلاً غير متصرف ، أو « كفى » من الأفعال المتصرفة ، أو أفعل التفضيل ، أو غير هذه الثلاثة .

فإن كان العامل أحد هذه الثلاثة ، فلا يجوز تقديم التمييز على العامل باتفاق[٥] ، فلا يجوز أن تقول : « ما وجهاً أحسنُ زيداً » ، ولا « رجلاً كفى بزيدٍ » ، ولا « زيدٌ وجهاً أحسنُ » .

فإن كان العامل غير هذه الثلاثة فَاخْتُلِفَ في تقديم التمييز عليه ، فذهب سيبويه وكثير من البصريين إلى منع التقديم ومن (حُججهم)[٦] // أنَّ هذا التمييز فاعل غالب في المعنى ، //١٦٩أ والفاعل لا يتقدم على فعله[٧] .

وذهب جماعة من البصريين والكوفيين أنه يتقدم ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من

---

(١) في الأصل : (زيدٌ أحسنُ طيِّبٌ نفساً) فـ" أحسن " محشوة في المثال .

(٢) في الأصل : (والعامل) .

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي ، يكنى بأبي الحسن ، وهو من أهل اشبيلية ، ولد سنة ٥٩٠ هـ .
من مصنفاته : المقرب في النحو ، والممتع في التصريف ، والهلالية ، والأزهار ، وإنارة الدياجي ، ومختصر الغرة ، ومختصر المحتسب ، وله شروح على الجمل .
وله مصنفات أيضاً ولكنه لم يكملها وهي : شرح المقرب ، وشرح الإيضاح ، وشرح الأشعار الستة ، وشرح الحماسة ... وغيرها ، توفي سنة ٦٦٩ هـ ، وقال ابن العماد مات في رابع عشر ذي القعدة ، ومولده سنة ٥٧٧ هـ .
انظر إشارة التعيين ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٨٤ : « والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً ، فإنما العامل فيه تمام الكلام » .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٧٨ .

(٦) في الأصل : (حاججهم) .

(٧) ممن ذهب إلى هذا سيبويه ، وابن جني ، وابن الأنباري ، وابن عصفور .
وذكر ابن عقيل أن ممن ذهب إلى هذا أيضاً الفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة .
انظر الكتاب ١ / ٢٠٥ ، والخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٨٣ ، والمساعد ٢ / ٦٦ .

ذلك ، وإليه ذهب ابن مالك ، والشيخ أبو حيان[١] .

وأما تقديم التمييز على الفاعل فجائز كقولك : « طابَ نفساً زيدٌ » ، وقد أوردنا من أحكام التمييز على نوعيه ما فيه غنية ، فلنرجع إلى أبيات الأصل ، فَلْنُنَزِّلْهَا على ما أمكن من الأحكام المتقدمة .

٥ قوله :

وَإِنَّمَا التمْيِيزُ تَفْسِيرُ الذَّوَاتِ ... بِمُفْرَدٍ مُنَكَّرٍ لاَ بِالصِّفَاتِ

يُنْصَبُ عَنْ كَيلٍ كَـ(صَاعٍ بُرّاً) ... كَذَاكَ عَنْ وَزْنٍ كَـ(رِطْلٍ تَمْراً)

وَعَنْ مَسَاحَةٍ جَرِيبٌ نَخْلاً ... أَوْ عَدَدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ رَحْلاً)

ذكر في صدر (البيت الأول)[٢] أنَّ التمييز إنما يكون تفسيراً للذوات ، فخرج بذلك الحال ؛ لأنَّها تفسير للهيئات لا للذوات . ١٠

ثم قال : « بمفردٍ منكرٍ » فشرط في التمييز أن يكون مفرداً منكراً ، وقد قدمنا أنَّ الأكثر في التمييز أن يكون مفرداً[٣] ، وبينا الموضع الذي يأتي فيه جمعاً[٤] .

وبينا أيضاً أنَّ كونه نكرة شرط عند البصريين ، وذهب قوم إلى جواز مجيئه معرفة[٥] .

وقوله : « بمفردٍ » متعلق بقوله : « تفسيرُ الذواتِ » ، وقوله : « لا بِالصِّفَاتِ » معطوف على قوله : « بمفرد » ، فتقدير كلامه : « فإنما التمييز تفسير الذوات (بذات)[٦] مفردة نكرة لا بالصفات » . ١٥

---

(١) ممن ذهب إلى جواز تقديم التمييز على عامله هنا الكسائي والمازني والمبرد والجرمي ، وإليه ذهب ابن مالك حيث قال : « والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح » .

وكذلك ذهب إليه أبو حيان حيث قال : « ..... وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات » .

انظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٥ - ٤٧٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٥ ، وأبو عمر الجرمي ١٧٣ - ١٧٩ .

(٢) في الأصل : (بيت الأول) .

(٣) انظر ص ٢٨٣ .

(٤) انظر ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، ٢٨٦ - ٢٩٢ .

(٥) ذهب إلى هذا ابن الطراوة ، والكوفيون ، وقد سبق ذكره ص ٢٨٣ حاشية ٢ .

(٦) في الأصل : (بذاة) .

وحصل من هذا أنَّ التمييز إنما يكون جامداً ، فحصل من شروطه ثلاثة :

الإفراد ، والتنكير ، والجمود .

وقد تكلمنا على شروطه مستوفاة[1] .

ثم قال في البيت الثاني : إنَّ التمييز يُنصب عن الكيل ، ومثَّلَهُ بـ« صاعٍ برّاً » ، ومن هنا شرع يتكلم في التمييز المنتصب عن تمام الاسم ، ثم ذكر في تمام البيت أنَّه أيضاً يُنصب عن الوزن ، ومثَّلَهُ بـ« رطْلٍ تمراً » ، وشبه الوزن بالكيل ؛ لأنَّه مثله في كونه مقداراً ، وكون التمييز فيه يُنصب عن تمام الاسم ، ثُم ذكر في البيت الثالث : انتصابه عن المساحة ، ومثَّلَهُ بـ« جريبٍ نخلاً » ، وهو مقدار معلوم من الأرض التي فيها النخل[2] .

ثم ذكر في بقية البيت انتصابه عن العدد ، فقال : « أو // عدد » ، ومثَّلَهُ //١٦٩ب بـ« أربعينَ رَحْلاً » ، والرحْلُ هنا بالحاء المهملة[3] .

وهذه الأنواع الأربعة من الغالب في التمييز ، وقد تقدم الكلام عليها[4] ، وعلى ما يجري مجراها ، وأنَّ هذه الأنواع هي المنتصبة عن تمام الاسم من المقادير ، ولم يتعرض لما انتصب عن تمام الاسم من غير المقادير كقولك : « عندي ثوبٌ حريراً » ، وقد بُيِّن ذلك كلُّهُ .

قوله :

كَـذَاكَ فَاعِـلٌ وَمَفْعُـولٌ عُكِـسْ ... كَـ« ابْتَهَـجَ العُرْيَـانُ نَفْساً إِذْ لَبِـسْ »

وَفَجَّـرَ اللهُ البِـلاَدَ مَـاءَ ... وَبَعْـدَ حَبَّـذَا ، وَنِعْـمَ جَـاءَ

وَبِئْـسَ للـذَّمِّ كَـذَاكَ أَفْعَـلُ ... أيضـاً لِتَفْضِيـلٍ ، وكَـمْ إِذْ تَسَـأَلُ

شرع يتكلم في التمييز المنتصب عن تمام الكلام ، فذكر أنَّ من التمييز ما كان في الأصل فاعلاً ، أو مفعولاً ثُمَّ عُكِسْ ، فانتصب على التمييز ، ثم مَثَّلَ ما كان في الأصل فاعلاً بقوله : « ابْتَهَجَ العُرْيانُ نفساً » ، كان الأصل : « ابْتَهجَتْ نفسُ العريانِ » .

وقوله : « إذْ لَبِسْ » تتميم البيت ، لكنه لا يخلو من زيادة معنى ، فإنَّه لو قال : « ابتهجَ العريانُ نفساً » ، ولم يقل : « إذْ لَبِسْ » لم يُعْلَم سبب الابتهاج .

---

(١) انظر ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) انظر ص ٢٨٨ حاشية ٥ .

(٣) انظر إكمال الإعلام بتثليث الكلام ١ / ٢٤٥ ، واللسان ١١ / ٢٧٤ مادة (رحل) .

(٤) انظر ص ٢٨٨ .

ثم مثل ما كان مفعولاً في الأصل بقوله : « وَفَجَّرَ اللهُ البِلَادَ ماءً » كان الأصل : « وَفَجَّرَ اللهُ ماءَ البلادِ » .

وقد قدمنا الكلام على فائدة هذا النقل، وبيَّنا ما يحصل فيه من زيادة المعنى[1]، ثم قال : « وَبَعْدَ حَبَّذا وَنِعْمَ جاءَ » ، فنبَّه على أنَّ التمييز يقع بعد " نِعْمَ ، وحبَّذا " ، فمثال وقوعه بعد " نِعْمَ " : « [نِعْمَ] رَجُلاً زيدٌ » ، فـ" رجلاً " تمييز منتصب عن تمام الكلام ، وهو شبيه بالمنقول لا منقول حقيقة .

ومثال وقوعه بعد " حبَّذا " قولك : « حَبَّذا زيدٌ رجلاً » ، وهو أيضاً منتصب عن تمام الكلام إلاَّ أنَّه لا نَقل فيه .

ثم قال : « وَبِئْسَ للـذَّمِّ » يعني أنَّ " بِئْسَ " ينتصب التمييز بعدها كما ينتصب بعد " نِعْمَ " ، ولنعم وبئس وحبذا باب يأتي بعد[2] .

ثم قال : « كَذَاكَ أَفْعَلُ أيضاً لِتَفْضِيلٍ » يعني كذاك يقع التمييز بعد أفعل التفضيل ، ومثاله قولك : « زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً » .

ثم قال : « وَكَمْ إذْ تَسَأَلُ » ، فنبَّه على أنَّ المراد " كم " التي للسؤال تحرزاً من " كم " الخبرية ؛ لأنَّ تمييزها // مجرور ، فليس مما نحن فيه ، فتقدير كلامه : « وَكَأَفْعِلِ التفضيلِ في انتصاب التمييز بعد كم التي للسؤال » . //١٧٠أ

وقد تقدم الكلام على " كم " الاستفهامية مع الخبرية في بابها مستوفى[3] .

فأما أفعل التفضيل، فليس له باب في المنحة ، وأنا أنبِّه على بعض أحكامه هنا في مسألة ، ثم أتبعها مسألة ثانية أذكر فيها الصفة (المشبهة)[4] ؛ لأنَّها (ليس لها)[5] موضع في المنحة كما تقدم الوعد بذلك في باب المصدر[6] .

---

(١) انظر ص ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٢) انظر ص ٣٨٥ .

(٣) مثال كم الاستفهامية : « كم عبداً ملكتَهُ » ، وانظر شرح المنحة في اختصار الملحة القسم الأول - رسالة - ٣٣٧ - ٣٤٦ .

(٤) في الأصل : (المشبه) .

(٥) في الأصل : (ليس ها) .

(٦) لم ينبه ابن جابر على أفعل التفضيل والصفة المشبهة في باب المصدر ، بل نبَّه عليهما في باب اسم الفاعل . انظر ص ١٥٠ .

المسألة الأولى في أفعل التفضيل

اعلم أنَّ أفعل التفضيل هو اسم مشتق على وزن أفعل يراد به تفضيل شيء .

فما خلا من هذه الشروط ، فلا يقال له أفعل التفضيل ، [ولا يبنى] إلاَّ مما يبنى منه فعل التعجب[1] ، فإذا تعذر بناء فعل التعجب من فعل تعذر بناء أفعل التفضيل منه ، وتُوصِّلَ إلى التفضيل [منه] بما يتوصل به إلى التعجب من " أشدَّ " ، وما أشبهه ، فكما تقول : « ما أشدَّ حُمْرَةَ زيدٍ » كذلك تقول : « زيدٌ أشدُّ حُمْرَةً مِنْ عَمْرٍو » ، وما شذ بناء فعل التعجب منه شذ بناء أفعل التفضيل منه[2] ، فكما قالوا : « مَا أَعْطَاهُ لِلدرهَمِ » ، فكذلك تقول : « هُوَ أَعْطَاهُمْ للدِّرهَمِ »[3] على وجه الشذوذ .

وحيث سمع فعل التعجب من غير فعل بني أيضاً أفعل التفضيل منه ، فكما قالوا من (اللص)[4] : « ما ألصه » ، تقول : « هُوَ (أَلَصُّ)[5] [مِنْ] شِظَاظٍ » بالظاء المعجمة ، وهو رجل مشهور باللصوصية[6] .

ثم إنَّ أفعل التفضيل إما أن يعرف بالألف واللام ، وإما أن يضاف ، وإما أن يجرد عنهما ، والمجرد تلزمه " مِنْ " ظاهرة أو مقدرة[7] ، فمثال الظاهرة : « زيدٌ أفضلُ من عمرٍو »

---

(١) يشترط في صياغة الاسم للتفضيل الشروط التي تشترط في صياغة الفعل للتعجب لما بينهما من المشاركة ، والشروط هي :

أن يكون من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد مثبت غير مبني للمفعول على وزن فَعُل بضم العين أو هو مردود إليه إن لم يكن على زنته مما ليس بلون ولا عيب ظاهر .

وقد ذكر ابن جابر الشروط الواجب توفرها في صياغة الفعل للتعجب في باب التعجب ص ٣٧٧ - ٣٨٠ .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، ٨٥ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥ .

(٣) ومثله قولهم : « هُو أولاَهُمْ للمعْرُوفِ » .

انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢٤ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٢ .

(٤) في الأصل : (ألص) .

(٥) في الأصل : (اللص) .

(٦) مثل معروف ومثله قولهم : « ألصُّ من بُرْجَان » ، و« ألصُّ من فارةٍ » ، و« ألصُّ من عَقْعَقٍ » .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ١٨٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٢٥٧ ، والمستقصى ١ / ٣٢٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٥ .

وقال ابن منظور في اللسان ٧ / ٤٤٥ مادة (شظظ) : « والشِّظاظ : اسم لص من بني ضبّة أخذوه في الإسلام فصلبوه » . وانظر كتاب الأمثال لأبي عبيد بن سلام ٣٦٦ .

(٧) والسبب في لزوم ذكر " من " بعد أفعل التفضيل إذا كان مجرداً ؛ ليبيِّن المفضل عليه بعدها ، أو ليبيِّن الموضع الذي يزيد فضله منه .

انظر التبصرة ١ / ٢٣٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٥٥ .

ومثال المقدرة قولك: « زيدٌ أفضلُ » جواباً لمن سأل، فقال: « مَنْ أفضلُ: زيدٌ أو عمروٌ »، فحذف " من عمرو "؛ لدلالة الكلام المتقدم عليه، فيتعين تذكير أفعل التفضيل، وإفراده إذا كان مجرداً سواء جرى على مذكر، أو مؤنث، أو مفرد، أو غيره، فتقول: « هندٌ أفضلُ مِنْ ليلى »، و« الهندانِ أفضلُ من أسماءَ »، و« الهنداتُ أفضلُ مِنْ زينبَ »، وعلى هذا فقس ٥ في المذكر[١].

والصحيح في " مِنْ " المقترنة بأفعل التفضيل أنّها لابتداء الغاية[٢]، ولا تفيد مع الغاية التبعيض خلافاً لسيبويه[٣]؛ إذ ليس المعنى على التبعيض كقولك: « الله أعظمُ مِنْ كُلِّ // عظيمٍ »[٤]. //١٧٠ب

فإن كان مع الألف واللام أفردتَ وثنَّيتَ وجمعتَ، وذكَّرتَ وأنَّثتَ، فتقول: « زيدٌ ١٠ الأفضلُ »، و« هندٌ الفُضْلَى »، و« الزيدَانِ الأفضلاَنِ »، و« الهندَانِ الفُضلَيانِ »، و« الزيدُونَ الأفضلُون »، و« الهنداتُ الفُضلياتُ » ولا يجوز الجمع بين الألف واللام، ومِنْ، فأما قول الأعشى[٥]:

---

(١) انظر شرح ألفية ابن الناظم ٤٨٠ - ٤٨١، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٢) ممن ذهب إلى هذا المبرد حيث قال في المقتضب ١ / ١٨٢: « وقولك: زيد أفضل من عمرو إنّما جعلت غاية تفضيله عمراً، فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنّه فوقه ».

(٣) ذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، وأنها تكون للتبعيض حيث قال في الكتاب ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥: « وأما " من " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها.

وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه، وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة ما إلاّ أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت " من " كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن؛ لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس، وكذلك: ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من الرجال، وكذلك: لي ملؤه من عسل، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم .... ».

(٤) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١١٧.

(٥) هو ميمون بن جندل الأسدي، وهو مشهور بالأعشى الأكبر، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من شعراء الطبقة الأولى، وأحد أصحاب المعلقات، توهم بعض الناس أنه لم يسلم، ووجدت الثعالبي في كتابه المنتحل يقول بأنه أدرك الإسلام وأسلم وخرج يريد النبي عليه الصلاة والسلام ويمدحه بقصيدة، فلما انصرف عنه رمى به بعيره فاندق عنقه فمات سنة ٧ هـ - ٦٢٩ م.

انظر المؤتلف والمختلف ١٣، والمنتحل للثعالبي ٣٥٥.

[٨٠] فَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[1]

(فمؤول)[2] بأنَّ الألف واللام فيه زائدة ، أو بأنَّ " مِنْ " ليست متعلقة بالأكثر ، بل بمصدر محذوف ، أي لست بالأكثر (مُقدراً)[3] .

وإن (كان مضافاً)[4]، فلا يخلو أن يضاف إلى نكرة[5]، أو إلى معرفة، فإن (أضيف)[6] إلى نكرة كقولك : « زيدٌ أحسنُ رجلٍ » ، فهو كالمجرد في لزوم التذكير ، والإفراد[7] .

وإن كان مضافاً إلى معرفة ، فله (ثلاثة)[8] معانٍ[9] :

---

(١) من السريع في ديوانه ٩٤ ، وروايته : « ولست » بدل « فلست » .
الشاهد في قوله : « بالأكثر منهم » حيث جمع فيه بين الألف واللام ، و" من " ، وذلك ممتنع عند الجمهور .
ولكنه أُول على ثلاثة أوجه ذكرها ابن مالك في شرح الكافية ٢ / ١١٣٥ ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢ / ١٢١ ، وهي :
الأول : أن أل زائدة .
الثاني : أن " من " متعلقة بأكثر مُقدراً مدلولاً عليه بالموجود .
الثالث : أن " من " للتبيين لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : « ولست بالأكثر من بينهم » .
انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٦٠ ، وشواهد العيني ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ١٠٤ .
وروي بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٨١ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٦ .
(٢) في الأصل : (مأول) .
(٣) في الأصل : (مقداراً) .
(٤) في الأصل : (كانت مضافة) .
(٥) أثبتت في جانب اللوحة بخط مخالف لخط الناسخ ، ولعلها من عمل القراء .
(٦) في الأصل : (أضيفت) .
(٧) انظر الارتشاف ٣ / ٢٢١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢١ .
(٨) في الأصل : (ثلاث) .
(٩) دمج النحاة المعنى الثالث مع المعنى الثاني ، فمثلاً قال الزمخشري : « ..... وله معنيان :
أحدهما : أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء .
والثاني : أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم ، لكن لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه ، وذلك نحو قولك : الناقص والأشج أعدلا بني مروان كأنك قلت : عادلا بني مروان » .
وقال ابن الحاجب : « فإذا أضيف فله معنيان : أحدهما وهو الأكثر : أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، ويشترط أن يكون منهم نحو : زيدٌ أفضل الناس ، ولا يجوز : يوسف أحسنُ إخوته ؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه ، والثاني : أن يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح ، فيجوز : يوسف أحسنُ إخوته » .
واعترض الرضي على قول ابن الحاجب : « على من أضيف إليه » ، فقال : « وليس قوله : " على من أضيف إليه " بمرضي ؛ لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلاً على كل من أضيف إليه ، وكيف ذلك ، وهو من تلك الجملة ، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه » .
انظر المفصل ١١١ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٢ ، ٤٥٦ .

الأول : أن تقصد الزيادة في الفضل على ما أضيف إليه ، فهذا تنوى فيه " من " ، وعلى قول يلزم الإفراد ، والتذكير كالمجرد[١] ، وعلى قول آخر يجوز فيه الأمران : المطابقة لشبهه بالمعرف (بالألف)[٢] واللام ، (وعدمها)[٣] لشبهه بالمجرد[٤] .

المعنى الثاني : أن تقصد به زيادة مطلقة .

المعنى الثالث : أن لا تقصد به زيادة أصلاً ، والمعنيان محتملان في قولهم : « النَّاقِصُ[٥] والأَشَجُّ[٦] أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ »[٧] ، فيحتمل أن يريد زيادتهما في الفضل مطلقاً ، وإضافتهما إلى بني مروان على جهة التخصيص ، أو أنَّهما العادلان في بني مروان ، فليس ثَمَّ قصد زيادة ، وإنما المراد بـ" أعدل " هنا اسم الفاعل ، و" أفعل " على تقدير المعنيين (تجوز)[٨] إضافته إلى ما ليس ببعضه .

---

(١) ممن ذهب إلى هذا ابن السراج ، وابن الدهان ، وابن يعيش .

انظر الأصول ١ / ٢٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٨ .

(٢) في الأصل : (بلألف) .

(٣) في الأصل : (وعدمهما) .

(٤) ممن ذهب إلى هذا ابن مالك ، وابنه بدر الدين .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٥) الناقص هو لقب ليزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان من ملوك الدولة المروانية ، لقب بالناقص ؛ لنقصه الناس من أعطياتهم ما كان زاده الوليد بن يزيد في أعطياتهم ، ورده إياهم إلى ما كانوا عليه في زمن هشام وكان يلقب أيضاً بالشاكر لأنعم الله ، بويع بالخلافة بعد مقتل الوليد بن يزيد ، توفي سنة (١٢٦ هـ) .

انظر البداية والنهاية ١٠ / ١١ - ١٢ ، وتاريخ ابن خلدون ٣ / ١٣٩ ، ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٣٣ - ٢٣٧ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٣٠٠ ، والاعلام ٨ / ١٩٠ - ١٩١ .

(٦) الأشج هو لقب لعمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الخليفة الصالح ، كان واحد أمته في الفضل ، ونجيب عشيرته في العدل ، ولد سنة ٦٣ هـ ، وقيل : ٦١ هـ ، ولقب بذلك ؛ لأنه دخل اصطبل أبيه ، وهو غلام ، فضربه فرس فشجه ، فجعل أبوه يمسح عنه الدم ، ويقول : إن كنت أشج بني أمية إنك لسعيد ، توفي في رجب سنة (١٠١ هـ) .

انظر حلية الأولياء ٥ / ٢٥٣ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٤٧٥ ، والاعلام ٥ / ٥٠ .

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥ - ٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٨٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٧ .

(٨) في الأصل : (بتجويز) .

وعلى المعنى الأول لا تجوز إضافته إلاّ إلى ما هو بعضه[1] ، ويظهر ذلك من قولهم : « يوسفُ أحسنُ إخوَتِهِ » ، فإن أردت المعنى الأول ، وهو أنَّه زائد في الحسن على ما أضيف إليه ، فلا تجوز المسألة ، (فإنَّ)[2] يوسف ليس ببعض إخوته ، وإن أردت المعنى الثاني ، والثالث أي هو أحسن مطلقاً ، أو هو الحسنُ في إخوته جازت المسألة ، فلا يجوز أن تنوي " من " مع هذين المعنيين ، وتلزمهما المطابقة ؛ لشبههما بما فيه الألف واللام ، وعدم شبههما ٥ بالمجرد[3] .

ويتعين نصب التمييز في أربعة مواضع :

الأول : إذا كان مجرداً كقولك : « زيدٌ أحسنُ من عمرٍو [وجهاً] » .

//١٧١أ // **الثاني** : إذا كان مقروناً بالألف واللام كقولك : « زيدٌ الأحسنُ وجهاً » .

١٠ **الثالث** : إذا كان مضافاً لغير التمييز كقولك : « زيدٌ أحسنُ الناسِ وجهاً » .

الرابع : إذا لم يضف لغير تمييز ، وكان التمييز لا يصح أن يكون خبر الاسم الذي جرى عليه أفعل [كقولك : زيدٌ أحسنُ وجهاً] ، وأحسن هنا لم يُضف لغير تمييز ، والتمييز الذي هو وجهاً لا يصح أن يكون خبراً عن زيد الذي جرى عليه أحسن ، فلا يجوز أن تقول : « زيدٌ وجهٌ » ؛ لأن الشيء لا يخبر عنه بجزئه .

١٥ وفيما عدا هذه المواضع الأربعة يجوز في التمييز النصب ، والجر على الإضافة كقولك : « زيدٌ أحسنُ رَجُلاً » ، ألا ترى أنَّ أحسن هنا غير مقرون بـ" من " ، ولا بالألف واللام ، ولا مضافاً إلى غير التمييز ، ولا التمييز غير صالح للإخبار به عن الاسم الذي جرى عليه أحسن ؛ إذ يصح أن تقول : « زيدٌ رجلٌ » ، ففي مثل هذا يصح النصبُ على التمييز ، والجر على الإضافة .

---

(١) ذهب إلى هذا جمهور البصريين ، وممن ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج ، وابن يعيش ، وابن مالك .
أما الكوفيون فأجازوا نحو : أحسن إخوته ، هذا ما نسبه لهم ابن عقيل .
انظر المقتضب ٣ / ٣٨ ، والأصول ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤ ، والتسهيل ١٣٤ ، والمساعد ٢ / ١٧٥ .

(٢) في الأصل : (وأنَّ) .

(٣) انظر توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢ .

واعلم أنَّ أفعل التفضيل أحط الأسماء العاملة ؛ لاشتمالها على حروف الفعل ومعناه[١] .

وأصل العمل للفعل ، واسم الفاعل دونه ؛ لأنَّه شُرِطَ في عمله الاعتماد ، وكونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والصفةُ (المشبهةُ)[٢] دون اسم الفاعل ؛ لأنَّها لا ترفع الظاهر إلاَّ إذا كان سبباً ، وأفعل التفضيل دون الصفة (المشبهة)[٣] ؛ لأنَّه لا يرفع إلاَّ الضمير ، ولا يرفع الظاهر[٤] إلاَّ بشروط ثلاثة[٥] :

الأول : أن يتقدمه النفي .

الثاني : أن يكون أفعل صفةً في اللفظ لغير من هي له في المعنى .

الثالث : أن يكون مقتضياً لتفضيل الشيء على نفسه باعتبار محلين ، أو زمنين ، أو حالين (كقوله)[٦] عليه السلام : « مَا مِنْ أيامٍ أَحَبُّ إلى اللهِ فِيهَا الصَّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ »[٧] ، فـ" الصوم " هنا فاعل بأحب لاجتماع الشروط الثلاثة ، وهي : تقدم النفي ،

---

(١) انظر التبصرة ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٠٤ .

(٢) في الأصل : (المشبَّه) .

(٣) في الأصل : (المشبَّه) .

(٤) هناك لغة ضعيفة ترفع الفاعل الظاهر بأفعل التفضيل .
قال ابن مالك حكاها سيبويه ، وقال الرضي حكاها يونس عن ناس من العرب فتقول : « مررتُ برجلٍ أكرمُ منه أبوه » .
وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٤ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٣ ، والتسهيل ١٣٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٨ .

(٦) في الأصل : (كقولك) .

(٧) استشهد به بعض النحويين على هذه الرواية مثل سيبويه ، والرضي ، وابن هشام ، والبغدادي . انظر الكتاب ٢ / ٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧١ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، والخزانة ٢ / ١٠ .
أما في كتب الحديث فلم أعثر على هذا الحديث بنفس النص فيما وقع تحت يدي منها إنما وجدته بلفظ " العمل " بدل " الصوم " .
وذلك في سنن ابن ماجه وروايته : « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام » .
وفي مسند ابن حنبل : « ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد » .
وفي سنن الترمذي : « ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر » .
انظر سنن ابن ماجه ١ / ٣١٧ ، ومسند ابن حنبل ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، ١٦١ - ١٦٢ ، وسنن الترمذي ١ / ٢٢٩ .

وأنَّ أحب صفة لأيام في اللفظ ، وهي في المعنى للصوم ؛ لأنَّه الزائد في المحبة ، وأنَّ الصوم مفضل على نفسه باعتبار زمنين ، وهما عشر ذي الحجة وغيرها ، وإن لم يتقدم النفي ، وأردت التفضيل بهذا المعنى قدمت الصوم مرفوعاً على الابتداء ، وأخبرت // عنه بأحب ، //١٧١ب فقلت : الصوم في عشر ذي الحجة أحبُّ إلى الله منه في غيرها ، وعلى هذا فقس .

ومع اجتماع الشروط الثلاثة ، فرفع الظاهر بها قليل . ٥

هذا ما أمكن ذكره من أحكام أفعل التفضيل .

المسألة الثانية في الصفة (المشبهة)[1]

« وهي صفة دالة على حدث وفاعله (مشبَّهةٌ)[2] باسم الفاعل » .

فقولنا : : « دالة على حدث وفاعله » خرج به اسم المفعول ؛ لأنَّه يدل على حدث ومفعوله لا على فاعله .

وقولنا : « (مشبهة)[2] باسم الفاعل » خرج به المصادر ، وأسماء الأفعال ، وأفعل التفضيل ؛ إذ ليست (مشبهة)[3] باسم الفاعل ، ووجه (الشبه)[4] بين (هذه)[5] الصفة ، واسم الفاعل من ثمانية أوجه :

إفرادها كما يفرد ، وتثنيتها كما يثنى ، وجمعها كما يجمع ، فتقول : « الحسنُ وجهاً » كما تقول : « الضاربُ زيداً » ، وتقول : « الحسنانِ » كما تقول : « الضاربانِ » ، وتقول : « الحسنونَ » كما تقول : « الضاربونَ » ، وتُذكَّر كما يُذكَّر وتؤنَّث كما يؤنَّث ، وهي صفة كما هو ، وتتحمل الضمير كتحمله ، وطالبة لاسم بعدها كطلبه[6] ، (فهذه)[7] موجبات الشبه بينها وبين اسم الفاعل ، ومعلوم أنَّ المشبه ليس هو المشبه به ، فيتعين ذكر الفرق بينهما ، وذلك من ثمانية وجوه :

---

(١) في الأصل : (المشبه) .

(٢) في الأصل : (مشبه) .

(٣) في الأصل : (مشبه) .

(٤) في الأصل : (المشبه) .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) ذكر العكبري أربعة من أوجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، وهي تظهر في قوله : « ومشابهتها له في أنها تثنى وتجمع وتؤنث ، وهي مشتقة كما أنه مشتق » .

وذكر ابن يعيش خمسة أوجه حيث قال : « وإنما لها شبه بها - أي باسم الفاعلين - وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون » .

وذكر ابن مالك أربعة فقال : « وشبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى ، وما هو له ، وفي قبول التأنيث والتثنية والجمع » .

وذكر ابن القواس أربعة ، فقال : « أما وجه الشبه فأربعة : التثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث » .

انظر اللباب ١ / ٤٤٣ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٦ / ٨١ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ١٠٥٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٩٥ .

(٧) مكررة في الأصل .

الأول : أنَّها لا تعمل إلاَّ في السببي[١] ، واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي[٢] .

الثاني : أنَّه لا يعطف على مجرورها بالنصب كما يعطف على [مجرور] اسم الفاعل ، فيجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زيدٌ ضاربُ عمرٍو الآنَ وخالداً » بنصب " خالد " عطفاً على الموضع ، وجره عطفاً على اللفظ ، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة ؛ لأنَّ مجرورها مرفوع في المعنى ، فلا وجه للعطف عليه بالنصب[٣] .

الثالث : أنَّها لا تشتق إلاَّ من الفعل اللازم ، واسم الفاعل مشتق من اللازم والمتعدي[٤] .

الرابع : أنَّها لا يتقدم معمولها عليها ؛ لضعفها في العمل[٥] ، فيصح أن تقول : « زيداً ضاربٌ » على أنَّ " زيداً " مفعول بـ" ضارب " ، ولا يصح أن تقول : « أنتَ وجهاً حسنٌ » على أنَّ المراد « حسنٌ وجهاً » .

الخامس : أنَّها لا تكون إلاَّ للحضور بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنَّه يكون للمضي والحضور والاستقبال ، فإذا قلت : « زيدٌ حسنٌ وجهاً » ، فالمراد ثبوت // الحسن له ، واستقراره ، //١٧٢أ والثبوت يستلزم الحضور ، فإذا أريد بها المضي والاستقبال ردت إلى صيغة اسم الفاعل[٦] ، فيقال : « زيدٌ حاسنٌ » ، وعلى ذلك قول الشاعر :

[٨١] فَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ [و] إنْ جَلَّ جَازِعٌ … وَلاَ بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ[٧]

---

(١) نحو : « زيدٌ حسنٌ وجهَهُ » ، ولا تعمل في أجنبي نحو : « زيدٌ حسنٌ عمراً » .

(٢) السببي نحو : « زيدٌ ضاربٌ غلامَه » ، ومثال الأجنبي : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ٢٤٨ ، والهمع ٥ / ٩٩ .

(٤) في هذا الشرط قال ابن مالك :

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ … كَـ« طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ »

انظر شرح ابن عقيل ٣ / ١٤١ ، والمساعد ٢ / ٢١٠ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ١٤٣ ، والمساعد ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٧ .

(٦) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٤ .

(٧) من الطويل لأشجع السلمي .

الشاهد في قوله : « جازع ... فارح » حيث كان الأصل « جزع ، فرح » ولكنه لما أراد بالصفة معنى الحدوث حُوِّلت إلى بناء اسم الفاعل واستعملت استعماله .

وفي شرح الحماسة للمرزوقي : « ولو قال بدل جازع وفارح : جَزِعٍ وفَرِحٍ كان أفصح وأكثر ؛ لأن " فَعِلَ " إذا كان غير متعد فالأجود والأقيس في مصدره " فَعَلٌ " ، وفي اسم الفاعل " فَعِلٌ " ، وإذا كان متعدياً فبابه " فاعِل " » .

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥٨ - ٨٥٩ .

وروي بلا نسبة في : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٤٤ ، والمساعد ٢ / ٢٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٤ - ٤٥ .

كان الأصل : « جَزِعٌ ، وفَرِحٌ » بغير ألف ، فلما أراد بهما التجدد ، والحدوث نقلهما إلى صيغة اسم الفاعل .

وإذا أريد باسم الفاعل الثبوت والاستقرار (تُرك)[1] على صيغته ، واستعمل استعمال الصفة المشبهة في نصب الاسم بعده على التشبيه بالمفعول وقصره على العمل في السببي هذا إذا كان من فعلٍ لازم ، فإن كان من متعدٍ إلى واحد (بنفسه أو بحرف الجر)[2] ، ففي جواز إرادة الثبوت به والاستقرار خلاف : الجمهور على المنع[3] .

وإن كان [من] متعدٍ إلى اثنين ، فلا يجوز ذلك فيه .

السادس : أنّها لا تكون جارية على الفعل المضارع في حركاته ، وحروفه كما يجري عليه اسم الفاعل ، وأجاز ابن مالك مجيئها في القليل جارية على الفعل المضارع كاسم الفاعل إذا كان الفعل ثلاثياً ، وأوجب جريانها على الفعل المضارع إذا كانت مما زاد على الثلاثي[4] .

وليس ما قاله بظاهر ؛ إذ يمكن أن تكون التي ادَّعى أنّها صفة جارية على الفعل المضارع كانت في الأصل اسم فاعل ، فأريد به الثبوت ، (والاستقرار)[5] ، فاستعمل استعمال الصفة ، وكذلك القول فيما زاد على الثلاثي .

السابع : أنَّ الصفة تضاف إلى فاعلها معنى ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا يصح أن تقول : « قائمُ الأبِ » إلاَّ أن تريد به الثبوت (والاستقرار)[6] ، فتستعمله استعمال الصفة

---

(١) في الأصل : (نزل) .

(٢) في الأصل : (بنفسها وبحرف الجر) .

(٣) إذا تعدى إلى واحد بنفسه ذهب كثير من النحاة إلى المنع ، وحكى الأخفش جوازه عن بعض النحاة .
وذهب ابن عصفور وابن أبي الربيع إلى جوازه إذا حذف المفعول اقتصاراً أما إذا تعدى بالحرف فالجمهور على المنع ، والأخفش أجاز فيه التشبيه فتقول : مارُّ الأبِ بزيدٍ ، واختاره ابن عصفور .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٧١ ، والارتشاف ٣ / ٢٥١ ، والهمع ٥ / ١٠٤ - ١٠٦ .

(٤) نصه كما هو في التسهيل (١٣٩) : « وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره » .

(٥) في الأصل : (أو الاستقرار) .

(٦) في الأصل : (أو الاستقرار) .

(المشبهة)[١] .

الثامن : أنَّ إضافة الصفة المشبهة غير محضة ، وإضافة اسم الفاعل تكون محضة ، وغير محضة .

إذا تقرر هذا فاعلم أنَّ الصفة المشبهة على ثلاثة أقسام[٢] :

٥ قسم يوحد لفظه ومعناه في المذكر والمؤنث كـ" الحسن " ، فإنَّ معنى الحُسْنِ موجودٌ فيهما ، ولفظه صالح للإطلاق عليهما ، فيصح في مثل هذا أن تُطلق لفظ المذكر على المذكر كقولك : « رَجلٌ حسنٌ غُلاَمُهُ » ، ولفظ المؤنث [على المؤنث] كقولك : « امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ جَارِيَتُها » ، وأن تطلق لفظ // المذكر على المؤنثة كقولك : « امْرَأَةٌ حَسَنٌ أبوهَا » ، ولفظ المؤنثة على المذكر تقول : « رجَلٌ حَسَنَةٌ جَارِيَتُهُ » ، فالوجوه الأربعة جائزة . //١٧٢ب

١٠ **القسم الثاني** : أن يكون معنى الصفة مخصوصاً بالمؤنث ، أو بالمذكر ، (وكذلك)[٣] لفظها كـ" عذراء " للجارية التي لم تزل بكارتها ، فاللفظ والمعنى (مخصوصان)[٤] بالمؤنث ، وكـ" ألحى " للكبير اللحية[٥] ، فاللفظ والمعنى (مخصوصان)[٦] بالمذكر .

فههنا لا يجوز إلاَّ وجهان : أن تُطلق صفة المؤنث على المؤنث ، وصفة المذكر على المذكر ، فتقول : « امْرَأَةٌ عَذْرَاءُ بِنتُهَا » ، و« رَجلٌ أَلْحَى وَلَدُهُ » ، فلا يجوز أن تقول : « رَجلٌ عَذْرَاءُ بِنتُهُ » ، ولا « امْرَأَةٌ أَلْحَى وَلَدُهَا » ؛ لأنَّ في ذلك خروجاً عن قاعدة اللغة ؛ لأنَّك ١٥ تطلق ما لم يضعه العرب إلاَّ للمذكر على المؤنث وبالعكس .

القسم الثالث : أن يكون[٧] اللفظ صالحاً للمذكر ، والمؤنث في صورته ، لكنَّ معناه مخصوصٌ إما بالمذكر كـ" خصي " ، أ[و] بالأنثى كـ" حَائِضٌ " ، فالجمهور على أنَّه لا يجوز

---

(١) في الأصل : (المشبّه) .

(٢) انظر التسهيل ١٣٩ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٥٦٦ - ٥٦٧ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) في الأصل : (مخصوصٌ) .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ١٥ / ٢٤٣ مادة (لحا) : « ورجل ألحى ولحياني : طويل اللحية » .

(٦) في الأصل : (مخصوص) .

(٧) في الأصل : (يكون من اللفظ) .

من هذا إلاّ الوجهان الأولان ، فتقول : « رَجلٌ خَصِيٌّ غُلاَمُـهُ » ، و« امْـرَأَةٌ حَـائِضٌ بِنْتُـهَا » ، ولا يصح أن تقول : « امْرَأَةٌ خَصِيٌّ غُلاَمُهَا » ، ولا « رَجلٌ حَائِضٌ بِنْتُهُ » .

وأجاز الأخفش الوجهين الأخيرين[١] ، وهو مردودٌ عليه بأنَّ هـذا الإطـلاق مجازٌ ، ولا يصح المجاز إلاَّ فيما تصحُ فيه الحقيقة ، والحقيقة هنا لا تصح[٢] .

٥ واعلم أنَّ مسائل الصفة المشبهة تنتهي إلى (ثمـانِ عشـرة مسـألة)[٣] ؛ لأنَّ الصفـة إمَّـا نكرة ، وإمَّا معرفة ، والمعمول مع كل واحد منهما إمَّا مجـردٌ عـن الألـف والـلام ، والإضافـة كقولك : « رجلٌ حسنٌ وجهاً » ، أو معرفٌ باللام كقولك : « حسنُ الوجهِ » ، أو بالإضافة كقولك : « حسنٌ وَجْهُهُ » ، وكل واحـد مـن هـذه الثلاثـة إمـا مرفـوع علـى الفاعلية[٤] ، أو منصوب علـى التمييز إن كـان نكـرة[٥] ، أو علـى التشـبيه بـالمفعول إن كـان معرفـة[٦] ، أو

١٠ مجرورٌ[٧] على الإضافة .

---

(١) نسبه النحاس - أي الجواز - إلى الأخفش دون غيره من النحاة .
ونسبه بعض النحاة إلى الكسائي ، مثل : ابن مالك وابن عقيل ، والسيوطي .
ونسبه أبو حيان إلى الأخفش في القسم الثالث فقط حيث قال : « وإن الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفـة الـتي هي مشتركة في المعنى واللفظ خاص بأحدهما نحو آلي ، وعجزاء » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٠ ، والمساعد ٢ / ٢١٣ ، والارتشاف ٣ / ٢٤٤ ، والهمع ٥ / ٩٥ .

(٢) هذا ما ذكره ابن عصفور حيث قال : « وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ؛ لأن هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلاّ ما سمع ، ولم يسمع من كلامهم مثل : مررتُ برجـلٍ حائضِ البنـتِ ، ولا بـامرأة خصيٍّ الزوج ، وأيضاً فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة ، والحيض لا يكون للرجل حقيقة ، فلا يكـون لـه مجازاً ؛ لأن المجاز مشبه بالحقيقة ، وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٦٧ .

(٣) في الأصل : (ثمانية عشر مسئلة) .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٧٠ : « وإن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى الضمير ، أو معرفـاً بالألف واللام ، فإن كان مضافاً إلى الضمير ، فعلى أن يكون فاعلاً ، وإن كان معرفاً بالألف واللام ففيه خـلاف ، فمذهب سيبويه رحمه الله أنه فاعل ، وعلـى مذهـب أبي علي الفارسـي أنـه بـدل مـن الضمـير الـذي في الصفـة ، والصحيح مذهب سيبويه » .

(٥) ويجوز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، وممن قال بهذا الزجاجي وابن عصفور .
انظر الجمل ٩٧ ، والشرح الكبير ١ / ٥٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٤٩ .

(٦) قال المرادي : « وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزاً ، وهي نزعة كوفية ، والجـر على الإضافة ، وهل هي من نصب أو رفع ؟ قولان وظاهر كـلام المصنـف أنـها مـن رفـع وإليه ذهـب السـهيلي ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب » .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٤٩ .

(٧) رفع ؛ لأنه معطوف على « إما مرفوعٌ » .

فيتصور مع الصفة النكرة (تسع)[١] مسائل من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، ومثلها مع المعرفة ، ثم هذه المسائل (الثمانِ عشرة)[٢] خمسة أقسام :

أحسن : وهو ما اشتمل على ضمير واحد .

وحسن : وهو ما اشتمل على ضميرين .

وقبيح : وهو ما خلا عن الضمير .

وممتنع : وهو ما أضيف (وفيه)[٣] الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام .

ومختلف فيه : وهو ما كان فيه المعمول مضافاً // إلى ضمير الموصوف . //١٧٣أ

والأحسن منها (تسع)[٤] مسائل ، وهي أن يكون المعمول مجرداً منصوباً ، أو مجروراً ، والصفة نكرة كقولك : « رجلٌ حسنٌ وجهاً » بالنصب ، أو « حسنُ وجهٍ » بالجر ، أو منصوباً مع كون الصفة (معرفة)[٥] ، فهذه (ثلاث)[٦] مسائل ، أو يكون المعمول معرفاً بالألف واللام منصوباً ، أو مجروراً ، والصفة نكرة كقولك : « حسنٌ الوجْهَ » بالنصب ، أو « الوجهِ » بالجر ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[٧] .

فهذه (أربع)[٨] مسائل مع الثلاثة المتقدمة ، أو يكون المعمول مضافاً مرفوعاً ، والصفة نكرة كقولك : « حسنٌ وجهُهُ » بالرفع ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[٩] ، فهاتان ثنتان تتمة (تسع)[١٠] مسائل .

والحسن منها مسألتان : وهي أن يكون المعمول مضافاً منصوباً ، والصفة نكرة كقولك: « رجلٌ حسنٌ وجهَهُ » بالنصب ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[١١] ، فهذه مسألتان .

(والقبيح)[١٢] منها (أربع)[١٣] مسائل ، وهو أن يكون المعمول مجرداً مرفوعاً والصفة نكرة كقولك: « حسنٌ وجهُهُ » بالرفع ، ومثلها مع كون الصفة معرفة[١٤]، فهاتان مسألتان ،

---

(١) في الأصل : (تسعة) .
(٢) في الأصل : (الثمانية عشر) .
(٣) في الأصل : (فيه) .
(٤) في الأصل : (تسعة) .
(٥) في الأصل : (معدفه) .
(٦) في الأصل : (ثلثة) .
(٧) مثالها : « الرجل الحسنُ الوجهَ ، أو الوجهِ » .
(٨) في الأصل : (أربعة) .
(٩) مثالها : « الرجلُ الحسنُ وجهُهُ » .
(١٠) في الأصل : (تسعة) .
(١١) مثالها : « الرجلُ الحسنُ وجهَهُ » .
(١٢) في الأصل : (والقسم) ولعل الصواب ما أثبته .
(١٣) في الأصل : (أربعة) .
(١٤) مثالها : « الحسنُ وجهُهُ » .

أو يكون المعمول معرفاً بالألف واللام مرفوعاً ، والصفة نكرة ، أو معرفة كقولك : « حسنُ الوجهُ » ، أو « الحسنُ الوجهُ » فهاتان مسألتان تتمة (أربع)[١] مسائل .

والممتنع منها مسألتان ، وهي أن تكون الصفة معرَّفة بالألف واللام ، والمعمول مجرور مجرد ، أو مضاف إلى ماليس فيه ألف ولام ، ولا مضاف إلى [ضمير] ما فيه الألف واللام كقولك : « الحسنُ وجهٍ » بالجر ، أو « الحسنُ وجهِ أبٍ » ، أو « الحسنُ وجههِ »[٢] .

والمختلف فيه مسألة واحدة ، وهو أن تكون الصفة نكرة مضافة إلى معمول مضاف إلى ضمير الموصوف كقولك : « مررتُ برجلٍ حسنِ وجههِ » ، فمنهم من منعها (لحظاً)[٣] لإضافة الشيء إلى نفسه[٤] ؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى .

ومنهم من أجاز مراعاةً للفصل الواقع بين الصفة ، وضمير الموصوف بالوجه ، فكأنَّها لم تُضَفْ إلى ضميره[٥] .

وقد أتينا في مسألة الصفة المشبهة بتلخيص ما في الكتب المطولة، والله الموفق للصواب .

---

(١) في الأصل : (أربعة) .

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٦٤٨ : « ثم في هذه المسائل الثماني عشرة مسألتان ممتنعتان ، وهما : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجههِ ، وهي الثانية عشرة ، ومررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ، وهي المسألة الثامنة عشرة ، فامتناع الأولى ؛ لأنها لم تُفِدْ الإضافة ، وامتناع الثانية ؛ لأنها خلاف قياس وضع اللغة في إضافة المعرفة إلى النكرة » .

(٣) في الأصل : (لحضاً) .

(٤) ممن ذهب إلى هذا الزجاجي حيث قال في الجمل (٩٨) : « والوجه الحادي عشر : أجازه سيبويه ، وهو قولك : " مررتُ برجلٍ حسنِ وجههِ " بإضافة حسن إلى الوجهِ ، وإضافة الوجهِ إلى الضمير العائد على الرجل ، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ ؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه ، وهو كما قالوا » .

(٥) نسب الزجاجي هذا المذهب – وهو الجواز – إلى سيبويه ، وهذا يتضح من النص السابق ، وهذا غير صحيح ؛ لأن سيبويه قد خص جوازها بالشعر ويظهر هذا من قوله في الكتاب ١ / ١٩٩ : « وقد جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِها ، شبهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام ، قال الشماخ :

أمن دمنتين عرَّسَ الركبُ فيهما ... بحقلِ الرخامَي قد عفا طَلَلاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالي جونَتا مُصطَلاهما »

وخالفه في ذلك المبرد حيث منع المسألة في الشعر وغيره ، وتأول البيت على أن الضمير الذي في " مصطلاهما " عائدٌ على الأعالي ؛ لأنها مثناة في المعنى .

وقد قال ابن عصفور : « والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ .... » .

أما ابن مالك فنسب الجواز إلى الكوفيين ، ثم قال : « والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً » .

انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٥٧٣ – ٥٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٥ – ٩٦ ، والهمع ٥ / ٩٦ – ٩٧ .



باب الظرف

« باب الظرف »

// هذا الباب تكلم فيه على الظروف ، والظرف في اللغة هو : الوعاء ، وسميت الأزمنة ، //١٧٣ب والأمكنة ظروفاً ؛ لأنَّها أوعية للأفعال ؛ إذ لا يقع فعلٌ من مخلوق إلاَّ في زمانٍ ، أو مكانٍ[١] .

وأما (الظرف)[٢] في الإصطلاح : « فهو اسمُ زمانٍ ، أو مكانٍ صالح لمعنى في » .

٥ فقولنا : « صالح لمعنى » خرج [به] نحو قولك : « أعجبني يومُ الجمعةِ » ، فإن " يوم " هنا غير صالح لمعنى " في " ؛ إذ ليس العجب (واقعاً)[٣] في يوم الجمعة ، فلا يعرب هنا إلاَّ فاعلاً .

وتنقسم ظروف الزمان ، والمكان إلى ثلاثة أقسام[٤] : « مبهمٌ ، ومختصٌ ، ومعدودٌ »[٥] .

فالمبهم من الزمان : ما دل على القليل ، والكثير كـ" وقتٍ ، وحينٍ ، وزمانٍ " ،

١٠ والمختص منه : ما صلح في جواب " متى " كـ« يومِ الخميسِ ، وشهرِ رمضانَ ، وعامٍ أوَّلَ » ، فإنَّه إذا قيل لك : « متى خرجتَ » صح أن تقول في جوابه : « يومَ الخميسِ ، أو شهرَ رمضانَ » ، ويجري هذا المجرى كل ما هو زمان معين .

والمعدود منه : ما صلح في جواب " كم " كـ« شهرٍ ، ويومٍ ، ويومينِ ، وسنةٍ » ، فإذا قيل لك : « كَمْ سِرتَ ؟ » .

١٥ صَلُح أن تقول في جوابه : « شهراً ، أو يوماً ، أو يومين » على حسب الزمان الذي سرت فيه .

واعلم أنَّ المعدود لا يلزم أن يكون مختصاً كقولهم [كم] سرت ؟

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤١ ؛ وشرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١ / ٥٣٩ .

(٢) في الأصل : (الظروف) .

(٣) في الأصل : (واقع) .

(٤) انظر التوطئة للشلوبين ٢٠٩ - ٢١١ ؛ والمقرب لابن عصفور ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ؛ والشرح الكبير له أيضاً ١ / ٣٢٧ .

(٥) وهناك من عدها قسمين فقط : مبهم ومختص .

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٧٦ ؛ وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٥ .

فيقال في جوابه : ثلاثة أحيان[١] ، فثلاثة أحيان هنا معدود لا مختص ، وقد يجتمع الاختصاص والعدد كالصيف والشتاء[٢] ، فإنّهما مُختصان من جهة أنّهما زمنان مُعينان [و] مُعدودان من جهة أنّ عددَ أشهرهما وأيامهما معلومٌ ، فإذا كان الزمانُ معدوداً لم يَصْلُحْ إلاّ في جواب " كم " فقط ، وإذا كان مختصاً فقط لم يصلح إلاّ في جواب " متى " ، ٥ وإذا كان معدوداً ، ومختصاً صَلُحَ في جواب " كم ، ومتى " .

فإذا قيل لك : « كَمْ سِرْتَ ؟ » صح أن تقول : « الصيفَ » باعتبار العدد ، وإذا قيل لك : « متى سِرْتَ ؟ » صح أن تقول : « الصيفَ » باعتبار الاختصاص .

وأما المبهم من المكان ، فهي الجهات الست ، وإنما كانت الجهات مبهمةً ؛ لأنّها لا يثبت لها اسمها إلاّ باعتبار ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنّ « تحت » مثلاً إذا قلت : « [تحت] ١٠ زيدٍ » إنما قيل لهذا المكان " تحت " باعتبار " زيد " ، فلو كان زيد في غرفة ، وأسفل منه رجل آخر صار ذلك الموضع الذي سميته تحتاً بالنسبة إلى زيدٍ فوقاً بالنسبة إلى ذلك // الرجل //١٧٤أ الآخر الذي أسفله ، فهذا معنى الإبهام في الأمكنة .

والجهات الست هي :

فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وخلف ، وقدام .

١٥ ويجري مجراها كلُّ اسمٍ دلَّ على واحدٍ مما دلت عليه هذه الست ، فيجري مجرى فوق " أعلى ، وعلو " ؛ لأنّه بمعناه ، ويجري مجرى تحت " أسفل ، وسُفْل " ، ويجري مجرى يمين " يمنة وذات اليمين " و[يجرى] مجرى شمال " يسار ، ويسرة ، وذات الشمال " ، ويجري مجرى خلف " وراءه ، ودبره " ، ويجري مجرى قدام " أمامه وتلقاءه " ، وهكذا كل ما جرى (هذا)[٣] المجرى .

---

(١) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ١٣٣ مادة (حين) : « حين : الحين : الدهر ، وقيل : وقت من الدهر مبهم يصلح لجميع الأزمان كلها طالت أو قصرت يكون سنة وأكثر من ذلك ، وخص بعضهم به أربعين سنة ، أو سبع سنين ، أو سنتين ، أو ستة أشهر ، أو شهرين » .

(٢) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ١٤٦ : « وقد يكون الظرف مختصاً ومعدوداً ، فيقع في جواب كم ، ومتى ، نحو : المحرم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضف إلى شيء منها شهراً ، فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها كان في جواب متى ، وصار مختصاً نحو : شهر رمضان ، فما كان منها معدوداً مختصاً كان أو غير مختص ، فالعمل في جميعه إلاّ أن تريد التكثير نحو قولك : سرت سنة ، فيكون العمل إذ ذاك في بعضه ، وما كان منها مختصاً غير معدود ، فالعمل قد يقع في جميعه ، وقد يقع في بعضه » .

(٣) مكررة في الأصل .

وهذه المبهمة من المكان لها أحكام في الإضافة ، وقطعها عن الإضافة قد تكلمنا عليها في باب الإضافة مستوفاة[١] ، فلا نعيدها هنا .

وأما المختص من المكان ، فهو ما دل على مكان مخصوص لا يزول عنه ذلك الاسم ما دام على هيئة مخصوصة كـ" المسجد ، والدار ، والحمام " .

٥ وأما المعدود من المكان (فكالميل)[٢] ، والفرسخ ، والبريد[٣] .

والميل لم يختلفوا أنه ستة وتسعون ألف إصبع ، ولا خلاف أنَّ الإصبع ستُ شعيرات من الشعير الأوسط يجعل بطن كل واحدة منها إلى بطن الأخرى .

قالوا : وقدر الشعيرة ست شعرات من شعر البغل .

وإنما اختلفوا في الذراع ، فمنهم من جعله أربعة (وعشرين)[٤] إصبعاً من الأصابع التي ١٠ ذكرناها .

ومنهم من جعله (اثنين وثلاثين)[٥] إصبعاً ، فعلى الأول يكون الميل أربعة آلاف ذراعٍ ، وعلى الثاني يكون الميل ثلاثة آلاف ذراع .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر القسم الأول – رسالة – ٣٠٣ .

(٢) في الأصل : (كالميل) .

(٣) اختلف النحاة حول هذا النوع هل هو داخل تحت المبهم أو لا ؟

فذهب أبو علي الشلوبين إلى أنه غير داخل تحت حد المبهم ، وذهب الفارسي إلى أنه داخل تحت حد المبهم ؛ لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السماع .

وذهب أبو حيان إلى أنه شبيه بالمبهم ؛ ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه .

واختلفوا كذلك في نصب الفعل للمقدار ، قال السيوطي : " .... ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاَّ السهيلي ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف ؛ لأنه لا يقدر بفي ، ولا يعمل فيه إلاَّ ما كان في معنى المشي والحركة " .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٥٠ ، والهمع ٣ / ١٥٠ – ١٥١ .

(٤) في الأصل : (عشرون) .

(٥) في الأصل : (اثنان وثلاثين) .

والفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، فهو اثنا عشر ميلاً[١] .

واعلم أنَّ الظرف يكون عامله لفظياً ، ومعنوياً ، فاللفظي نحو قولك : « خرجتُ يومَ الجمعةِ » ، فالعامل " خرجت " وهو لفظي .

والمعنوي كقولك : « سَفَرُنَا يومَ الجمعةِ » ، فالعامل هنا معنوي ؛ لأنَّه الاستقرار أو الكون[٢] .

وكلُّ ظرفٍ يعملُ فيه العاملُ اللفظي والمعنوي إلاَّ الظروف المقطوعة عن الإضافة ، فإنَّها لا يعمل فيها العامل المعنوي ، فلا يصح أن تقول : « زيدٌ قَبْلُ » ؛ لأنَّ العامل معنوي ، وهو

---

(١) ذكر هذا الزبيدي في تاج العروس ٨ / ١٢٣ مادة (ميل) : « والميل من الأرض قدر مد البصر ، ونص ابن السكيت منتهى مد البصر ، والميل منار يُبنى للمسافر في انشاز الأرض ، ومنه الأميال التي في طريق مكة المشرفة ، وهي الأعلام المبنية لهداية المسافرين ، أو الميل مسافة من الأرض متراخية بلا حد معين ، وفي شرح الشفاء : الفرسخ ثلاثة أميال ، ومثله في العباب ، أو الميل مائة ألف اصبع إلاَّ أربعة آلاف اصبع أو ثلاثة ، أو أربعة آلاف ذراع بذراع محمد بن فرج الشاشي قاله الكرماني بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء ، أو اثنا عشر ألف ذراع بذراع المحدثين ، وفي شرح الشفاء : الميل أربعة آلاف ذراع طولها أربعة وعشرون اصبعاً ، وقيل الميل أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة أقدام ، يوضع قدم أمام قدم ، ويلصق به ، وقال شيخنا عند قوله أو ثلاثة أو أربعة ، وقد يقال لا تغاير بين التقديرين بالأذرع وبالأصابع على الثاني ؛ لأن الذراع أربع وعشرون اصبعاً عرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن ، فإذا ضربت في أربعة آلاف حصل ستة وتسعون ألفاً ، وعلى الأول يكون اثنين وسبعين ألف اصبع ، والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة ، وهي ذراع ونصف ، فيكون ستة آلاف ذراع ، والفرسخ ثلاثة أميال على أن المصنف قال ، والبريد فرسخان واثنا عشر ميلاً ، فيكون الفرسخ ستة أميال ، وهو بيان ما هنا ومقتضاه أن الفرسخ ستة وثلاثون ألف ذراع » .

وانظر شرح ابن القواس ١ / ٥٤٥ ، والارتشاف ٢ / ٢٥٠ ، والهمع ٣ / ١٥٠ ، والجاسوس على القاموس ٨٥ .

(٢) قال ابن مالك :

« فانْصِبْهُ بالواقِعِ فيهِ مُظْهَراً كَانَ وإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا »

وقال ابنه : « البيت معناه : أن الذي يستحقه الظرف من الإعراب هو النصب ، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل ، أو شبهه إما ظاهراً نحو : جلستُ أمامَ زيدٍ ، وصمتُ يومَ الجمعةِ ، وزيدٌ جالسٌ أمامَك ، وصائمٌ يومَ الجمعةِ ، وإما مضمراً جوازاً كقولك لمن قال : " كم سرت ؟ فرسخين " ، ولمن قال : ما غبت عن زيد ؟ بلى يومين .

ووجوباً فيما وقع خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة نحو : زيدٌ عندَك ، ومررتُ بطائرٍ فوقَ غصنٍ ، ورأيتُ الهلالَ بين السحاب ، وعرفتُ الذي معك » .

وقال الشيخ خالد : « والناصب في الجميع – أي إذا كان مضمراً – محذوف وجوباً تقديره استقر ، أو مستقر إلاَّ في الصلة فيتعين استقر » .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٧٣ – ٢٧٤ ، والتصريح ١ / ٣٤٠ .

الكون أو الاستقرار ، فتحصل من هذا أنَّ الظروف المقطوعة عن الإضافة[١] لا يصح أن تكون أخباراً عن // المبتدأ[٢] ، فلو جئت بها مضافة صح كقولك : « زيدٌ قبْلَكَ » . //١٧٤ب

(وكلٌّ ما)[٣] يجري مجرى الفعل من اسم فاعلٍ ، أو مفعول ، أو مصدر ، أو صفة مشبهة ، فإنه يعمل في الظرف ، وكذلك الحروف التي فيها معنى الفعل .

وقد (اتسعوا)[٤] في الظرف حتى أعملوا فيه الضمير ، ولم يعملوه في غيره كقولك : « قِيَامُكَ أمسِ حسنٌ ، وهو اليومَ قبيحٌ » ، والعامل في اليوم الضمير ؛ لأنَّه ضمير المصدر .

وقد اعملوا فيهِ الأسماء الجوامد إذا أشربت معنى الفعل كقول الشاعر :

[٨٢] أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[٥]

فالعامل في " إذ " ابن ماوية ، وإن كان جامداً ؛ لأنَّ فيه معنى النجدة ، فالمعنى أنا المنجد إذ جدَّ النقر .

وإذا أُعيد على الظرف ضمير وجب إظهار " في " معه ، فتقول : « يومَ الجمعةِ لقيتُ فِيهِ زيداً » ، ولا تقول : « لقيتُهُ زيداً » بإسقاط " في " إلاَّ أن تتسع في الظرف ، فتنصبه نصب

---

(١) ومن الظروف المقطوعة عن الإضافة : قبل ، وبعد ، وتحت ، وفوق ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، ومن علُ ، ومن علو .
ذكرها الرضي في شرحه على الكافية ، ثم قال : « ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال ، وآخر ، وغير ذلك » . انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ١٦٧ .

(٢) ولا يصح أن تكون صلةً ، ولا صفةً ، ولا حالاً هذا ما قاله الشيخ خالد في التصريح ١ / ٣٤٠ وسبب ذلك كما قال هو : « لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع ، والبناء ، ووقوعها موقع شيء آخر » .
وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٨٨ .

(٣) في الأصل : (كلما) .

(٤) في الأصل : (استتبعوا) .

(٥) من الرجز وبعده :

وجاءت الخَيلُ أثابِيَّ زُمَرْ

واختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه لبعض السعديين ٤ / ١٧٣ ، وكذلك الاعلم في تحصيل عين الذهب ٥٦٠ .
ونسبه ابن منظور في اللسان ٥ / ١٣٠ - ١٣١ مادة (نقر) إلى عبيد بن ماوية الطائي ، ونسب أيضاً لفداكي بن عبد الله المنقري ، الدرر ٦ / ٣٠٢ .
الشاهد في قوله : « إذ جد النقر » حيث تعلق " إذ " بالاسم قبله " ابن ماوية " لا لتأوله باسم يشبه الفعل ، بل لما فيه من معنى الشجاع ، أو الجواد هذا ما قاله ابن هشام .
وفيه شاهد آخر وهو : إلقاء حركة الراء على القاف في " النقر " .
روي بلا نسبة في : الجمل للزجاجي ٣١٠ ؛ والانصاف ٢ / ٧٣٢ ، والمغني ٢ / ٥٠١ .

المفعول به[١] ، وضابط هذا أنَّه إذا وجدت ضمير الظرف قد أظهرت معه (" في " علمت أنه باقٍ على ظرفيته)[٢] ، وإذا حذفت منه علمت أنه قد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً[٣] ، ومنه قول الشاعر :

[٨٣] وَيوماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً[٤]

ولما كان ظرف الزمان يطلبه الفعل طلباً قوياً ؛ لدلالته عليه بهيئته واقتضائه بحسب المعنى تعدى إليه بنفسه سواء كان مبهماً ، أو مختصاً بخلاف ظرف المكان ، فإنَّه لا يتعدى إليه بنفسه إلاَّ إذا كان مبهماً[٥] ، ولا يتعدى إليه إلاَّ إذا كان مختصاً بـ" في " ، فنقص عن ظرف

---

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ١٤٧ - ١٤٨ : « ويتعدى الفعل إلى ضمير المصدر نفسه ، ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً إلاَّ بواسطة " في " إلاَّ أن يتسع في الظرف ، فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإنَّ الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله :

ويومٍ شهدْناهُ سليمَاً وعَامراً ... قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النهالِ نَوافِلُهْ

فجعل اليوم مشهوراً اتساعاً ، وإن كان مشهوراً فيه ، ولا يتسع في الظرف إلاَّ إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ، أو متعدياً إلى واحد ، أو ما عمل عمله ، وإن كان من جنس ما ينصب المفعول به » .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) علل العكبري السبب في جواز حذف " في " مع الظرف دون ضميره فقال : « وإنما جاز حذف " في " مع الظرف دون ضميره ؛ لأن لفظ الظرف يدل على الحرف ؛ إذ كان صريحاً في الظرف ، والضمير لا يختص بالظرف ، بل يصلح له ولغيره » . انظر اللباب ١ / ٢٧٥ .

(٤) صدر بيت من الطويل لرجل من بني عامر ، وعجزه :

قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النهالِ نَوافِلُهْ

ويروى " ويومٍ " بدل " ويوماً " ، وابن هشام رواه بـ" يوماً " مثل رواية ابن جابر .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٧٨ .

الشاهد في قوله : « يوماً شهدناه » حيث نصب الظرف الضمير في " شهدناه " .

قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب ضمير اليوم بالفاعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً والمعنى : شهدناه فيه » .

روي منسوباً في : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والدرر ٣ / ٩٦ - ٩٧ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب للمبرد ٣ / ١٠٥ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٤٧ ، والمقرب ١ / ١٤٧ ، والمغني ٢ / ٥٧٩ .

(٥) هذا ما قاله ابن برهان العكبري في شرح اللمع ١ / ١٢٢ : « فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلاَّ شاذاً يقف استعماله على السماع ، وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ؛ لاقتضاء المعنى مكاناً مطلقاً مبهماً غير معين » .

وانظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٧٥ .

الزمان ؛ إذ (طلبه له)[١] أضعف ؛ لأنَّه لا يدل عليه بهيئته ، فتقول في ظرف المكان المبهم : « قعدتُ أمامَك » ، فيتعدى إليه الفعل بنفسه ، وتقول في المختص : « سكنتُ في الدَّار » ، ولا يجوز إسقاط " في " إلاَّ في شذوذ سمع من قولهم : « ذَهَبَ الشامَ »[٢] .

وقد قدمنا من مسائل الظرف ما يحق الاعتناء بتقديمه ، وسنذكر منه مسائل عند الكلام على الأصل حيث تعرض لها ، فلنشرع في الكلام على الأبيات .

قوله :

وَالظَّرفُ في الزَّمَانِ والمكَانِ ... بفي ولابُدَّ يُقدَّرانِ

// وَحَيثُ لاَ تَصْلُحُ " فِي " لا تُعْربِ ... ظَرْفاً وَكَالأسْمَاءِ طُرّاً أعْربِ

//١٧٥أ

(سَمَّى)[٣] هذا النوع من الأسماء ظرفاً ، وهو اسمه المشهور ، ويسمى المفعول فيه[٤] ، وسمَّاه الفراء المحل ، وسمَّاه الكسائي الوصف[٥] ؛ لأنَّه يكون وصفاً (للنكرات)[٦] كقولك : « مررتُ برجلٍ عِنْدَك » فـ" عندك " وصفٌ لـ" رجل " .

وقد حكم في البيت على أنَّ (الظرف)[٧] سواء كان زمانياً ، أو مكانياً لابد من تقدير " في " معه ، وحينئذٍ يكون ظرفاً ، فإن ظهرت " في " معه (جُرَّ بها)[٨] ، فقوله :

---

(١) في الأصل : (طلب له) .

(٢) سبق توضيح الخلاف حول نصب المختص من المكان ص ١١١ حاشية ٣ .

(٣) في الأصل : (سما) .

(٤) ممن أطلق عليه هذه التسمية : ابن السراج ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن الأنباري ، وابن يعيش ، وابن الناظم ، وأبو حيان ، وابن هشام ، والأشموني .
انظر الأصول ١ / ١٩٠ ، والجمل ٣١٦ ، والمفصل ٧١ ، وأسرار العربية ١٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٠ - ٤١ ، والمقرب ١ / ١٤٤ ، وشرح ابن الناظم ٢٧٣ ، والارتشاف ٢ / ٢٢٥ ، وشرح قطر الندى ٢٣٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٣١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٧ .

(٥) ممن ذكر هذا أبو حيان ، والصبان والخضري ، وقد علل كلٌّ من الصبان والخضري السبب فقالا : « وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه » .
وقد سبقهم إلى ذلك أبو البركات الكوفي صاحب كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني حيث قال (١ / ١٩٢ - ١٩٣) : « والفراء يسميها محال لحلول الأشياء فيها ، والكسائي أوصافاً ؛ لأنها تكون أوصافاً للنكرات » .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٢٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٨٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٦ .

(٦) في الأصل : (للذكران) .

(٧) في الأصل : (الظروف) .

(٨) في الأصل : (جزماً) .

« والظرفُ » مبتـدأ ، وقولـه : (في الزمـان والمكـان)[1] تقسيمٌ للظرف ، وقولـه : « بفي ، ولابدَّ يقدَّرانِ » جملة في موضع الخبر .

ثم تكلم في البيت الثاني على حكم اسم الزمان والمكان إذا لم تصلح معه " في " ، فقال : « وحيث لا تصلح في لا تعرب ظرفاً » ، فحكم على أنَّ كلَّ اسـم زمـانٍ أو مكـانٍ لم تصلح معه " في " لا تعربه ظرفاً ، ثم نـص أنَّـه يُعـربُ كسـائر الأسمـاء ، مـن فـاعل ، أو مفعـول ، أو غيرهما ، وإلى ذلك أشار بقوله : « كالأسماء طـراً أعـربِ » يعـني أنـه يُعـرب بحسـب العـوامل الداخلة عليه ، فيُعْرَب في مثل : « أعْجَبَنِي يَومُكَ » (فاعلاً)[2] ، وفي مثل « يَومُـكَ حسـنٌ » مبتدأ ، وفي مثل : « حَمِدْتُ يَومَكَ » (مفعولاً)[3] ، وعلى هذا فقس .

واعلم أنْ (الظرف)[4] باعتبار (صلاحيته)[5] وعدمها على قسمين[6] :

قسم : يصلح معه " في " في موضـع ، ويخلـو عنـها في موضـع ، فـإذا صلـح معـه تقديـر " في " أعرب ظرفاً ، وإذا لم تصلُح أعرب كسائر الأسماء ، وهذا هو الـذي يسـمونه الظـرف المتصرف المنصرف ، وهو الذي يُعرب ظرفاً ، وغير ظرف باعتبار الأماكن كـ" يومٍ ، وشهرٍ ، وسنةٍ " فإذا قلت : « سافرتُ يوماً » أعربته ظرفاً لصلاحية تقديـر " في " ، وإذا قلـت : « مـرَّ بي يومٌ » لم تعربه ظرفاً لعدم صلاحية " في " .

فإن كان هذا النوع من المتصرّف عارياً مما يمنعـه الصـرف سمـوه متصرفـاً منصرفـاً ، وإن كان (فيه ما)[7] يمنعه الصرف [سُمِّي متصرفاً غير منصرف .

وقسم : لا يكون إلاَّ على معنى " في " ، وفيه ما يمنعه الصـرف] فـهذا القسـم يسـمونه لا متصرّفاً ولا منصرفاً ، وإن لم يكن فيـه مـا يمنعـه الصـرف سُـمِّي منصرفـاً غـير متصـرف ، (فصار)[8] القسمان بحسب الصرف وعدمه أربعة أقسام .

---

(١) في الأصل : (للزمان والمكان) وما أثبته حسب ما هو موجود في أبيات المنحة .

(٢) في الأصل : (فاعلٌ) .

(٣) في الأصل : (مفعولٌ) .

(٤) في الأصل : (الظروف) .

(٥) في الأصل : (صلاحته) .

(٦) انظر توضيح المقاصد ٢ / ٨٨ - ٨٩ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٧) في الأصل : (فيما) .

(٨) في الأصل : (فصارت) .

وإذا تتبعت ظروف الزمان وجدت فيها الأقسام الأربعة[1] :

فمنها متصرف منصرف كـ" يوم " .

(ومنها لا)[2] منصرف ، ولا متصرِّف كـ" سحر "[3] من يومٍ بعينه ، فالعرب لم تخرجه // عن الظرفية ، فهو غير متصرف (ولحظت)[4] فيه العدل عن الألف واللام ، والتعريف إذ //١٧٥ب هو لوقت بعينه فمنعته الصرف[5] .

ومنها متصرِّفٌ غير منصرفٍ كـ" غُدْوَة ، وبُكْرَة " من يومٍ بعينه[6] .

أما تصرفهما فلأنَّهما يُنقلان عن الظرفية ، وأما عدم صرفهما فالتأنيث والتعريف بالغلبة على وقتٍ بعينه[7] .

---

(١) نظمها ابن معطي في قوله :

فَمِنْـهُ مَـا لَـمْ يَنْصَـرِفْ مُذَكَّـرَا ... مَعْرِفَـةً عُـدِلَ أعْنِـي سَحَـرَا

وَمِنْـهُ مَـا تَنْكِيـرُهُ قَـدْ اسْتَمَـر ... نَحْـوَ مَسَـاءٍ وَصَبَـاحٍ وبَكَـرْ

وَمِنْـهُ مَـا أُنِّـثَ وَهْـوَ مَعْرِفَـةْ ... كَغُـدْوَةٍ وَبُكْـرَةٍ لَـنْ تَصْرِفَـهْ

وَمِنْـهُ مَـا تَنْقُلَـهُ فَتُخْبِـرُ ... عَنْـهُ وتَـارَةً بِـهِ تُخْبِـرُ

شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٥٤٠ ؛ وانظر المقرب ١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٢ .

(٢) في الأصل : (ولا منها) .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ٤ / ٣٥٠ مادة (سحر) : « السَّحْر ، والسحَر : آخر الليل قبيل الصبح » .

(٤) في الأصل : (لحضت) .

(٥) قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩ : « فأما " سَحَرُ " فلا اختلاف بين النحويين أن " سَحَرَ " لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة » .

ثم ذكر السبب في منعه من الصرف فقال : « وإنما لم ينصرف " سحر " ؛ لأن استعماله في الأصل بالألف واللام ، تقول : " قمت في أعلى السحر يا هذا " ، و" أنا منذ السحَرِ أفعل ذاك " ، ثم تقول : " أتيتك منذ سحر يا هذا " ، فيؤدي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه ، وقد حذفتا ، فاجتمع فيه : أنه معرفة بغير ألف ولام ، وأنه يراد به عهد الألف واللام » .

(٦) قال ابن منظور في اللسان ١٥ / ١١٦ مادة (غدا) : « الغدوة : بالضم البُكْرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، وغدوة من يوم بعينه ، غير مُجراة علم للوقت » .

وقال في ٤ / ٧٦ مادة (بكر) : « البكرة : الغدوة ، قال سيبويه : من العرب من يقول : أتيتك بُكرةً ؛ نكرةٌ منونٌ ، وهو يريد في يومه أو غده » .

(٧) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

ومنها منصرفٌ غير متصرّف كـ" صَبَاحٍ ، ومَسَـاءٍ ، وبَكَرٍ " - بتحريـك الكـاف - إذا (أردت)[1] صباح يومك أو مساءه ، فإنَّهما لا يُنقلان عن الظرفية ، فـلا ينصرفـان ، وليـس فيهما ما يمنع الصرف فهما منصرفان .

وأما « بكر » فلا يشترط فيه أن يكون بكر يومـك بـل العرب ألزمتـه الظرفيـة مطلقـاً ، وصرفته لعدم المانع .

وأما ظروف المكان فلم يوجد فيها من هذه الأقسام الأربعة إلاَّ ثلاثة :

متصرّف منصرف كـ" ميل ، وفرسخ ، وبريد " .

ومتصرّف غير منصرف كـ" أعلى ، وأسفل " .

ومنصرف غير متصرّف كـ" حذاءك ، وتلقاك " .

وأما القسم الذي [ليس] بمنصرف ولا متصرف فلا يوجد في ظروف المكان .

قوله :

وَالْظَـرَّفُ إمَّـا اِسْـمُ زَمَـانٍ أو مَكَـانٍ أو عَـدَدٍ لِمَوضِـعٍ أو لِزَمَـانِ

أو الإِشَـارَةِ إلَيهُمَـا كَـ« قِـفْ ثَـمَّ » و« هَـذَا الْيَـومَ يَـا زَيدُ اِنْصَرِفْ »

ذكر في هذين البيتين الأشياء التي تُعرب ظرفاً إما بالإضافة ، وهو اسم الزمان ، أو المكان كـ" يومٍ ، وليلةٍ " في الزمـان ، والجهات الست في المكـان ، وقـد أشـار إلى ذلـك بقولـه : « والظرفُ إما اسمُ زمانٍ أو مكانٍ » .

وإما بالنيابة ، وهي أشياءُ[2] :

الأول : العدد كقولك في الزمان : « سرتُ ثلاثةَ أيامٍ » ، فتعرب " ثلاثة " (ظرفاً)[3] ، لأنَّها عددُ الأيام التي هي الظرف في الأصل .

وكقولك في المكان : « ثلاثةُ فراسخٍ » ، وقد أشار إليـهما بقولـه : « أو عـددٍ لموضـعٍ أو لزمانٍ » .

والثاني : الإشارة إليهما ، فمثال الإشارة إلى المكـان مـا مثَّـل بـه ، وهـو « قِـفْ ثَـمَّ » ، فتعرب " ثَـم " ظرفـاً ؛ لأنَّـه إشـارة إلى المكـان ، و" ثَـمَّ " بفتـح الثـاء المثلثـة ، (ومثـال)[4]

---

(١) في الأصل : (أدت) .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٣١ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٤ ؛ وحاشية الخضري ١ / ١٩٩ .

(٣) في الأصل : (ظرفٌ) .

(٤) في الأصل : (وهناك) .

[الإشارة إلى] الزمان ما مثّل به من قوله : « هذا اليومَ يا زيدُ انْصَرِفْ » ، فتعرب " هذا " ظرفاً ؛ لأنّه إشارة إلى الزمان ، والتقدير : « اِنْصَرِفْ يا زيدُ هذا اليومَ » .

//١٧٦أ فجميع ما ذُكر مما ينوب عن أسماء الزمان والمكان ، فيعرب ظرفاً شيئان ، وهما // العدد والإشارة ، وقد ذكروا أشياء غير ذلك ، فمنها :

٥ – المضاف إلى اسم الزمان كقولك : « سِرْ أولَ يومٍ » ، فيعرب " أول " ظرفاً ؛ لأنّه مضاف إلى الزمان .

– أو إلى اسم المكان كقولك : « جلستُ أولَ مكانٍ من الدار » .

– ومنها كل وبعض كقولك : « سرتُ كُلَّ اليومِ » ، و« سرتُ كلَّ فرسخٍ » ، أو « سرتُ بعضَ يومٍ » ، و« سرتُ بعضَ فرسخٍ » .

١٠ – ومنها الصفة كقولك : « سرتُ طويلاً » ، أي وقتاً طويلاً من الدهر ، و« سرتُ طويلاً مِنَ الأرضِ » ، أي مكاناً طويلاً .

وقد شذ عن ظروف الزمان أسماء كانت الظروف مضافة إليها ، وهي مصادرُ وغيرُ مصادرَ ، فالمصادر كقولهم : « جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ » ، أي وقت خفوق النجم ، و« مَقْدَمَ الحاجِّ » ، أي وقت قدوم الحاج[1] .

١٥ وغير المصادر كقولك : « لا أُكَلِّمُكَ القَارِظَين »[2] أي مدة غيبة القارظين ، والقارظان رجلان من عنزة[3] (ذهبا)[4] يجمعان (القرظ)[5] فلم يرجعا ، و« لاَ أَلْقَاكَ مِعْزَى الْفِزْرِ » ،

---

(١) وهذا ظاهر ما قاله سيبويه في الكتاب ١ / ٢٢٢ : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النجمِ ، وخلافةَ فلانٍ ، وصلاةَ العصرِ ، فإنما هو : زمنَ مقدمِ الحاجِّ ، وحين خُفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار » .
وانظر المسائل المشكلة ٢٧٧ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٢٥ .

(٢) مثل مشهور ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ / ٢١٢ ، ورواه : « لا آتيك حتى يؤوب القارظان » وقد قال : « هذان القارظان كانا من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا ، قال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوبَ القارظانِ كلاهما ... ويُنْشَرَ في القتلى كليبُ بن وائل »

وهناك مثل مشابه وهو : « لا آتيك حتى يؤوب المنتحل » .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ٧ / ٤٥٥ مادة (قرظ) : « ... وهما رجلان أحدهما من عنزة ، والآخر عامر بن تميم ابن يقدُم بن عنزة ، خرجا ينتحيان القرظ ويجتبيانه ، فلم يرجعا فضُرب بهما المثل ....
وقال ابن الكلبي : هما قارظان وكلاهما من عنزة ، فالأكبر منهما يَذْكُر بن عنزة كان لصلبه ، والأصغر هو رُهْمُ ابن عامر من عنزة » .

(٤) في الأصل : (ذهبان) .

(٥) في الأصل : (القرض) .
قال ابن منظور في اللسان ٧ / ٤٥٤ مادة (قرظ) : « القرظ شجر يُدبغ ، وقيل : هو ورق السلم يدبغ به الأدَمُ ، ومنه أديم مقروظ » .

والفزر بكسر الفاء وسكون (الزاي)[1] [لقب] سعد بن زيد بن مناة بن تميم كان له معزى ، فتفرقت ، فلم تجتمع بعد ذلك[2] .

وجعلت هذه المصادر والأسماء ظروف زمان ؛ لإضافة ظرف الزمان إليها تقديراً .

وكذلك أيضاً (أنابوا)[3] عن ظرف المكان مصادرَ لإضافة ظرف المكان إليها كقولهم : « تَرَكْتُهُ تَلاحِسَ البقرِ أولادها »[4] أي (موضع)[5] تلاحس البقر ، وقد ينوب عن ظرف المكان اسم غير مصدر نقل الأخفش : « هُم هَيْئَتَهم » بنصب " هيئتهم " ، فنصبوه نصب ظرف المكان ، أي هم في هيئتهم[6] .

واختلفوا في أسماء هل هي ظروف أم لا ، فمنها قولهم : « أحقاً أنَّك منطلقٌ ، وغيرَ ذِي شكٍ أنَّك قائمٌ ، وجَهْدَكَ أنَّك منطلقٌ ، وظناً مِني أنَّك مسافرٌ » ، فسيبويه يجعل " أنَّ " في هذه المثل مبتدأ ، و" حقاً ، وغير ، وجهدك ، وظناً " ظروف في موضع الخبر[7] .

---

(١) في الأصل : (الزاء) .

(٢) روى المثل في أمثال العرب للمفضل الضبي ٧٤ - ٧٥ : « حتى يجتمع مِعْزَى الْفِزْر » ، وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢١٢ : « لا آتيك مِعْزَى الْفِزْر » ، وفي فصل المقال لأبي عبيد البكري ١٣٣ - ١٣٤ : « لا أفعلُ ذلك مِعْزَى الْفِزْر » .

وسعد بن زيد مناة بن تميم من عدنان جدٌّ جاهلي له أربعة أبناء : هبيرة وعشمس وصعصعة وأبو عامر .

أنظر الأعلام ٣ / ٨٥ بالإضافة إلى المراجع السابقة .

(٣) في الأصل : (نيبوا) .

(٤) مثل يضرب لمن تُرِك بمكان لا أنيس به .

ويروى : « بمباحث البقر » ، ويروى « بملحس البقر أولادها » .

قال الزمخشري : « والملحس مصدر بمعنى اللحس ، وقيل : هو اسم مكان محذوف تقديره : بموضع ملحس البقر ، ولا يجوز أن يجعل الملحس اسم مكان له ؛ لأنه لا يعمل حينئذ النصب في أولادها » .

المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢ / ٢٥ ؛ وانظر مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٣٥ .

(٥) في الأصل : (وضع) .

(٦) لم أقف على نص ينسب هذا النقل عن الأخفش ، ولكنَّ أبا حيان ذكر في الارتشاف (٢ / ٢٥٣) إن " هم هيئتهم " من قول العرب حيث قال : « وقالت العرب : " هم هيئتهم " أي في هيئتهم نُصِبَ نصب الظرف ، والهيئة ليست مكاناً شبهت بالمكان ، ولكونها ظرف مكان مجازاً وقعت خبراً عن الجثة ، وسواك ومكانك بمعنى بدَلَكَ ، وهذا النوع يحفظ ولا يقاس عليه » .

(٧) وذهب الجمهور إلى هذا أيضاً .

انظر الكتاب ٣ / ١٣٤ - ١٤١ ؛ وحاشية الخضري ١ / ٢٠٠ .

وأبو العباس يخالف في ذلك ، ويجعل " أنَّ " فاعلاً بالمصادر المتقدمة[١] .

قوله :

وَدُونَ ظَـرْفٌ لِمكَـانٍ (وَلَـدى)[٢] وَاجْـرُرْ بِمِـنْ عِنْـدَ أو انْصِـبْ أبَـدا

ذكر في هذا البيت ثلاثة ظروف من ظرف المكان ، وهي : « دون ، ولدى ، وعند ».

وأما دون ، فنصَّ عليها بقوله : « وَدُونَ ظرفٌ لمكـانٍ » ، وهـي منصرفـة ، وغـير متصرفة[٣] ، وتنصب على الظرف ، أو تجر بحرف الجر ، ولا يخرجها ذلك عن كونها غير متصرفة ، فَمِنْ جَرِّها قوله تبارك وتعالى : // ﴿ فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا ﴾[٤] ، وَمِنْ نصبها قوله تعالى : ﴿ أَئِفْكًا آلِهَةً)[٥] دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾[٦] . //١٧٦ب

وأما " لدى " ، فقد نصَّ عليها بقوله : " لدى " ، وعطفها على " دون " ، فهي داخلةٌ في الحكم عليها بأنَّها ظرفُ مكان ، وفيها عشر لغات :

الأولى : ما ذكره .

الثانية : " لَدْ " بسكون الدال ، وفتح اللام .

---

(١) وتبعه في هذا ابن مالك ، ورد مذهب المبرد أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٢٦ حيث قال : « وخالف أبو العباس في : أحقاً أنك قائم ، فزعم أنك قائم في موضع الفاعلية ودخول في عليه يحقق ما ذهب إليه سيبويه من أن انتصابه على الظرف وما بعده مبتدأ » . وانظر التصريح ١ / ٣٣٩ .

(٢) في الأصل : (ولدا) .

(٣) هذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ، فدون لديهم غير متصرف .

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ : « وأما دونك فإنه لا يرفع أبداً ، وإن قلت : هو دونك في الشرف ؛ لأن هذا إنما هو مثل كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً ، ولكنه على السعة ، وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض ، ولكنه جاز هذا كما تقول : إنّه تَصلُبُ القناةِ ، وإنّه لمن شجرةٍ صالحةٍ ، ولكنه على السعة ، وأما قُصِدَ قَصدُك فمثل نُحي نحوك ، وأُقبل قُبلُك ، يرتفع كما يرتفعان ، وينتصب كما ينتصبان ، وإن شئت قلت : هو دونك إذا جعلت الأول الآخِرَ لم تجعله رجلاً ، وقد يقولون : هو دونٌ في غير الإضافة ، أي هو دونٌ من القومِ ، وهذا ثوبٌ دونٌ ، إذا كان رديئاً » .

أما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى أنه يتصرف ولكن بقلة . وانظر الهمع ٣ / ٢٠٩ .

(٤) من الآية (١٧) في سورة مريم .

(٥) في الأصل : (أفكا إله) .

(٦) من الآية (٨٦) في سورة الصافات .

الثالثة : " لُدْ " بضم اللام وسكون الدال .

الرابعة : " لَدُ " بفتح اللام ، وضم الدال .

الخامسة : " لَدُنْ " بفتح اللام ، وضم الدال ، وسكون النون .

السادسة : " لَدْنَ " بفتح اللام والنون ، وسكون الدال .

السابعة : " لَدَنْ " بفتح اللام ، والدال ، وسكون النون .

الثامنة : " لَدِنْ " بفتح اللام ، وكسر الدال ، وسكون النون .

التاسعة : " لَدْنْ " بفتح اللام ، وسكون الدال والنون .

العاشرة : " لُدْنْ " بضم اللام ، وسكون الدال والنون .

فهذه عشر لغات[1] ، وكلها مبنية ؛ لأنَّ منها ما هو على حرفين ، فأشبه وضع الحرف ، فَبُنِيَ ، وحُمِلَ الباقي عليه[2] .

(١) لم أجد فيما وقع تحت يدي من مراجع من النحاة من ذكر أن " لدى " لغة في " لدن " ، بل ذكر الرضي أن " لدى " بمعنى " لدن " ، وقال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٣٨٣ مادة : (لدن) : « لَدُنْ ، ولُدْنٌ ، ولَدْنٌ ، ولَدِنٌ ، ولَدُ ، محذوفة منها ، ولَدَى مُحَوَّلة » .
وذكر النحاة هذه اللغات في " لدن " وليس في " لدى " .
وقد تعرض لهذا الظرف وللغات التي فيه الدكتور محمد أحمد العمري حيث قال : « ومن واقع النصوص التي وقفنا عليها وجدناه من الأمثلة التي تعددت فيها اللغات حتى لقد بلغت عشراً وهي : " لَدُنْ ، لَدَنْ ، لَدِنْ ، لَدُنِ ، لُدْنِ ، لَدْنَ ، لَدْ ، لُدْ ، لَدُ ، لَتِ " ، وهذه اللغة العاشرة زادها أبو حيان .
وقد نُسبت بعض هذه اللغات إلى بعض القبائل ، وفيما يلي بيان ذلك :
١ – من لَدُنْ : لغة أهل الحجاز .
٢ – من لَدْنِ : لغة ربيعة .
٣ – لَدُ : لغة بعض تميم » .
انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٠ ، والمساعد ١ / ٥٣٢ ، والارتشاف ٢ / ٢٦٥ ، والهمع ٣ / ٢١٦ – ٢١٧ ، ولغات قيس للدكتور محمد العمري القسم الأول ص ٣٠٤ .

(٢) قال ابن مالك : « وبنيت لدن في أكثر لغاتها لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد ، وامتناع الإخبار بها ، وعنها بخلاف عند ولدى ، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً .... » .
وهذا ما قاله ابن الحاجب أيضاً فاعترض عليه الرضي حيث قال : « والذي أرى أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف أي على أقل من ثلاثة أحرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبينة لمشابهتها للمبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الإعراب ، فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنياً على وضعها وضع الحروف ، فالوجه إذن في بناء لدن أن يقال : إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحروف دونها » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، والمساعد ١ / ٥٣٢ .

وقد نُقِلَ عن قيس[١] إعراب " لدن "[٢] ، فجروها بـ" من " ، ونصبوها كـ" عند " ، فمن جرها قراءة أبي بكر[٣] عن عاصم في السبع : ﴿ (لِيُنذِرَ)[٤] بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ ﴾[٥] بجر النون ، وسكون الدال تسكيناً غيرَ خالصٍ ؛ لأنَّه أشمها الضم ، فأصله على هذا الضم ، وقد فتحوا النون في النصب مع ضم الدال وسكونها .

وسيبويه يفرق بين " لدى " ، و" لدن " بأن (لدى)[٦] لا تلزم ابتداء الغاية كما لا تلزمها " عند " بخلاف " لدن " ، فإنَّها تلزم ابتداء الغاية ، فإذا قلت : « سِرتُ مِنْ لَدُنْ طُلُوعِ الشمسِ » ، فـ" طلوع الشمس " هو ابتداء غاية السير ، ولا يلزم ذلك في " لدى " ، و" عند "[٧] .

---

(١) قيس : بطن من لخم من القحطانية كانت مساكنه بلاد أشكُر بمصر .
قال الأندلسي في جمهرة أنساب العرب ٣١٤ : « ولد عكابة بن صعب : ثعلبة ، وهو الحصن ، وقيس دخل بنوه في بني ذهل بن ثعلبة ، فولد ثعلبة بن عكابة ، شيبان ، وذهل ، وقيس ، والحارث » .
انظر معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة ٣ / ٩٥٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢١ ، والهمع ٣ / ٢١٦ ، وقد ذكر الدكتور محمد العمري بأن إعراب " لدن " لغة الكلابيين وهم من قيس حيث قال : « وننتقل بالبحث الآن إلى لغة قيس في هذا الظرف ، وقد أجمعت النصوص التي بين يدينا على أنها معربة في لغتها ، فنقول في ذلك : من لَدُنِه ، وبالرغم من أن المصادر التي وقفنا عليها نسبت إعراب " لدن " لقيس على وجه العموم ، فإنا نجد نصاً مروياً عن أبي زيد يفيد فيه بأن إعرابها لغة الكلابيين وهم من قيس ، وجاء في اللسان : أبو زيد عن الكلابيين أجمعين : هذا من لَدُنِه ضموا الدال وفتحوا اللام وكسروا النون » .
لغات قيس القسم الأول ٣٠٤ ، وانظر اللسان ١٣ / ٣٨٤ مادة (لدن) .

(٣) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط ، يكنى بأبي بكر ، من مشاهير القراء ، توفي في الكوفة سنة ١٩٣ هـ . انظر التيسير في القرآن ٦ ، والاعلام ٣ / ١٦٥ .

(٤) في الأصل : (لينذرنا) .

(٥) من الآية (٢) في سورة الكهف .
قرأ أبو بكر « من لدْنِهِ » بإسكان الدال ويشمها الضم ويكسر الهاء والنون ، وقرأ الباقون « من لدُنْهُ » بإسكان النون وضم الدال والهاء ، وكان لكل فريق حجته ، فحجة من أسكن الدال أنها لغة للعرب ، وحجة من ضم الدال أنه أتى بها على الأصل .
انظر الكشف للقيسي ٢ / ٥٤ – ٥٥ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ٣٥٢ .

(٦) في الأصل : (الذي) .

(٧) هذا ما قاله سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٣ – ٢٣٤ : « وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفاً ، يدلك على أنه اسم قولهم : مِنْ لَدُنْ ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز غيلان :

يَستَوعِبُ البَوعَينِ مِن جَريِرِهِ ... مِنْ لَدُ لَحيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ

ولدى بمنزلة عند .
وأما دون فتقصير عن الغاية ، وهو يكون ظرفاً » .

وكثير من النحويين يجعل " لدى " بمعنى " لدن "[١] .

وأما " عند "[٢] فهي ظرف مكان سواء دخلت على مكان كقولك : « قَعَدْتُ عِنْدَ الدار » ، أو على زمانٍ كقول الشاعر :

[٨٤] عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ السَّارِي السُّرَى   وَيَنْجَلِي عَنْهُ (غَيَابَاتُ)[٣] الْكَرَى[٤]

والغيابات بالغين المعجمة ، وياء مثناة من أسفل جمع غيابة ، وهي : ما يغشى الإنسان فوق رأسه كالغمامة ، والغبار ، والظلمة[٥] .

ولم يختلفوا في إعراب " عند "[٦] ، وهي أعم من [لدى] في المعنى ، فـ" عند " تقتضي دخول الشيء في حكم ما أضيف إليه سواء حضر عنده ، أو غاب .

---

(١) ممن قال بهذا الرضي حيث قال : « ولدى بمعنى لدن إلاَّ أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ، فلذا يلزمها " من " إما ظاهرة ، وهو الأغلب ، أو مقدرة ، فهي : من عند ، وأما لدى ، فهو بمعنى " عند " ، ولا يلزمه معنى الابتداء » .

أما سيبويه فقد جعلها بمعنى " عند " حيث قال في الكتاب ٤ / ٢٣٤ : « ولدى بمنزلة عند » .

وممن قال بهذا أيضاً المبرد ، واختاره ابن مالك حيث قال : « ... ويرادفها – أي عند – " لدى " في قول سيبويه وهو الصحيح لا قول من زعم أنها بمعنى " لدن " .... » . وهذا ما قاله أبو حيان .

شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢١ ؛ وانظر المقتضب ٤ / ٣٤٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٥ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٦٤ .

(٢) في عينها ثلاث لغات : فتحها ، وضمها ، وكسرها ، والمشهور عن العرب كسرها . انظر المساعد ١ / ٥٣١ .

(٣) في الأصل : (غيابا) .

(٤) يجري مجرى المثل ، ويُضرب لما يُنال بالمشقة ، وللحث على مزاولة الأمور بالصبر لما في عواقبها من المحامد ، وروايته: « عند الصباح يحمد القوم السرى » .

ونسب هذا الرجز إلى الجليح ، وقال العسكري إلى الجميح ، وقال محمد بن حبيب وغيره من علماء البصريين : إن أول من قال هذا خالد بن الوليد .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ٣٨ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣ ؛ والمستقصى للزمخشري ٢ / ١٦٨ ؛ وفصل المقال للبكري ٢٥٤ ، ٣٣٤ .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ١ / ٦٥٥ مادة (غيب) :« وغيابة كل شيء : قعره ، منه ، كالجُبِّ والوادي وغيرهما ، تقول : وقعنا في غيبة وغيابةٍ أي هبطة من الأرض ، وفي التنزيل العزيز : في غياباتِ الجُبِّ » .

(٦) قال الزجاج في كتابه : " ما ينصرف وما لا ينصرف " ص (٩٢) : « قال سيبويه : سألت الخليل عن " عِنْدٍ " ما بالها غُرِّبَتْ وهي كلدن تقول : جئتُ من عِنْدِ زيدٍ ، وكنتُ عندَ زيدٍ ، وتقول : قد بلغت من لَدُنْ زيدٍ ما أحبُ ، ولا تقول : من لَدُنِ زيدٍ ؟

فقال : من قبل أن " عند " تصرفت واتسعت ، تقول : عندَ زيدٍ مالٌ ، فيكون بحضرته ، ويكون نائياً عنه تناله يده ، وتقول : القول عِنْدِي كذا وكذا ، أي في تمييزي ، ولا تقول : القول لَدُنِّي ، فلما كانت " عِنْدٌ " أزيد غُرِّبَتْ » .

و" لدى " يقتضي دخوله في حكمه مع شرط حضوره ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[1] ، فنصَّ على الاستقرار[2] ؛ لينفي الغيبة التي تحتملها " عند " ، وتثبت حضوره عنده ، وهي من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تكون إلاَّ (منصوبة)[3] ، أو مجرورة بـ" من " خاصة[4] ، وقد نصَّ على ذلك بقوله // : « وَاجْرُرْ بِمِنْ عِنْدَ أَوْ انْصِبْ //١٧٧أ
٥ أَبَدَا » يعني بـ" من " لا غير .

اعلم أنَّ المكان في " عند " يكون حقيقياً ، وقد يكون معنوياً ، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[5] ، فالمكان [الأول] حقيقي ؛ لأنها مضافة إلى المخلوقين .

والثاني معنوي ؛ لأنها مضافة إلى الله تعالى ، وحقيقة المكان ، ومعنويته يجريان في جميع
١٠ ظروف المكان بحسب المواضع ، والله أعلم .

---

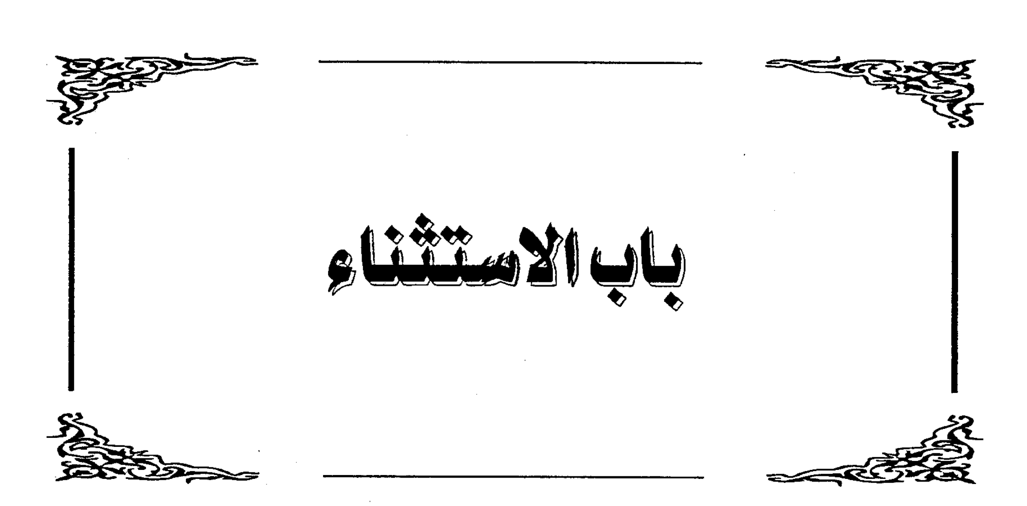
(١) من الآية (٤٠) في سورة النمل .

(٢) انظر الدر المصون ٥ / ٣١٥ .

(٣) في الأصل : (منصرفة) .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٤ ، والمساعد ٢ / ٥٣١ .

(٥) من الآية (٩٦) في سورة النحل .



باب الاستثناء

« باب الاستثناء »

مشتق من ثَنَّيتُ بالتشديد بمعنى كررت[١] ، فإن الاستثناء في الحقيقة جملتان جملة المستثنى منه ، وجملة المستثنى ، فإنك إذا قلت : « قامَ القومُ إلاّ زيداً » ، فـ" قامَ القومُ " جملة ، و" إلاّ زيداً " جملة أخرى ؛ لأنه في معنى « ولَمْ يقمْ زيدٌ » .

٥ ومعنى التكرار : المجيء بجملة بعد أخرى ؛ لأنَّ الأولى هي الثانية في المعنى .

وقيل : هو مشتق من ثَنَيْتُ بالتخفيف – أي عطفت – ؛ لأنَّك عطفت جملة على أخرى ، أو بمعنى صرفت ؛ لأنَّك صرفت المستثنى عن حكم المستثنى منه[٢] .

وأما حده : [فالاستثناء متصل ومنقطع] .

فمن رأى أنَّ المستثنى [يطلق] (عليهما)[٣] بطريق الاشتراك اللفظي احتاج إلى حد

١٠ كل واحد على انفراده ؛ لأنَّ حقيقتين مختلفتين لا تجتمعان في حد واحد .

ومن رأى أنَّها حقيقة واحدة فإطلاق اللفظ عليهما بطريقة التواطئ جمعهما في حد واحد .

وإن حددنا كل واحد على حدة حسب القول [الأول] قلنا في حد المستثنى المتصل : « هو إخراج حقيقي من متعدد – منطوق به ، أو مفهوم – بـ" إلاّ " ، أو ما في معناها من

١٥ (أدوات)[٤] الاستثناء قبل الإسناد بشرط حصول الفائدة » .

فقولنا : " إخراج " خرج به (المنقطع)[٥] ؛ لأنَّه ليس بإخراج حقيقي .

وقولنا : « من متعدد » تحرزٌ من مثل : « رأيتُ زيداً » ، فإنَّه لا يصح أن يستثنى منه ؛ إذ ليس بمتعدد إلاّ أن يستثنى جزء منه كيَدِهِ ، أو رجْلِهِ ، فيكون في حكم المتعدد .

---

(١) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ٩٥ ، والمصباح المنير للفيومي ١ / ٨٥ مادة (ثنى) ، والصحاح ٦ / ٢٢٩٥ مادة (ثنى) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١٤ / ١١٥ مادة (ثنى) : « وثَنَيْت الشيء ثَنْياً : عطفته . وثناه أي كفَّه ، ويقال : جاء ثانياً من عنانه ، وثَنَيْته أيضاً : صرفته عن حاجته » .

وانظر المعجم الوسيط ١ / ١٠٥ مادة (ثنى) .

(٣) في الأصل : (عليها) .

(٤) في الأصل : (أدواة) .

(٥) في الأصل : (المنقطق) .

وقولنا : « منطوق ، أو مفهوم » ؛ ليدخل ما كان المستثنى منه منطوقاً كـ« قامَ القومُ إلاَّ زيداً » ، أو مفهوماً كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ » أي : ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فالمستثنى منه مفهوم لا منطوق وهو أحد .

وقولنا : « بإلاَّ ، أو ما في معناها من (أدوات)[1] الاستثناء » تحرز من مثل : « قامَ القومُ ولم يقمْ زيدٌ » ، فإنَّه إن حصل إخراج " زيد " ، فليست " لم " من (أدوات)[2] الاستثناء ، فلا يعرب مثل هذا (مستثنىً)[3] في الاصطلاح .

وقولنا : « قبل الإسناد » تحرز من أن يقصد الاستثناء بعد الإسناد ، فإنَّه فاسد ؛ إذ لا // يخلو الاستثناء حينئذٍ من كذب ؛ لأنَّك إذا قلت : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً » إن كان قولك : « إلاَّ زيداً » صدقاً كان قولك : « قامَ القومُ » كذباً ؛ لأنَّك نسبت القيام في جملتهم لزيد ، وهو ليس فيهم ، وإن كان زيدٌ في القوم صدق الإسناد إلى " القوم " ، وكذب قولك : « إلاَّ زيداً » ، فإن ادعيت اجتماع أمرين ادعيت اجتماع النقيضين . //١٧٧ب

وقولنا : « بشرط الفائدة » تحرز من استثناء المجهول من المجهول كقولك : « رجالٌ (إلاَّ)[4] رجلٌ » ؛ إذ لا فائدة في هذا ، (وإن)[5] حصل التخصيص بوجه تحصل به الفائدة صح .

وتقول في حد المنقطع بانفراده : « إخراج مجازي بـ" إلاَّ " ، أو ما في معناها » .

فإن جمعتهما في الحد على القول الثاني قلت في حد المتصل ، [والمنقطع معاً] : « إخراج[6] حقيقي ، أو تقديري » .

ووجهه أنك إذا قلت : « قامَ القومُ إلا حماراً » ، فهمت أن القوم لابدَّ لهم من أتباع من الدواب ، وغيرها ، فـ" حماراً " يخرج من تلك (الدواب)[7] المفهومة ، فإخراجه إخراج تقديري من مفهوم لا من منطوق ، والكلام على قيود الحد كلها قد (تقدم)[8] .

---

(١) في الأصل : (أدواة) .
(٢) في الأصل : (أدواة) .
(٣) في الأصل : (مستثنا) .
(٤) في الأصل : (لا) .
(٥) في الأصل : (هو) .
(٦) في الأصل : (إخراج تقدم إخراج حقيقي أو تقديري) فـ" تقدم إخراج " حشو في الكلام .
(٧) في الأصل : (الدوات) .
(٨) في الأصل : (تقدمت) .

قوله :

(وَكُلُّ مَا)(١) اسْتَثْنَيْتَه بـ" إلاَّ " فَانْصِبْهُ فِي الإيجَابِ وَهْوَ ألاَّ

تكونَ نافياً وَلاَ مُسْتَفْهِماً ومُطْلَقاً يُنْصَبُ مَا قَدْ قُدِّمَا

كَذَاكَ مَا اسْتَثْنَيْتَه بـ" مَا خَلا " و" مَا عَدا " ، وَ" لَيْسَ " وَاقْضِ الْبَدَلاَ

٥ وَالْنَصْبِ فِيمَا لَيْسَ مُوجَباً مَتَى تَمَّ الْكَلاَمُ دُونَهُ وَمَا أتَى

بَعْدَ " سِوَى " ، وَ" غَيْرِ " خُذْ بِالْجَرِ و" غَيْرُ " كاسْمٍ بَعْدَ " إلاَّ " يَجْرِي

اعلم أنَّ المستثنى على خمسة أقسامٍ :

قسمٌ : يجب نصبه .

وقسمٌ : يجب رفعه .

١٠ **وقسمٌ** : يجب جره .

وقسمٌ : يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وجريانه على البدل بحسب ما قبله من مرفوعٍ ، أو منصوبٍ ، أو مجرورٍ .

وقسمٌ : يجوز فيه النصب والجر فقط .

فأما القسم الذي يجب نصبه ، فقد تعرض له بقوله : « (وكلُّ مَا)(٢) اسْتَثْنَيته بـ" إلاَّ "

١٥ فانْصِبهُ فِي الإيجَابِ » ، فحكم على أنَّ كل كلام موجب إذا وقع فيه الاستثناء بـ" إلاَّ " وجب نصبه كقولك : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً » فـ" زيداً " هنا واجب النصب ؛ لأنَّ الكلام موجب .

وقد أشار إلى المراد بالإيجاب بقوله : « وهو ألاَّ تكونُ نافياً ، ولا مُسْتَفْهِماً » ، ففسر الإيجاب بأنَّه : « الكلام الذي ليس بنفي ، ولا استفهام »(٣) .

وفي معنى النفي النهي ، ولذلك استغنى عنه بقوله : « نافياً » يريد : ولا ناهياً ، فإذا

٢٠ قلت : « ذهبَ القومُ إلاَّ جعفراً » ، فهذا الكلام موجب ؛ إذ ليس فيه نفيٌ ، ولا نهيٌ ولا استفهامٌ .

فقوله : " إلاَّ " في (قافية الشطر)(٤) الأول يعني بكسر الهمزة ؛ // لأنَّ المراد " إلاَّ " //١٧٨أ الاستثنائية .

---

(١) في الأصل : (وكلما) .

(٢) في الأصل : (وكلما) .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٣٩ .

(٤) في الأصل : (نافيه الشرط) .

وقوله : « إلاَّ » في عجز البيت هي كلمتان " أن " الناصبة - فهي مفتوحة - و" لا " النافية .

وقد أجازوا في المستثنى إذا وقع في الإيجاب أنْ يُرفع على النعت[1] ، ووجهه أن تجعل " إلاَّ " بمعنى " غير "[2] ، فإذا قلت : « قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ » برفع " زيد " ، فالمراد : قامَ القومُ غيرُ زيدٍ - (أي المغايرون لزيد)[3] - ، فالمعنى : « إنَّ زيداً ليس من القومِ » .

ويعلم وقوع " إلاَّ " بمعنى " غير " من رفع ما بعدها في مثل هذا ، ويترتب على هذا أنَّك لو صرحت بـ" غير " ، فإما أن ترفعها ، أو تنصبها .

فإن رفعتها كقولك : « له عندي دينارٌ غيرُ درهمٍ » لزمك دينار لا ينقص منه شيء ، فإنَّك أقررت بأنَّ له عندك ديناراً مغايراً للدرهم ، وليس مرادك إخراج الدرهم من الدينار ، وإن نصبت لزمك دينار ينقص درهماً ؛ لأنَّ الدرهم هنا مخرج من الدينار على الاستثناء ، فتنبه لذلك .

ثم ذكر موضعاً ثانياً مما يجب فيه النصب ، وهو إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه[4] ، ولا فرق أن يكون ذلك في إيجاب كقولك : « (قامَ)[5] إلاَّ زيداً القومُ » ، أو في غير إيجاب كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيداً أحدٌ »[6] .

---

(١) ترفع هذيل المستثنى بعد الموجب من الكلام التام نحو قول أبي خراش الهذلي :

أمسى سقامٌ خلاءً لا أنيس به ... إلاَّ السباعُ ومرُّ الريحِ بالغُرَفِ

انظر : أبرز خصائص لغات هذيل للدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل ضمن مجلة معهد اللغة العربية العدد الثاني ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٢) انظر التوطئة ٣٠٩ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٧ .

(٣) في الأصل : (أي المغايروان أزيد) .

(٤) ذكر السيوطي مذاهب النحويين في تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وهي ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع مطلقاً .

والثاني : الجواز مطلقاً وصححه بعض المغاربة .

والثالث : الجواز مع المتصرف ، والمنع في غيره ، وعليه الأخفش ، وصححه أبو حيان .

انظر الهمع ٣ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) في الأصل : (ما قام) .

(٦) ذكر ابن جني أن الحمل على هذا الوجه هو أحسن القبيحين ، ثم علل سبب ذلك ، فقال : « وكذلك ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ ، عدلت إلى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه ، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال » .

انظر الخصائص ١ / ٢١٤ .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ومطلقاً ينصبُ ما قَدْ قُدِّمَا » يريد : ومطلقاً ينصب ما قُـدِّمَ من المستثنى على المستثنى منه .

وقوله : « مطلقاً » يريد : من غير تقييدٍ بإيجاب ، أو عدمه .

هذا إذا قُدِّمَ المستثنى على المستثنى منه ، فـإن قُـدِّم على صفتـه لا عليـه كقولـك : « ما عندنا رجلٌ إلاَّ عمروٌ صالحٌ » فسيبويه يجوز فيه البدل ، والنصب علـى الاستثناء ؛ لأنَّـه يـرى أنَّه لم يتقدم على المستثنى منه ، وإن تقدم على صفته[1] .

والمازني يلزم النصب فيه[2] ؛ لأنَّه يـرى أنـَّه قـد تقـدم علـى المستثنى منـه ؛ إذ الصفـة والموصوف كالشيء الواحد ، فإذا تقدم على الصفة فكأنَّه تقدم على الموصوف .

(فعمروٌ)[3] على مذهب سيبويه (إن)[4] شئت نصبتـه علـى الاستثناء ، وإن شئت رفعته على البدل من " رجل " ، ويتعين نصب " عمرو " على مذهـب المازني ، و" صالح " على كلا المذهبين صفة لـ" رجل " .

ثم ذكر ثلاثة مواضع مما يتعين فيها نصب المستثنى ، وهي :

ما استثنى بـ" ما خلا ، وما عدا ، وليس " ، فتقول : « أكرمـتُ القـومَ مَـا خَـلا زيـداً ، ومَا عَدا زيداً ، ولَيسَ زيداً »[5] .

فالنصب في هذه الثلاثة واجب بشرط أن تكون " ما " مع " خلا " ، ومع " عدا " ، فلو لم تصحبهما " ما " لم يتعين النصب ، وسيأتي الكلام على ذلك في القسم الخامس[6] .

---

(١) وممن ذهب إلى هذا غير سيبويه المبرد حيث قال : « والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه » . وكذلك ابن عصفور .

انظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٠ ، والمقرب ١ / ١٦٩ .

(٢) ونسب ابن مالك هذا المذهب للمبرد في شرح الكافية ، ولم أقف على قول له - أي للمبرد - في الكامل ، ووجدته في المقتضب يقول بقول سيبويه وقد سبق أن وضحت هذا فيما سبق .

انظر المقتضب ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٦٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٧٠٦ ، والمساعد ١ / ٥٦١ .

(٣) في الأصل : (فعمراً) .

(٤) في الأصل : (وإن) .

(٥) انظر المفصل ٨٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٧٨ .

(٦) انظر ص ٣٤٥ .

والمنصوب بـ" خلا ، وعدا " مفعول ، والمنصوب بـ" ليس " خبر[١] .

والفاعل في " خلا ، وعدا " مضمر لا يجوز إظهاره ، وتقديره عند سيبويه : « خلا بعضُهُم زيداً ، وعَدا بعضُهُم زيداً »[٢] .

وتقديره عند الكوفيين : « خلا قيامهم » - أي جاوز[٣] - .

٥ وأما اسم " ليس " ، فهو أيضاً لا يجوز إظهاره ، وتقديره : « ليسَ بعضُهُم زيداً »[٤] .

وإنما وجب إضمار المرفوع // في هذه الثلاثة[٥] ؛ لأنَّها (مشبهةٌ)[٦] بـ" إلاَّ " ، ولا //١٧٨ب يقع بعد " إلاَّ " إلاَّ اسم واحد ، فلو أظهروا (المرفوع)[٧] لوقع بعدها اسمان ، فتكون مخالفة لـ" إلاَّ " ، وذلك يناقض الشبه .

و" ما " المصاحبة لـ" خلا ، وعدا " مصدرية ، فيتعين أن " خلا ، وعدا " معها فعل ؛

١٠ لأنَّها لا توصل إلاَّ بالفعل ؛ ولذلك تعين نصب المستثنى بهما إذا كان معها " ما "[٨] .

---

(١) والمنصوب بـ" لا يكون " أيضاً يكون واجب النصب مثل المنصوب بـ" ليس " بمقتضى الخبرية ، وقد وضح ابن جابر هذه المسألة في شرحه على ألفية ابن مالك في اللوحة (١٤٦) .

وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١ ، والتصريح ١ / ٣٦٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) انظر الهمع ٣ / ٢٨٦ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٨ ، والأصول ١ / ٢٨٧ .

(٥) كذلك يضمر المرفوع في " لا يكون " ، وسيأتي الحديث عن هذا ص ٣٤١ .

وانظر شرح الألفية لابن الناظم ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٣ .

(٦) في الأصل : (مشبه) .

(٧) في الأصل : (لمرفوع) .

(٨) هذا ما ذهب إليه الجمهور .

انظر الكتاب ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٧ ، وأسرار العربية ٢١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ .

وأجاز أبو علي أن تكون " ما " زائدة ، فيجوز الجر بعد " خلا ، وعدا " ؛ إذ ليس ثَمَّ ما يعين فعليتهما[١] ، نقله الربعي[٢] .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « كَـذَاكَ مَـا اسْتَثْنَيته بِمَـا خَـلا ، ومَـا عَـدا ، ولَيسَ » - أي كذلك في وجوب النصب - ، فجميع ما ذكره مما يجب نصبه[٣] خمسة مواضع :

٥ المستثنى بـ" إلاَّ " في الإيجاب والمقدم على المستثنى منه ،كان في إيجاب ، أو غيره[٤] ، وما خلا ، وما عدا ، وليس .

وأهمل مواضع منها : أن يكون الاستثناء مكرراً[٥] ، وفيه تفصيل ، فتقول : لا يخلو التكرار من أن يكون بحرف (عطف)[٦] ، أو بغير حرف عطف ، فإن كان بحرف عطف أعرب بإعراب ما عطف عليه ، فيتعين رفعه في مثل : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، وإلاَّ عمروٌ » ؛ لأنَّ

١٠ " زيداً " فاعل ،فيتعين رفع " عمرو " ؛ لأنَّه معطوف عليه .

---

(١) نسب النحاة الجر بعد " خلا ، وعدا " إلى الفارسي والربعي ، وهو قول الكسائي ، والجرمي حيث حكاه عن العرب .

وهذا الرأي عند ابن هشام فاسد ؛ لأن القياس يخالفه إذ إن " ما " تزاد بعد الجار والمجرور لا قبله .

أما الفارسي فوجدت له نصاً في المسائل المنثورة ص ٦٦ ينافي ما نسب إليه حيث قال : « وما عدا فالنصب لا غير ؛ لأنها فعل ، وإذا كانت فعلاً ، فتنصب زيداً ، وكانت جملة في موضع نصب ، فإن قلت : " ما عدا ، وما خلا " كانت في موضع نصب ،و" خلا " صلة لـ" ما " ، و" زيداً " نصب بـ" خلا "، وفي " خلا " ضمير عاد إلى " ما " ، ويكون تقديره : مجاوزة » .

انظر المسائل البصريات ٢ / ٨٧٤ ، والمساعد ١ / ٥٨٤ ، والمغني ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، وأبو عمر الجرمي ١٥٨ - ١٦٠ .

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي ، يكنى بأبي الحسن ، ولد سنة ٣٢٨ هـ ، ومن مصنفاته : شرح كتاب الإيضاح للفارسي وشرح كتاب الجرمي ، وكتاب البديع في النحو ، وشرح البلغة ، وتوفي سنة ٤٢٠ هـ . انظر معجم الأدباء ٤ / ٧٨ - ٨٥ ، وإشارة التعيين ٢٢٣ .

(٣) في الأصل : (في خمسة) فـ" في " محشوة في الكلام .

(٤) ذهب البصريون إلى وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه سواء كان متصلاً أم منقطعاً .

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز النصب والاتباع في المسبوق بالنفي ، وإليه ذهب ابن مالك أيضاً مستشهداً بقول سيبويه : « حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : " مالي إلاَّ أخوك ناصر " » .

انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠٤ ، والتصريح ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٥) انظر المسائل المشكلة ٤٩١ - ٤٩٢ ، والمقرب ١ / ١٦٩ - ١٧١ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٩ - ١٥٠ .

(٦) في الأصل : (العطف) ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنه أثبتها بعد ذلك " بحرف عطف " .

وإن كان منصوباً تعين نصب المعطوف كقولك : « ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً ، وإلاَّ عمراً » ، ويكون المعطوف (مستثنى)[١] مما استثنى منه المعطوف عليه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون في إيجاب ، أو غيره .

فإن كان بغير حرف العطف نظرت في المستثنى الثاني ، فإن كان هو الأول في المعنى فإعرابه كإعراب المستثنى الأول ؛ لأنَّه بدل منه كقولك : « ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً ، إلا أبا عمرٍو » ، إذا كان " أبو عمرٍو " هو (زيداً)[٢] ، فيتعين هنا نصب " أبي عمرٍو " ؛ لأنَّه بدل من منصوب على الاستثناء ، فإن رفعت " زيداً " على البدل من " أحدٍ " رفعت " أبا عمرٍو " ، ولو كان " زيد " مرفوعاً كقولك : « مَا جَاءني إلاَّ زيدٌ ، إلا أبو عمرٍو » ، فيتعين رفعه ؛ لأنَّ " زيداً " فاعل ، وهو بدل منه ، فإن كان المستثنى الثاني غير الأول ، ولم يصح إخراج أحدهما من الآخر تعين نصبهما في الإيجاب // كقولك : « قامَ القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً »[٣] ، والمعنى أنك أخرجت " زيداً ، وعمراً " من القوم . //١٧٩أ

وأما في غير الإيجاب ، فإن احتاج العامل إلى رفع أحدهما رفعت واحداً ، ونصبت الثاني ، ولا يلزم تقديم المرفوع كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً » ، فإن شئت رفعت " زيداً " ، ونصبت " عمراً " ، وإن شئت بالعكس ، فإن لم يحتج العامل إلى رفع أحدهما كقولك : « ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً » ، فلابد من نصب المستثنى الثاني ؛ لأنَّه مكرر .

وأما الأول ، فإن شئت نصبته على الاستثناء ، أو رفعت[٤] على البدل من " أحدٍ " كما سيأتي في القسم الرابع[٥] .

فإن صح إخراج أحدهما من الآخر ، فالحكم في الإعراب كما تقدم فيما إذا لم يصح ، لكن المعنى على وجهين :

إما أن يقصد إخراج الجميع من المستثنى منه كقولك : « لَهُ عِنْدِي عشرُونَ إلاَّ عشرةً إلاَّ خمسةً » ، فتكون العشرة والخمسة مخرجة من العشرين على هذا الوجه ، وتكون المقرُّ به خمسة ، وعلى هذا الوجه كأنك قلت : « عِنْدِي عشرُونَ إلاَّ خمسةَ عشر » .

---

(١) في الأصل : (مستثناً) .
(٢) في الأصل : (زيدٌ) ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنه – أي زيد – خبر " كان " ، و" هو " ضمير الفصل .
(٣) انظر المساعد ١ / ٥٧٦ ، والارتشاف ٢ / ٣١١ .
(٤) حُذِفَ المفعول به ، لدلالة ما قبله عليه .
(٥) انظر ص ٣٤٢ .

وإما أن يقصد إخراج كل مستثنى من المستثنى الذي قبله ، فعلى هذا تكون في المثال المذكور قد أخرجت العشرة من العشرين ، ثم أخرجت من العشرة التي أخرجتها خمسة ، فتضيفها إلى العشرة التي بقيت من العشرين ، فتصير المقرُّ به خمسة عشر ، فكأنَّك قلت على هذا الوجه : « لَهُ عِنْدِي عشرُونَ إلاَّ خمسةَ » .

٥ وقد أمعنا الكلام في كيفية الإخراج ، والطرق الموصولة إلى معرفة الباقي [في] شرحنا لألفية ابن مالك ، فانظره هنالك[1] .

ومن مواضع النصب التي أسقطها في الأصل المستثنى المنقطع ، فإن كان في الإيجاب تعين نصبه سواء تقدم أو تأخر كقولك : « قامَ القومُ إلاَّ حماراً » ، وإن كان في غير الإيجاب ، فلا يخلو أن يستغنى (بالمستثنى)[2] المنقطع عن المستثنى منه ، أو لا .

١٠ (فإن)[3] استغنى به عن المستثنى منه كقولك : « ما في الدار أحدٌ إلاَّ الوتدَ » ، (فالنصب)[4] عند الجمهور[5] ، وأجاز بنو تميم الرفع على البدل[6] .

ويعني الاستغناء به عن المستثنى منه أنَّك لو أسقطت المستثنى منه لصح الكلام كقولك في المثال // المذكور « مَا فِي الدَّار إلاَّ الوتدُ » ، فاسقطت " أحداً " الذي هو المستثنى منه ، واستغنيت بـ" إلاَّ الوتدُ " الذي هو المستثنى المنقطع . //١٧٩ب

---

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي " مخطوط " من اللوحة ١٤٢ إلى اللوحة ١٤٥ .

(٢) في الأصل : (المستثنى) .

(٣) في الأصل : (وإن) .

(٤) في الأصل : (والنصب) .

(٥) نسب سيبويه هذا المذهب في كتابه إلى الحجازيين حيث قال : « باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً ، جاءوا به على معنى " ولكن حماراً " ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى " ولكن " ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم » .

وهذا ما نسبه إليهم كل من الرضي وابن عقيل .

انظر الكتاب ٢ / ٣١٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٥ ، والمساعد ١ / ٥٦٢ .

(٦) انظر الكتاب ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

وأنشد بنو تميم على جواز الرفع قول الشاعر :

[٨٥] فِـي بَلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ[1]

وقرئ : ﴿ (مَا)[2] لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّۚ ﴾[3] ، برفع " اتباع "[4] .

فإن لم يصح الاستغناء به عن المستثنى منه ، فكلهم على وجوب النصب كقولك : « ما بيعَ اليومَ فرسٌ إلاّ ثوباً » ، فـ" ثوباً " لا يصح الاستغناء به عن " الفرس " ؛ لأنّك لو قلت : « ما بيعَ اليومَ إلاّ ثوبٌ » بإسقاط الفرس لكان المعنى نفي البيع عن كل شيء غير الثوب ، والمعنى قبل الإسقاط أنّ البيع منفي عن " الفرس " فقط لا عن كل شيء ما عدا الثوب ، وإذا كان المعنى يختلف بإسقاط المستثنى منه دل على عدم الاستغناء عنه بالمستثنى .

وهنا تنبيه :

وهو أنّ الاستثناء المنقطع ليس مختصاً بما ليس من جنس المستثنى منه كما يعتقده كثير من الناس ، بل المنقطع يكون من غير الجنس كالمُثُلِ المتقدمة ، ويكون من الجنس إذا لم يكن داخلاً في المستثنى منه كقولك : « قامَ بنو زيدٍ إلاّ ابنَ عمرٍو » ، فمعلوم أنّ " ابن عمرو " ليس داخلاً في " بني زيد " ، وإن كان من جنسهم ، فمثل هذا (منقطع)[5] .

---

(١) من الرجز لجردان العود . وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

الشاهد في قوله : « إلاّ اليعافير وإلاّ العيس » حيث وقعا بدلاً من " أنيس " على لغة بني تميم ، أما الحجازيون فيوجبون نصبه هنا على الاستثناء .

وفي البيت شاهد آخر وهو في " وبلدة " حيث أُضمر حرف الجر هنا وتقديره : « ورب بلدة » .

انظر الدرر ٣ / ١٦٢ ، وشواهد العيني ٢ / ١٤٧ .

روي بلا نسبة في : تحصيل عين الذهب ١٨٤ ، ٣٥٩ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٠٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٠ .

(٢) في الأصل : (وما) .

(٣) من الآية (١٥٧) في سورة النساء .

(٤) على البدل ، والتقدير : « ما لهم به من علم إلاّ اتِّباعُ الظنِّ » .

وأهل الحجاز يوجبون النصب .

انظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٢٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ٩ - ١٠ ، وشرح قطر الندى ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٥) في الأصل : (ينقطع) .

ومن مواضع وجوب النصب التي أسقطها :

المستثنى بـ" لا يكون " ، و" (إلاَّ أن يكون)[١] " تقول : « جاءَ القومُ لا يكونُ زيداً ، و(إلاَّ)[٢] أنْ يكونَ زيداً » .

و" لا يكون " يجب كونها فعلاً مضارعاً (منفية)[٣] بلا فقط من أدوات النفي[٤] ، وأما " (إلاَّ)[٥] أن يكون " ، فأداة الاستثناء هي " إلاَّ " ، واسم يكون في الموضعين مستتر لا يجوز إظهاره كما قدمناه[٦] ، والمستثنى بها خبرٌ لها[٧] .

وقد أجازوا في إلاَّ [أن] يكون مجيئها تامة ، فيكون ما بعدها مرفوعاً على الفاعلية[٨] .

---

(١) في الأصل : (وأن لا أن يكون) .

(٢) في الأصل : (أن لا) .

(٣) في الأصل : (ينفيه) .

(٤) انظر المساعد ١ / ٥٨٧ .

(٥) في الأصل : (أن لا) .

(٦) انظر ص ٣٣٤ حيث تكلم هناك عن وجوب استتار المرفوع بعد " خلا " ، و" عدا " ، و" ليس " ، و" لايكون " ، و" إلاَّ أن يكون " مثلها .

(٧) اختلف النحاة حول عائد الضمير في " ليس ، ولا يكون " .
فذهب بعضهم إلى أنه عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير : « ليس القائمُ زيداً ، ولا يكون القائمُ زيداً » ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه .
وذهب جمهور البصريين إلى أنه عائد على بعض المدلول عليه بكله السابق ، والتقدير : « ليس بعضُهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم زيدًا» .
وذهب الكوفيون إلى أنه عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ، والتقدير : « ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ، ولا يكون فعلُهم فعلَ زيدٍ» .
ورجح ابن يعيش قول البصريين حيث قال : « وما ذهب إليه البصريون أمثل ؛ لأنه أقل إضماراً فكان أولى » .
انظر شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والتصريح ١ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) ذهب إلى هذا الجمهور وأجازه الأخفش .
قال أبو حيان : « وتقول : قامَ القومُ إلاَّ أن يكون زيدٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أن يكون زيدٌ ، ترفع زيداً على " أن يكون " تامة ، وهو قول الجمهور وأجازه الأخفش » .
وأجاز الزجاجي الرفع بها والنصب إلاَّ أنَّ الرفع عنده أجود حيث قال : « وأما " إلاَّ أن يكون " فإن شئت رفعت بها كقولك : " قامَ القومُ إلا أن يكون زيدٌ " ، و" ما خرجَ القومُ إلاَّ أن يكون بكرٌ " ، وإن شئت نصبت والرفع أجود » .
وتوجيه النصب ذكره القرفي في قوله : « والنصب على أن يكون ناقصاً ، ويكون المنصوب خبراً واسمه مضمر عائد على البعض المفهوم من الكلام كما تقدم » .
انظر الجمل للزجاجي ٢٣٣ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٠٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٢ .

فتحصل من هذا (أنَّ)[1] مواضع وجوب النصب تسعة ذكر منها في الأصل خمسة كما تقدم ، وذكرنا هنا الأربعة الباقية ، وهي : المكرر ، والمنقطع ، والمستثنى بـ" لا يكون " ، وبـ" إلاَّ أن يكون " .

القسم الثاني من الاستثناء : وهو ما كان واجب الرفع ، وإنما يقع في غير الموجب إذا كان العامل طالباً للمستثنى منه مرفوعاً كقولك : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ » ، فـ" زيدٌ " يتعين رفعه ؛ لأنَّه فاعل[2] // لـ" قام " ، ولم يتعرض في الأصل لهذا القسم . //١٨٠أ

القسم الثالث : وهو ما كان واجب الجر ، وقد تعرض له في آخر الباب ، فهناك نتكلم عليه[3] .

القسم الرابع : وهو ما كان متردداً بين النصب على الاستثناء ، والبدل ، ولا يكون ذلك إلاَّ في غير الإيجاب بشرط أن يتم الكلام قبل مجيء الاستثناء ، وهو معنى قولهم : أن يكون العامل غير مُفَرَّغٍ مثال ذلك : « ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً » ، و« لا يَقُمْ أحدٌ إلاَّ زيداً » ، و« هل قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً »[4] .

فهذه أنواع غير الإيجاب من نفيٍ ، ونهيٍ ، واستفهامٍ ، فـ" زيداً " في المثل الثلاثة يجوز أن تنصبه على الاستثناء ، وأن ترفعه على البدل من أحدٍ[5] ؛ إذ (الشرطان)[6] حاصلان ، وهما : كون الكلام غير إيجاب ، وكون العامل الذي هو " قام " غير مفرَّغ لطلب الاستثناء فاعلاً ، أو مفعولاً ؛ إذ قد أخذ فاعله ، وهو " أحدٌ " .

---

(١) في الأصل : (بأنَّ) .

(٢) ويسمى الاستثناء المفرَّغ .
انظر الأصول ١ / ٢٨٢ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٣٤ .

(٣) انظر ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٤) الاستفهام المؤول بالنفي هو الإنكاري والتوبيخي . انظر حاشية الصبان ٢ / ٢١٢ .

(٥) ذهب سيبويه والبصريون إلى أنه بدل بعض من كل .
أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه عطف نسق ، وليس بدلاً .
قال ابن هشام : « وإلاَّ حرف عطف عند الكوفيين ، وهي عندهم بمنزلة " لا " العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذلك منفي بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي ، وردَّ بقولهم : " ما قامَ إلاَّ زيدٌ " ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ؛ إذ الأصل " ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ " » .
وردَّ ثعلب كلا المذهبين .
انظر الكتاب ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والمغني ١ / ٨٣ ، والتصريح ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٦) في الأصل : (شرطان) .

والبدل إنما هو بحسب المستثنى منه، فإن كان مرفوعاً كالمثل المتقدمة كان البدل مرفوعاً، وإن كان منصوباً كقولك: « ما رأيتُ أحداً إلاَّ زيداً » كان منصوباً، ويكون النصب على وجهين: إما على الاستثناء، وإما على البدل.

وإن كان مجروراً كان البدل مجروراً كقولك: « ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ »، (فالتردد)[1]

٥ بين النصب على الاستثناء، والبدل هو على ثلاثة أنواع:

(تردد)[2] بين رفع ونصب، أو نصب على وجهين، أو نصب وجر.

وقد تعرض لهذا القسم في الأصل بقوله: « واقضِ البدَلاَ، والنصبِ فِيمَا لَيسَ موجباً مَتى تمَّ الكلامُ دونَهُ »، فأشار إلى التردد بين البدل والنصب على الاستثناء بقوله: « واقض البدَلا والنصبِ »، وأشار إلى أنَّ ذلك لا يكون إلاَّ في غير الإيجاب بقوله: « فِيمَا لَيسَ

١٠ موجباً »، وأشار إلى أنَّ ذلك لا يكون إلاَّ بعد تمام الكلام بقوله: « متى تم الكلام دونه »، أي دون الاستثناء، وقد تقدمت المثل.

ثم نبَّه على القسم الواجب الجر، فذكر أنَّ ما أتى بعد " سوى، وغير " فهو لازم الجر، فقوله: « ما أتى » معناه « ما جاء »، وقوله: « خُذْ بالجرِ » (أي)[3] خذ فيه بالجر، أي: احكم // فيه بالجر، واقتصر على " سوى، وغير "؛ لأنَّهما متفق على جر ما بعدهما، //١٨٠ب

١٥ وسكت عن حاشا[4]؛ لأنَّ وجوبَ الجر بها إنما هو عند سيبويه[5]، وغيره يجيز النصب بها[6]،

---

(١) في الأصل: (فالمتردد).

(٢) في الأصل: (متردد).

(٣) في الأصل: (لزيد).

(٤) فيها لغتان: " حاشا " وهي المشهورة، و" حشا " وهي قليلة.
انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ١١٠، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٤.

(٥) وهو مذهب البصريين، وممن ذهب إليه الرماني.
انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩، ٣٤٩، وحروف المعاني ١١٨، وائتلاف النصرة ١٧٨.

(٦) ممن ذهب إلى هذا الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج، وقد حكى النصب بها عن العرب وممن حكى ذلك أبو زيد، والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف.
وأجازوا أيضاً أن تكون حرفاً، فيجر بها، وصححه المرادي.
وفي حاشا مذهبان آخران لم يتعرض لذكرهما ابن جابر، وهما:
مذهب الفراء، وهو أنها فعل بلا فاعل.
ومذهب الكوفيين، وهو أنها فعل ماضي.
انظر المقتضب ٤ / ٣٩١، ومعاني الحروف ١١٨، والإنصاف ١ / ٢٧٨ - ٢٨٧ المسألة (٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٤ - ٨٥، ٨ / ٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٤، والمساعد ١ / ٥٨٥، والجنى الداني ٥٦٢ - ٥٦٤، ورصف المباني ٢٥٥ - ٢٥٦، وأبو عمر الجرمي ١٦١ - ١٦٧.

وقد تقدم الكلام عليها في حروف الجر[١] .

وفي " سوى " لغات أربع :

كسر أولها مع القصر والمد ، وضم أولها مع القصر فقط ، وفتح أولها مع المد فقط[٢] .

وهي على جميع لغاتها عند سيبويه ظرف لازم للظرفية[٣] ، ومنهم من جعلها اسماً تتصرف فيها العوامل ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومجرورة ، وغير ذلك[٤] ، وهو الذي صححه ابن مالك[٥] ، والشيخ أبو حيان[٦] ؛ لكثرة ما سمع من ذلك في كلام العرب .

وأما " غير " فهي في نفسها تعرب إعراب الاسم الواقع بعد " إلاَّ "[٧] ، فحيث يجب نصب الاسم بعد " إلاَّ " يجب نصبها ، وحيث يجبُ الرفع يجب رفعها ، وحيث يُتردد بين النصب ، والبدل يُتردد فيها بين النصب والنعت مكان البدل ، وقد أشار في الأصل إلى ذلك بقوله : « وَغيرٌ كاسمٍ بَعْدَ إلاَّ يَجري » ، وإلى هنا انتهى كلامه على الاستثناء في النصب .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة (القسم الأول) ٢٠٩ - رسالة - .

(٢) واللغات على الترتيب : " سِوى ، سِوَاء ، سُوى ، سَوَاء " .

" سَوَاء ، وسِوى " هما اللغتان المعروفتان والمشهورتان ، أما " سِواء ، وسُوى " أقل من سابقتيهما ، وقد حكى اللغات الأخفش كما ذكر صاحب اللسان والفارسي .

انظر الحجة ١ / ١٨٦ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٣ ، واللسان ١٤ / ٤١٣ مادة (سوا) .

(٣) وممن ذهب إلى هذا الفراء والفارسي والمبرد ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وجمهور البصريين .

انظر الكتاب ١ / ٣١ ، ٢ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٩ ، والحجة ١ / ١٨٧ ، والإنصاف ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٥٩ .

(٤) ذهب إلى هذا الكوفيون .

انظر التبيين ٤١٩ - ٤٢٢ المسألة (٧١) ، وائتلاف النصرة ٤٠ .

ويبقى فيها مذهبان هما :

الأول : ما ذهب إليه الرماني والعكبري ، وهو أنها هي ظرف في الأصل ، وقد جاءت غير ظرف قليلاً .

الثاني : ما ذهب إليه الزجاجي ، وهو أنها استثناء وليست ظرفاً .

انظر اللباب ١ / ٣٠٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٢٦ .

(٥) انظر التسهيل ١٠٧ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ٣١٦ - ٣١٧ .

(٦) انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٧) انظر الأزهية ١٧٩ ، واللباب ١ / ٣٠٨ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٥٩ .

وبقي علينا القسم الخامس : وهو المتردد بين النصب والجر ، وذلك في المستثنى بخلا إذا لم تصحبها " ما "، فالجر كثير (متفق)[١] عليه[٢]، فإن صحبتها " ما " تعين النصب[٣].

وأما " عدا " إذا لم تصحبها ، فالأكثر بها النصب[٤] .

وأما " حاشا " فسيبويه يوجب الجر[٥] ، ونقل غيره في المستثنى بها النصب[٦] ، ولا تصحبها " ما "[٧] .

وقد نقل دخول " ما " عليها ، وهو شذوذ[٨] .

---

(١) في الأصل : (يتفق) .

(٢) تكون " خلا " حرف استثناء يجر ما بعده ، وهو قليل ، ونقل الجر بها وبـ" عدا " الأخفش .

وقد حكى سيبويه أن هذه لغة عن بعض العرب حيث قال : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فيجعل " خلا " بمنزلة " حاشا " » .

قال المالقي : هذا هو الكثير فيها – أي أن تكون حرف استثناء تجر ما بعدها – .

وهي عند سيبويه وأكثر النحاة فعل ضمن معنى الاستثناء .

وذكر ابن يعيش أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الجر بـ" خلا " .

وقال المرادي إن كلا الوجهين – الجر والنصب – ثابت بالنقل الصحيح عن العرب .

انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٤٩ – ٣٥٠ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ٤٩ ، والارتشاف ٢ / ٣١٧ – ٣١٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٥ ، ورصف المباني ٢٦٢ .

(٣) هذا رأي الجمهور ، فتكون " ما " مصدرية ، وذهب الكسائي والجرمي والفارسي والربعي وابن جني إلى جواز جر ما بعدها على أن " ما " زائدة .

وقد سبق توضيحهما ص ٣٣٦ حاشية ٨ ، وص ٣٣٧ حاشية ١ .

(٤) هذا ما ذهب إليه سيبويه حيث عدَّ " عدا " فعلاً ، ولم يحك الحرفية بـ" عدا " ، ولكن الأخفش حكاها .

انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٩١ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ٧٨ ، والجنى الداني ٤٦١ ، ورصف المباني ٤٢٨ – ٤٢٩ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ – ٣٤٩ .

وانظر ص ٣٤٣ حاشية ٥ .

(٦) ممن ذهب إلى هذا الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج .

وقد سبق أن وضحته ص ٣٤٣ حاشية ٦ .

(٧) هذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال في الكتاب ٢ / ٣٥٠ : « ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً ، لم يكن كلاماً » .

(٨) ممن ذهب إلى جواز ذلك ابن مالك حيث قال في التسهيل (١٠٦) : « وربما قيل : ما حاشا » .

وقال في شرح التسهيل (٢ / ٣٠٨) : « على أنه قد قيل : ما حاشا في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر قال : " قال رسول الله ﷺ : أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمةَ " » .

وقد ردَّ ابن هشام قول ابن مالك ؛ لأنه – أي ابن هشام يعد " ما " نافية و" حاشا " فعلاً بمعنى " استثنى " ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة .

انظر الجنى الداني ٥٦٤ – ٥٦٥ ، والمغني ١ / ١٤٠ ، والتصريح ١ / ٣٦٥ ، والهمع ٣ / ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٦ – ٢٧٨.

فهذه أقسام الاستثناء الخمسة قد استوفينا الكلام عليها .

وأما أدوات الاستثناء ، فذكر منها في الأصل (ستة)[1] : " إلاَّ ، وما خلا ، وما عدا ، وليس ، وسوى ، وغير " .

وقد تقدم في شرح هذا الباب منها : " لا يكون ، وإلاَّ أن يكون ، وحاشى " ، فهذه تسعة ، وقد انهوها إلى (ست عشرة)[2] أداة ، فذكروا مع هذه التسعة :

" بَيْدَ " بمعنى " غير "[3] .

ويجوز إبدال الميم من بائها ، وجعلها بعضهم بمعنى " على "[4] ، فتخرج من الباب .

و" لـمَّا "[5] المشددة .

و" ما " النافية .

و" اللام " بعد " إن " المكسورة المخففة .

و" بَلْه " .

و" دون " .

و" لاسيما " .

// فهذه ست عشرة أداةً . //١٨١أ

فمثال " بَيْدَ " قوله عليه السلام : « أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ »[6] .

---

(١) في الأصل : (تسعة) .

(٢) في الأصل : (ستة عشر) .

(٣) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٢٥ ، والصحاح ٢ / ٤٥٠ مادة (بيد) .

(٤) حكى أبو عبيد " ميد " بالميم لغة أخرى في " بيد " ، وكذلك حكى مجيئها بمعنى " على " وذكر فيها ابن هشام معنىً ثالثاً وهو : " من أجل " .
انظر المغني ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وتاج العروس ٢ / ٣٠٨ مادة (بيد) .

(٥) تستعمل هذيل " لـمَّا " بمعنى " إلاَّ " بعد " إن " النافية ، وقال الفراء : « من جعل لـمَّا بمنزلة إلاَّ وجه لا نعرفه » ، وهو رأي كل من أبي عبيدة والجوهري .
وهي حرف استثناء كما حكاه سيبويه والخليل والكسائي .
انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩ ، والمغني ١ / ٣١٠ ، وشرح قواعد الإعراب ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وأبرز خصائص لغات هذيل ضمن مجلة معهد اللغة العربية العدد الثاني ٢١٧ - ٢١٩ .

(٦) قال الشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢٧) : « لا أصل له ، ومعناه صحيح » .
وانظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ١٧١ .

ومثال " لـمَّا "[١] قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[٢] على قراءة التشديد - أي إلاَّ عليها حافظ - .

ومثال " ما "[٣] النافية : « كلُّ شيءٍ مَهَهٌ[٤] مَا النساءَ وَذِكْرَهُنَّ »[٥] المراد : « إلاَّ النساء ، وذكرهن » ، فـ" ما " بمعنى " إلاَّ "[٦] ، وقيل التقدير : « ما خلا النساء » ، وحذفت " خلا "[٧] .

ومثال اللام بعد " إن " المكسورة المخففة قوله تعالى : ﴿ وَإِن (وَجَدْنَا)[٨] أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[٩] - أي إلاَّ فاسقين - .

---

(١) حكى الخليل وسيبويه والكسائي " لـمَّا " بمعنى " إلاَّ " .

وقاسه الزجاجي ، وأنكره الجوهري .

واقتصر فيها أبو حيان على التركيب حتى يثبت سماعها .

انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والهمع ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ،

(٢) سورة الطارق ، آية (٤) .

قرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة « لـمَّا عليهم » بتشديد الميم .

وقرأ الباقون بتخفيفها .

انظر التيسير ٢٢١ ، والدر المصون ٦ / ٥٠٦ .

(٣) زعم الأحمر والفراء أن " ما " يستثنى بها كـ" إلاَّ " ، ورده ابن مالك والرضي .

وذهب السهيلي إلى أن " ما " نافية كـ" ليس " استثنى بها .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٩ ، والهمع ٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٤) معنى " مهه " : يسير وحسنٌ . انظر اللسان ١٣ / ٥٤١ مادة (مهه) .

(٥) معناه : أن الحرَّ يحتملُ كلَّ شيءٍ إلاَّ ذكرَ حرمتِهِ ، فإنَّه يمتعضُ منه .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ١١٨ ، والمساعد ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧ ، والصحاح ٦ / ٢٢٥٠ مادة (مهه) .

(٦) ممن قال بهذا الفراء والأحمر .

انظر الهمع ٣ / ٢٨٩ .

(٧) ممن قال بهذا ابن مالك حيث قال : « ومعناه : كل شيء يسيرٌ ما عدا النساء وذكرهن ، فحذفوا " عدا " وأبقوا عملها » ، وقال به الرضي أيضاً .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٩ .

(٨) في الأصل : (كان) .

(٩) من الآية (١٠٢) في سورة الأعراف .

ومثال " بَلْه " : « أَكْرِمْ القومَ بَلْهَ زيدٍ » ، وجوز في الاسم بعدها الرفع ، والجر ، والنصب(١) .

وقد أنكر بعضهم النصب(٢) ، ولا معنى لإنكاره مع ثبوت السماع .

ومثال " دون "(٣) : « ضَرَبْتُ القومَ دُونَ عمروٍ » .

ومثال " لا سيما " قول (امرئ)(٤) القيس :

[٨٦] أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ(٥)

وتحتاج إلى بسط الكلام [في] " ولا سيما " لما فيها من اللغات ، والأحكام ، ودورانها في الكلام .

---

(١) ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنها من أدوات الاستثناء ؛ لذلك أجازوا النصب بعدها على الاستثناء .

وذهب البصريون إلى أنها لا يستثنى بها ، ولا يجوز فيما بعدها إلاّ الجر ، ورده المرادي حيث قال : « وليس بصحيح ، بل النصب مسموع من كلام العرب » .

أما توجيه الرفع في الاسم الذي بعدها ، فيكون على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله ، وهي اسمٌ مرادفٌ لـ" كيف " .

والجر بإضافة المصدر إلى المفعول ، وقال أبو علي مضاف إلى الفاعل ، وهي مصدرٌ بمعنى " تَرْكاً " .

وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر .

وتوجيه النصب في الاسم الذي بعدها يكون على أنه مفعول به على أنها – أي بله – اسم فعل بمعنى " دع " .

انظر الجنى الداني ٤٢٤ – ٤٢٦ ، والمغني ١ / ١٣٣ ، وشرح الدماميني ١ / ٢٣٨ ، والهمع ٣ / ٢٩٨ .

(٢) ذهب إلى هذا جمهور البصريين . انظر الجنى الداني ٤٢٦ .

(٣) وممن قال بهذا أبو عبيد الله صاحب كتاب البديع . انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٢ – ٣٣٣ .

(٤) في الأصل : (امرؤ) .

(٥) من الطويل في ديوانه ص ١٢٥ ، وشرح ديوانه ص ١٦٦ .

الشاهد في قوله : « ولا سيما يوم » حيث استثنى " يوم " بـ" لا سيما " ، ويروى " يوم " بالرفع ، والجر والنصب ، وهو قليل وشاذ ؛ لأنه نكرة .

فالجر على الإضافة على أن " ما " زائدة ، والتقدير : « ولا مثل يومٍ » .

والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، و" ما " بمعنى " الذي " والتقدير : « الذي هو يومٌ » .

والنصب على أنه تمييز ، و" ما " نكرة تامة غير موصوفة في موضع جر بالإضافة ، والتقدير : « ولا مثل شيء يوماً » ، وقيل : انتصب على الظرف و" ما " بمعنى " الذي " والتقدير : « ولا مثل الذي اتفق يوماً » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ – ٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ .

وروى بلا نسبة في : المغني ١ / ١٦٠ ، ٣٤٣ – ٣٤٤ ، والتصريح ١ / ١٤٤ ، والهمع ٣ / ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨٠ .

واعلم أنَّها مركبة من " لا " النافية ، و" سي " بمعنى : " مثل "[١] ، وما .

وقد أجاز السخاوي[٢] حذفها[٣] للعلم بها[٤] كما حذفت في قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٥] ، وكذلك : " سيما زيد " .

وحذفها لا يشهد له نقل عن العرب ، ولا سمع إلا في كلام المولدين ، وقد أكثر الناس من التكلم به مع عدم صحته[٦] .

والذي عليه الجمهور أن " لا " هي النافية للجنس ، و" سي " اسمها[٧] ، وذهب بعضهم إلى أنها الداخلة على الحال كقولك : « جاءَ زيدٌ لا مسرعاً ، ولا مبطئاً »[٨] ، فجعل (سي)[٩] بعده حالاً ، وإذا قلت : « قامَ القومُ لا سيما زيداً » ، فمعناه عندهم : قام القوم غير مماثلين زيداً ، وهذا القول ضعيف ، وإن كان قول (أبي علي)[١٠] .

---

(١) وممن قال به الخليل ، وسيبويه ، وابن السراج ، وابن فارس ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن هشام .
انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، والأصول ١ / ٣٠٥ ، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ١١٢ مادة (سوى) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، والمغني ١ / ١٦٠ .

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد الهمداني المصري السخاوي المقرئ النحوي الشافعي ، ولد قبل ٥٦٠ هـ ، ومن مصنفاته : شرح المفصل وسماه المفضل ، وتاج القراء ، وأرجوزة في الفرائض ، توفي سنة ٦٤٣ هـ .
انظر إشارة التعيين ٢٣١ - ٢٣٢ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣) انظر تاج العروس ١٠ / ١٨٧ - ١٨٨ مادة (سوو) .

(٤) الضمير يرجع لـ" لا " .

(٥) من الآية (٨٥) في سورة يوسف .

(٦) انظر الارتشاف ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٧) ذهب إلى هذا الجمهور ، والخليل وسيبويه وابن السراج وابن فارس ، وابن مالك وابن هشام .
انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، والأصول ١ / ٣٠٥ ، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ١١٢ مادة (سوى) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، والمغني ١ / ١٦٠ .

(٨) هذا ما ذهب إليه الفارسي ، ورُدَّ بوجوب تكرار " لا " .
انظر المغني ١ / ١٦٠ ، والهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٩) في الأصل : (شى) .

(١٠) في الأصل : (أبو علي) .

وزعم بعضهم أنّها زائدة[١] ، وهو قول غريب لا يعتمد عليه ؛ لأنّها لم تصر من أدوات الاستثناء[٢] إلاّ بـ" لا " ، فكيف نجعل الموجب لدخولها في أدوات الاستثناء زائداً .

وأما " ما " ، فهي ثابتة معها في الأكثر ، وقد جاز حذفها ، فإذا حذفت كقولك : « جاءَ القومُ لا سي زيدٍ » ، فلا يجوز في الاسم الذي بعدها إلاّ الجر على الإضافة // وإذا //١٨١ب

ثبت معها " ما " جاز في الاسم الذي بعدها الجر على الإضافة ، و" ما " زائدة ، وهذا هو المشهور ، أو على البدل من " ما " ، فتكون نكرة[٣] ، فالتقدير : « ولا مثل شيء زيد » فـ" شيء " مخفوض بالإضافة ، و" زيد " بدل ، وفي هذا الإعراب ما فيه ، وإن شئت نصبت الاسم على التمييز إذا كان نكرة كقول امرئ القيس :

وَلاَ سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

على رواية النصب ، و" ما " نكرة ، وجاء الاسم المنصوب تفسيراً لتلك النكرة[٤] .

وقيل : " ما " كافة عن الإضافة ، فانتصب الاسم بعدها على التمييز[٥] ، ويجوز أن يُعْرَبَ " يوماً " (ظرفاً)[٦] بفعل مقدر ، و" ما " موصولة ، فيكون التقدير : « ولا سيما الذي جرى في يوم بدارة جلجل » .

ورجح ابن هشام الخضراوي هذا الإعراب ، وقال : أكثر ما رأيت الناسَ عليه[٧] .

---

(١) حكى هذا المذهب صاحب البديع كما ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٣ / ٦٢ ، والسيوطي في الهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٢) اختلف النحاة في " لا سيما " :

فعدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش ، والزجاج ، والفارسي ، والنحاس ، وأبي جعفر بن مضاء من أدوات الاستثناء .

و لم يعدها بعضهم من أدوات الاستثناء كابن مالك ، وأبي حيان ، وابن عصفور ، والرضي ، والسيوطي .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٤ ، والتذييل والتكميل لابن حيان الجزء الثالث اللوحة ٥٨ - ٥٩ ، والهمع ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٥ .

(٤) سبق توضيح الأوجه الإعرابية الجائزة في " يوم " ص ٣٤٨ حاشية ٥ .

(٥) استحسنه ابن مالك ، وأبو علي الشلوبين .

انظر شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١٩ ، والهمع ٣ / ٢٩٣ .

(٦) في الأصل : (ظرفٌ) .

(٧) انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والهمع ٣ / ٢٦٢ .

وإن كان الاسم المنصوب معرفة ، ففيه إشكال[(١)] ، وخُرِّج على أنَّه منصوب بفعل مضمر ، ، و" ما " نكرة كأنَّه قال : « ولا مثل شيءٍ أعني زيداً » .

وقد جاء الاسم بعدها مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف ، و" ما " إما موصولة والمبتدأ والخبر صلتها ، وإما نكرة موصوفة والمبتدأ والخبر صفتها[(٢)] ، وعلى كلا التقديرين فـ" ما " ، وما ٥ بعدها في موضع جر بالإضافة .

وخبر " لا سي " مع نصب الاسم وجره محذوف باتفاق .

وأما حذفه مع الرفع ، فعليه النحويون إلاَّ الأخفش[(٣)] ، فإنَّه جعل " ما " ، وصلتها في موضع الخبر ، وفيه أنَّ " ما " موصولة فهي معرفة ولا عمل لـ" لا " في المعرفة .

وعلى تقدير الخبر ، فإذا قلت : « أحسنَ الناسُ لا سيما زيدٌ » . فالتقدير : « لا مثل ١٠ إحسان زيد إحسانهم » ، فإحسان هو الخبر .

وفي " لا سيما " لغات :

تشديد " سِيَّ " - وهو المشهور - وتخفيفها - وأنكره ابن عصفور[(٤)] - و" لا سواء" بالمد والفتح - ، وإبدال السين تاء ، - فتقول : " لا تيما " - بالتاء ، وإبدال (لام لا)[(٥)] نوناً - قالوا : « ناسيما » بالنون - .

١٥ وقد جاء في معنى " لا سيما " قولهم : « لو تر ما ، ولا تر ما »[(٦)] بحذف الألف من " ترى " إما تخفيفاً يحفظ ولا يقاس عليه كما حذفت ياء " لا أدري "[(٧)] .

---

(١) منعه الجمهور ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهاً .
انظر المغني ١ / ١٦١ .

(٢) أجازه ابن خروف .
الهمع ٣ / ٢٩٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٩ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٠٦ .

(٣) انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٨ .

(٤) حكى التخفيف الأخفش وابن الأعرابي ، وابن جني .
ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين .
انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٠ ، والمساعد ١ / ٥٩٨ ، والهمع ٣ / ٢٩٥ .

(٥) في الأصل : (اللام) .

(٦) ذكر ابن الأعرابي والأحمر : " ولو تر ما " بمعنى " لا سيما " .
وقال النّساي : « لا ترما ، ولا سيما ، ولا مثل ما » بمعنى واحد .
وقال ابن مالك : « " لا سواما " بمعنى لا سيما » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٠ ، والهمع ٣ / ٢٩٦ .

(٧) فيقال فيها : « لا أدْرِ » بدون ياء . انظر الارتشاف ٢ / ٣٣١ .

وإما للجزم إن جعلنا [" لو " جازمة ، و] " لا " (ناهية)[1] ، فتقول : « أحسنَ الناسُ ، ولو تر ما زيداً » المعنى : « ولو تبصر زيداً لقلت إنَّه أكثرُهم إحساناً » ، والمعنى في (لا تر زيداً)[2] : لا تر زيداً مثلهم في الإحسان بل هو أكثر .

ومما غلط الناس فيه واستمروا // على غلطهم بأنَّهم يصلون «لا سيما» بالجملة المقرونة بواو //١٨٢أ الحال ، فيقولون : « لا سيما ، وأنت تقول كذا » ، وكثيراً ما يستعمله المصنفون ، وهو خطأ . ٥

فهذه جملة كافية في الكلام على (لا سيما)[3] جعلناها خاتمة الكلام على هـذا البـاب ، والله الموفق .

---

(١) في الأصل : (نافية) .

(٢) في الأصل : (الا تر زيداً) .

(٣) في الأصل : (سيما) .



باب "لا" النافية للجنس

« باب " لا " النافية للجنس »

اعلم أنَّ " لا " زائدة ، وغير زائدة[١] ، والزائدة تكون في أربعة مواضع :

قبل القسم كقوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[٢] .

وقال الفراء : ليست بزائدة هنا ، وإنما هي نفي لكلام مقدر كأنَّهم قالوا : إنَّا نترك غير مبعوثين ، فقيل لهم : " لا " نفياً لما ادعوه ، ثم أقسم ، فقال : [أقسم] على أنهم يبعثون[٣] ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ﴾[٤] ، وعلى قول الفراء يصح الوقف على " لا "[٥] .

الموضع الثاني[٦] : بعد " أن " المفتوحة المخففة كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ (أَلَّا)[٧] تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴾[٨] ، أي ما منعك أن تسجد،فـ" لا " زائدة .

الموضع الثالث : بين المضاف ، والمضاف إليه كقول العجاج[٩] :

---

(١) انظر الأزهية ١٤٩ - ١٥٧ ، ورصف المباني ٣٢٩ - ٣٤٥ .

(٢) سورة القيامة ، آية (١) .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٠٧ .

(٤) سورة القيامة ، آية (٣٦) .

وقد قرأ قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ ﴾ بغير ألف بعد اللام أي « لأقسم » ومن قرأ بها الحسن كما قال أبو الفتح ، وقنبل والبزي ، وفي اللام وجهان على هذه القراءة وهما :

الأول : أنها لام الابتداء وليست بلام القسم .

الثاني : أنها جواب لفعل تقديره : والله لأقسم والفعل للحال وهذا مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يجيزون جعل فعل الحال جواباً للقسم .

انظر المحتسب ٢ / ٣٤١ ، والتيسير في القراءات ٢١٦ ، والدر المصون ٦ / ٤٢٥ .

(٥) ممن قال بهذا أبو بكر الأنباري . انظر الأزهية ١٥٤ .

(٦) أما الموضع الأول ، فهو الذي مرَّ في قوله : (قبل القسم) .

(٧) في الأصل : (أن لا) .

(٨) من الآية (١٢) في سورة الأعراف .

(٩) هو عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، ويكنى بأبي الشعثاء له ولدان : رؤبة والقطامي ، وتوفي سنة ١٤٥ هـ .

انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ / ٥٩١ - ٥٩٣ ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢ / ٧٥٣ - ٧٦١ ، والخزانة ١ / ٨٩ - ٩١ .

[٨٧] فِي بئْرِ لا حور سَرَى وما شَعَرْ[١]

أي في بئر حورٍ على الإضافة ، فلا زائدة ، والبئر معروفة ، والحَور بالحاء المهملة المفتوحة ، والراء المهملة[٢] ، فكأنه قال : « في بئر هلاكٍ »[٣] .

الموضع الرابع: بعد واو العطف كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ ﴾[٤]

٥ [و] التقدير : « لم يكن الله ليغفر لهم وليهديهم » ، و" لا " زائدة لتأكيد النفي .

وأما غير الزائدة [فهي] : إما عاطفة ، أو ناهية ، أو نافية .

فالعاطفة كقوله تعالى : ﴿ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[٥] ، والمعطوف عليه هنا محذوف تقديره : « زيتونة متوسطة » .

١٠ (والناهية)[٦] كقوله تعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ ﴾[٧] .

والنافية قسمان : نافية للفعل ماضياً ، أو مضارعاً .

(فالماضي)[٨] كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[٩] .

والنافية للمضارع كقوله تعالى : ﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ ﴾[١٠] .

---

(١) من الرجز في ديوان العجاج ص ١٤ .

الشاهد في قوله : « في بئر لا حور » حيث جاءت " لا " هنا زائدة فصلت بين المضاف " بئر " ، والمضاف إليه " حور " ، ويرى الفراء أن " لا " هنا غير زائدة ، بل هي للنفي .

انظر الأزهية ١٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ١٣٦ ، واللسان ٤ / ٢١٧ مادة (حور) .

وروي بلا نسبة في : معاني القرآن ١ / ٨ ، والخصائص ٢ / ٤٧٩ .

(٢) في المعجم الوسيط ١ / ٢١٢ مادة (حور) : « والحُورُ : النقص والهلاك » .

(٣) انظر الأزهية ١٥٤ .

(٤) من الآيتين (١٣٧) و(١٦٨) في سورة النساء .

(٥) من الآية (٣٥) في سورة النور .

(٦) في الأصل : (فالناهية) .

(٧) من الآية (١) في سورة الطلاق .

(٨) في الأصل : (والماضي) .

(٩) آية (٣١) في سورة القيامة .

(١٠) من الآية (١٤) في سورة الحشر .

ونافية للاسم ، وهي نوعان :

نوع لا يستغرق ، وإن أفاد العموم في النكرة ، وهي المعملة إعمال " ليس " ، وسيأتي الكلام عليها في باب " كان "[١] .

ونوع يستغرق ، وهي المراد هنا .

٥ فإن قلت : فكيف قلت : إنَّ المعملة // إعمال " ليس " لا تستغرق مع قولك : إنَّها تفيد //١٨٢ب العموم في النكرة بعدها ؟

فالجواب :

أنَّ العموم لا يستلزم الاستغراق في كل شيء ألا ترى أنك لو قلت لبني تميم مثلاً : « اجمعوا رجالكم » لَعَمَّ رجالهم ، ولم يستغرق جميع الرجال ، وبهذه النكتة يزول الإشكال

١٠ عن قول (الأصوليين)[٢] : « إنَّ النكرة في سياق النفي تعم » ، وقولِ النحويين : « إنَّ " لا " أخت " ليس " لا تستغرق » ، فإنَّ الأصوليين أرادوا مطلق العموم ، والنحويون كلامهم في الاستغراق ، وقد قدمنا أنَّ عدم الاستغراق لا ينفي العموم ؛ إذ يكفي في العموم شمول اللفظ لما يصلح له ، وإن كان ذلك أبين .

ثُمَّ نرجع إلى " لا " المستغرقة للنفي ، وهي التي يسمونها النافية للجنس ، وهي تعمل

١٥ عمل " إنَّ " بالحمل عليها ، ووجه ذلك أنَّها نقيضتها من وجه ؛ لأنَّ " لا " لتأكيد النفي ، و" إنَّ " لتأكيد الإيجاب ، والشيء يحمل على نقيضه ، وهي أيضاً نظيرتها من وجهين :

عدد الحروف إذا خففت " إنَّ " ، فإنَّها تصير متحركاً وساكناً ، ولزومها للأسماء في هذه الحالة ، والشيء يحمل على نظيره ، فقوى الحمل من (جهة)[٣] النقيض ، ومن جهة النظير ، فأعملوها إعمال " إنَّ " فَنُصِبَ الاسمُ بعدها ، ورُفِعَ الخبرُ[٤] .

٢٠ وعند سيبويه أنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً قبل دخولها ، فإذا قلت : « لا رجلَ قائمٌ » فـ" قائم " مرفوع بما يرفع به خبر المبتدأ ؛ لأنَّه قبل دخول " لا " خبر مبتدأ[٥] .

---

(١) انظر ص ٤٣٣ ، و ص ٤٦٣ باب ما الحجازية .

(٢) في الأصل : (الأصوللين) .

(٣) في الأصل : (جهت) .

(٤) انظر معاني الحروف ٨١ ، واللباب ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والهمع ٢ / ١٩٤ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، واللباب ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٦٣ ، والنواسخ في كتاب سيبويه ١٣١ .

وذهب أبو العباس ، وأبو علي أنَّ خبرها مرفوع بها[١] .

وحجة سيبويه أنَّها في الدرجة الثالثة ؛ إذ هي فرع عن " إنَّ " ، و" إنَّ " فرع عن الفعل ، وما كان في الدرجة الثالثة ، فهو ضعيف[٢] .

ولا تدخل " لا " هذه إلاَّ على المبتدأ ، والخبر كما تدخل " إنَّ " ، واشترط في عملها أن ٥ يكون الاسم بعدها نكرة غير مفصول بينه ، وبينها[٣] ، فلو كان معرفة لم تعمل[٤] ، ووجب تكرارها تقول : « لا زيد ، ولا عمرو »[٥] ، وكذلك لو فصل بينها ، وبين اسمها كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[٦] .

لـمَّا فُصِلَ بينها ، وبين اسمها بالجار والمجرور رفع على الابتداء[٧] ، وكُررت[٨] .

فإذا (حصل)[٩] الشرطان // أُعرب اسم " لا " إن كان مضافاً كقولك : « لا غلامَ //١٨٣أ ١٠ امرأةٍ عِندَنَا » ، أو مشبهاً بالمضاف كقولك : « لا (أفضلَ)[١٠] مِنكَ عِندَنَا » ، فإن لم يكن

---

(١) ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش أيضاً والمازني ، واختاره ابن مالك .

وذهب الكوفيون مذهباً آخرَ فيها وهو أن يكون خبرها مرفوعاً .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، والمساعد ١ / ٣٤١ ، والارتشاف ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والجنى الداني ٢٩١ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ .

(٣) ذكر سيبويه هذين الشرطين في الكتاب ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٤) ذهب إلى هذا جمهور البصريين ، أما الكوفيون فقد خالفوا في هذا الشرط ، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : " لا زيد " ، والمضاف لكنية نحو : " لا أبا محمد " ، أو المضاف لله ، والرحمن ، والعزيز ، نحو : " لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز " .

وأجاز الفراء نحو : لا عبد الله ؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد ، ولا يجيز " لا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز " .

انظر الارتشاف ٢ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٥) وذلك في مثل : « لا زيدٌ في الدار ، ولا عمروٌ » .

انظر اللباب ١ / ٢٤٠ ، وشرح قطر الندى ١٦٢ .

(٦) سورة الصافات ، آية (٤٧) .

(٧) ذهب الرماني إلى جواز النصب بـ" لا " مع الفصل . انظر الهمع ٢ / ١٩٨ .

(٨) ذهب سيبويه إلى وجوب التكرار إذا كان الاسم معرفة ، ومنفصلاً عن " لا " ، وممن ذهب إلى هذا الشلوبين ، وابن عصفور ، والرضي ، وابن هشام .

وذهب المبرد وابن كيسان إلى جواز عدم التكرار .

انظر الكتاب ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٦١ ، والتوطئة ٣١٢ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥ ، وابن كيسان النحوي ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٩) في الأصل : (حصلت) .

(١٠) في الأصل : (فضل) .

مضافاً ، ولا مشبهاً بالمضاف[1] بُنِي مع " لا " على الفتح بناء خمسة عشر ؛ لأنَّه تضمن معنى [من] كما تضمنت خمسة عشر واو العطف ، فمثال بنائه قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾[2] ، [و] التقدير : « لا من وزر » ، وإنما قدر اسمها بـ" من " ؛ لأنَّها جوابٌ لمن سأل بـ" من " التي تقتضي الاستغراق ، فكأنَّ قائلاً قال : « هل من وزر » ؟ ، فقيل في جوابه : « لا من وزر » ، فحذفت " من " ، وضُمِّنَ اسمُ " لا " معناها[3] .

وبهذا يحصل الفرق بين " لا " هذه ، وبين " لا " أخت " ليس " ، فهذه كما تقدم جواب لمن سأل بـ" من " ، فجاءت لاستغراق نفي الجنس ، وبُني اسمها على ما بيناه ، وأخت " ليس " جواب لمن سأل بغير " من " ، فلم تأتِ للاستغراق ، ولا بُني اسمها إذ لم يتضمن معنى الحرف .

وكثيراً ما يحذف خبر " لا " هذه للعلم به[4] كالآية الكريمة[5] التقدير : « لا وزر له » ، وإذا عطفت على اسم " لا " المبني لم يكن المعطوف إلاَّ معرباً ؛ لأنَّ الواو تمنع (من)[6] تركيبه مع اسمها .

---

(١) أي كان مفرداً .

(٢) سورة القيامة ، آية (١١) .

(٣) إختلف النحويون حول علة بناء اسم " لا " على الفتح :

فذهب سيبويه والمبرد وابن يعيش ، وابن عقيل ، وصححه ابن الضائع إلى أنه بني على الفتح لأنه رُكب مع " لا " كتركيب خمسة عشر .

وذهب الخليل ، وابن الأنباري أنه بني لتضمنه معنى " مِنْ " ، واختاره ابن عصفور ، واعترض ابن الضائع عليه بأن المتضمن لمعنى " من " إنما هو " لا " نفسها لا الاسم بعدها .

وأسقطه – أي الاعتراض – الدنوشري انظره في حاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٤٠ .

انظر الكتاب ٢ / ٢٧٤ – ٢٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٥٧ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٥ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨ ، والتصريح ١ / ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ١٩٩ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الحجازيون حيث يحذفون خبر " لا " كثيراً إذا كان ظرفاً عاماً ، ويجيزون إظهاره أيضاً .

أما بنو تميم وطيء فيحذفونه مطلقاً نحو : « لا ضررَ ولا ضِرارَ » فإن كان ظرفاً خاصاً نحو : « لا رجلَ في الدار » ، فإنه يحتمل عندهم أن يكون خبراً ، وأن يكون صفة .

وقد اعترض ابن مالك على كل من نسب لبني تميم وطيء الحذف مطلقاً ؛ لأنه يرى أن الحذف عندهم يكون واجباً بشرط ظهور المعنى .

انظر شرح التسهيل ٢ / ٥٦ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٤٠ ، والمساعد ١ / ٣٤١ ، والهمع ٢ / ٢٠٢ – ٢٠٣ .

(٥) وهي : ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ .

(٦) في الأصل : (مع) .

ولك في المعطوف النصب على اسم " لا " ، والرفع على الموضع ؛ لأنَّه موضع الابتداء ، فإن وصفته بمضافٍ ، أو مشبَّهٍ بالمضاف ، فلابد من الإعراب أيضاً ؛ لأنَّ الإضافة تنافي البناء ، والإعراب فيه على الوجهين المتقدمين من نصب ، ورفع كقولك : « لاَ رجلَ ذَا نجدةٍ عندَنَا ، وذُو نجدةٍ » .

٥ فإن لم تكن الصفة مضافة ، ولا مشبهة بالمضاف ، فلك فيها البناء مع اسم " لا " ؛ إذ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، والإعراب على الوجهين المتقدمين ، فإذا قلت : « لاَ رجلَ خوانَ عندَنَا » ، فلك أن تأتي بـ" خوان " مبنياً على الفتح ، أو معرباً منصوباً ، أو مرفوعاً .

وقد تقتحم اللام بين اسم " لا " ، وما أضيف إليه ، فيبقى على إضافته كأنَّ اللام لم ١٠ تدخل كقولهم : « (لاَ أَبَا)[1] لِعَمرٍو » ، فاللام مقحمة ، و" أبا " مضاف " لعمرو " باقٍ على إضافته ، ويدل على ذلك أنَّ اللام لو كانت غير زائدة لم يكن " أبا " مضافاً فكان يجب أن يُبنى ، فتذهب الألف التي هي علامة // الإعراب ، فتبقى " لا أبَ لعمرٍو " بباء (مفتوحة)[2] ، ولا ألف بعدها . //١٨٣ب

فإن قيل : ما الفرق بين (لا أبَا لعمرٍو)[3] بالألف على إقحام اللام ، وبين « لا أبَ ١٥ لعمرٍو » بغير ألف على عدم الإقحام ؟

فالجواب :

أنَّ الخبر في الأولى مقدر تقديره : « لا أبَا عمرٍو موجودٌ » ، و" أبا " معربٌ ، وفي الثانية : أنَّ " لعمرو " في موضع الخبر ، فلا حذف ، و" أب " مبني .

فقوله :

٢٠ **وَانْصِبْ بِلاَ نَكِرَةً لَمْ تُفْصَلِ عَنْهَا فَإِنْ فَصَلْتَهَا لَمْ تَعْمَلِ**

ذكر في هذا البيت أنَّ " لا " هذه لا تعمل إلاَّ بشرطين :

تنكير اسمها ، وعدم فصله عنها .

---

(١) في الأصل : (لا بالعمرو) .

(٢) في الأصل : (مفتوحة بباء) .

(٣) في الأصل : (لا أبا العمرو) .

فإنْ عُدِمَ الشرطان ، أو أحدهما لم تعمل ، (وإلى)[1] الشرطين أشار بقوله : « وانصب بلا نكرة لم تفصل عنها » ، فالضمير في قوله : « لم تفصل » عائد إلى النكرة ، (وفي)[2] " عنها " عائد على " لا " ، فالتقدير : « لم تفصل تلك النكرة عن لا » ، ثم نَبّه على أنّه إن عدم شرطٌ منهمالم تعمل ، فقال : « فإنْ فصلتها لم تعمل » أي : « فإن فصلت النكرة عن لا لم تعمل » ، وذكر ذلك في أحد الشرطين ، ولم يذكره في الآخر اكتفاءً بأنَّ ما يلزم من عدم الشرطين يلزم في الآخر ، وقد قدمنا الكلام على هذين الشرطين ، وعلى الحكم إذا عُدِمَا أو أحدهما .

وقوله :

وَإنْ تكــرر لا فَفِيهِمَـــا انصـــبِ وَارْفَعْهُمَـــا وإنْ تُغَايِـــرْ تصـــبِ

تكلم في هذا البيت على ما يتصور من الوجوه إذا كررت لا بعد حرف العطف غير زائدة ، أو زائدة ، أو لم تتكرر ، بل جيء بحرف العطف فقط ، فإن كررت غير زائدة فيتصور فيها أربعة أوجهٍ سواء كان الاسم معرباً ، أو مبنياً ، فمثال تكرارها مع إعراب الاسم قولك : « لا غلامَ امرأةٍ ولا جاريةَ رجلٍ عندَنَا » فالاسم فيهما معرب ؛ لأنَّه مضاف .

فإن شئت في المثال المذكور أن تنصب المثالين فيهما على أنَّ " لا " هي النافية للجنس أولاً وثانياً ، وإن شئت أن ترفعهما على أنَّ " لا " أخت ليس ، أو غير عاملة والاسم بعد كل واحدة منهما مبتدأ ، وإن شئت أن تنصب الأول ، وترفع الثاني على أنَّ الأولى هي النافية للجنس ، والثانية // أخت ليس ، أو غير عاملة ، وإن شئت أن ترفع الأول ، وتنصب الثاني على أنَّ الأولى أخت ليس ، أو غير عاملة ، والثانية هي النافية للجنس . /١٨٤أ

ونتصور الأربعة بعينها : إذا كان الاسم أيضاً مبنياً كقولك : « لاَ حَولَ ولا قُـوَّةَ لِـي » ، فإن شئت فتحتهما ، وإن شئت رفعتهما ، وإن شئت رفعت الأول ، وفتحت الثاني ، وإن شئت بالعكس .

وقد نبَّه على الوجوه الأربعة في هذا ، فأشار إلى نصبهما ، أو فتحهما بحسب الإعراب والبناء بقوله : « فَفيـهِمَا انْصـبِ » ، وقال : انصب ، ولم يقل : افتح ؛ لأنَّ الإعراب هو

---

(١) في الأصل : (فان) .

(٢) في الأصل : (ففي) .

الأصل ، فغلب لقبه ، فدخل في قوله : « انصب » ما كان معرباً ، فهو منصوب لفظاً ، وما كان مبنياً فهو منصوب موضعاً ؛ إذ النصب في كل واحدٍ منهما حاصل .

ونبَّه على الوجه الثاني بقوله : « وارفع » يعني ، وارفع فيهما ، وأشار إلى الوجهين الآخرين بقوله : « وإن تغاير تصب » ، فتدخل في (قوله)[1] : « وإن تغاير » نصب الأول ، ورفع الثاني ، وبالعكس ، وفتح الأول ، ورفع الثاني ، وبالعكس .

فهذه (أربع)[2] مسائل مع كون " لا " غير زائدة ، فإن كانت " لا " زائدة ، أو لم تذكر ، فليس ثَمَّ إلاَّ العطف ، والعطف على وجهين :

إما بالنصب على اسم " لا " ، أو بالرفع على موضعه ، فتقول : « لا غلامَ امرأةٍ أو جاريةَ رجلٍ عندَنَا » بالنصب في جارية[3] ، أو بالرفع .

وذكر " لا " كعدمها ؛ إذ هي زائدة ، (فهذان)[4] وجهان ينضافان إلى الوجوه الأربعة ، فتصير ستةَ أوجهٍ ، وبهذا الاعتبار جعلها ابن معطٍ - رحمه الله - ستة أوجه ، فإنَّه ذكر أولاً وجهي العطف مع عدم " لا " ثُمَّ عَقَّبَهُمَا بالوجوه الأربعة مع تكرار " لا " ، فصارت ستةَ أوجهٍ[5] ، فتنبه لذلك .

تنبيه :

إذا كُرِّرَتْ " لا " ، فإن جعلتها زائدةً ، وهي التي لا يراد بها استئناف النفي ، وحرف العطف عاطفٌ لما بعدها على اسم لا المتقدمة ، فهو من عطف المفرد ، وكذلك لو لم تكرر .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (أربعة) .

(٣) قال ابن هشام : « وهو أضعفها حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى ، وهو عند غيرهم على تقدير " لا " زائدة مؤكدة ، وأن الاسم منتصب بالعطف » .

انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٠ .

(٤) في الأصل : (فهذه) .

(٥) قال ابن معطي في ألفيته :

وَانْصِبْ أو ارْفَعْ بَعْدَ واو عاطِفَا	وإنْ تُكَرَّرْ لا فَكُنْ مُسْتَأنِفَا
تَقُولُ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ لي	ستةُ أوْجُهٍ بِهَذَينِ اجْعَلِي
فَتْحُهُمَا والرَّفْعُ فيهِمَا مَعَا	وَفَتْحُ قُوَّةٌ وحَوْلٌ رُفِعَا
وَعَكْسُهُ وجَعْلُ لا المؤخَّرَةْ	كلَيْسَ أو زَائِدةٍ مُكَرَّرَةْ

انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٤٧ .

فإن كانت " لا " غير زائدة ، وهي التي يراد بها (استئناف)[1] النفي ، فهو من عطف الجملة على الجملة ، فالكلام جملتان سواء أَعْمَلْتَ " لا " ، أو " لم " تُعْمِلْهَا[2] .

تنبيه ثانٍ :

// إذا فتحت اسم " لا " الأولى على البناء ، أو نصبته على الإعراب ، فالاسم الواقع //١٨٤ب

٥ بعد لا الثانية يجوز فيه الرفع ، والنصب ، والفتح .

وإن رفعت الاسم الواقع بعد " لا " ، فلا يجوز في الاسم الواقع بعد " لا " الثانية إلاَّ الرفع ، والفتح ، ولا يجوز النصب إلاَّ أن يكون الاسم مضافاً ، و" لا " الثانية هي النافية للجنس كما هي في الفتح .

وإذا كان الاسم بعد " لا " الثانية معرفة ، فلا يجوز ؛ إذ لا عمل لـ" لا " في المعرفة .

١٠ **تنبيه ثالث :**

إذا أدخلت همزة الاستفهام على " لا " ، فهي على خمسة أقسام :

قسم : للتوبيخ والإنكار .

وقسم : لمجرد الاستفهام .

وقسم : للتمني .

١٥ **وقسم** : للعرض والتحضيض .

وقسم : للاستفتاح .

فأما القسم الذي للتوبيخ والإنكار ، والقسم الذي لمجرد الاستفهام ، فحكم " لا " فيهما حكمها قبل دخول الهمزة من إلغاءٍ ، وإعمالٍ[3] ، فمثال التي للتوبيخ والإنكار قول الشاعر :

---

(١) في الأصل : (استيفا) .

(٢) انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٧٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٤٧ .

(٣) انظر المساعد ١ / ٣٥٠ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ .

[٨٨] أَلاَ طِعَانَ أَلا فُرْسَانَ عادِيَةً ... إلاَّ (تَجشُّؤُكُمْ)[١] حَوْلَ التَّنَانِيرِ[٢]

ومثال التي لمجرد الاستفهام[٣] قول الشاعر :

[٨٩] أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إذا أُلاقِي الذي لاقَاهُ أَمْثَالِي[٤]

يتسأل عن سلمى إذا مات هل تعدم الصبر أم تتجلد .

وأما التي للتمني ، فمثالها قول الشاعر :

[٩٠] أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتطَاعٌ رُجُوعُه ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاتِ[٥]

---

(١) في الأصل : (تجشاكم) .

(٢) من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣ .

وقيل إنه لخداش بن زهير . وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٠٦ .

ويروى في بعض كتب النحو : " ولا فرسان " بدل " ألا فرسان " .

الشاهد في قوله : « ألا طعان ألا فرسان » حيث أعملت " لا " المسبوقة بهمزة تفيد التوبيخ والإنكار فبُني الاسم معها على الفتح في محل نصب .

قال سيبويه : « واعلم أن " لا " في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر » .

واستشهد به الزجاجي على أن " لا " للتمني ، ورده ابن عصفور .

انظر الجمل للزجاجي ٢٤٠ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٥ ، والدرر ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

وروي بلا نسبة في : الشرح الكبير ٢ / ٢٨٠ ، والمغني ١ / ٨١ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٣ .

(٣) توهم أبو علي الشلوبين أن دخول همزة الاستفهام على لا النافية ، وبقاء الحرفين على معنييهما – أي الاستفهام المحض دون انكار أو توبيخ – غير واقع في كلام العرب ردًّا على الجزولي إجازته ذلك ، ولكن النحاة ردوا قوله – أي الشلوبين – بأنه موجود في كلام العرب ، ولكنه قليل .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٦ ، والارتشاف ١ / ٢٤٥ ، والتصريح ١ / ٢٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ .

(٤) من البسيط ، نُسب لقيس بن الملوح ، ولم أجده في ديوانه .

الشاهد في قوله : « ألا اصطبار » حيث دخلت همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس ، وبقي عملها كما هو عليه ، وبُني الاسم معها على الفتح .

انظر التصريح ١ / ٢٤٤ ، والدرر ٢ / ٢٢٩ – ٢٣٠ ، وشواهد العيني ٢ / ١٥ .

وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٥٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٤ .

(٥) من الطويل ، لم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « ألا عمر » حيث دخلت همزة الاستفهام على " لا " النافية ، وأفادت معنى التمني لذا نصب " يرأب " ؛ لأنه جواب تمن مقرون بالفاء ، فبني الاسم معها على الفتح .

انظر شرح ابن عقيل ٢ / ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٦ ، والمغني ١ / ٨١ ، والتصريح ١ / ٢٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥ ، وشواهد العيني ٢ / ١٥ .

فـ(عمر)[١] اسم " لا "، ويتعين سكون ميمه في البيت ؛ إذ لا يستقيم الوزن إلاَّ بذلك، و" يرأبُ " معناهُ : " يصلح "[٢] ، وهو بالراء والباء الموحدة ، ومعنى " أثأت " بالثاء المثلثة : " أفسدت "[٣] .

ومذهب المبرد والمازني أنَّ التي للتمني حكمها حكم " لا " قبل دخول الهمزة في جميع أحكامها[٤] .

ومذهب سيبويه ، والخليل ، والجرمي ، ومن تبعهم أنَّها لا تعمل إلاَّ في الاسم خاصة ، ولا خبر لها ، ولا يُتبع اسمها على الموضع ، ولا تعمل عمل ليس[٥] .

أما التي للعرض والتحضيض ، فلا يليها إلاَّ الفعل ، وإن وقع بعدها اسم قُدِّر قبله فعل كقول الشاعر :

[٩١] أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[٦]

---

(١) في الأصل : (عمرا) .

(٢) انظر اللسان ١ / ٣٩٨ مادة (رأب) .

(٣) انظر اللسان ١٤ / ١٠٦ مادة (ثأي) ، والتصريح ١ / ٢٤٥ .

(٤) ذكر المبرد في المقتضب ٤ / ٣٨٢ – ٣٨٣ مذهب المازني كما ذكر قبله مذهب سيبويه والخليل ، لكنه لم يرجح أيّ رأي منهما ، غير أنه قال : « ومن قوله : ألا رجل أفضل منك ترفع أفضل ؛ لأنه خبر الابتداء كما كان في النفي ، وكذا يلزمه » .
ومن ذهب إلى هذا الرماني ، والجزولي ، وابن الحاجب .
انظر الانتصار ١٥٨ – ١٦١ ، ومعاني الحروف ١١٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣ / ١٠٠١ ، والشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٠ – ١٧٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٧ – ٣٠٩ ، ومعاني الحروف ١١٤ ، والارتشاف ٢ / ١٧٧ ، وأبو عمر الجرمي ١١٨ .

(٦) من الوافر لعمرو بن قعاس المرادي .
وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٠٨ .
الشاهد في قوله : « ألا رجلاً » حيث أتت " ألا " للعرض والتحضيض ونصب الفعل بعدها بفعل مضمر والتقدير : ألا تروني رجلاً ، هذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه .
أما يونس فزعم أن " ألا " هنا للتمني ، وأن " رجلاً " منصوب بالتمني ، ونون ضرورة ، وهو ما ذهب إليه الأخفش ، وضعفه ابن يعيش ؛ لأنه لا ضرورة هنا .
انظر الخزانة ٣ / ٥١ – ٥٢ .
وروي بلا نسبة في : تحصيل عين الذهب ٣٥٥ ، والأزهية ١٦٤ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٠١ – ١٠٢ ، ٢ / ٧١ ، والارتشاف ٢ / ١٧٨ ، والمغني ١ / ٨٢ .

فقوله : « رجلاً » تقديره : « أروني رجلاً »، ويجوز جره بـ" من " مقدرة [و] تقديره : « ألا مِنْ رَجُلٍ » ، ورفعه على الابتداء .

نقل الجوهري[1] الوجوه الثلاثة[2] .

(والمحصِّلة)[3] بكسر الصاد المهملة هي التي (تحصل)[4] ما في تراب المعدن من ذهبٍ ، وغيره // والأكثر على أنَّ الواردة للعرض والتحضيض مركبة من الهمزة و" لا "[5] . //١٨٥أ

وأما التي للاستفتاح فالأكثر أنَّها غير مركبة[6] ، فلا تدخل فيما نحن فيه .

تنبيه رابع :

« لا إله إلاَّ الله » تُقدِّر فيه خبر " لا "[7] ، ولا تجعل " إلاَّ الله " خبراً ؛ لأنَّه إيجاب ،

---

(١) هو اسماعيل بن حماد الجوهري ، يكنى بأبي نصر ، كان أديباً فاضلاً وإماماً في اللغة والنحو .
من مصنفاته : الصحاح في اللغة ، وله قول في العروض . وتوفي سنة ٣٩٨ هـ .
انظر نزهة الألباء ٣٤٤ - ٣٤٦ ، وإشارة التعيين ٥٥ - ٥٦ .

(٢) قال في الصحاح ٤ / ١٦٦٩ مادة (حصل) : « والمحصِّلة المرأة التي تحصل تراب المعدن قال الشاعر :

ألا رجـلاً جَـزاهُ اللهُ خَيـرا ... يَـدُلُّ عَلَـى مـحصِّلـةٍ تبيـتُ

أي تبيت تفعل كذا ، والبيت مضمَّنٌ ، ويروى " ألا رجلاً " بمعنى : هات لي رجلاً ، ويروى : " ألا رجلٍ " بمعنى أما من رجلٍ » .
وذكر ابن فارس في مجمل اللغة ١ / ٢٣٧ مادة (حصل) : أن رواية النصب رواها الأخفش حيث قال : « ورواه الأخفش ألا رجلاً ، وقال : هو إما ضرورة ، وإما على هات لي رجلاً » .

(٣) في الأصل : (المخلصة) .
انظر مجمل اللغة ١ / ٢٣٧ مادة (حصل) ، واللسان ١١ / ١٥٤ - ١٥٥ مادة (حصل) .

(٤) في الأصل : (تخلص) .

(٥) ممن ذهب إلى هذا ابن مالك ، والرضي .
وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة وضعت لمعنى التحضيض .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٢ ، والارتشاف ٢ / ١٧٨ .

(٦) وممن ذهب إلى هذا ابن مالك ، وأبو حيان .
وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى أنها مركبة من الهمزة ولا النافية .
انظر المفصل ٣٦٦ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ١١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٥ ، والارتشاف ٢ / ١٧٨ ، والجنى الداني ٣٨١ .

(٧) والتقدير : « لا إله لنا إلاَّ الله » ، أو « لا إله موجود إلاَّ الله » .
انظر الدر المصون ١ / ٤١٩ ، وشرح قواعد الإعراب ٣٢٨ .

وذلك أنَّ " لا " لا تعمل في الإيجاب ، وذهب بعضهم إلى جعله خبراً[(١)] ، وقال : الكلام مستقلٌّ لا يحتاج إلى تقدير .

والذي عليه الجمهور جعل " إلاَّ الله " (بدلاً)[(٢)] على الموضع[(٣)] .

واستشكل الشيخ أبو حيان ، وقال : لولا تصريح النحويين بذلك لأوَّلتُ كلامهم ، ورأي جعله بدلاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، [و] التقدير : « لا إله موجودٌ إلاَّ الله » ، ووجه الإشكال عنده في جعل " إلاَّ الله " بدلاً من اسم " لا " على الموضع أنَّ (البدل)[(٤)] يحلُّ محل المبدل منه ، وهو إيجاب معرفة ، و" لا " لا تدخل على إيجاب ، ولا معرفة[(٥)] .

قلتُ : والذي آراه أنَّه لا إشكال في هذا الإعراب ؛ لأنَّه إنما أبدلوه على الموضع ، فيكون المبدل منه مرفوعاً على الابتداء ، فلا عمل لـ" لا " فيه حالة تقدير رفع اسمها على أنَّه مبتدأ .

وأعجب من الشيخ أبي حيان كيف يخفى عليه هذا مع تحقيقه .

وقد أجازوا نصب " إلاَّ الله " على الاستثناء[(٦)] ، ومنعه بعضهم[(٧)] ، ولا يجوز نصبه بدلاً على اللفظ ؛ لأنَّ " لا " حينئذ تكون عاملة فيه ، وهي لا تعمل في المعرفة .

أما لو كان الاسم الواقع بعد " لا " في هذه الصورة نكرة لجاز نصبه بدلاً على اللفظ كقولك : « لا عالمَ إلاَّ رجلاً صالحاً » .

هذا ما وسعه هذا المختصر من أحكام " لا " ، والله أعلم .

---

(١) ممن ذهب إلى هذا سيبويه على أن " إلاَّ الله " خبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول " لا " .
قال السمين : « إلاَّ أنه منع من ذلك كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهو ممنوع إلاَّ في ضرائر الشعر في بعض الأبواب » .
انظر الدر المصون ١ / ٤١٩ ، والتصريح ١ / ٣٥١ .

(٢) في الأصل : (بدل) .

(٣) انظر اللباب ١ / ٢٤٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٥٨ ، والتصريح ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٤) في الأصل : (البد) .

(٥) انظر البحر المحيط ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٦) ضعَّف الرضي النصب على الاستثناء هنا؛ لأنه يرى أن العامل فيه وهو خبر لا محذوف إما قبل الاستثناء وإما بعده .
انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

(٧) ممن ذهب إلى هذا الجرمي والسهيلي .
انظر التصريح ١ / ٣٥١ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ .



باب التعجب

« باب التعجب »

هذا الباب وضعه للكلام على التعجب .

وقد حدوا التعجب بحدين : حدٌّ باعتبار لفظه ، وحدٌّ باعتبار معناه .

فأما حدُّه (باعتبار)[1] لفظه :«فهو لفظ صيغ ليدل على زيادة في المعنى أخرجته عن المعتاد من نظائره»[2] .

وأما حدُّه باعتبار معناه : « فهو معنى ينشأ في نفس المتكلم عن مشاهدة ما جاوز الحد ، وخُفِي سببه » .

ولكون (التعجب)[3] معنى في النفس خَفِي لم يجز التعجب من الله تبارك وتعالى[4] ؛ لأنَّه لا يقال فيه ذو نفسٍ ، ولا تخفى عليه الأسباب .

وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه كما في الحديث : « مِنْ قولِ الرجلِ : سُبْحَانَ اللهِ بَقَرةٌ تَتَكَلَّمُ »[5] .

// وكما في قول الشاعر : //١٨٥ب

[٩٢] أقولُ لمَّا جاءِني فخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاجِرِ[6]

---

(١) في الأصل : (باعتبا) .

(٢) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ٧١ : « التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره » .

(٣) في الأصل : (المتعجب) .

(٤) انظر اللباب ١ / ١٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٢ .

(٥) انظر صحيح البخاري ٤ / ١٤٩ كتاب بدء الخلق .

(٦) من السريع للأعشى في ديوانه ٩٤ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٢٤ .

الشاهد في قوله : « سبحان » دل على التعجب ، وهو من التعجب السماعي ؛ لأنه لم يوضع له صيغة تدل عليه .

وفيه شاهد آخر وهو نصب " سبحان " على المصدر ، ولزومها للنصب من أجل قلة التنوين ، وحذف التنوين ؛ لأنه جرى مجرى عثمان .

انظر تحصيل عين الذهب ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٧ .

وروي بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢١٨ ، والخصائص ٢ / ١٩٩ ، والمقرب ١ / ١٤٩ .

وكما في قول الآخر :

[٩٣] واهــاً (لليلـى)[١] ثُـمَّ واهـاً واهـاً   يَالَيــتَ عَينَاهـا لَنَــا وَفَاهَــا[٢] !

فأراد بـ" واها " التعجب كما أراد في المثالين المتقدمين بـ" سبحان " ، واستقراء هذا إنما هو من كتب اللغة[٣] .

٥ ولم يبوب النحويون من صيغ التعجب إلاَّ صيغتين مخصوصتين ، وهي ما أفعله ! ، وأفعل به ![٤] .

وقد نبه الجزولي على ذلك بقوله : التعجب الذي يبوب له في العربية[٥] ، ما أفعله ، وأفعل به[٦] .

قوله :

١٠ وَإنْ تَعَجَّبْــتَ بَنَيْــتَ أفْعَــلا   مِــنَ الثلاثــيِّ فَقُــلْ مَـا أفْضَـلا

زيـداً فزيـدٌ ثـمَّ مَفْعُـولٌ نُصِـبْ   وقــد بَنُـوا أفْعِـلْ بـه فـإنْ عُجِبْ

مـن خَلـق أوْ مَـا زَادَ عَـنْ ثَـلاَثِ   أوْ لَـوْنِ ابْـنِ الفِعْـلَ مـن ثُلاَثِـي

وَانْصِـبْ بـه مَصْدَرَ ما مِنْه الْعَجَبْ   تَقُـولُ مـا أشَـدَّ صُفْـرَةَ الذّهَـبْ

هذا هو أول كلامه على الأفعال التي لا تتصرف ، وهي سبعةُ أفعالٍ الفعلان الوردان

١٥ للتعجب المتكلم (عليهما)[٧] في هذا الباب ، ونعم وبئس ، وحبذا ، وليس ، وعسى .

---

(١) في الأصل : (واهليلاً) .

(٢) من الرجز لأبي نجم العجلي ، ولم أعثر على ديوانه .
ونسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه ص ١٦٨ .
الشاهد في قوله : « واها » حيث دل على التعجب ، وهو من التعجب السماعي .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٢ ، وشرح ابن الناظم ٤٥٥ ، والمغني ٢ / ٤٢٥ ، والتصريح ٢ / ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠ .

(٣) ومن الصيغ التي دلت على التعجب سماعاً ، ولم يبوب لها :
للهِ درُّهُ فارساً ، حَسبُكَ بزيدٍ رجلاً ، ويَالك مِن ليلٍ ، إنَّك مِن رجلٍ ، ما أنتَ جارة، واهاً له ناهياً، لا إلَه إلاَّ الله ، سبحانَ اللهِ من هو ، كَفَاكَ بزيدٍ رجلاً ، ومررتُ برجلٍ إيُّما رجل ....
انظر الارتشاف ٣ / ٤٨ - ٤٩ ، والهمع ٥ / ٦٣ - ٦٤ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٥٠ - ٢٥٣ .

(٥) في الأصل : (في العربية والتعجب ما أفعله وأفعل به) .

(٦) قال الجزولي : « للتعجب الذي يبوب له في النحو لفظان » . انظر المقدمة الجزولية في النحو ١٥٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢ / ٨٨٩ .

(٧) في الأصل : (عليها) .

ومعنى عدم التصرف :

جمود الفعل ، فلا ينتقل عن صيغته عند انتقال زمانه كما في الأفعال المتصرفة ، فإنَّه إذا كان الزمان ماضياً كانت الصيغة " فَعَلَ " كـ" ضَرَبَ " ، فإذا نُقِلَ الزمان إلى الحال ، أو الاستقبال صارت الصيغة " يَفْعِلُ " كـ" يَضْرِبُ " ، وإن أردت الاستقبال بخصوصه قلت : " افْعِلْ " كـ" اضْرِبْ " ، فإذا جَمُدَ الفعلُ على صيغةٍ واحدةٍ سُمِّي غير متصرفٍ ، وسبب ذلك تضمنه معنى الحرف ؛ لأنَّه جامد مبني ، فإذا (تضمنت الأفعال)[1] معنى الحرف (اكتسبت)[2] منه الجمود ؛ لأنَّها غير جامدة ، وأما البناء فهو فيها بالأصالة .

وإذا تضمنت الأسماء معنى الحرف (اكتسبت)[3] منه البناء ، وأما الجمود فهو فيها بحكم الأصالة ؛ لأنَّ الاسم في نفسه جامدٌ على صيغة واحدة ؛ إذ لا يدل على الزمان (فينتقل)[4] بانتقاله[5] .

وإنما قلنا : إنَّ هذه الأفعال السبعة متضمنة لمعنى الحرف // ؛ لأنَّ التعجب كان حقه أن //١٨٦أ توضع له أداة حرفية تدل عليه كما توضع للاستفهام ، والشرط ، وغيرهما ، وكذلك المدح في " نعم " ، و" حبذا " ، والذم في " بئس " ، والنفي في " ليس " ، فإنَّ أصله أن يكون بحرف كـ" ما ، ولا " ، النافيتين ، وكذلك الترجي في " عسى " .

فقوله في البيت الأول : « فإنْ تَعَجَّبْتَ بَنَيْتَ أَفْعلا مِنَ الثُّلاَثِي » يريد : فإن تعجبت التعجب المبوب له في العربية فابن أَفْعَل من فعلٍ ثلاثي كقولك : « حَسُنَ زيدٌ » تقول فيه : « ما أحسنَ زيداً » ، فزدت الهمزة في أوله ؛ لتدل على الزيادة في المعنى .

وللفعل المبني منه فعل التعجب شروط ذكر منها ههنا كونه ثلاثياً ، وسَنَعُدُّهَا عند الكلام على البيت الثالث .

وقد مَثَّلَ فعل التعجب المبني من الثلاثي بقوله : « ما أفضلَ زيداً » [و] نصَّ على أنَّ " زيداً " في المثال مفعول بقوله : « فزيدٌ ثَمَّ مفعولٌ » ، وقوله : « ثَمَّ » هو بفتح الثاء إشارة إلى المثال .

---

(١) في الأصل : (تضمن الفعل) .

(٢) في الأصل : (اكتسب) .

(٣) في الأصل : (اكتسب) .

(٤) في الأصل : (فلينقل) .

(٥) انظر أسرار العربية ١١٦ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٥٧ ، وجامع الدروس العربية ١ / ٥٦ ، ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٧ .

وقوله : « نُصِبْ » هو على حذف مضاف[1] [و] التقدير : « مفعول " نُصِبَ بأَفْعَل » ، وحذفه للعلم به هذا ما ذكره من إعراب المثال .

وأما إعراب " ما " فقد اتفق النحويون على أنَّها مبتدأ[2] ، إلاَّ أنَّهم اختلفوا في أي قسم هي من أقسام " ما "[3] ؟

فذهب الخليل وسيبويه أنها نكرة مبهمة غير موصوفةٍ ، والفعل والفاعل بعدها في موضع الخبر .

وهذا القول في " ما " هو المناسب للتعجب ؛ لأنَّه معنى خَفِيّ السبب ، فينبغي أن يكون اللفظ الدال عليه مبهماً ، فالتقدير على هذا القول : « شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً »[4] .

وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى التعجب ، أو كونها في معنى الفاعل ؛ إذ التقدير : « ما حَسَّنَ زيداً إلاَّ شيءٌ عظيمٌ » .

وذهب قوم[5] إلى أنَّها نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، فيكون الخبر محذوفاً ، ولا موجب هنا لحذفه من الموجبات التي تُحتِّمُ حذف الخبر ، ويَحْسُنُ أن يقال هنا : إنَّ صيغة التعجب جرت مجرى المثل ، فلما جاء الخبر محذوفاً استمروا على ذلك ، فلم ينطقوا به ؛ لأنَّ الأمثال لا تُغَيَّرُ .

---

(١) هكذا في الأصل ، والمناسب أن يقول : « على حذف متعلقه » .

(٢) ذهب الكسائي إلى أنَّها – أي " ما " – لا محل لها من الإعراب .
انظر الارتشاف ٣ / ٣٣ ، والهمع ٥ / ٥٦ .

(٣) انظر المسألة في : التبيين للعكبري ٢٨٢ – ٢٨٤ المسألة (٤١) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١ – ٣٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٤٨ – ١٥٠ .

(٤) انظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ص ٧٨ ، ونصه : « قولهم : ما أحسنَ زيداً ، وما أكرمَ عمراً ، وهو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به كأنه قال : شيء حَسَّنَ زيداً » .
والكتاب لسيبويه ١ / ٧٢ ونصه : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبدَ الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ، ولم يتكلم به » .
وجوز الأخفش كونها نكرة تامة .
انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٣ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٥) نسبه المرادي وابن هشام للأخفش .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٥٨ ، والمغني ١ / ٣٢٧ .

وذهب الأخفش إلى أنَّ " ما " موصولة صلتها ما بعدها[1] ، وفيه أنَّ التعريف لا يناسب ما في التعجب من (الإبهام)[2] مع (لزوم)[3] حذف الخبر[4] ، والكلام عليه كالذي قبله ، // وذهب الفراء إلى أنَّ " ما " استفهامية[5] ، فإذا قلت : « ما أحسنَ زيداً » ، فالتقدير : //١٨٦ب « أيُّ شيءٍ حَسَّنَ زيداً » ، وقد نُقل الاستفهام إلى الخبر ، ولم يُسمع ، وإنما المسموع جعل الخبر في معنى الاستفهام . ٥

وإنما قلنا : إنَّ التعجب (خبرٌ)[6] اعتباراً بحكم الأصل ، وأما بعد استقراره تعجباً فهو إنشاءٌ للتعجب .

فهذه أربعة أقوال في [ما] .

وأما " أفْعَلَ " فهو عند الجمهور فِعْلٌ .

١٠ وذهب الكوفيون إلى أنَّه اسم ؛ لأنَّه قد جاء مصغراً ، والتصغير من خواص الأسماء[7] ،

---

(١) ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين أيضاً .
انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والمساعد ٢ / ٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٥٧ ، وائتلاف النصرة ٧٣ .

(٢) في الأصل : (الإبها) .

(٣) في الأصل : (لوزم) .

(٤) بين ابن عصفور وجه فساد هذا المذهب ، انظره في الشرح الكبير ١ / ٥٨٢ .

(٥) قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ : « فيه وجهان : أحدهما معناه : فما الذي صبرهم على النار ؟ والوجه الآخر : فما أجرأهم على النار ! قال الكسائي : سألني قاضي اليمن وهو بمكة ، فقال : اختصم إليَّ رجلان من العرب ، فحلف أحدهما على حق صاحبه ، فقال له : ما أصبرك على الله ! وفي هذه أن يراد بها : ما أصبرك على عذاب الله ، ثم تلقى العذاب فيكون كلاماً كما تقول : ما أشبه سخاءك بحاتم » .
وممن ذهب إلى هذا ابن درستويه ، ونُسب للكوفيين ، وقد ردَّه النحاة .
معاني القرآن ١ / ١٠٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٦) في الأصل : (خبراً) .

(٧) ذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائي وهشام من الكوفيين .
وذهب الكوفيون إلى أنه اسم .
وكان لكل فريق حجته .
انظر المسألة في الانصاف ١ / ١٢٦ مسألة (١٥) ، وأسرار العربية ١١٣ ، وائتلاف النصرة ١١٨ - ١٢٠ ، والتصريح ٢ / ٨٧ - ٨٨ .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

[٩٤] يَامَـا أُمَيْلِـحَ غِزْلانـاً شَـدَنَّ لنـا مِـنْ هَؤُلَيائِكُـنَّ الضَّـالِ والسَّمُـرِ[1]

ومعنى " شدن " ظهر[2]، ورُوي " عطونَ لنا " بالعين والطاء مهملتين: أي تناولن[3].

ولا حجة لهم في هذا البيت ؛ لأنَّه في غاية الشذوذ ، ولم يسمع إلاَّ هذا ، وقولهم : « مَا أُحَيْسِنَهُ » ، فدلَّ على أنَّه خارج عن القياس ، وعلى شذوذه ، فهو (مؤول)[4] بأنَّ فعل التعجب أشبه أفعل التفضيل في لفظه ومعناه من الدلالة على الزيادة ، فَصُغِّر لما فيه من شبه الاسم .

ثم شرع يذكر الوزن الثاني من فعلي التعجب ، وقد أشار إليه بقوله : « وقد بنوا (أَفْعِلْ به)[5] » – يعني : « وقد بنوا للتعجب صيغة أخرى على " أَفْعِلْ به " » – .

ولفظ هذه الصيغة لفظ الأمر[6] ، ومعناها : " الخبر " ، وليس أمراً إلاَّ بمجرد اللفظ هذا مذهب الجمهور ، فإذا قلت : « أَكْرِمْ بزيدٍ » (فمعناه)[7] : « مَا أَكْرَمَ زيداً » ، وقد جاء هذا اللفظ في القرآن قال عز وجل : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[8]، وليس التعجب (واقعاً)[9] من

---

(١) من البسيط للعرجي .

ونسب إلى كامل الثقفي ، وإلى المجنون ، وإلى ذي الرمة ، وإلى الحسين بن عبد الله .

الشاهد في قوله : « أميلح » استشهد به الكوفيون على أن صيغة " أفعل " هي اسم بدليل تصغير " أملح " ؛ لأن التصغير من خواص الأسماء ، وأجيب بأنه شاذ .

انظر الدرر ١ / ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وشواهد العيني ٣ / ١٨ ، ومعجم شواهد العربية ١٧٩ .

روي بلا نسبة في : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٢ ، والتبيين ٢٨٩ – ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣ / ١٣٤ ، ٥ / ١٣٥ ، ٧ / ١٤٣ ، والهمع ٥ / ٥٤ .

(٢) في الصحاح ٥ / ٢١٤٣ – ٢١٤٤ مادة (شدن) : « شدن الغزال يشدن شدونا : قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه » .

(٣) انظر اللسان ١٥ / ٦٨ مادة (عطا) .

(٤) في الأصل : (ماوَّل) .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) انظر المسائل المشكلة للفارسي ١٦٥ – ١٦٦ ، وأسرار العربية ١٢٢ – ١٢٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٥٨ – ٩٦٠ ، والارتشاف ٣ / ٣٤ – ٣٥ .

(٧) في الأصل : (معناه) .

(٨) من الآية (٣٨) في سورة مريم .

(٩) في الأصل : (واقعٌ) .

الله تعالى ؛ لأنّه مُنَزَّهٌ عنه ، وإنما هو واقع من المبصر لهم ، فالتقدير : « إذا (رأيتهم)[1] قلت أسمع بهم وأبصر » ، وذهب الأخفش والكوفيون - وأجازه الزمخشري - إلى أنّه فعل أمر حقيقة للمخاطب[2] .

فعلى مذهب الجمهور تكون الباء زائدة في الفاعل لازمة الزيادة ؛ ليظهر تخصيص التعجب ، وإن كان زيادتها في الفاعل في غير هذا الموضع غير لازمة كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴾[3] ، ولا ضمير في " أفعل " (إذ)[4] الفاعل هو الضمير الذي دخلت // عليه الباء .

١٨٧أ//

وعلى مذهب الأخفش يكون في " أفعل " ضمير مستتر ، وهو ضمير الفاعل ، والباء زائدة في المفعول لازمة الزيادة لتخصيص التعجب ، وإن كان زيادتها في المفعول في غير هذا الموضع غير (لازمة)[5] كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[6] ولا يتغير " أفعل به " (بحسب)[7] مذكر ولا مؤنث ولا مفرد (ولا مثنى)[8] ، ولا جمع ؛ لأنّه قد

---

(١) في الأصل : (رأيهم) .

(٢) ونسب هذا المذهب أيضاً لابن كيسان ، والفراء ، والزجاج ، وابن خروف .

واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر في أفعل ، فذهب ابن كيسان إلى أنه للحُسْنِ ، وذهب الباقون إلى أنه للمخاطب .

انظر المفصل ٣٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمساعد ٢ / ١٤٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٥٥ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، وابن كيسان ٢٦٤ .

(٣) من الآية (٥٨) في سورة الفرقان .

(٤) في الأصل : (إذا) .

(٥) في الأصل : (لازم) .

(٦) من الآية (١٩٥) في سورة البقرة .

في الباء في قوله « بأيديكم » ثلاثة أوجه :

١ - أنها زائدة في المفعول به ؛ لأن الفعل ألقى يتعدى بنفسه ، وهذا قول الأخفش وأبي عبيد والزمخشري ، وهو مردود .

٢ - أنها غير زائدة وهي متعلقة بالفعل والمفعول محذوف والتقدير : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم .

٣ - أنها حرف جر فيكون المفعول به هو المجرور بالباء ، والتقدير : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة .

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٢ ، والمفصل ٣٣١ ، والدر المصون ١ / ٤٨٣ .

(٧) في الأصل : (بحب) .

(٨) في الأصل : (ولا تثنية) .

جرى مجرى المثل ، فلا يُغير ، وإنما يجرى على صيغة واحدة كما جرى قولهم : « الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ »[١] ، فيقال بكسر التاء للمذكر ، والمؤنث ، (والمثنى)[٢] ، والجمع ؛ لأنَّه إنما قيل أولاً (لمفردة)[٣] مؤنثة ، فاستمر على ذلك .

ومعنى " أَحْسِنْ به " على مذهب الجمهور « أَحْسَنَ (زيدٌ)[٤] » - أي صارَ ذَا حُسْنٍ زَائدٍ - فهو خبر كما يقال : أرابَ فلانٌ : إذا صارَ ذَا ريبةٍ[٥] .

وعلى مذهب الأخفش هو أمر للمخاطب بأن يصف " زيداً " بالحُسْنِ .

ثم شرع يتكلم في الحكم إذا لم يكن الفعل مما يصح بناء فعل التعجب منه ، فقال : « فإنْ عُجِبَ مِنْ خَلْقٍ أو ما زادَ عن ثلاثٍ أو لونٍ »[٦] ، فَفُهِمَ من ذلك أنَّ الفعل إذا كان من الخلق ، أو من الألوان ، أو زائداً على ثلاثة ، وإن لم يكن من الخلق والألوان ، فلا يُبنى فعل التعجب منه ، وإنما يُبنى من فعل ثلاثي (يعطى معنى)[٧] الزيادة كـ" أشد ، وأعظم ، وأكثر " ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ابْنِ الفعلَ مِنْ (ثلاثٍ)[٨] » ، فقوله : « ابن » جواب الشرط الذي هو " فإنْ عُجِبَ " ، وقوله : « أو ما زادَ عَنْ (ثَلاثٍ)[٩] » هو بفتح الثاء ، وقوله : « من ثُلاَثِي » هو بضم الثاء ، والأصل فيه « من ثُلاثِيٌّ » ، ولكن خفف الياء ، ولكن

(١) يضرب هذا المثل للرجل يُضيِّعُ الأمر ، ثم يريد استدراكه .

انظر جمهرة الأمثال ١ / ٤٧٣ ، واللسان ٩ / ٢٠٢ مادة (صيف) .

(٢) في الأصل : (والتثنية) .

(٣) في الأصل : (المفردة) .

(٤) في الأصل : (زيداً) .

(٥) انظر اللسان ١ / ٤٤٢ مادة (ريب) .

(٦) منع جمهور البصريين التعجب من الألوان - من البياض والسواد - ومن العاهات والعيوب ، وأجاز بعض الكوفيين التعجب من البياض والسواد خاصة ، وذهب إلى الجواز ابن الحاج أيضاً .

وأجاز هشام والكسائي التعجب من الألوان مطلقاً ، ورُوي عن الكسائي أنه سمع : ما أسود شعره .

وأجاز الأخفش والكسائي وهشام : ما أعوره .

انظر التبيين ٢٩٢ مسألة (٤٣) وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٦ ، والمساعد ٢ / ١٦٢ ، والارتشاف ٣ / ٤٥ - ٤٦ .

(٧) في الأصل : (يعطى يعني) .

(٨) في الأصل : (ثلاثي) .

(٩) في الأصل : (ثلاثي) .

تَمَّمَ في البيت الرابع بقية الحكم فيها إذا بُني فِعْلُ التعجب من فِعْلٍ غير الفعل المتعجب منه ، فذكر أنَّك تنصب مصدر الفعل الذي منه العجب ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وانْصِبْ [به] مَصْدَرَ مَا مِنْهُ الْعَجَبْ » ، فالضمير في " به " عائدٌ على الفعل من قوله : « ابْن الفِعْلَ من ثُلاثِي » ، والضمير في " منه " عائد إلى فعل التعجب منه ، ثُمَّ مثَّلَ ذلك بقوله : « مَا أشَدَّ صُفْرَةَ الذهبِ » ، وبيان ذلك أنَّك إذا أردت أن تتعجب من لون الذهب ، فلم يمكن بناء فعل التعجب منه ؛ لأنَّه لون // فبنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي غير الفعل الذي أردت أن تتعجب منه[1] ، فقلت : « ما أشدَّ » ، ثُمَّ أخذت مصدر الفعل الذي أردت التعجب منه ، (فنصبته)[2] بـ" أشد " ، فتقول : « ما أشدَّ صُفْرَةَ الذهبِ » فـ" أشد " هو فعل التعجب ، و" صفرة " هو مصدر الفعل المتعجب منه ، وقد نصبته بـ" أشد " ، و" الذهب " مضاف إليه ، وكذا تفعل في مثل هذا ، فلابد أن تضيف المصدر إلى فاعله ؛ لتعلم من المنسوب إليه ذلك الفعل ، فحصل من البيت الثالث والرابع أنَّه إذا لم (يمكن)[3] بناءُ فعل التعجب بأن يكون لوناً ، أو خلقة ، أو زائداً عن ثلاثة بنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي يصح بناء فعل التعجب منه ، وأتيت بمصدر الفعل المتعجب منه[4] ، وتضيف المصدر إلى فاعله ، وقد مَثَّلَه ، وبيَّن ذلك في المثال .

//١٨٧ب

هذا ما اشتملت عليه أبيات الأصل ، ولم يتعرض لشروط الفعل الذي يُبنى منه فعل التعجب إلاَّ بأن يكون ثلاثياً غير خلقة ، ولا لون .

---

(١) نظم الحريري في مُلحته التعجب من اللون ، فقال :

وَإنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ	أو عاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ
فَابْنِ لهـا فِعْلاً مـن الثُلاثِي	ثُمَّ آئتِ بالأَلْوَانِ وَالأَحْدَاثِ

وقال ابن معطي :

واللَّونُ والخِلَقِ إنْ عَجَبْتا	بَنيتَ منها مَصْدراً وَجِئْتا
بِالفِعْلِ نحو ما أشَدَّ حُمْرَتَهْ	ونحو ما أوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهْ
إذْ فِعْلُ كُل خِلْقَةٍ وَلَوْنِ	مَجَاوز ثلاثة في اللَّوْنِ

انظر مُلحة الإعراب ٥٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٦٢ .

(٢) في الأصل : (فنصبته) .

(٣) في الأصل : (يكن) .

(٤) كلام غير واضح في الأصل ، وأغلب الظن أنه ما أثبته .

وللفعل المبني منه فعل التعجب شروط[1] :

الأول : أن يكون ثلاثياً ، فلا يُبنى مما زاد على الثلاثي ، ثم إنَّ الزائد على الثلاثة إما أن تكون حروفه [أصولاً]كـ" دحرج " ، فلا يُبنى منه فعل التعجب ؛ لأنَّه يحتاج إلى زيادة في بنية التعجب ؛ لأنَّها رباعية ، وهو ثلاثي ، [وإما أن تكون بعض حروفه زائدة] ، فإن كانت بعض حروفه زائدة فلا يخلو أن يكون على غير أفعل أو على أفعل ، فإن كان على غير أفعل ، فلا يبنى منه فعل التعجب مطلقاً كـ" انطلق " و" اكتسب "[2] ؛ لأنَّك إن أسقطت الزوائد اختل لذهاب المعنى الذي كانت الزوائد تدل عليه ، وإن أبقيت الزوائد لم يستقم منه بنية التعجب .

وإن كان على " أفعل " ، فالصحيح أنْ لا يُبنى منه فعل التعجب مطلقاً ، وقيل : يُبنى منه مطلقاً ، وقيل : إن كانت همزته للتعدية كـ" أكرم " لم يبنَ منه فعل التعجب ، وإن كان لغير التعدية كـ" أسحر " إذا خرج في السَّحَر[3] يُبنى منه فعل التعجب[4] .

الثاني : أن يكون تاماً تحرزاً من كان وأخواتها[5] ، وأما ظن وأخواتها فيبنى منها فعل التعجب بشرط حذف المفعولين ، فإن ذُكِرَا ، (أو أحدهما)[6] لم يُبن منها فعل التعجب[7] .

---

(١) نظمها ابن مالك في ألفيته ، فقال :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٥٣ .

(٢) كلام ساقط من أصل النص كتب في جانب الصفحة ، وهو غير واضح ، ولعله ما أثبته .

(٣) انظر اللسان ٤ / ٣٥٠ مادة (سحر) .

(٤) أجاز بناء فعل النعجب من " أفعل " مطلقاً سيبويه والمحققون ، وصححه ابن هشام الخضراوي ، ونقل عن الأخفش ، واختاره ابن مالك .

وذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي والجرمي إلى منعه مطلقاً إلاَّ ما شذ منه فيحفظ ولا يقاس عليه ، وهو ما ذهب إليه " ابن جابر " هنا .

وذكر النحاة مذهباً ثالثاً ، وهو أنه إذا كانت همزته للتعدية لم يبن منه فعل التعجب ، وإن كانت لغير التعدية بني منه ، وممن ذهب إلى هذا ابن عصفور .

ورد الشاطبي المذهب الثالث حيث قال : « وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوي ... » .

انظر الكتاب ١ / ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٧٨ ، والأصول ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والمقرب ١ / ٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦ - ٤٧ ، والارتشاف ٣ / ٤٢ ، والتصريح ٢ / ٩١ .

(٥) أجاز الزجاجي أن تدخل كان في باب التعجب من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ؛ ولأنها أصل في كل فعل وحدث .

وأجازه السيرافي بشرط أن تكون تامة .

وأجاز ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن يعيش دخولها بشرط زيادتها وإلغاء عملها وأجاز الكوفيون : ما أكون زيداً قائماً ، ونسبه ابن عقيل للفراء وابن الأنباري .

انظر الأصول ١ / ١٠٨ ، والجمل للزجاجي ١٠٣ ، والمسائل المشكلة ٦٧ - ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ - ١٥٢ ، والمساعد ٢ / ١٦٠ .

(٦) في الأصل : (أو حدهما) .

(٧) انظر المقرب ١ / ٧٤ .

الثالث : أن يكون متصرفاً تحرزاً من " عسى ، ونعم ، وبئس " .

الرابع : أن يكون قابلاً للزيادة ، والنقصان تحرزاً من الحقائق التي يستوي فيها كل أحد كحقيقة الرجولية والأنوثية // ، فلا يقال : « ما أرجلَ فُلاناً » من الرجولية التي هي ضد الأنوثة ، فإن قيل : ما أرجله من الرجولة التي هي الشهامة جاز لتفاوت الناس في ذلك . //١٨٨أ

وأما قولهم : « مَا أحكمَ اللهَ ، ومَا أعلمَهُ » ، فإنما يقال ذلك عند ظهور آثار حكمه وعلمه عين حقيقة ، فإنَّ الآثار تزيد وتنقص بحسب الـمُشَاهِد لها (وإدراكه)[1] لمواقعها ، وإما بحسب نفسها ، فلا يقال ذلك ؛ لأنَّه [في] صفاته تبارك وتعالى منزةٌ عن النقصان ، والزيادة .

ومما لا يزيد ولا ينقص الخلق ، وهي الأعضاء ، وما خلقت عليه من حُسْنٍ ، وقُبْحٍ ، وحلية كـ" الشهولة ، والدعوجة "[2] .

الخامس : أن يكون على " فَعُل " بضم العين إما بالأصل كـ" شَرُفَ " ، وإما مردود إليه عند بناء فعل التعجب منه ، فالحاصل من هذا أنَّك إذا أردت أن تبني فعل التعجب من الفعل الثلاثي نظرت ، فإن كان على " فَعُل " بضم العين فهو المراد ، وإن كان على " فَعَل " بفتح العين كـ" ضَرَبَ " ، أو بكسرها كـ" عَلِمَ " رددته إلى " فَعُل " ، فتقول : « ضَرُبَ زيدٌ » بضم الراء ، ثم تقول : « مَا أضْرَبهُ » ، و" عَلُمَ " بضم اللام ، ثم تقول : « مَا أعلَمهُ » ، وإنما فعلوا ذلك ؛ ليردوه إلى فِعْلٍ لازمٍ بحيث يقبل همزة التعدية المزيدة في فعل التعجب[3] .

السادس : أن يكون من المعاني التي سمعت منها أفعال في غير التعجب تحرزاً من نحو " رَبْعَة "[4] ، و" طَفْل "[5] ، فإنَّها لم يسمع منها فعل في غير التعجب ، فإن سمع في مثل ذلك فعل التعجب ، فشاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه .

---

(١) في الأصل : (وإدراكيه) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٣٧٣ مادة (شهل) : « الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة » .
وقال في مادة (دعج) ٢ / ٢٧١ : « الدعجة : السواد ، وقيل شدة السواد ، وقيل : الدعج شدة سواد العين ، وشدة بياض بياضها » .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٢٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٦٣ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ٨ / ١٠٧ مادة (ربع) : « ورجل مَرْبوع ، ومُرْتَبَع ، ومُرْتَبِع ، ورَبْعٌ ، ورَبْعه ، ورَبَعه : أي مَرْبُوعُ الخلق لا بالطويل ولا بالقصير .... » .
وانظر الاشتقاق لابن دريد ٦٧ ، والمخصص ١ / السفر الثاني ٧١ .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٤٠١ مادة (طفل) : « الطَّفْلُ : البنان الرَّخْص » .
وفي الصحاح ٥ / ١٧٥ مادة (طفل) : « والطَّفْل بالفتح : الناعم ، يقال : جاريةٌ طَفْلةٌ : أي ناعمة ، وبنانٌ طَفْلٌ » .

قالوا : « مَا أَذْرَعَها ! » أي ما أخفها في الغَزْل[١] ، و« أَقْمِنْ به ! » أي : « أَحْقِقْ به »[٢] لم يسمع منها فعل في غير التعجب .

السابع : أن يكون مبنياً للفاعل ؛ لأنَّه لو كان مبنياً للمفعول لالتبس بالمبني (للفاعل)[٣] ، فلا يدرى في مثل : « مَا أضربَ زيداً » هل التعجب من كثرة الضرب الواقع منه ، أو الواقع عليه ؟

فإذا تعين أنَّه لا يبنى إلاَّ من المبني للفاعل زال اللبس ، وكذلك لو لم يسمع الفعل إلاَّ مبنياً للمفعول كـ« عُنِيَ زيدٌ بِحَاجَتِهِ » ، فإنَّه يُبنى منه فعل التعجب ؛ إذ لا لبس[٤] .

الثامن : أن لا يوصف الفاعل منه بـ" أفعل " تحرزاً من أن يكون // لوناً كـ" أحمر " ، أو حلية كـ" أشهل " ، أو عيباً ظاهراً[٥] كـ" أعور " . //١٨٨ب

وإنما لم (يُبْنَ)[٦] من العيوب فعل التعجب ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لم يُبْنَ منها (لئلا)[٧] تلتبس الصفة بأفعل التفضيل ، فمنع فعل التعجب منه ؛ إذ لم يشبه الخلق في ظهورها ، قالوا : « ما أهْوَجَهُ ، ومَا أنْوَكَهُ ، ومَا أَحْمَقَهُ »[٨] بمعنى واحد .

وقيل : إنما لم يُبْنَ فعل التعجب من العيوب ؛ لشبهها بالخلق[٩] .

---

(١) انظر اللسان ٨ / ٩٧ مادة (ذرع) .

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٣٤٨ مادة (قمن) : « وأَقْمِنْ بهذا الأمر أي أَخْلِقْ به » .

(٣) في الأصل : (بالفاعل) .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٦٧ ، والتصريح ٢ / ٩٢ .

(٥) سبق توضيح موقف النحاة من بناء فعل التعجب من الألوان ، ومن العاهات والعيوب. انظر ص ٣٧٥ حاشية ٥ .

(٦) في الأصل : (يبين) .

(٧) في الأصل : (لأن لا) .

(٨) انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٩٨ - ٩٩ .

(٩) اختلف النحويون في سبب منع بناء فعل التعجب من أفعل فعلاء :

فمنهم من قال : إن فعل هذه الصيغ زاد على ثلاثة أحرف ، وممن قال بهذا ابن عصفور .

ومنهم من قال : إن العيوب الظاهرة كالخِلَق الثابتة ، فلا يبنى منها فعل التعجب ، وممن قال بهذا الخليل .

ومنهم من قال : لئلا تلتبس الصفة بأفعل التفضيل ، وممن قال بهذا ابن مالك .

انظر الكتاب ٤ / ٩٧ - ٩٨ ، والمقتضب ٤ / ١٨٠ - ١٨٢ ، والأصول ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، واللباب ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، والمقرب ١ / ٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، والتصريح ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

التاسع : أن لا يكون الفعل لازماً للنفي[١] كقولهم : « ما عِجْتُ بالدَّوَاءِ » أي : ما انتفعت به[٢] ، وهو بكسر العين ، وهذا الفعل لا يقال إلاَّ منفياً ، فلا يبنى منه فعل التعجب ؛ لأنَّ المراد بالتعجب إثبات الصفة لا (نفيها)[٣] .

ومنه قولهم : « ما نَبَسَ بكلمةٍ » بالنون والباء الموحدة من أسفل ، أي : ما نطق بها[٤] ،

٥ وقد شذ بناء فعل التعجب (مما)[٥] حقه أن لا يبنى منه ، وذلك ستة وعشرون فعلاً ستة مما جاء على وزن أفعل من المزيد فيه ، وهي قولهم : « مَا آتاهُ للمعروفِ » أي : ما أعطاه له ، و« مَا أولاهُ » ، و« مَا أعْطَاهُ » ، و« مَا أخطَأهُ » من الخطأ ، [ومَا أنْتنَهُ] ، و« مَا أبينَهُ » من أبان إذا أظهر .

وستة في المبني للمفعول ، وهي : « مَا أحبَّهُ ، ومَا أمقتَهُ » بمعنى أنَّه يحبه الناس كثيراً ،

١٠ ويمقتونه كثيراً ، و« مَا أولعَهُ » من " وُلِعَ " بالشيء مبنياً للمفعول ، و« مَا أخوفَهُ » بمعنى أنَّ الناس يخافونه كثيراً ، و« مَا أغبنَهُ » من " غُبِنَ " مبنياً للمفعول ، و« مَا أشهَاهَا » من الشهوة سُمع من كلام العرب " شُهِي " بكسر الهاء مبني للمفعول ، فقيل منه : مَا أشهَاها .

وخمسة في أفعال الخلق ، وهي : « مَا أطولَهُ ، ومَا أقصرَهُ ، ومَا أقبحَهُ ، ومَا أحسنَهُ ، وما أشنَعهُ » .

١٥ وأربعة في المزيد فيه مما ليس على زنة " أفعل " ، وهي : « (مَا أغنَاهُ)[٦] » ، و« مَا أفقرَهُ » ، و« مَا أقومَهُ » ، و« مَا أتقَاهُ » .

واثنان في غير المتصرف ، وهما : « مَا أعسَاه » من " عسي " إذا رجا ، وأعسِ به .

واثنان مما لم يُبْنَ منه فعل في غير التعجب ، وهما « مَا أذرعَهَا ، وأَقْمِنْ بِهِ » ، وقد تقدما[٧] .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٥٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٨ .

(٢) انظر اللسان ٢ / ٣٣٦ مادة (عيج) .

(٣) في الأصل : (يفيها) .

(٤) انظر تاج العروس للزبيدي ٤ / ٢٥٣ مادة (نبس) .

(٥) في الأصل : (ما) .

(٦) في الأصل : (ما أغساه) .

(٧) انظر ص ٣٧٩ .

وواحد فيه مانعان ، وهو : « مَا أَخصرَهُ » من اختصر الكتاب مبنياً للمفعول ، والمانعان هما : كونه زائداً على ثلاثة // وكونه مبنياً للمفعول ، فهو شاذ من وجهين . //١٨٩أ

وقد يأتي الفعل لمعنيين كلاهما يصح منه بناء فعل التعجب لكن بنوه على أحد المعنيين ، ولم ينبوه على الآخر فرقاً بينهما .

٥ قالوا في النسب : (مَا أقعدَهُ)[1] ، وقالوا في ضد الجلوس : مَا (أكثرَ)[2] قُعودهُ ، وقالوا : مَا أسكرَهُ (للنهرِ)[3] ، ومَا أكثرَ سكْرُهُ في الخمرِ[4] .

وقد يأتي الفعل لمعنيين يصح بناء فعل التعجب من أحدهما ، ولا يصح من الآخر نقول : « مَا أسودَهُ » فإن أردت من السيادة صح ، وإن أردت من السواد لم يصح .

وكذلك : « مَا أبيضَ الدجَاجَة » إن أردت التعجب من كثرة بيضها صح ، وإن أردت ١٠ التعجب من بياضها لم يصح .

واعلم أنَّ جملة التعجب جرت مجرى المثل ، فلا يُتَصَرَّف فيها بتقديم ، ولا تأخير .

وقد اتفق البصريون على أنَّه لا يفصل بين " ما " ، وفعل التعجب إلاَّ بـ" كان " دون أخواتها[5] ؛ لأنَّها أم الباب ، وهي زائدة لا محل لها من الإعراب ، ولا عمل عند الجمهور[6] .

---

(١) في الأصل : (ما أقعد) .

قال ابن منظور في اللسان ٣ / ٣٦١ مادة (قعد) : « ورجل قُعْدُدٌ : قريب من الجد الأكبر ، وكذلك قعدَد ، والقُعْدُدُ والقُعْدَدُ : أملك القرابة في النسب » .

(٢) في الأصل : (ماكثر) .

(٣) في الأصل : (للنهي) .

قال ابن منظور في اللسان ٤ / ٣٧٥ مادة (سكر) : « وسكر النهر يسكُرُه سكراً : سدَّ فاه ، وكل شقٍّ سُدَّ ، فقد سُكِرَ ، والسِّكْرُ : ما سُدَّ به » .

(٤) انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٦٥ ، والتصريح ٢ / ٩٣ .

(٥) وقد سمع شذوذاً قول بعض العرب : « مَا أصبحَ أبردَهَا ، ومَا أمسَى أدفَأهَا » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، والمساعد ١ / ٢٦٨ .

وسيأتي " ابن جابر " على ذكر هذا القول في باب " كان وأخواتها " ص ٤٤٠ .

(٦) ممن ذهب إلى هذا ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن يعيش .

انظر الأصول ١ / ١٠٨ ، والمسائل المشكلة ٦٧ - ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ - ١٥٢ ، والمساعد ٢ / ١٦٠ .

وذهب الزجاج إلى أنَّها ناقصة ، واسمها مستتر فيها عائد إلى " ما " ، وخبرها فعل التعجب[١] .

وذهب السيرافي إلى أنَّها تامة ، و" ما " ، وفعل التعجب في موضع الحال[٢] ، وهذا أضعف الأقوال الثلاثة ، وأقواها قول الجمهور .

وأما الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، فمنعه سيبويه مطلقاً[٣] ، وأجاز الجرمي وجماعة أنَّه يفصل بين التعجب ومعموله بالظرف ، والمجرور ، فتقول : « ما أحسنَ اليومَ زيداً » ، و« ما أحسنَ على الفرسِ زيداً »[٤] .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الزجاجي في الجمل ١٠٣ .
أما الزجاج فلم أجد من نسب له هذا المذهب فيما وقع تحت يدي من مراجع ، كما أنني لم أوفق في العثور على نص في كتابه معاني القرآن وإعرابه يشير إلى ما نسبه إليه " ابن جابر " .

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣ / ٤٣) : « قال سيبويه : ما كان أحسنَ زيداً ، فتُذْكَر " كان " ليدل أنه كان فيما مضى إذا قلت : ما كان أحسن زيداً ، ففي " كان " وجهان أحدهما أن تكون زائدة كأنك قلت : ما أحسنَ زيداً ، ثم أدخلت " كان " ليدل على الماضي وفي كان ضمير الكون على ما قدمنا من معنى " كان " إذا كانت زائدة ، والوجه الثاني : أن تجعل ما مبتدأة وتجعل في " كان " ضميراً من " ما " ، وهو اسم " كان " ، وتجعل أحسن خبر " كان " كقولك : زيدٌ كان ضربَ عمراً ، قال أبو الحسنَ : وإن شئت جعلت " أحسن " صلة وأضمرت الخبر ، فهذا أكثر وأقيس » .
وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ - ١٥٢ .

(٣) لم أجد في الكتاب ما يفيد أن سيبويه منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله مطلقاً ، بل ذكر أنه لا يجوز تقديم معموله عليه ، وذكر الفصل بـ" كان " حيث قال ١ / ٧٣ : « وتقول : ما كان أحسن زيداً ، فتذكر كان ليدل أنه فيما مضى » .
ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه في التبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٨ .

(٤) ونُسِبَ الجواز أيضاً للفراء والأخفش والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف وأبي علي الشلوبين ، وابن مالك ، وابنه ، وأبي حيان .
وذهب الأخفش في أحد قوليه ، والمبرد ، وأكثر البصريين إلى المنع ، ونسبه الصيمري لسيبويه .
انظر المقتضب ٤ / ١٧٨ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٤ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٧٥ ، والارتشاف ٣ / ٣٨ ، وأبو عمر الجرمي ١٩٢ - ١٩٣ .

وأما تقديم المعمول على فعل التعجب ، فممتنع باتفاق ؛ لأنَّه فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على فعله[١] .

هذا ما تلخَّص من أحكام هذا الباب[٢] ، والله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٧٣ ، والشرح الكبير ١ / ٥٨٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٣ .

(٢) أغفل ابن جابر مسألتين يتعرض لهما النحاة هنا ، وهما :

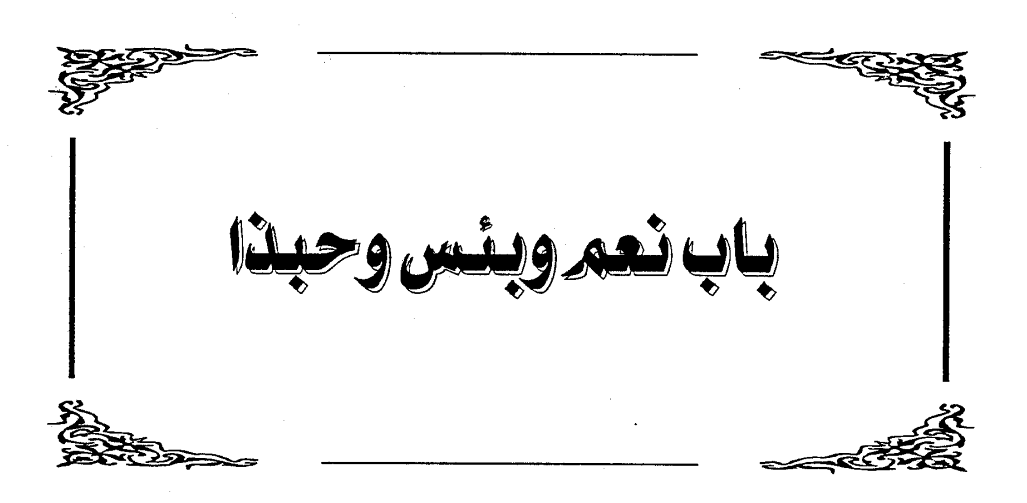
١ – الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالحال والمصدر ، والنداء ، ولولا :

فالجمهور على المنع فيها جميعها ، وذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، وأجاز هشام أيضاً الفصل بالمصدر ، وأجاز ابن مالك الفصل بالنداء ، وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١ – ٤٣ ، والتصريح ٢ / ٩٠ ، والهمع ٥ / ٦١ .

٢ – جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل وكان المعنى واضحاً ، وأما إذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز حذفه .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧ ، وشرح ابن الناظم ٤٥٩ – ٤٦٠ ، والتصريح ٢ / ٨٩ – ٩٠ .


باب نعم وبئس وحبذا

« باب نعم وبئس وحبذا »

هذا الباب ليس هو في الملحة[1] ، فهو مما زدناه (عليها)[2] ، والكلام فيه على نعم وبئس وحبذا ، (وثلاثتها)[3] غير متصرفة .

وفي نعم وبئس أربع لغات :

٥ **الأولى :** " نَعِمَ " بفتح النون وكسر العين ، وهي الأصل .

الثانية : " نِعِم " بكسر النون إتباعاً لكسرة العين .

الثالثة : " نَعْم " بفتح النون وسكون العين .

الرابعة : " نِعْم " بكسر النون ، وسكون العين ، وهي اللغة المشهورة ، ويساويها // ١٨٩/ب " بئس " في اللغات الأربعة[4] .

١٠ وتجري هذه اللغات في كل ما جاء على " فَعِل " بفتح الفاء وكسر العين إذا كان ثانيه حرف حلق سواء كان فعلاً كـ" نَعِمَ " ، أو اسماً كـ" فَخِذ "[5] .

والمشهور في " نعم ، وبئس " أنّهما فعلان ، وهو مذهب البصريين ، (والكسائي)[6] من الكوفيين ، واستدلوا على ذلك بأشياء منها :

رفعهما للفاعل ، ولا يرفعه إلاّ فعل ، أو اسم يعمل عمل الفعل ، وليس " نعم ، وبئس " ١٥ من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، (فتعين أن يكونا فعلين)[7] .

---

(١) لم يفرد الحريري في الملحة باباً لنعم وبئس وحبذا ، ولكنه قد تعرض لذكر بعض أحكامها في شرح الملحة عند شرحه لقوله :

وَمِنْهُ أَيْضاً نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً ... وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّار مِنْهُ بَدَلاَ

وَحَبَّذَا أَرْضُ البقيعِ أَرْضَا ... وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا

انظر مُلحة الإعراب ٤٤ - ٤٥ ، وشرح الملحة للحريري ١٩٧ - ٢٠٠ .

(٢) في الأصل : (عليه) .

(٣) في الأصل : (ثلاثتهما) .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦ ، والمساعد ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، والهمع ٥ / ٢٧ - ٢٩ ، واللسان ١٢ / ٥٨٦ - ٥٨٧ مادة (نعم) .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٨ ، والهمع ٥ / ٢٨ .

(٦) في الأصل : (والكساءِ) .

(٧) في الأصل : (فمتعيّن أن يكون فعلاً) .

وذهب الفراء[١] ، وجماعة من الكوفيين إلى أنّهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بأشياء منها :

دخول حرف الجر (عليهما)[٢] في السعة ، قال بعض العرب وقد بُشر ببنت : « واللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ نَصْرُهَا بُكَاءٌ ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ »[٣] ، وقال الآخر : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ »[٤] ، ولا دليل في ذلك ؛ لقبوله التأويل ؛ إذ التقدير : « واللهِ ما هِي بالولدِ المقولِ فيهِ نعمَ الولدُ » ، ويقدر في الآخر : « نِعمَ السيرُ عَلى عيرٍ مقولٍ فيهِ بئسَ العيرُ » .

قوله :

نِعْمَ كَبِئْسَ يَرْفَعُ اِسْماً فِيْهِ أَلْ ... أَوْ مُضْمَراً تَفْسِيرُهُ مِنْ بَعْدُ حَلّ
وَمُبْتَداً ذُو الْمَدْحِ وَالذم جَرَى ... أَوْ خَبَراً لِمُبْتَداً لَنْ يَظْهَرا
وَحَبَّذَا مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ ... ذُو الْمَدْحِ والتَّمْيِيزُ بَعْدُ يُذْكَرُ

ذكر في البيت الأول من هذه الأبيات أنَّ نعم كبئس في رفعهما اسماً ظاهراً مُعرَّفاً بأل ، أو ضميراً تفسيره ما بعده[٥] ، وقد أشار إلى رفعهما الاسم الظاهر المعرف بأل بقوله : « نعمَ كبئسَ يرفعُ اسماً فيهِ ألْ » ، وقد أشار إلى رفعهما الضمير الذي يفسره ما بعده بقوله : « أو مضمراً تفسيرُهُ مِن بعدُ حلّ » يريد : أو مضمراً حل تفسيره من بعده ، وقوله : « أو مضمراً » معطوف على قوله : « اسماً » ، فمثال رفعهما الظاهر المعرف بأل قولك : « نِعْمَ الرجلُ عُمَرُ (بنَ)[٦] الخطابِ » ، و« بِئْسَ الرجلُ (عمرو)[٧] بن هشام » ، ومثال رفعهما

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤١ - ١٤٢ .
وانظر المسألة ورأي الفريقين وحججهم في : الإنصاف ١ / ٩٧ المسألة (١٤) ، وأسرار العربية ٩٦ ، والتبيين ٢٧٤ المسألة (٤٠) ، واللباب ١ / ١٨٠ - ١٨٢ ، والتصريح ٢ / ٩٤ .
(٢) في الأصل : (عليها) .
(٣) هذا القول حكاه أبو بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء ، ونسب ابن عقيل هذا القول لرجل من بني عُقيل .
انظر الإنصاف ١ / ٩٨ - ٩٩ ، والتبيين ٢٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٧ ، والمساعد ٢ / ١٢٠ .
(٤) انظر الإنصاف ١ / ٩٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٠ ، والهمع ٥ / ٢٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٣٨ .
(٥) انظر المقرب ١ / ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨ .
(٦) في الأصل : (ابن) .
(٧) في الأصل : (عمر) .

الضمير كقولك : « نِعْمَ رجلاً خالدُ (بن)[1] الوليد » ، و« بِئْسَ رجلاً عقبةُ (بن)[2] أبي معيط » ، ففاعل " نعم ، وبئس " هنا ضمير مستتر [يفسره][3] الاسم النكرة // المنصوب //١٩٠أ على التمييز بعده ، وهو رجل ، وكذلك قولك : « بِئسَ رجلاً » فـ" نعم وبئس " من المواضع التي يُفسِّر فيها الضمير ما بعده ، فلو جاء الاسم الظاهر الواقع فاعلاً لـ" نعم وبئس " خالياً من الألف واللام لم يجز إلاَّ أن يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام كقولك : « نعمَ غلامُ ٥ المرأةِ زيدٌ ، وبِئسَ خادمُ المرأةِ هندٌ » ، وأما قول الشاعر :

[٩٥] (فنِعْمَ)[4] صَاحِبُ قَـوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِـبُ الرَّكْـبِ عُثْمَـانُ بنُ عَفْانَـا[5]

فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لأنَّ فاعل " نعم " جـاء غير معرف بـالألف والـلام ، ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، وإنما سهَّل ذلك على الشاعر أنَّ المعطوف عليه مضاف إلى ما ١٠ فيه الألف واللام ، وهو قوله : « وصاحبُ الركبِ » ، وأما قوله تعالى : ﴿ (بِئْسَمَا)[6] ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[7] ، و﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[8] ، فـ" ما " في قوله :

---

(١) في الأصل : (ابن) .

(٢) في الأصل : (ابن) .

(٣) في الأصل : (تفسيره) .

(٤) في الأصل : (نعم) .

(٥) من البسيط لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه .
ونسب لكثير بن عبد الله النهشلي .
الشاهد في قوله : « فنعم صاحب قوم » حيث جاء فاعل " نعم " " صاحب " نكرة مضافاً إلى نكرة وهي " قوم " .
وهذا جائز عند الأخفش ؛ إذ إنَّ ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ، فيقال على هذا : « نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو » .
ونسب إجازة هذا الأمر الأشموني إلى الفراء ، وأنه - أي الفراء - نقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج .
أما عامة الناس فخصوه بالضرورة .
انظر شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣١ ، والدرر ٥ / ٢١٤ .
وروي بلا نسبة في : الشرح الكبير ١ / ٦٠٠ - ٦٠١ ، والمقرب ١ / ٦٦ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٢ .

(٦) في الأصل : (بئس ما) .

(٧) من الآية (٩٠) في سورة البقرة .

(٨) من الآية (٢٧١) في سورة البقرة .
قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وقالون وأبو بكر قوله « فنعما » بكسر النون وإخفاء حركة العين .
وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي « فنعما » بفتح النون والعين .
وقرأ ابن كثير وورش وحفص « فنعما » بكسر النون والعين وهي لغة هذيل .
انظر الحجة للفارسي ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، والدر المصون ١ / ٦٥٠ .

« (بئسما)[1] اشتروا » نكرة موصوفة بـ" اشتروا " منصوبة على التمييز والفاعل ضمير مستتر مفسر بالتمييز[2] .

وقيل : هي اسم موصول بـ" اشتروا " مرفوع على الفاعلية ، وأغنى عن الألف واللام عموم الموصول[3] .

وأما في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّاهِيَ ﴾ ، فقيل : ما نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز ، والفاعل ضمير مستتر [و] التقدير : « نِعمَ شيئاً هِيَ » ، ففي " نعم " ضمير ، وشيئاً هو التمييز المفسر له ، وقوله : " هي " هو الممدوح[4] .

وقيل : إنّها كناية عن اسم معرفة بالألف واللام مرفوع على الفاعل [و] التقدير : « نعم الشيء ابداؤها »[5] فالشيء هو الفاعل كُنِّيَ عنه بـ" ما " ، و" إبداؤها " هو الممدوح – أي إبداءُ الصدقاتِ – فحُذف المضاف الذي هو إبداء ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وهو ضمير الصدقات ، فلما زالَ المضاف الذي كان الضمير متصلاً به انفصل الضمير ، فصار الكلام « فَنِعِمَّا هي » .

---

(١) في الأصل : (بئس ما) .

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش .

ونسبه الحلبي للفارسي ، وممن ذهب إلى هذا أيضاً الزمخشري .

والمخصوص بالذم عند الأخفش محذوف تقديره : « شيء أو كفر » ، والتقدير : « بئس هو شيئاً اشتروا به كفرهم »

وأن يكفروا بدل من المحذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف أي هو : أن يكفروا .

وهو عند الزمخشري – أي المخصوص بالذم – قوله تعالى : ﴿ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾ .

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٩ ، والكشاف ١ / ٨١ ، واملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ١ / ٥١ ، والدر المصون ١ / ٢٩٩ – ٣٠٠ .

(٣) ممن ذهب إلى هذا الفارسي .

انظر المسائل المشكلة ٢٥١ – ٢٥٢ .

ذكر ابن جابر مذهبين للنحاة في " ما " المتصلة بنعم وبئس ، ويبقى ثمانية مذاهب لم يتعرض لها المؤلف ، وقد ذكرها أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٧ – ١٨ ، وانظر الدر المصون ١ / ٢٩٩ – ٣٠٠ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وممن قال به الزمخشري في المفصل ٣٢٧ .

(٥) ممن قال بهذا الفارسي في الحجة ٢ / ٢٩٨ .

وقال الزمخشري في الكشاف : « فنعم شيء إبداؤها » إلاّ أنه يرى أنها نكرة غير موصولة ولا موصوفة .

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٧ مذاهب النحاة في " ما " المتصلة بنعم وبئس إذا وقع بعدها اسم ، فانظرها هناك .

ومذهب سيبويه أنَّه (لا ينتصب)[1] التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلاَّ إذا كان ضميراً لتفسيره[2] ، وقد تقدم مثاله .

وأجاز المبرد ، ومن تبعه الجمع بين نصب التمييز مع رفعهما الظاهر[3] ، واستشهد بقول الشاعر :

[٩٦] (تَزَوَّدْ)[4] مِثْلَ زَادِ (أَبِيكَ)[5] فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً[6]

فنصب " زاداً " على التمييز مع أنَّ " نعم " رفعت الظاهر ، وقد صححوا قول المبرد ؛ لأنَّ التمييز أكثر ما يجيء تفسيراً للظاهر كقولك : « قَبَضْتُ عشرينَ درهماً » .

---

(١) في الأصل : (انتصب) .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ .
ومِمن ذهب إلى هذا السيرافي ، ونسبه ابن يعيش لابن السراج ، وما وجدته في الأصول يخالف هذا حيث ذهب إلى ما ذهب إليه المبرد .
انظر الأصول ١ / ١١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢ / ١٤٨ - ١٥٠ .
وممن تبع المبرد ، ابن السراج ، والفارسي ، والزمخشري ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والأشموني .
انظر الأصول ١ / ١١٧ ، والمفصل ٣٢٦ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨ ، ١٥ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٧١ ، والتصريح ٢ / ٩٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦٣ .
وهناك مذهبٌ ثالثٌ ذكره ابن عقيل ، وهو التفصيل : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، وإلاَّ فلا ، وممن ذهب إليه ابن عصفور .
انظر المقرب ١ / ٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٥ .

(٤) في الأصل : (تزودت) .

(٥) في الأصل : (أمك) .

(٦) من الوافر لجرير في ديوانه ص ١٠٧ .
الشاهد في قوله : « فنعم الزاد زاد أبيك زادا » حيث جمع بين الفاعل الظاهر (الزاد) ، وبين التمييز (زاداً) ، وهذا جائز عند المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك وابنه والأشموني ، وهو غير جائز عند سيبويه والسيرافي وابن عصفور ، وتخريج البيت عندهم يكون على تقدير : « تزود مثل زاد أبيك زادا » على أن " مثل " حال من " زاداً " .
انظر الخصائص ١ / ٨٤ ، والمفصل ٣٢٦ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، والدرر ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ .
وروي بلا نسبة في : المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والمسائل الحلبيات ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمقرب ١ / ٦٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٩ .

وإذا رَفَعَتْ " نِعْمَ وبِئْسَ " الاسمَ الظاهرَ // المؤنثَ كقولك : « نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ » جاز //١٩٠ب إلحاق تاء التأنيث فيها ، وإسقاطها ؛ لأنَّها اسم جنس فتذكَّر باعتبار الجمع وتؤنَّث باعتبار الجماعة ، وكذلك لو كان (فاعلهما مذكراً)[١] كُنِّيَ به عن مؤنث كقولك : « دارُ زيدٍ نِعْمَتِ البلدُ » ، فتلحق التاء باعتبار أنَّ البلد كناية عن الدار ، وهي مؤنثة ، ولو عكست لم تجئ بالتاء كما لو قلت : « بلدُ زيدٍ نِعْمَ الدارُ » ، فلا تلحق (التاء)[٢] ؛ لأنَّ الدار وإن كانت مؤنثة (فقد)[٣] كُنِّيَ بها عن مذكر ، وهو " البلد " ، والحكم في ذلك (للمكنَّى)[٤] عنه[٥] .

وإذا كان فاعلهما ضميرَ مؤنثٍ لم تُلْحِق معه تاء التأنيث ؛ لأنَّ تأنيث التمييز يغني عن ذلك ، وقيل : تُلْحَق[٦] .

ولا (يثنى)[٧] هذا الضمير ، ولا يجمع اجتزاء بتثنية التمييز وجمعه ، ونقل الكسائي عن العرب تثنيته وجمعه ، فتقول على هذا : « نِعْمَا رجلين (الزيدانِ)[٨] » ، و« نعموا رجالاً الزيدونَ » ، فهو في غاية القلة[٩] .

---

(١) في الأصل : (فاعلها مذكرٌ) .

(٢) في الأصل : (الدار) .

(٣) في الأصل : (ففي) .

(٤) في الأصل : (المكني) .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٧٨ - ١٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٦ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٧ ، والمقرب ١ / ٦٧ - ٦٨ .

(٦) اختلف النحاة في إلحاق تاء التأنيث بـ" نعم " ، أو " بئس " إذا كان فاعلهما مضمراً مفسراً بمؤنث :
فنصَّ أبو غانم مظفر النحوي على إيجاب التاء فنقول : نعمت جارية جاريتك ، وبئست جارية جاريتك .
ونص خطاب على التخيير فنقول : نعم جارية هند ، وبئست جارية جمُأل .
ونص ابن أبي الربيع على أنها لا تلحق فنقول : نعم امرأة هند .
انظر الارتشاف ٣ / ٢٢ .

(٧) في الأصل : (يثنا) .

(٨) في الأصل : (الزيدين) .

(٩) ذهب سيبويه والبصريون إلى وجوب إفراد الضمير سواء كان مفسراً بمفردٍ ، أو مثنى ، أو مجموع .
إلاَّ أن قوماً من الكوفيين أجازوا تثنية الضمير وجمعه ، فأجازوا : أخواك نعما رجلين ، وقومك نعموا رجالاً ، روى ذلك الكسائي عن العرب .
وحكى الأخفش عن بعض العرب - كما قال ابن عصفور - ، أو بعض بني أسد - كما ذكر أبو حيان - نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون .
انظر الكتاب ٢ / ١٧٩ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٦١ .

ولا يحذف التمييز المفسر لهذا الضمير ، ولا يؤخر عن الممدوح ، وإن أجازه بعضهم ، فلا يصح أن تقول : « نِعْمَ زيدٌ رجلاً » .

هذا ما تعلق بالبيت الأول على حسب الاختصار ، وأما البيت الثاني ، فتكلم فيه على إعراب الممدوح ، والمذموم ، فذكر أنَّ الممدوح بـ" نعم " ، والمذموم بـ" بئس " يعربان مبتدأ خبره الجملة التي قبله من " نعم " وفاعلها ، و" بئس " وفاعلها[1] ، أو يعربان خبراً لمبتدأ ٥ مقدر ، ولا يجوز إظهاره[2] ، فإذا قلت : « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ » ، فالممدوح هو زيد ، فإما أن تعربه مبتدأ وخبره مقدم ، وهو « نعم الرجل » ، وعموم اللام يغني عن ضمير يعود إلى المبتدأ من جملة الخبر ؛ إذ زيد داخل تحت الرجال ؛ إذ هو اسم جنس .

وإما أن يُعْرَبَ زيدٌ خبراً لمبتدأ (مقدر)[3] كما قدمنا ، فيكون التقدير : « نِعْمَ الرجلُ ١٠ هو زيدٌ » ، كأنَّ سائلاً سأل ، فقال : من الممدوح ؟

فقال : « هو زيد » ، فعلى الإعراب الأول يكون الكلام جملة واحدة ، وعلى الإعراب الثاني يكون الكلام من جملتين جملة من فعل ، وفاعل ، وهي « نعم الرجل » ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وهي على ما قدرناه « هو زيد » ، والكلام في مذموم " بئس " كالكلام في ممدوح " نعم " ، وقد أشار إلى الإعراب الأول بقوله : « مبتدأ ذُو المدحِ والذمِ » ، وأشار إلى ١٥ الإعراب الثاني بقوله : « أو خبراً لمبتدأ لنْ يظهَرا » // فَفُهِمَ من قوله : « ذُو المدحِ والذمِ » أنَّ //١٩١أ " نعم " للمدح ، و" بئس " للذم ، وفُهِمَ من قوله : « لَنْ يظهَرا » أنَّ المبتدأ المقدر هنا لا يجوز

---

(١) هذا ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وابن خروف وابن الباذش .

انظر الكتاب ٢ / ١٧٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٥ ، والتصريح ٢ / ٩٧ .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، ومنهم الجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني ، والصيمري .

وبقي مذهبان آخران لم يتعرض ابن جابر لذكرهما وهما :

الأول : أن يكون الممدوح أو المذموم مبتدأ لخبر محذوف ونُسب إلى ابن عصفور ، ووجدته - أي رأي ابن عصفور - في المقرب ١ / ٦٩ ، والشرح الكبير ١ / ٦٠٥ - ٦٠٦ يذكر الآراء دون ترجيح .

الثاني : أن يكون الممدوح أو المذموم بدلاً من الفاعل وممن ذهب إلى هذا ابن كيسان .

انظر المقتضب ١٣٩٢ - ١٤٠٠ ، والأصول ١ / ١١٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٥ ، والارتشاف ٣ / ٢٥ ، والتصريح ٢ / ٩٧ ، وأبو عمر الجرمي ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وابن كيسان ٣٢٠ .

(٣) في الأصل : (تقدير) .

إظهاره ، ومعنى المدح بـ" نعم " أنَّه إذا قال : « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ » ، فكأنَّه قال : « جنس الرجال كلهم ممدوحون بسبب أنَّ زيداً منهم » ، فثبت أنَّ زيداً خيرُ الرجالِ ؛ إذ بسببه حصل لهم المدح ، وكذلك الكلام في « بِئْسَ الرجالُ زيدٌ » ، فالرجال كلهم مذمون بسبب أنَّ زيداً منهم[1] .

٥ وسيجري هنا مجرى بئس في الذم ، وإعراب ما بعدها [ساء] كقوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾[2] .

ثم تكلم في البيت الثالث على " حبذا " ، واعلم أنَّ " حبذا " أصلها فعلٌ وفاعل ، فـ" حَبَّ " هو الفعل ، و" ذا " فاعله ، ثم رُكِّبا فجعلا للمدح ، فصارت بعد التركيب اسماً وألزمت فيها حالة واحدة ، فلا تُغيَّر " ذا " بحسب إفراد ولا تثنية ، ولا جمع ، ولا تأنيث ،

١٠ فتقول في الإفراد [والتثنية والجمع على الترتيب] : « حَبَّذَا زيدٌ ، وحبَّذا الزيدانِ ، وحَبَّذَا الزيدونَ ، وحبَّذا هندٌ ، وحَبَّذَا الهندانِ ، وحبَّذَا الهنداتُ » ، فلا تتغير " ذا " بحسب المشار إليه ، وهو الممدوح ؛ لأنَّها قد صارت بعد التركيب إنشاءً للمدح ، فجرت مجرى الأمثال ، فلا تُغيَّر[3] .

وإعرابها عند الجمهور مبتدأ ، والممدوح خبره[4] ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وحَبَّذا

١٥ مبتدأ والخبرُ ذُو المدْحِ » أي صاحب المدح ، فإذا قلت : « حَبَّذا زيدٌ » ، فالتقدير : « الممدوح زيدٌ » .

---

(١) هذا حكم المخصوص بالمدح ، أو الذم إذا كان متأخراً أما إذا تقدم نحو : « زيدٌ نعم الرجلُ » - وهذا ما أغفله ابن جابر - ، فيتعين كونه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر .

انظر المقرب ١ / ٦٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٨٠ .

(٢) من الآية (١٧٧) في سورة الأعراف .

(٣) انظر الشرح الكبير ١ / ٦٠٩ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧١ ، وابن كيسان ٣١٩ .

(٤) هذا ما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن هشام اللخمي ، وابن عصفور ، ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الخليل وسيبويه .

انظر المقتضب ٢ / ١٤٣ ، والأصول ١ / ١١٥ ، وشرح السيرافي للكتاب ٢ / ١٣٦ ، والمقرب ١ / ٧٠ ، والارتشاف ٣ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧٠ .

ومنهم من أعرب الممدوح خبراً لمبتدأ مقدر ، والجملة خبر " حبذا " ، ومنهم من أعـرب [حبذا] (فعلاً وفاعلاً)[١] ، والممدوح خبراً لمبتدأ مقدر كما ذكرنا[٢] .

ثم ذكر أنَّ التمييز ينصب بعد ممـدوح " حبـذا " ، وإليـه أشـار بقولـه : « والتمييـزُ بعـدُ يُذكَرُ » يريد بعد الممدوح ، فتقول : « حَبَّذَا زيدٌ رجلاً » ، فـ" رجلاً " منصوب على التمييز ، ٥ وقد تقدم ذلك في بابه[٣] .

وقوله : « بعد » لا يريد به لزوم مجيء التمييز بعـد الممـدوح ، بـل قـد يجـيء بعـده كمـا مثلنا ، وقد يجيء قبله كقولك : « حَبَّذَا رجلاً زيدٌ » ، ويجوز حذفه ، فـلا يذكـر قبـل ، ولا بعدُ بخلاف " نعم ، وبئس " ، إذا كان فاعلهما ضميراً ، فإنَّه لا يجوز حذف التمييز .

وإذا [كان] // المنصوب اسماً جامداً ، فهو تمييز كما مثلنا ، وإن كان مشتقاً كقولك : //١٩١ب ١٠ « حَبَّذَا محمدٌ رسولاً » جاز أن يُعرب تمييزاً ، وأن يُعرب حالاً ؛ لاشتقاقه[٤] .

---

(١) في الأصل : (فعلٌ وفاعلٌ) .

(٢) نُسب كلا المذهبين الأخيرين للفارسي وابن برهان وابن خروف ، وقيل هو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك .
ويكون الممدوح حسب مذهبهم إما مبتدأ والجملة قبله خبره ، وإما خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : « هو زيدٌ » .
ويرى مهدي المخزومي أن الظاهر أن يكون عطف بيان .
انظر الكتاب ٢ / ١٨٠ ، والمسائل المشكلة ٢٠١ - ٢٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧٠ ، والنحو العربي للمخزومي ١٣٩ .

(٣) انظر ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٤) اختلف النحويون حول إعراب الاسم المنصوب بعد " حبذا " وكذلك حول تقديمه على المخصوص أو تأخيره :
فذهب الأخفش وابن السراج والزجاجي والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين إلى أنه حال مطلقاً .
وذهب أبو عمرو بن العلاء وابن عصفور والعكبري والكوفيون وبعض البصريين إلى أنه تمييز مطلقاً .
وفصل بعض النحويين فقالوا : إن كان جامداً فهو تمييز ، وإن كان مشتقاً فهو حال ، وممن قال بهذا ابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضي ، وابن القواس ، وأبو حيان ، حيث قال : « والذي يظهر أنـه إن كـان جـامداً كـان تمييزاً ، وإن كان مشتقاً فمقصد للمتكلم إن أراد تقييـد المبالغة في مـدح المخصـوص بوصـف كـان حـالاً ، وإن أراد عـدم التقييد بل يتبين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً » .
وذهب صاحب البسيط إلى أنه منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره « أعني » .
وقال فيه أبو حيان : « وهو قول غريب » .
أما بالنسبة لتقديمه أو تأخيره على المخصوص : فذهب الجرمي إلى أن تقديم التمييز قبيح ، وقال ابن خـروف : هـو حسن ، أما الحال ، فالتقديم والتأخير فيهما سواء هذا ما ذهب إليه كل من ابن خروف والجرمي ، أما الكوفيـون ، فلا يجيزون التقديم ، والأولى لدى ابن مالك التقديم ، وهو الأحسن عند أبي حيان .
انظر الجمل ١١٠ ، والأصول ١ / ١٢٠ ، واللبـاب ١ / ١٩٠ ، والمقرب ١ / ٧٠ ، والتسـهيل ١٢٩ ، وشـرحه لابن مالك ٣ / ٢٧ - ٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٧ ، ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٧٥ ، والارتشاف ٣ / ٣٠ - ٣١ ، والهمع ٥ / ٤٩ - ٥٠ .

واعلم أنَّه أَعْرَبَ « حبذا » مبتدأ ، فجرى على المذهب الصحيح على أنَّها بعد التركيب (اسم)[١] ، ومنهم من جعلها بعد التركيب فعلاً ، غلَّبَ الفعلَ على الاسم ، فجعل المجموع فعلاً ، والممدوح فاعل به[٢] .

واعلم أنَّ " حبَّ " على قسمين قسم لم يخرج به عن أصله من الدلالة على مجرد المحبة ، ووزنه " فعلَ " بفتح العين كقولك : « حَبَّ زيدٌ عمراً » ، ويقال فيه : « أَحَبَّ » .

وقسم أُخرج عن أصله ، وقُصد به المبالغة في المدح ، وهو الذي مضى فيه الكلام ، ووزنه " فَعُلَ " بضم العين كـ" شَرُفَ " ، فهو غير متعدٍ ، ثم أدغمت الباء في الباء ، فصار " حبَّ " ، ولك في حائه الفتح على الأصل ، والضم على أنَّ ضمة الباء لما أدغمت نُقلت إلى الحاء ، فتصير " حُبَّ " بضم الحاء مبنياً للفاعل ، فإذا رُكِّب مع « ذا » لم يجز في حائه إلاَّ الفتح[٣] ، وله حالتان حالٌ قبل التركيب ، وحالٌ بعدها .

فأما قبل التركيب ، فيجوز أن يكون فاعله " ذا " كما تقدم[٤] ، أو اسم ظاهر غير إشارة كقولك : « حُبَّ زيدٌ رجلاً » ، أو ضميراً كقول عبد الله (بن)[٥] رواحة[٦] – رضي الله عنه – :

[٩٧] باسْمِ الإلَهِ وَبِهِ بَدينا ولو عَبَدْنا غيرَه شَقينا
فَحَبَّذا شَرْعَا وَحَبَّ دينا[٧]

---

(١) في الأصل : (اسماً) .
وممن ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج والسيرافي وابن هشام اللخمي وابن عصفور ، ونسب إلى سيبويه والخليل .
وقد سبق توضيح هذا ص ٣٩٢ حاشية ٤ .

(٢) ممن ذهب إلى هذا الأخفش وخطاب الماردي ، ونسبه ابن عقيل لابن درستويه ثم قال : « وهذا أضعف المذاهب » .
انظر الارتشاف ٣ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧١ .

(٣) انظر المفصل ٣٢٨ – ٣٢٩ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ – ٢٩ ، واللسان ١ / ٢٩١ – ٢٩٢ مادة (حبب) .

(٤) انظر ص ٣٩٢ .

(٥) في الأصل : (ابن) .

(٦) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس الأنصاري – رضي الله عنه – ، يكنى بأبي محمد .
كان أحد النقباء الاثني عشر ، استشهد بالبلقاء في غزوة مؤتة سنة (٨ هـ) .
انظر صفوة الصفوة لابن الجوزي ١ / ٤٨١ – ٤٨٥ ، وحلية الأولياء للأصبهاني ١ / ١١٨ – ١٢١ ، ونوادر المخطوطات ٢ / ٢٤٧ ، والأعلام ٤ / ٨٦ .

(٧) من الرجز في ديوانه ص ١٤٢ وروايته في الديوان في كتب النحو " ربّاً " بدل " شرعاً " .
الشاهد في قوله : « وحَبَّ دينا » حيث جاء فاعل " حَبَّ " ضميراً مستتراً تقديره : « هو » .
وفيه شاهد آخر وهو : فتح الحاء في " حَبَّ " مع أنه غير مركب مع " ذا " ، والأصل ضم الحاء .
انظر التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٤٧٦ – ٤٧٧ ، والمساعد ٢ / ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨١ ، والدرر ٥ / ٢٢١ – ٢٢٢ .

- أي حَبَّ هو - ، والرواية هنا بفتح الحاء من " حبَّ " ، وقوله : « بدينا » لغة في " بدأنا " ، وهي لغة أهل المدينة[١] .

وقد تدخل باء الجر زائدة على فاعلها كقول الشاعر :

[٩٨] فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[٢]

الرواية هنا " حُبَّ " بضم الحاء .

إلاَّ أنَّها لا تركب إلاَّ مع " ذا " ، (و)[٣] لا يجوز دخول ها التنبيه على " ذا " ؛ (لئلا)[٤] تصير ثلاثة أشياء كشيء واحدٍ عند التركيب[٥] .

وأما حالتها بعد التركيب ، فقد تقدم الكلام فيها[٦] ، وقد بيَّنا أنَّها لا تتصرف[٧] ، والله أعلم .

---

(١) انظر مختار الصحاح للرازي ص ٤٥ مادة (بدا) .

(٢) من الطويل للأخطل في ديوانه ص ١٥٥ .

وروايته « فأطيب » بدل « وحُبَّ » .

الشاهد في قوله : « وحُبَّ بها » حيث جر فاعل " حب " بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل التعجب ، ويجوز في " حُبَّ " فتح الحاء وضمها ؛ لأنها لم تركب مع " ذا " .

روي بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٤٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٥٧ .

(٣) في الأصل : (أو) .

(٤) في الأصل : (لأن لا) .

(٥) انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٧٥ .

(٦) انظر ص ٣٩٢ .

(٧) انظر ص ٣٨٥ .

باب التحذير والإغراء

« باب التحذير والإغراء »

هذا الباب تكلم فيه على التحذير والإغراء ، وهما مختلفان ؛ لأنَّ التحذير : « تخويفٌ من الفعل ، والإغراء ترغيب في الفعل » .

فأما التحذير ، فهو : « تخويفك الشخص عن أمر ؛ لتجنبه » .

٥ **وصورته :**

« أن تأتي بضمير منفصل منصوب بفعل مضمر واجب الإضمار قياساً // ولا تقدره إلاَّ //١٩٢أ بعد الضمير ؛ لأنَّك لو قدرته قبله لاتصل الضمير به ، فيعود المنفصل متصلاً »[١] .

وأجاز بعضهم تقديره قبل الضمير ، والمقدر هو " بَاعِدْ ، أو احْذَرْ ، (أو اِتَّقِ)[٢] أو جَنِّبْ " .

١٠ فإنما وجب حذفُ الفعل ؛ لأنَّه ينوب عنه بواو العطف كقولك : « إيَّاكَ والأسَدَ »[٣] ، أو " من " كقولك : « إيَّاكَ مِنْ زيدٍ » ، وأما بتكرار الضمير كقولهم : « إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ » .

فالواو ، ومن ، والتكرار قد طال (بها)[٤] الكلام طولاً أغنى عن المحذوف ، فصار كلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة كالنائب عنه ، فلا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، ولا يحذر في الغالب

---

(١) ممن ذكر هذا ابن الأنباري في أسرار العربية ٦٩ حيث قال : « فإن قيل : فلم قدروا الفعل بعد " إياك " ، ولم يقدروه قبله ؟ قيل : لأن إياك ضمير المنصوب المنفصل ، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله ؛ لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه ؛ لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل ، وهو الكاف ألا ترى أنك لو قلت : " ضربتُ إياك " لم يجز ؛ لأنك تقدر على أن تقول : " ضربتك " » .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٦٦ .

(٢) في الأصل : (واواتق) .

(٣) اختلف النحاة في إعراب ما بعد الواو :

فذهب السيرافي وكثير من النحويين إلى أنه معطوف على إياك والتقدير : إياك باعد من الأسد ، والأسد منك .

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير : إياك باعد من الأسد ، واحذر الأسد ، وهذا من قبيل عطف الجمل .

واختاره ابن عصفور إلاَّ أنَّ الواو إذا حذفت ، فيجوز إظهار الفعل .

وذهب ابن مالك إلى أن الثاني معطوف عطف مفرد على تقدير : اتق تلاقي نفسك والشر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

انظر الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ - ٤١١ ، والمساعد ٢ / ٥٧٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٦٦ - ٦٧ .

(٤) في الأصل : (به) .

إلاَّ المخاطب كما مثلنا ، وقد سُمِعَ تحذير المتكلم والغائب قليلاً كقول عمر رضـي الله عنـه : « إيَّايَ وَأنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأرْنَبَ »[1] ، فحذر المتكلم .

ومثال تحذير الغائب كقوله[2] : « إذَا بَلَغَ الرجلُ الستينَ ، فإيَّاهُ ، وإيَّا (الشوابِّ)[3] » ، وتحذير الغائب أقل من المتكلم .

واعلم أنَّ المحذر منه في هذا الباب إذا جاء بغير " الـواو " ، أو بغير " مـن " ، فـإن كـان المحذر منه بـ" أنْ " كقولك : « إيَّاكَ أنْ تقومَ » قدرت " من " محذوفة ؛ لأنَّ حـذفَ " مـن " مع " أنْ " كثيرٌ[4] .

وإن كان بغير " أن " قدرت فعلاً ينصب مفعولين ، فتقدر : « جَنِّبْ نَفْسَكَ المـراءَ »[5] ، وعلى هذا يتخرج بيت الكتاب :

---

(١) انظر الكتـاب ١ / ٢٧٤ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٢ / ٢٥ -٢٦ ، وشـرح الكافيـة الشـافية لابـن مـالك ٣ / ١٣٧٨ ، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ ، وشرح ابن عقيـل ٣ / ٣٠٠ ، والمسـاعد ٢ / ٥٦٩ ، واللسـان ٩ / ٤٠ مادة (حذف) .

(٢) هكذا بالمخطوط ، ولعل من الأفضل الاستغناء عن الكاف .

(٣) وهذا القول فيه شذوذان :

الأول : مجيء التحذير فيه للغائب ، والثاني : إضافة " إيا " إلى " الشواب " وهو اسم ظاهر .

انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والأصول ٢ / ٢٥١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٨ ، وسر صناعـة الإعـراب ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ، والمساعد ٢ / ٥٧١ .

(٤) وهو ظاهر قول سيبويه في الكتاب ١ / ٢٧٩ ، ونصه : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيداً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : رأسَكَ الجدارَ حتى تقول : من الجدار ، أو والجدار ، وكذلك أنْ تفعلَ ، إذا أردت إياك والفعلَ ، فـإذا قلت : إياك أن تفعلَ ، تريد إياك أعِظُ مخافةَ أن تفعلَ ، أو من أجلِ أنْ تفعلَ جاز ؛ لأنـك لا تريـد أن تضُمَّـه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نَحِّ لمكان كذا وكذا ، ولو قلت : إياك الأسدَ ، تريـد مـن الأسـد ، لم يجز كمـا جاز في أن .... » .

(٥) ممن ذهب إلى هذا أبو البقاء العكبري في اللباب ١ / ٤٦٣ : « وإذا حذف الفعل لـزم أن يكـون الضمير منفصـلاً ، وجاؤوا بالواو ، وحرف الجر ؛ ليدلوا على ذلك الفعـل المحذوف ، كأنـه قـال : اتـق الشـر ، أو ابعـد مـن الشـر ، والمختار عندي أن يقدر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو : جَنِّبْ نَفْسَكَ الشرَ ، فـ" نفسـك " في موضـع " إيـاك " ، وقد جاء بغير واو على الأصل قول الشاعر :

فإيَّـــاكَ إيَّــــاكَ المــــراءَ ، فإنَّــهُ   إلــى الشــرِّ دعَّـــاءٌ وللشـــرِّ جالبُ » .

[٩٩] فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ[1]

وأجاز بعضهم حذف (من)[2] اقتداءً بهذا البيت[3] ، والمعطوف بواو العطف الأكثر فيه النصب عطفاً على الضمير المنصوب .

ويجوز رفعه عطفاً على الضمير المرفوع المستتر في الكلام الذي كان فاعل " إحْذَرْ " ، لكن إذا عطفت على المتصل [المرفوع] وجب أنْ تؤكِّدَهُ بضمير منفصل ؛ لأنَّ الضمير المرفوع لا يعطف عليه إلاَّ بعد الضمير ، ومنه قول الشاعر :

[١٠٠] فَإيَّاكَ أنتَ وَعَبْدُ المَسِيحِ أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ[4]

روي برفع " عبد المسيح "[5] ، [ونصبه] ، (وإذا رفعته)[6] [عطفاً على الضمير المستتر كان] محذراً لا محذراً منه ، فإن عطفت على المحذَّر [منه] ، فليس إلاَّ النصب إلاَّ أن

---

(١) من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي . في معجم المرزباني ١٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٤ .
الشاهد في قوله : « إياك إياك المراء » حيث حذف العاطف بعد " إيا " .
وهذا غير جائز عند سيبويه والمبرد إلاَّ في الضرورة الشعرية ، وهو شاذ عند الرضي وابن هشام ، وجائز عند الزجاج .
فيكون نصب " المراء " عند سيبويه والمبرد بفعل مضمر تقديره : « اتق المراء » .
وذكر ابن عصفور أن الواو إذا حذفت لم يلتزم إضمار الفعل .
ثم قال : « ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل » .
والناصب عند الزجاج هو نفس الفعل الناصب لـ" إياك " الأولى ؛ لأن الثانية تأكيد الأولى ، والتقدير : « إياك باعد عن المراء » .
وضعفه ابن القواس حيث قال : « .... وهو ضعيف ؛ لأن حرف الجر لا يحذف إلا مع أن .... » .
روي بلا نسبة في : الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٢١٣ ، والخصائص ٣ / ١٠٤ ، والشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٤٩٦ ، والمغني ٢ / ٧٨٤ .

(٢) في الأصل : (لمن) .

(٣) ذهب إلى هذا الزجاج كما وضحت في الحاشية السابقة .

(٤) من المتقارب نسب لجرير في الكتاب ١ / ٢٧٨ ، والمساعد ٢ / ٥٧٣ - ٥٧٤ ، ولم أجده في ديوانه .
يروى في كتب النحو : « إياك » بدل « فإياك » .
الشاهد في قوله : « إياك أنت وعبد المسيح » حيث يجوز في " عبد " وجهين النصب بالعطف على الضمير المنفصل " إياك " ، والرفع بالعطف على الضمير المستتر في " إياك " وأنت توكيد له .
روي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٢١٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، وشرح ابن القواس ١ / ٤٩٣ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب (١ / ٢٧٨ - ٢٧٩) : « أنشدنا يونس لجرير :
إيـاك أنت وعبدَ المسيح أن تقربا قبلة المسجد
أنشدناه منصوباً ، وزعم أن العرب كذا تنشده » .

(٦) مكررة في الأصل .

يكون مجروراً بـ" من " ، فتعطف عليه بالجر كقولك : « إيَّاك مِن زيدٍ » // (وعمرو)[1] . //١٩٢ب
وهذا حكم التحذير .

وأما الإغراء : « فهو بعث المخاطب على الفعل بتهييج النفس ، وإلهاب العزيمة » .

وهو مخصوص عند سيبويه بـ" دونك ، وعندك ، وعليك "[2] ، فتقول : « دونَكَ
٥ زيداً » أي : « خُذْ زيداً » ، و« عندَكَ عمراً » أي : « خُذْ عمراً » ، وقال تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[3] أي : « الزموا أنفسكم » .

وأجاز الكوفيون الإغراء بغير هذه الثلاثة ، فيقولون : « أمامكَ زيداً » أي (خذه)[4] ،
وما أشبه ذلك من الظروف[5] .

وفتحة " دون ، وعند " قيل : هي الفتحة التي كانت فيهما قبل نيابتهما عن الفعل
١٠ حُكِيَتْ عند تسمية الفعل بهما .

---

(١) في الأصل : (ومن عمرو) .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٤٩ .
واختُلِفَ في استعمال هذه الظروف ، فـ" عندك " ، و" عليك " يستعملان استعمال المتعدي " خذ " ، وبعضهم قدر " عليك " بـ" أمسك " .
أما دونك فيستعمل تارة استعمال فعل متعد ، وتارة فعل غير متعد ، وهو بمعنى " خذ " في المتعدي ، وبمعنى " تأخر " في اللازم .
وأما " إليك " ففيه خلاف ، فذهب البصريون إلى أنه لازم معناه " تنحَّ " ، ومذهب أهل الكوفة – نسب إلى الكسائي منهم – ويعقوب بن السكيت أنه يتعدى ، ومعناه " أمسك " .
انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٨٦ ، والارتشاف ٣ / ٢١٣ .

(٣) من الآية (١٠٥) في سورة المائدة .
قرأ الجمهور قوله تعالى : ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾ بالنصب ، وتخريجه أنه منصوب على الإغراء بـ" عليكم " ، والتقدير : « الزموا أنفسكم » .
وقرأ نافع بن أبي نعيم « أنفسُكم » بالرفع ، وتخريجه على أحد وجهين :
الأول : على الابتداء ، وعليكم خبره مقدم عليه ، والمعنى على الإغراء .
الثاني : أن تكون توكيداً للضمير المستتر في " عليكم " ، قال السمين : « إلاَّ أنه شذ توكيده بالنفس من غير تأكيد بضمير منفصل ، والمفعول على هذا محذوف تقديره : عليكم أنتم أنفسُكم صلاح حالكم وهدايتكم » .
انظر الكشاف ١ / ٣٦٨ ، والدر المصون ٢ / ٦٢٣ – ٦٢٤ .

(٤) في الأصل : (خذ) .

(٥) ونسب الجواز أيضاً للكسائي .
انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٢٨ ، والارتشاف ٣ / ٢١٤ .

وقيل : لما حلاَّ محل الفعل بُنيا كأسماء الأفعال[١] ، وفُتحا تخفيفاً ، وفي الظرف والمجرور المغرى به ضمير مستتر مرفوع ، وهو الضمير الذي كان في " خذ ، أو الزم " ، والكاف مجرورة بالإضافة باقية على حالها من الاسمية[٢] .

وقيل : بل صارت حرفاً ، والذي عليه الجمهور هو الصحيح .

٥ وقد علمت أنَّ " دونك " مشتمل على ضميرين ضمير الفاعل المستتر ، والكاف المجرورة بالإضافة ، ويظهر ذلك عند التأكيد بالنفس ، فإن أكدت المرفوع قلت : « دونكَ (زيداً)[٣] نَفْسُكَ » برفع النفس ، وإن أكدت المجرور قلت : « دونكَ زيداً نَفْسِكَ » بالجرِ ، وإن شئت أن تجمع بين تأكيدهما ، فتقول : « دونكَ زيداً نَفْسُكَ نَفْسِك » ، فـ" نَفْسُكَ " الأول مرفوع تأكيد للضمير المرفوع ، و" نَفْسِك " الثاني مجرور تأكيد للضمير المجرور .

١٠ ولا يغرى إلاَّ المخاطب ؛ لأنَّه أمرٌ ، والأمر إنما يكون للمخاطب ، و[من] إغراء المتكلم قولهم : « عليَّ ذا »[٤] .

ومن إغراء الغائب قوله : « عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِي »[٥] .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٢٨ .

(٢) هذا ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع فاعل ، وذهب الكسائي إلى أنها في موضع نصب .

وذهب ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب كما هي في " حيَّهلك " .

انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٩٠ ، والارتشاف ٣ / ٢١٤ .

(٣) في الأصل : (ذا) .

(٤) وقيل ليس بإغراء للمتكلم ؛ لأنه لا يأمر نفسه بل يأمر غيره ، وإليه ذهب ابن معطي وهو عنده بمعنى " أولني " ، و" ذا " اسم إشارة في محل نصب بعلى .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٣٠ .

(٥) قال سيبويه : « وهذا قليل شبهوه بالفعل » ، ويروى « عليه رجلاً ليسني » .

وحكم النحويون على هذا القول بالشذوذ من وجهين :

١ - لأنه استعمل للغائب والتقدير : : « عليه شخصاً غيري » .

٢ - لأنه جعل خبر ليس مضمراً متصلاً والأجود أن يجعل منفصلاً والتقدير : « ليس إياي » .

انظر الكتاب ١ / ٢٥٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٠ ، والجمل ٢٤٤ ، والتبصرة ١ / ٢٤٩ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٨٧ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٠٣٠ ، والارتشاف ٣ / ٢١٣ .

ولا يجوز تقديم المعمول في هذا الباب ، وأجازه بعضهم[١] ، واستدل بقول الشاعر :

[١٠١] يَا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكا إنِّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا

يُثْنُونَ خَيراً وَيمجدونكا[٢]

فـ" دلوي " مفعول (مقدم)[٣] بـ" دونك " ، وليس عند الجمهور (منصوباً)[٤] بـ" دونك " ، وإنما هو منصوب بفعل مضمر - أي املأ - ، أو خبراً لمبتدأ محذوف - أي هذه - .

وذكر بعضُ أهل السِّيَر أنَّ هذه الأبيات قالها بعض الصحابة يوم الحديبية // حين نزلَ المائح في البئر التي رمى رسول الله ﷺ سهمه فيها فثار الماء[٥] . //١٩٣أ

والمائح بالحاء المهملة الذي ينزل في البئر ليملأ الدلاء لأصحابها[٦] ، والماتح بالتاء المثناة من فوق هو الذي يرفع الدلاء[٧] .

هذا حكم (الإغراء)[٨] ، ولنرجع إلى لفظ المصنف .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون إلاّ الفراء منهم ، فذهب إلى جواز هذا ، ولكنه - أي المعمول - يكون منصوباً بفعل مضمر ، وليس بنفس العامل .

أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز تقديم معمولها عليها ؛ لأنها فرع عن الفعل في العمل ، فلا تتصرف تصرفه .

انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وأسرار العربية ١٦٤ - ١٦٥ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٨٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٢) من الرجز نسبه صاحب الخزانة ٦ / ٢٠٤ لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢ / ٢٠٠ لجارية من بني مازن .

الشاهد في قوله : « دلوي دونكا » حيث تقدم المعمول " دلوي " على عامله " دونك " وهو اسم فعل فدلوي مفعول به مقدم لدونك وهذا جائز عند الكوفيين ، أما البصريون فقد تأولوا هذا الشاهد على أن دلوي مبتدأ ، ودونك خبره ، قال الأزهري : « وفيه نظر ؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه » ، وجوز ابن مالك أن يكون " دلوي " منصوباً بدونك مضمرة .

روي بلا نسبة في : الإنصاف ١ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٧ ، والمقرب ١ / ١٣٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٦ ، والمغني ٢ / ٦٩٩ .

(٣) في الأصل : (تقدم) .

(٤) في الأصل : (منصوب) .

(٥) في السيرة النبوية لابن هشام القسم الثاني / ٣١٠ - ٣١١ نُسِبَ هذا القول لناجية بن جندب ونُسِبَ لأفصى بن حارثة ، وكان البراء بن عازب يقول : أنا الذي نزلت بسهم رسول الله ﷺ .

(٦) انظر اللسان ٢ / ٥٨٨ مادة (متح) .

(٧) قال ابن سيدة في المحكم ٣ / ٢٠٩ مادة (متح) : « المتحُ : جذبك رشاءَ الدلو تمد بيد ، وتأخذُ بيد على رأس البئر ... وقيل الماتح : المُستَقِي » .

وانظر اللسان ٢ / ٥٨٨ مادة (متح) .

(٨) في الأصل : (الإعراب) .

قوله :

فَالنَّصْبُ فِيهِمَا بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   فَقَدْ يَنُوبُ الْفِعْلُ لَفْظٌ كُرِّرَا

كَقَوْلِهِمْ إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْفَنَدْ[1]   وَنِيبَ الظَّرْفُ كَدُونَكَ الأَسَدْ

تكلّم في هذين البيتين على التحذير إلى قوله : « إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْفَنَدَ » ، ثُمَّ تكلّم في بقيتهما على الإغراء ، فقوله : « والنصبُ فِيْهِمَا بِفِعْلٍ أُضْمِرَ » يعني التحذير والإغراء ، وقد تقدم تفسير التحذير [والإغراء] ، ووجوب إضمار الفعل الناصب فيهما مستوفى .

قوله : « (فَقَدْ)[2] يَنُوبُ[3] الفعلَ (لفظٌ)[4] كُرِّرَا » يعني في التحذير ، فالفعل هنا مفعول بـ" ينوب " ، و" لفظٌ كُرِّرا " هو الفاعل ، ومراده باللفظ هنا " إياك " ، وقد نبَّه بقوله : « إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْفَنَدَ » فحصل من مثاله التكرار ، وأنَّ المكرر هو " إياك " ، والتقدير هنا : « جَنِّبْ نَفْسَكَ الْفَنَدَ » ، فـ" الفند " مفعول ثان بـ" جنِّبْ " إلى هنا انتهى كلامه في التحذير .

ثُمَّ شرع في الكلام على الإغراء ، فقال : « وَنِيبَ الظرفُ » يعني في الإغراء ، فتقدير كلامه : « ونِيبَ الظرفُ عن الفعلِ في الإغراءِ » ، والمراد بالظرف هنا " دونك ، وعندك ، وعليك " عند سيبويه كما تقدم[5] .

ثُمَّ مثّل نيابة الظرف بقوله : « دونَكَ الأسدَ » ، فـ" الأسد " مفعول بـ" دونك " ، ومن ذلك قول امرأة من العرب تخاطب أمها :

[١٠٢] « دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا »[6] .

فـ" ها " مفعول بـ" دونك " .

---

(١) قال ابن منظور في اللسان ٣ / ٣٣٨ مادة (فند) : « الفَنَدُ : الخطأ في الرأي والقول » .

(٢) في الأصل : (وقد) ، وأثبته حسبما هو في المنظومة .

(٣) عدَّى الفعل ينوب بنفسه ، والأصل أن يتعدى بحرف الجر ، فالأصل أن يقول : « وقد ينوب عن الفعل لفظ كررا » .

(٤) في الأصل : (لفظاً) .

(٥) انظر ص ٤٠٠ .

(٦) من الرجز ، لم أقف على قائله .

قال ابن جني في سر الصناعة ١ / ٣٢٢ : « ويقال : إن امرأة من العرب قالت :

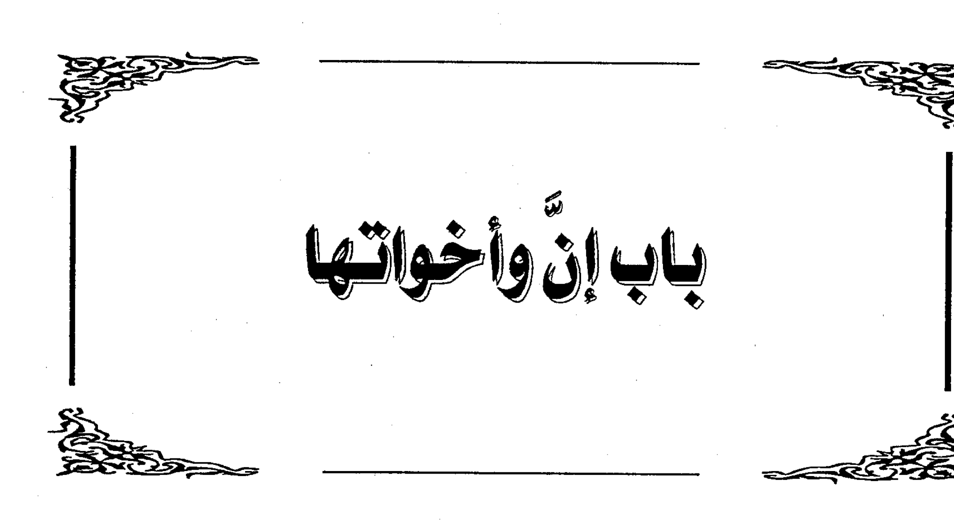
وَفَيشَةٍ قَدِ اشْفَتَرَّ حُوقُها

فسمعتها ابنتها ، فقالت :

دُونَكِهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا » .

الشاهد في قوله : « دونكها » حيث استعمل اسماً هنا بمعنى " خذي " فرفع فاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب مفعولاً به وهو " ها " .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ١٠٢٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٢ ، ومعجم شواهد العربية ٥٠٨ .



باب إنَّ وأخواتها

« باب إنَّ وأخواتها »

هذا الباب وضعه للكلام على إنَّ وأخواتها ، وهي ستة حروف[١] :

إنَّ بكسر الهمزة ، وهي أم البـاب ؛ لاختصاصها بدخول اللام في خبرها ، وأنَّ بفتح الهمزة ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعل ، وفيها لغات :

٥ « لعل بعين مهملة ، وعلَّ بسقوط اللام منها[٢] ، ولغنَّ بغين معجمة ، وغنَّ بسقوط اللام منها ، ولأنَّ بهمزة مفتوحة بعد اللام ثم نون مشددة ، وأنَّ بسقوط اللام منها ، ولعنَّ بعين مهملة ، وعنَّ بسقوط // اللام منها » . //١٩٣ب

فهذه ثمان لغات ، والمشهورة الدائرة في الكلام هي اللغة الأولى وفيها غير هذه اللغات الثمانية [و] لم نتعرض لها لقلتها[٣] .

١٠ وأصل الحروف أن لا تعمل ، وإنما عملت هذه الحروف ؛ لما فيها من معنى الفعل ، ففي " إنَّ " بالكسر ، و" أنَّ " بالفتح معنى : أكَّدْتُ .

---

(١) عدَّ سيبويه هذه الأحرف خمسة ؛ لأنَّ " إنَّ وأنَّ " لديه حرفاً واحداً ، وهذا ما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، وابن مالك ، والسيوطي .

ومن النحاة من عدها ستة أحرف كالزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن عقيل ، وأبي حيان .

أما ابن هشام فقد عدها في شرح قطر الندى ستة أحرف ، وفي أوضح المسالك عدها ثمانية أحرف بزيادة " عسى " بمعنى " لعل " ،و" لا " النافية للجنس ، وهكذا عدها الأزهري في التصريح .

انظر الكتاب ٢ / ١٣١ ، والمقتضب ٤ / ١٠٧ ، والأصول ١ / ٢٢٩ ، والمفصل ٣٤٧ ، وشرحه لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، والمقرب ١ / ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٥ – ٣٤٦ ، والارتشاف ٢ / ١٢٨ ، وشرح قطر الندى ١٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٥ – ٣٣٢ ، والتصريح ١ / ٢١٠ ، والهمع ٢ / ١٤٨ .

(٢) اختلف النحويون حول اللام الأولى في " لعل " :

فذهب المبرد والبصريون إلى أنها زائدة .

وذهب الكوفيون إلى أنها أصل .

وكان لكل فريق حجته انظرها في :

المقتضب ٣ / ٧٣ ، والتبيين ٣٥٩ المسألة (٥٥) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٧ .

(٣) واللغات التي لم يتعرض ابن جابر لذكرها هي : " رعنَّ ، ورغنَّ ، ورعلَّ ، ولعلت " .

وقد أنهى ابن مالك لغات لعل إلى عشر لغات ، وأنهاها المرادي إلى اثنتي عشرة لغة .

انظر معاني الحروف ١٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٦ ، والجنى الداني ٥٨٢ .

وفي " كأنَّ " معنى : شبهتُ .

وفي " لكنَّ " معنى : استدركتُ .

وفي " ليت " معنى : تمنيتُ .

وفي " لعل " معنى : ترجيتُ .

٥ وقال بدر الدين (بن)[١] مالك[٢] : « إنَّما أعملت ؛ لشبهها بـ" كان " لفظاً في فتح آخرها ، وسكون وسطها ، ومعنى في تأثيرها في معنى الجملة »[٣] .

وقد أنهى النحويون شبهها بالفعل إلى ستة أوجهٍ[٤] :

الأول : ما قدمناه من تضمنها معنى الفعل .

الثاني : اتصال الضمائر المنصوبة بها كما تتصل بالأفعال كأنَّني ، وأنَّك ، وأنَّه ، ١٠ وفروعها[٥] .

الثالث : أنَّها تشدد ، وتخفف كالأفعال كما تقول : « مِزْتُ الشيء ، وميَّزْتُهُ » ، فكذلك تُخَفِّفُ هذه الحروف وتُشَدِّدُهَا .

---

(١) في الأصل : (ابن) .

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، يلقب ببدر الدين ، ويكنى بأبي عبد الله وهو ولد الإمام جمال الدين بن مالك الطائي من مصنفاته : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، ومقدمة في العروض ، ومقدمة في المنطق ، وتوفي بدمشق سنة ٦٨٦ هـ .

انظر البغية للسيوطي ١ / ٢٢٥ .

(٣) نص بدر الدين بن مالك في شرحه على الألفية (١٦٢) : « وهذه الحروف شبيهة بـ" كان " لما فيها من سكون الحشو ، وفتح الآخر ، ولزوم المبتدأ والخبر ، فعملت عكس عمل " كان " ليكون المعمولان معها كمفعول قدم ، وفاعل آخر ، فتبين فرعيتها ، فلذلك نصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، نحو : إنَّ زيداً عالمٌ بأني كفءٌ ، ولكنَّ ابنَهُ ذو ضغنٍ ، أي : حقد ، ونحو : ليت عبدَ الله مقيمٌ ، ولعل أخاك راحلٌ ، وكأنَّ أباك أسدٌ » .

(٤) انظر الجمل ٥١ - ٥٢ ، وأسرار العربية ١٤٨ - ١٤٩ ، واللباب ١ / ٢٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨ .

(٥) وهذا باطل عند ابن عصفور حيث قال : « وهذا باطل ؛ لأن ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنما الحقت من أجل ياء المتكلم وياء المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل ، وأمَّا كونها على ثلاثة أحرف ، وأنَّ أواخرها مفتوحة وأنَّ معانيها معاني الأفعال ، فليس ذلك موجباً لعملها ... » .

انظر الشرح الكبير ١ / ٤٢٣ .

الرابع : اختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر كـ" كان ، وظنَّ " (وأخواتهما)[١] .

الخامس : بناء آخرها على الفتح كآخر الفعل الماضي .

السادس : أنَّ منها ما هو على ثلاثة كالأفعال .

وفي هذا السادس نظر ؛ لأنَّ مجيء اللفظ على ثلاثة ليس مخصوصاً بالأفعال ، لكن يمكن أن يقال : إنَّه إنما اعتُبِرَ هذا الوجه منضماً إلى ما تقدم من الوجوه ، فلما ثبت شبه هذه الحروف للفعل أُعملت عمل الذي قُدِّم مفعوله وأُخِّر فاعله ؛ لأنَّها فرع في العمل فأُعطيت العمل الذي هو فرع ؛ إذ الأصل تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وأدخلت عليها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال ، وهي في ذلك على ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ : يخير [فيه] في إدخال نون الوقاية عليها ، وعدمها ، وهو : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ .

وقسمٌ : ندر فيه إسقاط نون الوقاية ، وهو ليت .

وقسمٌ : الأفصح فيه عدم نون الوقاية ، وهو " لعل "[٢] ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ لَعَلِّيٓ أَطَّلِعُ ﴾[٣] ، و﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾[٤] ، و﴿ لَعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ ﴾[٥] ، و﴿لَعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ ﴾[٦] .

---

(١) في الأصل : (وأخواتها) .

(٢) ذكر سيبويه هذه الأقسام الثلاثة في كتابه حيث قال : « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إنِّي وكأنِّي ولعليَّ ولكنِّي ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء ، فإن قلت : لعلِّي ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريب من النون وهو أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أنَّ النون قد تُدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لامٌ ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » .

ثم قال : « قد قال الشعراء : " ليتى " إذا اضطرُّوا ، كأنهم شبَّهوهبالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمر منصوب » . الكتاب ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، وانظر الجنى الداني ١٥٠ ، والمغني ٢ / ٣٩٧ ، ورصف المباني ٤٢٢ - ٤٢٥ .

(٣) من الآية (٣٨) في سورة القصص .

(٤) من الآية (٣٦) في سورة غافر .

(٥) من الآية (٢٩) في سورة القصص .

(٦) من الآية (١٠) في سورة طه .

وكل هذه الحروف بسائط إلاَّ كأنَّ ، فإنَّها مركبة // من كاف التشبيه ، وإنَّ //١٩٤أ المكسورة[١] ، فإذا قلت : « كأنَّ زيداً أسدٌ » ، فالأصل أنَّ زيداً كالأسد ثم نُقلت الكاف من الخبر ، وأدخلت على إنَّ وفُتحت همزتها ، فصار " كأنَّ " .

واعلم أنَّ فائدة دخول هذه الحروف على الجملة إحداثها فيها لمعنى لم يكن فيها قبل ٥ دخولها ، فإنَّ وأنَّ تحققان معنى الجملة بعد إن لم يكن كذلك لما فيهما من معنى التأكيد .

وكأنَّ تنقل الجملة إلى معنى التشبيه[٢] .

ولكنَّ تفيد استدراك ما توهم نفيه .

وأما ليت ، فتفيد نقل معنى الجملة إلى التمني ، فإذا قلت : « لي مالٌ » ، فالمالُ ثابتٌ لك ، فإذا قلت : « ليت لي مالاً » صار المال (متمنىً)[٣] غير حاصل ولا مرجو .

١٠ والتمني بليت على ثلاثة أقسامٍ[٤] :

قسمٌ : لا يمكن عادة كـ« ليتَ الشبابَ راجعٌ » .

---

(١) ممن قال بهذا جمهور البصريين والخليل وسيبويه والأخفش والفراء وابن السراج والزمخشري وابن يعيش ، وعضد ابن جني هذا المذهب في سر صناعة الإعراب ، وذهب ابن الخباز وابن هشام إلى الإجماع على هذا الرأي .

وذهب قليل من النحويين إلى أنها بسيطة ، واختاره أبو حيان والمالقي .

انظر الكتاب ٣ / ١٥١ ، ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والأصول ١ / ٢٣٠ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ ، والمفصل ٣٥٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦ ، والجنى الداني ٥٦٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٨ ، والمغني ١ / ٢١٥ ، ورصف المباني ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والهمع ٢ / ١٥١ .

(٢) أطلق الجمهور معنى التشبيه على كأنَّ ، إلاَّ أنَّ ابن السيد وجماعة معه قالوا لا يكون لها هذا المعنى إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو : « كأنَّ زيداً أسدٌ » .

ولكأنَّ أيضاً ثلاثة معانٍ ذكرها ابن هشام وهي :

١ - الشك والظن ذهب إلى هذا الكوفيون والزجاجي .

٢ - التحقيق ذكره أيضاً الكوفيون والزجاجي .

٣ - التقريب ، وقال به الكوفيون .

وقد ردَّ المرادي هذه المعاني جميعها حيث قال : « وكأنَّ للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافاً لمن قال بذلك » .

انظر الجنى الداني ٥٧٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٣٥ ، والمغني ١ / ٢١٦ .

(٣) في الأصل : (مثمناً) .

(٤) انظر الجنى الداني ٤٩١ - ٤٩٢ ، والمغني ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

وقسمٌ : لا يمكن عقلاً كقولك : « ليتَ زيداً (زارنا)[١] » ، فإنَّك تمنيت زيارته في زمن ماضٍ ، ولم يزر ، وإعادة الزمان الماضي حتى يزور فيه محالٌ .

الثالث : أن تدخل على ممكن عقلاً ، وعادة لكنَّه يُشترط فيه أن يكون غير مرجو ، ولا مطموع فيه كقول الضعيف المحتقر : « ليتَني (سلطانٌ)[٢] » .

٥ وأما " لعل " فتفيد الترجي بعد أن لم يكن ، ولا تدخل إلاَّ على الممكن القريب الذي حصل الطمع فيه كقولك : « لعلَّ اللهَ أنْ يَغْفِرَ لي » ، وهي لا تفارق التوقع في جميع أحوالها ، وأكثر ما تأتي للرجاء ، وقد تأتي للإشفاق من الوقوع في الأمر المكروه كقولك : « لعلَ الأسدَ يلقَانِي » ، فلا رجاء هنا ؛ لأنَّ أحداً (لا يرجو)[٣] لقاء الأسد ، ولا يطلبه ، وقد تأتي لمجرد التوقع دون الرجاء والإشفاق ، وذلك إذا دخلت على أمر انتفى منه سبب الرجاء

١٠ - الذي هو الطمع فيه والرغبة - ، وسبب الإشفاق ، - وهو الخوف من الوقوع في المكروه - ، وذلك كقولك : « لعلَّ زيداً يَقْدُمُ » ، إذا لم يكن لك طمعٌ في قدوم زيدٍ ، ولا رغبة ، ولا أنت خائفٌ من قدومه[٤] .

قوله :

وَتَنْصِبُ اسْماً مَع رَفْعَهَا الْخَبَرْ ... إنَّ وأنَّ وكَأَنَّ فِي أخَرْ

١٥ لَكِنَّ لَيْتَ وَلَعَلَّ عَلاَّ ... وَأفْصَحُ الْقَولِ هُنَا لَعَلاَّ

// ذكر في البيت الأول من هذين البيتين أنَّ (إنَّ)[٥] ، وأخواتها تنصب الاسم ، وترفع //١٩٤ب الخبر ، فجعل العمل لها في نصب الاسم ورفع الخبر ، وهذا هو الذي عليه البصريون ، وهو الصحيح .

---

(١) في الأصل : (دلنا) .

(٢) في الأصل : (سلطاناً) .

(٣) في الأصل : (لا يرجوا) .

(٤) وفي " لعل " معانٍ أخر لم يذكرها ابن جابر ، وهي :

١ - التعليل وهذا المعنى أثبته الكسائي والأخفش .

٢ - الاستفهام وهذا قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك .

٣ - الشك نقله النحاس عن الفراء والطوال ، وهذا خطأ عند البصريين .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧ - ٨ ، والجنى الداني ٥٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٣٤ ، والمغني ١ / ٣١٧ .

(٥) في الأصل : (أنَّ) .

ومذهب الكوفيين أنَّها تنصب الاسم ، ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر باق على رفعه كما كان قبل دخولها ، وحجتهم في ذلك أنَّها ضعيفة ، فلا تقوى للعمل في جزئي الجملة ، وقولهم : أضعف ؛ لأنَّ الابتداء الذي هو الرافع للخبر عندهم قد ذهب حكمه ، فكيف يعمل بعد ذهابه[1] ، وقد أشار إلى نصبها الاسم ، ورفعها الخبر بقوله : « وتنصبُ اسماً مَع رفعَهَا الخبر إنَّ وأنَّ » إلى آخر ما عدده ، فإنَّ وما ذكره معها فاعل بتنصب ، وقد ذكر منها في البيت الأول ثلاثة ، وهي " إنَّ " ، وأنَّ " ، وكأنَّ " ، ثم قال : « في أُخَرْ » يعني في حروف أُخَر ، ثم عدَّد الأخَر ، فذكر في البيت الثاني " لكنَّ " ، و" ليت " ، و" لعل " ، فهذه الثلاثة بدلٌ من " أُخَرْ " ، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره : « هي لكن ليت ، ولعل » ، فتمت هذه الأحرف الستة ، ثُمَّ ذكر " علَّ " ، وهي لغة في " لعل " ، ولم يذكر في " لعل " غير الأصل ، وهذه .

وقد تقدم فيها ثماني لغات ، ثُمَّ ذكر في عجز البيت أنَّ الأفصح هو " لعل " ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وأفصحُ القولِ هُنَا لَعلاَّ » ، وقد تقدم الكلام على هذه الحروف بما فيه الكفاية .

قوله :

وَإِنَّ أُمُّ البَابِ فَالْلاَمُ دَخَلْ ... فِيْ خَبَرٍ لَهَا لِتَفْضِيلٍ حَصَلْ

وَإِنْ فَتَحْتَ امْنَعْ دُخُولَ اللامِ ... وَاكْسِرْ مَعْ الْقَولِ أو الإِقْسَامِ

نبَّه في البيت الأول من هذين البيتين أنَّ " إنَّ " هي أمُّ الباب ، واستدل على ذلك باختصاصها بدخول اللام في خبرها دون أخواتها[2] ، فدلَّ ذلك على أنَّها أفضل هذه

---

(١) وذهب ابن سلام إلى جواز نصب اسم وخبر إن وأخواتها ؛ لأنها لغة رؤبة وقومه ، ونسب ابن السيد هذا المذهب لقوم من العرب ، وإليه ذهب ابن الطراوة .

وأجاز الكسائي والفراء نصب الخبر في ليت خاصة ، ونُقل عن الفراء جوازه في كأنَّ ولعل ، والنصب بلعل كذلك حُكي عن بني تميم .

والجمهور على المنع في كل هذا إذ الخبر مرفوع ، ولا يصح نصبه وقد عمل فيه الرفع دخول إن وأخواتها ، أما الكوفيون فالخبر مرفوع لديهم بما كان مرفوعاً به قبل دخول إنَّ وأخواتها .

انظر المسألة في : الإنصاف ١ / ١٧٦ المسألة (٢٢) ، والتبيين ٣٣٣ المسألة (٥١) ، واللباب ١ / ٢١٠ - ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، والارتشاف ٢ / ١٣١ ، والجنى الداني ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٢) أجاز الكوفيون دخول اللام على خبر لكنَّ ، وردَّه النحاة .

انظر اللباب ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٤ .

الحروف ، وأمكَنُها ، وقد أشار إلى أمِّ الباب بقوله : « وإنَّ أمُّ البابِ » ، وأشار إلى دخول اللام في خبرها بقوله : « (فاللامُ)[١] دَخَل في خَبرِ لَها » ، وأتى بالفاء التي تقتضي السببية ؛ لينبِّه على أنَّ جعلها أمَّ الباب هو السبب في اختصاصها // بدخول اللام في خبرها لما لها من //١٩٥أ التفضيل على أخواتها .

ثم ذكر في البيت الثاني أنَّك إنْ فتحت " إنَّ " منعت دخول اللام في خبرها[٢] ، فلا يجوز أن تقول : « اعجبني أنَّك لقائمٌ » ؛ إذ " أنَّ " هنا مفتوحة ، وأما قراءة سعيد (بن)[٣] جبير: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[٤] بفتح " أنَّ " مع اللام[٥] ، فمحمول على أنَّ اللام زائدة[٦] كما زيدت في قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[٧] ، أي : « ردفكم » .

هذا ما ذكره في الأصل من أحكام اللام الداخلة في خبر " إنَّ " المكسورة ، وهو محتاج إلى زيادةٍ .

فاعلم أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، (و)[٨] المراد بها التأكيد[٩] ، وكان حقها أن تكون أولاً لكنْ كرهوا أن يقولوا : « لإنَّ زيداً قائمٌ » ؛ (لئلا)[١٠] يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ؛

---

(١) في الأصل : (واللام) وما أثبته يتفق مع أبيات المنحة ، وما سيأتي في كلامه .

(٢) أجاز المبرد دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وصححه أبو حيان حيث قال : « وادعاء " ابن مالك " الإجماع على أنه لا يجوز دخول اللام على خبر " أنَّ " ليس بصحيح ، بل مسموع في النظم والنثر » .
انظر الارتشاف ٢ / ١٤٦ ، والمغني ١ / ٢٦٠ ، والهمع ٢ / ١٧٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٢١ .

(٣) في الأصل : (ابن) .

(٤) من الآية (٢٠) في سورة الفرقان .

(٥) سبق توضيح القراءة في « إلا أنهم » ص ٢٥٥ حاشية ٤ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٩٠ .

(٦) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ٢ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٧) من الآية (٧٢) في سورة النمل .

(٨) في الأصل : (أو) .

(٩) وهذا مذهب جمهور البصريين وسيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وابن القواس وابن عقيل والمرادي وابن هشام والأزهري .
وذهب الكسائي إلى أنها لام توكيد .
انظر الكتاب ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ ، ٣ / ١٤٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٣ ، والخصائص ١ / ٣١٥ ، والمفصل ٣٥٠ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٦٢ - ٦٣ ، والتسهيل ٦٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩١١ ، والمساعد ١ / ٣١٩ ، والارتشاف ٢ / ١٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٤٣ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٤ ، والتصريح ١ / ٢٢٠ .

(١٠) في الأصل : (لأن لا) .

إذ كلاهما للتأكيد ، فأخروها إلى الخبر[1] ، فقالوا : « إنَّ زيداً لقائمٌ » ، وأما قول الشاعر :

[١٠٣] ألاَ يـا سَنَـا بَـرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى (لِهِنَّـك)[2] مِـنْ بَـرْقٍ عَلـيَّ كَرِيـمُ[3]

فهو قليلٌ ، وسهَّلَهُ (أنَّ)[4] همـزة " إنَّ " قـد أُبدلـت هـاءً ، فتغـيرت ، فكـأنَّ الـلام لم تدخل على " إنَّ " نفسها ، ومحل دخولها أربعة مواضع :

الأول : [الخبر] إذا كان الخبر متأخراً كما مثلنا .

و[**الثاني**] : الاسم إذا تقدم عليه الخبر كقولـه تعـالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾[5] ، وكقـول الشنفري[6] يرثي خاله تأبط شراً[7] :

---

(١) ولذلك سموها باللام المزحلقة .

انظر المقتضب ٢ / ٣٤٣ ، وشـرح ابـن يعيـش ٨ / ٦٣ ، وشـرح ابـن عقيـل ١ / ٣٦٣ ، والتصريـح ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) في الأصل : (أعزل) .

(٣) من الطويل لمحمد بن مسلمة ، وقيل : إنه من جملة أبيات لرجل من بني نمير .

الشاهد في قوله : « لهنك من برق على كريم » حيث دخلت اللام على " إنَّ " وأبدلت همزة إنَّ هاء ، وقد اختلـف النحويون حول هذه اللام فقال سيبويه في الكتاب ٣ / ١٥٠ ، وابن السـراج في الأصـول ١ / ٢٥٩ : إنَّ الـلام في " لهنك " هي لام اليمين ، ونسب هذا الرأي أيضاً للفارسي .

وقال ابن جني وابن مالك اللام هي لام الابتداء .

وقال قطرب والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي وابن عصفور أن أصله لـه إنَّـك فحذفـت همـزة إن تخفيفـاً فصـار " لهنك " .

انظر الخصائص ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والخزانة ١٠ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، ٣٥١ ، ومعجم شواهد العربية ٣٤٣ .

وروي بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٣ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والمقرب ١ / ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١ ، والارتشاف ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ ، والدرر ٢ / ١٩١ - ١٩٣ .

(٤) في الأصل : (لانَّ) .

(٥) الآية (١٢) في سورة الليل .

(٦) هو شاعر جاهلي قحطاني من الأزد ، جرى به المثل حيـث كـان أعـدى العدائين في العـرب فقيـل : « أعـدى مـن الشنفري » ، واسمه عمرو بن مالك الأزدي من فحول الطبقة الثانية توفي سنة ١٠٠ قبل الهجرة .

انظر الخزانة ٣ / ٣٤٣ - ٣٤٨ ، والأعلام ٥ / ٨٥ .

(٧) هو ثابت بن جابر بن سفيان من مضر ، يكنى بأبي زهير ، ويلقب بتأبط شراً وفي تلقيبه بـهذا اللقـب أربعـة أقـوال انظرها في الخزانة ، وتوفي نحو ٨٠ هـ قبل الهجرة .

انظر الخزانة ١ / ١٣٧ - ١٣٩ ، والأعلام ٢ / ٩٧ .

[١٠٤] إنَّ بالشعبِ الذي دُونَ سَلِع   لقتيلاً دمهُ مَا أنْ يطلُ[1]

والبيت من أول عروضٍ[2] وضربٍ من المديد[3] .

و[الثالث] : معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر[4] ، كقولك : « إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ » ، فلو تأخر معمول الخبر لم تدخل عليه اللام كقولك : « إنَّ زيداً قائمٌ في الدار » ، فلا يجوز أن تقول : « لفي الدار » .

و[الرابع] : الضمير الواقع فصلاً بين اسم " إنَّ " ، وخبرها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[5] ، فإن لم تكن الجملة مصدرة بـ" إنَّ " لم يجز دخول اللام إلاَّ على المبتدأ كقوله تعالى : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[6] ، وأما قول الشاعر :

[١٠٥] أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةْ   تَرْضَى مِنَ اللحْمِ بِعَظْمِ الرقَبَةْ[7]

---

(١) انظر كتاب الشنفري شاعر الصحراء الأبي ص ١١٧ .

وروايته :

إن بالشعبِ إلى جنبِ سلع   لقتيلاً دمهُ مَا أنْ يطلُ

(٢) العروض هو : آخر تفعيلة في الشطر الأول .

انظر العروض تهذيبه وإعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ٣٣ .

(٣) البحر المديد تفاعيله :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن   فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

وأعاريضه ثلاث ، وأضربه ستة ، وعروضه الأولى صحيحة وضربها صحيح .

انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل ٤٠ .

(٤) ويشترط في دخول اللام على معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر أن يكون الخبر صالحاً للام فلو كان ماضياً متصرفاً عارياً من قد لم تدخل عليه نحو : « إنَّ زيداً عمراً ضربَ » ، وسبب ذلك قاله المرادي في توضيح المقاصد (١ / ٣٤٦) : « .... لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر خلافاً للأخفش » .

(٥) من الآية (٦٢) في سورة آل عمران .

(٦) من الآية (١٣) في سورة الحشر .

(٧) من الرجز لرؤبة بن العجاج في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ص ١٧٠ .

ونسب البيت أيضاً لعنترة .

أم الحليس : كنية امرأة .

الشهربة : العجوز الكبيرة .

الشاهد في قوله : « أم الحليس لعجوز » حيث دخلت اللام على الخبر (عجوز) وهو شاذ ؛ إذ الأصل دخولها على خبر إنَّ .

انظر التصريح ١ / ١٧٤ ، والدرر ٢ / ١٨٧ ، ومعجم شواهد العربية ٤٤٣ .

وروي بلا نسبة في : الأصول ١ / ٢٧٤ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٠ ، والارتشاف ٢ / ١٤٧ ، واللسان ١ / ٥١٠ مادة (شهرب) .

فأدخل اللام على الخبر ، وليس ثمَّ إنَّ ، فإنما هو شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه .

ولا يجوز دخولها على خبر " إنَّ " إلاَّ بشرطٍ :

أن لا يكون منفياً // ولا فعلاً ماضياً (متصرفاً)[1] غير مقرون بقد ، فلو قرنته بقد ، //١٩٥ب فقلت : « إنَّ زيداً لقد قامَ » جاز[2] .

٥ ولا يجوز وقوع لامي تأكيد بعد " إنَّ " ، وأجازه المبرد ، فعلى مذهبه تكون اللامان في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[3] لامي تأكيد ، وعند الجمهور الثانية جواب قسم محذوف ؛ لأنَّها لو كانت تأكيداً لزم إعادتها مع ما دخلت عليه[4] ، فيقال : « إنَّ كلاً لـمَّا لـمَّا (يوفينهم)[5] » .

ولما ذكر في الأصل أنَّ اللام تدخل في خبر إنَّ المكسورة ، ولا تدخل في خبر المفتوحة

١٠ استدعى ذلك المكان الذي تُكسر فيه " إنَّ " والمكان الذي تُفتح فيه ، فذكر أنَّها تُكسر بعد القول ، وبعد القسم ، وإلى ذلك أشار بقوله : « واكسِرْ مَعْ القَولِ ، أو الأقسَامِ » يريد : « واكسر مع القول الذي لا يكون بمعنى الظن » كما سنبينه ، وقوله : « والأقسام » يريد : في أو مع الأقسام إذا كان في خبر إنَّ اللام ؛ لأنَّه إن لم يكن في خبرها اللام جاز الفتح والكسر كما سيأتي ، والإقسام يمكن هنا أن تكون بفتح الهمزة ، فيكون جمع قسمٍ كـ" جِمْلٌ ،

---

(١) في الأصل : (متصرف) .

(٢) خالف خطاب الماردي في ذلك حيث منع دخول اللام مع قد ، فإذا وجد مثل ذلك فهي عنده لام القسم .
انظر توضيح المقاصد ١ / ٣٤٥ .

(٣) من الآية (١١١) في سورة هود .
قرأ الحرميان بتخفيف " إنْ ، ولما " .
وقرأ ابن عامر وحفص وعاصم وحمزة تشديد " إنَّ ، ولـمَّا " .
وقرأ أبو بكر بتشديد " إنَّ " ، وتخفيف " لما " وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو ، وهذه القراءة في المتواتر .
أما القراءات في الشاذ فهي :
قراءة أُبي والحسن وأبان بن تغلب « وإنْ كلٌّ » بتخفيف " إن " ورفع " كلٌّ " وتشديد " لـمَّا " .
وقراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم " لـمَّا " مشددة .
وقراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود « وإنْ كُلٌّ » بتخفيف " إنْ " ورفع " كلٌّ " .
انظر الدر المصون ٤ / ١٣٥ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٤) انظر الشرح الكبير ١ / ٤٣٢ ، والدر المصون ٤ / ١٣٦ .

(٥) في الأصل : (ليوفينهم) .

وأَحْمَالٌ " ، أو بكسرها مصدر أقسم ، ولا يكتفي في بيان كسر " إنَّ " وفتحها بما ذكره ، بل هو محتاج إلى بسط .

واعلم أنَّ " إنَّ " على ثلاثة أقسام :

قسم : يتعين فيه كسرها ، وهو إذا تحتم وقوعها في محل الجملة ، وذلك في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت في ابتداء الكلام كقولك : « إنَّ زيداً قائمٌ » سواء كان في خبرها اللام ، أو لم يكن[1] .

الثاني : أن تكون في بدء الصلة كقولك : « أعجَبَنِي الذِي إنَّه قائمٌ » ، ولو كانت في بدء غير الصلة فُتحت ؛ لأنَّها حينئذ ليست في محل الجملة كقولك : « أعجَبَنِي الذي بَلَغَنِي أنَّه قائمٌ » .

الثالث : أن تكون جواباً للقسم بشرط أن يكون في خبرها اللام[2] كقولك : « والله إنَّ زيداً لقائمٌ » .

الرابع : أن تكون جملتها محكية بالقول كقولك : « قالَ زيدٌ : إنَّ عمراً منطلقٌ » فيتعين هنا كسرها ؛ لأنَّها بعد كلام حكيته بالقول ، وقولنا : « محكية بالقول » تحرزٌ من القول الذي بمعنى الظن[3] ، وسيأتي بيانه[4] .

---

(١) وأجاز بعضهم الابتداء بـ" أنَّ " المفتوحة نحو : « أنَّ زيداً فاضلٌ عندي » .
انظر الارتشاف ٢ / ١٣٩ .

(٢) مذهب سيبويه والبصريين كسرها إذا وقعت جواب قسم وبه ورد السماع كما قال السيوطي .
وقال أبو حيان تكسر إنَّ إذا وقعت جواب قسم سواء أكان في خبرها أو اسمها اللام أم لم تكن .
أما الكسائي والطوال والبغداديون فقد أجازوا الفتح والكسر ، واختاروا الفتح واختار بعضهم الكسر .
وذهب الفراء إلى وجوب الفتح .
قال أبو حيان : « والذي يظهر لي أن هذا الخلاف في الفتح إنما هو إذا لم يكن في الخبر أو الاسم اللام » .
انظر الكتاب ٣ / ١٤٦ - ١٤٧ ، والشرح الكبير ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ ، والارتشاف ٢ / ١٣٩ ، والهمع ٢ / ١٦٦ .

(٣) لأنَّها تستحق حينئذ الفتح ، وكذلك إذا وقعت بعد القول المحض غير محكية يجب فتح همزة إنَّ .
قال سيبويه في الكتاب (٣ / ١٤٢) : « ولا يجوز أن تُعمل قال في " إنَّ " كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد ، وأشباهه إذا قلت : قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس ، فأنَّ لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أنَّ ؛ لأنَّ أنَّ تجعل الكلام شأناً ، وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقماً كما تقول : زعم الشأن متفاقماً ، فهذه الأشياء بعد قال حكاية » .
وانظر شرح عمدة الحافظ ٢٢٨ ، والجنى الداني ٤٠٦ .

(٤) لقد سبق أن بيَّن ابن جابر في باب الأفعال المتعدية إجراء القول بمعنى الظن بالتفصيل ص ١٢٧ ، ١٣٤ - ١٣٦ ، فلعله يقصد « سبق بيانه » .

//١٩٦أ

الخامس : أن تكون في موضع الحال // كقولك : « جئتُ وإنَّ المطرَ نازلٌ » .

السادس : أن تجيء بعد فعل من " ظن " وأخواتها ، وفي خبرها اللام[1] كقولك : « ظننتُ إنَّ زيداً لقائمٌ » ، فيجب هنا كسرها إذ لم يبق للفعل في الجمل عمل ؛ لأنَّه عُلِّق باللام ، فصارت " إنَّ " في موضع الابتداء ، (ومنه)[2] بيت الكتاب :

٥ [١٠٦] **أَلَمْ تَرَ إنِّي وابنَ أَسْوَدَ ليلةً لَنَسْرِي إلى نارينِ يَعْلُو سَنَاهُمَا**[3]

وأما القسم الذي تفتح فيه أنَّ فهو حيث يتعين وقوعها في مكان المفرد ، فتقدر مع اسمها وخبرها بالمصدر مثل أن تكون في موضع الفاعل كقولك : « أعجبَني أنَّك قائمٌ » ، أو في موضع المفعول كقولك : « حَمِدْتُ أنَّك كريمٌ » ، أو دخل عليها حرف الجر كقولك : « عَجِبْتُ مِنْ أنَّك قائمٌ » ، أو وقعت مضافة كقولك : « عِنْدي (علمُ)[4] أنَّك قائمٌ » ، أو

١٠ وقعت مبتدأ ، وقد تقدم خبرها كقولك : « عِنْدي أنَّك قائمٌ » .

---

(١) ذكر ابن مالك في كسر همزة " إن " سبعة مواضع ، وذكر المرادي فيها ثمانية مواضع ، وذكر ابن هشام عشرة مواضع ، ومن المواضع التي لم يذكرها ابن جابر :

١ – بعد حتى الابتدائية نحو : « قد قاله القوم حتى إنَّ زيداً يقوله » .

٢ – أن تكون تالية لـ" إذ " نحو : « جئتك إذ إنَّ زيداً أميرٌ » .

٣ – أن تكون تالية لحيث نحو : « جلستُ حيث إنَّ زيداً جالسٌ » ، وذهب الكسائي وعوام الفقهاء بفتح " إنَّ " بعدها .

٤ – أن تقع موقع الصفة نحو : « مررتُ برجلٍ إنَّه فاضلٌ » .

٥ – أن تقع خبر اسم عين نحو : « زيدٌ إنه قائمٌ » .

انظر الكتاب ٣ / ١٤٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٢٤ – ٢٢٨ ، والجنى الداني ٤٠٤ – ٤٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٣ – ٣٣٦ ، والارتشاف ٢ / ١٣٩ ، ورصف المباني ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : (ونبه) .

(٣) من الطويل ، ونسبه ابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه ٢ / ١٤٠ للشمردل بن شريك اليربوعي ، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٤٩ .

الشاهد في قوله : « إني وابن أسود ليلة لنسرى » حيث كسرت همزة إنَّ لدخول اللام في خبرها ، وهو " لنسرى " .

انظر تحصيل عين الذهب ٤٣٩ ، وشواهد العيني ١ / ٢٧٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٤١٤ .

(٤) في الأصل : (علمٌ) .

فهي في هذه المواضع كلها وما أشبهها[١] تقدرها بالمصدر ؛ إذ الفاعل والمفعول لا يكونان إلاّ مفردين .

وأما القسم الذي يصلح فيه فتحها وكسرها[٢] ، فحيث يصح تقدير المفرد في مكانها ، والجملة ، وذلك في جواب القسم إذا خلت عن اللام في (خبرها)[٣] كقولك : « أقسمتُ أنَّك قائمٌ » ، أو وقعت بعد إذا الفجائية كقولك : « خرجتُ فإذا أنَّ الأسدَ حاضرٌ » ، أو وقعت بعد الفاء التي في جواب الشرط كقوله تعالى : ﴿ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[٤] قرىء بالفتح في " أنَّ "[٥] ، وهو الكثير .

أو وقعت خبراً لقول وقع مبتدأ ، (و)[٦] خبرها قول من الأقوال ، وفاعل القول الذي وقعت خبراً عنه ، وفاعل خبرها واحد كقولك : « خَيْرُ القولِ إنِّي أحْمَدُ اللهَ »[٧] ، فـ« خيرُ

---

(١) كأن تقع في موضع نائب فاعل ، أو موضع مبتدأ ، أو اسم كان ، أو اسم إنَّ مفصوله بالخبر ، أو خبر اسم معنى ، ومن المواضع التي يجب فيها فتح همزة إنَّ :

١ - أن تكون معطوفة على شيء .

٢ - أن تكون مبدلة من شيء .

٣ - أن تقع بعد ما الظرفية .

٤ - أن تكون بعد " حتى " العاطفة والجارة .

٥ - أن تقع بعد أما المخففة .

٦ - أن تقع بعد لا جرم .

٧ - أن تقع بعد لو ، وهي في محل رفع مبتدأ عند جمهور البصريين والخبر واجب الحذف ، وعند الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري في موضع رفع على الفاعلية .

٨ - أن تقع بعد لولا .

انظر الكتاب ٣ / ١٣٧ - ١٤٤ ، والجنى الداني ٤٠٧ - ٤١٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٧ ، والهمع ٢ / ١٦٧ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ١٦٥ - ١٦٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٥٥ - ٣٦٢ .

(٣) في الأصل : (جوابها) .

(٤) من الآية (٦٣) في سورة التوبة .

(٥) قرأ الجمهور « فأنَّ له » بالفتح ، قال أبو حيان : « والفاء جواب الشرط فتقتضي جملة وأنَّ له مفرد في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف .... » .

وقرأ أبو عمرو فيما رواه أبو عبيدة والحسن وابن أبي عبلة " فإنَّ " بالكسر ، قال السمين : « وهي قراءة حسنة قوية » .

انظر الدر المصون ٣ / ٤٨٠ ، والبحر المحيط ٥ / ٦٥ .

(٦) في الأصل : (أو) .

(٧) مثل سيبويه بمثل هذا القول في الكتاب ٣ / ١٤٣ حيث قال : « أولُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهِ ، كأنك قلت : أولُ ما أقول الحمدُ لله ، وأنَّ في موضعه ، وإن أردت الحكاية قلت : أولُ ما أقول إنِّي أحمدُ اللهَ » .

القولِ » مبتدأ ، وخبره " إنَّ " ، وخبر " إنَّ " أحمد ، [وفاعل القول وفاعل أحمد واحد] ، وهو ضمير المتكلم ، فهنا يجوز كسر " إنَّ " لاحتمال أن يكون الخبر جملة ، فهي واقعة موضع الجملة ، ويجوز فتحها ؛ إذ يمكن أن يكون الخبر مفرداً ، فتكون مقدرة بالمصدر .

قوله :

٥ وَلاَ تُقَدِّمْ على اسْمِهَا الْخَبَرْ مَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَالالْغَاءُ اشْتَهَرْ
إنْ زِدْتَ مَا وَالنَّصْبُ أيْضاً أعْلاَ فِي لَيْتَ مَعْ كَأَنَّ مَعْ لَعَلاَّ

// هذان البيتان ذكر فيهما (مسألتين)[1] من مسائل هذا الباب : //١٩٦ب

الأولى : تقدم أخبار هذه الحروف على أسمائها .

والثانية : حكمها إذا دخلت عليها " ما " .

١٠ فأما تقدم أخبارها ، فإنَّه لا يجوز ، لضعفها إلاَّ أن يكون ظرفاً ، أو مجروراً[2] ، فمثال الظرف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾[3] ، ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾[4]، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ولا تُقدِّمْ عَلى اسمِهَا الخَبَرْ مَا لَمْ يكُنْ ظَرفاً » ، واكتفى بذكر الظرف عن ذكر المجرور ؛ لأنَّ حكمهما واحد ، وإنما أجازوا ذلك في الظرف والمجرور ؛ لكثرة التصرف فيهما عند العرب[5] .

---

(١) في الأصل : (مسلتين) .

(٢) ويجب تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على الخبر نحو : إنَّ في الدار ساكنَها ، وإنَّ عندَ هِند أخاهَا .

انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، والارتشاف ٢ / ١٣٢ .

(٣) من الآية (١٢) في سورة المزمل .

(٤) سورة الليل ، آية (١٢) .

(٥) هذا ما علل به ابن السراج وابن عصفور وابن القواس ، أما العكبري فعلله بثلاثة أوجه وهي :

١ - أن " إنَّ " غير عاملة في الظرف أو المجرور إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة .

٢ - أن الظرف لا يصح إضماره .

٣ - أن الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه فهو كاللازم للجملة فساغ تقديمه لذلك .

وقد أغفل ابن جابر التعرض لحكم تقديم معمول الخبر على الاسم والخبر وإيلائه لإنَّ وأخواتها :

فالجمهور على المنع إلاَّ إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً للتوسع فيهما ، ومنعه الأخفش حتى إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، وقصر جوازه على السماع .

وأجاز أبو علي تقديمه إذا كان حالاً نحو : « إنَّ ضاحكاً زيداً قائمٌ » .

انظر الأصول ١ / ٢٣١ ، واللباب ١ / ٢١٠ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٣٣ ، والهمع ٢ / ١٦٠ - ١٦١ .

وأما حكم هذه الحروف إذا دخلت عليها " ما " ، فلا يخلو أن تكون " ما " موصولة ، أو مصدرية ، فإن كانت موصولة ، أو مصدرية بقيت على عملها ، ولم يجز الإلغاء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾[1] فـ" ما " موصولة، وهي اسم " إنَّ " ، و" صنعوا " صلتها، والعائد محذوف أي : الذي صنعوه ، و" كيد " خبرها ، أو تكون مصدرية ، فيكون التقدير : « إنَّ صنعهم كيد ساحر » .

وإن كانت كافة ، ففي ذلك للنحويين ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الأخفش ، وهو أنَّه يجب إلغاء جميعها إلاَّ ليت ، فإنَّه يجوز فيه الإلغاء والإعمال[2] ؛ لثبوت السماع في ذلك ، قال النابغة :

[١٠٧] **قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ**[3]

فقد روي برفع الحمام على أنَّ اسم الإشارة مبتدأ ، والحمام نعته ، وبنصب الحمام على أنَّ " هذا " اسم ليت ، والحمام نعته ، والذي حكى " النابغة " عنها أنَّها رأت الحمام يصف شدة نظرها .

الثاني : مذهب ابن السراج ، وهو وجوب الإلغاء في " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " ، وجواز الوجهين في " ليت " ، و" كأنَّ " ، و" لعل " حمل " كأنَّ " ، و" لعل " على " ليت " ؛

---

(١) من الآية (٦٩) في سورة طه .
قرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي " كيدَ " بالنصب على أنه مفعول به وما مزيدة .
انظر الدر المصون ٥ / ٤٠ .

(٢) وهو مذهب سيبويه ، وحكى ابن مالك فيها الإجماع حيث قال : « وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع » .
وبالإضافة إلى إجازة الأخفش إعمال " ليت " إذا دخلت عليها " ما " فقد حكى عنه ابن برهان « إنما زيداً قائمٌ » ، وعزا مثل ذلك الكسائي عن العرب .
انظر الكتاب ٢ / ١٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن جابر اللوحة ٨٧ .

(٣) من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص ٨٥ .
وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٧ .
الشاهد في قوله : « ليتما هذا الحمام » حيث جاز إعمال " ليت " مع دخول " ما " عليها بدليل نصب " الحمام " .
ويروى برفع الحمام فتكون " ليت " مهملة لا عمل لها .
انظر المفصل ٣٤٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٥٤ ، والمقرب ١ / ١١٠ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩١٧ .
وروي بلا نسبة في : شرح قطر الندى ١٤٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٢٨ .

لاشتراكهما معها في تغيير معنى الجملة ، ولم يحمل عليها الثلاثة الباقية ؛ لبعدها عن " ليت " في المعنى ؛ لأنّها لا تُغير معنى الجملة[1] .

الثالث : مذهب أبي إسحاق الزجاج ، وهو جواز الإلغاء والإعمال في جميعها حملاً على " ليت "[2] ، والإلغاء هو المشهور في " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " ، وعدم الإلغاء هو المشهور في " كأنَّ " ، و" ليت " ، و" لعل " ، وعلى مذهب الزجاج جرى هنا كما جرى الحريري[3] ، وإلى ذلك أشار // بقوله : « والإلغاءُ اشتهرْ إنْ زدتَ مَا » يريد في : " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " فالإعمال فيها قليل . //١٩٧أ

[و] قوله : « والنصبُ أيضاً أعلاَ فِي ليتَ مَع كأنَّ مع لَعلاَّ » لـمَّا خص علو النصب في هذه الثلاثة فُهِمَ أنَّ الإلغاء فيها غير مشهور ، وأنَّ قوله : « والإلغاءُ اشتهرْ » مخصوص بغير هذه الثلاثة .

وإذا دخلت " ما " الكافة على " إنَّ " أحدثت فيها معنى الحصر ، وهو إثبات الحكم كما ذكر ، ونفيه عما عداه ، فإذا قلت : « إنَّما القائمُ زيدٌ » ، فقد أثبت القيام له ، ونفيتَهُ عن ما عداه ، وإنما كان ذلك ؛ لأنَّ " إنَّ " عندهم توجب للمذكور ؛ إذ هي لتأكيد الإيجاب ، «وما» تنفيه عن ما عداه ؛ إذ هي للنفي .

---

(١) لم أجد في الأصول لابن السراج نصاً يفيد وجوب الإلغاء في " إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ " ، وجوازه في " ليت ، وكأنَّ ، ولعل " ، بل وجدته يقول : « وتدخل " ما " زائدة على " إنَّ " على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعراباً تقول : إنما زيداً منطلقٌ ، وتدخل على " إنَّ " كافة للعمل ، فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : إنما زيدٌ منطلقٌ ، فإنما هاهنا بمنزلة فعل ملغى مثل : أشهدُ لزيد خيرٌ منك ، قال سيبويه : وأما ليتما زيداً منطلقٌ ، فإن الإلغاء فيه حسنٌ ، وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعاً :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَـذَا الحمامَ لنا ... إلى حَمَامَتنَا وَنِصْفُه فَقَدِ

قال ، وأما لعلما فهو بمنزلة كأنما ، قال ابن كراع :

تحلَّلْ وعالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وانظُرنْ ... أبا جُعَلٍ لعلَّما أنتَ حَالِمُ

قال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن " أرى " إذا كانت لغواً لم تعمل » .

ثم قال : « ولعل وكأنَّ وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلاَّ أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء » . انظر الأصول ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، وقد نسب ابن عصفور هذا المذهب لابن السراج والزجاج في الشرح الكبير ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ونسبه السيوطي في الهمع ٢ / ١٩١ للزجاج وابن أبي الربيع .

(٢) ونسب هذا المذهب للزجاجي ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري ، ونقله ابن مالك عن ابن السراج ثم قال : وبقوله أقول . انظر المفصل ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨ ، والهمع ٢ / ١٩١ .

(٣) انظر شرح مُلحة الإعراب ٢٣٩ .

وقد تأتي عارية عن ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن (يَخْشَـٰهَا)[1] ﴾[2] ، فليس المراد قصر إنذار النبي ﷺ على من يخشى ، بل كان ينذر من يخشى ، ومن لا يخشى ، وإنما المراد : أنَّ نذارتك إنما تنفع لمن يخشى ، وأما من لا يخشى فلا (تنفعه)[3] نذارتك[4] .

ولم يتعرض في الأصل لحكم " إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ " إذا خففت ، ولا للعطف على موضع اسم " إنَّ " ، وهما (مسألتان)[5] تدعو الحاجة إليهما ، ونحن نذكرهما ، فأما " إنَّ " المكسورة ، فتخفف ، ويجوز فيها حينئذ الإلغاء والإعمال[6] ، فإذا (أهملت)[7] فلابد من اللام في خبرها ؛ لتمييزها عن " إنْ " النافية ، وقد يستغنى عنها إذا أقيم المعنى فيما يؤمن معه اللبس كقول الشاعر :

[١٠٨] أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّيْـمِ مِـنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِـكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ الـمَعَـادِنِ[8]

فخفف " إنَّ " وألغاها ؛ لأنَّ الرواية «مالكٌ» بالرفع ، ولم يدخل اللام في الخبر ؛ لبيان

---

(١) في الأصل : (يخشى) .

(٢) الآية (٤٥) في سورة النازعات .

(٣) في الأصل : (تنفيه) .

(٤) انظر تفسير ابن كثير والبغوي ٩ / ١٠٨ ، والتفسير الكبير للرازي ٣١ / ٥٢ - ٥٣ ، وتفسير المراغي ٣٠ / ٣٥ - ٣٧ .

(٥) في الأصل : (مسلتان) .

(٦) ذهب الكوفيون إلى أنَّ " إنْ " المخففة مهملة لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى إعمالها .
وقد حكى سيبويه الإعمال والإهمال في الكتاب ١ / ١٣٩ - ١٤٠ .
وكذلك حكى الأخفش « إن كلَّ نفسٍ لما عليها حافظٌ » قال تقرأ بالنصب والرفع .
انظر المسألة في الإنصاف ١ / ١٩٥ المسألة (٢٤) ، والتبيين ٣٤٧ المسألة (٥٣) ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٧٨ ، والجنى الداني ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٧) في الأصل : (أعملت) .

(٨) من الطويل للطرماح .
ويروى في بعض كتب النحو : " ونحن " بدل " أنا " .
الشاهد في قوله : « وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادن » حيث حذفت اللام في خبر " إنْ " المخففة من الثقيلة لأن المعنى الإثبات فلا التباس من حذفها ، وكان التقدير قبل الحذف : « وإن مالكٌ لكانت كرام المعادن » .
انظر التصريح ١ / ٢٣١ ، والدرر ٢ / ١٩٣ - ١٩٤ ، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥ .
وروي بلا نسبة في : شرح ابن الناظم ١٧٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٧ ، والهمع ٢ / ١٨١ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٣٨ .

المعنى ؛ إذ لا يتوهم هنا أن تكون " إنْ " نافية ؛ لأنَّ الشاعر يفتخر بأنَّه من آل مالك ، وكيف ينفي عنه (كرم)[1] المعدن .

وإن أعملت بعد تخفيفها لم تلزمها اللام كما لا تلزمها مشددة ؛ لأنَّ نصب الاسم يميزها عن النافية .

٥ واختلفوا في هذه اللام الداخلة بعد " إنْ " المخففة هل هي لام الابتداء التي كانت في الثقيلة ؟ أم هي لامٌ أخرى أتي بها للفرق ؟

ويسمونها اللام الفارقة ، والفاصلة[2] .

وإذا خففت"إن"المكسورة فقد يليها الفعل الناسخ ماضياً في الأكثر // ومجيئه مضارعاً //١٩٧ب قليل ، وأقل منه مجيئه غير ناسخ ، فمثال الناسخ قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

١٠ لَفَٰسِقِينَ ﴾[3] .

ومثال غير الناسخ قول الشاعر :

[١٠٩] بِــاللهِ رَبِّــك إنْ قَتَلْــتَ لَـمُسْلِمــاً وَجَبَــتْ عَلَيْــكَ عُقُوبَــة (الـمتعمدِ)[4]

---

(١) في الأصل : (كرام) .

(٢) أطلق عليها سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٣ : لام التوكيد حيث قال : « و" إنَّ " توكيد لقوله : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا خففت كذلك توكّد ما يتكلم به ، وليثبت الكلام غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها » .

وهذا ما أطلقه عليها أيضاً المبرد ، وابن عصفور ، وابن مالك .

ونسب أبو حيان لسيبويه والأخفشين وأكثر النحاة القول بإنَّ اللام هنا لام الابتداء وهذا ما نسبه المرادي أيضاً لسيبويه .

وأطلق الفارسي على هذه اللام اللام الفارقة ، وكذلك الشلوبين ، وعبد الله بن أبي العافية ، وابن أبي الربيع ، وابن هشام .

انظر المقتضب ٢ / ٣٦٠ ، والمسائل المشكلة ١٧٦ - ١٧٧ ، والتوطئة ٢٣٣ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٥ ، والارتشاف ٢ / ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥١ .

(٣) من الآية (١٠٢) في سورة الأعراف .

(٤) في الأصل : (المعتمد) .

وهو من الكامل لعاتكة بنت زيد .

ويروى في بعض كتب النحو : « شَلَّتْ يمينك » بدل « بالله ربك » .

الشاهد في قوله : « إن قتلت لمسلماً » حيث جاء بعد إنْ المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهذا شاذ إلاَّ عند الأخفش والكوفيين .

انظر التصريح ١ / ٢٣١ ، والدرر ٢ / ١٩٤ ، ومعجم شواهد العربية ١٢٥ .

روي بلا نسبة في : المحتسب ١ / ٢٥٥ ، والمسائل المشكلة ١٧٨ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٩٣ ، والمقرب ١ / ١١٢ ، والشرح الكبير ١ / ٤٣٨ ، والهمع ٢ / ١٨٣ .

ومثل هذا البيت عند البصريين شاذ ، وعند الكوفيين جائز[1] .

وأما " أنَّ " المفتوحة فتخفف ، ولا تلغى[2] ، ويكون اسمها ضميراً مستتراً[3] ، وخبرها جملة كقول الشاعر :

[١١٠] فِي فِتْيَةٍ كَسِيوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يحفى وينتعلُ[4]

التقدير : « أنَّهُ هالك » فـ" هالك " مبتدأ ، و" كل " فاعل سد مسد الخبر ، أو " كل " مبتدأ ، و" هالك " خبر مقدم،وعلى كلا التقديرين ، فالجملة في موضع خبر " أنْ " ، وقد يجيء الضمير الذي هو اسمها مصرحاً به في القليل ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) وهذا جائز عند الأخفش ، وتبعه ابن مالك ، و" إن " عند الكوفيين هي " إن " النافية واللام بمعنى إلاَّ لأنهم يجوزون دخولها على الناسخ وغيره .

أما الكسائي فقد فرق فقال إن كانت – أي إنْ – مع الأسماء فهي المخففة وإن كانت مع الأفعال فهي نافية واللام بمعنى إلاَّ .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧ ، وشرح ابن الناظم ١٧٩ – ١٨٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٧ ، والجنى الداني ٢٠٨ ، والتصريح ١ / ٢٣١ .

(٢) اختلف النحاة حول إعمال أنْ المفتوحة المخففة :

فذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر ، وذهب إلى هذا سيبويه أيضاً .

وقال الفراء : لم تسمع العرب تخفيف أنَّ ، وتعمل إلاَّ مع المكنى .

وذهب الجمهور إلى أنها تعمل في المضمر جوازاً ولا تعمل في الظاهر .

وذهب بعض المغاربة إلى أنها تعمل في المضمر والمظهر .

انظر الارتشاف ٢ / ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٨٤ – ١٨٥ .

(٣) اشترط ابن الحاجب أن يكون الضمير ضمير الأمر والشأن ، أما ابن مالك وابنه بدر الدين فلم يشترطا ذلك بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى لديهما .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠ – ٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٨ ، وشرح ابن الناظم ١٨٠ .

(٤) من البسيط للأعشى في ديوانه ص ٢٤٧ .

وروايته : « أنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحِيلُ » .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، ٤٥٤ .

الشاهد في قوله : « أن هالك كل من يحفى وينتعل » حيث جاء اسم " أن " المخففة ضميراً مستتراً وخبرها الجملة بعدها .

انظر المحتسب ١ / ٣٠٨ ، والأصول ١ / ٢٣٩ ، والدرر ٢ / ١٩٤ – ١٩٥ ، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠ .

وروي بلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٤٣ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٤ ، والهمع ٢ / ١٨٥ .

[١١١] لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمنزلون إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاً
بأنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ[١]

فأبرز الضمير الذي هو اسم أن المخففة ، وهو الكاف .

وقد يقع بعد أفعال العلم ، أو الظن مفصولاً بينها وبين الفعل الواقع في خبرها بقد كقوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[٢] ، أو بحرف تنفيس كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[٣] ، أو بـ" لو "[٤] كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾[٥] ، أو بحرف النفي كقولك : « تحققْتُ (أنْ)[٦] لم تَعلَمْ شيئاً مِن أمْرنا » ، فإن كان الفعل دعاء لم نحتج إلى فاصل مما ذكرناه كقوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾[٧] في قراءة نافع[٨] .

---

(١) من المتقارب لجنوب أخت عمرو .

الشاهد في قوله : « بأنك ربيع ، وأنك هناك تكون الثمالا » حيث أعمل أن المخففة في ضمير ظاهر وهو كاف الخطاب وهذا قليل وشاذ ؛ إذ الأكثر إعمالها في ضمير الشأن ، وصرح بالخبر في الموضعين الأول " ربيع " ، والثاني جملة " تكون الثمالا " .

انظر التصريح ١ / ٢٣٢ ، وشواهد العيني ١ / ٢٩١ ، ومعجم شواهد العربية ٢٧٥ .

وروي بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٨ ، وشرح ابن الناظم ١٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤١ .

(٢) من الآية (١١٣) في سورة المائدة .

(٣) من الآية (٢٠) في سورة المزمل .

(٤) ذهب ابن مالك وابنه بدر الدين أن الفصل بـ" لو " قليل ، وقد اعترض عليهما ابن هشام ، وعدَّه وهماً منهما .

انظر شرح ابن الناظم ١٨١ - ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٤ .

(٥) من الآية (١٤) في سورة سبأ .

(٦) في الأصل : (أنك) .

(٧) من الآية (٩) في سورة النور .

قرأ حفص بنصب التاء في : « والخامسةَ » ، والباقون برفعها « والخامسةُ » .

وقرأ نافع « أنْ غَضِبَ اللهُ » بتخفيف النون وكسر الضاد في " غضب " على أنه فعل ماضٍ ، وضم الهاء في لفظ الجلالة على أنه فاعل .

وقرأ الباقون بتشديد النون وفتح الضاد وكسر الهاء « أنَّ غَضَبَ اللهِ » .

انظر الكشف ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والتيسير في القراءات السبع ١٦١ ، والدر المصون ٥ / ٢١١ .

(٨) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي القارئ المدني ، يكنى بأبي رويم ، ويقال أبو عبد الرحمن ، وكان من القراء والفقهاء والعباد ، توفي سنة ١٦٩ هـ .

انظر التيسير للداني ٤ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .

ووقوع فعل العلم أو الظن قبلها مفصولاً بينها ، وبين الفعل الواقع في خبرها بواحد مما ذكرنا دليل على أنَّها " إنْ " المخففة من الثقيلة .

فإن لم يكن الفعل الذي قبلها يرجع إلى معنى العلم ، أو الظن كانت الناصبة وجعلها بعضهم المخففة من الثقيلة .

٥ وأمَّا " أنْ " في قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[1]، فهي " أن " المخففة من الثقيلة[2] ، و" عسى " راجعة إلى معنى الظن // ؛ لأنَّ الراجي ظان لإدراك ما يرجو ، و(لو)[3] تركوا التنبيه عليها بالفصل بأحد الأشياء المتقدمة ؛ لأمن اللبس ؛ إذ الناصبة لا تدخل على فعلٍ لا يتصرف ، وأما " كأنَّ " فتخفف أيضاً ، ويبقى عملها في الضمير المستتر[4] ، وخبرها جملة فعلية كقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[5] [و] التقدير :

١٠ « كأنها لَمْ تُغن بالأمسِ » ، أو اسمية كقولك : « تزهو كأَنْ أبوكَ ملكٌ » ، أي : كأنه أبوك ملكٌ ، وقد تعمل في الاسم الظاهر كقول الشاعر :

//١٩٨أ

[١١٢] ويومــاً تُوافِينَــا بوجـهٍ مُقَسَّـمٍ كـأَنْ ظَبْيَـةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَـمْ[6]

---

(١) من الآية (١٨٥) في سورة الأعراف .

(٢) وهذا هو الصحيح عند الحلبي إلاَّ أنه ذكر في " أن " وجهاً آخر وهو : أن تكون مصدرية وهذا ليس بجيد في نظره . انظر الدر المصون ٣ / ٣٧٨ .

(٣) في الأصل : (لا) .

(٤) ذهب البصريون إلى جواز إعمالها ولكن خصها بعضهم بضمير الشأن مقدراً ، أما سيبويه فأجاز إعمالها في المضمر . وذهب الكوفيون إلى عدم إجازة إعمالها .
انظر الكتاب ٢ / ٣٥ ، والارتشاف ٢ / ١٥٣ ، والهمع ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٥) من الآية (٢٤) في سورة يونس .

(٦) من الطويل لباعث بن صريم اليشكري .
وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٤ .
الشاهد في قوله : « كأن ظبية » حيث حذف الاسم وجاء الخبر مفرداً وهذا شاذ ، ويجوز في ظبيه الرفع على الخبرية أي كأنها ظبية والنصب على أنها اسم لكأن والخبر محذوف والتقدير : كأن ظبية هذه ، والجر على كون أنْ زائدة والكاف للتشبيه والتقدير : كظبية .
انظر شرح ابن يعيش ٨ / ٨٣ ، والتصريح ١ / ٢٣٤ ، والدرر ٢ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، وشواهد العيني ١ / ٢٩٣ . وروي بلا نسبة في : حروف المعاني ١٢١ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٤٩٦ - ٤٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧١ ، وشرح ابن الناظم ٨٣ ، والهمع ٢ / ١٨٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤٩ .

روي بنصب " ظبية " على أنّه اسم " كأنَّ " ، وروي بالرفع على أنَّ اسمها ضمير ، و" ظبية " الخبر ، وروي بالجر على أنَّ " إنْ " زائدة ، [و] التقدير : « كظبية » ، فهي مجرورة بالكاف .

هذه مسألة التخفيف في " إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ " .

٥ وأما " لكنَّ " ، فإنَّها إذا خففت خرجت من هذا الباب[1] ، والمعدودة في هذا الباب إنما هي المثقلة[2] .

وأما العطف على موضع اسم " إنَّ " ، فلا يجوز إلاّ بعد أن تستوفي خبرها[3] كقولك : « إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ » بالرفع عطفاً على موضع اسم إنَّ ، فهو مبتدأ مقدم ؛ لدلالة خبر إنَّ عليه ، ويمكن أن يكون معطوفاً على الضمير الذي في قائم[4] ، فيكون من عطف المفرد على

١٠ المفرد[5] ، وأما إن جئت بـ" عمرو " مرفوعاً قبل خبر إنَّ ، فلا يجوز ؛ لأنَّه (يؤدي)[6] إلى اجتماع عاملين على معمول واحد ، وهو خبر إنَّ ؛ لأنَّ " إنَّ " عاملة فيه ؛ لأنَّه خبرها ، والابتداء عاملٌ فيه ؛ لأنَّه خبره ، وذلك ممتنع اللهم إلاّ أن تجعل " عمراً " مقدماً من تأخير ، فيكون خبره مقدراً لا خبر إنَّ ، فيجوز .

وأجاز " الكسائي " العطف على موضع اسم إنَّ قبل (استيفائها خبرها)[7] ؛ لأنَّ إنَّ

١٥ عنده غير عاملة في خبرها على ما تقدم ، فالعامل فيه واحدٌ عنده[8] ، ووافقه " الفراء " بشرط

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، أما يونس والأخفش فقد جوَّزا إعمال لكنْ المخففة قياساً على إنْ وأنْ وكأنْ المخففات .
ونقل الجواز عن يونس أبو القاسم بن الرمال وابن مالك ، ونقل الجواز عن الأخفش ابن مالك .
انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧٤ ، والارتشاف ٢ / ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٨٨ .

(٢) لم يتحدث ابن جابر عن " لعل " ما حكمها إذا خففت ؟
وهي لا تخفف عند الجمهور .
أما أبو علي الفارسي ، فقال تخفف وتعمل في ضمير الشأن أو الحديث محذوفاً .
انظر المسائل البصريات ١ / ٥٥٠ - ٥٥٢ ، والارتشاف ٢ / ١٥٥ ، والهمع ٢ / ١٨٩ .

(٣) انظر أوضح المسالك ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والتصريح ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٤) انظر اللباب ١ / ٢١٥ .

(٥) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي اللوحة ٨٧ - ٨٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٦) في الأصل : (يُدّي) .

(٧) في الأصل : (استينائها خبرها) .

(٨) انظر اللباب ١ / ٢١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥١ .

أن يكون اسم إنَّ لا يظهر فيه الإعراب كقولك : « إنَّ هـذا وعمـروٌ قائمـانِ »[١] ، والعطـف على موضع اسم إنَّ قبل استيفاء (خبرها)[٢] غلطٌ عند سيبويه[٣] إلاَّ أنْ يُخَرَّج على أنَّ الخـبر الموجود خبر المعطوف ، وخبر إنَّ محذوف كقول الشاعر :

[١١٣] خَليلــيَّ هَـلْ طـبٌ فإنـي وأنْتُمـا وإنْ لـم تَبُوحـا بِالْهَـوى دَنِفَـانِ[٤]

٥ فقوله : « وأنتما » معطوف على موضع اسم إنَّ ، و" دنفان " خبر المعطوف الذي هو " أنتما " (وخبر)[٥] // إنَّ محذوف بدليل أنَّه مفرد إذ اسمها مفرد ، فلا يصلح " دنفـان " أن يكون خبرها . //١٩٨ب

وحكم أنَّ المفتوحة ولكنَّ كحكم إنَّ المكسورة في عدم العطف على موضع اسمها قبل استيفاء خبرها ؛ لأنَّهما يشاركانهـا في عدم تغيير الجملة بخلاف الثلاثة البواقي ، فلم تحمل

١٠ عليها ، والله أعلم .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٠ - ٣١٢ .

(٢) في الأصل : (خرّها) .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٥ : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنَّهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم كما قال : ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً » .

(٤) من الطويل ، ولم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « فإني وأنتما ... دنفان » حيث حذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه ، وهو قوله : « دنفان » .

والتقدير : « فإني دنف وأنتما دنفان » .

انظر المغني ٢ / ٥٤٧ ، والتصريح ١ / ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٣٣ ، وشواهد العيني ١ / ٢٨٦ .

(٥) مكررة في الأصل .

باب كان وأخواتها

« باب كان وأخواتها »

هذا الباب تكلم فيه على (الأفعال)[١] النواقص ، وهي كان وأخواتها .

وإنما سميت نواقص ؛ لأنَّها لا يستقل الكلام بها مع (مرفوعها)[٢] كسائر الأفعال ، بل لابد من ذكر منصوبها ، وحينئذ يستقل الكلام[٣] .

٥ وقيل : إنما سميت نواقص ؛ لأنَّ الأفعال تدل على الزمان والحدث ، وهذه تدل على الزمان دون الحدث ، فنقصت عن الأفعال[٤] .

ومعنى أنَّها لا تدل على الحدث أنَّها لا تدل عليه إذا لم يذكر ، فإذا ذُكر دلت عليه ، وعمل عملها ، ومن ذلك قول سيبويه في الكتاب « كونه عبارةً عن شخصٍ » ، فـ" عبارة " خبر كان ، والاسم هو الهاء ، وأضيف إليه الكون كما تضاف المصادر إلى فاعلها ، ومنهم ١٠ من قال : إنَّ هذا إنما هو مصدر كان التامة والمنصوب بعده حال[٥] .

ومنهم من قال : إنَّه محمول على المعنى ؛ إذ التقدير : إن كان عبارةً عن شخصٍ ، فالعامل هو كان المقدرة لا المصدر[٦] .

وقد اختلفت طريقة النحويين في تعديد هذه الأفعال ، فطريقة سيبويه أنَّه ذكر منها في الكتاب أربعة وهي : " كان ، وما دام ، وصار ، وليس " ، ثُمَّ ضبطهن بضابطٍ ، فقال : ١٥ « وكل فعل نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر »[٧] ، ومنهم من اكتفى بالضابط ، ولم يعددها .

---

(١) في الأصل : (أفعال) .

(٢) في الأصل : (مرفوعاً) .

(٣) ممن قال بهذا سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي ، وابن مالك ، وابن عقيل ، وأبو حيان ، وابن هشام ، والسلسيلي ، والسيوطي .
انظر الكتاب ١ / ٤٥ ، والمقتضب ٤ / ٨٧ ، والتسهيل ٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٥٢ ، والتذييل والتكميل الجزء الثاني اللوحة ١٤١ ، وشرح قطر الندى ١٣٣ ، وشفاء العليل ١ / ٣٠٨ ، والهمع ٢ / ٨٢ .

(٤) ممن ذهب إلى هذا الفارسي ، وابن جني ، وابن السراج ، وابن برهان ، والجرجاني ، والشلوبين ونسبه أبو حيان إلى المبرد ، وقال : إنه ظاهر مذهب سيبويه .
وقد ردَّ ابن مالك مذهبهم في شرح التسهيل .
انظر المسائل المشكلة ١١٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٩٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٤٩ ، والتوطئة ٢٢٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٨ - ١٤١ ، والتذيل والتكميل ٢ / اللوحة ١٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٧٥ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥ في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول : « ... وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ... » .

والأحسن في هذا أن يقول : « كل فعل وضع لتقرير المبتدأ على صفة ، أو انتقال إلى صفة » .

ومنهم من ضبطها بتعديدها ، وهو أنص وأسهل تناولاً ، ويحسن بعد ضبطها بالعدد أن تذكر الضابط المعنوي ، وعلى تعديدها جرى الأكثر من النحويين[1] ، // وهي : " كان ، //١٩٩أ وأصبح ، وأضحى ، وظلّ ، وأمسى ، وبات ، وصار " ، وأربعة معها " ما " النافية ، أو ما في معناها ، وهي : " ما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح " ، وأربعتها بمعنى واحد .

وواحد مقترن بـ" ما " المصدرية ، وهو : " ما دام " ومعناه الاستمرار[2] .

وزادوا بمعنى " صار " أحد عشر فعلاً :

الأول : آض ، ومنه قول الشاعر :

[١١٤] وَرَبَّيْتُهُ حَتَى إذا ما تَرَكْتُهُ أخَا القومِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

وبالمَحْضِ حَتَى آض جَعْداً عَنَطْنَطَا إذَا قَامَ ساوى غاربَ الفحلِ غاربُه[3]

والعنطنط بعين وطائين مهملات على وزن سفرجل ، وهو : الطويل[4] .

(١) كالمبرد ، والزجاجي ، وابن جني ، والزمخشري ، والصيمري ، وابن معطي ، والمطرزي ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، أبي حيان ، وابن هشام ، والأزهري .
انظر المقتضب ٤ / ٨٦ ، والجمل ٤١ ، واللمع اللوحة (٢) ، والمفصل ٣١٤ ، والتذكرة والتبصرة ١ / ١٨٥ ، والمصباح في النحو للمطرزي اللوحة ١٤٨ - ١٤٩ ، والتوطئة ٢٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٣ ، وشرح ابن الناظم ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٨٥٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٣ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ ، والتذييل والتكميل ٢ / اللوحة ١٣٦ ، وشرح قطر الندى ١٢٣ ، والتصريح ١ / ١٨٤ .

(٢) وزاد أبو حيان " ونى ، ورام " في التذييل والتكميل ٢ / اللوحة ١٣٧ .

(٣) من الطويل لفرعان بن الأعرف التميمي أنشدها ابن الأعرابي لفرعان في ابنه منازل حين عقه .
المحض : اللبن الخالص بلا رغوة ، والجعد من الرجال المجتمع بعضه إلى بعض ، والغارب : الكاهل من الخُفِّ وهو ما بين السنام والعنق .
الشاهد في قوله : « آض جعداً » حيث استعمل آض بمعنى صار وأعملها إعمال كان .
انظر اللسان ١ / ٦٤٤ مادة (غرب) ، ٣ / ١٢٢ مادة (جعد) ، ٧ / ٢٢٧ مادة (محض) ، ومعجم شواهد العربية ٤٣ .
روي بلا نسبة في : شرح الأشموني ١ / ٣٠٩ ، وحاشية الصبان ١ / ٣٣٦ .

(٤) انظر اللسان ٧ / ٣٥٦ مادة (عنط) .

الثاني : عاد ، ومنه قول الشاعر :

[١١٥] وكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ   فللهِ مغوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمرا[1]

الثالث والرابع : غدا ، وراح[2] ، ومنه ما في الحديث النبوي : « لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللهِ حَقَّ توكله لرُزِقْتُمْ كما تُرْزَقُ الطيرُ (تغدو)[3] خماصاً ، وتَرُوح بطاناً »[4] .

الخامس : حار بحاء وراء مهملين ، ومنه قول الشاعر :

[١١٦] وما المرءُ إلاَّ كالسراجِ (وضوئه)[5]   يَحُورُ رماداً بَعْدَ مَا هُوَ سَاطِعُ[6]

السادس : تحوَّل ، ومنه قول (امرئ)[7] القيس :

[١١٧] وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بَعْدَ نِعْمَةٍ   فَيالكِ مِنْ نُعْمى تحوَّلْنَ أبْؤُسا[8]

---

(١) من الطويل لسواد بن قارب الدوسي .
الشاهد في قوله : « عاد بالرشد آمرا » حيث استعمل " عاد " بمعنى " صار " وأعملها عمل " كان " .
انظر الدرر ٢ / ٥٠ - ٥١ ، ومعجم شواهد العربية ١٤١ .
وروي بلا نسبة في : شفاء العليل ١ / ٣١١ ، والهمع ٢ / ٦٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٣١٠ .

(٢) ألحق الجزولي والزمخشري والعكبري " غدا ، وراح " بأفعال هذا الباب ، وقال ابن عصفور : « وأما غدا وراح ، فإن كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف ، وقد تكونان بمعنى صار ، وإذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف » .
وهذا ما قاله ابن يعيش والشلوبين .
وأما الجمهور وتبعهم ابن مالك وأبو حيان وابن عقيل والسلسيلي فمنعوا دخول هذين الفعلين ضمن أفعال هذا الباب ؛ لأن المنصوب بعدهما حال ، وليس خبراً ؛ لأنه لم يوجد إلاَّ نكرة .
انظر المفصل ٣١٤ - ٣١٥ ، والتوطئة ٢٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩٠ ، والمقرب ١ / ٩٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٨ ، والمساعد ١ / ٢٦٠ ، والارتشاف ٢ / ٨٤ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٤٧ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٣ ، والهمع ٢ / ٧٠ .

(٣) في الأصل : (تغدوا) .

(٤) انظر سنن ابن ماجة ٢ / ٤١٩ باب الزهد " التوكل واليقين " ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ١ / ٥٢ .

(٥) في الأصل : (وضوه) .

(٦) من الطويل للبيد في ديوانه ص ٨١ ، وروايته " كالشهاب " بدل " كالسراج " و" إذهو " بدل " ما هو " .
الشاهد في قوله : « يحور رماداً » حيث استعمل يحور بمعنى صار ، وأعملها عمل كان .
انظر الدرر ٢ / ٥٣ ، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٢ ، والهمع ٢ / ٦٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣١١ .

(٧) في الأصل : (امرء) .

(٨) من الطويل في ديوانه ص ١٣٥ ، وروايته " صحة " بدل " نعمة " .
الشاهد في قوله : « تحولن أبؤسا » حيث استعمل " تحول " بمعنى " صار " وأعملها عمل كان .
انظر شرح الأشموني ١ / ٣١٢ ، والدرر ٢ / ٥٤ ، والخزانة ١ / ٣٣١ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٢٥٩ ، والمغني ١ / ٣١٨ ، والهمع ٢ / ٦٩ - ٧٠ .

ويروى :

[١١٨] وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بَعْدَ صِحةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تُحَوَّلْ أَبْؤُسَا[١]

السابع : ارتدَّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾[٢] .

الثامن : استحال ، ومنه قوله عليه السلام : « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا »[٣] ، والغربُ هنا : الدلو الكبيرة[٤] .

التاسع : رجع ، ومنه قوله ﷺ : « لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »[٥] .

العاشر : قعد ، ومنه قول الأعرابي : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَى قَعَدتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ »[٦] .

الحادي عشر : جاء ، ومنه قولهم : « مَا جاءَتْ حَاجَتُكَ » على أنَّ " ما " استفهامية - أي - : أي شيء جاءت حاجتك ، أو نافية ، فيكون المعنى : ما حصلت على المقدار المحتاج إليه[٧] .

---

(١) ويروى أيضاً : « منايانا تحولن » .
انظر المساعد ١ / ٢٥٩ ، والمغني ١ / ٣١٨ .

(٢) من الآية (٩٦) في سورة يوسف .

(٣) انظر صحيح البخاري ٤ / ١٩٨ باب مناقب عمر بن الخطاب ، وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة ٤ / ١٨٦٠ باب من فضائل عمر بن الخطاب ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ٢٨ ، ٣٩ و ٤ / ٤٥٥ .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ١ / ٦٤٢ مادة (غرب) : « الغَرْبُ سكون الراء : الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد ثور ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض » .

(٥) انظر صحيح البخاري ١ / ٣٨ باب الإنصات للعلماء ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان ١ / ٨١ باب معنى قول النبي ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ، وعارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ٩ / ٤٦ - ٤٧ .

(٦) نسبت حكاية هذا القول لابن الأعرابي ، ويروى بروايات مختلفة وهي : « حَدَّ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » ، و« شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة » .
انظر الكشاف ٢ / ٣٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٠ ، والمساعد ١ / ٢٥٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٣ ، واللسان ٣ / ٣٦٣ مادة (قعد) .

(٧) هو قول من أقوال العرب حكاه سيبويه في الكتاب ١ / ٥١ .
وقيل : أول من قال هذا القول الخوارج لابن عباس - رضي الله عنه - حين أرسله علي - رضي الله عنه - إليهم .
ويروى برفع ونصب " حاجتك " فتوجيه الرفع هو : أن نجعل " حاجتك " اسم جاءت ، و" ما " خبرها ، وتوجيه النصب أن نجعلها الخبر والاسم ضمير " ما " والجملة من جاءت ومعمولها خبر " ما " .
انظر الخصائص ٢ / ٤١٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٣ ، والهمع ٢ / ٧٠ .

فهذه ثلاثة وعشرون فعلاً ، ولا خلاف في أنّها أفعالٌ ، ومن عبَّر [عنها] // بالحروف //١٩٩ب كأبي القاسم الزجاجي[1] ، فإنما هو تجوز .

والرابع والعشرون : ليس ، وهو مختلف في فعليته ، فالأكثر على أنّه فعل[2] .

وذهب الفارسي إلى أنّه حرف[3] .

٥ وألحقوا بليس : " ما ، ولا ، وإنْ " النافيات ؛ لشبهها بها في النفي ، وألحقوا بكان أفعال المقاربة ، وكان حق هذه الأفعال أن تدخل على المفرد كسائر الأفعال ، ويتعلق معناها عليه ، ولكنَّ العرب استعملتها استعمال الحروف ، فأدخلتها على الجمل ، وعلَّقت معناها بمضمون الجملة التي دخلت عليها ، ولا يستقل الكلام إلاَّ بمجموع الجملة الواقعة بعدها .

وأنا أتكلم على معاني هذه الأفعال مفسرة ، فأمَّا " كان " فتجيء لثلاثة معانٍ هي ١٠ في كلها عاملة ، وذلك أنَّ أصل معناها : " وجد ، أو حدث " ، والوجود قد يكون (لا لابتداء)[4] ، ولا انتهاء كوجود الباري عز وجل ، وصفاته ، وهذا هو معناها الأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[5] ، فهي هاهنا للماضي الذي دام ، ولم ينقطع ؛ لأنَّ مغفرة الله ، ورحمته لن تزال ، ولا تزال ، ولا تأتي على هذا المعنى إلاَّ إذا تعلقت على نسبة أزلية لا يعرض لها العدم كما مثلنا ، وقد يكون الوجود منقطعاً ، وهذا هو

---

(١) الجمل للزجاجي ٤١ ، وانظر أسرار العربية ١٣٢ ، واللباب ١ / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، وممن قال به سيبويه والمبرد وابن السراج والزمخشري وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن هشام .

انظر الكتاب ١ / ٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٨٧ ، والأصول ١ / ٨٢ ، والمفصل ٣١٤ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١١١ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٣ ، وشرح ابن الناظم ١٢٨ - ١٢٩ ، والجنى الداني ٤٩٣ - ٤٩٤ ، والمغني ١ / ٣٢٣ .

(٣) هذا ما قاله به الفارسي في المسائل الحلبيات ٢٢٢ .

ونسبه ابن هشام في المغني أيضاً لابن السراج وابن شقير وجماعة ، والصحيح أن ابن السراج ذهب مذهب الجمهور كما ذكرت في الحاشية السابقة .

أما الكسائي فقال : أجريت ليس في النسق مجرى " لا " .

انظر الأصول ١ / ٨٢ ، والصاحبي ٢٦٦ ، والمغني ١ / ٣٢٣ .

(٤) في الأصل : (لا لبتداء) .

(٥) من الآية (٩٦) في سورة النساء .

المعنى الثاني كقولك : « كانَ زيدٌ غنياً » ، فوجود الغناء ممكن الانقطاع ، والزوال بدليل أنَّه يجوز أن تقول : « كانَ زيدٌ غنياً ثُمَّ افتقرَ »[1] ، وقد يكون الوجود حادثاً بعد أنْ لم يكن ، وهذا هو معناها الثالث ، فتكون بمعنى " صار "[2] كقول الشاعر :

[١١٩] قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُهَا[3]

٥ ومعنى رابع : تأتي تامة – أي : رافعة للفاعل غير محتاجة إلى خبر كسائر الأفعال – (وذلك)[4] إذا جاءت بمعنى الوجود المطلوب كقولك : « كانَ خيرٌ » ، فتدل " خيرٌ " على وجود الفاعل غير مقيد بصفة نسبت إليه – ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[5] ، فـ" ذو " فاعل بـ" كان " – أي – : « فإنْ وجدَ ذُو عسرةٍ »[6] .

وأمَّا أضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وبات ، فلها (ثلاثة)[7] معانٍ :

١٠ **الأول** : أن تدل على (تعلق النسبة)[8] بالزمان الذي هي مشتقة منه ، فإذا قلت : « أصبحَ // زيدٌ غنياً » فمعناه : أنَّ نسبة الغنى إليه هو في الصباح ، وكذلك في البواقي . //٢٠٠أ

الثاني : أن تكون بمعنى صار ، فتقول : « أصبحَ زيدٌ عالماً » بمعنى صار ، ولا يتقيد ذلك بالزمان الذي اشْتُقَتْ منه ؛ لأنَّها قد سلبت معنى ذلك الزمان ، ونُقِلَتْ إلى معنى " صار " ، فتقول : « أصبحَ زيدٌ عالماً » في أي وقت شئت .

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٤٩ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٨٦٤ .

(٢) انظر الصاحبي ٢٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٠٢ .

(٣) عجز بيت من الطويل لابن أحمر ، وصدره :

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمطِيُّ كأنَّها

ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١٠٢ لابن كنزة .

الشاهد في قوله : « قد كانت فراخا بيوضها » حيث استعمل " كان " بمعنى " صار " .

انظر الخزانة ٩ / ٢٠٥ .

وروي بلا نسبة في : المفصل ٣١٧ ، والتوطئة ٢٢٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٨٦٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٣١٣ .

(٤) في الأصل : (وذالك) .

(٥) من الآية (٢٨٠) في سورة البقرة .

(٦) انظر الأزهية ١٨٣ ، وأسرار العربية ١٣٤ ، والمفصل ٣١٦ .

(٧) في الأصل : (ثلاث) .

(٨) في الأصل : (معلق السّبة) .

والمعنى الثالث : أن تجيء بمعنى الدخول في الوقت[١] ، فتقول : (أضحينا)[٢] بمعنى : دخلنا في (الضحى)[٣] ، وأصبحنا إذا دخلنا في الصباح ، وأمسينا إذا دخلنا في المساء ، وبتنا إذا أقمنا بالليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٤] ، وفي الحديث أنَّ (ابن أم مكتوم)[٥] كان لا يؤذن حتى يقال له : « أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ »[٦] أي دخلت في الصباح .

فهي على هذا المعنى أعني الثالث غير عاملة[٧] ، وعلى المعنيين المتقدمين عاملة[٨] .

وأمَّا " ظل " ، فمعناها أقام بالنهار .

ومعنى " بات " أقام بالليل .

فهما نقيضان ، ولا تكون " ظل " إلاَّ عاملة إمَّا بمعنى " صار " كما تقدم ، وإمَّا بمعنى : أنَّ نسبة خبرها إلى اسمها كان متعلقاً بجميع النهار الذي يقتضيه معناها ، ولا يقال : ظللنا بمعنى : أقمنا في النهار ، فتكون تامة .

---

(١) أصبح ، وأمسى ، وأضحى على المعنى الأول والثاني تكون ناقصة ، وعلى المعنى الثالث تكون تامة .
انظر شرح المفصل ٧ / ١٠٣ - ١٠٥ ، والمقرب ١ / ٩٢ - ٩٣ .

(٢) في الأصل : (أصبحنا) .

(٣) في الأصل : (الضحا) .

(٤) الآية (١٧) في سورة الروم .

(٥) في الأصل : (ابن كلثوم) .
هو عبد الله بن زائدة بن الأصم ، وقيل عبد الله بن قيس بن زائدة ، وقيل : عمرو ، وهو الأكثر .
عُرِف بابن أم مكتوم ، وهي كنية أمه عاتكة بنت عبد الله .
أسلم قديماً بمكة ، وكان من المهاجرين الأولين ، استشهد في القادسية وكان معه اللواء .
انظر أسد الغابة ٣ / ١٣٤ ، ٢٦٣ ، والإصابة ٢ / ٣٠٨ ، ٥٢٣ - ٥٢٤ .

(٦) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ١٢٣ ، وأوجز المسالك إلى موطأ ابن مالك ٢ / ٣٧ .

(٧) يقصد هنا بقوله : « غير عاملة » أي أنها غير عاملة لعملها المعتاد حال كونها أفعالاً ناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لأنها على هذا المعنى تكون تامة تكتفي بمرفوعها .

(٨) المعنى الأول : هو دلالتها على تعلق النسبة بالزمان .
والمعنى الثاني : كونها بمعنى صار ، وقد أدرج ضمن هذا المعنى " بات " ، وهذا ما قال به الزمخشري وابن عصفور ، واعترض عليهما ابن مالك حيث قال : « وزعم الزمخشري أنَّ بات قد تستعمل بمعنى صار وليس بصحيح » .
انظر المفصل ٣١٨ - ٣١٩ ، والمقرب ١ / ٩٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٦ .

وأما صار فقد تقدم أنَّ معناها الانتقال[١] كقولك : « صارَ الْغَزْلُ ثوباً » ، والأحد عشر فعلاً الملحقة بها جارية بجراها[٢] ، وأمَّا الأربعة المقترنة بحرف النفي[٣] ، فقد تقدم أنَّ معناها واحدٌ ، وهي : الذهاب ، فهي في نفسها نفي ، فإذا دخل عليها حرف النفي صارت إثباتاً ، فإذا قلت : « ما زالَ زيدٌ قائماً » ، فمعناه : تُثْبِتُ نسبة القيام لزيد مستمرة ، وتنفي بـ" ما ، ولا ، وليس "[٤] ، فتقول : « ما زالَ زيدٌ قائماً » ،و« لا يزالُ قائماً » ، و« ليسَ يزالُ قائماً » ، وبما يشبه أدوات النفي ،وهو " لا " التي للنهي كقولك :« لا تبرحْ جالساً » ،و« (لا تزلْ)[٥] كريماً » .

وأمَّا " ما دام " فـ" ما " معها مصدرية[٦] كما تقدم ؛ ولأجل هذا لا تقع في أول الكلام ؛ لأنَّ المصدرية تحتاج إلى عامل فيه متقدم عليه ، فإذا قلت : « أُكْرِمُكَ مَا دَامَ زيدٌ قائماً » ، فالمعنى : أُكْرِمُكَ مُدَّةَ دوامِ قيام زيدٍ .

وأمَّا " ليس " ، فهي لنفي الحال // بأصل وضعها ، ولا تنفي الماضي ، والمستقبل إلاَّ // ٢٠٠ب بقرينة[٧] كقول الشاعر :

[١٢٠] وَلاَ مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلاَ كَانَ قَبْلَهُ ... وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ ما دَامَ يَذْبُلُ[٨]

---

(١) انظر ص ٤٣٤ .

(٢) انظر ص ٤٣٠ – ٤٣٢ .

(٣) انظر ص ٤٣٠ .

(٤) وتنفي أيضاً بـ" لن ، ولـمَّا ، ولم ، وإنْ " .
انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٧١ – ٦٧٢ ، والهمع ٢ / ٦٥ – ٦٦ .

(٥) في الأصل : (لا تزال) .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ١٠٢ ، وشرح ابن الناظم ١٣١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٧ .

(٧) ذهب إلى هذا أكثر النحويين .
وذهب ابن مالك إلى أنها تنفي ما في الحال والماضي والمستقبل ، وقد تنبه إلى هذا الجزولي قبل ابن مالك حيث قال : « و" ليس " لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً » .
وذهب الشلوبين مذهباً ثالثاً متوسطاً ، وهو أنها لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال إذا لم يتقيد الخبر بزمان ، فإن تقيد بزمان أي زمان كان نعته .
انظر شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٧٢ ، والتوطئة ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٠ ، والمغني ١ / ٣٢٣ ، والهمع ٢ / ٧٩ .

(٨) من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٩٨ .
ويروى في بعض كتب النحو : " فما " بدل " ولا " وهو هكذا في الديوان .
الشاهد في قوله : « ليس يكون » استشهد به على دخول ليس على فعل في المستقبل وهذا سائغ عند ابن مالك والجزولي وقليل عند النحويين لأنها تنفي الحال بأصل وضعها .
انظر الجنى الداني ٤٩٩ ، والهمع ٢ / ٧٩ – ٨٠ .

فـ" ليس " هنا نافية للمستقبل ؛ لدلالة القرينة على ذلك ؛ لأنَّه قد نفى الحال بقوله : « وما مثله فيهم »[١] ، ونفى الماضي بقوله : « ولا كان قبله » ، فلم يبقَ إلاَّ المستقبل ، فتعينت " ليس " لنفيه .

وأمَّا " ما ، ولا ، [وإن] " الملحقات بـ" ليس " ، فسيأتي الكلام عليها في باب " ما " الحجازية[٢] .

وأما أفعال المقاربة ، فسنتكلم عليها إذا انقضى الكلام على أبيات الأصل[٣] ؛ لأنَّه لم يتعرض لها .

واعلم أنَّ كان تختص بأحكام :

الأول : حذف نونها إذا دخل عليها الجازم كما يحذف حرف العلة كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾[٤] لـمَّا دخل الجازم سُكِّنت النون ، وحُذفت واو " يكون " ؛ لالتقاء الساكنين ، ثُمَّ دار ذلك في كلامهم كثيراً ، فحذفوا النون تخفيفاً ، واستسهلوا حذفها ؛ لأنَّ بينها وبين حرف العلة شبهاً ، فلما حذفت النون لم يعيدوا الواو ؛ لأنَّ حذف النون غير لازم ، فهو عارض ، وشرط الجمهور في حذف هذه النون أن لا يتصل بها ساكن[٥] كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[٦] .

وأجاز يونس حذفها ، وإن اتصل بها ساكن[٧] ، واستشهد بقول الشاعر :

---

(١) هكذا بالأصل ، وهو مخالف لما أثبته في البيت الشعري .

(٢) انظر ص ٤٥٩ .

(٣) انظر ص ٤٥٠ .

(٤) الآية (٤٣) في سورة المدثر .

(٥) وهذا ما قال به سيبويه والجمهور .
وحذف النون في الناقصة أكثر منه في التامة .
انظر الكتاب ٤ / ١٨٤ ، والارتشاف ٢ / ١٠١ .

(٦) من الآية الأولى في سورة البينة .

(٧) وأجازه الكوفيون وتبع يونسَ في قوله ابنُ مالك حيث قال : « .... فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ، ولم يمتنع عند يونس ، وبقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى إلاَّ أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف » .
ورد أبو حيان قول ابن مالك هذا .
انظر التسهيل ٥٦ ، وشرحه لابن مالك ١ / ٣٦٦ ، والمساعد ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٥ .

[١٢١] فإنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أبْدَتْ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[1]

الثاني : أنَّها تُحذف هي واسمها ، ويبقى خبرها ، أو تُحذف هي وخبرها ، ويبقى اسمها ، أو تُحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، ومن ذلك مسألة الكتاب : « المرءُ مجزيٌّ بعملهِ إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شراً فشرٌ »[2] .

٥ وهذه المسألة التي بنى عليها الحريري مقامته النحوية[3] ، ولك فيها (أربعة)[4] وجوه :

الأول : أن تنصب الخيرين والشرين على أنَّ كان واسمها في الموضعين قد حُذِفَا ، وبقي الخبر ، فيكون التقدير : « إن كان عمله خيراً يكن جزاؤه خيراً ، وإن كان عمله شراً يكن جزاؤه شراً » .

١٠ **الثاني** : أن ترفع الخيرين والشرين على أنَّ المحذوف كان ، وخبرها ، والباقي هو اسمها مع الخير الأول ، والشر الأول والخير // الثاني ، والشر الثاني خبران لمبتدأ محذوف ، فيكون التقدير : إن كان في عمله خيرٌ (فجزاؤه)[5] خيرٌ ، وإنْ كان في عمله شرٌ فجزاؤه شرٌ[6] . //٢٠١أ

الثالث : أن تنصب الخير الأول ، وترفع الثاني ، وكذلك في الشرين على أنَّ الخير الأول والشر الأول (هما)[7] خبر كان ، والخير الثاني والشر الثاني خبران لمبتدأين محذوفين .

١٥ **الرابع** : عكس ذلك فترفع الخير الأول ، وتنصب الثاني ، وكذلك في الشرين على أنَّ

---

(١) من الطويل للخنجر بن صخر الدوسي .
الشاهد في قوله : « فإن لم تك » استشهد به على حذف النون مع اتصالها بساكن وهذا جائز عند يونس وابن مالك ، وضرورة عند سيبويه .
ولا يرى ابن مالك فيه أي ضرورة لإمكان أن يقال : فإن تكن المرآة أخفت وسامة .
وهذا بناء على مذهبه من أن الضرورة هي ما لا مندوحة عنه ، أمَّا ما كان عنه مندوحة ، فليس بضرورة .
انظر التصريح ١ / ١٩٦ ، والدرر ١ / ٩٦ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٥ .
وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، والهمع ٢ / ١٠٨ .

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥٨ وروايته : « الناسُ مجزيونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شراً فشرٌ » .

(٣) انظر المقامات الأدبية للحريري المقامة الرابعة والعشرون القطيعية ١٧٨ - ١٨٦ ، وشرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي ٣ / ١٧٤ - ٢٢٩ المقامة الرابعة والعشرون النحوية .

(٤) في الأصل : (أربع) .

(٥) في الأصل : (فجزاه) .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٢٥٨ ، والمسائل العضديات ١٤٩ - ١٥٠ .

(٧) في الأصل : (هو) .

الخير الأول والشر الأول اسم كان ، والمحذوف معها هو خبرها والخير الثاني والشر الثاني خبر كان المحذوفة ، وأكثر ما تجيء كان محذوفة بعد " إنْ " ، و" لو " الشرطتين[1] ، وقد تقدم حذفها مع " إنْ " ، وأما حذفها بعد " لو " ، فكقول الشاعر :

[١٢٢] لا يَأْمَنُ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْها السَّهلُ والجَبَلُ[2]

التقدير : « ولو كان ملكاً » .

وقد جاء حذفها بعد (لد)[3] أنشد منه سيبويه :

[١٢٣] من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها[4]

التقدير : « من لدن كان شولاً » ، وقد يعوض عنها " ما " إذا حذفت ، وذلك بعد " أن " الموصولة كقول الشاعر :

[١٢٤] أبَا خُرَاشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[5]

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٢) من البسيط للعين المنقري .
الشاهد في قوله : « ولو ملكاً » حيث حذفت " كان " مع اسمها بعد " لو " ، والتقدير : « ولو كان ملكاً » .
قال صاحب الدرر (٢ / ٨٦) : « وجواب " لو " محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين ، وأما الكوفيون فيقدرون جواب الشرط » .
انظر الخزانة ١ / ٢٥٧ ، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢ .
وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، والمساعد ١ / ٢٧١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٢ ، والمغني ١ / ٢٩٧ ، والهمع ٢ / ١٠٣ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٢ .

(٣) في الأصل : (لو) .

(٤) من الرجز المشطور ، ولم أعثر على قائله .
وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٦٤ .
الشائلة من الإبل التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها ، وتلو الناقة : ولدها الذي يتلوها .
الشاهد في قوله : « من لَدُ شولاً » حيث حذفت كان مع اسمها وبقي خبرها بعد لد والتقدير عند الجمهور : « من لد أن كانت شولاً » ، وعند ابن مالك والرضي : « من لد كانت شولاً » بغير " أنْ " وهو اختيار ابن جابر .
انظر تحصيل عين الذهب ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠١ ، ٨ / ٣٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٥٢ ، والمساعد ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٥ ، والمغني ٢ / ٤٨٥ ، والهمع ٢ / ١٠٥ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ١٩٤ ، والدرر ١ / ٨٧ - ٨٩ ، واللسان ١١ / ٣٧٤ مادة (شول) ، ١٤ / ١٠٣ مادة (تلا) .

(٥) من البسيط للعباس بن مرداس ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٩٣ .
الشاهد في قوله : « أما أنت ذا نفر » حيث حذفت كان بعد أن الناصبة حيث كان الأصل : « لأن كنت ذا نفر » ، ثم عوض عنها بـ" ما " فأدغمت مع " أن " فصارت "أمّا " ، وأجاز المبرد ظهور كان على أنَّ " ما " زائدة لا عوض ، ورده الرضي لعدم استناده إلى سماع .
و" ما " زائدة عند البصريين و" أن " مصدرية ، وهي عند الكوفيين في معنى الشرط و" ما " زائدة .
انظر تحصيل عين الذهب ١٩٧ ، والتصريح ١ / ١٩٥ ، والدرر ٢ / ٩١ - ٩٣ ، وشواهد العيني ١ / ٢٤٤ .
وروي بلا نسبة في : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

التقدير : « أنْ كنت ذا نفرٍ » بفتح " أنْ " ، فَحُذِفَتْ " كان " ، وعُوِّض عنها " ما " ، فصار (أمَّا)[1] ، وأبقى اسمها وخبرها ، واسمها هنا ضمير المخاطب ، فلما حذفت كان انفصل ، فصار الكلام : أمَّا أنت ذا نفرٍ ، وحَذْفُ كان في هذا المثال واجب ؛ لأنَّه قد عوض عنها ، وحيث لم يعوض عنها ، فالحذف جائزٌ ، فلو ذكرت كان مع " أمَّا " كُسِرتْ " إمَّا " ؛ لأنَّها الشرطية كقول الشاعر :

[١٢٥] إمَّا أقَمْتَ وَأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً ... فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[2]

روى بكسر " إمَّا " الأولى ؛ لذكر الفعل بعدها ، وفتح « أمَّا أنت » ؛ إذ لا فعل .

الثالث : أن تزاد[3] كقول الشاعر :

[١٢٦] سُراةُ [بَنِي] أبِي بَكْرٍ [تَسامَى][4] ... على كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرابِ[5]

ولا يزاد شيء من أخواتها إلاَّ شذوذاً[6] سمع من ذلك : « مَا أصْبحَ أبردَهَا ، ومَا أمسَى أدفأَهَا »[7] .

---

(١) في الأصل : (ما) .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « إمَّا أقمت » استشهد به على كسر " إما " لظهور الفعل بعدها ، فلو حذف الفعل فتحت " إما " لأنه لا يجوز معها حذف الفعل كما لا يجوز مع " أما " إظهار الفعل .

انظر شرح ابن يعيش ٢ / ٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والمغني ١ / ٤٥ .

(٣) يشترط لزيادة كان شرطان وهما :

١ - كونهما بلفظ الماضي لتعيين الزمان فيه دون المضارع ، وأجاز الفراء زيادتها بلفظ المضارع .

٢ - كونهما بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر ، والفعل ومرفوعه ، والصلة والموصول ، والصفة والموصوف وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ، وقد تزاد في حشو الكلام كزيادتها بين " ما " وفعل التعجب ، ولا تزاد في غيره إلاَّ سماعاً .

انظر الشرح الكبير ١ / ٤٠٨ - ٤١٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٨٨ - ٢٩٢ ، والتصريح ١ / ١٩١ - ١٩٢ ، والهمع ٢ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) في الأصل : (تسايرا) .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « على كان المسومة » حيث زاد كان بين الجار والمجرور ، وهذا شاذ .

روي بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٨ ، والشرح الكبير ١ / ٤٠٨ ، والارتشاف ٢ / ٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩١ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، والهمع ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، والدرر ٢ / ٧٩ .

(٦) أجاز زيادتها الكوفيون ، وأجاز الفراء زيادة كل أفعال هذا الباب .

انظر الارتشاف ٢ / ٩٦ ، والهمع ٢ / ١٠٠ .

(٧) من أقوال بعض العرب .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، والمساعد ١ / ٢٦٨ .

// وإذا زيدت كان فهي عند الخليل بمنزلة الحرف لا تطلب مرفوعاً[1] ، (وذهب)[2] //٢٠١ب الفارسي إلى أنَّها ترفع الفاعل[3] ، واحتج بقول الشاعر :

[١٢٧] فكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[4]

بخفض كرام ، فالواو عنده فاعل كان ، وهو عند الخليل مبتدأ خبره " لنا " [و] التقدير : « وجيرانٍ كرامٍ هم لنا » ، وكان زائدة بين المبتدأ والخبر[5] ، فلما ولي الضمير المنفصل " كان " اتصل بها فصار واواً ؛ لأنَّ ضمير الجماعة المذكرين الغائبين المتصل هو واو الجمع ، وفي هذا التأويل ما تراه من التكلف ، على أنَّ الصحيح مذهب الخليل .

وإذا وقع خبر كان ضميراً ، فالأكثر انفصاله ؛ لأنَّ الخبر (جزءٌ)[6] منفصل ، فينبغي إذا كان ضميراً أن يكون منفصلاً[7] ، وعليه قول عمر (بن أبي)[8] ربيعة المخزومي :

---

(١) فتكون " كان " عند الخليل وسيبويه ملغاة زائدة لا عمل لها .
انظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ١٥٠ ، والكتاب ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، والتصريح ١ / ١٩٢ .

(٢) في الأصل : (وذهبا) .

(٣) انظر المسائل البصريات ٢ / ٨٧٥ - ٨٧٦ .

(٤) من الوافر للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩٠ .
وروايته : « إذا رأيت ديار قومي » بدل « إذا مررتُ بدار قوم » .
الشاهد في قوله : « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت كان هنا بين الصفة والموصوف .
وقال ابن هشام ليس من زيادتها : « وجيران لنا كانوا كرام » .
انظر كتاب الجمل لابن شقير ٢٤٤ ، والتصريح ١ / ١٩٢ .
وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٢٦٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥٨ .

(٥) وذهب المبرد إلى أنَّ كان هنا غير ملغاة حيث قال في المقتضب (٤ / ١١٧) : « وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء " كان " ، وذلك أنَّ خبر " كان " هو " لنا " فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » .

(٦) في الأصل : (جزو) .

(٧) ذهب إلى هذا الجمهور ، وهو ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب (٢ / ٣٥٨) : « .... ومثل ذلك : كان إياه ؛ لأن كانه قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا لا تقول : كانني ، وليسني ، ولا كانك ، فصارت إيّاهما بمنزلتها في ضربي إياك » .
وخالف في هذا الرماني وابن الطرواة وابن مالك وابنه فرجحوا الاتصال .
انظر شرح التسهيل ١ / ١٥٢ - ٢٥٥ ، وشرح ابن الناظم ٦٣ - ٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٠٤ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، وابن الطراوة النحوي ١٦٠ - ١٦١ .

(٨) في الأصل : (ابن بي) .

[١٢٨] لئن كـانَ إيّـاهُ لَقَـدْ حَالَ بَعْدنَا عَـنِ الْعَهْـدِ وَالإنْسَـانُ قَـدْ يَتَغَيَّـرُ[١]

ومثله كثيرٌ .

وقد جاء متصلاً في قوله ﷺ في حديث ابن صياد[٢] لعمر رضي الله عنه : « إنْ يَكُنْه فلن تُسَلَّط عليه ، وإنْ لَمْ يَكُنْهُ ، فَلا خَيرَ لك في قَتْلِهِ »[٣] ، وهو قليل .

٥ قوله :

وَعَكْـسُ إنَّ عِنْدَهُـمْ فِـي العَمَـلِ كَانَ ، وأَضْحَى، صَارَ (مَهْمَا)[٤] تَعْمَلِ

أَصْبَحَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أَمْسَى ، لَيْسَ، مَا زَالَ ، ومَـا انْفَـكَّ ، ومَا فَتِئَ ، مَا

بَـرِحَ ، مَـا دَامَ ، وَقَـدْ تُقَـدَّمُ اخْبَارُهَـا علـى اسْمِهَـا وَقَدَّمُـوا

عَلَـى سِـوَى خَمْسٍ بـ" ما " تَتصِـلُ والبَـاءُ فِـي خَبَـرِ لَيْـسَ تَدْخُـلُ

١٠ وكَـانَ إنْ جَـاءَتْ على مَعْنـىً وَقَـعْ لا خَبَـرٌ بـل فَاعِـلٌ بِهَـا ارْتَفَـعْ

ذكر أولاً أنَّ لـ" كان " عكس مـا لـ" إنَّ " مـن العمـل ، وقـد تقـدم أنَّ " إنَّ " تنصب الاسم ، وترفـع الخـبر[٥] ، فعكسـه رفـع الاسـم ، ونصـب الخـبر ، وذلـك أنَّ " كـان " فعـلٌ فأعطيت ما هو الأصل في الأفعال من تقديم المرفوع ، وتأخير المنصوب ، وقد أشار إلى أنَّ لـ" كان " عكس ما لـ" إنَّ " من العمل بقوله : « وعكسُ إنَّ عندَهُم في العَمَلِ كانَ » .

١٥ // وعند الجمهور أنَّ " كان " هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر . //٢٠٢أ

---

(١) من الطويل في ديوانه ١٢١ .

الشاهد في قوله : « كان إياه » حيث جاء الضمير منفصلاً ، وهو خبر كان ، وهو الراجح عند الجمهور وسيبويه ، والراجح عند الرماني وابن الطراوة وابن مالك وابنه اتصاله .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٥ ، والتصريح ١ / ١٠٨ ، والخزانة ٥ / ٣١٢ - ٣١٣ .

وروي بلا نسبة في : شرح ابن الناظم ٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٧ .

(٢) هو عبد الله بن صياد ، وقيل : ابن صائد ، كان أبوه من اليهود ، ولا يعرف ممن هو ، وهو الذي يقول بعض الناس : إنه الدجال .

ولد على عهد رسول الله ﷺ أعور مختوناً . قيل : أسلم في حياة رسول الله ، والأصح أنه أسلم بعده .

انظر أسد الغابة ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) انظر صحيح البخاري ٢ / ٩٦ - ٩٧ باب " إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه " ، وصحيح مسلم ٤ / ٢٢٤٠ كتاب الفتن باب " ذكر ابن صياد " .

(٤) في الأصل : (مهمى) .

(٥) انظر ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

وذهب بعضهم إلى أنَّها تنصب الخبر ولا ترفع الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول " كان "[١] .

ثم استمر يُعدِّد ما ذكر من أفعال هذا الباب ، فذكر بعد " كان " ، " أضحى " ، ثم ذكر " صار " ، وأسقط حرف العطف .

٥ وقوله : « مهمَا تَعملِ » تنبيه على أنَّ كان قد لا تعمل[٢] العمل الذي ذكره .

وسنبين بعد هذا معناها إذا كانت تامة ، ثم ذكر في البيت الثاني : " أصبح ، وظل ، وبات ، وأمسى ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما فتئ " ، (ثمانية)[٣] أفعال ، وقد تقدم في البيت قبله ثلاثة ، فهذه (إحدى عشرة)[٤] ، ثم ذكر (الثاني عشر)[٥] ، (والثالث عشر)[٦] في البيت الثالث ، فقوله : « ما » في آخر البيت الثاني هو لـ" برح " في أول البيت

١٠ الثالث ، فأسقط حرف العطف في الجميع إلاَّ من قوله : « وما انفك » ، وقد تقدم أنَّ هذه الأربعة المقترنة بـ" ما " النافية لا تعمل إلاَّ إذا كانت منفية بما ، أو غيرها من أدوات النفي ، فلو جاءت غير منفية لم تعمل .

وأنَّ " ما دام " مقترنة بـ" ما " المصدرية ، فلو جاءت (مفارقة)[٧] لها لم تعمل هذا العمل ، وإنما ترفع الفاعل ، فإذا قيل : « دام زيدٌ كريماً » فـ" كريماً " حال .

---

(١) هذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل .

أما بالنسبة للخبر فقد اتفق كلا الفريقين على نصبه بـ" كان " ، ثم اختلفوا في توجيه النصب :

فذهب الجمهور إلى نصبه تشبيهاً له بالمفعول .

وذهب الفراء إلى نصبه لتشبيهه بالحال .

أما الكوفيون فقالوا هو منصوب على القطع - أي الحال - .

انظر التبيين ٢٩٥ - ٣٠١ المسألة (٤٤) ، واللباب ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والمساعد ١ / ٢٥١ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٣٧ ، والتصريح ١ / ١٨٤ ، والهمع ٢ / ٦٣ - ٦٤ .

(٢) أدخل " قد " على الفعل المضارع المنفي ، وهذا لا يصح .

انظر قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه في قسم الدراسة .

(٣) في الأصل : (سبعة) .

(٤) في الأصل : (عشرة) .

(٥) في الأصل : (الحادي عشر) .

(٦) في الأصل : (والثاني عشر) .

(٧) في الأصل : (مقاربة) .

وقد تقدم الخلاف في " ليس " هل هي فعل أو حرف[١] ؟

وهذه الأفعال التي ذكرها هي المشهورة من أفعال هذا الباب ، فلذلك اكتفى بها ، وكلُّ ما تصرف من هذه الأفعال ، فهو يعمل عملها ، فيكون وكن تعمل عمل كان ، ثم شرع يتكلم في تقديم أخبارها على أسمائها وعليها ، فذكر أنَّ أخبارها تقدم على أسمائها ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وقد تُقدَّم أخبارُهَا عَلى أسمائها »[٢] ، وقد هنا للتحقيق لا للتقليل ؛ لأنَّ تقديم أخبارها على أسمائها كثير ، ولا خلاف في تقديم أخبارها على أسمائها إلاَّ أنَّ " ما دام " ذكر (ابن)[٣] معط أنَّه لا يُقدم خبرها على اسمها[٤] ، وتبع في ذلك ابن خروف[٥] ، وهو قول مخالف لجميع النحويين[٦] ، وحجته أنَّ ما دام مع اسمها في حكم المضاف ، والمضاف إليه ، وذلك لا يجوز ، (وبيان ذلك)[٧] أنَّ ما دام في هذا الباب مقدرة بمصدر مضاف إلى اسمها مقيداً بخبرها ، فتقديره في // قولك : « أكْرِمُكَ ما دامَ زيدٌ قائماً » : «أكْرِمُكَ مدةَ دوامِ زيدٍ قائماً » هكذا تقديرها . //٢٠٢ب

فلو جاء المرفوع بعدها غير مقيد بشيء لم يكن[٨] من هذا الباب كقوله تعالى : ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[٩] ، إذ المراد دوام السموات والأرض مطلقاً من غير قيد ، ثم شرع يتكلم في تقديم أخبار هذه الأفعال عليها ، فقال : « وقدموا على سوى

---

(١) انظر ص ٤٣٣ .

(٢) قال ابن جابر في الأبيات المنظومة : " وقد تقدم أخبارها على اسمها " ، وهنا قال : " اسمائها " .

(٣) في الأصل : (بن) .

(٤) قال ابن معطي في ألفيته :

وَلاَ تُقَـدِّمْ خَبَـرَ الْمُقْتَرِنَـةْ ... بِمَـا عَلَيْهَـا وَهِـيَ خَمْـسٌ بَيِّنَـةْ

وَلاَ يَجُـوزُ أَنْ تُقَـدِّمَ الْخَبَـرْ ... علـى اسْـمِ مَـا دَامَ وَجَـازَ فِـي الأُخَـرْ

وقيل : نقل المنع ابن الخشاب عن قوم .

انظر شرح ابن القواس ٢ / ٨٦٠ - ٨٦٢ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤١٦ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١ / ٢٤٩ ، وشرح ابن الناظم ١٣٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ١٨٧ .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) في الأصل : (ولم يكن) الواو زائدة ، فحذفتها .

(٩) من الآية (١٠٧) في سورة هود .

خمس بـ" ما " تتصل » يعني وقدموا الخبر على هذه الأفعال سوى الخمسة المتصلة بـ" ما " ، ففهم منه أنَّ كل هذه الأفعال تتقدم أخبارها عليها إلاَّ الخمسة المتصلة بـ" ما "[1] ، ودخل فيها [أنَّه] يجوز تقديم خبر ليس فإنَّه لم يستثنها ، وجرى في ذلك على أحد القولين ، ومنهم من منع تقديم خبر ليس عليها[2] ، واحتج بأنَّها لا تتصرف في نفسها ، فأولى أن لا تتصرف في خبرها ، والمشهور الجواز[3] ، واحتج المجوزون لتقديم الخبر عليها بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[4] ، فقدم " يوم " على " ليس " ، وهو معمول الخبر الذي هو " مصروفاً " ، وتقديم معمول الخبر دليل على جواز تقديم الخبر ؛ إذ لو امتنع تقديمُ الخبر لم يجز تقديم معموله[5] .

---

(١) اختلف النحويون حول هذه المسألة :

فذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنه يجوز تقديم خبر " ما زال " عليها وما كان في معناها من أخواتها سواء كان النفي بـ" ما " أو بغيرها من أدوات النفي ، وقال به النحاس واختاره ابن خروف وحكاه عن البصريين والكسائي .

وذهب البصريون والفراء إلى المنع .

أما خبر " ما دام " فقد أجمعوا على منع تقديمه عليها .

وأما بقية الأفعال فيجوز تقديم خبرها عليها إذا لم يدخل عليها حرف من حروف المصدر .

انظر الإنصاف ١ / ١٥٥ المسألة (١٧) ، والتبيين ٣٠٢ المسألة (٤٥) ، واللباب ١ / ١٦٧ - ١٦٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، والارتشاف ٢ / ٨٧ ، وابن كيسان ٢٥٣ .

(٢) ذهب إلى المنع جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وابن أخت الفارسي والجرجاني وابن الأنباري وابن مالك وابنه واختاره ابن عقيل وابن هشام ، وما وجدته للفارسي في المسائل الحلبيات ٢٨٠ - ٢٨١ مخالف لما نُسب إليه .

انظر المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٤٠٦ ، والأصول ١ / ٩٠ ، وشرح الجمل في النحو للجرجاني ٢٨ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥١ ، وشرح ابن الناظم ١٣٦ ، والمساعد ١ / ٢٦٢ ، وشرح قطر الندى ١٢٨ ، والتصريح ١ / ١٨٨ ، والهمع ٢ / ٨٨ .

(٣) ذهب إليه جمهور البصريين وسيبويه والفارسي وابن برهان وابن جني والزمخشري والشلوبين وابن عصفور .

انظر الكتاب ١ / ٤٥ ، والمسائل الحلبيات ٢٨٠ - ٢٨١ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٥٨ ، والمفصل ٣٢١ ، والتوطئة ٢٢٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٤) من الآية (٨) في سورة هود .

(٥) رُدَّ هذا الدليل ، أو هذا الاحتجاج بوجهين :

الأول : أن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره .

الثاني : أن هذه القاعدة منخرمة ؛ لأن هناك مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ حيث تقدم " اليتيم " وهو منصوب بـ" تقهر " ، وتقدم " السائل " وهو منصوب بـ" تنهر " على " لا " الناهية .

انظر الدر المصون ٤ / ٨١ .

وأما منع تقديم الخبر على الخمسة المتصلة بـ" ما " ، فلأنَّ " ما " في قولك : " ما دام " مصدرية ، والخبر من صلة ذلك المصدر ، ولا يقدم شيء من الصلة على الموصول ، وأما الأربعة الباقية فـ" ما " معها نافية ، ولها صدر الكلام ، فلا يتقدم عليها شيء .

وذهب الكوفيون وابن كيسان[1] إلى جواز تقديم الخبر على ما في هذه الأربعة[2] ؛ لأنَّهم (رأوا)[3] أنَّ الكلام قد خرج عن أصله من النفي ؛ لأنَّ " زال " وأخواتها نفي ، وقد دخلت " ما " النافية فانتفى النفي ، وصار إثباتاً ، وقد تقدم ذلك .

ودليله أنَّه لا يجوز أن تقول : « ما زالَ زيدٌ إلاَّ قائماً » ؛ لأنَّها صارت بمعنى ثبت ، ولا يصح : « ثبتَ زيدٌ إلاَّ قائماً » ، ولا حجة لهم في ذلك ؛ لأنَّ " ما " باقية على نفيها ؛ إذ هي التي نفت النفي الذي في زال ، وأخواتها ، فتنبَّه لذلك ، وقد تقدم أنَّ هذه الأفعال الأربعة المنفية بـ" ما " لو نفيت بغير " ما " جاز ، فعلى هذا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنَّ الصدر في أدوات النفي إنما هو لـ" ما " ، فيجوز // أن تقول : « قائماً لا يزال زيدٌ » ، فتقدم الخبر عليها ، //٢٠٣أ وكذلك في أخواتها[4] .

تنبيهٌ :

كل ما ذكرناه من جواز تقديم الخبر على الاسم ، أو على الفعل نفسه إنما يكون جائزاً ما لم يعرض له أمر يوجب تقديم الخبر ، أو تأخيره ، فتحصَّل من هذا أنَّ ذلك على ثلاثة أقسام[5] :

قسمٌ : يجب فيه تقديم الخبر .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، يكنى بأبي الحسن . من مصنفاته : المهذّب في النحو ، وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، وعلل النحو وغيرها . توفي سنة ٢٩٩ هـ ، وقيل ٣٢٠ هـ .
انظر البغية ١ / ١٨ - ١٩ .

(٢) سبق توضيح هذا ص ٤٤٥ حاشية ١ .

(٣) في الأصل : (روا) .

(٤) ذهب إلى هذا البصريون ، ومنعوا التقديم في المنفية بـ" ما " .
أما الفراء فذهب إلى المنع مطلقاً سواء كانت منفية بـ" ما " أو بغيرها من حروف النفي .
انظر اللباب ١ / ١٦٨ ، والمساعد ١ / ٢٦١ ، والارتشاف ٢ / ٨٧ ، والهمع ٢ / ٨٩ .

(٥) انظر التوطئة ٢٢٨ ، والشرح الكبير ١ / ٢٨٩ - ٣٩٢ .

وقسمٌ : يجب فيه تأخيره .

وقسمٌ : يجوز فيه التقديم والتأخير .

فيجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم محصوراً كقولك : « ما كانَ قائماً إلاَّ زيدٌ » ، وكذلك لو اتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر كقولك : « كانَ في الدار صَاحِبُها »[١] .

ويجب تأخير الخبر إذا كان محصوراً كقولك : « ما كانَ زيدٌ إلاَّ قائماً » ، وكذلك إذا خيف اللبس بأن لا يظهر الإعراب كقولك : « كانَ الفتَى مولاكَ » ، فإن انتفى موجب التقديم والتأخير كان الأمر على الجواز .

ويجب تقديم الخبر على الفعل إذا كان فيه معنى الاستفهام كقولك : « أينَ كانَ زيدٌ » ، أو مضافاً إلى اسم استفهام كقولك : « غلامُ مَنْ كانَ زيدٌ » .

ويجب تأخيره إذا اقترن بالفعل لام جواب القسم كقولك : « والله ليكوننَّ زيدٌ سيداً » ، أو يقترن به[٢] حرف مصدري كقولك : « أنْ تكونَ تقيّاً خيرٌ لك ، وافعلْ الخيرَ ما كنْتَ مستطيعاً » .

وإذا انتفى موجب التقديم ، والتأخير كان الأمر على الجواز .

ثم نبَّه في الأصل على مسألة دخول الباء في خبر ليس .

فقال : « والباءُ في خَبرِ ليسَ تدخلُ » يعني زائدة عاملة في اللفظ ، فإذا قلت : « ليسَ زيدٌ بقائمٍ » ، فالباء زائدة للتأكيد جارة لقائم[٣] ، وإنْ كان أصله النصب ، فلذلك إذا عطفت

---

(١) يجب هنا تقديم الخبر على الاسم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

انظر التوطئة ٢٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٢ .

(٢) أي : الفعل الناسخ .

(٣) اختيرت الباء دون غيرها لتدخل على خبر ليس لثلاثة أسباب :

١ - أنها للإلصاق .

٢ - أنها من حروف الشفتين .

٣ - أنها لا توجب أكثر من تعدية الفعل بخلاف غيرها من حروف الجر ، فإنها توجب مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والملك والتشبيه .

أما علة كونها للتأكيد فلأنها بإزاء اللام في خبر إنَّ ، ولأنَّ الكلام إذا زيد فيه قوي ، ولأن دخول حرف الجر يؤذن بتعلق الكلمة بما قبلها ، أو ما قام مقامه .

انظر اللباب ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

عليه رافعاً لضمير عائد إلى اسم ليس كقولك : « ليسَ زيدٌ بكريمٍ » ، ولا « عالمٍ » جاز لك في (عالم)[1] الجر على اللفظ والنصب على الموضع ، ومن النصب على الموضع بيت الكتاب :

[١٢٩] مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[2]

فإن كان المعطوف رافعاً لاسم ظاهر سببي كقولك : « ليسَ زيدٌ بكريمٍ ، ولا عالمٍ أبوه » فلك في " عالم " ثلاثة أوجهٍ :

٥

الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، والرفع على أنَّ " عالم " خبر (أبوه)[3] ، فيكون التقدير : « ولا أبوه عالم » ، أو مبتدأ و" زيد " فاعلٌ سد مسد الخبر ، فـ" أبوه " على الإعرابات الثلاثة فاعلٌ لـ" عالم " إلاَّ مع رفع " عالم " // إنْ جعلت " أبوه " مبتدأ . //٢٠٣ب

فإن كان المعطوف رافعاً لأجنبي كقولك : « ليسَ زيدٌ بكريمٍ ، ولا عالمٌ عمروٌ » ، فلا يجوز في " عالم " إلاَّ الرفع على أنَّه خبر مقدم ، و" عمرو " مبتدأ مؤخر ، وإنما لم يجز النصب ولا الجر ؛ لأنَّه معهما خبر ليس ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، فيلزم أن يكون ثَمَّ ضمير عائدٌ على اسم ليس ، ولا ضمير هنا .

١٠

ثُمَّ تكلم على مجيء كان تامة ، فقال : « و" كانَ " إنْ جاءَتْ عَلى مَعنىً وقَعْ لا خبرٌ بل فاعلٌ بِهَا ارتفعْ » يريد : لا خبرٌ لها بل فاعلٌ يرتفع بها ، وقد قدمنا الكلام على أقسام " كان " التامة[4] ، وغيرها ، ويحصل بما قررناه أنَّها على ثلاثة أقسام :

١٥

تامة ، وزائدة ، وناقصة .

وأنَّ الناقصة إمَّا بمعنى " صار " ، فتفيد الانتقال ، أو بغير معنى " صار " ، إمَّا لدوام وجود خبرها لاسمها غير منقطع كـ" كانَ اللهُ غفوراً رحيماً " ، و« كانت الجنةُ موجودةً » ، أو منقطعاً كـ« كانَ زيدٌ شاباً » .

---

(١) في الأصل : (عامل) .

(٢) من الوافر نُسب لعبد الله بن الزبير ، ولعقيبة الأسدي ، ووجدته في ديوان شعر عبد الله بن الزبير ص ١٤٨ ، فيما نُسب إليه .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٦٧ .

الشاهد في قوله : « فلسنا بالجبال ولا الحديدا » حيث نصب " الحديدا " بالعطف على موضع " الجبال " . وقد رُدَّ على سيبويه رواية النصب ؛ لأنَّ البيت من قصيدة مجرورة .

انظر تحصيل عين الذهب ٩٢ ، ٣٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣١ ، ٢٩٤ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٩٥ – ١٩٦ ، ومعجم شواهد العربية ٩٧ .

وروي بلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، ٣٤٤ و ٣ / ٩١ ، والمقتضب ٢ / ٣٣٧ و ٤ / ١١٢ ، والجمل ٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٢ / ١٠٩ .

(٣) في الأصل : (أبيه) .

(٤) انظر ص ٤٣٣ – ٤٤٠ .

ثُمَّ اعلم أنَّ كان الناقصة إذا لم تكن بمعنى " صار " قد ترفع ضمير الأمر والشأن على أنَّه اسمها ، فيتعين حينئذ أن يكون خبرها جملة مفسرة لضمير الأمر والشأن[1] كقول الشاعر :

[١٣٠] إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[2]

فاسم " كان " ضمير الأمر والشأن ، وهو مستتر ، و" الناس " مبتدأ ، و" صنفان " خبره ، والجملة مفسرة لضمير الأمر والشأن ، و" شامت " خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « أحدهما شامت والآخر مثنٍ » .

تنبيه :

لا يجوز في " كان " وأخواتها أنْ يليها معمول خبرها إذا لم يكن ظرفاً ، أو مجروراً ، فيجوز أن تقول : « كانَ في الدار ، أو عندَكَ زيدٌ قائماً » على أنَّ : « في الدار ، وعندَكَ » متعلق بـ" قائم " ، ولا يجوز أن تقول : « كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلاً » ؛ لأنَّك قد أوليت " كان " معمول الخبر ، وليس بظرف ، ولا مجرور ، (فإنْ)[3] جاء شيء يوهم [ذلك] (كقول)[4] الشاعر :

---

(١) هذا ما ذهب إليه الجمهور حيث أجازوا رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء .
انظر الأزهية ١٨٩ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٤ .

(٢) من الطويل للعجير السلولي .
وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧١ .
الشاهد في قوله : « كان الناس صنفان » حيث أضمر في " كان " ضمير الشأن والأمر وهو اسمها وخبرها الجملة الاسمية بعده .
هذا توجيه الجمهور ، أما الكسائي وتبعه ابن الطراوة فـ" كان " لديهما ملغاة لا عمل لها ، ومن رواه بنصب " صنفين " كان هو الخبر و" الناس " الاسم ولا شاهد فيه .
انظر تحصيل عين الذهب ٩٥ ، والدرر ٢ / ٤١ ، ومعجم شواهد العربية ٢١٧ .
وروي بلا نسبة في : الجمل ٥٠ ، والتبصرة ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٧ و ٣ / ١١٦ ، والهمع ٢ / ٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٣٣ .

(٣) في الأصل : (قال) .

(٤) في الأصل : (قول) .

[١٣١] فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ[١]

فظاهر أنَّ الشاعر قد أولى " ليس " قوله « كل النوى » ، وهو معمول خبرها الذي هو " تلقى " وإصلاحه بتقدير // ضمير الأمر والشأن اسماً لها ، فيكون معمول الخبر لم يباشرها ، //٢٠٤أ وإنما توسط بين اسمها وبين الجملة التي هي خبرها ، وذلك جائز كقولك : « كانَ زيدٌ طعامَك آكلاً » ، وضمير الأمر والشأن في باب نواسخ الابتداء (يصلح)[٢] ما يتوهم عدم جوازه ، فيجوز : « أنَّ زيدٌ قائمٌ » برفعهما فتقدر ضمير الأمر والشأن اسماً لها ، وكذلك لو قلت : « كانَ زيدٌ قائمٌ » برفعهما[٣] ، فتقدر ضمير الأمر والشأن اسماً لها لصح الكلام ، وكذلك لو قلت : « ظننتُ زيدٌ قائمٌ » برفعهما لأوهمت إلغاء " ظن " مع تقدمها ، وذلك لا يجوز ، فإذا قدرت ضمير الأمر والشأن مفعولاً أولاً لها ، وجعلت الجملة في موضع المفعول الثاني صح الكلام .

والجملة التي تفسر ضمير الأمر والشأن لا تحتاج إلى ضمير رابط بينها وبين اسم كان وما جرى مجراها ؛ لأنَّها هي الاسم في المعنى ، وإذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط .

هذا ما أمكن ذكره من أحكام هذا الباب ، وبقي علينا الكلام على أفعال المقاربة ، وإن لم يتعرض لها في الأصل ، لكنها متأكدة الذكر ، فنقول : « قد قدمنا أنَّ أفعال المقاربة ملحقة بكان في العمل ، فهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر إلاَّ أنَّها يلتزم فيها أن يكون خبرها فعلاً

---

(١) من البسيط لحميد الأرقط .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧٠ ، ١٤٧ .

الشاهد في قوله : « وليس كل النوى تلقى المساكين » حيث استشهد به الكوفيون على تجويز تقديم معمول خبر " كان " وأخواتها على اسمها .

قال العيني : « وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان " تلقى " مسنداً إلى ضميره ، وكان يجب أن يقال : يلقون .... » .

انظر تحصيل عين الذهب ١ / ٢٣٩ ، وشواهد العيني ١ / ٢٣٩ ، ومعجم شواهد العربية ٣٩٣ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ١٠٠ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٣٢ .

(٢) في الأصل : (يفتح) .

(٣) بعده في الأصل : (لأوهمت إلغاء ظن مع تقدمها) هذه العبارة محشوة هنا ، وستأتي في كلامه بعد .

مضارعاً[1] ، فإن جاء خبرها اسماً ، فهو نادر[2] سمع من ذلك في " كاد " قول الشاعر :

[١٣٢] فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً[3]

وسمع في " عسى " قول الشاعر :

[١٣٣] أَكْثَرْتَ فِي اللَّومِ مُلِحًّا دَائماً لاَ تُلحنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائماً[4]

وقد يجيء الخبر جملة اسمية سمع من ذلك في " جعل " قول الشاعر :

[١٣٤] وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[5]

التقدير : « مرتعها قريب من الأكوار » ، وهي جملة اسمية في موضع خبر " جعل " واعلم أنَّ أفعال المقاربة (أحد عشر)[6] فعلاً[7] كلها تدل على المقاربة إلاَّ أنَّ جهة المقاربة فيها

---

(١) هذا ظاهر قول سيبويه في الكتاب ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١ / ٩٨ - ٩٩ : « ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو قولك : عسى زيدٌ قائماً ، أو قياماً هذا هو القياس غير أنَّ السماع ورد بحظره والإقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عسى أنْ يقومَ ، و" عسى الله أنْ يأتي بالفتح " » .

(٣) صدر بيت من الطويل نسب لتأبط شراً وليس في ديوانه ، وعجزه :

وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

الشاهد في قوله : « وما كدت آئبا » حيث جاء خبر " كاد " اسماً مفرداً ، وهذا نادر .

انظر التصريح ١ / ٢٠٣ ، والدرر ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، ومعجم شواهد العربية ١٥٢ ، وشواهد العيني ١ / ٢٥٩ .

وروي بلا نسبة في : المفصل ٣٢٢ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣ ، ١١٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٧٥ .

(٤) من الرجز لرؤبة ، في ديوانه في الأبيات المنسوبة إليه ص ١٨٥ ، وروايته : " العذل " بدل " اللوم " ، و" لا تكثرن " بدل " تلحني " .

الشاهد في قوله : « عسيت صائما » حيث جاء خبر " عسى " مفرداً وهذا نادر عند الجمهور لأن الأصل أن يكون فعلاً ، وهو القياس عند ابن جني .

روي بلا نسبة في : الخصائص ١ / ٩٩ ، والمقرب ١ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٥) من الوافر ، ولم أقف على قائله .

الشاهد في قوله : « جعلت قلوص ... مرتعها قريب » حيث جاء خبر " جعل " جملة اسمية وهذا نادر .

انظر أوضح المسالك ١ / ٣٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٤ ، والدرر ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٧٧ .

(٦) في الأصل : (احدى عشر) .

(٧) ذكر ابن مالك أنَّ أفعال المقاربة جملتها ستة عشر فعلاً ، وهي : طفق وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ ، وقام ، وهلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى ، وعسى ، وحرى ، واخلولق .

وزاد أبو إسحاق إبراهيم أحمد بن يحيى في كتابه المسمى بالاملاء المنتحل في أفعال هذا الباب كما ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ٢ / ٢٠٥ : « قارب وكارب وقرَّب ، وأحال ، وأقبل ، وأظلَّ ، وأشفى ، وشارف ، وقَرُبَ ، ودنا ، وأثر ، وقام ، وقعد ، وذهب ، وازدلف ، ودلف ، وأزلف ، وأشرف ، وبيَّنا ، وأسفَّ .... » .

مختلفة على ثلاثة أنواع ، ففيها ثلاثة أفعال للمقاربة في الرجاء، وإن كان أمد الحصول بعيداً ، وهي : " عسى " ، و" حرى " بحاء مهملة وراءٍ ، و" اخلولق " ثلاثتها بمعنى واحد .

و" حرى " ذكرها ابن مالك[1] ، وأنكرها الشيخ (أبو)[2] // حيان[3] ، ثمَّ رأيتُ //٢٠٤ب الشيخ أبا حيان قد عدَّها في مقدمته (اللمحة)[4] ، فلعله (اطلع)[5] فيها على نصٍ من العرب ؛ إذ يبعد أن يكون قلدَّ ابن مالك بعد إنكاره عليه ، وقد رأينا في المحكم ما يوافق قول ٥ ابن مالك ، ويعضده[6] ، فإنَّه كان كثيراً ما يطالعه ، ومنها ثلاثة أفعال للمقاربة [في] الإمكان ،وهي : " كاد " ، و" كرب " بكسر الراء وفتحها ، و" أوشك " ، فإذا قلت : « كادَ زيدٌ يقومُ » ، فالمعنى أنَّ قيامه قريب الإمكان ، وكذلك في أختيها .

ومنها خمسة أفعال للشروع في الفعل الذي هو الخبر ، وهي : " جعل " ، و" أخذ " ، ١٠ و" أنشأ " ، (وطفق)[7] بكسر الفاء وفتحها ، و" علق " بكسر اللام ، فتقول : « جعلَ زيدٌ يتكلمُ » أي شرع في الكلام ، وكذلك الباقي .

واعلم أنَّ أفعال المقاربة باعتبار دخول " أنْ " في الفعل الواقع خبراً لها أقسامٌ :

قسمٌ : المشهور فيه دخول " أنْ " في الخبر ، وهي : " عسى " ، وعدم " أنْ " قليل[8] ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) انظر التسهيل ٥٩ ، وشرحه لابن مالك ١ / ٣٨٩ .

(٢) في الأصل : (أبى) .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١١٨ : « وزاد ابن مالك " حرى " ، ويحتاج ذلك إلى استثبات » .

(٤) في الأصل : (اللحة) .

انظر شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان لابن هشام ٢ / ٢٨ - ٢٩ .

(٥) في الأصل : (اظلع) .

(٦) انظر المحكم لابن سيده ٣ / ٣٣٢ - ٣٣٣ مادة (حرى) .

(٧) في الأصل : (أو طفق) .

(٨) ذهب سيبويه والجزولي والفارسي وابن الأنباري والشلوبين وابن عصفور وجمهور البصريين إلى أنَّ القياس وجوب اقتران خبرها بـ" أن " والتجريد منه خاص بالشعر ، ونسبه سيبويه - أي التجريد - إلى بعض العرب .

وذهب ابن مالك وابنه بدر الدين وابن هشام إلى أنَّ الغالب اقتران الخبر بـ" أنْ " والتجرد قليل .

وذهب كلٌّ من المبرد والزجاجي إلى أنَّ طرحها - أي " أنْ " جائز ، ولكنه ليس بالوجه الجيد ، والأجود هو استعماله .

انظر الكتاب ٣ / ١٥٨ ، والكامل ١ / ٢٥٤ ، والجمل ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمسائل العضديات ٦٥ ، وأسرار العربية ١٢٧ ، وشرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٦٩ ، والتوطئة ٢٩٧ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ١٥٤ - ١٥٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ .

[١٣٥] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[١]

القسم الثاني : " كاد " ، وهي على عكس " عسى " ، والمشهور فيها سقوط " أن " ، وبه جاء القرآن العزيز قال تعالى : ﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[٢] ، وقد سمع " أنْ " في خبرها لكنه قليل[٣] ، ومنه قول الشاعر :

[١٣٦] قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا[٤]

ومثل : " كاد " " كرب "[٥] ، وكذلك " أوشك " على الأصح[٦] .

---

(١) من الوافر لهدبة بن خرشم .
وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٥٨ - ١٥٩ .
الشاهد في قوله : « يكون وراءه فرج قريب » حيث جاء خبر " عسى " فعلاً مضارعاً مجرداً من " أنْ " ، وهذا نادر وقليل .
انظر الكامل ١ / ٢٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٢١ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ ، والدرر ١ / ١٤٥ - ١٤٧ .
وروي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٧٠ ، والجمل ٢٠٠ ، والمفصل ٣٢٢ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١١٧ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٢ ، وشرح ابن الناظم ١٥٥ .
(٢) من الآية (١٩) في سورة الجن .
(٣) انظر الجمل للزجاجي ٢٠١ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ .
(٤) رجز نسب لرؤبة وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ١٧٢ . وقبله :
رَسْمٌ عَفَا من بعد ما قد امَّحَى
وهو من شواهد سيبويه ٣ / ١٦٠ .
الشاهد في قوله : « أن يمصحا » حيث دخلت " أن " على خبر " كاد " تشبيهاً لها بعسى والوجه سقوطها ، وقد عده ابن عصفور من الضرورة ، وجعل بابه الشعر .
انظر الكامل ١ / ٢٥٣ ، والجمل ٢٠٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٢١ ، وضرائر الشعر ٦٠ - ٦١ ، والدرر ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ .
وروي بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٧٥ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، والهمع ٢ / ١٣٩ .
(٥) لم يذكر سيبويه في الكتاب اقتران خبر " كرب " بـ" أن " في الشعر كما قال في " كاد " ، وقد ورد به السماع كقول أبي زيد الأسلمي :
سقَاهَا ذَوو الأحلاَمِ سَجْلاً على الظَّمَا وقَدْ كَرَبَتْ أعناقُهَا أنْ تقطعَا
انظر الكتاب ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ ، والتصريح ١ / ٢٠٧ .
(٦) هكذا في الأصل ، والصحيح أن يقول : « وبعكس أوشك على الأصح » ، ولعل الناسخ أخطأ في الكتابة ؛ لأن المشهور في أوشك اقتران خبرها بـ" أنْ " ، وتجريده منها قليل كـ" عسى " هذا هو المتعارف عليه عند النحاة .
أما ابن مالك وابنه بدر الدين فيريان الاقتران وعدمه سواء .
وأما عدم اقترانها بـ" أن " فلم أجد أحداً من النحاة قال به فيما وقع تحت يدي من مراجع .
انظر الكتاب ٣ / ١٦٠ - ١٦١ ، والكامل ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والمقرب ١ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ ، وشرح ابن الناظم ١٥٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٠ .

القسم الثالث : " حرى ، واخلولق " ، (ودخول)[١] " أنْ " في خبرها واجب[٢] .

القسم (الرابع)[٣] : أفعال الشروع الخمسة يجب خلو خبرها من " أنْ "[٤] .

ولم تصرف العرب من هذه الأفعال إلاَّ " كاد "[٥] قالوا فيه : " يكاد " ، و" أوشك " قالوا منه : " يوشك "[٦] ، ونطقوا باسم الفاعل منه ، فقالوا منه : " موشِك " ، ولم ينطقوا باسم الفاعل من " كاد "[٧] .

فإن كان الفعل الواقع خبراً (لهذه)[٨] الأفعال خالياً من " أنْ " أعربوه خبراً كقولك : « كادَ زيدٌ يقومُ » ، فإن كان مقروناً بـ" أنْ " ، فهو عند سيبويه في موضع (مفعول)[٩] " يقارب " المفهوم من الفعل ، فإذا قلت : « عسَى زيدٌ أنْ يقومَ » ، فـ" أن يقوم " عند سيبويه في موضع المفعول ؛ إذ التقدير : « قاربَ أنْ يقومَ // زيدٌ »[١٠] . //٢٠٥أ

---

(١) في الأصل : (فدخول) .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٣٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٠ ، والتصريح ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) وهي : جعل ، وأخذ ، وأنشأ ، وطفق ، وعلق .
والسبب في عدم دخول " أنْ " على أخبارها أنَّ الأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال ، و" أنْ " للاستقبال ، فهما متناقضان .
انظر المقرب ١ / ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ١٥٨ ، والمساعد ١ / ٢٩٤ .

(٥) ذكر السيوطي علل النحويين في عدم تصرفها :
فذكر أنَّ ابن جني علله بأنها قصد بها المبالغة في القرب ، فأخرجت عن بابها ، وهو التصرف ، وأن ابن يسعون علله بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلاً ، وابن عصفور علله بأن معناها لا يكون إلاَّ ماضياً .
انظر الهمع ٢ / ١٣٥ .

(٦) أنكر الأصمعي وأبو علي مجيئها بلفظ الماضي ، وردَّ النحاة قولهما حيث قال ابن عقيل : « .... وليس بجيد ، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي ، وقد ورد في الشعر » .
انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٣٨ ، والتصريح ١ / ٢٠٨ .

(٧) حكى ابن مالك في شرح الكافية ١ / ٤٥٧ - ٤٥٩ اسم الفاعل من " كاد " مستشهداً بقول كثير :

أموتُ أسىً يومَ الرِّجامِ وإنَّني ... يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائِدُ

وانظر التصريح ١ / ٢٠٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٣٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٨ ، والهمع ٢ / ١٣٦ .

(٨) في الأصل : (لصفة) .

(٩) في الأصل : (المفعول) .

(١٠) انظر الكتاب ٣ / ١٥٧ .

وإذا ولي الفعل المقرون بـ" أن " " عسى ، وأخذ ، وأوشك " كقولك : « عسى أنْ يقومَ زيدٌ ، وأخذَ أنْ يقومَ زيدٌ ، وأوشَكَ أنْ يقومَ زيدٌ » ، فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تجعل « أنْ يقومَ زيدٌ » سادّاً مسدَّ الاسم ، والخبر ، و" زيدٌ " فاعل بـ" يقوم "[1] .

الثاني : أن تجعل زيداً اسم عسى مؤخراً ، وفاعل " يقوم " ضمير يعود على " زيد " ، وإن كان مؤخراً ؛ لأنَّه في نية التقديم ، و" أنْ يقوم " في موضع الخبر[2] ، ويظهر الفرق بين الإعرابين في التثنية والجمع ، فعلى الإعراب الأول تقول : « عسى أنْ يقومَ أخواك ، وعسى أنْ يقومَ إخوتك » ، فلا تضمر ؛ إذ الفاعل الظاهر .

وعلى الإعراب الثاني تقول : « عسى أنْ يقومَا أخواك » ، و« أنْ يقوموا إخوتك » فتضمر في " يقوموا " فاعله[3] ؛ لأنَّ الظاهر ليس بفاعل ، وإنما هو اسم عسى ، فإن تقدم قبل عسى ما يمكن عود الضمير إليه كقولك : « زيدٌ عسَى أنْ يقومَ » ، فلك أيضاً فيه وجهان :

أحدهما : أن لا تضمر في عسى شيئاً وتجعل " أن يقوم " سادًّا مسدَّ الاسم والخبر[4] ، ولك أن تضمر في عسى اسمها عائداً إلى " زيد " ، وتجعل " أن يقوم " في موضع الخبر[5] ، ويظهر أيضاً الفرق في التثنية والجمع ، فتقول على الإعراب الأول : « الزيدانِ عسى أنْ يقومَا » ، و« الزيدونَ عسى أنْ يقوموا » ، فلا تضمر في عسى شيئاً ، وتقول على الإعراب **الثاني** : « الزيدانِ عَسَيَا أنْ يقومَا » ، و« الزيدونَ عسَوا أنْ يقوموا » ، فتضمر في عسى ، وتجعل الضمير اسمها .

---

(١) ذهب إلى هذا الجمهور ، واختاره ابن مالك .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٤ ، والمغني ١ / ١٧٣ .

(٢) تكون الأفعال على هذا الوجه ناقصة ، وهذا ما ذهب إليه المبرد ، والسيرافي والفارسي ، ومنعه الشلوبين لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر .
انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، والتصريح ١ / ٢٠٩ .

(٣) من الأنسب لو قال : « فتضمر في " يقوما " ، و" يقوموا " فاعلهما » .

(٤) تكون عسى هنا تامة ، وهذا لغة أهل الحجاز .
انظر التصريح ١ / ٢٠٩ .

(٥) هذا هو الوجه الثاني ، وتكون عسى فيه ناقصة ، وهذه لغة بني تميم .
انظر التصريح ١ / ٢٠٩ .

وإذا دخلت عسى على ضمير المتكلم ، أو المخاطب المرفوعين المتصلين[١] نحو : « عسيتَ أنْ تقومَ » فلك في سينها الفتح ، والكسر ، وكلاهما قد قريء بهما في السبع[٢] ، لكنَّ الفتح أفصح .

تنبيهٌ :

إذا دخل حرف النفي على " كاد " جاءت على معنيين :

أحدهما : أن يكون الكلام موجباً من جهة وقوع الفعل ، منفياً من جهة عدم المقاربة[٣] على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[٤]، فالكلام موجب من جهة أنَّ الفعل

---

(١) اختلف النحويون حول محل الضمير هل هو منصوب أم مرفوع :

فذهب سيبويه إلى أنه منصوب المحل وأنَّ " أن والفعل " في موضع الخبر حملاً على " لعل " ، واختاره ابن عصفور وأبو حيان .

ووافقه المبرد أيضاً في أنه منصوب المحل إلاَّ أنَّ " أن والفعل " لديه اسم مؤخر ، والضمير خبر مقدم ، وهو ما ذهب إليه الفارسي .

وذهب الأخفش إلى أنَّ محل الضمير الرفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، واختاره ابن مالك لسلامته عن عدم النظير .

انظر الكتاب ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٧١ - ٧٢ ، والشرح الكبير ١ / ١٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) كقوله تعالى في الآية (٢٤٦) من سورة البقرة : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ ﴾ ، وكقوله تعالى أيضاً في الآية (٢٢) من سورة محمد : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ .

فقرأ الجمهور : « عسَيْتم » بفتح السين ، وهي لغة بني تميم .

وقرأ نافع والحسن وطلحة « عسِيتم » بكسر السين ، وهي لغة أهل الحجاز ، ومنعه - أي الكسر - أبو عبيدة ، وهو غريب عند الزمخشري ، وحكى كلا اللغتين ابن الأعرابي .

أما الفارسي فالأكثر لديه فتح السين إذا أسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب ، أمَّا إذا أسندت إلى ظاهر فالقياس لديه الكسر .

انظر الحجة ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والكشف ١ / ٣٠٣ ، والكشاف ٣ / ٤٥٧ ، وزاد المسير ١ / ٢٥٦ ، والدر المصون ١ / ٥٩٨ - ٥٩٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٤ ، والهمع ٢ / ١٣٧ .

(٣) هذا هو الشائع على الألسنة ، لكن ابن مالك خالف فيه ، فالصحيح لديه أنَّ إثباتها إثبات للمقاربة ، ونفيها نفي للمقاربة .

انظر شرح التسهيل ١ / ٣٩٩ ، والمساعد ١ / ٣٠٣ ، والهمع ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) من الآية (٧١) في سورة البقرة .

الذي هو الذبح واقعٌ، والمقاربة منفية ؛ لأنَّهم لم يوقعوا الذبح إلاَّ بعد كـدٍ (وتعـبٍ)[١]، فـلا (مقاربة)[٢] .

[و] **المعنى الثاني** : أن يكون الكلام منفياً من كلا الوجهين ، فالمقاربة // ووقوع الفعـل //٢٠٥ب منفيان كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[٣] ، فالرؤية منفية ، (ومقاربتها أيضاً منفية)[٤] ؛ لأنَّ المراد أنَّه لم يرَ ، ولا قارب الرؤية[٥] ، ومنه قوله الشاعر : ٥

[١٣٧] إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ (رَسِيسُ)[٦] الهوى من (حُبِّ مَيَّةَ)[٧] يَبْرَحُ[٨]

فالبروح ومقاربته (منتفيان)[٩] ، فإنَّ الشاعر إنما أراد (رسـيس)[١٠] الهـوى لم يـبرح ، ولا قارب البراح .

---

(١) في الأصل : (ونعتٍ) .

(٢) في الأصل : (يقاربه) .

(٣) من الآية (٤٠) في سورة النور .

(٤) في الأصل : (ومقاربها أيضاً بنفيه) .

(٥) هذا ما قاله الزجاجي في الجمل ٢٠١ - ٢٠٢ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ١٤٧ .

(٦) في الأصل : (سيس) .

(٧) في الأصل : (حب منه) .

(٨) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨ .

الشاهد في قوله : « لم يكد رسيس الهوى » .

قال صاحب الدرر : « إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فـهذا أبلـغ مـن أن يقول : لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح » .

انظر المفصل ٣٢٤ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٢ ، وشـرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، ومعجم شواهد العربية ٨٢ .

(٩) في الأصل : (متنفيان) .

(١٠) في الأصل : (سيس) .



باب ما الحجازية

« باب ما الحجازية »

هذا الباب تكلم فيه على " ما " الحجازية .

واعلم أنَّ الحجازيين أعملوا " ما ، ولا ، وإن " إذا وقعت للنفي ، وكان أصل هذه الثلاثة أنْ لا تعمل ؛ لأنَّها غير مختصة ، والحروف لا تعمل إلاَّ إذا كانت مختصة ألا ترى أنَّك تقول : « مَا زيدٌ قائمٌ » ، و« مَا يقومُ زيدٌ » ، و« لا رجلٌ قائمٌ » ، و« لا يقومُ رجلٌ » ، و« إنْ زيدٌ قائمٌ » ، و« إنْ يقومُ زيدٌ » ، فلا يختص واحد منها باسم ، ولا فعل لكن الحجازيين اقتضى لسانهم عملها[١] ؛ لشبهها بـ" ليس " في النفي[٢] ؛ ولذلك إذا بطل النفي عنها لم يعملوها ؛ لأنَّ موجب العمل قد بطل .

وأما التميميون فلم يعتبروا شبهها بـ" ليس " ، فلم يعملوها جرياً على أنَّ الحروف التي لا تختص لا عمل لها[٣] ، لكنهم لما ورد القرآن العزيز بإعمالها[٤] أعملها من سمع ذلك من بني تميم إتباعاً للقرآن العزيز .

واعلم أنَّ الحجازيين لا (يعملونها)[٥] إلاَّ بشروطٍ :

الأول : أن لا يبطل النفي منها بدخول " إلاَّ " في خبرها ، فإذا قلت « ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ » استوى الحجازيون والتميميون في عدم الإعمال ؛ لأنَّ النفي الذي كان موجباً للعمل عند الحجازيين قد انتفى[٦] .

---

(١) وذهب إلى إعمالها أيضاً النجديون ، والتهاميون .
انظر الجنى الداني ٣٢٢ ، والمغني ١ / ٣٣٣ ، ورصف المباني ٣٧٧ .

(٢) ووجه الشبه بين " ما " ، و" ليس " من أربعة أوجه :
١ - النفي .
٢ - نفي ما في الحال .
٣ - دخولها على المبتدأ والخبر .
٤ - دخول الباء في خبرها .
انظر أسرار العربية ١٤٣ ، واللباب ١ / ١٧٥ .

(٣) وهو القياس عند سيبويه حيث قال في الكتاب ١ / ٥٧ : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمَّا ، وهل ، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس " ما " كـ" ليس " ، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) نحو قوله تعالى في الآية (٣١) من سورة يوسف : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٥) في الأصل : (يعملوها) .

(٦) أجاز يونس وكذلك الشلوبين إعمال " ما " مع " إلاَّ " مطلقاً .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ ، والمساعد ١ / ٢٨١ ، والهمع ٢ / ١١٠ .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ؛ لأنَّها ضعيفة في العمل ، فلا تتصرف في معمولها ، فإذا قلت : « ما قائمٌ زيدٌ » ، فالحجازيون لا (يعملونها)[1] ، فيرفعون " قائمٌ " على أنَّه خبر المبتدأ الذي هو " زيد " ، وكذلك لو تقدم معمول الخبر ، ولم يكن ظرفاً ، ولا مجروراً كقولك : « ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ » ، فلا يعملونها ؛ لأنَّ تقدم معمول الخبر كتقدم الخبر[2] ، فلو كان المعمول ظرفاً ، أو مجروراً لم يضر تقدمه ؛ لكثرة تصرفهم // في الظرف //٢٠٦أ والمجرور ، فيجوز أن تقول : « مَا عِنْدي أنتَ مقيماً » ، و« مَا بِي أنتَ مَعْنِيًّا » بنصب " مقيماً " ، و" معنياً "[3] ؛ لأنَّ معمول الخبر المتقدم ظرفٌ (ومجرورٌ)[4] ، وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

فنصب " مثل " ، وهو تميمي لا يعمل " ما " إذا تأخر خبرها ، فكيف إذا تقدم ؟

---

(١) في الأصل : (يعملوها) .

(٢) ذهب الجمهور إلى منع تقدم خبر " ما " على اسمها ، وممن ذهب إلى هذا سيبويه والمبرد .

وأجاز الفراء مطلقاً نصب الخبر في حال تقدمه ، وأجازه الأخفش مع نحو " إلاَّ " .

وحكى الجرمي أنه لغة وحكى : « ما مُسيئاً مَنْ أعْتَبَ » .

أما بالنسبة لتقديم معمول الخبر فالجمهور على المنع أيضاً ؛ لأن معنى " ما " النفي ويليها الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى الجواز ؛ لأن " ما " بمنزلة " لا ، ولم ، ولن " في النفي ، وفي تقديم معمول ما بعدها عليها .

وذهب ثعلب إلى التفصيل فيجوز عنده إذا كانت " ما " رداً لخبر ؛ لأنها حينئذ تكون بمنزلة " لم ، ولن " .

وفاسد من وجه آخر : إذا كانت جواباً لقسم فهي حينئذ تكون بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم .

انظر الكتاب ١ / ٧١ ، والمقتضب ٤ / ١٩٠ ، والمسائل المشكلة ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والإنصاف ١ / ١٧٢ المسألة (٢٠) ، والتبيين ٣٢٧ المسألة (٤٩) ، وائتلاف النصرة ١٦٥ - ١٦٦ ، والهمع ٢ / ١١٥ ، وأبو عمرو الجرمي ١٠٥ ، وابن كيسان النحوي ٢٨٠ .

(٣) ممن ذهب إلى جواز ذلك ابن عصفور والعبدي وابن مالك ، وهو القياس عند الربعي لبقاء معنى النفي ، ونسب ابن عصفور الجواز إلى البصريين .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٩٤ - ٥٩٥ ، والمقرب ١ / ١٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٧ ، والجنى الداني ٣٢٤ .

(٤) في الأصل : (مجروراً) .

(٥) سبق تخريجه برقم [٧٧] .

(فوجهه)[١] أنَّ " مثل " منصوب على الحال ، أو على الظرف [و] تقديره : « ما في مكانهم بشر يساويهم »[٢] .

الشرط الثالث : أن لا يفصل بين " ما " وبين اسمها بـ" إنْ " الزائدة كقولك : « مَا إنْ زيدٌ قائمٌ » ؛ لأنَّ " ما " ضعيفة في العمل ، فلا تقوى على أن تتعدى (الفاصل)[٣] ، فتعمل فيما بعده[٤] .

وقيل : إنَّ " إنْ " هنا كافة لـ" ما " كما تأتي " ما " كافة لـ" إنَّ " المشددة[٥] .

فإن قيل : فقد شرطتم في " ما " أن لا تعمل إذا بطل النفي منها ، وقد جاء النصب في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾[٦] في القراءة الشاذة[٧] ، وفي قول الشاعر :

[١٣٨] **وَمَا الدَهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً**[٨] ؟

---

(١) في الأصل : (ووجهه) .

(٢) ذكر ابن عصفور في تخريج " مثل " سبعة أقوال للنحويين وردَّها جميعها ما عدا قول من قال : إن " ما " هنا لم تعمل شيئاً ولا شذوذ في البيت ، وذلك أنها أضيفت إلى مبني فبُنيت على الفتح بمنزلة قوله : يومئذ ، وحينئذ .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٩٤ .

(٣) في الأصل : (الفاضل) .

(٤) انظر أسرار العربية ١٤٥ - ١٤٦ .

(٥) هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين .
أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز النصب مع " إن " النافية ، وأنه إنما جيء بها بعد " ما " للتوكيد .
وقد ردَّ النحويون قولهم .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٦ ، والهمع ٢ / ١١٢ .

(٦) من الآية (٥٠) في سورة القمر .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١١١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٨) من الطويل ، لم أقف على قائله .
الشاهد في قوله : « إلاَّ منجنوناً .... إلاَّ معذباً » اختلفت تخريجات النحاة للشاهد ، فقيل : هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر " ما " ، والتقدير : ما الدهر إلاَّ يجن جنوناً بأهله ثم حذف الخبر وأقام المصدر مقامه فبقي : وما الدهر إلاَّ جنونٌ .
وقال فيه ابن مالك : « وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل منجنوناً ومعذبا خبرين لما .... » .
وقيل : اسم يكون في موضع الحال ويكون الخبر محذوفاً والتقدير : وما الدهر إلاَّ مثل المنجنون .
وقيل : هو خبر لـ" ما " وممن ذهب إلى هذا يونس والشلوبين وابن مالك .
انظر اللباب ١ / ١٧٥ - ١٧٦ ، والشرح الكبير ١ / ٥٩٢ ، والمقرب ١ / ١٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، ورصف المباني ٣٧٨ ، والهمع ٢ / ١٠ - ١١ ، والدرر ٢ / ٩٨ - ١٠٠ .

فالجواب :

أنَّ " واحدة " منصوب على الظرف - أي « إلاَّ في مرة واحدة » - ، و" منجنوناً " منصوباً بالنيابة عن المصدر المحذوف [و] التقدير : « إلاَّ يدور دوران (منجنون)[1] » و" معذباً " حال ، والخبر محذوف [و] التقدير : « إلاَّ تراه معذباً »[2] ، (والمنجنون)[3] الدولاب[4] .

فإن قيل : لِمَ أبطلتم عمل " ما " إذا بَطُلَ النفي بـ" إلاَّ " ، ولم تبطلوا عمل " ليس " إذا بَطُلَ النفي منها بـ" إلاَّ " ؟

فالجواب :

أنَّ " ليس " إنما عملت لكونها فعلاً لا لكونها نافية ، فإذا بطل النفي منها (بقي)[5] مُوجبُ العمل ، وهو كونها فعلاً[6] ، وأما قول سيبويه : « ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ »[7] برفع " الطيب " و" المسك " ، (فقيل)[8] : هو حمل " ليس " على " ما " [في] إبطال العمل .

---

(١) في الأصل : (مجنون) .

(٢) قال فيه ابن مالك : « وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه » .
انظر شرح التسهيل ١ / ٣٧٤ .

(٣) في الأصل : (والمجنون) .

(٤) قال ابن منظور في اللسان ١٣ / ٤٢٣ مادة (منجنون) : « المنجنون : الدولاب التي يُستَقى عليها » .

(٥) في الأصل : (نفى) .

(٦) انظر أسرار العربية ١٤٥ ، واللباب ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

(٧) من الأساليب التي يستخدمها النحويون ، وهو قولٌ للعرب حكاه سيبويه في الكتاب ١ / ١٤٧ حيث قال : « إلاَّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلاَّ المسك ، وما كان الطيبُ إلاَّ المسكُ » .
وقد روى أبو عمرو بن العلاء فيه نصب ما بعد إلاَّ على لغة الحجازيين ، والرفع على لغة بني تميم ، وهذا لحملهم " ليس " على " ما " كما ذكر الرضي .
وذكر الفارسي فيه أوجه وهي :
١ - أن في ليس ضمير القصة والحديث وأن المسك خبر المبتدأ الذي هو مع خبره جملة في موضع نصب خبراً لـ" ليس " .
٢ - أن يرفع " الطيب " بليس ، والتقدير : ليس في الوجود طيبٌ ، والمسك بدل منه - أي من الطيب - والخبر محذوف والتقدير : ليس الطيبُ في الوجود إلاَّ المسك ، وهذا ما رجحه ابن مالك .
ولأبي نزار ملك النحاة تخريج آخر ، وهو أن " الطيب " اسم ليس ، و" المسك " مبتدأ وخبره محذوف تقديره : إلاَّ المسك أفخرُهُ ، والجملة في موضع خبر ليس .
انظر المسائل الحلبيات ٢١٠ - ٢٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، والجنى الداني ٤٩٧ .

(٨) في الأصل : (وقيل) .

وقيل : هو (مؤولٌ)[1] بأنَّ " الطيب " اسم " ليس " ، وخبرها محذوفٌ ، أي : ليس الطيبُ شيئاً في الوجود إلاّ المسك ، و" المسك " مرفوع على البدل من " الطيب " الذي هو اسم " ليس " .

وإذا اجتمعت شروط العمل في " ما " وأعملتها على لغة الحجازيين جاز أن تدخل الباء في خبرها زائدة مؤكدة كما تدخل في خبر " ليس " ، وإذا عطفت على الخبر حال الإعمال ، فحكمه حكم العطف على خبر " ليس " ، وقد تقدم ما في ذلك من الوجوه // إلاَّ أنَّك إن قدمت الخبر هنا لم يجز إلاَّ الرفع ؛ لأنَّها حينئذ لا تعمل ، ويمتنع دخول الباء على الخبر ؛ لأنَّها لا تدخل في خبرها إلاَّ إذا كانت عاملة ، فإذا لم تعمل زال شبهها بليس ، فإذا قلت : « ما بقائمٍ زيدٌ » لم يجز ؛ لأنَّ دخول الباء موقوف على العمل ، ولا عمل هنا[2] ، والباء في خبر المبتدأ لا تدخل ، فلا يصح أن تقول : « زيدٌ بقائمٍ » ، وإنما تزاد الباء في المبتدأ كقولهم : « بِحَسْبِكَ زيدٌ »[3] .

٥ //٢٠٦ب ١٠

فأما " لا " فإعمالها إعمال " ليس " قليل[4] ، ولا تعمل إلاَّ في نكرة[5] سواء كانت أخت " ليس " ، أو أخت " إنَّ " ، وما تقدم في " ما " من شروط العمل يشترط في " لا " ،

---

(١) في الأصل : (ماوّل) .

(٢) نسب الفارسي زيادة الباء في خبر " ما " لأهل الحجاز ، وتبعه في ذلك الزمخشري ، ورده ابن مالك ؛ لأن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد " ما " .
والفراء كذلك نسب زيادة الباء ، وعدمها لأهل نجد .
انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢ ، والمسائل المشكلة ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمفصل ١٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤ .

(٣) مثل الزمخشري ، وابن عصفور ، وابن هشام ، والمرادي بهذا المثال على زيادة الباء في المبتدأ ، ومثل العكبري على زيادة الباء في المبتدأ بقوله : « بحسبك قولُ السوء » ، ومثله ابن مالك بقوله : « بحسبك حديث » .
انظر اللباب ١ / ١٢٥ ، والشرح الكبير ١ / ٤٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٧ ، والجنى الداني ٥٣ ، والمغني ١ / ١٢٨ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الحجازيون وسيبويه وطائفة من البصريين .
وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها عمل ليس ، وهي لغة بني تميم .
وذهب الزجاج إلى أنها تعمل عمل ليس في رفع الاسم ، ولا تعمل في الخبر شيئاً .
انظر التصريح ١ / ١٩٩ ، والهمع ٢ / ١١٩ .

(٥) أجاز ابن جني وابن الشجري إعمالها في المعرفة .
انظر الارتشاف ٢ / ١١٠ ، والمغني ١ / ٢٦٧ .

فلا تعمل إذا فصل بينها وبين اسمها ، ولا إذا تقدم خبرها ، ولا إذا (زال)[١] النفي عنها بإلاّ .

ولا يبنى اسمها معها كما يبنى في " لا " التي تعمل عمل " إنَّ " ؛ لأنَّها لا تتضمن " من " كما تتضمنه تلك إذ هذه جواب لمن سأل بغير " من " ، وكذلك لم تستغرق ؛ فإذا قلت : « لا رجلٌ في الدار » صدق نفيها بأن لا يكون في الدار واحدٌ من الرجال ، ويمكن أن يكون (اثنان)[٢] فما فوقهما ، وأكثر ما يجيء خبرها (محذوفاً)[٣] بشرط أن يكون معلوماً كقول الشاعر :

[١٣٩] مَـنْ صَـدّ عَـنْ نِيرانِهـا فَأَنَـا ابْـنُ قَيْـسٍ لا بَـرَاحُ[٤]

وتدخل الباء على خبرها كما تدخل على خبر " ما " ، ومنه قول الشاعر سواد (بن)[٥] قارب[٦] :

[١٤٠] وكـلٌّ شَفِيـعٍ يَـومَ لاَ ذُو قَرَابه بِمُغْـنٍ فتيـلاً عَـنْ سَـوادِ بْنِ قاربِ[٧]

---

(١) في الأصل : (زاد) .

(٢) في الأصل : (اثنين) .

(٣) في الأصل : (محذوفٌ) .

(٤) من مجزوء الكامل لسعد بن مالك .
الشاهد في قوله : « لا براح » حيث عملت " لا " عمل ليس في رفع الاسم خاصة ، والخبر محذوف تقديره : « لا براحُ لي » .
واستشهد به الزجاج على أنها تعمل في الاسم خاصة .
انظر الكتاب ١ / ٥٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ، وتحصيل عين الذهب ٨٥ ، وشرح ابن يعيش ١ / ١٠٩ ، والتصريح ١ / ١٩٩ ، والدرر ٢ / ١١٢ - ١١٣ .
وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، والمفصل ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والهمع ٢ / ١١٩ .

(٥) في الأصل : (ابن) .

(٦) هو سواد بن قارب الأزدي الدوسي أو السدوسي ، كان كاهناً في الجاهلية وشاعراً ، وصحابي في الإسلام . توفي نحو ١٥ هـ في خلافة عمر بالبصرة .
انظر أسد الغابة لابن الأثير ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والأعلام ٣ / ١٤٤ .

(٧) من الطويل .
وروايته في بعض كتب النحو : « فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة » .
الشاهد في قوله : « بمغنٍ » حيث دخلت الباء على خبر " لا " كما تدخل على خبر " ما " ، و" ليس " .
انظر شرح التسهيل ١ / ٣٧٦ ، والجنى ٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والدرر ٢ / ١٢٦ .
روي بلا نسبة في : شرح ابن عقيل ١ / ٣١٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٥٨ .

وأما إن النافية ، فهي أقل في العمل من " لا "[١] ، وقد سمع منه قول الشاعر :

[١٤١] إنْ هُوَ مُسْتَولِياً عَلى أحَدٍ   إلاّ عَلى أضْعَفِ المجَانِينِ[٢]

فـ" هو " اسم " إنْ " ، و" مستوليا " خبرها .

وأما " لات " في قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٣] ، فهي " لا " دخلت عليها تاء التأنيث[٤] ، كما تدخل على رُبَّ ، (وثُمَّ)[٥] ، فابقوها على عملها[٦] إلاَّ أنَّها لا تعمل

(١) أجاز إعمالها الكسائي ، وأكثر الكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وهو الصحيح عند أبي حيان والمرادي ؛ لأن إعمالها لغة لأهل العالية ، وإعمالها عند ابن مالك قليل .
ومنع إعمالها أكثر البصريين وسيبويه والفراء والمغاربة .
انظر المقتضب ٢ / ٣٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، والجنى الداني ٢٠٨ ، والارتشاف ٢ / ١٠٩ ، والهمع ٢ / ١٦٦ .

(٢) من المنسرح ، ولم أعثر على قائله .
ويروى في بعض الكتب " الملاعين " بدل " المجانين " .
الشاهد في قوله : « إن هو مستوليا » استشهد به الكسائي على إعمال " إنْ " النافية عمل ليس ، وذهب إلى الجواز أيضاً المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبو حيان .
انظر الأزهية ٤٥ - ٤٦ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٥ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٠ ، والهمع ٢ / ١١٦ ، والدرر ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) من الآية (٣) في سورة ص .

(٤) هذا ما ذهب إليه الأخفش والسيرافي ، وذهب سيبويه إلى أنها مركبة من " لا " والتاء كتركيب " إنما " .
وذهب أبو عبيدة ، وتبعه ابن الطراوة أنَّ التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي زائدة على الحين ، فهي كلمة وبعض كلمة أي أن أصلها " لا تحين " فالتاء متصلة بحين .
وذهب الخُشَنِّي إلى أنها فعل ماضٍ بمعنى نقص نفي بها كما نفي بليس .
وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها " ليس " فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً فصارت " لاس " ، ثم أبدلوا من السين التاء فصارت " لات " .
انظر شرح الكتاب للسيرافي الجزء الأول اللوحة ١٦٤ ، والمفصل ١٠٣ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، والبسيط ٢ / ٧٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٩ ، والجنى الداني ٤٨٥ - ٤٨٦ ، والارتشاف ٢ / ١١١ ، والهمع ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٧٣ .

(٥) في الأصل : (فثمَّ) .

(٦) اختلف النحويون في عملها ، فذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ولكن بشرط أن تعمل في الحين ، وقال به السيرافي .
ونسب للأخفش فيها قولان الأول : أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف .
والثاني : أنها تعمل عمل إنَّ فتنصب الاسم وترفع الخبر ،وفي كتابه معاني القرآن ٢ / ٢٥٣ : قال : « لا تكون لات إلاّ مع الحين » .
وذهب الفراء إلى جواز الخفض بها ، واعتبرها الجرمي حرف جر وردّه الفارسي .
انظر الكتاب ١ / ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، والمسائل المنثورة ١٠٧ ، والمغني ١ / ٢٨٢ ، والتصريح ١ / ٢٠٠ ، والهمع ٢ / ١٢٣ .

إلاَّ في الحين[1] ، ويحذفون اسمها على الفصيح كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[2] ، فاسمها محذوف ، و" حين مناص " خبرها ، [و] التقدير : « لات الحينُ حينَ مناصٍ » ، وقد قرئ في الشاذ بالرفع[3] على أنَّ الخبر هو المحذوف ، وإعمالها في زمان غير لفظ الحين شاذٌ ، ومنه قول الشاعر :

٥ [١٤٢] نَـدِمَ البُغـاةُ ولاتَ سَاعَـةَ مَنْـدَمِ والبغْـيُ مَرْتَـعُ مُبْتغيـهِ وَخِيـمُ[4]

قوله :

وَانْصِبْ بـ"ما" كَـ"لَيْسَ " مَعْ نَفْيٍ ظَهَرْ وَارْفَـعْ مَـعَ إلاَّ أَوْ تَقَـدُّمِ الْخَبَرْ

// تكلم في هذا البيت على إعمال " ما " كإعمال " ليس " ، فذكر أنَّها تنصب الخبر //٢٠٧أ كما تنصبه " ليس " ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وانصِبْ بـ" مَا " كـ" ليسَ " » ، وقال : « مَعْ نَفيٍ ظَهرْ » ؛ لينبِّه على أنَّ المراد بـ" ما " النافية ، ثم استثنى حيث يبطل النفي بـ" إلاَّ " ، أو

١٠ يتقدم الخبر ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « (مَعَ إلاَّ)[5] ، أو تقـدُّمِ الخَبَرْ » يريد : انصب بـ" ما " كـ" ليس " إلاَّ إذا دخلت " إلاَّ " على خبرها ، أو تقدم خبرها ، فـ" تَقَدُّمِ " مجرور بالعطف على " إلاَّ " ؛ لأنَّها في موضع جر بـ" مع " [و] التقدير : « إلاَّ مع إلاَّ أو مع تقدُّمِ الخبَر » ، فذكر شرطين من شروط إعمال " إلاَّ " ، وسكت عن الثالث ، وهو زيادة " إنْ "

---

(١) وممن ذهب إلى هذا سيبويه والفراء ، وذهب الفارسي وابن مالك إلى أنها تعمل في مرادف الحين كـ" أوان ، وساعة " ، ونسبه الرضي للفراء ، وأجاز الشلوبين وابن عصفور عملها في " هنا " ، ومنعه ابن مالك .
انظر الكتاب ١ / ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٦ ، والمغني ١ / ٢٨٣ ، والهمع ٢ / ١٢٢ - ١٢٤ .

(٢) من الآية (٣) في سورة ص .

(٣) قرأ بالرفع « ولاتُ حينُ » بضم التاء ورفع النون أبو السمال .
وقرأ عيسى بن عمرو « ولاتِ حينٍ » بكسر التاء وجر النون .
انظر البحر المحيط ٧ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٤) من الكامل نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة ، وقيل لمهلهل بن مالك الكنعاني .
الشاهد في قوله : « لات ساعة مندم » حيث عملت " لا " في مرادف الحين " ساعة " .
انظر شواهد العيني ١ / ٢٥٥ ، والخزانة ٤ / ١٧٥ ، ومعجم شواهد العربية ٣٥٧ .
وروي بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٠ ، وشرح شذور الذهب ١٨٧ ، والدرر ٢ / ١١٧ - ١١٨ .

(٥) في الأصل : (إلاَّ مع إلاَّ) .

بعدها ، وقد تقدم الكلام على ذلك كله ، وتمثيل الجميع ، ويتعين في البيت نقل حركة همزة " إلاَّ " إلى عين " مع " فتسقط الهمزة على طريق النقل ، فيعلم أنَّ عين " مع " ما كانت ساكنة على (إحدى)[1] اللغتين ، وإنما تحركت بالنقل .

(١) في الأصل : (أحد) .





الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الحديث والأثر .
- فهرس الأمثال .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس القوافي (الشعر والرجز) .
- فهرس أنصاف الأبيات .
- فهرس الأعلام .
- فهرس القبائل والطوائف ونحوها .
- فهرس البلدان والمواضع .
- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .




فهرس الآيات القرآنية

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة

سورة البلد

سورة الليل

سورة البيّنة

فهرس الحديث والأثر

الحديث والأثر **الصفحة**

فهرس الأمثال

فهرس أقوال العرب

القول **الصفحة**

فهرس القوافي (الشعر والرجز)

الباء المكسورة

التاء المضمومة

التاء المكسورة

فهرس أنصاف الأبيات

الشطر	الصفحة

فهرس الأعلام

العلم **الصفحة**

العلم **الصفحة**

العلم	الصفحة

العلم **الصفحة**

العلم **الصفحة**

العلم | الصفحة

فهرس القبائل والطوائف ونحوها

القبيلة والطائفة **الصفحة**

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

البلد والموضع **الصفحة**

فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب والمؤلف **الصفحة**

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والمصورات .

١- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، الجزء الثاني ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة برقم (٧٤) نحو .

٢- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، الجزء الثالث ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة برقم (٧٧) نحو .

٣- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن جابر الأندلسي ، مصورة مكتبة الحرم برقم (٨٧) نحو .

٤- **شرح الدروس في النحو** ، لابن الدهان ، مصورة الزميلة فاطمة الكحلاني عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٢٣٤٩ - ١) عن مكتبة شهيد علي .

٥- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الأول ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة برقم (٧٣٤) نحو .

٦- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الثاني ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة برقم (٧٣٦) نحو .

٧- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الثالث ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة برقم (٧٣٨) نحو .

٨- **شرح نهاية البهجة** ، لإبراهيم النقشبندي ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٢١٨) نحو .

٩- **كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب** ، لعبد الله الفاكهي ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٢٧) .

١٠- **كفاية الغلام في إعراب الكلام وتسمى ألفية ابن شعبان** ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٦٣) نحو .

١١- **اللمع في النحو** ، لابن جني عثمان الموصلي ، مصورة مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٦٣٢) نحو .

١٢- **المصباح في النحو** ، للإمام ناصر المطرزي ، مصورة عن ميكروفلم في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٧٠٣) نحو .

ثانياً : الرسائل العلمية والدوريات .

١- **الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور سعد حمدان الغامدي ١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ .

٢- **ابن الطراوة النحوي** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور عياد عيد الثبيتي ١٣٩٨ هـ - ١٣٩٩ هـ .

٣- **ابن كيسان النحوي** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد محمد بن حمود الدعجاني ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٤- **ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد حسن محمد عبد الرحمن أحمد ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٥- **أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور سالم محسن العميري ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٦- **الاشتغال عند النحويين** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد عبد الله حمود المخلافي ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٧- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأبي جعفر الرعيني** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد عبد الله حامد النمري ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٨- **شرح المنحة في اختصار الملحة لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي ، تحقيق ودراسة** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد فاطمة عبد الله أحمد الكحلاني ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٩- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي إسحاق الطائي ، دراسة وتحقيق** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور محسن سالم العميري ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠- **كتاب البيان في شرح لمع ابن جني إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق** ، إعداد علاء الدين حموية .

١١- **كتاب الجمل في النحو لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير ، تحقيق ودراسة** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد علي بن سلطان الحكمي .

١٢- **كتاب شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق ودراسة** ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد خديجة محمد حسين باكستاني ١٤٠٧هـ - ١٤٠٨هـ .

١٣- **لب اللباب في شرح أبيات الكتاب لسليمان بن بنين بن خلف ، دراسة وتحقيق** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور إنجا إبراهيم اليماني - رحمها الله - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

١٤- **لغات طيء** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد محمد يعقوب تركستاني ١٤٠٢ هـ .

١٥- **لغات قيس** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور محمد أحمد سعيد العمري ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٦- **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي** ، طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق ، سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

١٧- **مجلة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة** ، العدد الثاني ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

ثالثاً : المطبوعات .

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢- **آثار البلاد وأخبار العباد** ، تصنيف الإمام زكريا بن محمد القزويني ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣- **أبو عبيدة معمر بن المثنى** ، للدكتور نهاد الموسى ، دار العلوم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- **أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف** ، لرشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٥- **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو** ، تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٦- **الأبيات المشكلة الإعراب** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق وشرح محمود الطناحي ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٧- **إتحاف فضلاء البشر** ، للشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء ، طبع بالمطبعة الميمنية على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر .

٨- **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تأليف لسان الدين بن الخطيب ، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٩- **أخبار النحويين البصريين** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٠- **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

١٢- **الإرشاد في علم الإعراب** ، بتصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي ، والدكتور محسن العميري ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٩ م .

١٣- **الأزهية في علم الحروف للهروي** ، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

١٤- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، تأليف عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

١٥- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق الدكتور طه محسن ، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٦- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، لعز الدين بن الأثير الجزري ، دار الفكر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

١٧- **أسرار البلاغة في علم البيان** ، للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق وشرح وتعليق السيد محمد رشيد رضا والشيخ أسامة صلاح الدين ، دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

١٨- **أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

١٩- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، تأليف عبد الباقي بن عبد الحميد ، شركة الطباعة العربية السعودية ، حقوق الطبع محفوظة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٠- **الأشباه والنظائر في النحو** ، للسيوطي ، تحقيق عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢١- **الاشتقاق** ، لأبي بكر محمد بن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الثالثة .

٢٢- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لابن حجر العسقلاني ، وبهامشه كتاب الاستيعاب ، دار الفكر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٢٣- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** ، للزجاجي لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ - الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٢٤- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

٢٥- **الأصمعيات** ، للأصمعي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف - مصر ، الطبعة الرابعة .

٢٦- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٧- **إعراب القراءات السبع وعللها** ، لابن خالويه ، حققه وقدّم له الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٨- **إعراب القراءات الشواذ** ، للعكبري ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٢٩- **إعراب القرآن** ، للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٠- **الأعلام** ، للزركلي (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ، دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشر ١٩٩٥ م .

٣١- **أعلام المغرب والأندلس وهو كتاب نثير الجمان في شعر نظمني وإياه الزمان** ، تأليف الأمير الأندلسي الغرناطي أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر ، حققه وقدم له الدكتور محمد رضوان الداية ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

٣٢- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء** ، تأليف محمد راغب الطباخ الحلبي ، صححه وعلق عليه محمد كمال ، دار القلم العربي بحلب .

٣٣- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني ، مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع كوستاتسوماس وشركاه بالقاهرة .

٣٤- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، لأبي الحسن بن أسد الفارقي ، حققه وقدم له سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٣٥- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، للسيوطي قدّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .

٣٦- **أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد** ، لسعيد الشرتوني ، مطبعة مُرْسَلي بيروت ١٨٨٩ م .

٣٧- **الإقناع في العروض وتخريج القوافي** ، تأليف الصاحب بن عباد بتحقيق محمد آل ياسين ، مطبعة المعارف ، الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ .

٣٨- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** ، لابن مالك رواية محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ، تحقيق ودراسة سعد بن حمدان الغامدي ، مكتبة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٣٩- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف في الأسماء والكنى والأنساب** ، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ نايف العباس ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت لبنان .

٤٠- **ألفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام** ، صنعة زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري ، حققه وقدّم له الدكتور زهير زاهد ، والأستاذ هلال ناجي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .

٤١- **الألفية في النحو والصرف** ، لابن مالك الأندلسي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م .

٤٢- **الأمثال** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٤٣- **أمثال العرب** ، للمفضل بن محمد الضبي ، قدم له وعلّق عليه الدكتور إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٤- **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٤٥- **الأمالي** ، لأبي علي القالي ، جامعة أم القرى .

٤٦- **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه** ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٤٧- **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، تأليف أبي البقاء العكبري ، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوه عوض ، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٤٨- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٤٩- **إنباء الغمر بأنباء العمر** ، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العاليه الهندية تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

٥٠- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لأبي العباس أحمد بن ولاد النحوي ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٥١- **الأنساب للسمعاني** ، لأبي سعيد التميمي السمعاني ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٥٢- **الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم** ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٥٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٥٤- **أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية** ، تأليف محمود مصطفى ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة ، الطبعة الحادية عشر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٥٥- **أوجز المسالك إلى موطأ مالك** ، للعلامة المحدث الجليل الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٦- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية .

٥٧- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني - بغداد .

٥٨- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، للعالم الفاضل إسماعيل باشا البغدادي ، دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان .

٥٩- **البحر المحيط** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٦٠- **البداية والنهاية** ، لابن كثير ، أشرفت على طبعه وإخراجه وطبعته على نفقتها مكتبة المعارف ببيروت ، ومكتبة النصر بالرياض ، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م .

٦١- **البديعيات في الأدب العربي نشأتها – تطورها – أثرها** ، إعداد علي أبو زيد ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٦٢- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع الأشبيلي ، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .

٦٣- **بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة** ، تأليف عبد المتعال الصعيدي ، إحياء الكتب الإسلامية ببيروت .

٦٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٦٥- **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٦٦- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، دار التراث ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

٦٧- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، دار مكتبة الحياة – بيروت لبنان ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر سنة ١٣٠٦ هـ .

٦٨- **تاريخ آداب اللغة العربية** ، تأليف جرجي زيدان ، دار مكتبة الحياة – بيروت لبنان ١٩٩٢ م .

٦٩- **تاريخ الأدب العربي** ، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .

٧٠- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** ، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية – المدينة المنورة .

٧١- **تاريخ العلامة ابن خلدون** ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر .

٧٢- **التاريخ الكبير** ، للبخاري شيخ الإسلام الإمام أبي عبد الله البخاري ، مطبعة دار المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدر آباد ، سنة ١٣٦١ هـ ، الطبعة الأولى .

٧٣- **التبصرة والتذكرة** ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٧٤- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، للعكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٥- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان** ، لابن مكي ، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة - القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٧٦- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٧٧- **تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن** ، لأبي جعفر الرعيني ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، دار المنارة - جدة السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م .

٧٨- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق الدكتور عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٩- **التصريح على التوضيح** ، للأزهري ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

٨٠- **تذكرة النحاة** ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٨١- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٨٢- **التعريف في الأنساب والتنويه لذوي الأحساب** ، للقرطبي أحمد بن محمد الأشعري ، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور سعد عبد المقصود ظلام ، دار المنار .

٨٣- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٨٤- **تفسير ابن كثير والبغوي ويليه فهرس فضائل القرآن** ، مطبعة المنار بمصر ١٣٤٧هـ.

٨٥- **تفسير البحر المحيط = البحر المحيط** .

٨٦- **التفسير الكبير** ، للرازي ، التزام عبد الرحمن محمد بميدان الجامع الأزهر بمصر ، الطبعة الأولى .

٨٧- **تفسير المراغي** ، تأليف صاحب الفضيلة الأستاذ أحمد مصطفى المراغي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٨٨- **تلقيح الألباب في عوامل الإعراب** ، للشنتريني ، دراسة وتحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

٨٩- **تهذيب التهذيب** ، لابن حجر العسقلاني ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى .

٩٠- **تهذيب الصحاح** ، لمحمود الزنجاني ، تحقيق عبد السلام هارون ، وأحمد عبد الغفور عطار ، وعني بنشره محمد سرور الصبان ، دار المعارف - بمصر .

٩١- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق الأستاذ عبد العظيم محمود ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب .

٩٢- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية حسين محمد امبابي وشركاه - ٩ شارع الصنادقية بالأزهر ، الطبعة الثانية .

٩٣- **التوطئة** ، للشلوبين ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٩٤- **التيسير في القراءات السبع** ، للإمام أبي عمرو الداني عني بتصحيحه أوتويرتزل ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

٩٥- **تيسير مصطلح الحديث** ، بقلم الدكتور محمود الطحان ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الثامنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٩٦- **الجاسوس على القاموس** ، لأحمد بن فارس الشدياق ، دار صادر - بيروت ، طبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ .

٩٧- **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

٩٨- **جامع الدروس العربية** ، للشيخ مصطفى الغلاييني - الجزء الأول - راجع هذه الطبعة ونقّحها الدكتور محمّد أسعد النادري ، المكتبة العصرية - صيدا بيروت ، الطبعة الثلاثون ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٩٩- **الجمل في النحو** ، للزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٠٠- **الجمل في النحو المنسوب للخليل الفراهيدي** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

١٠١- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** ، تأليف أبي زيد القرشي ، حققه وضبطه وزاد في شرحه علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى .

١٠٢- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه الدكتور أحمد عبد السلام ، وخرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٠٣- **جمهرة أنساب العرب** ، للأندلسي ، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٠٤- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للمرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م .

١٠٥- **حاشية الخضري** ، تأليف الشيخ محمد الدمياطي الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

١٠٦- **حاشية الشمني على مغني ابن هشام المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام** ، المطبعة البهية بمصر .

١٠٧- **حاشية الشيخ ياسين ضمن كتاب التصريح على التوضيح للأزهري** .

١٠٨- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

١٠٩- **الحجة في علل القراءات السبع** ، لأبي علي الفارسي ، بتحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، ومراجعة محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، الطبعة الثانية .

١١٠- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م - ١٣٨٧ هـ .

١١١- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، لأبي محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٠ م .

١١٢- **الحلة السيرا في مدح خير الورى** ، لابن جابر الأندلسي ، تحقيق علي أبو زيد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٣- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١٤- **الحماسة** ، للبحتري ، نقله عن النسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبة كلية ليدن واعتنى بضبطه بالشكل الكامل وتدوين فهارسه وملحوظاته لويس اليسوعي ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١٥- **الحيوان** ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية .

١١٦- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١١٧- **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة .

١١٨- **دائرة المعارف الإسلامية** ، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي ، أحمد الشنتناوي ، وإبراهيم زكي خورشيد ، وعبد الحميد يونس ، العدد الأول ، جمادى الثانية ١٣٥٢ هـ - اكتوبر ١٩٣٣ م .

١١٩- **الدارس في تاريخ المدارس** ، تأليف عبد القادر بن محمد الدمشقي ، عني بنشره وتحقيقه جعفر الحسني ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٨ م .

١٢٠- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بالهند ، الطبعة الأولى .

١٢١- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية** ، تأليف أحمد الشنقيطي ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوق جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، قدَّم له وقرّظه الدكتور أحمد محمد صيره ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

١٢٣- **درة الحجال في أسماء الرجال** ، لأبي العباس المكناسي ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي ، المكتبة العتيقة ، دار التراث .

١٢٤- **دلائل الاعجاز** ، للجرجاني ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٢٥- **دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥ هـ** ، إعداد عمادة شؤون المكتبات ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٢٦- **الدليل الشافي على المنهل الصافي** ، تأليف جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي ، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر - القاهرة ، جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .

١٢٧- **الديباج** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى تحقيق الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع ، والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

١٢٨- **الديباج المذهب** ، لابن فرحون المالكي ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي ، مكتبة دار التراث - القاهرة .

١٢٩- **ديوان الأخطل** ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٣٠- **ديوان الأعشى** ، دار صادر - بيروت .

١٣١- **ديوان الأعشى** ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت لبنان .

١٣٢- **ديوان امرؤ القيس - شاعر المرأة والطبيعة -** ، بقلم ايليا حاوي - دار الثقافة - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨١ هـ .

١٣٣- **ديوان أمية بن الصلت** ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السلطي ، الطبعة الثانية .

١٣٤- **ديوان النابغة الذبياني** ، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه الشيخ محمد الطاهر بن عاشو ، الشركة التنوسية للتوزيع ، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر .

١٣٥- **ديوان تأبط شراً وأخباره** ، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٤٨ م .

١٣٦- **ديوان تميم بن مقبل** ، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

١٣٧- **ديوان جرير** ، دار صادر - بيروت ، دار بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٣٨- **ديوان الحارث بن حلزة** ، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، دار القلم - بيروت لبنان .

١٣٩- **ديوان حسان بن ثابت** ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٤٠- **ديوان خفاف بن ندبة ضمن شعراء إسلاميون** ، للدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

١٤١- **ديوان دريد بن الصمة الجشمي** ، قدم له الدكتور شاكر الفحام ، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٤٢- **ديوان ذي الرمة** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٤٣- **ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم ابن الورد ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٤٤- **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخبـاره** ، صنعه يحيـى الطـائي ، روايـة هشـام الكلبي ، دراسة وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٤٥- **ديوان عبد الله بن رواحة – سيرته وشعره –** ، تأليف الدكتور قصاب ، دار العلوم، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

١٤٦- **ديوان عبد الله بن الزبير** ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، دار الحرية – بغـداد ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

١٤٧- **ديوان العجاج** ، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشرق .

١٤٨- **ديوان علي بن أبي طالب عم النبي ﷺ** ، جمعه وشرحه الدكتور محمد التونجـي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

١٤٩- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، دار صادر – بيروت .

١٥٠- **ديوان عنترة** ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .

١٥١- **ديوان الفرزدق** ، دار صادر ببيروت .

١٥٢- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق الدكتور ناصر الديـن الأسـد ، دار صـادر بـيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

١٥٣- **ديوان قيس بن ذريح ضمن ديـوان العذريين** ، شرح الدكتـور يوسـف عيـد ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

١٥٤- **ديوان قيس بن الملوح ضمن ديوان العذريـين** ، شـرح الدكتـور يوسـف عيـد ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

١٥٥- **ديوان كثير عزة** ، جمعه وشرحه الدكتـور إحسـان عبـاس ، دار الثقافـة – بـيروت ، لبنان ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

١٥٦- **ديوان المتنبي** ، دار صادر ببيروت ١٣٨٩ هـ – ١٩٧٠ م .

١٥٧- **ديوان النمر بن تولب ضمن شعراء إسلاميون** ، للدكتور نـوري حمـودي القيسـي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م .

١٥٨- **ديوان الهذليين** ، الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م .

١٥٩- **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسـفار** ، دار الشرق العربي – بيروت لبنان – حلب سورية .

١٦٠- **الرد على النحاة** ، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثالثة .

١٦١- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٦٢- **روضات الجنات في أصول العلماء والسادات** ، تأليف الشيخ محمد باقر ، صححه السيد محمد علي الروضاتي الأصبهاني ، الطبعة الثانية .

١٦٣- **الروض المعطار في خبر الأقطار - معجم جغرافي -** ، تأليف عبد المنعم الحميري ، حققه الدكتور إحسان عباس ، مكتبة لبنان - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .

١٦٤- **الروض النظر في ترجمة أدباء العصر** ، تأليف عصام الدين العمري ، تحقيق الدكتور سليم النعيمي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

١٦٥- **زاد المسير في علم التفسير** ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، حققه وكتب هوامشه محمد بن عبد الرحمن عبد الله ، وخرج أحاديثه أبو هاجر السعيد زغلول ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٦٦- **زاهر الآداب وثمر الألباب** ، لأبي إسحاق الحصري مفصل ومضبوط ومشروح بقلم الدكتور زكي مبارك ، حققه وزاد في تفصيله وضبطه وشرحه محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ببيروت لبنان ، الطبعة الرابعة .

١٦٧- **سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب** ، للشيخ أبي الفوز البغدادي السويدي ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٦٨- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٦٩- **سمط اللآلي** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق وتصحيح عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .

١٧٠- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي** ، لعبد الملك بن حسين المكي ، المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة ١٣٧٩ هـ .

١٧١- **سنن أبي داود** ، راجعه على عدة نسخ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية - دار الفكر .

١٧٢- **سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه** ، حققه وصنع فهارسه محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة .

١٧٣- **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندي** ، دار إحياء التراث العربي ببيروت لبنان .

١٧٤- **سير أعلام النبلاء** ، لشمس الدين الذهبي ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٧٥- **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

١٧٦- **الشافي في العروض والقوافي** ، للدكتور هاشم صالح مناع ، دار الفكر العربي ١٩٩٣ م .

١٧٧- **شذا العرف في فن الصرف** ، للأستاذ أحمد الحملاوي ، دار الفكر ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

١٧٨- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٧٩- **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة العزى الحديث نجف ، الطبعة الأولى .

١٨٠- **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد السيرافي ، حققه الدكتور محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٨١- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .

١٨٢- **شرح ألفية ابن معطي** ، لابن القواس عبد العزيز الموصلي ، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٨٣- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

١٨٤- **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

١٨٥- **شرح الجاربردي على الشافية – مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوي على متن الشافية وشرحها للجاربردي وحاشية الجاربردي** ، لابن جماعة ، عالم الكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

١٨٦- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن خروف ، تحقيق ودراسة الدكتور سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى .

١٨٧- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية .

١٨٨- **شرح الدماميني على متن مغني اللبيب بهامش حاشية العلامة الشمني على مغني ابن هشام** ، المطبعة البهية بمصر .

١٨٩- **شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، ويليه أخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام** ، تأليف حسن السندوبي ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة .

١٩٠- **شرح ديوان جرير** ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

١٩١- **شرح ديوان الحماسة** ، للتبريزي الشيخ أبي زكريا الشهير بالخطيب ، عالم الكتب – بيروت .

١٩٢- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ببيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

١٩٣- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، حققه وقدم له إحسان عباس ، جامعة أم القرى ، مطبعة حكومة الكويت .

١٩٤- **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م ، منشورات جامعة بنغازي .

١٩٥- **شرح شافية ابن الحاجب** ، تأليف الشيخ رضى الدين الاستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة محمد نور الحسن ، محمد الزفراف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي – بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

١٩٦- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لابن هشام الأنصاري ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

١٩٧- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** ، تأليف عبد الله بن برِّي ، تقديم وتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش والدكتور محمد مهدي علام ، المطابع الأميرية بالقاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٩٨- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي .

١٩٩- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٢٠٠- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، لابن الأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، دار المعارف ١٩٩٣ م .

٢٠١- **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الفاخوري بمؤازرة الدكتور وفاء الباني ، دار الجيل - بيروت .

٢٠٢- **شرح قواعد الإعراب لابن هشام** ، تأليف محي الدين الكافيجي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار طلاس ، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م .

٢٠٣- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٠٤- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية** ، لأبي حيان الأندلسي ، تأليف ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب الدكتور صلاح رواي ، مطبعة حسان - القاهرة ، الطبعة الثانية .

٢٠٥- **شرح اللمع** ، لابن برهان العكبري ، حققه الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٠٦- **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت .

٢٠٧- **شرح مقامات الحريري** ، لابن العباس الشريشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - صيد بيروت ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٠٨- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، للشلوبين ، درسه وحققه تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٠٩- **شرح مُلحة الإعراب** ، للحريري ، قدَّم له وحققه الدكتور أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٢١٠- **شذرات الذهب في معرفة أخبار من ذهب** ، لابن العماد الحنبلي ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

٢١١- **شعراء أمويون - القسم الثالث -** ، دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المجمع العلمي - العراق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢١٢- **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .

٢١٣- **شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي** ، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٢١٤- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، للسلسيلي ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢١٥- **الشنفري شاعر الصحراء الأبي** ، **دراسة فنية تتناول حياة الشاعر ومذهبه** ، تأليف الدكتور محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢١٦- **شواهد العيني ضمن كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢١٧- **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

٢١٨- **الصحاح** ، للجوهري ، تحقيق عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٢١٩- **صحيح البخاري** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار الفكر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٢٢٠- **صحيح سنن الترمذي باختصار السند** ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني ، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٢١- **صحيح مسلم** ، للإمام أبي الحسين النيسابوري ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م .

٢٢٢- **صفوة الصفوة** ، للإمام العالم جمال الدين ابن الجوزي ، حققه وعلق عليه محمود فاخوري ، وخرج أحاديثه محمد رواس ، دار المعرفة ببيروت - لبنان .

٢٢٣- **الصناعتين " الكتابة والشعر "** ، تصنيف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .

٢٢٤- **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

٢٢٥- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، لشمس الدين السخاوي ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت لبنان .

٢٢٦- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام** ، لمحمد عبد العزيز النجار ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٢٢٧- **طبقات الشافعية الكبرى** ، لتاج الدين السبكي ، طبع على نفقة مولاي أحمد بن عبد الكريم الحسني ، الطبعة الأولى ، المطبعة الحسينية المصرية .

٢٢٨- **طبقات الشعراء** ، لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

٢٢٩- **طبقات فحول الشعراء** ، لابن سلام الجمحي ، تأليف محمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة .

٢٣٠- **الطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد العروض والقافية** ، للدكتور عبد الحميد السيد ، مكتبة الكليات الأزهرية حسين محمد مبابي وأخوه محمد ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٣١- **عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي** ، للإمام الحافظ ابن العربي المالكي ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .

٢٣٢- **العروض تهذيبه وإعادة تدوينه** ، صنعة الشيخ جلال الحنفي ، مطبعة العاني ١٩٧٨ م - ١٣٩٨ هـ .

٢٣٣- **العروض والقافية ودراسة في التأسيس والاستدراك** ، تأليف محمد العلمي ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٣٤- **العصر العباسي الثاني** ، لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .

٢٣٥- **العقد الفريد** ، لابن عبد ربه الأندلسي ، شرحه وضبطه ورتب فهارسه أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون ، قدَّم له الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ببيروت لبنان .

٢٣٦- **علم المعاني** ، للدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٣٧- **العين** ، لأبي عبد الرحمن الخليل الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٣٨- **عيون الأخبار** ، لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .

٢٣٩- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين ابن الجزري ، عني بنشره ج. برجستراسر ، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

٢٤٠- **غربال الزمان في وفيات الأعيان** ، ليحيى العامر اليماني ، صححه وعلق عليه محمد ناجي العمر ، بإشراف القاضي عبد الرحمن بن يحيى ، مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٤١- **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال - المشهور بالشرح الكبير** ، للشيخ جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق ، تحقيق مصطفى نحاس - كلية الآداب - جامعة الكويت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٤٢- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** ، لمحمد علي الشوكاني حققه وخرج أحاديثه عبد الرحمن عميرة ، ووضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٤٣- **الفرائد الجديدة ومعه المواهب الحميدة** ، للشيخ عبد الحميد المدرس ، أشرف على طبعها وعلق على شواهدها محمد الملا أحمد الكرني ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف التراث الإسلامي .

٢٤٤- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني تحقيق فهمي حسن النمر وفؤاد علي مخيمر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٢٤٥- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** ، لأبي عبيد البكري ، حققه وقدّم له الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .

٢٤٦- **الفصول الخمسون** ، لابن معطي ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢٤٧- **فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية الكائنة بسراي درب الجماميز بمصر** ، جمعه ورتبه : مدير المكتبة العربية بها أحمد الميهي ومحمد البيلاوي ، طبعة أولى بالمطبعة العثمانية بمصر سنة ٣٠٧ هـ .

٢٤٨- **فهرس مخطوطات الأوقاف العامة بالموصل** ، إعداد سالم عبد الرزاق أحمد ، مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٢٤٩- **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد** ، لعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد .

٢٥٠- **فهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود** ، صنعه الدكتور عبد الرزاق حسين، عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥١- **فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود (النحو والصرف واللغة والعروض)** ، إعداد الدكتور علي حسين البواب ، عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥٢- **فهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب المصرية** ، تصنيف فؤاد سيد أمين، القاهرة، دار الرياض للطبع والنشر ١٩٥٤ م .

٢٥٣- **فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود** ، إعداد الدكتور علي حسين البواب ، عمادة شؤون المكتبات قسم المخطوطات ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥٤- **فهرس المطبوعات العراقية (١٨٥٦ - ١٩٧٢ م)**، إعداد عبد الجبار عبد الرحمن، دار الرشيد للنشر .

٢٥٥- **فهرس النحو (المصورات الميكروفلمية الموجودة بمكتبة الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)** ، إعداد قسم الفهرسة بالمركز - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة .

٢٥٦- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** ، للشوكاني ، بتحقيق عبد الرحمن يحيى العلمي اليماني ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ بيروت .

٢٥٧- **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة** ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكتبة الحياة ، الطبعة الأولى .

٢٥٨- **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي ، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٢٥٩- **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٢٦٠- **الكافي في العروض والقوافي** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، مطبعة المدني .

٢٦١- **الكامل** ، للإمام أبي العباس المبرد ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٦٢- **الكامل في التاريخ** ، لابن الأثير ، راجعه وعلق عليه نخبة من العلماء ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢٦٣- **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك** ، لتقي الدين المقريزي ، حققه وقدم له ووضع حواشيه الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور .

٢٦٤- **الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ببيروت .

٢٦٥- **كتاب الشعر** ، لأبي علي الفارسي = **الأبيات المشكلة الإعراب** .

٢٦٦- **كتاب الطبقات** ، للإمام المحدث أبي عمرو خليفة بن خياط العصفري ، رواية أبي عمران موسى بن زكريا ، حققه وقدم له الدكتور أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٦٧- **الكشاف** ، للزمخشري ، دار المعرفة .

٢٦٨- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، للعلامة الشهير بحاجي خليفة ، دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان .

٢٦٩- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمؤلفه أبي محمد القيسي ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٢٧٠- **كفاية الغلام = ألفية الآثاري** .

٢٧١- **اللباب في تهذيب الأنساب** ، لابن الأثير ، مكتبة المثنى ببغداد .

٢٧٢- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، للعكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر - دمشق ، سورية ، ودار الفكر المعاصر - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٢٧٣- **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب** ، لمحمد علي السراج ، عني بمراجعته وتحقيقه خير الدين شمس باشا ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٧٤- **لب اللباب في تحرير الأنساب** ، للشيخ الإمام السيوطي ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب .

٢٧٥- **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٧٦- **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٢٧٧- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم** ، للإمام الآمدي صححه وعلق عليه الأستاذ الدكتور ف. كرنكو ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٢٧٨- **المبدع في التصريف** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق وشرح وتعليق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م .

٢٧٩- **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

٢٨٠- **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر .

٢٨١- **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل أحمد النيسابوري الميداني ، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية في جمادى الثانية ١٣٧٩ هـ - ديسمبر ١٩٥٩ م .

٢٨٢- **مجمع فؤاد الأول للغة العربية – دور الانعقاد الرابع – محاضر الجلسات** ، طبعت بدار الطباعة المصرية – القاهرة ١٩٣٩ م .

٢٨٣- **مجمل اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٨٤- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تأليف أبي الفتح بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، يشرف على إصدارها محمد توفيق، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٣٨٦هـ.

٢٨٥- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٢٨٦- **مختار الصحاح** ، لمحمد الرازي ، دار الكتاب العربي ببيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

٢٨٧- **المخصص** ، لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة – بيروت .

٢٨٨- **المدارس النحوية** ، لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .

٢٨٩- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٢٩٠- **مراتب النحويين** ، لأبي الطيب اللغوي ، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها – القاهرة .

٢٩١- **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٩٢- **المسائل الحلبيات** ، صنعة أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، دار المنار ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٩٣- **المسائل العضديات** ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٩٤- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني - بغداد .

٢٩٥- **المسائل المنثورة** ، للفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢٩٦- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٢٩٧- **المستقصى في أمثال العرب** ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٢٩٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٢٩٩- **مشاهير الشعراء والأدباء** ، إعداد علي مهنا ، وعلي نعيم خريس ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٠٠- **المشكاة الفتحية على الشمعة المضية** ، للسيوطي ، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود ، مطبعة وزارة الأوقاف الشؤون الدينية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٠١- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، تأليف أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العلمية - بيروت لبنان .

٣٠٢- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين ، دار الرسالة للطباعة - بغداد .

٣٠٣- **معاني الحروف** ، لأبي الحسن الرماني ، حققه وخرج شواهده وعلق عليه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٣٠٤- **معاني القرآن** ، للأخفش ، حققه الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٣٠٥- **معاني القرآن** ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار ، دار السرور .

٣٠٦- **معاني القرآن وإعرابه** ، لأبي إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٠٧- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتاب - بيروت ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

٣٠٨- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، الطبعة الأخيرة منقحة ومضبوطة وفيها زيادات ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٣٠٩- **معجم الأعلام - معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، تأليف بسام عبد الوهاب الجابي ، الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣١٠- **معجم البلدان** ، للإمام أبي عبد الله ياقوت الحموي ، عني بتصحيحه وترتيب وضعه وكتابة المستدرك عليه محمد أمين الخانجي بقراءته على الأستاذ الأديب الشيخ أحمد الشنقيطي ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى .

٣١١- **معجم الشعراء** ، للمرزباني ، صححه وعلق عليه الدكتور ف. كرنكو ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣١٢- **معجم شواهد العربية** ، تأليف عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

٣١٣- **معجم قبائل العرب** ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

٣١٤- **معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ** ، تأليف صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣١٥- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** ، تأليف عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٣١٦- **معجم مطبوعات العربية والمعربة** ، جمعه ورتبه يوسف اليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية .

٣١٧- **معجم مقاييس اللغة** ، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م .

٣١٨- **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة .

٣١٩- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث** ، رتبه ونظمه الدكتور أ. ي. ونسنكك ، مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ م .

٣٢٠- **المعمرون والوصايا** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٦١ م .

٣٢١- **المغرب في ترتيب المعرب** ، للإمام المطرزي ، حققه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، مكتبة دار الاستقامة ، الناشر مكتبة أسامة بن زيد - حلب بسورية ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٢٢- **المغني في تصريف الأفعال** ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، الطبعة الثالثة .

٣٢٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا ، بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣٢٤- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** ، تأليف طاش كبرى زاده ، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند ، الطبعة الأولى .

٣٢٥- **المفصل في علم اللغة** ، للزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، قدم له وراجعه وعلق عليه الدكتور محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٢٦- **المقامات الأدبية** ، للحريري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٣٢٧- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، للجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، سلسلة كتب التراث « ١١٥ » .

٣٢٨- **المقتضب** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٣٨٦هـ.

٣٢٩- **المقدمة الجزولية في النحو** ، تصنيف أبي موسى الجزولي ، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه الدكتور محمد أحمد نيل ، والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة ، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٣٣٠- **المقرب** ، لابن عصفور علي بن مؤمن ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

٣٣١- **مُلحة الإعراب** ، لأبي محمد القاسم الحريري ، الدار الثقافية للنشر – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

٣٣٢- **المنتحل** ، للإمام الثعالبي ، صحح روايته وترجم شعراءه وشرح ألفاظه اللغوية أحمد أبو علي ، مكتبة الثقافة الدينية – بورسعيد القاهرة .

٣٣٣- **المنصف** ، شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام المازني ، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .

٣٣٤- **الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية** ، تأليف عبد العليم إبراهيم، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة .

٣٣٥- **الموطأ** ، للإمام مالك بن أنس – رضي الله عنه – صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربي .

٣٣٦- **نتائج الفكر في النحو** ، لأبي قاسم السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض .

٣٣٧- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتاب مع استدراكات وفهارس جامعة .

٣٣٨- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني .

٣٣٩- **نزهة الطرف في علم الصرف** ، للميداني ، شرح ودراسة الدكتور يسرية محمد إبراهيم حسن ، الطبعة الأولى .

٣٤٠- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، تأليف محمد الطنطاوي ، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٣٤١- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل علي محمد الضباع ، دار الكتب .

٣٤٢- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ، حققه الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .

٣٤٣- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣٤٤- **نكت الهميان في نكت العميان** ، لصلاح الدين الصفدي ، طبع بأمر اللجنة التحضيرية تحت رئاسة صاحب المعالي حسين باشا رشدي ، وقف على طبعه الأستاذ أحمد زكي باشا ، طبع بالمطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م .

٣٤٥- **النهاية في غريب الحديث** ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

٣٤٦- **منهج البلاغة وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** ، شرح الأستاذ الإمام محمد عبده ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٤٧- **نوادر المخطوطات** ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٣٤٨- **النواسخ في كتاب سيبويه** ، لحسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٣٤٩- **هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين -** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار العلوم الحديثة - بيروت لبنان ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنة ١٩٨١ م .

٣٥٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للسيوطي ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٣٥١- **همع الهوامع لشرح جمع الجوامع** ، للسيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة - بيروت لبنان .

٣٥٢- **الوافي بالوفيات** ، تأليف صلاح الدين الصفدي، باعتناء س. ديدرينغ ، الطبعة الثانية.

٣٥٣- **الوافي في العروض والقوافي** ، للتبريزي ، تحقيق الأستاذ عمر يحيى ، والدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٣٥٤- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، حققه وعلق حواشيه وصنع فهارسه محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م - التحقيق - .

٣٥٥- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان ، حققه الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ببيروت - الدراسة - .

فهرس الموضوعات

أ - فهرس الدراسة :

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

ب - فهرس التحقيق :

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**